د . احمد النجار

حركة البنوك الإسلامية

حقائق الاصل .. واوهام الصورة



بسم الله الرحمن الرحيم

شركة سبرينت

٣٧ شارع الشيخ محمد رفعت - مصر الجديدة - القاهرة تليفون : ٢٤٢٠٩٥٣

بسم الله الرحمن الرحيم

إن في ذلك لذكرى
لمن كان له قلب
أو ألقى السمع وهو شهيد

صدق الله العظيم

سورة ق الآية ٣٧

الطبعة الأولى
١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

الجمع التصويري والتجهيز
بشركة سبرينت

حركة البنوك الإسلامية



الفهرس

الموضوع		صفحة
المقدمة		١١ - ١٨
تصدير............	بقلم جمال البنا	١٩ - ٢٤
الباب الأول :	**البدايات والتجارب المحلية**	**٢٧ - ١٢٥**
الفصل الأول	بداية البدايات : تجربت ميت غمر	٢٩ - ٥٤
الفصل الثانى	مرحلة التوسع فى تجربت ميت غمر	٥٥ - ٦٦
الفصل الثالث	مناقشة وتقييم البنك الأسلامى الاول	٦٧ - ١٠٠
	اولا : المناخ الذى عملت فيه التجربه	
	ثانيا : تقييم النتائج والآثار	
الفصل الرابع	الهجره بالفكره الى السودان والمانيا . العوده الى مصر وبنك ناصر الاجتماعى	١٠١ - ١١٨
الفصل الخامس	بنك ادخار واد مدنى بالسودان	١١٩ - ١٢٥
الباب الثانى :	**فكرة البنوك الإسلاميه على المستوى الدولى**	**١٢٧ - ٢٧١**
الفصل السادس	المرحله الاولى : الفكره فى مؤتمر كراتشى	١٢٩ - ١٥١
الفصل السابع	المرحله الثانيه : الدراسه المصريه لاقامة نظام العمل فى البنوك الاسلاميه	١٥٣ - ١٦٥
الفصل الثامن	المرحله الثالثه : البنك الاسلامى للتنميه فى متاهة المناورات السياسيه	١٦٧ - ٢٠٥
الفصل التاسع	المرحله الرابعه :البنك الاسلامى للتنميه فى حضانة منظمة المؤتمر الاسلامى	٢٠٧ - ٢٣٨

إلى أخي

بعد أن اختاره الله لي، ولم أختره بنفسي ..، ولقد كانت

تلك حكمة من حكم الله البالغة ؛ فقد نفضت صعوبات

الطريق وتكاليف المسيرة جل من اخترتهم بنفسي.

وبقي هو : أخا صادقا .. وفيا .. متجردا

شاطرني العمل في كل ما انجزت

صدقني النصيحة .. افتداني بنفسه عندما دعت الظروف

الى ذلك

أوفى بكل ما عاهدنا الله عليه

معا غرسنا البذرة، وصنعنا تاريخ البنوك الإسلامية

ولو كنت وحدي - بدونه - لتعذر علي تحقيق الكثير

مما تحقق

إليه .. أخي الدكتور محمود الأنصاري

تحية .. وحبا وإعزازا وعرفانا

د. أحمد النجار

بسم الله الرحمن الرحيم
مقدمــة الكتاب

من سنوات خمس ، طلب إلىّ زملاء احبّاء أن اكتب تصديرا لكتابٍ لهم يتناول عرضا لأساسيات البنوك الإسلامية : فكرة وتاريخا وتطبيقا .. فكتبت فى مقدمة كتابهم :

" نيف وخمس وعشرون سنة مضت منذ اشتغالى وانشغالى بحركة البنوك والمؤسسات المالية والإسلامية .

وربما يعن لى ان أضيف اليوم بكل الصدق وبكل صراحة أن حماسى ودعوتى لهذا النمط من البنوك لا ينطلق فحسب من شرعية الصلة بينها وبين مبادئ الاسلام وأصوله ، وانما بمقدار كبير لكونها أفضل نماذج المؤسسات المالية التى يمكن أن تحقق تنمية شاملة حقيقية فى جميع المجالات ؛

فهى مؤسسات تتوافر فيها بشكل نموذجى كل الاشتراطات التي يتحتم أن تتوافر فى مؤسسة تمويلية تتصدى للتنمية وبخاصة فى عالمنا الثالث ....

وهى ، تضمن تحقيق التفاعل بين الأمة والغايات المستهدفة من التنمية ، لأنها تتفق ومزاج وتاريخ وعقيدة الأمة ..

وهى قادرة على أن تقدم أشكالا وصيغا متعددة للتمويل تتناسب مع مختلف الظروف والمواقف ..

وهى ملتزمة - بحكم المبادئ التى تقوم عليها وميكانزم عملها- على أن تكون سندا ومظلة وعونا لكل صاحب خبرة قادر على العمل والعطاء ..

وهى بصيغة المشاركة التى تطرحها وتلتزم بهاتؤكد وتجسد العدل الذى يغرى بالتعامل معها والاقبال عليها ويحقق مصلحة الجميع .. بالإضافة إلى أنه يسرع بالتنمية ...

وهى بحكم صيغ تمويلها وعملياتها تسهم فى تقليل بل ومعالجة التضخم لأنها تتجر بالنقود ولا تتجر فى النقود .. ولذلك فأننى كأقتصادى ... أجد أن هذة المؤسسات تحقق أمل كل اقتصادى ومصلح ينشد الخير والمصلحه أيا كان (وليس غريباً أن يشاركنى هذا الرأى الكثير من المراجع الإقتصادية الغربية وغير الغربية) وأرجو ألا أكون مبالغاً إن قلت إن هذه المؤسسات باستراتجيتها المتميزة والمتفرده للتنمية ... لو لم يوجّه الإسلام إليها لكانت جديرة بأن تنتسب إلى عظمته وخلوده .

ولعل ماتقدمه من علاج للمجتمعات التى تعمل فيها هو رمز لعظمة التعاليم التى تستمدها فى عملها من الإسلام ... "

ذلك هو مفهومى عن البنوك الإسلاميه التى اتخذتها قضية حياتى منذ مطلع الستينات من هذا القرن، وهو مفهوم لو أن الإرادة العليا شاءت له التطبيق السليم لكانت تلك البنوك بداية النهضة وركيزة الانتقال من مربع العالم الثالث .

ولقد أخذت أعمل بكل ماتفجره طاقة الإيمان فى نفس المؤمن لتحقيق ذلك المفهوم وتنفيذه عملياً ... ووفقنى الله لبداية صغيرة متواضعه " تجربة ميت غمر "، حرصت قدر استطاعتى على أن تسير على الأسس السليمة ... ومضت التجربه حتى بدت تباشير نجاحها بصوره مذهله أثارت انتباه المسؤلين - آنئذ - الذين كان لهم توجّه أخر ، ووجدوا فيها ما قد يتعارض مع توجههم ... وقد يهدده على المدى البعيد ... فاخترقوها ، ثم حاولوا تطويعها ثم وأدوها . ولم يكن ذلك وقتئذ عليهم بعسير !!

وأدركت أن المناخ فى ظل هذا التوجّه غير موات ولن يكون مواتياً ... فهاجرت بالفكرة إلى بلاد عربية وغير عربية .. مبشراً بها وداعياً إلى تطبيقها .

لم أدعْ باباً إلا وطرقته ، ولاجهه إلا واتصلت بها ، ولاشخصيه يؤنس فيها الخير إلا وحادثتها . ولم يضيع الله هذا الجهد ، فقد أثمر على كل الأحوال .. بعض الثمار.

كان أهم هذه الثمار .. أنه أمكن الاحتفاظ بملف فكرة البنوك الإسلامية مفتوحا لم يغلق ، وكان من اهمها ايضا أن الفكرة قد باتت مدرجة على أجندة أصحاب الفكر الاقتصادى والمصرفى .. فخطت بذلك خطوة : من المصادرة الكاملة عليها ولفظها منذ البداية .. إلى القبول بمناقشتها . وشكّل المد الإسلامى فى عمومه سندا لذلك التحول .

ومضت محاولات إقامة تجارب المؤسسات الإسلامية .. على الطريق . تصادف التوفيق أحيانا وتتعرض للصد والتعويق فى أغلب الاحيان .. ومضت فيهاوعليها سنة الحياة من ولادة إلى طفولة إلى شباب . ودارت حولها معارك فكرية ساخنة بين رجال الاقتصاد وبين رجال الفقه والشريعة ، وبين رجال التنمية والمال .. البعض يدافع والبعض يهاجم . والبعض يؤ يد والبعض يعارض . .. البعض يمدح والبعض يقدح ..

والموضوع ما زال ساخنا ..؛

هو ساخن لأنه على الرغم من كل ما تظهره نتائج بعض أعمال البنوك الإسلامية من تراجع أو تعثر ، فإنها ما زالت تمثل المشروع الحضارى للأمة الإسلامية ، ومازالت تحمل للأمة الأمل فى أن تكون هى الطريق : لتأكيد هويتها السياسيةً ، وبناء نفسها اقتصادا ، وتنمية مجتمعاتها إعمارا .

والموضوع ساخن أيضا لاختلاف الرأى فيه وفى تطبيقاته ، والمعارك حوله مازالت مستمرة بين مختلف أصحاب الاختصاص .

ويزيد من حيوية الموضوع وسخونته أن صورة البنوك الإسلامية وأوصافها ووظائفها تتفاوت تفاوتا واسعا من فصيل إلى آخر ؛

فللبنوك الإسلامية فى ذهن منظّريها وأصحاب الدعوة لها .. صورة وأوصاف.

ولها فى ذهن المنشئين لها والمستثمرين لأموالهم فى إقامتها .. صورة وأوصاف .

ولها فى ذهن العاملين فيها والقائمين على ادارتها .. صورة وأوصاف .

ولها فى ذهن الاقتصاديين .. صورة وأوصاف .

ولها فى ذهن أهل الفقه والشريعة .. صورة وأوصاف .

ولها فى ذهن السلطة وأصحاب القرار .. صورة وأوصاف .

ولهذه الصور آثارها وانعكاساتها فى الرد والتصدى .. فى الرفض والقبول .. فى المدح والقدح .. فى عداوتها او الانتصار لها .

واليوم .. وقد مرّ على تنفيذ التجربة الأولى للبنك الاسلامى نيف وثلاثون عاماً ...

وعلى اقرار وزراء مالية الدول الإسلامية لفكرة البنك الاسلامى قرابة العشرين عاما ...

وبدأت البنوك الإسلامية فى السنوات العشر الأخيرة وكأنها فى مأزق ..فقد رأيت انه آن الأوان لتسجيل حركة هذه الفكرة وتحركها .. السريع حينا ، والبطئ حينا ، والظروف والملابسات التى مرت بها ، والأحداث والمعارك التى خاضتها .. خاصة وأن المذكرات الشخصية قد امتلأت صفحاتها بالكثير من الأسرار وغدا واجباً مفروضا أن يعلم الناس من شأن الفكرة ما طال حجبه وأسدل عليه الستار .

ولقد كان للقدر الذى يخط مصاير الأمور أثره الفريد فى إخراج هذا الكتاب ،

فعندما تناولت القلم لأكتب اتجه الذهن أول الأمر إلى الكتابة عن البنوك الإسلامية فى صورة يوميات استمد مادتها الأصلية من مذكراتى الشخصية التى كنت أدونها كل يوم . ولكنى وجدت أن هذا النهج سوف يبعثر القضايا ويمزقها ويحول دون الوحدة الموضوعية فيها ، ثم اتجه الذهن إلى تصنيف البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إلى مجموعات ، ثم أتناول كل مجموعة من هذه المجموعات على حدة .. عارضا ومؤرخا ومعقبا . بيد أنى وجدت أن هذا النهج قد يغرقنا فى مشكلات نوعية ولن يخدم القضايا العامة التى تتعلق بالحركة ككل بل قد يحول دون إبرازها وإلقاء الضوء المناسب عليها .

ولما كان أيٌ من هذين النهجين لا يحقق الهدف الذى أرجوه من الكتاب ؛ وهو أن يكون دليل طريق ، ومرشداً إلى منهج عمل ، وحصاد درس مستفاد يلقى ضوءا كاشفا على المطبات والحفر والكمائن المنصوبة على طريق العمل الإسلامى فى عمومه .. وذلك بغية ان ينتفع السائرون على الدرب .. الحريصون على الإسلام وقضاياه بتجارب الذين سبقوهم على الطريق ...

لذلك كله فقد اتجهت فى اختيار منهج الكتاب إلى تقسيم الطريق الذى سارت فيه حركة البنوك الإسلاميةإلى موضوعات ومراحل . وحددً ذلك المنهج أن تأتى مادة الكتاب مزيجا من الأحداث والوقائع مصحوبا بالقدر المناسب من التحليل والتعقيب .. فهى ليست تاريخ حوادث فحسب وإنما هى تفسير أحوال وبيان أسباب ونتائج .

وقد حرصت عند إيراد الأحداث والوقائع على توثيقها قدر الاستطاعة مصدرا وزمانا ومكانا . ولا يعنى ذلك أننى سردت جميع الأحداث التى تتعلق بالموضوع المطروح ؛ ذلك أن بعض هذه الاحداث قد تحتم المصلحة ألايخرج عن دائرة البوح (ولو فى المرحلة الحالية) ، فضلا عن أن الأحداث لاتقف جميعها على قدم المساواة فى الإشارة والدلالة . وحيث كان الحديث دالا ومعبرا .. لم أتوان فى تفصيله ، كما لم أتوان فى تفصيل ما رأيت أنه قد يعنى القارئ والمسترشد ؛ ومن ذلك على سبيل المثال ما أوردته من تفاصيل عن المنهج الدراسى للمعهد الدولى للبنوك والاقتصاد الإسلامى عندما تناولت قضية التدريب فى البنوك الإسلامية ؛ حيث رأيت أن ذلك مما قد ينفع الخَلَف عند التصدى لمثل هذا الموضوع .

وبطبيعة الحال ، وبحكم معايشتى للأحداث مشاهدا لها أو شريكا فيها أو صانعا لبعضها ، فإننى لا استطيع أن أدعى أن الجانب الشخصى فى الرؤية كان غائبا تماما .. فأنا لست مؤرخا مهمته تجميع الأحداث وسردها فحسب .. ولكننى صاحب قضية ورؤية ، وإلى جانب ذلك فإننى كنت بالفعل جزءا من الأحداث التى ارويها .. هل يكفى مثلا وأنا أستعرض أحداث المسيرة الطويلة التى قطعها البنك الإسلامى للتنمية والتى سبقت إنشاءه .. وأن اقف عند مجرد ذكر الأحداث دون ان ألقى الإضاءة الضرورية واللازمة على مواقف

وتصرفات من دول ورموز .. تمت وراء الكواليس ، ولكنها كانت بمثابة المنعطفات التى حولت المجرى من فكر الى فكر ومن فلسفة إلى فلسفة .. إننى إن فعلت ذلك .. أكون قد اضعت الهدف من الكتاب ، وأوقعت الجيل الذى آمل الخير على يديه فى حيرة وبلبلة .

كذلك الحال أيضا وأنا أستعرض قضية التدريب فى البنوك الإسلامية .. تُرى هل أستطيع أن أتجنب طرح ما أراه من تفسير لموقف «دار المال الإسلامى » الذى تذبذب بين الحماس والتعويق ثم انتهى آخر الأمر الى ما يشبه التآمر، أو أن أتجنب تفسير موقف البنوك الإسلامية من هذا الأمر الذى كان يجسد السلبية واللامبالاة إزاء أمر لانختلف على أنه العاصم الوحيد من الطوفان . وعلى كل الأحوال .. فإنه يرد على البال بكل تأكيد .. الصواب والخطاء . ولكنه صواب مجتهد وخطأ مجتهد .

وإزاء هذا المنهج الذى اخترته للكتاب ، فقد بدا لبعض الأحباب أننى قد بُحت أحيانا بما كان يجدر كتمانه ، فقال بعضهم لى إن بعض ما ورد فى هذا الكتاب يمثل أسرارا خطيرة يمكن أن تكون سلاحا فى المعارك الجارية حول البنوك الإسلامية .. يقوى به فريق على فريق ويتزود به أعداؤها على أنصارها . وكانت إجابتى لهم وردى عليهم أننا نكون واهمين غاية الوهم لو أنناتصورنا أن فى تاريخ الحركة أسرارا يجهلها الراصدون ؛ لقد فهمت من أحاديث سفراء غربيين ونحن فى مرحلة التحضير لمناقشة موضوع البنك الإسلامى للتنمية عام ١٩٧٣ ..أن لدى هؤلاء السفراء من المعلومات عن هذا الموضوع « الجنين » ما قد يزيد على ما يعرفه المساعدون الذين يعملون معى فى الإعداد والتحضير . كما وجدت لدى بعض وزراء المالية فى الدول التى تتحفظ على السماح بإقامة بنوك إسلامية على أرضها أدق ما يجرى من أمور فى الغرف المغلقة للبنوك الإسلامية العاملة ، لذلك فإننا نخدع أنفسنا لو ظننا أن المعلومات التى ينشرها هذا الكتاب .. جديدة على القوم أو أنهم لا يعرفونها ، فهى بالنسبة لهم أخبار مستهلكة ومعلومات مستنفذة . هى جديدة فحسب على الجيل الذى لم يعاصر بدء الحركة .. وهؤلاء هم المعنيون بخطابى حيث لاينبغى أن يشبوا جاهلين بجملة هذه الحقائق ؛ لأنهم لو كانوا يريدون النظر إلى الأمام ، وأن يصنعوا مستقبلا .. فلابد أن يعرفوا الماضى

ويطّلعوا على دروسه وخاصة عندما تكون من بينها دروس قاسية .

* * *

بعد أن أوضحت للقارئ الهدف من كتابى والمنهج الذى سرت عليه ، أرجوا أن ألقى - فيما يلى من سطور - أضواء على أبواب الكتاب وفصوله :

فى الباب الأول : تناولت البدايات والتجارب المحلية : فخصصت الفصل الأول لتلخيص مركّز (حيث سبق نشر هذا الموضوع بتفصيل كاف فى كتابى «منهج الصحوة الإسلامية») لتجربة ميت غمر باعتبارها البنك الإسلامى الأول فى عالمنا العربى والإسلامى ، ثم تابعت مرحلة التوسع فى هذه التجربة فى الفصل الثانى ، وفى الفصل الثالث قمت بمناقشة وتقييم تجربة البنك الاسلامى الأول فى ضوء المناخ الذى قدّر له أن يعمل فيه ، وأبرزت أهم النتائج كما أبرزت فى نفس الوقت أهم ما شاب هذه التجربة من هفوات . وانتقلت فى الفصل الرابع الى الحديث عن الفكرة التى هاجرت من مصر إلى السودان فألمانيا ثم عادت مرة أخرى الى أرض مصرفأفرخت بنك ناصر الاجتماعى كما أفرخت بنك ادخار واد مدنى بالسودان ، والذى ناقشت جذور فكرته وظروفه فى الفصل الخامس من الباب الأول .

وفى الباب الثانى : خصصت فيه فصولا خمس للحديث عن مراحل فكرة البنك الإسلامى الدولى منذ الطرح الأول لهذه الفكرة فى مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى الثانى فى كراتشى عام ١٩٧٠ ، مرورا بدور مصر فى هذا الموضوع بتقديمها أول دراسة علمية عن إقامة البنوك الإسلامية « الدراسة المصرية لإقامة نظام العمل فى البنوك الإسلامية » ، والبنك الإسلامى فى متاهة المناورات السياسية بمؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى الثالث بجدة ، والبنك الإسلامى فى حضانة منظمة المؤتمر الإسلامى ، ثم المرحلة الأخيرة لإنشاء البنك الإسلامى للتنمية بصدور « بيان العزم » عن وزراء مالية الدول الإسلامية الأعضاء بالمؤتمر الإسلامى . وأتبعت ذلك برؤية نقدية ، خصصت لها الفصل الحادى عشر .

وفى الباب الثالث : تناولت حركة التنظير للفكر الاقتصادى الإسلامى والبنوك

الإسلامية ، حيث تحدثت فى الفصل الثانى عشر عن طلائع البنوك الإسلامية المحلية كبنك دبى الإسلامى وبنك فيصل الإسلامى فى السودان ومصر ، والمؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الإسلامى الذى تزامنت إقامته مع إقامة طلائع البنوك الإسلامية المحلية . وفى الفصل الثالث عشر تناولت أهم المؤسسات الفكرية فى حركة البنوك الإسلامية ، وهى منظمة الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية .. حيث ألقيت الضوء على نشأته وأهدافه ، وأهم العوامل التى عوقت استمراره ومسيرته والتى كانت تتمثل فى فهم ورؤية المؤسسين له . وخصصت الفصل الرابع عشر والخامس عشر لإلقاء الضوء على محاولات التأصيل وتنظير الفكرة والتى تمثلت فى الملتقيات الفكرية والحلقات العلمية والدورات التدريبية والمؤتمرات العامة ومجلة البنوك الإسلامية والبحوث والدراسات التى قام الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية بنشرها .

وفى الفصل السادس عشر تناولت تاريخ صراع الفكرة مع مجلس محافظى البنوك المركزية والسلطات النقدية ، باعتبار ما تمثله نشأة هذا الصراع من تأثير على مجريات الأمور فى تاريخ البنوك الإسلامية . وعالجت فى الفصل السابع عشر موضوع الضوابط الشرعية للرقابة على البنوك الإسلامية ، وأفردت الفصل الثامن عشر لقضية تدريب العناصر البشرية فى البنوك الإسلامية والمحاولات العديدة فى هذا الشأن والتى كان آخرها المعهد الدولى للبنوك والاقتصاد الإسلامى والذى تناولت موضوعه بالتفصيل الذى أراه ضروريا وواجبا . وفى الفصلين التاسع عشر والعشرين ألممت المامة سريعة بأهم المؤسسات المالية العاملة على الساحة ، كما تناولت بنك قبرص الإسلامى باعتبار أن قصته إحدى الدروس القاسية والفصول الحزينة فى سجل البنوك الإسلامية .

وفى المحطة الاخيرة .. فى الفصل الحادى والعشرين طرحت اجتهادى الخاص فى الأزمة الحالية للبنوك الإسلامية .. فى ضوء الخبرة والممارسة .

أرجو أن أكون قد أبرأت ذمتى ... وأبلغت . وقمت بهذا الواجب حين صمت كثيرون .

والحمد لله رب العالمين .

القاهرة : *ربيع ثانى ١٤١٤ هـ*

اكتوبر ١٩٩٣ م

تصدير .. بقلم جمال البنا

الرجـل والفكـرة

لما علمت بأمر هذه المذكـرات ، استـأذنـت صديقـى وأخـى .. الدكتور / أحمد النجار أن أكتب هذه الكلمة ..

فقد سعدت بمعرفتـه ، وتابعت فكره وكفاحه ، وطالعت كتبه ، بحيث وجدت أن من الواجب على أن أقول عنه هذه الكلمة ، لأنى قد أكوناأقدر على التعبير عن حقه وتصوير دوره ، فهو لا يزكى نفسه ، ولايفخر بعمله ، وينأى عن كل ما قد يتضمن ثناء وتقديرا ، وقد يؤدى هذا إلى ظلم للحقيقة ، وحجب لبعض الجوانب التى يكون من الخير عرضها .. ففى هذا العالم الذي وهنت فيه القيم ، وسادت المادة ، وخشعت النفوس أمام الإغراء ، أو الإرهاب ، أى شيء يكون أولى بالنشر من سيرة فارس نبيل يحارب فى معركة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، ويرفض فى إباء وشمم كل ما يعرض عليه من مغريات .. أى شيء يحيى موات الهمم ويوقظ سبات النفوس من أن يعلم الناس ، ،بوجه خاص النشيء الجديد ويتأكدوا من تلك الواقعة التى نطق بها شوقى :

إن الذى حعل الحقيقة علقما

لم يخل من أهـل الحقيقة جـيلا

فهذه الشخصيات - فرسان الحقيقة - لم ينعدموا من مجتمعنا إنهم موجودون وهم يعملون فى صمت ، ولا ينقصهم إلا التعريف بهم والالتفاف حولهم ، ومواصلة مسيرتهم .. فلا محل لليأس وإنما المحل هو للتعرف على هؤلاء الأبطال ومزازرتهم ، وحمل الراية معهم .

والظاهرة المميزة التى لا يخطئها من يعرف الدكتور / أحمد عبد العزيز النجار ، هى الظاهرة المميزة للدعاة الأصلاء الذين تصل الدعوة فيهم إلى الدرجة التى تمحى الفرق بين الذات والموضوع ، بل وتعلي الموضوع على الذات بحيث لاتكون الذات إلا بلورة للموضوع

وتجسيدا له وهو مالا يتحقق إلا عندما يكون « الله ورسوله » أحب إلى الداعية من نفسه التى بين جنبيه . هذه الظاهرة هى التى تميز رجل الدعوة ، وهى التى تدفعه ليجعل من جسده هيكلا لها ، ومن حياته كفاحا فى سبيلها ، ولا يأنس أو يستريح لشىء غيرها .

وهى الذى ميزته عن بقية رجال الاقتصاد الاسلامى الذين اقتصر دورهم على دراسة الاقتصاد الإسلامى واظهار مزاياه وخصائصه .

إن الدكتور النجار لم يقف عند هذا ، ولم يكن الاقتصاد الإسلامى عنده علما أو دراسة ، ولكن مدخلا للصحوة ، ومنهاجا للنهضة فأخذ شكل الدعوة .. ومن هنا نجد تصوره عن « البنك الإسلامى » كنواة هذا المنهاج ، يختلف تماما عن تصور رجال الاقتصاد أو الذين أسسوا البنوك الإسلامية وكان هذا هو أصل خلافه معهم .

وعندما عرض الدكتور النجار للاقتصاد الأوربى ، فإنه لم يعالجه كاقتصاد أكاديمى ، ولكن كداعية . رأى أن هذا الاقتصاد أصبح أداة إفساد فى المجتمع ، وكذلك عندما عرض الاقتصاد الإسلامى فأنه لم يعالجه كاقتصاد أكاديمى ولكن كداعية يرى أن هذا الاقتصاد يمكن أن يكون مدخلا لصحوة ، ومنهاجا لنهضة .

ولايتضح هذا تماما إلا عندما تعرض فكر الدكتور النجار عن الاقتصاد الأوربى وفكره عن الاقتصاد الإسلامى .

والمأساة فى فهم الاقتصاد هى أن الاجيال العربية والإسلامية تعلمت الاقتصاد على أيدى اساتذة تعلموا بدورهم فى الجامعات الأوربية ، وفهموا الاقتصاد كما يعرضه الفكر الأوربى ، وعندما ظهرت البنوك - لأول مرة - فى البلاد العربية والاسلامية ، فإن الذين أسسوها وتولوا أمرها كانوا أجانب*، وظلوا يديرونها علي الأسس الرأسمالية ، ويستخدمون اللغة الإنجليزية والفرنسية حتى الأربعينات - وربما بعدها - فى معظم الدول

---

* كان المؤسسون للبنك الأهلى المصرى سنة ١٨٩٨ هم زرنست كاسل وسراس وسيلفاجو ، وهم جميعاً أجانب يهود

العربية .. وعندما تخلوا خلفهم الموظفون العرب الذين تعلموا على إيديهم وتشربوا وسائلهم .. وكانت حقبة النصف الأول من القرن العشرين هى الحقبة الذهبية للنظام الرأسمالي والمجتمع البرجوازى رغم أزمة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ، وتأثرت المجتمعات الإسلامية والعربية تأثرا عميقا بهذا النمط من الاقتصاد ، ولم يكن هناك منافس فالتيار الإسلامى كان راكدا ، والبديل الاشتراكى كان غامضا . !!

لهذا ظلت الجامعات العربية تدرس الاقتصاد السياسى فى كليات الحقوق ، والاقتصاد بصفة عامة فى كليات التجارة ، والعلوم السياسية ، تبعا للخطوط التى وضعها أساتذة الاقتصاد الرأسمالى .

ولم يرتفع الصوت الاسلامى الا فى العقد الأخير للنصف الأول من القرن ، مع ظهور دعوة الإخوان المسلمين فى مصر وبلوغها ذروتها سنة ١٩٤٨ واجتذابها أعدادا من الدارسين فى الجامعة وبضعة أساتذة من أساتذة الاقتصاد كان منهم الدكتور محمود أبو السعود والدكتور عيسى عبده والدكتور النجار ، وبدأوا دورالريادة فى الاقتصاد الإسلامى مع تركيز كل منهم على ناحية معينة كالزكاة عن الدكتور أبو السعود ، والفائدة عن الدكتور عيسى عبده ، والبنوك عن الدكتور النجار .

وفى شبه القارة الهندية ، كان تأسيس العلامة المودودى للجماعة الإسلامية سنة ١٩٤٧ إيذانا بظهور مدرسة إسلامية للاقتصاد تعمل للتخلص من الإرث البريطانى وإبداع اقتصاد اسلامى .

نتيجة لهذا وذلك ، بدأت تتكامل معالم نظرية إسلامية للاقتصاد تختلف تماما عن النظرية الأوربية ، وتكشف وجوه النقص فى الاقتصاد الرأسمالى .. ولو رزقت القوة التى تحملهاإلى أوربا وأمريكا ، وهو ما حوله المؤلف فى حدود إمكانياته ، لكانت عاملا من عوامل الإصلاح الأوربى ، ولكن السيادة المطلقة للمصرفيين اليهود على الاقتصاد الأوربى / الأمريكى تقف سدا - أين منه سو ر الصين العظيم - أمام نجاح هذه الدعوة ، على الأقل

فى الفترة المعاصرة .

على أن الدراسة العميقة للاقتصاد الرأسمالى وعدم الاقتصار فى تكييف الربا على أقوال الفقهاء ليس الإجانبا من جوانب تميز الدكتور النجار .. أما الجانب الآخر فهو ما اشرنا إليه فى مستهل هذه الكلمة من أن الدكتور النجار كان «داعية » وكانت هذه الحقيقة تجعل منهجه يختلف تماما عن منهج الأكاديميين الذين يقتصرون على الدراسة .. أما الدعاة فإنهم يجمعون بين الدراسة والعمل ، وما يتطلبه هذا من تشذيب الفكر وصقله ليمكن تطبيقه بالعمل .. وهذا ما يتضح من السطور الأولى فى كتابه « منهج الصحوة الإسلامية » (بنوك بلا فوائد) .. فإنه يقول « إن متغيرات العصر وظروفه تشير إلى أن المجال الاقتصادى هو المدخل لهذا المنهاج ، (أى منهاج الصحوة الإسلامية) ، فالاقتصاد هنا منهاج للصحوة الإسلامية ..

ومرة أخرى يقدم الدكتور النجار إضافة جديدة عندما ينتهى إلى أن « البنك الإسلامى » هو أداة تحقيق هذا المنهج ، وهذا شىء لم يتصوره الدعاة الآخرون الذين يركزون على أن « الحكم بما انزل الله » إذا كانوا إسلاميين .. أو إقامة الصناعة إذا كانوا من دعاة « المشروع الحضارى » الذى كثيرا ما يشار إليه . !!

إن فكرة ايجاد « نواة »أو « أداة » للاقتصاد تمثل « الوحدة الاقتصادية » .. وان يكون البنك الاسلامى هو هذه الاداة .. هى من اهم الاضافات المبدعة التى جاء بها الدكتور النجار فى عالم الاقتصاد التطبيقى .

وكان مما يتفق مع هذه الفكرة ان تقوم هذه الأداة أو النواة على أقل مستوى - على مستوى القرية - وأن كان هذا ممالايكاد يخطر فى أذهان الاقتصاديين الأكادميين الذين يرتبط البنك فى أذهانهم ، بالمدينة وبالنشاط الكبير صناعيا وتجاريا .

وقيام البنك الإسلامى على مستوى القرية إنما يمثل (البداية) الطبيعية شأنه فى هذا شأن كل عمل يرتكز على قاعدة جماهيرية ، وهذه البداية لاتمنع من أن يحدث نوع من

التعاون مابين الوحدات على مستوى « المركز » أو على مستوى « المحافظة » ، وقد يمكن تكوين اتحاد قومى لها ينسق الخطوط العريضة لها ، ولكن البداية الطبيعية لكل الأجهزة والمنظمات ان تبدأ صغيرة وتكبر ..أن تبدأ من تحت إلى فوق .

ومن أكثر الأفكار التى قدمها الدكتور النجار جدة وابداعا ، إحلال «الادخار » كقيمة أدبية محل « الفائدة » كدافع مادى ، وأن من أهم واجبات البنك الإسلامى - فيما يرى الدكتور النجار - تنمية فكرة الادخار فى نفوس الناس ، وبما فى ذلك الأطفال والطلبة فى مدارسهم ، وأن هذه التنمية يمكن أن تحل محل وازع الربح الذى يدفع الناس لإيداع أموالهم فى البنوك الربوية .. وتكتسب هذه النقطة أهمية خاصة لأن احدى القسمات الرئيسية للمال فى الاسلام « الإنفاق » مما يوحى أن الادخار ليس قيمة اقتصادية إسلامية ، ولكن إنعام النظر يوضح لنا أن الادخار يمكن أن يكون محور الايمان الاسلامى بمعنى ما ، فالعمل للآخرة الآجلة وليس الدنيا العاجلة هو نوع من الادخار .

على أن أهم قسمة فى البنك الاسلامى يصر عليها ويتمسك بها الدكتور النجار هى الجمع بين المال والعمل ، فالعمل فى الإسلام هو القيمة ومنبع الملكية (باستثناء الميراث) ومن هنا فإن أى كسب يأتى دون عمل ، يخالف الأصل الإسلامى ويصبح بمعنى ما نوعا من الربا .. وهذا هو الفرق بين البيع والربا . فالبيع لايتحقق إلابوجود بائع يمارس عملية البيع ويتحمل مخاطره ومسؤلياته ولكننا لا نجد فى حالة الربا عملا ، فإن صاحب الربا ينام ملء عينيه ليجد فى نهاية العام مبلغا كبيرا ينتظره .

من هذا المنطلق ،كان تمسك الدكتور النجار بمبدأ المشاركة مابين المودعين والبنك ..والدكتور النجار يؤثر استخدام تعبير « المشاركة » على التعبيرات الأخرى للفقهاء التى يطلقونها على صور من ممارسات المشاركة .. فهى الفيصل مابين البنك الإسلامى والبنك الربوى .

وبقدر ما تكون المشاركة صادقة وحقيقية بين الطرفين ، بقدر ما يكون البنك الإسلامى

أدنى الى تحقيق روح الإسلام ، وبقدر ما تكتنفها شبهات بقدر ما تقترب من حمى الحرام وتوشك ان تقع فيه .

* * *

هذا ما اردت ان اذكره عن اخى الأستاذ الدكتور عبد العزيز النجار إيفاء لحقه ، واظهار لفكرته ، وأخشى الا اكون جليتها ، أو جليته .. وسنراه عبر الفصول العديدة لهذا الكتاب ، فارسا صلبا يحارب فى سبيل قضية مصيرية لا يساوم ولا يقبل الدنية ، ولا يسمح بتشويه فكرته ، ويرفض كل الاغراءات المادية ، وإذا كان قد هادن البعض ، فذلك عن موعدة وعدها ، فلما تبين له أستحالة ذلك تبرأ منه كما فعل إبراهيم الخليل من قبل . وقد كان إبراهيم أواها حليما ، وقال مرة « .. ومن عصانى فأنك غفور رحيم » ولكنه وقف أمام الذين شادوا في المخالفة « أنا براؤ منكم ومما تعبدون من دون الله »

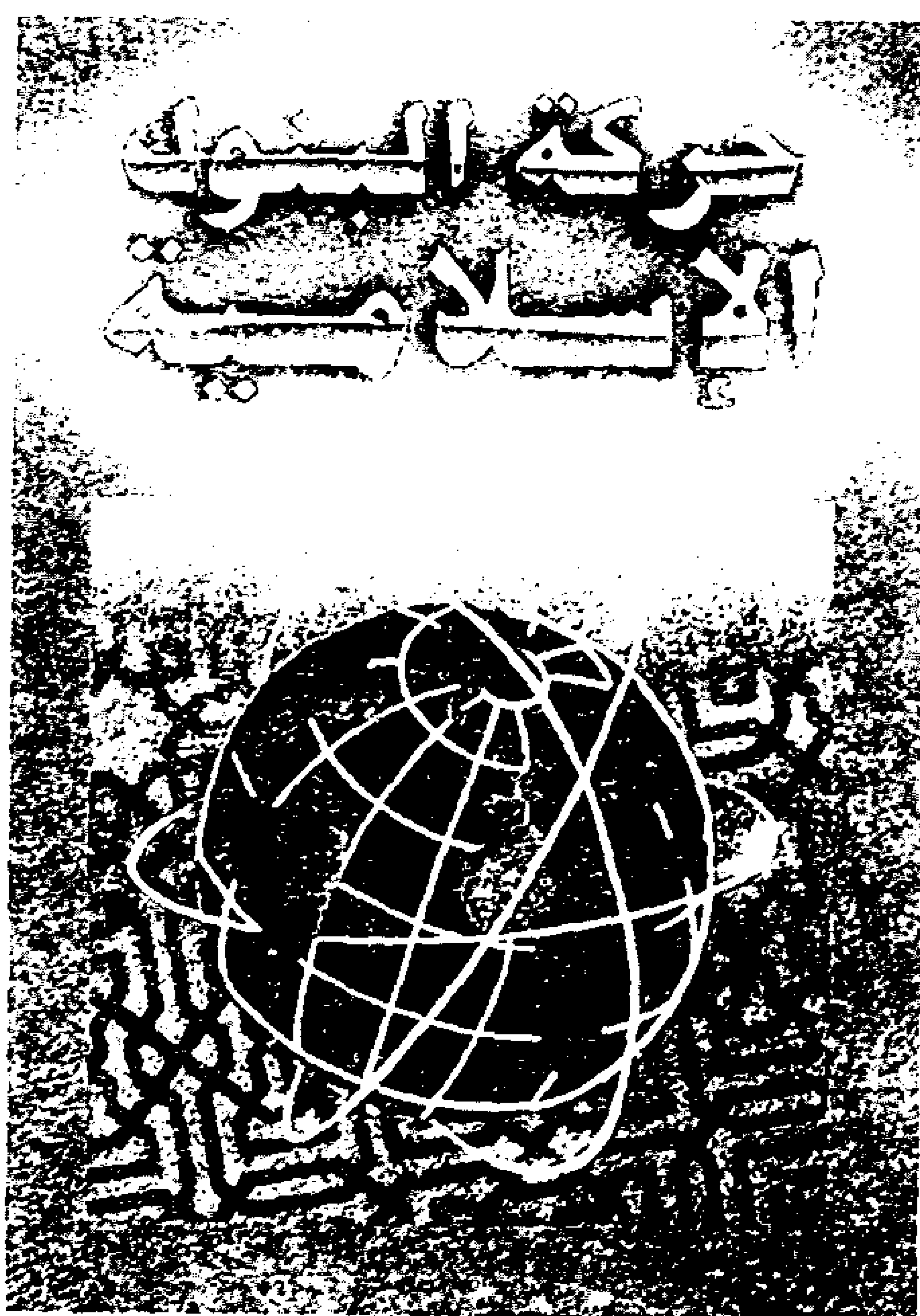
جمال البنا

رئيس الإتحاد الإسلامى الدولى للعمل

حركة البنوك الإسلامية



الباب الأول
البدايات والتجارب



الفصل الأول
تجربة ميت غمر : بداية البدايات

الفصل الأول
تجربة ميت غمر : بداية البدايات

تعددت البنوك الإسلامية .. نعم ..

انتشرت البنوك الإسلامية ، وجاوز تعدادها السبعين بنكا .. نعم..

وأصبح نظام البنوك الإسلامية يعبر نظريا عن تجسيد بعض تطبيقات النظام الاقتصادى الإسلامى .

واعترفت البنوك المركزية بعد معركة طويلة ما تزال حية وقائمة بالنظام المصرفى الاسلامى نظاما موازيا للنظام المصرفي التقليدى الذى يأخذ به العالم ويلتزمه ..

جرى كل ذلك فى أقل من حقبتين من الزمان . ولكننا نستطيع أن نحدد لكل هذا الذى جرى .. نقطة بداية .. لقد كانت هذه النقطة هى المحاولة التى تم تنفيذها في عام ١٩٦٣ فى منطقة ميت غمر بدلتنا مصر لتجريب مدى إمكان تطبيق نظام مصرفى إسلامى يخرج بشكله وآلياته عن المعروف والمألوف في عالم البنوك والمصارف التقليدية .

ولأننا سوف نساير في هذا الكتاب مسيرة البنوك الإسلامية ، ليس تأريخا بالمعنى الدقيق للكلمة .. ولكن رصدا وتحليلا وتقييما ، فإنه قد يكون من الضروري ومن الأوفق أن نعود بالذاكرة إلى نقطة البداية ، نلقى عليها وعلى ملابساتها والظروف التى أحاطت بها نظرة طائر . ثم نمضى بعد ذلك مع مسيرة البنوك الإسلامية راصدين ظروف نشأتها .. معلقين على ما أحاط بظروف بداياتها .. محللين ما بين الحين والحين ما قد يحتاج إلى تحليل أو تقويم ..

وحيث ننظر .. ويتفق معنا كثيرون في هذه النظرة .. إلى تجربة ميت غمر على أنها نقطة البداية لمسيرة البنوك الإسلامية ، فاننا نجد من المناسب بل ومن الضرورى ، أن نذكر

القارى، فى صفحات قليلة بسرد مركز لقصة ذلك البنك " بنك ميت غمر المحلى "التى بسطناها بالتفصيل فى كتابنا منهج الصحوة الإسلامية (١٩٧٦ ، دار وهدان) واستعراض قصة ذلك البنك الاسلامى الذى أوشك أن يصبح مجهولا يعرض لنا قصة الريادة فى هذا المجال ، وكيف دخلت متقنعة بقناع " بنك ادخار " ومستعينة باسم دولة أوروبية حتى يمكن أن تظفر بموطىء قدم وسط البنوك الربوية ، وفى فترة وصلت معارضة الإتجاه الاسلامى إلى ذروتها .. دون أن تكشف عن طبيعتها الإسلامية ، الأمر الذى حدث بالفعل ، ونجحت التجربة نجاحا كبيرا ، وكشف نجاحها عن هويتها الإسلامية ، ولم يكن مناص عن هذا ، فاتجهت نحوها كل قوى العدوان ، فأبعدت صاحبها .. وأدمجتها هى نفسها فى البنوك الربوية لتذيبها وتحللها .

لقد كانت البارقة التى اضاءت فى ذهنى الطريق لإمكانية تكوين منشأة اقتصادية اسلامية تبأ المسيرة الطويلة لإيجاد اقتصاد إسلامى وسط الاقتصاد الرأسمالى الربوى الذى كان سائدا ، هى المكانة والمنزلة التى تشغلها بنوك الادخار الألمانية ، والتى لمستها عندما كنت أحضّر لدرجة الدكتوراة ، وما توصلت إليه هذه البنوك من تعويد الشعب الألمانى الادخار ، ومايرتبط به من تقدير وضبط ودقة وتخطيط للمستقبل .. ولما كنت مؤمنا ان الادخار هو أحد مقومات الاقتصاد الاسلامى ، فقد نشات فكرة البداية تحت مظلة " الادخار " ودفع بنوك الادخارالألمانية لتكون سن الرمح الذى يخترق المجتمع المصرى الذى كان المزاج الذهنى والفكرى لقادته قد اصبح " حساسا " ضد أى عمل ينبثق من أساس إسلامى ، متربصا لأى محاولة من هذا القبيل !!

* * *

الإتفاق مع الجانب الألمانى

فى أواخر عام ١٩٥٩ وأوائل عام ١٩٦٠ بدأت الاتصال بمؤسسات الادخار الألمانية لاقناعها بالتعاون فى أنشاء نماذج مماثلة لها فى مصر .. ولمس هذا جانب الزهو فى الألمان ..

فتجاوبوا ، وحدث وقتئذ أن نشرت الصحف أن السيد / كمال الدين حسين وزير الإدارة المحلية آنذاك سيأتى لزيارة ألمانيا ، فاتصلت بالسفارة المصرية فى بون واقنعت المسئولين فيها بأهمية الاستعانة بالألمان فى إدخال مؤسسات الادخار المحلية ، فطلبوا منى ان يتقدم الألمان بطلب زيارة الوزير لهم ، وعندئذ فسوف يدرجون هذه الزيارة فى برنامج العمل المعد له .. وبعد اتصالات عديدة حصلت على دعوة رسمية من رئيس مؤسسات الادخار الألمانية لزيارتهم ، ولكن جاء الوزير ، وعاد الوزير ، دون الزيارة مما أحرجنى أمامهم .. ولكنى جعلت من هذه الملابسة سببا لاقتراح تكوين لجنة تقوم بزيارة مصر أواخر عام ١٩٦٢ ، وفى هذه المرة اشترط الألمان أن يصلهم مايؤكد - أو على الاقل - مايفيد اهتمام المسئولين فى مصر بالمشروع .

فاتجهت إلى السفير المصرى السيد / ابراهيم صبرى وعرضت عليه الأمر ، وكان الرجل متفهما ومتجاوبا ، وطلب عددا من التقارير والمطبوعات والمذكرات عن مؤسسات الادخارالألمانية ودورها فى النهوض بالمجتمع الألمانى ، فقدمتها له لتعزز اتصالاته وسافرت إلى القاهرة للتثبت من تجاوب المسئولين ، ولكنى لم أستطع - أمام حصون البيروقراطية الوزارية وأسوار القيادة السياسية - أن أصل إلى كمال الدين حسين .. وعندما كدت أيأس قيض الله لى احد الذين تربطنى بهم صلة النسب وكان يشغل منصبا حساسا هو السيد / امين هويدى وكيل المخابرات العامة (آنئذ) الذى فتح أمامى الأبواب المغلقة ، فقابلت الوكيل الدائم لوزارة الاقتصاد لطفى البنا رحمه الله ، ولبثت شهرا كاملا فى ردهات الوزارة وحجرات الموظفين أخذت فيها فكرة عن هذا العالم البيروقراطى العجيب ... وفى النهاية وافق الوزير التنفيذى على الكتابة إلى الوزير المفوض فى بون بموافقة الوزارة على اتصالى الرسمى به وبمؤسسات الادخار الألمانية للوقوف على أسس التعاون .

وبذلك كان علىّ أن اعود إلى ألمانيا لمواصلة العمل على الجبهة الأخرى ، غير ان الخبرات السابقة علمتنى أن أتأكد بنفسى من الوضوح الكامل لكل أمر من الامور ، وحتى لايكون هناك أى لبس أو غموض فى الموضوع الذى أنا بصدده .. فقد كان من المهم أن ألتقى

بنفسى مع الوزير ، وحاولت ذلك بالطريق الرسمى ، فكان الأمر مستحيلا .. فذهبت إلى منزل الوزير المركزى الدكتور / عبدالمنعم القيسونى آنذاك ، وطرقت بابه وأرسلت إليه مع حارس المنزل مذكرة مختصرة بالموضوع ، وكان الرجل كريما على المستوى القومى والمستوى الإنسانى ، فحدد لى موعدا بمكتبه فى صباح اليوم التالى .. ويبدو أن هذه الطريقة فى الدوران واللف من خلف ظهر طاقم موظفى مكتب الوزير - وإن كان لها مايبررها - قد تركت فى نفوسهم أثرا سوف ينعكس على بعض تصرفاتهم فى المستقبل .

وعدت إلى ألمانيا لمتابعة الموضوع ، وفوجئت فى بون بأن خطاب الوزارة لم يصل بعد للوزير المفوض ، واستغرقت رحلة الخطاب شهرا كاملا أمكن بعده التحرك بصفة رسمية .. فوجّه السفير الدعوة إلى المسئولين بمؤسسات الادخار الألمانية لحضور حفل عشاء للتعارف .. وفى حفل العشاء دارت مناقشات مبدئية حول المشروع وإمكانيات التعارف ، ولمس الألمان فى هذا الحفل موقف الاسلام واتجاهاته نحو سعر الفائدة .. المهم أن رجال مؤسسات الادخار تلقوا من خلال الحفل وعلى لسان السفيرالمصرى أن الحكومة المصرية تبدى اهتماما خاصا بالتعاون فى هذا المجال .. واتفق الجميع على تأجيل الحديث فى التفاصيل إلى لقاء آخر لم يحدد موعده .. وكان علىّ إزاء عدم تحديد هذا الموعد أن أواصل الاتصالات بالطرفين للاتفاق على الموعد الذى حدد فى ٢٥ / ٤ / ١٩٦١.

وفى هذا الاجتماع لم يتسن الوصول إلى كثير من التفصيلات ، ذلك أن رئيس مجلس إدارة الاتحاد العام لمؤسسات الادخار الألمانية عندما سُئل عن مقدار المعونة المزمع تقديمها ، أجاب بأنه لايستطيع أن يحدد مقدارها قبل دراسة الظروف بدقة وتقدير جملة تكاليف المشروع ، وطلب تشكيل لجنة مشتركة لتقديم دراسة عن التركيب الاجتماعى للمحافظة التى ستختار لتنفيذ التجربة الأولى ، على أن تشتمل هذه الدراسة كذلك على الظروف الاقتصادية للمحافظة ، واحتياجات التدريب ، وصورة العلاقة التى ستكون بين التجربة وبين مؤسسات الادخار بألمانيا .. واتُفق كذلك فى هذا اللقاء على أن تقوم مؤسسات الادخار الألمانية بتوجيه دعوة رسمية إلى الوفد الاقتصادى المصرى القادم الى بون برئاسة السيد / عبداللطيف

البغدادى وعضوية الدكتور/ عبدالمنعم القيسونى وزير الاقتصاد المركزى كما اتُفق ايضا على أن تسارع بنوك الادخار الألمانية بالرد على كتاب السفارة المصرية التى تطلب فيه تحديد المعالم التى تنوى بنوك الادخار الألمانية التعاون على أساسها .

وعندها وُجهت الدعوة إلى الوفد المصرى أفاد السفير بأن قبول الدعوة لايدخل فى اختصاصه وأنه من اختصاص القاهرة ، وحتى لا تتكرر المأساة السابقة فقد وجدت أن الأمريقتضى أن أسافر إلى القاهرة لمقابلة السيد عبداللطيف البغدادى والدكتور القيسونى .

وفى القاهرة ، وضعت بين يدى الدكتور القيسونى تفاصيل ما تم فى الاجتماعات مع ممثلى مؤسسات الادخار الألمانية وصورة من محاضر الاجتماعات ، ولم استطع مقابلة السيد البغدادى ، ولكنى نجحت فى أن أطمئن على أن وزارة الاقتصاد قد كتبت إلى الاتحاد العام لمؤسسات الادخار الألمانية تطلب موافقتها بتشكيل اللجنة المقترح ايفادها الى القاهرة ، كما تأكدت أيضا من أن الوزارة قد وجهت دعوة رسمية لرئيس الاتحاد العام لزيارة مصر .

ولما كان رئيس الاتحاد العام لمؤسسات الادخار الألمانية قد اختار شهر اكتوبر عام ١٩٦١ موعدا لزيارة مصر ، فقد وجدت أنه من الضرورى أن أعود إلى القاهرة لتمهيد الأمور قبل الزيارة . وكنت فى هذه المرة أسعد حظا ، فقد لقيت مساندة وتأييدا من عدد من المسؤلين بوزارة الاقتصاد وعلى رأسهم الدكتور حامد السايح وكيل الوزارة ، ومن رجال الصحافة وعلى رأسهم الدكتور فؤاد إبراهيم مدير عام جريدة الأهرام .

وحل موعد زيارة رئيس الاتحاد العام ، وبجهود تفوق الطاقة أمكن تدارك التراخى فى إعداد برنامج الزيارة حتى اليوم السابق مباشرة على موعدها .. واعلن رئيس الاتحاد عند وصوله أنه ليس فى ذهنه الاتفاق على تفاصيل ، وإنما قد جاء للدراسة وتبادل الآراء .. فأمر الدكتور القيسونى بتشكيل لجنة لتبادل الآراء معه ، وكانت مكونة من الدكتور نظمى عبدالحميد (البنك المركزى) الأستاذ محمد أبو شادى (البنك الأهلى) الأستاذ محمد على عامر والدكتور عبدالمنعم البنا والدكتور محمود أنيس (وزارة الاقتصاد) والأستاذ صبحى

الدالى (صندوق توفير البريد) ، وأنا ...

ولم تسفر مناقشات اللجنة عن شيء محدد ، وقد شاب اجتماعاتها الكثير من التركيز على أمور شخصية ، وبدا واضحا ضآلة حجم المصلحة العامة والكسب العام فى نفوس البعض ... ولما صممت على أن أعرف من رئيس الاتحاد - قبل أن تنتهى اللجنة من عملها - شيئا محددا عن شكل التعاون فى تصورهم ومدى المساعدة وحجمها وصورتها ، أفهمنى بأن ذلك رهن بأن تكتب الوزارة إلى الحكومة الألمانية طالبة تخصيص مبلغ معين .

ومضى وقت بدا فيه أن الأمور قد أصابتها لفحة فتور ..فكتبت إلى الدكتور القيسونى أستحثه وأشرح له من وجهة نظرى العقبات التى أراها تعترض سبيل الحركة .. وقد لخصت له ذلك فى أمرين :

(١) عدم تحديد جهة معينة تتولى الموضوع وتقوم بالمتابعة .

(٢) تنازع الاختصاصات بين إدارة وأخرى وبين وكيل وآخر بالدرجة التى تتوه معها المسئولية وتؤدي الى تعثر أى مشروع جديد قبل أن يقدر له أن يرى النور .

وقابلت الدكتور القيسونى على أثر ذلك فى ١٩٦١/١٢/٤ ، واستعرضت معه بصراحة المتاعب والعقبات التى واجهتنى حتى الآن وعلى رأسها صعوبة العثور على العنصر البشرى الذى يضطلع بدور الريادة المتجردة فى مثل هذا المشروع ، وأن التطلعات الفردية تعطل الكثير من الامور .

وكحلٍ لا بديل عنه ، تم الاتفاق مع الوزير المركزى على الكتابة للبنك المركزى والبنك الاهلى وصندوق توفير البريد ليرشح كل جهاز من هذه الأجهزة اثنين من العاملين فيه ليكوّنوا معى فريقا للسفر إلى بون للقيام بمهمة الدراسات والأبحاث اللازمة للتنفيذ ، كما اتُفق على الكتابة إلى الحكومة الألمانية بتشكيل هذا الفريق .

ورشح البنك المركزى الأستاذ عبدالمنعم رشدى ، ورشح البنك الأهلى الدكتور شريف

لطفى ، ورشح صندوق توفير البريد رئيسه الأستاذ صبحى الدالى ، وأحيطت الحكومة الألمانية علما فى ١٩٦١/١٢/١١ بتكوين هذا الفريق ومهمته .

وبدا لى أن معظم الصعوبات قد أنتهت ، وأننا على وشك البدء فى الخطوات التنفيذية للبدء فى إجراء تجريب مؤسسات الادخار فى مصر .

ومع بريق الأمل بقرب بدء إجراءات عملية كان أهم مايشغل بالى هو كيفية العثور على الشباب الذين سيبدأون العمل .. الشباب الذى أستطيع أن أطلعه على أهدافى الحقيقية ليتفاعل مع هذه الرسالة التى كنت أدرك تماماً أنها رسالة شاقة ومسئولية كبيرة ، لقد كان ذلك الامر يشغل بالى تماماً لأن خبرة الاتصالات بمختلف الأجهزة مضافاً إليها المناخ العام كان يجعل العثور على مثل هذه العناصر أمرا صعبا بالفعل .

وفى فترة انتظار رد الجانب الألمانى على الفريق الذى أخطر بتشكيله ، صدرت قرارات بانشاء عدد من المؤسسات النوعية ، وكان من بين المؤسسات التى تقرر إنشاؤها " المؤسسة المصرية العامة للادخار " ، واطلعت على أسماء اعضاء مجلس إدارة هذه المؤسسة ، فوجدت أن غالبية الأسماء كانت ممن سبق لهم الاشتراك فى لجان لبحث موضوع تجريب نظام مؤسسات الادخار فى مصر ، ومن لم يشارك منهم فى لجان ، فقد كان بطريقة او باخرى على صلة بالموضوع ، وعندئذ تصورت أن عقبة أخرى قد أزيلت ، فقد تحددت جهة اختصاص ، ذلك أنه ان لم تهتم هذه المؤسسة بموضوع تجريب مؤسسات ادخار فى مصر والعمل على تنمية الوعى الادخارى .. فبماذا تهتم إذن .. وهل لمثل هذه المؤسسة مهمة غير هذه المهمة ؟ وتأسيسا على هذا التصور ، فقد وجدت أن سفر الفريق الذى أسلفت الإشارة إليه لم يعد ذى موضوع .. فكتبت بذلك إلى الوزير المركزى وطلبت منه الحاقى بهذه المؤسسة لأعمل من خلالها ، وطلبت منه إحالة المشروع برمته إلى مؤسسة الأدخار .. ووافق الوزير على ذلك .. وكلفنى بالتوجه لمقابلة رئيس المؤسسة لبدء العمل على انجاز المشروع من خلالها ، وأفهمنى أنه قد تم ترتيب كل الأمورمع رئيس المؤسسة .

وتباطأ الجانب الألمانى فى الإفادة أو الإجابة عن شكل المعونة وعن حجمها ، ومضت فترة مابين ديسمبر ١٩٦١ وإبريل ١٩٦٢ دون تقدم يذكر ، ولما وجدت أن الوقت يضيع بمثل هذه الطريقة ، رأيت أن أسافر إلى بون لأصل معهم إلى موقف محدد .

ومع الجانب الألمانى أمكن التوصل إلى عدد من النقاط المحددة ، فقرروا أنهم يقدرون المعونة بمبلغ ٧٨٠ ألف مارك بجانب الخبرة الفنية ، وأنهم مصممون على أن يبدأ التعاون بتجربة واحدة ..

وعدت لأعرض الأمر على الوزير ، وأخطر مكتب الوزير رئيس المؤسسة بالموعد الذى تحدد لى ، وثارت ثائرة رئيس المؤسسة لاتصالى مباشرة بمكتب الوزير .. وستظل هذه الشكلية فى العمل مصدرا من مصادر الصراعات فى كل المراحل .

وبعد عرض ما أنتهت اليه الأمور فى المانيا ، وافق الوزير على أن تكون حصة الجانب المصرى المقابلة لحصة المعونة الألمانية - مبلغ ستين ألف جنيه .. وأشار الوزير بأن يتم تدبير هذا المبلغ من صندوق توفير البريد .

وبعد أن أفادت الوزارة سفيرنا فى بون ، حدد الجانب الألمانى المعونة بشكل نهائى ، وأبرقوا إلينا بذلك فى ١٩٦٢/١٢/١٢ .. بدأت فى اعداد مشروع للاتفاق بين الجانب المصرى والجانب الألمانى وسلمت المشروع للوزير الذى أمر بارساله إلى سفيرنا فى بون .

ومضت فترة طويلة لم نتلق فيها رد الجانب الألمانى ، فتوجهت إلى الوزير لأستجلى الأمر ، وتكشفت لى مفاجأة غريبة .. أن تأشيرة الوزير بإرسال المشروع إلى السفير لم تنفذ بعد ، وقد مضى على هذه التأشيرة شهر كامل .

واستثمارا للوقت بدأت وفريق العاملين معى فى إعداد دراسات تفصيلية عن محافظات القطر ، ودراسة الاعتبارات المختلفة المتعلقة بكل محافظة حتى يتسنى اختيار المنطقة الأولى للتجريب على أساس علمى موضوعى ، وبينما هذه الدراسات جارية ، وصلنا مايفيد أن

المجلس التنفيذى قد وافق على فتح اعتماد إضافى بحصة الجانب المصرى .. فتفاءلنا ..

* * *

الخطوات العملية لتجربة البنك الإسلامى الأول

كانت النية تتجه إلى ابتعاث العاملين الذين تم اختيارهم إلى ألمانيا الغربية للاطلاع على نظام مؤسسات الادخار بها واكتساب خبرة عملية فى هذا المجال .. ولذلك فقد تم ترتيب الحاقهم بأحد المعاهد التى تقوم بتدريس اللغة الألمانية ، وكنت بالفعل أقوم بترتيب إجراءات سفرهم لمدة تتراوح بين ستة وتسعة شهور . وكان يتنازعنى فى هذا التخطيط أمران متعارضان لكل منهما وجاهته ومبرراته :

الأول - أن مجتمعنا مازال يعانى من (عقدة الخواجة) ومايزال مبهورا بكل مايصل إليه أويأتيه من الغرب ، ومن ثم فإن سفر هؤلاء العاملين سوف يُدرجهم ولو شكلا فى عداد الخبراء ، وسوف يزيد من تقبل البيئة المحلية لكلامهم ومايؤدونه من عمل ، هذا بالإضافة إلى أننى كنت أنظر إلى عملية الابتعاث بالنسبة لهم على أنها حافز أقدمه لهم فى بداية العمل .

الثانى - أنه قد يترتب على سفرهم مزيد من انبهارهم بالحضارة الغربية وبالتالى مزيد من التأثر بالنظم المعمول بها هناك وتمسك شعورى أو لا شعورى بالالتزام بها وعدم التنازل عنها وتقليدها .. وأبسط النتائج المترتبة على ذلك تعويق الوصول إلى المرحلة التى أريدها أساسا منذ البداية ، والتى تحملت من أجلها الكثير وأعنى بهذه المرحلة تجريب نظام مصرفى لايستند إلى سعر الفائدة .

وبعد تفكير طويل ، استقر فى نفسى أن أؤخر سفر العاملين إلى اطول مدة ممكنة ، ونقطة الحرج التى كنت أستشعرها أن نفوسهم قد تعلقت بهذه البعثة ، وأنهم يستعدون لها وأن هذه البعثة كانت هى الحافز لعدد منهم لقبول العمل منذ البداية .. وشاء الله أن تعيننى الظروف على أن أمضى إلى ما ارتاحت له نفسى واستقر عليه رأيى .. فقد تلكأ الجانب

الألمانى فى اتخاذ الترتيبات اللازمة لبعثة التدريب وعلّقها على توقيع اتفاقية بإدخال نظام بنوك الادخار المحلية يتم بينه وبين حكومة مصر .. وأرسل إلينا الجانب الألمانى فى فبراير ١٩٦٣ بمشروع اتفاق ، وكانت مواد هذا المشروع مجحفة ، فبينما تعطى الخبراء الألمان الذين توفدهم إلى مصر مؤسسات الادخار الألمانية ميزات ضخمة ، فأنها تتعطف بحدودٍ دنيا من الحقوق للمبعوثين الذين سنرسلهم .

ووجدت الفرصة سانحة لمناقشة الموضوع صراحة مع مجموعة العاملين ، وثارت فيهم الأصالة العربية ، وكان الرأى الغالب أنه مالم يعدل مشروع الاتفاق بحيث يرتب لبعثة التدريب حقوقا معقولة فلا داعى للسفر ، ويمكن بدء العمل بدون وجود الألمان كلية .. وكانت هذه خطوة طيبة على الطريق .

وقابلت سفيرنا فى بون ، وكان يقضى أجازة فى القاهرة .. فعلمت منه أنه قد أبرق عدة مرات يطلب مشروع الاتفاق المقترح من الجانب المصرى ، ولم يصله المشروع ، وهذا ما جعل الاتفاق من الجانب الألمانى يأتى إلينا دون أن يكون واضحا أمامه تصور ومطالب الجانب المصرى .. هذا مع العلم بأننى كنت قد سلمت المشروع المصرى إلى الوزارة منذ شهور .

واستمرت الدراسة لاختيار المنطقة المناسبة لبدء العمل فيها ، ورشحت الاتصالات محافظة المنوفية ، ولكن الاعتبارات الموضوعية التى وضعت أساسا للدراسات جعلت كفة الترجيح تميل نحو محافظة الدقهلية وخاصة لوجود السيد عقيل مظهر سكرتير عام المحافظة وكان على وعى تام وفهم صادق بأهمية العمل وأبعاده ، ورجحت كفة " ميت غمر " من بين مدن محافظة الدقهلية التسعة .

وفى أثناء الدراسات الجارية حول اختيار المنطقة .. أرسل الجانب الألمانى فى شهر مارس مشروعا معدلا للاتفاق الذى سبق أن أرسله بعد أن أدخل فى اعتباره بعض جوانب التصور المصرى ، غير أنه كان من وجهة نظرنا مايزال مشروعا غير مناسب ، وحتى يمكن

حسم هذا الامر حسما مناسبا رأيت أن أسافر إلى بون لأفهم الألمان مواجهة وبشكل مباشر أهم مايلزم أن يراعيه أى مشروع اتفاق مقترح من جانبهم .

ووصلت إلى بون فى بداية شهر إبريل ١٩٦٣ ، وطال الحوار بينى وبين المسئولين بالاتحاد العام لمؤسسات الادخار الألمانية ، وتمسك الجانب الألمانى بجوهر مشروع الاتفاق المقدم منهم ، واقترح علىّ رئيس الاتحاد - من باب المماطلة والمراوغة - أن يتم تشكيل لجنة عليايمثل مصر فيها وزير الاقتصاد ويمثل الجانب الألمانى الرئيس العام للاتحاد وتكون للجنة صلاحية عليا ، ويكون اتصالها المباشر بأحد المستويات العليا فى حكومة مصر . وعدت من ألمانيا .

ما أصدق كلمة ذلك الرجل الصوفى الذى قال (اذا أراد الله إنفاذ أمر هيأ أسبابه) .

لم يكن الهدف من وراء السعى لتعاون الألمان هو تحصيل الخبرة .. ولم يكن الهدف تنفيذ نفس النماذج الموجودة لديهم ، ولم يكن الهدف كذلك الحصول على معونة مادية .

لقد كان الهدف الحقيقى هو شق الطريق فى مصر لإنشاء أجهزة مصرفية غير الاجهزة القائمة بها بالفعل ، وذلك تمهيدا لإعطاء هذه الأجهزة شكلا وطابعا خاصا ، ولم يكن ذلك متاحا على أى وجه من الوجوه بصوت ينادي من الداخل مهما كانت الظروف ، وكان لابد من أن يساند الصوت الداخلي عامل خارجي .. وقد تم ذلك .. وأصبحت الحكومة فى موقف الموافقة على إنشاء ذلك الجهاز المصرفى .

إن الحاجة الوحيدة التى تمثل شيئا لازما هو وجود كيان قانونى يكون مظلة تحمى الجهاز الجديد ، وقد كان مأمولا أن تشكل اتفاقية توقّع بين الجانب المصرى والجانب الألمانى هذه المظلة ، أما وأن الجانب الألمانى قد أخذ جانب المراوغة ، فلنؤجل أمر المظلة القانونية ، ولن نضيّع الوقت طالما أن الحكومة المصرية وافقت على مبدأ إنشاء هذا الجهاز ، **وفى هذه اللحظة وجدت الفرصة سانحة ليكون الجهاز منذ البداية على الصورة التى كنت أخطط لها ، فبدلا من أن يبدأ أية بداية ثم يجرى تعديله بعد ذلك وفقا لما**

كنت أخططه .. فليبدأ منذ الآن متميزا بالطابع الذى كنت أؤمل فيه .. لقد شاءت إرادة الله أن تهيىء الفرص فى وقت أكثر تبكيرا مما كنت أتوقع .

* * *

لكم نودي باستنكار الربا فى مجتمعاتنا الإسلامية ، وكم بح صوت علماء الدين من النداء بتحريمه وشرح وتوضيح العقوبة المغلظة التى توعد الله بها إرعابا وتخويفا .

لقد تنبه قادة الفكر الإسلامي ودعاة التبشير بالصحوة الإسلامية منذ جمال الدين الافغانى ومحمد عبده ورشيد رضا وابن باديس ومحمد إقبال والمودودى وحسن البنا وعبد القادر عودة ومحمد الغزالى إلى أن تحرر عالم المسلمين من الاستعمار السياسى لايكفى وانما لابد من تحقيق التحرر الاقتصادي الذى لن يتحقق إلا بالآليات والأسس التى تستند إلى الدين والشريعة التى تكّون عقيدة الأمة الإسلامية .

لقد تنبه قادة الإصلاح ، ونبهوا إلى أن تحرر المسلمين من الاستعمار السياسى لن يخلصهم من موقف التورط الاقتصادي الذى تعمل مؤسساته عملها فى الشخصية الإسلامية حيث تقوم بتشكيل العقل المسلم وفق الأنماط الاستعمارية لتفقدة صلته بعالمه الاصيل ، فلايرى طريقا لمعالجة مشكلاته وقضاياه الا من خلال القوالب والمناهج التى اكتسبها من محيطه ومناخه الاستعمارى ، وسوف ينتهى به الأمر إلى أن يكون اختياره - إن امتلك موقف الاختيار- محكوما شعوريا أولا شعوريا بالحلول المطروحة للحضارة العربية ، مع شيء من التلفيق أو التوفيق مع الإسلام فى أحسن الاحوال .

نجد فى كتابات هؤلاء الدعاة الكثير ممايدعو إلى التحرير الاقتصادي بالعودة إلى الالتزام بالشريعة الإسلامية فى مجال المال والمعاملات ..

على سبيل المثال يكتب أبو الأعلى المودودى فى مجلة "ترجمان القرآن" فى عام ١٩٣٧ مقالات متتابعةيوضح فيها نظام الاقتصاد الإسلامى وكيف يحل الاسلام مشكلات

الانسانية ويفى بحاجاتها الاقتصادية قاطبة ، كمايخصص فى كتاباته رسائل تتناول موضوع الربا .

وفى مطلع الأربعينات يكتب حسن البنا فى رسالته " : مشكلاتنا فى ضوء النظام الإسلامى ":" توجب علينا روح الاسلام أن نحارب الربا حالا ونحرمه ونقضى على كل تعامل على أساسه ، " الا وأن كل ربا موضوع وأول ربا أبدأ به ربا عمى العباس بن عبد المطلب " ولقد كان المصلحون يتجنبون أن يقولوا فى الماضى هذا الكلام حتى لايقال لهم أن ذلك مستحيل وأن الاقتصاد العالمى كله يقوم علي الربا ، أما إليوم .. فقد أصبحت هذه الحجة واهية ساقطة لا قيمة لها بعد أن حرمت روسيا الربا وجعلته أفظع المنكرات فى دارها وحرام أن تسبقنا روسيا الشيوعية إلى هذه النعمة الإسلامية ، فالربا حرام حرام .. وأولى الناس بتحريمه هم المسلمون "

ولقد كانت مجمل هذه الكتابات والصيحات تطرح اطارا عاما لمبادىء وأسس الفكر الاقتصادي فى الاسلام ، ولكنها لم تقدم حلا عمليا لترجمة المبادىء إلى برامج ، كما أنها لم تصل إلى طرح بديل لأوعية شرعية لنشاط المسلم الاقتصادي بعيدا عن المؤسسات الربوية .

* * *

لقد تمنى المخلصون أن يفتح الله على الاقتصاديين المسلمين بالوسيلة التى تخلص معاملات المنطقة الإسلامية من سعر الفائدة .

وكانت المشكلة الأم دائما هى : النظام المصرفى البديل للنظام التقليدي المستقر الذى تسير عليه وتسير به المعاملات المالية .. ولقد بلغ من صعوبة هذه المشكلة أنه وقر فى اذهان بعض علماء الدين أن التخلص من سعر الفائدة أو الربا مستحيل ، لأن سعر الفائدة قد أصبح العمود الفقرى للمعاملات المصرفية .. فلا بديل عنه ، وقادهم ذلك التصور إلى الدوران حول النصوص القاطعة الصريحة .. فنادي البعض بأن الضرورات تبيح المحظورات ،

وأن المصلحة الراجحة تغلب المصلحة المرجوحة . وقال فريق ثالث أن ربا المصارف حاليا ليس من قبيل الأضعاف المضاعفة التي ورد التحريم بشأنها . وما كان ذلك كله الا عن تصور خاطىء بأن البديل متعذر أو مستحيل .

وعلى الرغم من أننى كنت أقرأ ذلك عن علماء الدين إلا أنه لم يساورنى الشك لحظة من زمن أنه لابد وأن يكون هناك بديل . كنت ببصيرة لا تحتاج إلى دليل أو برهان أؤمن باستحالة التسليم بأن الله يحرم أمرا لا تقوم الحياة إلا به ، أو أن ربنا تبارك وتعالى يحرم شيئا وللبشرية فيه خير أو صلاح ..

من خلال ذلك اليقين الفطرى - إن جاز التعبير - أنبثق فى صدرى النظام الذى أراه بديلا .. والأساس النظرى لهذا البديل ..

وعرضت على رئيس المؤسسة النظام الذى أراه بديلا . والأساس النظرى لهذا البديل يتمثل فى أمرين هما غاية فى البساطة :

أولهما - التحرر من سلطان الفكرة التى سيطرت علينا ، وهى أن النظام المصرفى الحالى قدس لايصح الخروج عليه ، أو أن طرائق العمل التى جاء بها هذا النظام لايمكن الأنفكاك عنها وابتكار غيرها ، والتحرر من رهبة تغيير ما جاء به هذا النظام من مسميات.

وثانيهما - إيجاد الصيغ العملية لوضع ما جاءت به التعاليم الإسلامية من تكاليف وواجبات فى مجال المال والاقتصاد.

أما النظام البديل فكان يتلخص فى أن يعمل البنك من خلال ثلاثه أنواع من الحسابات .

أولها - **حساب الودائع** ، ويقبل البنك فى هذا الحساب ودائع الأفراد بحد أدنى غاية فى الصغر وبدون حد أعلى وللمودع حق سحب رصيده كله أو مايشاء من هذا الرصيد دون

قيد أو إخطار ولايدفع البنك فائدة أو ربحا على المبالغ المودعة فى هذا الحساب .

وقد اثيرت فى هذه النقطة أن الفائدة التى تدفعها البنوك تمثل عامل جذب بالنسبة للأفراد تغريهم بايداع مدخراتهم لدي هذه البنوك .. وتمثل ردى فى ذلك الحين على هذه النقطة أن التحليل العلمى قد أثبت أن الناس فريقان (مدخر ومستثمر) ، فالمدخر لايدفعه إلى الادخار أن يزيد سعر الفائدة أو الا تكون هناك فائدة على الإطلاق ، فوديعته ابتداء صغيرة الحجم ، والفائدة التى يمكن أن يحصل عليها من هذه الوديعة الصغيرة لا تشكل عنصر جذب ، وهو عادةيدخر لتحقيق هدف ، فسواء زاد سعر الفائدة أم قل فهذا عنصر ثانوى جدا بالنسبة اليه ، ثم هو أساسا فى مجتمعنا الإسلامى يتحرج من هذه الفائدة وعائده النفسى من ألاياأخذها لايقارن به مايستشعره من حرج إذا ما أخذها .. ومع ذلك كله فان النظام البديل يقدم عنصر جذب تعجز البنوك الربوية عن أن تقدمه لأنه لايتفق ونظامها الأساسى .. هذا العنصريقوم على المعاملة بالمثل ، ففى النظام البديل يقبل البنك أن يقرض المودع لديه بدون فائدة مبلغايوازى المبلغ الذى ادخره أو قديزيد كثيرا عن المبلغ الذى ادخره على أن يكون ذلك لغرض إنتاجى فقط .. كي يتمكن من سداد القرض من عائد المشروع دون إرهاق .

وأما **الحساب الثانى** ، فهو **الإستثمار بالمشاركة** ، ويقبل البنك فيه الودائع بحد أدنى معين ودون حد أقصى ، ويقوم البنك باستثمار أموال هذا الحساب إما بمعرفته مباشرة وإما بمشاركة ذوى الخبرة والاختصاص فى مشروعات متعددة صناعية أو زراعية أو تجارية ، وفى نهاية كل عام يقوم بحساب أرباحه وخسائره ليوزعها على المستثمرين فى هذا الحساب ، ويشبع هذا الحساب دوافع الربحية لدى فريق المستثمرين الذين لديهم أموال يعجزون لظروف متعددة عن استثمارها بأنفسهم ويرغبون فى نفس الوقت فى تنميتها .

واما **الحساب الثالث** ، فهو حساب **الزكاة** ، وقد أطلقت عليه تقية فى هذه الآونة " حساب الزكاة والخدمة الاجتماعية " وفيه يقبل البنك أموال الزكاة التى يريد مخرجوها أن يقوم البنك عنهم بصرفها فى مصارفها الشرعية ، وكذلك الصدقات والهبات والتبرعات

المطلقة والمشروطة .

وعرضت النظام البديل بتفاصيله الفنية الدقيقة على عدد من أصحاب الخبرة المسلمين ، فاتفقوا معى على سلامة النظام من الناحية النظرية ، وكان ذلك أول ما أدخل الطمأنينة على نفسى قبل التجريب ، وقد كان همى الأكبر أن النظام ليس محسوبا على فرد بعينه وأنما هو محسوب على مبادىء الإسلام العزيز .

ولئن كان الناقدون من أصحاب الدوافع المختلفة والمصرفيون التقليديون قد سلموا - على مضض - بإمكان جذب البنك لودائع ومدخرات بدون دفع سعر فائدة لهم قائلين أن الناس اذا ارتضوا ذلك فهم وشأنهم إلا أن معارضتهم بلغت حدها الاقصى فى مناقشة حساب الاستثمار بالمشاركة فقالوا ان العرف المصرفى لم يجر على أن يخاطر البنك بالاموال فى استثمارات مباشرة ولذلك فهويلجأ إلى الاقراض بفائدة ليدفع للمستثمرين من فرق سعر الفائدة الدائنة والمدينة ، وان استثمار البنك على هذا الوجه يعرض المستثمرين إلى أن يخسروا أو أن يخسروا أو أن تهلك رؤوس أموالهم .

ورددت عليهم فى ذلك الحين بأن الناس ابتداء ارتضوا - تمسكا بدينهم وشريعتهم - أن يكونوا شركاء فى الغنم والغرم ومجرد هذا التراضى فى حد ذاته يحفظ للعقد سلامته ، أما كون البنوك الأخرى لا تخاطر بالمال وتحصل على مصاريفها الإدارية وما تدفعه للمودعين فيها من الفرق بين سعر الفائدة الدائنة والمدينة ، فليس ذلك ملزما لنا بالضرورة لكى نفعل كما تفعل هذه البنوك أو أن نستمر فى عملية الانقياد غير الواعية لها ، وأما الدعوى بأن البنك سوف يخسر وأن الودائع سوف تهلك فهو قول مرفوض طالما أن البنك يلتزم بالأسس الاقتصادية السليمة فى استثماراته وطالمايحسن دراسة المشروعات التى يستثمر فيها ويحسن انتقاء الافراد الذين يشاركهم فى مشروعات أويمولّ مشروعاتهم ، وطالمايقوم بالاضافة إلى ذلك بتنويع استثماراته وتوزيعها جغرافيا ، وقلت لهم كذلك إن هناك خطا أخيرا للدفاع يتمثل فى مصرف الغارمين ، ومن هنا أوضحت لهم تلك العلاقة العضوية بين اجزاء النظام بحيث أن سلامته وحسن نتائجه أنما تتأتى من تطبيقه ككل .. شأنه شأن كل

النظم الإسلامية .

وامتدت المناقشات حول النظام الجديد بيني وبين فريق العاملين معي شرحا وتوضيحا ، وقد أثرت هذه المناقشات تفاصيل التطبيق ، واستشعرت مرة أخرى الراحة للسلامة النظرية للنظام ، فقد كانت الإجابة على كل اعتراض غاية في اليسر بل وكانت تبدو الإجابات أمام المعترض على أنها مسلمات بديهية كانت غائبة ثم انكشف عنها الغطاء ، فجأة أمام عينيه فابصرها .

خطوات التنفيذ :

في ٢٥يونيو ١٩٦٣ تحرك فريق العاملين وعددهم تسعة عشر إلى مدينة " ميت غمر" التي استقر عليها لنبدأ فيها التجربة .

ومدينة ميت غمر هي عاصمة مركز ميت غمر الذي هو واحد من تسعة مراكز تكّون في مجموعها محافظة الدقهلية .. وتعتبر ميت غمر من الناحية الجغرافية مركزا لدلتا النيل .. وتقع ميت غمر على بعد ٨٠ كيلو متر تقريبا من شمال القاهرة .. ويبلغ تعداد السكان في المدينة حوالي ٢٨٢ ألف نسمة . (تعداد عام ١٩٥٧) يمثل الفلاحون نسبة ٨٦٪من هذا العدد ، ويحيط بميت غمر ٥٣ قرية تتفاوت في الحجم وعدد السكان ، وتبلغ نسبة الذين تتراوح اعمارهم ها بين ٢٠ - ٦٠ في مركز ميت غمر حوالي ٣٩٪ وتبلغ نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة في المركز٣٤٪ ، ويوزع بالمدينة نحو ٤٨٠ نسخة من الصحف اليومية . ويصل عدد النسخ الموزعة بالمركز حوالي ٤٠٠٠ نسخة ، ويبلغ توزيع المجلات الاسبوعية بالمركز ١٨٥٨ نسخة، وفي المدينة ٢٢٠٠جهاز راديو ، ١٢٠٠جهاز تليفزيون .. ويقدر عدد المقاهي بالمدينة حوالي ١٠٠ مقهى ، وإن كان عدد المقاهي المصرح بها رسميا حوالي ٣٠ فقط .. ونجد أن بكل مقهى جهاز راديو وتليفزيون أحيانا وفي بعض الأحايين نجد الجهازين معا في مقهى واحد ، كما نجد بالمقهى نسخة واحدة على الأقل من الجرائد

اليومية ونسخة من المجلات الأسبوعية . (ترجع هذه البيانات والوصف الوارد هنا عن ميت غمر لعام ١٩٦٣ تاريخ بداية التجربة بها)

* * *

استأجرنا فى ميت غمر شقة لايزيد عدد حجراتها على أربع لتكون مقرا للعمل ، وأطلقنا فى بداية الأمر على التجربة اسم " مركز الادخار المحلى " وكانت الصعوبة الأولى التى واجهت المجموعة العامله أنه ليست أمامهم نماذج سابقة يقيسون عليها أويستمدون منها خبرة العمل .. ثم هذه المنطقة الواسعة بقراها ال ٥٢ وطوائفها وفئاتها المختلفة كيف سيمكن الاتصال بهم وكيف يمكن تعريفهم بالفكرة الجديدة وجذبهم نحوها

وبعد بحث ومناقشات طويلة وجدنا أنه لا بديل عن استخدام اسلوب الاتصال الشخصى المباشر ، فقسمّت المنطقة بقراها المتعددة إلى عدد من القطاعات يتكون كل قطاع من عدد من القرى ويتحمل مسئولية العمل فى كل قطاع والاتصال بفئاته المختلفة اثنان من العاملين ويتحملان فى نفس الوقت مسئولية تدبير كل شئونهم فى القطاع .

وبطبيعة الحال فإنه يصعب الادعاء بأن كل العاملين كانوا ذوى دوافع عقيدية .. كان البعض منهم يدرك ما للتجربة من آثار بعيدة من حيث هى تطبيق لمبادئ الإسلام ، ولكن الغالبية منهم استهوتهم فى هذه المرحلة فكرة التحدى لإثبات قدراتهم فى إنجاح فكرة جديدة فيها غرابة عما هو معروف ومعهود ، ومن هنا فقد التقى الجميع على الإصرار والتحدي واثبات النجاح وإن اختلفت الدوافع وتباينت بين فرد وآخر .. وفجرّ ذلك فى فريق العاملين طاقات هائلة ، نظر كل منهم للفكرة على أنها فكرته وأنه لابد أن ينجح ، ابتكر وسائل وأساليب للدعوة إليها ولتجميع الناس من حولها ، وصبر على الجدل ، واتسع صدره لكل لجوج لا هم له إلا المناقشة ، وتحمل كل استخفاف وسخرية ، وتجلد لكل صعوبة واجهته ، وابتسم لكل مشكلة صادفته ، وواصل العمل ليل نهار ، وغشى كل المجتمعات من النادى إلى الوحدة المجمعة إلى المقاهى إلى المصاطب إلى الاسواق ، وربما قضى الواحد منهم

ساعات طوال فى الاستماع من عامل أو فلاح أو موظف إلى مشكلة لا علاقة لها بعمله بشكل مباشر ، وربما بذل الكثير من جهده ومن ماله ليخفف عن هذا الشاكى بعض مايلقاه .

حقا ، لقد كانت صورة رائعة أسفر عنها أن بلغ عدد المتعاملين مع البنك فى الشقة التى أشرنا إليها مايزيد على أربعة آلاف عميل خلال شهر واحد .

وأنقدحت شرارة الغيرة لدي المكتبيين بإدارة المؤسسة بالقاهرة وبدأت الحرب بالتباطؤ فى الاستجابة للإمداد بمايلزم من وسائل نقل وأدوات مكتبية .. وامتدت بعد ذلك إلى النداء باستئذان فريق المكتبيين فى القاهرة .. وبالرجوع إلى رئيس مجلس الإدارة فى كل شأن كبر أو صغر ، فحتى شكل ولون ملابس السعاة الذين عينوا مؤقتا للعمل جاءتنى من القاهرة تعليمات بتحديد مواصفاتها بما لم يكن فيه منطق سوى منطق الاطمئنان إلى السيطرة على مايجرى فى الميدان . ومن الطريف أنه ساعد على تضخيم ذلك أن مسئولا كبيرا فى المؤسسة رأى فيمايرى النائم أن حجر الأساس لمركز الادخار بميت غمر قد سرقه مجهول ، وأنه فزع فى منامه لهذه الرؤيا وأوّلها بأن هذا المشروع سوف يخرج من يد المؤسسة ، وكم كان لهذه الرؤيامن أنعكاسات فى المستقبل على كثير من تصرفات المؤسسة وقراراتها !!؟

وحل يوم ٢٣يوليو ١٩٦٣ ، وكان للثورة تقليد يتمثل فى قيام كل وزير بافتتاح المشروعات الجديدة التى تمتُ إلى اختصاصه أو تكون لها علاقة ببعض دوائر عمله .. وتقرر أن يزور ميت غمر السيد عباس رضوان وكان وزيرا للإدارة المحلية فى ذاك الوقت ، واحتفل الوزير بوضع حجر الاساس لمراكز الادخار المحلية بميت غمر ، وشارك رئيس المؤسسة فى هذا الاحتفال.

وفى نهاية الحفل أسَر إلىّ الوزير برغبته فى الاجتماع بى ، وحدد لذلك موعداً فى اليوم التالى بالقاهرة .. ودار حديث الوزير فى المقابلة عن تحيته لجهود العاملين وعن اهتمام المسئولين بتنمية الوعى الادخارى لتدعيم القاعدة الاقتصادية ، وكانت ظروف العمل فى ميت غمر ملحة فى ضرورة عودتى إليها مباشرة بعد الأنتهاء من مقابلة الوزير ، فأجلت المرور

على رئيس المؤسسة لإحاطته علما بما تم أثناء المقابلة ، على أن أحيط رئيس المؤسسة بذلك فى فرصة قادمة .

وفى اليوم التالى توجهت إلى رئيس المؤسسة فوجدته متجهما ، متغير النفس .. !! وبعد جهد علمت منه أن الصحف الصباحية قد نشرت أنباء مقابلة وزير الإدارة المحلية لى ، فقلت له أننى جئته لهذا الغرض ولم أكن قد اطلعت بعد على الصحف .. وقصصت عليه ما دار فى هذه المقابلة ، وشرحت له أننى دعيت إلى هذه المقابلة وبذلك فلم يكن من حقى - لياقة وعرفا - أن أقحم على الوزير من لم يطلبه للمقابلة ، هذا فضلا عن أننى بطبيعة الحال سوف أحيطه علما بما دار ، وفوق ذلك كله فإننا جميعا نعمل من أجل المصلحة العامة ولا نعمل من أجل دعاية ولا أهداف شخصية .

واعترض من جانبه على أن يكون هناك وجه للعلاقة بين مركز الادخار بميت عمر وبين وزارة الإدارة المحلية .. وهنا أوضحت له فكرى الشخصى من حيث أننى اعتقد أن الأساس الأول الذى ينبغى أن يوفر لهذا المركز هو عنصر المحلية ، بمعنى أن يكون لكل منطقة مركزها أو بنكها الخاص بها فذلك من حيث الناحية الفنية أدعى للنجاح وأن يكون كل مركز أو بنك من هذه البنوك بمثابة وحدة مستقلة تمام الاستقلال عن الوحدات التى بالمناطق الاخرى ، وذلك يكفل المرونة لكل وحدة لكى تتجاوب وتتفاعل وتستجيب لاحتياجات المنطقة التى تعمل فيها والتى قد تختلف عن احتياجات ومطالب منطقة أخرى ، وأن أخطرمايمكن أن يودي بهذه البنوك أن تدار إدارة مركزية أو أن تكون نماذج طبق الاصل تتكرر فى كل منطقة ، كل ما فى الأمر أنه يلزم أن يكون لها مايشبه الاتحاد الذى لايخرج عن كونه جهة فنية استشاريةعليايدافع عن مصالح هذه الوحدات ويمدها بالمشورات التى تطلبها ويعاونها فى تطبيق الأساليب العملية فى اختيار وتدريب العاملين ويقوم عنها بالاتصالات إلتى تتجاوز حدودها .

وهنا بدأ رئيس المؤسسة يستيقن أن الرؤياالتى سمع عنها بدأت أولى علامات تعبيرها ، وترك ذلك فى نفس الرجل اتجاهات ستكون لها آثارها فيما بعد .

وتزايد نجاح العمل فى ميت غمريوما بعديوم .. ويبدو أن الجانب الألمانى كان يرقب مايجرى ، ففى غضون أغسطس ١٩٦٣ وفد إلى مصر مراسل صحيفة دى فلت الألمانية ، وبعد أن اقام اياما بالقاهرة اتصل بى فى ميت غمر مبديا رغبته فى أن يرى التجربة التى سمع عنها والتى من المفروض أن يكون الجانب الألمانى متعاونا فى تنفيذها .. وزار موقع التجربة ، وشرحت له نظامها الذى يختلف عن نظامهم فى ألمانيا ويختلف كذلك عن الأنظمة السائدة فى مصر .. وطيرّ الخبر إلى جريدته ، وعلق فى مرارة على إضاعة قومه لفرصة المشاركة فى هذا العمل .

وقبل أن تنقضى ثلاثة اسابيع على زيارة الصحفى ، أفادتنا السفارة الألمانية بالقاهرة بأن الحكومة الألمانية قد رأت أن توفد أحد رجال مؤسسات الادخار الألمانية ليطلع على تجربة ميت غمر ، ووصل المسئول الموفد ، وكان أحد أعضاء اللجان التى كانت على صلة بالموضوع فى مراحله الأولى ، وعجب الرجل لمايراه من اقبال الناس ، وقد سمع منى أن التجربة تعمل بدون سعر الفائدة ، وعرض على أنه مفوض من قبل حكومته بالاتفاق للتعاون فى التجربة غير أنه أعلن عن ضرورة تعديل النظام بحيث يكون سعر الفائدة هو أساس العمل ، وأكدت له أن المستحيل نفسه قد أصبح أيسر تحقيقا من العدول عن نظام أثبت هذا النجاح وتلقاه الناس بكل ذلك الترحيب والالتفاف ، وقد اكد لى فى النهاية أنهم مصرون على التعاون على أى وجه .. ويبدو أنه وضع خطته على أن يتقبل الامر الواقع وأن يحاول التعديل فيما بعد .. وهذا هو ما أثبتته الايام .

ولما كانت الاتفاقية لاتمثل أكثر من مظلة قانونية كما سبق وأن أشرت إلى ذلك ، فقد عاودت السعى لاستصدار القانون الذى يحمى التجربة وكان يستحثنى على السعى فى استصداره ما بدا من تعقيدات فى جو المؤسسة ، ولكن المؤسسة استشعرت بدورها أن صدور القانون قديخرج التجربة من دائرة سلطانها ولذلك فقد كانت تناوئ فى استصدارهذا القانون ، وبرغم المساعدات القيمة التى قدمها فى هذا الصدد عقيل مظهر سكرتير عام محافظة الدقهلية آنذاك ، الا أننى لم أوفق فى بعث مشروع القانون من مرقده .. وكانت الترتيبات

من الناحية الأخرى قد اتخذت لتوقيع اتفاقية إدخال نظام بنوك الادخار المحلية إلى جمهورية مصر لمدة سنتين قابلتين للتجديد بموافقة كل من الجانبين وتم التوقيع فى ١٩٦٣/١٢/١٢ .

ولما كانت كلمة " مركز ادخار " تختلط فى أذهان البعض بمعان خاصة وخبرات غير مريحة ، وكانت نصوص الاتفاقية قد استخدمت كلمة " بنك ادخار " فقد عدلنا اسم التجربة إلى " بنوك الادخار المحلية " .

وأوشك مبنى المقر الدائم للبنك على الأنتهاء ، وواجهتنا مشكلة تدبير طاقم العاملين الذين سيقومون بإدارة البنك ، وقد دلت الخبرة السابقة على أن العنصر البشرى من أهم اسباب نجاح العمل إن لم يكن أهمها على الإطلاق ، وقد استعنت بخبراء فى عمليات الاختيار أذكر منهم بكل تقدير وامتنان المرحوم الدكتور السيد خيرى والدكتور محمود الأنصارى ، ولم يكن المناخ المصرى قد ألف بعد الإسلوب الموضوعى فى الاختيار ، ولذلك فقد حدثت معاناة شديدة من رفض مبدأ " الواسطة " والتمسك بالموضوعية الكاملة وإن كانت هذه المعاناة قد أثمرت آثارا إيجابية وطيبة فيما بعد عندما استيقن الجميع أن " الكفاية " والكفاية وحدها ، وتوفر القدرات والمواصفات المطلوبة هو الذى كان يحكم أساسا عمليات الاختيار .

وتزايد عدد عملاء البنك فجاوز الثمانية عشر ألف عميل حتى فبراير ١٩٦٤ ، وأنتشرت الفكرة فى ارجاء ريف ميت غمر .

وأحس العاملون الذين بدأوا التجربة أنهم قد حققوا نجاحا ضخما فى مدة قصيرة ، وكانوا شبابا ، وكانت دوافع بعضهم ليست دوافع عقائدية كما أشرت إلى ذلك من قبل .. فبدأ الغروريتسلل إلى نفوسهم وبدأ نبت (الأنا) يترعرع بين جوانحهم.. وكانت هذه بداية لمزيد من الصراعات ، فبعد أن كانت الصراعات فى المراحل السابقة مقصورة على الصراعات الخارجية بدأت جبهة الصراعات تمتد كذلك إلى الداخل ، وكانت هذه النقطة هى بداية تفكيرى فى ضرورة إنشاء معهد للتدريب تكون مهمته أولا احسان انتقاء العناصر المناسبة للعمل فى

هذا المجال ثم صياغة هذه العناصر المناسبة وتربيتها تربية تناسب مثاليات العمل الذى تتصدي له .

وحتى تأمن المؤسسة احتمالات انسلاخ بنك ميت غمر عنها .. فقد فكرت من جانبها فى أنشاء بنك مماثل فى مدينة منفلوط وهى إحدي مدن محافظة أسيوط فى صعيد مصر ، وأدارت هذه المحاولة ادارة مكتبية مركزية من القاهرة ، وتعثرت المحاولة وهى فى أولى خطواتها .

وبرغم توقيع الاتفاقية ، إلا أن المؤسسة أبدت فى أول الأمر أنها ليست الجهة المنوط بها تنفيذ الاتفاقية لأنه لم يرد فيها نص صريح عن المؤسسة .. وبعد أن اقتنعت المؤسسة بأنها هى الجهة المعنية طلبت من الوزارة تأكيدا بذلك .. وخشيت أن يستغل الجانب الألمانى هذه المواقف للوصول إلى الهدف الذى يدور حوله وهو تغيير نظام العمل بالبنك إلى نظام يقوم على سعر الفائدة .. فطلبت من الوزير أن يوافق على منحى السلطات اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقية ، وأن أضع مع الجانب الألمانى قواعد للعمل اكون بموجبها مسئولا مسئولية كاملة .. فوافق الوزير على ذلك بعد أن اقتنع بسلبية المؤسسة ، واعتمد " قواعد العمل " التى تم وضعها بالاتفاق مع الجانب الألمانى .

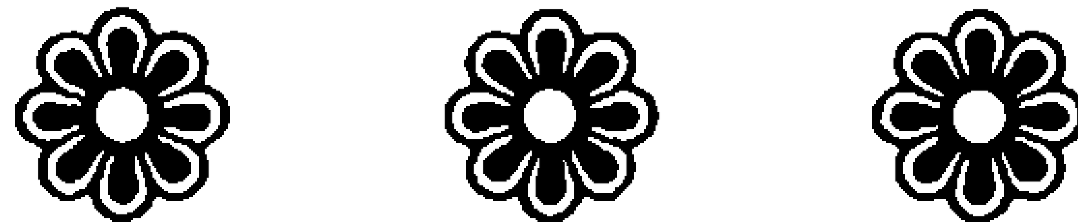
وبدأنا مرحلة جديدة ، لها طابعها الخاص وصراعاتها .

أما ملامح المرحلة التى انتهينا من سردها ، فبغض النظر عن التواءات الجانب الألمانى ومناوراته عندما أحس أن النظام الذى يراد تطبيقه يختلف عن النموذج الذى كان يريد تصديره .. وبغض النظر عن التماس كثير من المسئولين لشتى السبل التى تعفيهم من تحمل المسئولية ، وأخذ المبادأة فى اصدار القرارات ، وبغض النظر عن داء الغيرة من نجاح الآخرين ومحاولة اقتناص ذلك النجاح او تدميره فى بعض الاحيان ، وبغض النظر عن حرص الكثيرين على أن يحمدوا بما لم يفعلوا ... فان الجوانب التى أريد أن اشير إليها تتمثل فى أمرين :

أولهما - تعطش الشعب إلى أن يعود إلى أصوله الروحية وتراثه ، فبقدر ما

أكد الكثيرون من أصحاب الرأى والتجربة أن وضع نظام بغير سعر فائدة سيكون مصيره الفشل المحتوم ، بقدر ما أندفع الناس إلى هذا النظام وتلقفوه سعداء والتفوا حوله عندما اشتموا منه ريح الصلة بعقيدتهم وتراثهم الاصيل .. وبلغ هذا الأندفاع والالتفاف حدا أصبح معه الجميع دعاة متطوعين لفكرة العمل المصرفى بدون سعر فائدة .

ثانيهما - أن توفر الجانب العقيدى لدى العاملين فى هذا المجال امر لا بديل عنه ، لقد كان لدي بعض العاملين دوافع عقيدية وكان لدي بعضهم الآخر دوافع من اصناف شتى .. وامكن لهذه التشكيلة من الدوافع أن تحقق نجاحا ملموسا وملحوظا فى فترة معينة ، ولكنى وجدت أن كل الدوافع غير العقيدية لابد وأن تنطفئ سواء طال عليها الزمن أو قصر ، أما الاستمرارية والصمود والتجرد واخلاص العمل فلم أجدها الا لدي أولئك الذين توفر لهم - منذ البداية - ذلك الجوهر ، جوهر العقيدة .



الفصل الثانى

مرحلة التوسع فى تجربة ميت غمر

الفصل الثانى

مرحلة التوسع فى تجربة ميت غمر

بشكل عام ، يمكن القول أننا قد تمكنا خلال المرحلة السابقة من بلورة المعالم الاساسية لنظام تجربة بنك ادخار ميت غمر على أساس أنه مصرف يلتزم بالمبادئ الاسلاميه ويتقيد بها ، فهو يقبل الودائع ، ويعمل بدون سعر فائدة ، ويعمل على توجيه استثماراته للتنمية الاجتماعية مراعيا الأصول العامة للشريعة فى اختيار هذه المشروعات من حيث نوعها وأنشطتها وطريقة العمل فيها ، ومراحل الإنتاج والتوزيع ، وهو يهتم بالتربية الاقتصادية للمواطنين والعمل على تعميق نشر الرشد الاقتصادى بين الأفراد وتعميق اتجاهاته فيهم ، ويعمل من خلال استثماراته المباشرة أو تمويله بالمشاركة لمشروعات على رعاية الملكية الفردية وصيانتها وتوسيع قاعدتها بالطرق المشروعة ، والاهتمام بأن يلتزم رأس المال وظيفته الطبيعية فى المجتمع دون تطرف أو انحراف ، وهو يدعو إلى إخراج الزكاة ويقوم بجمعها والاشراف على انفاقهافى مصارفها الشرعية .

أمكن بشكل عام أن يقوم بنك ميت غمربممارسة هذه الأنشطه وتحديد قنوات الاتصال. والعلاقات بين كل نشاط وآخر .. ولكن درجة الممارسة لم تكن متساوية فى كل هذه الأنشطة . بعبارة أخرى كان البنك قد قطع شوطا عمليا وزمنيافى عملية الترشيد الاقتصادى وتنمية الوعى الادخارى أبعد وأطول من الشوط الذى قطعه فى عمليات الاستثمار والتمويل بالمشاركة وجمع الزكاة .. ولذلك فقد كانت المهمة التى أركز عليها جهدى هى تعميق الممارسة العملية للأنشطة التى لم يمض على ممارستها وقت مناسب ، وذلك لتعميقهافى نفوس الناس ، وحتى يتاح لنا اكتساب المزيد من الخبرة بهذه الأنشطة الجديدة فى عالم الممارسة المصرفية التقليدية ، وحتى نتمكن من تقديم النموذج المصرفى الإسلامى مكتمل الأركان بمايقطع الطريق على أى مكابر ، وذلك وحده هو سبيل الإقناع .

وإلى جانب هذه المهمة التى كنت أضعها نصب عينى فى هذه المرحلة ، اتجهت كذلك إلى الانتشار لكسب مواقع جديدة من ناحية ولتأكيد سلامة النظام وصحته نظريا وعمليافى أى مكان من ناحية أخرى ولإثراء الفكر النظرى من ناحية ثالثة ، وكخطة دفاعية من الناحية الرابعة ، ولتكوين كيان يمكن أن تشكل وحداته فيما بعد (اتحادا) يحمى هذه الوحدات ويدعمها من ناحية خامسة ، ولاعتبارات فنية تتمثل فى احداث تكامل تنموى واستثمارى بين المدن وبعضها من ناحية سادسة .

هذه هى الأسباب الحقيقية التى دعتنى لقبول عرض السيد محافظ الدقهلية بإنشاء خمسة تجارب مماثلة لتجربة ميت غمرفى خمس مدن أخرى من مدن المحافظة .. ولم أتلق عرض المحافظ بالقبول فحسب ، بل وجدت أن هذا العرض يتفق تماما مع ما أسعى إليه وييسره .

ولم تكن الصعوبات الأساسية فى ضخامة هذه المهمة أوفى قلة العناصر الجيدة من حولى فحسب ، بل كانت الصعوبة فى العمليات الجانبية التى تفرضها القيادات السياسية آنذاك .. لقد بهر القيادات السياسية نجاح التجربة وأدركت أنها عملية مبتكرة لتجميع المدخرات بأسلوب علمى ونشر الوعى المصرفى وإحداث تفاعل إيجابى فى المنطقة . ومن خلال هذا التصور انتشرت بين القيادات (موضة) السعى لإنشاء بنك ادخارفى أكبر عدد ممكن من المواقع .

وفى هذه الآونة تسلمت اكثر من سبعين طلبا من مناطق مختلفة بالقطر المصرى لأنشاء بنوك ادخار بها ، ولم تكن حقيقة تصورى وحقيقة تجربة ميت غمر تتفق تماما مع تصورات الذين طلبوا انشاء تجارب مماثلة بمناطقهم ، وكنت أعمدإلى التأجيل والاعتذار بنقص العنصر البشرى ما وسعنى ذلك .. ولكنى لم أكن بمستطيع أن أنجح دائمافى الاعتذا ر أو التأجيل .. فقد وجدت نفسى مضطرافى بعض الأحايين للقبول ، ومن هذه الحالات أننى واجهت ضغطا عجزت عن دفعه لإنشاء نموذج من هذه النماذج بمنطقة قصر العينى بالقاهرة بكلية الطب ، لقد كنت حريصا غاية الحرص على أن أؤجل إنشاء مثل هذه النماذج بالعاصمة إلى أبعد وقت

ممكن .. ما كنت أفكرفى أن أقدم على ذلك إلا بعد أن تستوى التجربة على عودها وتصبح وجودايفرض نفسه ويصعب إزالته أو التصدي له .. ولكن ضغوطا كانت فوق طاقتى ومقاومتى فرضت عليّ أن أتنازل عن هذا الحرص وأغامر بإنشاء تجربة فى العاصمة تجاور القلاع العتيدة لمصارف العاصمة بنظمها الربوية وإمكانياتها الهائلة . ولقد كنت ألوم نفسى احيانا على قبول ذلك ، على اعتبار أنه قد جر على حربا من البنوك الربوية على النظام اللاربوى فى المصارف، أو أن ذلك كان من دواعى سرعة الإجهاز على تجربة هذا النظام ، ولكننى أجد فى النهاية أن المسألة ليست فى حقيقتها منافسة البنوك التجارية ولكنها أكبر من ذلك بكثير.. إنها مسألة تصدى لتطبيق الاسلام نفسه .

ضريبة النجاح . والتآمر على الإتجاه الإسلامى

تعرضت التجربة لمؤامرة مزدوجة لم تلبث أن أودت بها ، فإن نجاحها ما كان يفوت على الذين يريدون أن يحمدوا بما لم يفعلوا كما أن اتجاهها الإسلامى الذى لم يعد خافيا ألب أعداء الاتجاه الإسلامى وأنصار " الاشتراكية " الصاعدة ، والمذهب المقرر لمصر وقتئذ .

ولقد شرحت فى كتاب " منهج الصحوة الإسلامية .. بنوك بلا فوائد " تفاصيل هذه المؤامرة سواء منها ما أخذ طابع الإجراءات الإدارية التى أريد بها تلويث التجربة ، تمهيدا للاستيلاء الادارى عليها ، أو التشويه السياسى لها ، لتجريدها من مقومها الإسلامى وجعلها مجرد أداة لتجميع المدخرات لقاء تعاطى فائدة .

ولكن قديكون من حق قارئ هذا الكتاب الذى لم يقرأكتاب " منهج الصحوة الإسلامية .. بنوك بلا فوائد " أن يلم بفكرة عامة عن هذه المؤامرة المزدوجة .

فمن الناحية الإدارية ، شمرت المؤسسة - التى اعتبرت نفسها صاحبة المشروع - عن ساعدها ، فأصدر رئيسها قرارا بإلغاء التفويضات الممنوحة لى والتى أقوم بموجبها بتسيير العمل ، وتشكيل لجنة من المؤسسة لجرد المشروع واستلامه ، وطلب إلى العاملين معى

الانصياع إلى تعليمات اللجنة المشكلة ، ووجدت أن الأمر قد وصل إلى حد العبث الذى يهدد المصالح العامة ، فتوجهت من فورى لمقابلة نائب رئيس الوزراء ، وعرضت عليه قرار رئيس المؤسسة وأوضحت له أننى اليوم وفى هذه الظروف لست أدافع عن شخصى ، ولست أحمل على أشخاص .. ولكن المسألة بهذة الصورة تتجاوز أمر الأشخاص إلى تهديد عمل ثبت أنه يشكل صالحا عاما ، وكان اقتناع نائب رئيس الوزراء بوضوح العامل الشخصى فى هذا العبث إلى الحد الذى جعله يوقف على الفور قرار رئيس المؤسسة دون الاستفسار منه عن الظروف التى ورطته فى اصداره !!

ولم يهدأ للمؤسسة بال بعد إلغاء القرار الذى أصدره رئيسها فعرضت على مجلس الادارة أن يتولى المجلس الإشراف المباشر على التجربة وأن يصدر قرارا بذلك ، وبررت هذا الامر بأن بنك ميت غمريرتكب الكثير من المخالفات وأن قواعد العمل تحول دون امكان مساءلة مدير المشروع أمام رئيس مجلس إدارة المؤسسة .. وبعد أن بحث المجلس المخالفات التى أشارت اليها المؤسستفى مذكرتها وتبين له أن المخالفات المشار إليها لا تعدو كونها خلافافى وجهات النظر بين ادارة البنك فى ميت غمر وبين إدارة المؤسسة ، انتهى المجلس إلى التوصية بأن تحدد العلاقة بشكل واضح بين إدارة المؤسسة وبين إدارة التجربة .

ويبدو أنه قد استبان للمسئولين أن المؤسسة لم تستطع أن تحقق الغرض الذى أنشئت من أجله وأنها طوال الوقت منذ إنشائها لم تسفر عن عمل إيجابى وأنها تتخبط فى سياستها إزاء مايتفرع عنها من إدارات أو أجهزة ، لذلك فقد تقررفى الأسبوع الأخير من مارس ١٩٦٥ ، إدماج المؤسسة العامة للادخارفى المؤسسة العامة للتأمين ، على أن تشتمل المؤسسة الجديدة على قطاعين أحدهما للادخار ويقوم بعمل المؤسسة المدمجة والآخر للتأمين ، وكلف السيد / حسن عباس زكى برئاسة المؤسسة الجديدة .

ولئن كان التفاؤل كبيرا بتولى السيد / حسن عباس زكى أمر المؤسسة الجديدة ، إلا أننى كنت أدرك تماما أن قطاع الادخار الذى سيتولى الإشراف على التجربة هو هو نفس الرئاسة القديمة للتجربة .. الأشخاص هم هم لم يتغير فيهم أحد ولن يستطيع رئيس المؤسسة

برغم كل تقديرى لكفاءته وقدراته واتجاهه السليم أن يغير شيئا من اتجاهاتهم ونواياهم

وكتبت إلى رئيس المؤسسة الجديدة أوضح له صراحة أبعاد التجربة ، مشيرا إلى جانب الجدة فيها من حيث عدم اعتمادها على سعر الفائدة والجانب الاجتماعى من حيث قيامها بنشر الوعى الادخارى والتربية الاقتصادية للمواطنين ، والجانب التنموى من حيث الاهتمام الكبير بعمليات تمويل مشروعات المنطقة المحلية بالمشاركة ، وإيجاد فرص عمل ، وانشاء وتنشيط الصناعات الحرفية والصناعات الصغيرة ، وأوضحت لرئيس المؤسسة أن الخلاف بينى وبين الرئاسة السابقة كان حول تصور كل منا لهذه التجربة ، فأنا اتصورها جهازا اجتماعيايقوم بمهمة التغييرفى المنطقة ويجد نفسه مسئولا عن كل المشكلات الاجتماعية التى يعانيها الأفراد وعليه أن يأخذ بأيديهم ويتصدى معهم لحل هذه المشكلات ، وعليه أن يقوم كذلك بمهمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى المنطقة .. وغيرى يتصورها جهازا لا تتعدى مهمته تجميع مدخرات بهدف تمويل الخطة ولا لشىء غير ذلك ولا علاقة له بالمجتمع فى كثير أو قليل . (لم يكن من الممكن فى هذه الفترة الحديث صراحة عن الجانب الإسلامى فى التجربة ، وكنا نغلف ذلك فى هذه الفترة بالحديث عن الآثار المترتبة على عدم سعر الفائدة كالعدل ، ووضع رأس المال فى خدمة المجتمع ... الخ)

كذلك شرحت لرئيس المؤسسة فى كتابى النظام الأساسى للتجربة والحسابات الأساسية فى هذا النظام ودور كل منهافى مساندة الآخر والتأثير عليه والتأثر به والتكامل الذى يربط بين هذه الحسابات الأساسية ، وطلبت إليه أن يحدد موعدا لزيارة التجربتفى ميت غمر وأن يفحص بنفسه منجزاتها فإن لم يتسع وقته فليكلف أحد الذين يثق فيهم ليقوم بذلك ، فإن صادف ذلك منه ارتياحا واقتناعا ، فليمد يده لمساندة التجربة ومؤازرتها ، وإن كان غير ذلك فليناقشنى فيمايراه من أوجه نقد أو قصور قبل أن يرتب على ذلك أى قرار !!

وبعد فترة أخطرتنى المؤسسة بتشكيل لجنة لتقييم المشروع من ثلاثة أعضاء انفرد أحدهم بكتابة تقرير وقعه الآخران بجانبه .. وكان التقريرفى واد ، والحقيقة فى واد آخر .. فهو ينطلق من أن المشروع إنما كان فرعا من المؤسسة المصرية العامة للادخار ، استهدف تجميع

المدخرات ... الخ !!

فكتبت إلى رئيس المؤسسة مقترحا تكوين لجنة تكون أكثر موضوعية وشمولا .. وسحبت المؤسسة من جانبها تقريرها .. وأصدر نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية فى ١٩٦٦/٢/٢٦ قرارا بتشكيل لجنة لتقييم المشروع مكونة من وزارة الاقتصاد وإدارة الرقابة على البنوك بالبنك المركزى .

وبدأت اللجنة عملها بالاجتماع معى حيث تبادلنا حوارا حول المشروع ومهمته وأبعاده وأبدت اللجنة رغبتهافى زيارة مواقع العمل بفروع المشروع .

وأعدت اللجنة تقريرا بوجهة نظرها تضمن إشادة بما تم من إنجازات ، ونجاح فروع المشروع فى جذب فئات جديدة من المتعاملين وسلامة نظم الإقراض وكفاءة العمل فى كافة المجالات كما شهد التقرير بحسن نظم الإشراف والحسابات والرقابة ، وأهمية وحيوية المشروعات التى يستثمر فيها البنك أمواله ، وتفصيلات وافية عن كل وحدة من هذه الوحدات .. وأوصى التقرير بضرورة تحديد الشكل القانونى للمشروع والإسراع فى استصدار القانون الذى يحميه ويمكنه من الاستمرارفى العمل على الوجه الذى يسير عليه .. ومع تعدد الفروع والزيادة المستمره فى الودائع وجدت أنه من الضرورى أن يكون إلى جانب المشروع منشأة متخصصة فى عمليات الاستثمار تتولى هذا الجانب من النشاط بما فيه من تعقيدات وبمايلزمه من خبرات خاصة .. واتجهت نحو البنك الصناعى أملا فى أن أجد معه صيغة مناسبة للتعاون يكون بموجبها البنك الصناعى بمثابة المنشأة المتخصصة فى استثمارات فروع التجربة .

ونجحت توصيات اللجنة التى أشرنا إليها فى بعث تفكير الوزارة من جديد فى استصدار مشروع قانون لبنوك الادخار ... وإتُفق فى هذه المرة مع وزارة الاقتصاد على أ ن تنشأ لجنة عليا تكون بمثابة المؤسسة لبنوك الادخار ، وأعد مشروع القانون ومذكراته التفسيرية ، ووافق الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة على المشروع ، ووافق عليه مجلس

الدولة أيضا ، وأدرجت الاعتمادات المالية لمشروع بنوك الادخارفى باب مستقل لدى البنك المركزى انتظارا لصدور القانون .

وقبل أن تنتهى إجراءات الاستصدار .. ترك الوزير الذى كان يتابع الموضوع مقعده فى الوزارة .. ولم يصدر القانون !!

وفى هذا الوقت دخلت السلطة السياسية الحلبة وقررت احتواء المشروع وتجريده من مقوماته الإسلامية !! .

ففي الأسبوع الثانى من شهر نوفمبر ١٩٦٦ دعيت لمقابلة سامى شرف بمكتبه بالرئاسة ، ولم أكن أعلم وقتئذ خطورة وضعه وموقعه ... واستقبلنى الرجل على طريقة كل الذين يعملون فى الأجهزة الخفية ، بحفاوة وترحاب بالغين وكأنه يعرفنى منذ سنوات وكأننا صديقان قديمان ، وبدأ حديثه معى بأن المشروع الذى أديره موضع اهتمامه منذ بدايته وأنه منذ لحظاته الأولى وهو تحت سمعه وبصره ، وأنه يولى اهتماماً شديدا لمتابعته ، وانه راض كل الرضا عن النتائج التى وصل إليها والأهداف التى يقوم بتحقيقها .. ثم سألنى عن المشاكل التى أعانى منها سوا ، كانت مشاكل خاصة أو مشاكل تتصل بالمشروع .

وأجبته بأننى فى غمار انشغالى بالعمل فى المشروع لا أكاد أحس بحياتى الخاصة لأتبين مشاكلها ، وأن كل مشاغلى وهمومى تتركز فى المشروع كفكرة وكعمل وكوسيلة للتغيير الذى ننشده جميعا ، ومن هنا فإن أية مشاكل أعانيها فإنها ذات صفة عامة ، ولذلك فإننى اقترح أن يبدأ حديثى بها .

وهنا طلب منى قبل أن أتحدث عن مشاكل المشروع أن يسمع منى فكرة عن تصورى للمشروع وأبعاده وأهدافه أو عن فلسفته على حد التعبير الذى استخدمه .

وحدثته عن فكرى مخفيا الجانب الإسلامى فى المشروع وموضحا أثره فى التغيير الاجتماعى وفى الإسهام فى قاعدة تتسم بالرشد الاقتصادى والحرص على العدل الاجتماعى

فى بناء الوطن ، كما تتسم بالمواطنة الواعية المستبصرة .

وبعد حوالى ساعة ونصف من تبادل الحوار حول هذه الجوانب طلب منى تأجيل الحديث عن مشاكل المشروع إلى جلسة حددها هو فى السادسة من اليوم التالى!! .

ولم يتكرر اللقاء !! ؟

ولكنى تلقيت إشارة تليفونية من أحد مساعديه (محمد سعيد) بعد أيام من اللقاء مفادها أن السيد/ سامى شرف يود أن يكون على إحطة تامة وشاملة بكل تطورات المشروع وبمايحدث فيه !!

ولقد تحدثت مع بعض أصدقائى فى موضوع هذه المقابلة ، وقصصت عليهم ما دار فيها ، وقد أجمعوا جميعا على أننى لم أكن موفقا فى أن أحدثه بصراحة عن أبعاد المشروع وتصورى لآثاره فى احداث تغيير اجتماعى .. وقالوا إن سامى شرف لم يكن يوما ما من طراز الرجال الذين يخلصون العمل للوطن ، وإنما هو صاحب مخطط خاص ، وأن له اتجاها فكريا يتعذر أن يجتمع معه الولاء الخالص للوطن أو العروبة .. وكان رأيهم أنه بعد هذه المقابلة فان النتائج لن تخرج عن أمر من اثنين .. إما السيطرة على المشروع وتوجيهه إلى مايتفق مع خدمة مصالحه الخاصة .. أو القضاء عليه كلية .. وتنبأوا جميعا بأن إبعادى عن المشروع أو عن الحياة العامة قد أصبح أمرا وشيك الوقوع .. وسألنى بعضهم عما إذا كانت هنالك مقدمات من اتصالات قد سبقت هذا اللقاء ، وتذكرت عندئذ عددا من الأمور كنت قد نسيتها بالفعل .. ذلك أنه فى بداية العمل بالمشروع طُلب منى إعداد تقرير عنه وموافاة السيد/ على صبرى .. به .. وفى عام ١٩٦٥ طُلب منى دعوة السيد/ على صبرى لافتتاح فروع المشروع بمدينة الدقهلية .. وفى عام ١٩٦٣ زار وفد من رئاسة الجمهورية مواقع العمل بالمشروع فى ميت غمر .

وسارت المؤامرة خطوة أخرى إلى الأمام .. عندما عين أحد مراكز القوى رئيسا للمؤسسة المصرية العامة للتأمين الذى مالبث أن قرر إلحاق المشروع بالمؤسسة ، وقرر تجريدى

من اختصاصاتى .

ولما ذكرت له أن هذايعنى توقف العمل ، انتفض قائما ، ومد يده إلى قائلا " لقد قبلت استقالتك من العمل ، وإنى اشكر لك جهودك السابقة ...!! كان هذا فى ١٩٦٧/٥/٢٢ ، قبل الهزيمه الكبرى بحوالى أسبوعين ، وبعدها وضعت البنوك التقليدية يدهــا على بنوك الادخار الإسلامية ، وأدخلت فيها الفائدة ، فقضت على مقومها الإسلامى .

وكان من الممكن أن يتبع هذا اجراء ما ، لولا أنى سارعت بالسفر إلى الخرطوم ، استجابة لدعوة جامعة أم درمان الإسلامية لى لتدريس الاقتصاد بها ولدراسة احتمالات نقل الفكرة تحت سماوات جديدة ، وفى ظروف مختلفة .

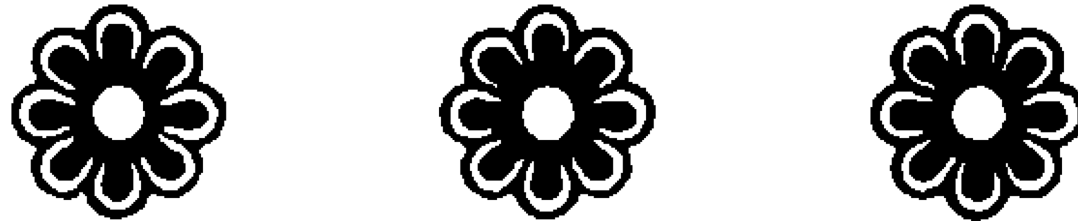
وعندما أراجع سجل أحداث هذه الفترة ، وأقارنها بأحداث الفترة الأخيرة التى شهدت قيام البنوك الإسلامية ، وكيف حاولت - وقد كنت الداعية لها - أن أصحح المسار .. وكيف أنى عندما أصررت على ذلك تلقيت من (مراكز القوى) فى هذه البنوك ما تلقيته من مراكز القوى السياسية فى الستينات .. فانى أقول ما أشبه الليلة بالبارحة .. وما أسوأ حظ الإسلام على يد حكامه وأثريائه .. وما أشد غربته بين الذين يرفعون لواءه ويتمسحون باسمه !!

لقد كانت الفكرة الرئيسية فى البنك الإسلامى الاول أن يكون تجسيدا للنظرية العامة للإسلام عن الاقتصاد ، وتطبيقا للمثل والقيم الإسلامية ، وأن يكون أداة لخدمة المجتمع من أقل مستوياته حتى أعلاها ، بحيث يمكن أن يتجه إليه كل من تمس به ضائقة ، أو كل من لديه موهبة .. أو كل من يفيض عن حاجته مال .. كل هؤلاء يمكن أن يجدوا البنك الإسلامى يفسح لهم المجال ويحقق لهم أن يقدموا إضافتهم ، أوينالوا حقهم ، ويحس المجتمع ككل أن هناك هيئة تعد نفسها " مستخلفة " فى هذا المجتمع ومسئولة عن إعماره .

لقد كانت هذه الفكرة تتطلب التخلص تماما من فكرة الاقتصاد الوضعى فى جعل المال

(سلعة) تباع وتشترى .. وبالتالى يتاجر بها ويكسب من ورائها ، ناهيك بأن تكون وسيلة للهيمنة على الاقتصاد .. كما كانت تتطلب الفهم الصحيح لوظيفة رأس المال فى خدمة الفرد والمجتمع ، وموقع المؤسسة المالية فى قلب العملية الانتاجية .

وعندما لم يتوفر هذا الوعى بحذافيره ، بايجابياته ومحاذيره لدى البنوك الإسلامية ، عندما كان المناخ مواتيا ، فانها لم تحقق الهدف المنشود ، ولم تكن كفؤاً للفرصة المتاحة ، وأضاعت دورا تاريخيا كانت تستطيع ان تكتبه .



الفصل الثالث

مناقشة وتقييم تجربة البنك الإسلامى الأول

أولا : المناخ الذى عملت فيه التجربة

ثانيا : تقييم النتائج والآثار

الفصل الثالث

مناقشة وتقييم تجربة البنك الإسلامى الأول

أولا : المناخ الذى عملت فيه التجربة

ترتبط النتائج عادة بعدد من الأمور : منها المدة التى عملت فيها التجربة بحرية ، ومنها الظروف العامة وأعنى بها المناخ السياسى الذى عملت فيه التجربة وعاصرها بدءاً ونهاية ، ومنها الامكانات التى كانت متسيرة أو متاحة .. ذلك أن أى أرقام تذكر كأن نقول اننا قد حققنا كذا في مجال تجميع المدخرات أو حققنا كذا فى مجال الاستثمارات ، إنما تكون أرقاما خاما لا معنى لها ولادلالة ما لم نتحدث عن المدة وعن المناخ العام الذى عاصر التجربة وعاصرته وغير ذلك من المتغيرات التى كانت تؤثر فى التجربة .. فذلك وحده هو الذى يضفى على الأرقام الخام دلالة ومعنى نفهم بها الآثار .

أما عن المدة التى عملت فيها التجربة بحرية وبإرادة مستقلة فإنها لا تزيد عن شهور .. بدأت التجربة فى نهايات عام ١٩٦٣ بإرادة غير مستقلة تماما ، حيث كانت تخضع للتوجيه المركزى الروتينى من إدارة المؤسسة المصرية العامة للادخار بالقاهرة ، ثم استطاعت التجربة ان تتحرر بدرجة كبيرة فى ادارتها وقراراتها وعملها فى نهاية عام ١٩٦٤ حيث اقتنع وزير الاقتصاد المغفور له الدكتور عبدالمنعم القيسونى بإطلاق يد إدارة التجربة . وقبل منتصف عام ١٩٦٦ كانت القوى المضادة قد استطاعت أن تصنع باسم المصلحة العامة المزعومة والمفترى عليها خيوط الإحاطة والتطويق الذى طورته بعد ذلك إلى "الكفن" الذى لفت به التجربة ووارتها التراب .. وهكذا يكون عمر التجربة الحقيقى لايزيد عن أشهر قليلة .

أما المناخ السياسى الذى عملت فيه التجربة ، فيكفى لكى نؤكد ضرورة تناوله والإشارة إليه أنه كان حاكما لنا وعلينا منذ البداية حتى فى اختيار اسم التجربة وفى محاولات التغليف التى كنا نجريها حول مسميات الحسابات وأشكال الاستثمار .. سمينا التجربة باسم

"بنوك الادخار المحلية " دون أية إشارة إلى طابعها الإسلامى الذى كان يقوم نظام التجربة عليه ، سمينا حساب الزكاة باسم حساب الخدمة الاجتماعية ، أعلنا أن " العدل الاشتراكى" هو الذى يعادى سعر الفائدة ويرفضها ومن ثم فإننا نأخذ فى تجربتنا هذه " بالعدل الاشتراكى " ..بدلا من أن نسفر عن حقيقة الأمر وهى أننا نجرب نظاما مصرفيا إسلاميا لايستند إلى سعر الفائدة الدائنة أو المدينة .

لقد بدأت التجربة عملها إبان عنفوان مرحلة فرض الاشتراكية التى ابتليت بها مصر . ولعل أهم ملامح هذه الفترة المظلمة الكالحة يمكن تلخيصها فى عدد من المظاهر :

فالذاتية المصرية فى المجال الفكري بوجه خاص غائبة أو مفقودة . التيار الفكرى السائد والممكن والمعلن يستشعر " تقدميته " فى تبنى الأفكار المستوردة إلى حد الإيمان بها إيمانا يتنكر لتاريخنا وتراثنا ويتبرأ منه . وتغطية لهذه التبعية الفكرية كنا نرى كيف تعمل الاجتهادات على تأطير الفكر المستورد بإضافة كلمة أو كلمتين إلى اسم وعنوان الفكرة أو النظرية المستوردة .. لإيهام الآخرين بأن هذه الإضافة الشكلية تمثل إضافة فلسفية تنقل الفكرة إلى التراث العربى أو الإسلامى .

ومن الأمثلة الطريفة على ذلك ما فعله مفكرو هذه الحقبة عندما أعلن الحاكم الفرد اختيار الاشتراكية طريقا للشعب ، رأينا هؤلاء "المجتهدين"يسارعون بإضافة كلمة "العربية " إلى جانب كلمة الاشتراكية .. وكأن ذلك هو أقصى الجهد المطلوب لتغطية الواقع اليسارى المتمثل فى الكلمة من الناحية التاريخية الفكرية . وفهم كثير من السذج والبسطاء أننا قد ابتكرنا لأنفسنا نظرية اشتراكية عربية ، وأننا عندما أضاف الفلاسفة التقدميون كلمة " العربية " فقد أعطوا للاشتراكية وإن كانت مستوردة روحا جديدة تخرجها عن وضعها الفكرى ورصيدها العقائدى فى البلاد التى جلبت منها . ويجعلها تنسلخ عن الظروف الموضوعية التى تشكل نزعاتها واتجاهاتها بما فيها من تجهم للغيب والروحانيات وتمرد عليها .

المظهر الثانى وهو وثيق الصلة بالأول . أننا فى هذه الحقبة وجدنا أنفسنا نعايش

جيلا من المثقفين الببغاوات . أوما كنت أسميهم بينى وبين نفسى " تجار الشنطة " فى المجال الفكرى . فهؤلاء لا تجد فى "شنطتهم" غير البضاعة المستوردة من هنا وهناك .. لاتجد بين مايملكون أويتجرون فيه من بضاعة غير أفكار جلبوها من "مزاراتهم" المقدسة فى الشرق ..يقومون بالترويج لها وتبنيها والدفاع عنها إلى حد اتهام كل من يقترب منها بالنقد أو المراجعة أو التحليل بكل مايستطيعون من اتهامات أبسطها الرجعية والعمالة والخيانة ومعاداة النظام !

ولب المأساة فى هذا الأمر أنهم بحكم الحماية التى يتمتعون بها من الأوطان الأم لأفكارهم يجلسون فى مواقع القيادة ويتعامل معهم النظام الحاكم على أنهم قادة رأى وحماة مذهب وكوادر عقيدة يستفتون قبل اتخاذ القرار ويقننون ويشرعون .. بينما لايستطيع هؤلاء أن ينكروا بينهم وبين أنفسهم أنهم عيال على أفكار غيرهم وأسرى للفئات الذى سمح هؤلاء الغير لهم بالتقامه.

لقد لمست هذه الظاهرة بشكل مؤلم مرير لدى المنتمين للمجال الاقتصادى .. جمعتنى مع هؤلاء عضوية لجان وجلسات عمل طويلة . عانيت فيها من " الأسطوانات " المشروخة التى تلوك وتردد ما تلقته من كلمات عن الصراع الطبقى ،والكاد حين ، والمطحونين والبرجوازية والاشتراكية العلمية ، والحتمية التاريخية ، والشىء ونقيضه ، والشيفونية والجهوية والبرولوتاريا وتحالف قوى الشعب العامل .. إلى آخر ما تلقوه من مصطلحات وأفكار ترفضها الفطرة السليمة ابتداء فضلا عن القول بانسجامها أواتفاقها مع ما نراه أو نجده فى مجتمعاتنا .

- **و المظهرة الثالث هو الجمود والخوف من الإقدام على تغيير القوالب القديمة التى تفتحت أعيننا عليها** . والمثل الصارخ الذى أستشهد به فى هذا المجال هو الأجهزة المصرفية .

لم نكن نعرف البنوك بشكلها الحالى قبل أن يطأ الاستعمار أرضنا ، وعندما جاء

الاستعمار كانت الخطة التى انتهجها فى المحافظة على وجوده هى العمل على تغير المجتمع وإبعاده عن تراثه الروحى والفكرى بالوسائل المباشرة وغير المباشرة .. ففى مجال التربية وضع المناهج التى تؤدى هذه المهمة .

وكانت البنوك التى تتعامل بالربا من الوسائل المباشرة التى استعان بها ووظف انشطتها فى إبعاد المسلمين عن تراثهم وهز ثقتهم فيه والاتجاه بهم نحو سلوك يقودهم ويتأدى بهم إلى حالة من التناقض بين واقع تصرفاتهم وبين بقايا الإيمان والعقيدة فى نفوسهم .

لقد كان النظام المصرفى الذى جاء به الغرب إلينا خير عون على محاولة الفصل بين العقيدة والشريعة . فهذا النظام بركيزته الربوية استطاع رويدا رويدا أن يطفئ فى المسلمين روح المبادأة والمخاطرة وأن يستبدلها بالتخلى عن السعى والضرب فى الأرض والتواكل . واستطاع أن يجرهم إلى مبارزة الله بأكلهم الربا .. فعرضهم بذلك لحرب الله ورسوله . واستطاع أن يغريهم باستساغة الوسائل غير المشروعة فى تنمية المال . واستطاع أن يبث فى أذهانهم أن هنالك وسائل غير العمل للكسب ولتنمية المال . واستطاع بذلك كله وبغيره أن يجعل أداءاتهم العبادية شكلا بغير مضمون ومظهرا بغير جوهر . واستتبع استساغة الربا وأكله انزواء بعض أركان الإسلام من حياة المسلم .. كركن الزكاة .. وأدى ذلك كله إلى ازدواجية خطيرة بين مثاليات العقيدة فى نفوس الشعب المسلم وبين ممارسات حياتهم .

ومع تباشير الصحوة فى مصر تنبه بعض دعاتها إلى خطورة هذه الأجهزة المصرفية بشكلها الربوى على دين الأمة ومعتقداتها وعلى التكوين النفسى لأفراد الشعوب الإسلامية .

ولكن الاقتصاديين فى مجتمعاتنا عجزوا عن أن يتصوروا نظاما للمصارف يخرج عن النظام الذى تلقوه علما نظريا فى المدارس والجامعات وعاشوه واقعا فى حياتهم .. لقد كان لدينا عقليات كان من الممكن أن تدرج فى عداد المفكرين الاقتصاديين . لكنهم من موقع التبعية الفكرية ارتضوا أن يكونوا مفكرين من الدرجة الثانية أوالثالثة . يزودون ما تلقوه

باجتهادات ضحلة محدودة تدور كلها في إطار تأكيد مايرددونه . وبحكم مواقعهم فى أماكن القيادة أنفذوا فى مواقع التطبيق ما كان مستوردا وعملوا على تعميقه .. وبذلك استحال عليهم أن يقبلوا بالتغيير أو حتى أن يسمحوا به .

ولا نستطيع أن نعفى تماما من المسئولية المفكرين الاقتصاديين المسلمين الذين اقتنعوا بضرورة الصحوة الإسلامية وضرورة العودة إلى تعاليم الإسلام ، ذلك ان هؤلاء لم يعملوا على التوفر على البحث الجاد لتقديم بدائل إسلامية تتصدى للنظم الأخرى فى هذا المجال . ولم يجهدوا أنفسهم فى البحث عن التفصيلات التطبيقية اللازمة لوضع الكليات العامة فى المنهج الإسلامى موضع التطبيق ، أو أن يرسموا خطوات التطبيق التى تقطع على الاتجاهات الأخرى الطريق إلى الادعاء بافتقار الإسلام إلى نظرية متكاملة فى المجال الاقتصادى .. قد يكون هذا التقصير من جانب المفكرين الإسلاميين إنما جاء بحكم المناخ العام ، لأنهم رأوا من جانبهم أن هذا المناخ لن يسمح بتطبيق مايصلون إليه ، وان التيارات المحيطة بجوانب الموقف سوف تحوّل جهودهم المخلصة إلى وثيقة عمالة أو خيانة .. فآثروا العافية .

مظهر آخر كان يطبع حقبة الستينات - و هو الوقت الذى بدأت فيه التجربة .. ذلك هو الموقف الرسمى المتجهم للحركة الإسلامية : فالموقف الرسمى يحاصر الحركة الإسلامية ويصادر شرعيتها ويعنتها ويضيق عليها ، وفى نفس الوقت يتبنى الأفكار الأخرى التى تناهض وتعادى الفكر الإسلامى بل تنعته بالتأخر والتخلف والرجعية والجمود والإرهاب .. ربما كان لدى بعض الرسميين بصيص مطمور من الاتجاهات الإسلامية ، ولكنهم كانوا من الناحية الرسميةيكتمونها خوفا وإبقاء على مناصبهم وأرزاقهم .

وساق هذا الاتجاه الرسمى كل الاجهزة ووسائل الإعلام ومؤسسات التربية إلى نشر كل مايتبناه من أفكار ومبادئ واتجاهات . كما مكّن له فى إعلان الحرب الكلامية والعملية على الفكر والحركة الإسلامية . وقد قيل تبريرا لذلك إن الحركات الإسلامية قد خلطت بين الدين والسياسة ، وردد المضللون هذه الدعوى . وكأن الدين حسب دعواهم وحسبما أرادوا أن يصوروه لاينبغى أن يطلب لنفسه موقع قدم فى حركة الحياة وإنما غاية حدوده الزوايا والتكايا

وغاية المسموح به للمسلمين أن يقضوا كمايشاءون ليلهم ونهارهم فى التسبيح والابتهال وأن يقضوا حياتهم فى تلاوة الأوراد والاعتكاف على إقامة الشعائر والعبادات .

وعلى فرض أننا سلمنا جدلا مع هؤلاء أن حركات إسلامية بعينها فى فترة زمنية بعينها قد تورطت فى بعض الأخطاء أثناء مسيرتها .. فهل يعنى ذلك فتح المدفعية وإعلان الحرب الضروس على الدين نفسه ، وتركيز كل الجهود لفرض مبادئ وأفكار لايمكن بحال أن تدخل إلى قلوب الشعوب الإسلامية وإن اقتربت من عقول قلة من أفرادها .. فى عبارة مختصرة : لم يكن الاتجاه الرسمى فى هذه الحقبة ليطيق عن وعى وعن تخطيط .. السماح بالعمل تحت شعائر الإسلام أوالدعوة إليه .

مظهر آخر من المظاهر الكئيبة لتلك الفترة الكالحة : ذلك هو الشكلية والمظهرية ، والعمل على تلميع الواجهة فحسب فى كل عمل أو مشروع دون أدنى اهتمام بالجوهر . "عاش عبدالناصر عشرين عاما فى ضجة إعلامية فارغة ومشاريع دعائيه واشتراكية خائبة ، كانت مصر على لسان عبدالناصر طول الوقت ولكن شاغله الأول والأخير كان هالة المجد وبصمة البطولة التى يرسمها خياله وأغانى الاشتراكية والقومية وهتاف الجماهير وافتتاحيات الصحف ومايسبح به حملة المجامر والمباخر وما سيقوله عنه التاريخ وما تحلم به ذات تضخمت على حساب الملايين " (مصطفى محمود . الإسلام السياسى والمعركة القادمة . ص ٤٢)

وترتب على هذه الظاهرة أن ساد مناخ لايزدهر فيه إلا كل منافق .. وأصبح الشعار هو الطاعة والولاء قبل العلم والكفاءة . وصاحبَ هذه الظاهرة كثرة التغيير والتبديل فى الأشخاص دون حاجة عملية إليه فى أكثر الأحيان ، وكلما أزيح مسئول عن موقع من مواقع العمل وتلاه مسئول آخر ، حرص الجديد على تغير وهدم وتبديل ما نظمه وخططه سلفه ، لأن ذلك هو السبيل إلى إبراز كفايته وهو وثيقته العملية على الولاء للسلطة التى جاءت به . وترتب على هذه الظاهرة شعور عام بعدم الثقة فى كل مايقال ومايعمل . وتولد عن هذا الشعور موقف سلبى نحو كل مؤسسات الدولة الرسمية أو معظمها .. ولم يكن فى مكنة أحد

أن يتناول مايجرى فى هذه المؤسسات بالنقد أو التعليق ، لأن النقد فى هذه الآونة كان يندرج تحت وصف الرجعية والعمالة والثورة المضادة . ولهذه عقوباتها الفادحة .. منه أجل ذلك لم يجد الناس غير السلبية يلجأون إليها كأسلوب دفاعى إزاءماينكرونه ولايجدون سبيلا للتنفيس عن استنكاره .

وأفرز كل ما مضى الظاهرة الطبيعية المصاحبة بالضرورة وهى مراكز القوى والشلل التابعة ، ومراكز القوى نبت طبيعى للمناخ الذى أسلفنا الإشارة إليه . وهى وليد شرعى لكل نظام يقوم على حكم الفرد ، ذلك ان مجموعة الأتباع وحملة المشاعل والمجامر والبخور هى التى تمهد للحاكم أن يأخذ الاتجاه الفردى وتغريه به . وما أن يصل الحاكم إلى هذه المرحلة حتى يصبح غذاءه اليومى تراتيل التأليه ، وتشتد حاجته إلى من يضفى عليه صفات الإلهام والعبقرية والفكر الصائب الأصيل الذى لايخطئ أبدا ، والإدراك الشامل والنظرة الثاقبة التى لايأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها .. وتجد شلة المنتفعين والأتباع التى صنعت الحاكم الأسطورة .. انها وحدها تملك تقديم هذه الغذاء اليومى الذى أدمنه . فتنتهز الفرصة لتعميق جذورها ، ويوما فيوم تتضارب مصالح أفراد الشلة الواحدة فتنقسم إلى وحدات متصارعة تتفنن كل وحدة منها فى الاستئثار بتقديم المخدر الذى أدمنه الحاكم لتتمكن بدورها من تحقيق مصالحها وحماية مكاسبها غير المشروعة . وشيئا فشيئايتعملق الصغار والأقزام ويصبحون مراكز قوة تنخر فى صرح السلطة ذاتها وربما دعتها مصالحها الخاصة إلى ان تصنع لنفسها قنواتها وشرايينها المستقلة وعندئذ قد تحجب من خلال الأجهزة التى تكونها والأتباع التى تصطنعهم السلطة الفعلية عن أصحابها الشرعيين . ومركز القوة لايهمه نوع الحاكم أومذهبه أوتوجهه لأنه مستعد ومهيأ لأن يسير فى أى موكب ويأكل على كل مائدة .. كل مايعنيه هو أن يكون فى الموقع الذى يرتضيه من السيطرة والتحكم ، وبطبيعة الحال لايعنيه أبدا الاسلوب الذى يصل به إلى مايريد .

وقد زخرت حقبة الستينات فى مصر بهذه الظاهرة الخطيرة وطفا على السطح عديد من مراكز القوة ، كان الصراع بينهايحتدم على مرأى من الحاكم ومسمع ، بل وعن رضاء منه

وتشجيع ، لأنه كان يجد فى هذا الصراع فرصة الاستزادة من الجرعات التى ترضى نزعة الديكتاتور والفرد فيه ، كما كان يجد فى مثل هذا الصراع وسيلة من وسائل حفظ التوازن الذى يضمن له الاستمرار فى الاستمتاع بالحكم الفردى .

وجنت مصر من جراء هذه الويلات ، وما زالت تتجرع غصصها حتى الآن ، فمن بين ثمار مراكز القوى شعار أهل الثقة وأهل الولاء الذى دمر كل مبادأة وكل كفاية وكل رأى حر فى المجتمع المصرى . ومن ثمارها غيبة الوعى عن المجتمع هروبا من الواقع . ومن ثمارها ذلك الميراث العريض من التائهين أو المضللين .. ولو لم يكن لمراكز القوى من ويلات على المجتمع المصرى سوى كارثة الخامس من يونيو لكان ذلك كافيا.

باختصار شديد .. كانت تلك الظواهر أو المظاهر تخيم على مجتمعنا المصرى فى مطلع الستينات وتصبغ مناخه العام . ومثل هذه المناخ الملغوم يوحى باليأس ويقود إليه . وكان من الممكن أن يؤدى إلى الاستسلام والتسليم باستحالة التغيير كما أدى بغيرنا .

ثانيا : تقيم النتائج والآثار

ألمحنا فى الجزء الأول من هذا الفصل إلى الزمن الذى استغرقته التجربة متحررة بعض الشىء من ضغوط الإدارة المركزية ومن التدخل المباشر المتسلط من الرئاسات التى تعلو جهاز الإدارة التنفيذية للتجربة ، وحددنا هذا الزمن بأشهر قليلة . وألمحنا كذلك إلى المناخ العام السياسى الذى عاصرته وعاشت التجربة فى ظله وإلى أكثر الظواهر بروزا وسيادة فى هذا المناخ .. ذلك لأن المدة والظروف المحيطة متغيرات أساسية عند الحكم على عمل أو تقييم نتائجه وتحليل آثاره ، وفى تقديرنا نجد ذلك مهما وضروريا .. لإخراج الكلام من مربع الأحكام " الخام " التى تفتقد الدلالة والموضوعية إلى مربع الكلام " الموزون " الذى تكتسب فيه النتيجة معنى ودلالة فى إطار زمان ومكان وظروف .

وسوف نناقش التجربة بل قل سوف نحاكمها فى الفترة التى عاشتها وفى ضوء الظروف

والمتغيرات التى أحاطت بها .

ولنبدأ أولا بالتساؤل : فى ظل ظروف محاصرة التيار الإسلامى والتصدى لشرعية عمله ، وتكثيف الضربات عليه لاجهاضه تماما .. هل كان نجاح التجربة (ذات المقومات الإسلامية) ممكنا ؟! . فى ظل نظام لاهم له سوى الإعلان والدعاية واطلاق البالونات الجوفاء ادعاءا وكذبا وزيفا ونفاقا .. هل كان نجاح التجربة (وهى تحاول بناء الفرد والمجتمع لبنة لبنة ..) ممكنا ؟! فى ظل نظام يقوم على أهل الولاء والثقة لا على أهل الكفاية والخبرة .. هل كان نجاح تجربة تتوخى العلم والموضوعية .. ممكنا ؟! فى ظل نظام يمسك بأرزاق المواطنين ويحكمها ويصادر كل مبادرة حرة ويغلق الباب أمام اى ابداع ، هل كان نجاح تجربة .. الحرية ركنها الأساسى .. هل كان النجاح ممكنا ؟!

إننا إذا استطعنا أن نخلص من المناقشة أو المحاكمة إلى أن نجاحا ما قد تحقق .. فإنما يكون نجاحا له معناه . ويكون نجاحا يصل إلى حد المعجزة ويعكس فى نفس الوقت مدى قوة التركيبة الذاتية للتجربة ومدى حاجة الناس إليها ومدى تعبيرها عما يأملون فيه ويحلمون به .

لقد كانت لنا فى التجربة أهدافنا التى أعلنا عن بعضها وأجبرتنا الظروف المحيطة على أن نكتم ونغلف بعضها الآخر . ورأى الآخرون للتجربة أهدافا تضيق دائرتها كثيرا عما كنا نتغياه نحن وننشده منها . رأى الاخرون أن التجربة تستهدف إيجاد الوعى الادخارى ونشره وتعميقه فى نفوس المواطنين مع التركيز على النشىء ، ورأوا أنها تستهدف تجميع المدخرات فى المناطق المحلية لدعم نظام الحكم المحلى والوصول به إلى نظيره فى الدول المتقدمة . ورأوا أنها تستهدف تنمية المجتمعات المحلية .كل ذلك كان جزءا من أهدافنا ولم يكن هو كل الأهداف بل لم يكن هو أهم الأهداف التى كنا ننشدها .

على كل .. دعونا نقرأ شهادتهم للتجربة فى ضوء الأهداف التى رأوها . سنورد شهادة باحث غربى - أمريكى الجنسية - استلفتت التجربة انتباهه فى زيارة علمية له مدعوا فيها

من المعهد القومى للإدارة العليا . وشهادة أحد أعلام الفكر الاقتصادى ، وقد راقب حسابات التجربة فى سنتها الأولى . وشهادة بعض رجال البنوك التجارية التى خاضت التجربة وتربصت بها الدوائر . ثم ننتقل بعد ذلك إلى مناقشة النتائج الحقيقية التى نراها للتجربة فى ضوء الأهداف الفعلية الأصيلة التى جاهدنا لإنشاء التجربة من أجلها .

بعد زيارته الأولى لمصر عام ١٩٦٤ ، يكتب الدكتور ر.ك.ريدى وهو من أعلام الصف الأول من علماء علم الإدارة فى أمريكا ومن المنشغلين بعمليات التنمية . وقد كان رئيسا لمكتب المعونات والتنمية الأمريكى بمصر فترة من الزمن .

يكتب ريدى مقالا بعنوان " رجال ، ومعضلة ، وتصميم "يفتتحه بقوله " : كتب الاقتصادى الفن مانسن ١٩٦٠ ، مايلى بعد أن درس أحوال الهند على الطبيعة " : أن التقدم والتنمية الاقتصادية ليتطلبان شيئا أساسيا أكثر من أفران الصلب على أهميتها .. انهما يتطلبان التحرر من التقاليد ، وبدون هذا التحرر فإن تقدما حاسما - اجتماعيا كان أو اقتصاديا - لن يكون ممكنا بحال من الأحوال .

....

....

لقد أتيحت لى منذ فترة قصيرة - فرصة مثمرة لكى أشاهد عمليات أول بنك تجارى (هكذا فى الأصل الإنجليزى) يبنى نفسه ويشق طريقه وسط مجموعة من القرى فى دلتا مصر . لقد كانت زيارتى بعد عام فقط من بداية بنك الادخار المحلى بميت غمر لعملياته المصرفية الفعلية فى القرى . وبعد ثلاثة أشهر فقط من الأنتهاء من بناء البنك ومن تمكنه من الأداء المنتظم للأعمال التى يتضمنها برنامجه . ان دراسة حالة هذا البنك والمناخ الاجتماعى الذى يعمل فيه لتدلان على الصعوبات التى تواجه عمليات الاستثمار فى إطار العمل الاجتماعى الذى يعمل فيه من أجل الاقتصاد النامى .. وكذا فى النتائج الخلقية للاعتداد الذاتى المتولد من عملية الاستثمار..

ان الكتابة الوصفية هى التى يمكنها فقط أن ترسم صورة تدانى الحقيقة لتلك الحالة التى عليها دلتا النيل .....

وان عقبات انشاء " مصرف تجارى " (هكذا فى الأصل الإنجليزى) فى هذه المنطقة - لعديدة بعدد القرون التى عاشتها الدلتا .

ولنذكر قليلا من هذه العقبات :

(١) إن كثيرا من الناس - حتى العاملين فى مصانع - ليست لديهم أية فكرة عن معنى الادخار ، لأن قطاعا كبيرا منهم لايملك أرضا .. وإن التعرف على أسباب هذا الجهل بالادخار ليسيرة الفهم ، فهؤلاء الناس لم يكن فى حوزتهم يوما ما شىء بالقدر الكافى ليكوّنوا مفموها ادخاريا .

(٢) حتى هؤلاء الذين لديهم مفموم ما عن الادخار ليست لديهم بحال من الأحوال أية ثقة فى مؤسسات .. كالمصارف مثلا .. وبالنسبة لهؤلاء الناس فإن الادخار يعنى ابتداء " الذهب " على شكل " مصوغات " تلبس أو تحفظ فى الحشيات أو تدفن فى الأرض أو تخبأ تحت البلاط .

(٣) إن الضمان الأساسى والوحيد لتأمين المستقبل عند هؤلاء الناس مو الامتداد الأسرى أو العائلى . ويقابل هذا - الفقدان الكامل للثقة فى المؤسسات الخارجة عن نطاق الأسرة .

(٤) صراحة الإسلام فى معاداته الشديدة للربا أخذا وإعطاء ، حتى ولو كان نسبا ضئيلة جدا أو رمزية ، فان فاعل ذلك يكون فى المفهوم الإسلامى آثما أو مرتكبا لفعل محرم .

ولا شك أن الربا يُتعامل به فى منطقة الشرق الأوسط . إلا أنه حيث تكون العقيدة الإسلامية قوية ، فإن الربا يظهر متنكرا فى ازياء أو تحت مسميات مختلفة . وكحقيقة

مطردة فإن الإسلام غالبا مايكون قويا فى الريف عنه فى المدن .

(٥) إن المفهوم الاستثمارى فى إطاره الأجنبى ليشكل عقبة ينتج عنه تأثير على الأعمال الاستثمارية . وإن الحياة فى الدلتا لتبدو وكأنها تعلم الناس أن القليل أو .. لا شىء بالمرة فى هذه الحياة جدير بأن يستثمر . وقد تكون هذه نتيجة طبيعية لهذا الاعتقاد الداخلى بأجنبية الاستثمار .

كم من الناس - والكلام ما زال لريدى - يحلم بأن ينشئ بنكا فى مثل هذه المناخات وهذه الصعوبات وهذه الأوساط ؟ إن زمرة من عشرين مصريا بقيادة رجل مصرى عربى يعتز بمصريته وعروبته أولئك هم رواد العمل بالمشروع . لقد عرفوا كيف ينشئون " مصرفا " فى هذه المناخات وهذه الظروف وهذه الأوساط . ولقد **أحرزوا بحق نوعا من النجاح** إلا أنه ليس النجاح النهائى أو النجاح الختامى الذى يرجونه .

إن الدكتور / أحمد النجار ومجموعته قد نذروا أنفسهم لمدة عام كامل ليلاصقوا القرويين ويعايشوا الفلاحين ليتعرفوا على أحوالهم ويتفهموا حياتهم ويغوصوا فى أعماقهم .. ليحظوا بحبهم ويكسبوا ثقتهم .

....

إن بنك الإدخار المحلى قد أوجد فعلا الوسائل الناجحة لتعليم الناس قيمة الإدخار . وإنك لتجد شخصا يقف فى مكان مزدحم بالناس وبيده "حصالة" مكتوب عليها اسمه ثم يرفع الحصالة ويصيح قائلا .. هذه حصالتى .. وهذا قرش فى جيبى أضعه فى حصالتى بدلا من أن .. أشرب فنجانا آخر من القهوة .

....

....

إن البنك - مازال الكلام لريدى -يحمل بذور الصناعة لينميها هناك بجانب الأكواخ

الحقيرة .. ان هذه المجالات النشاطية التى يرتادها هذا البنك يمكن أن تكون موضع تساؤل بالنسبة للتقدم الاقتصادى الكبير المراد تحقيقه .

....

....

الا إن هناك حقيقة لايمكن بحال من الأحوال تجاهلها .. هذه الحقيقة هى ان بنك الإدخار المحلى بميت غمر استطاع أن يوجد مدخرين فعلا .. مدخرين مفعمين بالعاطفة والأمل والثقة بالنفس .. لقد أصبحوا ملاكا ممتلئين بالإخلاص العقائدى وبالثقة ، كما أنهم يشعرون تماما بالعرفان بالجميل للبنك والقائمين عليه ....

....

وإن تعريف كلمة " المكسب " لتختلف تماما عن تعريف كلمة "الربا" ان المصنع الذى انشأه بنك الإدخار لصناعة الجبن ليريك بحق أنه لا كسب الا بالعمل وحده .

وبمغامرة أخرى - وكَل البنك إلى آخرين .. عملية صناعة الحصير من القش .. والعائد هو فرق الثمن بين المادة الخام و بين ثمن البيع النهائى للسلعة المصنعة .

لقد قصصت عليك هذه الأقصوصة - ما زال الحديث لريدى - فى ثوبها التفصيلى لأنها تصور مدى تعمق الاستثمار فى إطار العمل الاجتماعى للانتقال من فترة غير صناعية إلى المستويات الأولية للصناعة على الأقل .

قد تكون هناك طرق أخرى وطرق أسرع من تلك التى سلكها مشروع بنوك الإدخار المحلية ..غير أن الكيان الاجتماعى يجب أن يتغير... والا تحطم إذا استمرت العملية جامدة . إن " المشروع "يحاول أن يغير دلتا النيل بوسيلة لا تنتهى بالتدمير . أن ظروف عمل من هذا القبيل تحتاج إلى منهج يتسم بالابتكار وخصوبة الخيال والابداع .

وأبعد من ذلك فإن العملية ذات صلة وثيقة بالجانب الخلقى . وقد أثبتت الحالات التى درست فى دلتا النيل إلى أى مدى يجب أن يكون التعمق فى المسائل الخلقية رائدا للأعمال الصناعية.

ثم يختتم ريدى مقاله بقوله : ومما هو جدير بالذكر أنه حيثما توقظ حتمية التصنيع قوة العزيمة والتصميم لدى الناس ، فإن القادة أينما كانوا ينبغى ألاينظروا إلى الاستثمار كعملية مجردة ، بل ينبغى النظر إلى القيم الإدخارية التى تكمن داخل عمليات الاستثمار فى إطار العمل الاجتماعى ."

أما المفكر الاقتصادى المعروف المغفور له الدكتور عيسى عبده والذى كان المراقب القانونى لحسابات التجربة فى سنتها الأولى ، فيقول فى مقدمة تقريره الصادر بتاريخ ١٩٦٥/٨/٤ - " هذه هى الميزانية الأولى لمشروع غير مسبوق فى الجمهورية العربية المتحدة (هكذا كان اسم جمهورية مصر العربية فى ذلك الحين) ، بل وفى غيرها من البلاد التقدمية .. إذا راعينا **أنه قد التزم إدارة نشاطه مع الاستغناء التام عن المعاملات بالفوائد المدينة والدائنة .**

وفى فقرة أخرى من التقرير يقول : عنيت الوحدات التى تم إنشاؤها (بعد وحدة ميت غمر) **باتباع الأسلوب الذى جرى عليه العمل** فى البنك الأول وهو بنك ميت غمر .. من حيث دراسة البيئة دراسة اقتصادية واجتماعية . وهكذا أنشئ فى كل بنك محلى نواة لإدارة اقتصادية مناسبة .. تتألف من عدد من الخبراء فى أحوال المجتمع واستعداداته وموارده وتاريخه .. وهذا مثل آخر على اتباع الأسلوب العلمى فى متابعة التوسع **فى ضوء التجربة التى نجحت فى ميت غمر بصورة واضحة .**

وقد حقق المشروع نتائج اجتماعية تبرر الاعتمادات التى رصدت له من الميزانية العامة .. وذلك بنشر الوعى الإدخارى وتهذيب عادات الاستهلاك وتوجيه الفكر فى القاعدة الشعبية إلى تكوين رأس المال الصغير من قطرات صغيرة لم تكن من قبل تستوقف نظر أفراد الشعب .

أما الأمريكى ريدى فنجده بعد أن كرر زيارته للتجربة وفروعها فى ميت غمر والقرى والمراكز المحيطة ، وبعد أن أجرى عددا من الدراسات والبحوث المتعمقة حول الأنشطة التى تقوم بها التجربة وآثار ذلك فى منطقة عملها ، ينشر دراسة تقويمية للتجربة تحت عنوان " استراتيجية التغير فى المجتمع العربى " ، وهى دراسة تقع فى خمسين صفحة من القطع الكبير ، وقد ترجمت إلى العربية ونشرتها الدار السودانية للنشر عام ١٩٦٩ .

فى الفصل الثالث من هذه الدراسة وتحت عنوان " تقييم "يقول ريدى " استطيع ان أقول ان اتصالاتى ببنوك الإدخار المحلية وفروعها فى ميت غمر ودنديط وغيرها من المدن والقرى التى انتشر فيها المشروع ، قد بدأت فى اكتوبر ١٩٦٤ واستمرت حتى غادرت مصر فى يوليو ١٩٦٦ وظللت منجذبا للمشروع ونما مع الأيام اعجابى وتقديرى .. وكم كنت مهتما وشغوفا بالعثور على مجموعة من الناس يحملون فى أنفسهم الاهتمام بكسب الخبرة والتعلم فى مجالات التنمية التى يئست من أن أرى من يعالج أمورها معالجة علمية تطبيقية . ولم يكن الحديث الذى أسمعه حولها يتعدى الدوائر القليلة المتخصصة لبعض علماء الاجتماع . ولقد كان من المألوف والمكن أن تسمع أنثروبولوجيا يناقش أو يبحث حال قرية ووسائل التنمية فيها .. ولكن الشىء الذى لم يكن مألوفا بحال أن تسمع رجلا مصرفيا يناقش هذه الأمور ، ولايكتفى بالمناقشة والدرس بل يتجاوز ذلك إلى التطبيق والتنفيذ. لقد كان ذلك ما شد انتباهى واستلفت نطرى كظاهرة نادرة الحدوث "" .

ويقول ريدى إن تقيمه لتجربة بنوك الإدخار المحلية سوف يقع فى ثلاثة فصول ، فصل اقتصادى يحاول فيه الإجابة عما إذا كان مشروع بنوك الإدخار المحلية قد استطاع أن يزيد من المدخرات والاستثمارات بمقدار أكبر مما استطاعته أجهزة أخرى أم لا .. وفصل اجتماعى سيحاول فيه الإجابة عما إذا كانت بنوك الإدخار المحلية قد استطاعت أن تؤثر فى الاتجاهات الأصلية نحو التنمية الاقتصادية ؟ وفصل إدارى .. سيحاول فيه الإجابة عن إمكانيات المشروع الحالية وقدرتها على حل مايواجهم من مشكلات تنظيمية .

وفى تقييمه الاقتصادى للمشروع يقول ريدى : إن النظر إلى عدد من المؤشرات مثل

زيادة عدد المدخرين وزيادة متوسط الوديعة وزيادة عدد الفروع وأرباحها وتزايد الطلبات على انشاء فروع جديدة .. كل ذلك يترك انطباعا طيبا نحو ما تسجله الخطوط البيانية من ارتفاع مستمر " .

وفى حديثه عن بنوك الإدخار والبنوك التجارية يقول :" لم يستطع أى من البنوك التجارية أن ينفذ إلى الريف ليجتذب منه عملاء لديه .. ولقد حاول صندوق التوفير بميت غمر أن يبذل جهده لمنافسة بنوك الإدخار فى ميت غمر ولكن هذه الجهود لم تسفر عن نتيجة ملحوظة حتى ١٩٦٦ . ولم تنظر الجماهيربوما إلى البنوك التجارية على أنها أوعية ادخار شعبية ، كما أن جهود هذه البنوك واهتماماتها تكاد تكون مقصورة على كبار العملاء من التجار وأصحاب المصانع :"وينهى ريدى الجزء الخاص بالتقييم الاقتصادى للمشروع بقوله :" ولكى نلخص التقييم الاقتصادى للمشروع ، نقول ، إن هذا المشروع قد سجل نجاحا واضحا ملحوظا فى مجال تجميع المدخرات من فئات صغار المدخرين فى المجتمع بدرجة لم يسبقه إليها وعاء آخر . كما أن المشروع قد سجل أيضا نجاحا فى منح القروض إذ أنه قدم المعونة إلى صغار المقرضيين الذين لم تصل إليهم أيدى المؤسسات الأخرى .. وإن كان نجاح المشروع فى الشق الأول أكثر وضوحا منه فى الشق الثانى " .

وفى الجزء الخاص بالتقييم الاجتماعى للمشروع يقول ريدى : " قد يكون من اليسير أن نفترض أن الزيادة فى عدد المدخرين الجدد فى بنوك الإدخار المحلية دليل على نمو اتجاهات جديدة نحو الإدخار .. غير أن هذا الفرض ليس من اليسير إثباته . وقد تكون الاتجاهات الإيجابية نحو الإدخار فى أعقاب وصول الدكتور النجار والعاملين معه إلى المنطقة ناتجة عن قوى تغير أحدثتها أجهزة أخرى فى المنطقة ، وأن المشروع قد أحسن الاستفادة من هذه الظروف وأفاد من نضج الثمرة . أو أن المشروع بتنظيمه الجديد الذى يختلف نوعا عن الأوعية الإدخارية القائمة قد اشتق طرقا جديدة تجمع بين الإدخار وعمليات التنمية وتغيير الاتجاهات .. إن من هذه الفروض ما قد يكون صحيحا وما قد يكون غير ذلك ، وإنه ليصعب إثبات أى فرض من هذه الفروض كمايصعب نفيه أيضا بنفس المقدار " .

ثم يقول فى ختام الجزء الخاص بالتقييم الاجتماعى للمشروع : " من الضرورى على أية حال أن نعلم ونحن بصدد التقييم الاجتماعى أن ميت غمر ودنديط تمثلان مجتمعات تمر بمرحلة التغير ، كما أنه من الضرورى أن نفهم شيئا عن الديناميات التى تعمل بشكل كامن غير مرئى . ومشروع بنوك الإدخار المحلية لم يكن على أية حال هو نقطة البداية فى حركة التغير الاجتماعى فى ميت غمر أو دنديط كما أنه فى نفس الوقت لايمثل نقطة ختام أونهاية فى هذه الحركة . ولكن المشروع يمكن أن ينظر إليه على أنه إحدى القوى التى تؤثر وتسهم مع غيرها من قوى مؤسسات المجتمع فى إحداث التغيير . **وإن كانت النتائج المستقاة من الدراسة التى أجريت تشير إلى أن مشروع بنوك الإدخار المحلية كان له تأثير ذو اعتبار ووزن فى إنعاش الآمال وفى ضرب المثل على إمكان ترجمة الآمال إلى حقائق عملية ملموسة عن طريق الإدخار " .**

وتحت عنوان " نتائج " يكتب ريدى فى دراسته عن بنوك الإدخار المحلية : " نقطة البداية فى عمليات التنمية هى الرغبة والأمل ، ثم ينبغى أن يحصل الناس على مايريدونه أن يحققوا نجاحا معقولا من جراء جهودهم . **وبالنسبة لهذه المرحلة من مراحل التنمية الاجتماعية فقد كان لبنوك الإدخار المحلية دور المبادأة الرئيسية "**

- فى موضع آخر يقول تحت نفس العنوان : " **ولقد كان الأخذ بالالتزام العقائدى (الإسلام) واضحا جدا فى المشروع فوضع نظامه الأساسى دون الاستناد إلى سعر الفائدة .** وصحيح أن موقف علماء الإسلام من موضع الفائدة والربا يكتنفه بعض الغموض . ولكن مشاعر المسلمين تنظر إلى الفائدة على أنها شىء مؤثم . ومن ثم فقد كان هنالك حرص ملموس من الناس فى عدم الإقبال على مشاركة البنك فى أرباح القروض الاستثمارية إلا بعد التأكد من أن هذه الأرباح ليست من قبيل الربا أو الفائدة حتى ان كانت نسبتها أكثر ارتفاعا من النسب المعمول بما فى نظم القروض بالبنوك التقليدية .. **ولقد أبدى المشروع تفهما كاملا للاتجاه العقائدى السائد فى المنطقة ، كما أبدى تعرفا كاملا لحاجة الناس لاستمرار الإيمان خلال المراحل المختلفة للتنمية**

الاجتماعية " .

أما جمـال عطية فيقـول عن تجربة بنوك الإدخار المحلية (البنوك الإسلامية ، كتاب الأمة ، عدد ١٣ : " ركز نموذج النجار على غرس ونشر وتشجيع السلوك الإدخارى وتعبئة المدخرات الصغيرة وتوجيهها لمشروعات التنمية المحلية مع الاهتمام بتقديم خدمات اجتماعية من صندوق الزكاة .

أما عبدالرحيم حمدى فيقول (المسلم المعاصر ، عدد ٣٦ ، تجربة البنوك الإسلامية ، ١٩٨٣) : " وقد كانت هنالك مبادرة فردية تمت فى مصر فى أوائل الستينات ، وهى تجربة بنوك الإدخار الشعبية التى بدأها الدكتور أحمد النجار فى مدينة ميت غمر . وقد بدأت هذه التجربة انطلاقا من مفهوم اللاربوية وليس من مفهوم تطبيق الاقتصاد الإسلامى .(!) وربما كان مرجع ذلك هو أن الظروف السياسية وقتها لم تكن تسمح بإطلاق هذه الأسماء . وبقدر ما كانت تلك التجربة محدودة بقدر ما أثبتت نجاحها فى وقت قصير ولكن الظروف السياسية المحيطة ناخت عليها بثقلها وأنهتها فى مهدها " .

* * *

وقبل ان أبدأ من ناحيتى مناقشة التجربة إلى حد محاكمتها والإشارة إلى الثغرات التى أوتيت منها وحالت دون التجربة والاستمرار فى طريقها . أود بعد ان أوردت طرفا من وجهات نظر وآراء غربيين وغيرهم من المفكرين الاقتصاديين المنشغلين بهموم الاقتصاد والتنمية فى عالمنا الثالث - أن أورد ما انتهت إليه حكومتنا "الرشيدة" فى العهد الناصرى من رأى حول تجربة بنوك الإدخار المحلية .

فبعد أن بدت نتائج التجربة مزعجة " للنظام " ، وبدا " لمافيا " النظام أن التجربة لو استمرت وانداحت دوائر تطبيقها فربما أدى ذلك إلى صياغة ونشر مفاهيم ومعتقدات لا تخدم النظام وربما أثرت عليه بدرجة أو بأخرى .. أخذوا يشكلون لجانا للتقييم لجنة إثر أخرى ، فى ابريل ١٩٦٥ ، فى يناير ١٩٦٦ ، فبراير ١٩٦٦ ، ثم " بناء على توصية السيد رئيس

الوزراء والسيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، تقرر فى فبراير ١٩٦٧ تشكيل لجنة لإجراء تقييم كامل للتجربة برئاسة السيد رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين وعضوية ممثلين عن وزارة الخزانة ، والجهاز المركزى للمحاسبات ، والبنك المركزى المصرى ، ومؤسسة التأمين . وقدمت اللجنة تقريرها فى أغسطس ١٩٦٧" (حامد الغماز . تجربة بنوك الإدخار المحلية . إصدارات البنك المركزى المصرى - معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٨ ، ص ١٤ ، ١٥)

وقد كان من بين ما جاء فى توصيات هذه اللجنة والتى سميت بلجنة تقييم بنوك الإدخار المحلية (نفس المصدر ، ص ٢٧) مايلى :

" - عدم إنشاء بنوك ادخار جديدة فى الوقت الحالى .

- تحدد أغراض البنوك بأن تتولى تجميع المدخرات ونشر الوعى الإدخارى وتنميته بالمناطق المحلية وتطبيق الوسائل العلمية لخلق العادة الإدخارية وتطبيق نظام اللامركزية فى تعبئة المدخرات وتنميتها محليا .

- ينبغى ضمان حد أدنى للربح لمن يتعاملون مع البنوك بحسابات الاستثمار " .

ولا أستطيع أن أفترض ان الفهم كان غائبا إلى هذا الحد لديناميات التجربة والأسس التى تقوم عليها .. ولكننى أستطيع أن أقول - فى ضوء التداعيات التى تلت صدور هذا التقرير وتوصياته - أنهم قد بدأوا يتنبهون لخطورة الآليات التى تستخدمها التجربة (المشاركة بديلا عن سعر الفائدة - توسيع القاعدة الإنتاجية - العمل على خلق ملكيات صغيرة وتنميتها) - فقرروا تجريد التجربة من هذه الآليات . وسوف يؤدى هذا التجريد دون جهد من جانبهم إلى أن تصبح بنوك الإدخار أوعية مصرفية عادية تكرر فى طفولة ما تفعله الأجهزة المصرفية العملاقة القائمة . وسوف لا تقوى عندئذ بنوك الإدخار على المنافسة . وسوف ينفض عنها أولئك الذين أقبلوا عليها بعقيدة وإيمان . وسوف يبدو للناس أن الذين

أنشأوا بنوك الإدخار نكصوا على أعقابهم وتنكروا للمبادئ التي نادوا بها . وسوف ينتهى الأمر دون مجهود أومشقة إلى وضع نهاية لهذا المشروع " المزعج " .

مناقشة التجربة :

إن أردنا أن نقيم التجربة تقييما موضوعيا أمينا ، وأردنا أن نضع النقط على الحروف حول مايمكن أن تكون قد حققته من نجاح .. ودرجة هذا النجاح .. إن أردنا ذلك ، فإنما يلزم حينئذ أن نكشف الغطاء بصراحة عن أهدافنا التى كنا نتغياها من التجربة .

لم يكن الهدف الرئيسى والحقيقى عندنا وفى مكنون صدورنا أن نبدأ وننتهى عند تجميع المدخرات . فلو كان ذلك هو الهدف لكان الأمر سهلا ولكانت الوسائل إلى تحقيقه بغير عدد ولا حصر .

لقد كان هدفنا الرئيسى والحقيقى ينبثق من فهمنا المستمد من الإسلام عن وظيفة المال فى المجتمع .

المال فى فكرنا الإسلامى مال الله بدءا ونهاية ، والبشر وكلاء عن الله فى هذا المال ، والوظيفة المقررة للمال شرعا تتمثل فى اعمار الأرض تعبيرا عن خلافة الإنسان لله فيها . والمال - على هذا الحال - وإن كان لله ، فإنه سبحانه جعله لمنفعة الجماعة .. فالناس منتفعون بالمال فقط . وهم مقيدون فى هذا الانتفاع بحدود وشروط . ومهمة المال أن يصب فى صالح الفرد والمجتمع ليسهم فى صلاح الدنيا والآخرة وليخدم فى نهاية الأمر مقاصد الشريعة وأهدافها .

كان الهدف الحقيقى لنا أن نقيم مؤسسة مالية تقوم بدور ايجابى فى مسألة التنمية ، حيث المؤسسة المالية فى ضوء الفهم الإسلامى هى فى الأصل والأساس مشروع تنموى ، قائم بأمر الشارع ، وبالضرورة ، فى قلب العملية الإنتاجية ، وأى تجاوز لهذه الحدود يمثل خروجا

بل انتهاكا للإطار الذى رسمه الشارع لوظيفة المال الأصلية المقررة فى الإسلام ولمسئولية الناس فى عمارة الأرض .

كانت نظرتنا الحقيقية أننا نريد أن نقيم مؤسسة مالية هى فى حقيقتها مشروع للتنمية بالدرجة الأولى يقاس التزامها الإسلامى بمدى ودرجة الاتصال أو الأنفصال عن العملية التنموية والإنتاجية .

ترى ما الذى جرنا إلى هذا التفكير .. وما الذى كنا ننشده من ورائه ؟ .. لب الحقيقة أننا نظرنا حولنا ، فإذا الهوية الإسلامية ، والذاتية الأصلية لهذا الشعب تتضاءل وتذوى ، والحركات الإسلامية تتلقى الضربات من كل صوب وحدب ، والدعاة الإسلاميون إما فارون أو مأسورون ، والتمهيد للتحول إلى اليسار الماركسى يسير على قدم وساق . وفى غمار هذه اللجة العاتية والظلمات الحالكة .. بدأت الأجهزة الرسمية تدعو للادخار وتجميع المدخرات .. اذن هى فرصة سانحة نضع فيها أمام الدولة " الاشتراكية " فكرا اقتصاديا يتمثل فى أجهزة متخصصة فى تحقيق دعوتها (تجميع المدخرات ..) فتوافق عليها وتسمح بقيامها ، فى نفس الوقت نستخدم آليات هذه الأجهزة (الاتصال بالجماهير - تجميع المدخرات - الاستثمار فى المناطق المحلية) بالطريقة التى تحقق آمالنا .. والتى نلخصها فيما يلى :

- إقامة تجربة تلتزم فعلا بالتكاليف والتعاليم الإسلامية التى وردت فى الكتاب الكريم والسنة الشريفة فى مجال المال والاقتصاد . ليكن الشعار المرفوع المعلن هو العدل الاشتراكى أو التنمية أو تحقيق المعادلة الصعبة التى أوردها الميثاق . ليكن كل ذلك . ولكن إدارة التجربة بوعى إسلامى وتوظيف آلياتها فى تكتم وحكمة وعلى بصيرة .. سوف يحقق لنا حصادا يذكرنا بقوله تعالى (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا إن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين) (القصص : ٨) . بعض هذا الحصاد كان يتمثل أمام أعيننا فى :

- التذكير بفريضة الزكاة ونشرها وإحياء جمعها ، وقد أوشكت أن تصبح فريضة

غائبة .

- استعادة الهوية الإسلامية فى الفكر والعمل والتطبيق فى وقت كنا نستحى فيه من أن نفتخر بالإسلام ونعتز بالأنتماء إلى الاشتراكية فان لم يكن فإلى القومية .

- استعادة الثقة بين الأفراد والأجهزة الحكومية .

- توسيع القاعدة الإنتاجية تحقيقا للفكر الاقتصادى فى الإسلام .

- إقامة العمل المالى والاقتصادى على قاعدة من القيم والأخلاق حيث أن ذلك بينما هو أصل فى الفكر الإسلامى ، فانه غير معترف به بل ومرفوض فى النظامين الغربى والشرقى على السواء .

- الالتحام بالقاعدة الشعبية لتوعيتها كى تستعيد ثقتها فى دينها وتراثها .

- تأكيد أن الدين هو خلفية أساسية لا غنى عنها لأى فكر اقتصادى .

- تقديم الأجهزة المالية كأجهزة تستند فى عملها إلى الدين ، وإن كانت تختلف عن أجهزة الدعوة فى التوجيه المباشر الذى يصادره "النظام" .

- تحقيق مراد الله فى إعمار الأرض بالتركيز على مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

- إنعاش التفاعل فى نفوس الناس بينهم وبين مجتمعهم والمؤسسات والأجهزة التى حولهم وبالتالى بينهم وبين مصالح ومتطلبات وطنهم .

- الإبقاء على وهج العقيدة فى النفوس من خلال رؤيتهم بالعين وإطلاعهم بالحواس على إمكان قيام أجهزة مالية تلتزم بكل معطيات وأصول الفكر الإسلامى وتؤكد بالدليل العملى إمكان الاستغناء عن عنصر سعر الفائدة والتخلص من الربا .. ومن ثم الصلح مع الله والنجاة من ميدان الحرب منه جل وعلا ومن رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم .

- مساعدة أفراد هذه الأمة على استرداد ثقتهم بدينهم وعقيدتهم وبالتالى وصلهم بمصدر قوتهم ومجدهم ، ومن ثم تحولهم أوتحويلهم إلى آحاد كاملة فاعلة مترابطة واثقة مؤمنة متحررة من وطأة السلطة وطغيانها .

- إزالة التناقض الوجدانى فى نفوس الأفراد بين أداءاتهم العبادية وبين اضطرارهم للخروج عليها بأكل الربا .

وقد يقول قائل : ما هذه المبالغة ؟ أكل هذه الأهداف كانت تتغاياها بنوك الإدخار .. وأقول له .. نعم وأكثر من ذلك ..

وسوف ألقى بعض الضوء على فلسفة وكيفية توظيف آليتين فقط من الآليات التى استخدمتها بنوك الإدخار لتحقيق ما أوردته من أهداف . هاتان الآليتان هما حساب ودائع الإدخار فى هذه البنوك وحساب الاستثمار فيها .

فلسفة بنوك الإدخار المحلية فى حسابات الإدخار :

كنا ندرك عن وعى ودراسة وبصيرة ، ان نقطة البداية فى وديعة الإدخار هى قراريتخذه الفرد بان يجنب جزءا من دخله .. مؤجلا انفاقه إلى وقت آجل .. فأيا كانت دوافع الفرد إلى قرار تأجيل انفاق جزء من دخله ، فانه من الممكن ان نجعل من هذه العملية عملية تعبدية .. فنشد الفرد من خلال تحقيق مصلحته الخاصة إلى تعميق احساسه وتبصرته بانه يطبق توجيها من التوجيهات التى دعا إليها الإسلام حين قال ربنا تبارك وتعالى "" و الذين إذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما "" (الفرقان : ٦٧) ، فتلك صفة من صفات عباد الرحمن ، وانه أيضا يطبق توجيها آخر من توجيهات ربنا جل وعلا حين يقول "" والذين يكنزون الذهب والفضة ولاينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم "" (التوبة : ٣٤) فمفرق الطريق بين الاكتناز والإدخار ان الأموال فى الحالة الأولى تحجب عن المجتمع فلا ينتفع بها ، وفى الحالة الثانية تأخذ الأموال طريقها نحو وعاء من الأوعية المالية ، فلا

تحجب عن التداول .. ولا تعطل الدورة الاقتصادية وينتفع بما المجتمع ..

وقد يقال ان البنك التقليدى يشجع عملية الإدخار ويهتم بها وهنا نجد أنفسنا بحاجة إلى توضيح الفرق ، بل الفوارق ، بين الموقفين . وأول هذه الفوارق هو الوعى والفهم الذى كنا نمارس به موقفنا من عملية الإدخار ، الأمر الثانى ان البنك التقليدى حين يهتم بعملية الادخار ، فانه يركز جهوده حول الودائع الكبيرة .... ولايهتم كثيرا بالودائع الصغيرة ، وأية ذلك أننا نجد كل البنوك التقليدية تفرض حدا أدنى لا تقبل الوديعة .. ان هى قلت عنه . بينما كنا عن وعى وعن قصد وبصيرة لا نضع حدا أدنى على الاطلاق لوديعة الإدخار ... كل الذى يعنينا لأمر سنشرحه فيما بعد هو ان تتسع قاعدة المودعين . وكنا نركز بشدة على النشئ لأسباب سوف نشرحها. وقد كان ذلك موضع نقد ونعى شديدين من اللجان الرسمية التى شكلتها السلطة لتقييم التجربة .

يقول حامد الغماز فى تقريره : "تبلغ نسبة الطلبة والاطفال إلى اجمالى عدد المودعين رقما كبيرا - طلبة ٥٤,٥٪ فى حسابات الإدخار ، ٣٨٪ فى حسابات الاستثمار" (حامد الغماز - تجربة بنوك الإدخار المحلية ، ص ٢٣) وليس بعد ذلك دليل على جهل الأجهزة المسئولة بالمهمة التى كانت تقوم بها بنوك الإدخار . وغفلتهم فى نفس الوقت عن المصلحة العامة ومصلحة المجتمع . وتوضيح العلاقة بين اهتمامنا الشديد والمركز على عملية الإدخار وبين المصلحة العامة ومصلحة المجتمع قد يحتاج إلى بعض الايضاح .

لقد قلنا ان بداية وديعة الإدخار تتمثل فى قرار يتخذه الفرد بتأجيل جزء من انفاقه العاجل إلى وقت آجل . هذه عملية ان أردنا ان نصنفها علميا فإننا نقول إنها عملية سلوكية .. ويرى علماء النفس والتربية ان القرار الذى اتخذه الفرد بتأجيل انفاقه ليس قرارا عفويا أو عارضا . ولكنه قرار سبقته فى نفس من اتخذه مجموعة من العمليات والنشاطات ان لم تكن واضحة وملموسة فانها قد تمت على مستوى رمزى ، فذلك الفرد لابد وأن يكون قد أجرى حساباته .. وأحدث حصرا لرغباته ومتطلباته واحتياجاته .. وقام بعملية موازنة بين المطالب .. والرغبات .. ورتبها فى سلم من سلالم التفضيل ، وقدم بينها وأخّر ووضع لنفسه خطة تتحقق

بها مطالبه .. فكان القرار بتأجيل الأنفاق جزءا من هذه الخطة ، وحيث يقرر علماء النفس والتربية ان أنماط السلوك الاجتماعية يمكن اكتسابها وتعزيزها والوصول بها إلى مستوى العادة ، لذلك فقد كنا نعمد إلى التركيز على اغراء الأفراد بالاقبال على الإدخار وجذبهم إليه وتشجيعهم على ممارسته من منطلق أننا - فى ضوء المعطيات العلمية - لو اننا يسرنا أمام الفرد السبيل لممارسة الإدخار وتكراره .. فسيصبح عادة مستقرة من عاداته التلقائية وطالما ان الفرد الذى مارس هذا السلوك قد جرت بداخله مجموعة العمليات الرمزية التى أشار إليها علماء النفس والتربية - وهم أصحاب اختصاص فيما يقولون - فان هذا الفرد عندما يصبح السلوك الإدخارى عادة متأصلة من عاداته ، فانه يكون قد تأصل فى نفس الوقت فى تكوينه الشخصى كل مفردات السلوك الرمزى الذى كان يصاحب ميلاد العملية الإدخارية فى كل مرة يقوم فيها بهذه العملية .. باختصار فان شخصية المدخر الأصيل هى شخصية تتوافر فيها مجموعة من السمات التى يدعو إليها الإسلام ويطلب وجودها فى المسلم ، من هذه السمات : سمة القوام أو التوسط ، سمة الروية والتفكير ، سمة التقدير والتحسب للمستقبل ، سمة العمل للدنيا كأنه يعيش أبدا والعمل للآخرة كأنه يموت غدا ، سمة الاحسان فى استخدام الموارد ولو كان على نهر جار ، سمة التخطيط . لقد كنا نعى أن تركيزنا على الإدخار إنما هو فى الحقيقة أسلوب ووسيلة من وسائل صياغة الفرد المسلم الذى ننشده لبنة صحيحة فى بناء المجتمع الإسلامى .. وكلما أصبح هذا السلوك عادة ، وكلما اتسع فشمل أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع .. كلما ارتفع رصيد المجتمع المسلم من ذخيرة الأفراد الذين تتوافر فيهم مطالب الإسلام ، وكلما ازداد المجتمع الإسلامى قوة بتناقص عدد المحتاجين فيه .

أمر آخر كنا نعيه جدا ونحن نركز على نشر السلوك الإدخارى واكسابه للأفراد وتعميقه فيهم إلى مستوى العادة التلقائية .. ذلك الأمر هو ان نشر الوعى الإدخارى وازدياد عدد المدخرين فى نظرنا طريق إلى زيادة عدد صغار الملاك وأصحاب المشروعات الصغيرة ، وذلك فى حد ذاته سبيل من السبل العديدة التى تسهم فى القضاء على الاستبداد السياسى والاحتكار الحكومى للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية . ولعلنا بذلك نكون قد أوضحنا ما

كان خافيا من تركيزنا على عملية الإدخار واستخدامنا لها كآلية من آليات التغيير البطئ غير المعلن أو الملموس والذى كان يكفل لنا استمرار العمل دون صدام أو مصادرة .

أما الاداة الثانية التى استخدمناها فى بنوك الإدخار المحلية كآلية من آليات صياغة المجتمع الإسلامى والاسهام فى تكوينه ، فقد كان أسلوب الاستثمار الذى أخذ فى هذه البنوك شكل الاستثمار المباشر أو شكل الاستثمار بالمشاركة . (وكان ذلك هو أكبر نقاط الصدام والصراع مع البنوك التقليدية والبنك المركزى) .

لقد كان استخدامنا لهذه الأداة على هذا الوجه آلية من آليات التغيير الذى كنا نطوى عليه الجوانح . لقد كنا نستهدف تعميق التصور الإسلامى ومنهجه فى الحياة . فالاستثمار بهذه الطريقة يخرج على النظام المصرفى التقليدى الذى يقرض بفائدة ولايعنيه موقع المشروع الذى أقرضه .. من الحلال أو الحرام .. من المصلحة أو الضرر للأفراد أو المجتمع .. لقد كنا نعى أن منهجنا فى الاستثمار الذى يعمد إلى احياء مبدأ الغرم بالغنم فى صدور عملاءنا ، سوف يسهم شيئا فشيئا فى تحرير الأفراد من نزعة السلبية التى يتسم بها المودع الذى يودع ماله انتظاراً للفائدة المقطوعة المضمونة المحددة . ومن الأمور التى تستلفت النظر ان الذين ابتدعوا الفائدة واجتهدوا فى تأكيد سريانها فى معاملات الدول الإسلامية لم يكونوا عابثين أو غافلين وهم يفعلون ذلك . لكنهم كانوا يريدون بقصد وعن عمد إستلال سمة الايجابية تدريجيا من نفوس المسلمين فاتخذوا الفائدة الربوية سلاحا يعينهم على ذلك ، مستعبدين من نزعة النفس الأنسانية إلى حب الراحة . وكذلك استهدفوا أن يهدموا ركنا من أركان الدين باغراء المسلمين بأسلوب يعوقهم عن أداء الزكاة ، ذلك ان الذى يستقضى فائدة ربوية .. وهى محرمة .. سوف لايقدم على أداء الزكاة المفروضة . وذلك أمر طبيعى ومنطقى ، اذ كيف يتسنى له ان يخرج الزكاة (وهى تطهير وتزكية) من مصدر تكتنفه الشبهة ، ان لم يكن التحريم .

للغزالى كلمات منيرة فى هذا الشأن حيث يقول فى كتابه الإسلام والمناهج الاشتراكية : "نصوص الإسلام متضافرة على تحريم الربا ، وعلى عده منكرا اقتصاديا واجتماعيا غليظ

الاثم . ومن الممكن عده جريمة سياسية كذلك . اذ ثبت ان الغزو الاقتصادى القائم على المعاملات الربوية ، كان التمهيد الأول للاحتلال العسكرى والتجارى الذى سقطت أكثر دول الشرق فى مخاليه الباطشة" (الطبعة الثانية ، ص١٧٤)

لقد كان منهج بنوك الإدخار المحلية فى الاستثمار (الاستثمار المباشر والاستثمار بالمشاركة) يتيح لنا بكل جدية واحكام ان نضع الجانب الاجتماعى فى موضعه المناسب من الاعتبار ، كما كان يتيح لنا توجيه الاستثمار وتركيزة فى دائرة انتاج السلع والخدمات التى تشبع الحاجات السوية للانسان المسلم ، وان نتحرى - بحكم الاشراف المباشر أو المشاركة الجادة فى الإدارة - أن يكون المنتج خدمة أم سلعة .. فى دائرة الحلال ، وأن تكون كل مراحل العملية الأنتاجية فى دائرة القيم الإسلامية ، وان نرعى احتياجات المجتمع ومصلحة الجماعة قبل النظر إلى العائد .

هكذا .. وبهذا الفهم الذى أوضحناه كنا نوظف بوعى وعلى بصيرة أداة الإدخار وأداة الاستثمار كآليتين من آليات التغيير المستتر الهادئ طريقا إلى هدف غال .. شاء الله ألا نبلغه كله .

قبل أن ننتقل إلى تحليلنا الخاص عن النجاح الحقيقى للتجربة ومظاهر هذا النجاح ورؤيتنا الشخصية لاسباب توقف التجربة واجهاضها عام ١٩٦٧ ، أود فى عجالة ان أناقش قولا غير دقيق سجلته أقلام لا أشك فى اخلاصها ، ذلك هو قولهم " ان هذه التجربة قد بدأت انطلاقا من مفهوم اللاربوية وليس من مفهوم تطبيق الاقتصاد الإسلامى " .

لقد اجتهدت فى محاولة فهم هذا القول ولكننى بصراحة لم أستطع فهمه . ان النظام الربوى فى البنوك التقليدية ليس عنصرا قائما بذاته وإنما هو جزء من تركيبة تنتمى إلى نظرية وإلى نظام معين ، وبذلك فهو يستمد فاعليته وديناميته من تلك النظرية وهذا النظام . ولكل مفردة من مفردات هذه النظرية وظيفة تؤدى دورها فى ظل النظام ككل . وتغيير مفردة واحدة بمعنى نزع التعامل بسعر الفائدة فحسب مع بقاء بقية المفردات على ما هى عليه وعدم

تغييرها يؤدى بالضرورة إلى توقف الآلة وعدم قدرتها على العمل . واذن فالفائدة الربوية ليست عنصرا مستقلا فى الجهاز المصرفى ، ونظرية الربا فى الإسلام ليست نظرية مستقلة معزولة عن الهيكل الاقتصادى الإسلامى ككل ولكنها تمثل أصلا أصيلا وبداية ضرورية لتشكيل الكيان الاقتصادى الإسلامى . ولأمر ما يختزل ربنا سبحانه وتعالى القضية فى محكم كتابه عندما يقول ... "" ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا ، وأحل الله البيع وحرم الربا "" (البقرة : ٢٧٥)

ما معنى ان تكون بنوك الإدخار المحلية قد انطلقت من مفهوم اللاربوية وليس من مفهوم تطبيق الاقتصاد الإسلامى .. الا تشاطرنى أيها القارئ الاحساس بالتناقض بين صدر العبارة وعجزها ؟ الايعنى ذلك ان تطبيق الاقتصاد الإسلامى شئ والمفهوم الربوى شئ آخر . ثم كيف استطاعت التجربة ان تسير وقد وقفت فقط عند نقطة نزع الفائدة الربوية من عملها .. أين اذن بقية أنشطة التجربة من استثمار مباشر ومن استثمار بالمشاركة ومن جمع للزكاة ومن تشغيل صندوق للتكافل تحت اسم الخدمة الاجتماعية .

لقد أردت فحسب ان ألقى ضوءا على مقولة لاكتها ألسنة وأقلام دون أن تحرر معناها ومضمونها تحريرا علميا موضوعيا .

رؤيتى للنجاح الحقيقى للتجربة وأسباب توقفها :

الذين درسوا التجربة من الغربين رأوا فيها أسلوبا جديدا للتنمية حيث أشاروا فى تقاريرهم - والتى أوردنا بعضا منها - ان التجربة قد استطاعت ان تحقق التفاعل بين الأجهزة الحكومية وبين القواعد الشعبية وانها استطاعت ان تتيح للمثقفين دورا ايجابيا فاعلا فى مجتمعاتهم .. وقالوا ان التجربة قد استطاعت ان تنجح فى التعرف على المفاتيح العملية الصحيحة لعمليات التنمية الجادة .

والذين درسوا التجربة من أصحاب الفكر الاشتراكى ودعاته رأوا فيها أداة لاشراك

" الجماهير " فى تحمل مسئولية مجتمعاتهم ، ورأوا فيها أداة لتحقيق " العدل " من وجهة نظرهم باتاحة تمويل غير مكلف للحرفيين وصغار المهنيين . أما مواطنونا فقد انقسموا شطرين ، شطر العلماء منهم والحالمين بالصحوة الإسلامية ، وهؤلاء رأوا فى التجربة أملا وفتحا ووعدا . أما شطر العملاء - عملاء النظام - أو فلنقل المرتزقة - تخفيفا ورحمة - فلم يروا فى التجربة الا كفرا بالعرف المصرفى التقليدى وخروجا عليه واعتداء على محرابه المقدس " وكوده " المحفوظ المحروس .. ومن هنا اعتصموا بأعتاب البنك المركزى وجاه الاقتصاديين المأسورين منادين ومستجيرين لايقاف هذا " العبث " من وجهة نظرهم .

وأقول وشاهدى التاريخ ووقائعة ان التجربة الأولى للبنوك الإسلامية تحت اسم " بنوك الإدخار المحلية " على الرغم من أنها كانت فى نطاق محدود للغاية الا أننا كنا منذ البداية نؤمن - وقد تحقق ذلك بالفعل - بأن هذه التجربة سوف تكون بداية طريق جديد فى الفكر الاقتصادى العالمى ، ومرحلة لها أهميتها وخطورتها فى تاريخ النظم المصرفية .. لا لشئ الا لكون هذه التجربة قد تميزت بالاستناد إلى الإسلام بما يشتمل عليه من ثروة روحية وخلقية وفكرية فى مجال الفكر الاقتصادى فى العصر الحديث .

يكفى التجربة نجاحا فى تقديرنا وتقدير المنصفين كذلك أنها شقت قنوات التطبيق لمبادئ الشريعة الإسلامية الخالدة وأحكامها فى مجال المال والمعاملات . وذلك قول ليس فيه شطط ولا مبالغة : ذلك أنه بعد سبع سنين فقط من بدء هذه التجربة تعالت أصوات عديد من الدول مطالبة بالتفكير فى انشاء بنك اسلامى دولى (مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى الثانى ، كراتشى ، ٢٦ - ٢٨ ديسمبر ١٩٧٠) . وتم انشاء هذا البنك الذى اعتمدت دراسات انشائه على تجربة ميت غمر (الدراسة المصرية لإقامة نظام مصرفى اسلامى) بعد مرور عشر سنين من بدء التجربة ، وتتابع انشاء البنوك الإسلامية بعد ذلك بنكا اثر بنك . هذا فضلا عن أنه لايستطيع منصف أن ينكر ان هذه التجربة قد ساعدت وفتحت الطريق امام مجمع البحوث الإسلامية لكى يصدر قراراته الحاسمة التى وضعت النقاط على الحروف فى راى الإسلام حول موضوع الربا ، وأعنى بذلك قرارات وتوصيات المؤتمر الثانى بشأن المعاملات المصرفية

والمنعقد فى المحرم ١٣٨٥هـ - مايو ١٩٦٥ بالقاهرة .

من وجهة نظرى لقد حققت التجربة بفضل الله ونعمته أعظم ما كان يرجى منها فى زمن قياسى ، فى مناخ ردئ .

غير أنه - لأننى أكتب للعبرة وللتاريخ - فأننى استشعر ان هناك واجبا يتحتم على اداؤه ، ذلك هو الإشارة إلى الظروف والعوامل التى لعبت دورا هاما فى توقف التجربة بعد فترة قصيرة للغاية من بدئها .

لقد كانت رداءة المناخ السياسى والخطوات التى كانت تسير فيها مصر نحو التحول الاشتراكى وسوء الإدارة وفسادها والنظام الشمولى بما فيه من مصادرة لحرية الأفراد وفكرهم وابداعهم وارهاب حركتهم بل وخواطرهم .. كان ذلك من بين العوامل ، وقد تناولنا المناخ السياسى الذى عاصر التجربة بشئ من التفصيل .

ولكن هذا المناخ ما كان ليستطيع وحده ان يوقف التجربة ويطفئ شعلتها ، وإنما كان العامل الأهم والأخطر فى تقديرى وبعد تجارب عدة هو عنصر العاملين .

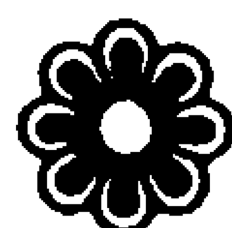
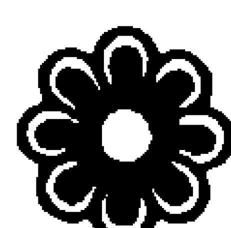
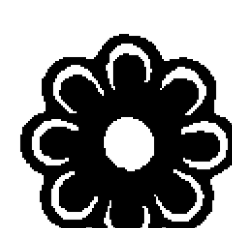
لقد كان العنصر البشرى هو أكبر ثغرة أوتيت منها التجربة ، عندما كنا نخطط للتجربة، توقفت طويلا عند مشكلة اختيار أولئك الذين سيقومون بالعمل وبالتنفيذ .. كانت المهام والمسئوليات والأهداف .. واضحة فى ذهنى تماما ، ولم أكن بدرجة أو بأخرى بمستطيع أن أسفر بوضوح عن الأهداف التى أخفيها بين جوانحى ، تحدثت فى هذه المشكلة مع بعض الخلصاء . فدلونى على أسلوب موضوعى يجرى استخدامه فى انتقاء العناصر التى ترشح للقيام بالأعمال الدقيقة والمهام الصعبة . كان من بين الخلصاء الذين استشرتهم فى هذا الأمر أخى وصديقى محمود الأنصارى . وبهذه المناسبة فأننى أريد ان أقرر هنا أنه كان الوحيد من بين الخلصاء الذين حولى الذى يعرف أهدافى الحقيقية من التجربة ويشاركنى فيها كأمل طال تطلعه إليه خلال مرحلة نضاله فى المجال السياسى .. دلنى أخى الأنصارى على أسلوب الاختبارات السيكولوجية التى يستخدمها الغرب فى انتقاء العاملين ولكنه منذ البداية

صدقنى النصيحة فى أن هذا الأسلوب قد يكون ناجحا بدرجة عالية فى الكشف عن القدرات العامة كالذكاء والقدرات الخاصة كقدرات الذاكرة والطلاقة والتفكير الاستدلالى وتكوين المفهوم والتفكير الناقد والتفكير الارتباطى ، وفى الكشف عن السمات كالمرونة والجمود والمثابرة والقابلية للإيحاء ... الخ ، وفى الكشف عن القدرات المهنية كالقدرة الكتابية والقدرة الحسابية والقدرة الميكانيكية ... الخ ، وفى الكشف عن الاستعدادات . ولكنه ليس بقادر (حتى ذلك الوقت عام١٩٦٢) على الكشف الدقيق المجدى عن الاتجاهات أو عن عمق أو سطحية الجانب العقيدى فى نفوس الأفراد . ولما كان لايدرك كله فلايصح ان يترك كله ، فقد عهدت إليه بأن يلجأ إلى أصحاب الاختصاص فى موضوع الإنتقاء المهنى ليقوموا بتحليل العمل الذى نحن مقدمون عليه وتصميم أو اختيار الاختبارات اللازمة لأنتقاء الفريق الأول للعمل فى التجربة . وأعترف أنها كانت تجربة رائعة وان ما شابها من عيوب إنما كان بسبب الافتقار إلى أدوات القياس الموضوعية التى كان يمكن ان تكشف عن الاتجاهات وعمق الجانب الدينى فى الأفراد ، وبسبب ترخصى الشخصى بالتدخل المباشر منى أو بالسماح لآخرين بالتدخل وذلك بتزكية بعض العناصر اعتمادا على المعرفة الشخصية أو بالوقوع فى مطب التحيز ومو المطب القاتل - فى أثناء المقابلات الشخصية - وقد أثبتت التجربة العملية ونحن ماضون فى تنفيذ التجربة أنه لم يصمد معى على الطريق الا من كانوا بالصدفة من أصحاب العقائد والتوجه الدينى المتأصل . وللأسف لم يكن هؤلاء الا قلة قليلة يقل عددها عن عدد أصابع اليد الواحدة .. هؤلاء الاثنين أو الثلاثة استطاعوا دون افصاح منى ان يتفهموا الأهداف الجليلة التى اتغياها من التجربة ، وشاطرونى الإيمان بالرسالة .. وتعرضوا للبلاء وصبروا ، وما زالوا حتى الآن عازمين على الأمر صامدين على الطريق . لكن قلة عددهم مع كتمان ايمانهم ما كان ليغنى عنى أو عن التجربة شيئا فى الصراع المرير الذى صادفته .

أما الثغرة الأخرى التى أوتيت منها وأوتيت منها التجربة ، فقد كانت - بحكم تكوينى الشخصى الذى لايد لى فيه - استعجالى للثمرة . كنت أركض واستشعر أن العمر قصير ، وان الفرصة قد سنحت ، ولابد من شراء الزمن ومغالبته للافادة منها ، وقد أدى ذلك

الاستعجال الشديد إلى الاستهانة بكثير من الثغرات المهنية أثناء مسيرة العمل ، كما قادنى ذلك الاستعجال إلى توظيف صداقاتى وعلاقاتى بالإعلام ، فى التغطية الصحفية المكثفة والامعان فى القاء الأضواء الباهرة على التجربة ونتائجها وكان الحصاد الطبيعى لذلك تزايد فريق اعداء النجاح ، ولفت النظر نحو تحليل الأهداف الحقيقية للتجربة ، الأمر الذى أدى إلى سرعة الأنقضاض على التجربة وتكثيف الجهد لأسرها واعادتها إلى أحضان البنك المركزى والبنوك التجارية وهى التى قامت لتثبت صلاحية نظام آخر يناهض هذا النظام ويكشف عن عوراته .

الثغرة الثالثة التى أوتيت منها ، أننى بسذاجة فطرية لجأت فى بعض الأحايين إلى المناورة ، استعنت ببشر من بعض أصحاب المناصب ظنا منى أن غيرتهم الوطنية سوف تغلب على الحقد الأيدلوچى المتمكن من نفوسهم ، وظنا منى ان استقطابهم سوف يعيننى على الاستمرار فى الطريق وسوف يخفف من حدة الصراع الذى كنت أصلى سعيره وأكتوى بناره .. لقد أخطأت خطأ لم أتبينه الا فيها بعد ، عندما راهنت على بشر .. لقد جعلتنى هذه المراهنة أركن إلى بعض الناس ، وجعلتنى أغفل بعضا من الوقت عن أنه ليس لأحد سوى الله فى هذا الكون تصريف .. لقد خذلنى من راهنت عليهم من البشر وأصابنى مكرهم ، ولكن المحصلة النهائية التى تسعدنى وتسعد ملايين المسلمين أن حاجزا قد تم كسره واجتيازه ، وأن قناة قد تم شقها وتطهيرها لكى يجرى فيها بقدر الله واذنه نظاما مصرفيا إسلاميا يؤكد ويثبت عظمة الدين الخالد بمايحتويه من تراث وفكر فى عالم المال والاقتصاد .

الفصل الرابع

الهجرة بالفكرة الى السودان ، ألمانيا

ثم العودة الى مصر ..

وبنك ناصر الاجتماعى

الفصل الرابع

١ - الهجرة بالفكرة الى السودان والمانيا

كان على رأس الذرائع الشكلية التى حاول بها النظام محاصرتى ومحاصرة الفكرة معا ، دعوى لاهى صحيحة ولاهى مفهومة ، مؤداها أن المصاريف الادارية لمشروع بنوك الادخار المحلية عاليه، حيث اغفلوا فى دعواهم هذه كل أثر وكل نتيجة تربوية أو اجتماعية أو انمائية وركزوا على أن تكلفة الجنيه المدخر تعد تكلفة عالية بالمقارنة الى هذه التكلفة فى الاوعية الادخارية الاخرى .

وعلى الرغم من العنت وعدم العدالة فى هذه المقارنة ، وعلى الرغم من يقينى بانها تنتمى الى دعاوى الذئب على الحمل ، فاننى أرسلت الى رياسة المؤسسة (مؤسسة التأمين) بدراسة انتهيت فيها الى تعهد كامل من جانبى باستغناء مشروع بنوك الادخار المحلية كلية عن أية معونة أو دعم مالى من الدولة على أساس أن عائد المشروعات الاستثمارية التى يتولى المشروع ادارتها سوف تنهض بكل أعباء التمويل والمصروفات الادارية .

وبطبيعة الحال ، فاننى اعترف الان بسذاجة تصورى ، فلقد كان رأى القوم قد استقر على تصفيتى ، ذلك بالاضافة الى ان ما كنت أعرضه يتناقض تناقضا صارخا مع طبيعة الحكم الشمولى التى لا تفهم غير السيطرة والتأميم والملكية الكاملة لرأس المال .

لقد كانت القضية عندهم أكبر بكثير مما تصورت ، وأحسب انه لولا الارتباك العام فى هذه الآونة وانشغالهم بالترتيبات التى انتهت بكارثة ٥ يونيو ، ولولا وهم خاطئ صورته لهم زياراتى المتكررة لصديقى العقيد محمود طنطاوى رجل المشير عبدالحكيم عامر .. لولا ذلك لاصطليت بما اصطلى به كل من لم يرض عنه النظام أو يشك فى نواياه .

لقد اكتفوا بأن ينهوا علاقتى بالمشروع الذى أقمته .. بكلمتين باردتين متغطرستين

انهى السراج علاقتى بعملى عندما قال لى باسطا يده :" قبلت استقالتك !"

وفى غمار الاسى على ما يجرى فى بلدى ، وعلى الطريقة التى تدار بها الامور فى مصر ، وفى غمار الحيرة والظلمات التى تحيط بى من كل جانب ، اذا بالاستاذ المبارك أدريس - أمين عام جامعة أم درمان الاسلامية يتصل بى ، وأفهم منه انهم بالسودان يعلمون ببعض ما جرى لمشروع بنوك الادخار المحلية ، ويعرض علىّ الرجل بالحاح أخوى أن اتعاقد معه لرئاسة قسم الاقتصاد الاسلامى بجامعة أم درمان الاسلامية .

وعلاقة السودان بى وببنوك الادخار المحلية ترجع الى اتصال كان قد سبق من مستشار السفارة السودانية الاستاذ سليمان بابكر أبدى لى فيه رغبته فى الاطلاع على نماذج التنمية المحلية التى كانت بنوك الادخار تقيمها فى ميت غمر وفى مناطق عملها الاخرى ، ورحبت بزيارته لمواقع العمل ، حيث استأذننى بعدها فى أن يكتب لحكومته مقترحا عليها القيام بتشكيل وفد لزيارة هذه التجربة ودراسة آثارها فى المناطق المحلية كنموذج يمكن أن يفيدون منه . وقد حضر بالفعل لزيارة التجربة فى ميت غمر وما حولها وفد من حكومة السودان برياسة السيد ابراهيم النمر نائب محافظ البنك المركزى السودانى (بنك السودان) والسيد بشير اسحق وكيل وزارة المالية المساعد بحكومة السودان ، ووجها لى آنئذ الدعوة لزيارة السودان لدراسة وبحث امكان تطبيق هذا النموذج على أرض السودان .

قبلت دعوة الاستاذ المبارك ادريس للتعاقد مع جامعة أم درمان الاسلامية ، ومن طريف ما أذكره ما قاله لى أحد الاصدقاء ، وأنا أضع توقيعى على العقد مع الجامعة ، : لا تحسب أن الرابضين فى "لاظوغلى" سوف يأذنون لك بسهولة بالخروج من مصر الى السودان ؟ وقد كان جميع المواطنين فى هذه الحقبة لا يملكون حرية التنقل ولا يستطيعون السفر الى خارج مصر الا بموافقة أجهزة أمنية متعددة منها المخابرات العامة ومنها المباحث العامة ومنها ومنها ...

ومن فضل الله العظيم ان اجراءات الموافقة على السفر ، والاذن بالعمل فى السودان

تمتا بسرعة ما كنت لاحلم بها .. حتى أنه بدا لى أنهم أشد حرصا منى على السفر ومغادرة البلد . وأن ذلك هو أفضل الحلول التى كانوا يرجونها .

ما أن دخلت السودان ، حتى شعرت بالرضا والطمأنينة فالامور تسير ببساطة وتلقائية ووضوح .. والناس جميعا لديهم عاطفة حارة نحو الاسلام ، ورغبة مخلصة فى العمل .. وليس هناك شئ من التعقيد والمركزية أو البيروقراطية المصرية .. كان المجتمع السودانى نسيجا وحده ، وكان ديمقراطيا اسلاميا ، مدنيا .. وكونت بسرعة صداقات مع الجميع ، وعلى اختلاف توجهاتهم ، مع الصادق المهدى الذى كان ينقد عبد الناصر ويقول " ان جيش فاروق أنجب عبد الناصر ، ولكن جيش عبد الناصر لم ينجب أحدا !" ، واسماعيل الازهرى الذى ارتبط بمصر لفترة طويلة ، ومحجوب باقعة الحزب الشيوعى ، وحسن الترابى منظر الاتجاه الاسلامى .. وتوليت رئاسة قسم الاقتصاد الاسلامى فى جامعة أم درمان الاسلامية ، الذى كان أول قسم اقتصاد " اسلامى " فى جامعات العالم .. وكان يعاوننى كاستاذ زائر الدكتور محمد عبد الله العربى .

وبعد فترة قصيرة تقدمت بمشروع بنك اسلامى للجامعة ، على أن تقوم الجامعة بكل الاجراءات الرسمية والادارية .. وفعلا كتب رئيس الجامعة الدكتور كامل الباقر الى رئيس الدولة الذى كلف بنك السودان بدراسة الموضوع .. وعقدنا بعض الاجتماعات لدراسة الخطوات التنفيذية .. واستقر الرأى على اختيار مدينة واد مدنى كميدان للتجربة .. وتابع رئيس السودان خطوات المشروع وأشار اليه فى خطابه بمناسبة عيد الاستقلال .. وقد كانت هذه بذرة ، سوف تؤتى بعض الثمار كما سنرى عبر الحديث عن بنك ادخار واد مدنى الذى تقرر انشاؤه عام ١٩٧٢ .

وانتهزت فرصة هذا المناخ الرحب ، فقمت بسلسلة من الاتصالات والمحاضرات والندوات واللقاءات عرضت فيها الفكرة التى لاقت القبول والترحيب من الجميع من أقصى اليمين ، واقصى اليسار ، ومن الوسط ، ومن كل الاتجاهات .

* * *

على هذا النحو من المحاولات والسعى لاعادة اقامة المشروع الذى هدمته مصر .. فى السودان ، مضى عام ١٩٦٨ - وفى عام ١٩٦٩ تلقيت من الصحفى الالمانى فلفجنج هومابر دعوة لزيارة جامعة كولون التى استلفت نظرها ما ورد باطروحة فلفجنج لدرجة الدكتوراه عن ذلك النمط من الاجهزة المالية التى تعمل فى مجال التنمية والذى تم تطبيقه بنجاح ملفت للنظر فى منطقة ميت غمر تحت اسم بنوك الادخار المحلية ، فكلفت الجامعة تلميذها للاتصال بى ودعوتى اليها لالقاء مزيد من الاضواء حول هذا النموذج وآليات عمله والنتائج التى حققها ، فاستجبت للدعوى واستأذنت جامعة أ م درمان فى اجازةقصيرة لاداء هذه المهمة بالمانيا .

وأثناء وجودى بألمانيا ، حدث انقلا ب مايو بالسودان .. وتولى جعفر نميرى بمساندة الشيوعيين الحكم . ولذا فقد كان معظم وزرائه من الشيوعيين المعروفين ، وكان همهم الأول كما جرى عليه العرف فى العالم الثالث .. هو تصفية الحسابات .

كان فاتحة قرارات وزارة الانقلاب .. اغلاق جامعة أم درمان الاسلامية . وأغلقت دونى أبواب العودة الى السودان .. ووجدت نفسى حبيسا فى المانيا ، فلا أنا بمستطيع العودة الى الوطن الاصلى ، ولا أنا بمستطيع العودة الى الوطن البديل .(سوف نعود للحديث عن السودان مرة أخرى وفق التسلسل التاريخى للاحداث).

ورحب الالمان باقامتى بينهم ، وحصل بعض الاساتذة الاصدقاء لى على منحة من همبولت لمواصلة البحث والكتابة عن المشروع .. وبقيت فى ألمانيا سنتين أتممت خلالهما تأليف كتاب " بنوك بلا فوائد " باللغة الالمانية ، وطبع ونشر ولاقى رواجا .

وأدى هذا النشاط لأن يُعنى استاذ المصارف وادارة الاعمال بجامعة كولون بالفكرة عناية كبرى ، ورأى فيها تجربة جديدة فى عالم الاقتصاد يجب تدعيمها واعداد الكوادر الفنية التى تتولى القيام بها .. واقترح انشاء معهد عال فى ألمانيا ودعوة الدول الاسلامية لدعمه وتشجيعه .

وفعلا أعددنا المشروع ، واتخذنا اجراءات تسجيل هذا المعهد بصورة قانونية ، وأصبح رتيرز هاوزن رئيسا له ، وأنا نائب الرئيس .. وكتبنا عدة خطابات لسفارات الدول الاسلامية فى ألمانيا ، وللاسف الشديد لم يهتم بالرد علينا سوى سفارة ليبيا .. كما دعا السفير الباكستانى البروفيسور رتيرز هاوزن وكاتب هذه السطور وأبلغنا أن هناك كتابا لعبد المنان فى الموضوع نفسه .

* * *

٢ - بنك ناصر الاجتماعى

بصرف النظر عن الاسم الذى أطلق على البنك والذى قد ينقص عند سماعه من جلال مهمة البنك وسمو أهدافه .

فان بنك ناصر الاجتماعى يعتبر من الناحية التاريخية هو أول بنك رسمى اسلامى فى عالمنا الاسلامى . ووثيقة انشاء البنك هى أول وثيقة رسمية تصدر عن حكومة من حكومات الدول الاسلامية تقرر فيها بنص صريح موثق عدم التعامل بالفائدة أخذا أو إعطاء . كما تقرر بنص صريح آخر أن يباشر البنك نشاطه دون التقيد بأحكام القانون ١٦٣ لسنة ٥٧ باصدار قانون البنوك والائتمان ، وبالاضافة الى ذلك التميز التاريخى للبنك ، فانه له تميزا تكوينيا كذلك على المستوى الفكرى والنظرى .

ولما كان من بين أهدافنا فى هذا الكتاب أن نستفيد العبرة وأن نستخلص الدرس الذى ينفعنا وينفع الاجيال القادمة ، فان استعراضنا لهذا البنك .. سوف نحرص على أن يكون مركزا على فكرته النظرية ، وعلى ما حال دون تحقيق هذه الفكرة فانتهى به الامر الى مسخ شانه يكرر فى طفولة وبلاهة ما تقوم به الاجهزة المصرفية المجاورة العملاقة .

لذلك ، فاننى ساختار أن تكون نقطة البداية فى الحديث عن بنك ناصر .. بعضا من الفقرات التى وردت فى وثيقة المذكرة التفسيرية للقرار الجمهورى بقانون رقم ٦٦ لسنة

١٩٧١ بانشاء بنك ناصر الاجتماعى .. تقول المذكرة التفسيرية فى بعض فقراتها :

"ان مجتمع الكفاية والعدل مُطالب بأن يوفر لأفراده المناخ والأجهزة التى يمكن عن طريقها أن يتبادل الأفراد المنافع دون أن يكون هناك استغلال من شخص لآخر أو من جماعة لأخرى ، كما وأن عليه واجب الرعاية لكل محتاج من أبنائه أو عاجز أو مكروب ، كما هو مُطالب بتقرير الأسس والمبادىء الكريمة التى لايتمانع الناس المعروف فى ظلها . وهو مُطالب أيضا بأن يكون سندا لأفراده دون تفضل أو منّ وهذه الأمور لا تتحقق بذاتها ولا تأخذ طريقها الى الوجود واقعا وفعلا الا عن طريق الجهاز الذى يتكفل بتحقيقها وعن طريق السلطة التى تمنح ذلك الجهاز امكانيات العمل وترسم له أسلوب الفعل .

وعلى هدى ذلك رأى الرئيس أنور السادات انشاء هيئة ذات طابع خاص تحمل اسم " بنك ناصر الاجتماعى " تكون وظيفتها الأساسية تحقيق التكافل الاجتماعى لجميع أبناء المجتمع حتى يتسنى لهم الاشتراك فى حياة تتوافر فيها كرامة الانسان واطمئنانه الى حاضره ومستقبله.

الوظيفة الإجتماعية للبنك :

لقد تحقق للشعب الكثير من تطلعاته وآماله .. الا أنه ما زال يتطلع الى الجهاز الذى يرعى مصالحه فى النواحى الاجتماعية والمادية دون أن يكون محكوما بعرف أو تقليد يضيق عن أن يتسع للجميع ، كما وأن بعض فئات الشعب ما زالت مفتقرة الى النظام الذى يكفل لها الضمان والأمان وتلك هى الوظيفة الاجتماعية التى تحدد للبنك أهدافه والتى تميزه عن غيره من الأجهزة التى قد تشترك معه فى الاسم ولكنها تختلف عنه فى أنها بحكم التقاليد والقواعد التى تحكمها لا تستطيع أن تمتد بوظائفها الى المجالات التى يستطيع أن يشملها وأن يعمل فيها .

ولا ينبغى أن يكون مفهوما أن الوظيفة الاجتماعية للبنك تقتصر على تقديم البنك للمعونات والمساعدات التى لا تسترد ، ذلك أمريخرج عن الفهم الحقيقى والصحيح لمهمة

البنك ، ذلك أن مجتمع الكفاية والعدل الذى ينشد البنك الاسهام فى تحقيقه يؤمن بأن العمل هو الدعامة الأساسية لهذا المجتمع وأن العمل لايحول دونه الا كسل وخمول ، أو فقدان لوسائل العمل . وللبنك ازاء كل منها أسلوبه فى العلاج .

وهكذا يكون قد قام بتحقيق الهدف الاجتماعى المنشود على أساس علمى سليم .

وخلافا للأجهزة الأخرى ، فان البنك يلتزم بأن يعطى الأولوية فى استثماراته للمشروعات التى يفتقر اليها المجتمع وتشتد اليها حاجة الجماهير .

ويتفرع بالضرورى عن الوظيفة الاجتماعية للبنك التأكيد على أن معاملات البنك لا تستند الى سعر الفائدة أخذا أو عطاءا ، ذلك انه من المسلم به أن لرأس المال وظيفة اجتماعية بالدرجة الأولى وأنه فى مجتمع الكفاية والعدل بخلاف المجتمعات الرأسمالية ينبغى أن يكون مسخرا لخدمة أفراد هذا المجتمع دون شبهة غبن أو استغلال ، وكذا فقد رئى احلال مبدأ المشاركة محل سعر الفائدة الثابت .

ومما هو جدير بالاشارة أيضا أن مجتمع الكفاية والعدل مطالب بأن يضع رأس المال فى خدمة كل مواطن راغب فى العمل وبوجه خاص عندما يكون ذلك المواطن عاجزا عن أن يدفع مايقابل الحصول على هذه الوسيلة اذ أن دفع الثمن فى هذه الحالة انما يمثل حجبا لبذل المعروف لصاحب الحق فى استقضائه ، وحرمانه لمن لا يملك الثمن من أن يحصل على حق مقرر له ، وتعويقا للمجتمع من أن يؤدى واجبه المفروض عليه تجاه ذلك العاجز .

ومن ناحية أخرى فان أهم ما قيل فى تبرير سعر الفائدة من أنها لازمة لتغطية المصروفات الادارية للبيوتات المالية انما هو مكفول فى مثل هذا الجهاز من عائد الاستثمارات ومقابل الخدمات .

أهداف البنك وأوجه نشاطه :

الهدف الأصيل للبنك هو العمل على تحقيق مجتمع الكفاية والعدل ووسيلته فى ذلك

توسيع قاعدة التكافل الاجتماعي - بمفهومه العلمي - لتشمل أكبر عدد من المواطنين بغرض أن تتاح لهم الفرص الكفيلة للاشتراك في حياة تضمن للانسان كرامته واطمئنانه الى حاضره ومستقبله .

ولكي يحقق البنك هدفه له أن يستثمر بنفسه أو بالاشتراك مع غيره من الأفراد أو الهيئات جزءا من أمواله لاتاحة فرص العمل خدمة للأفراد والمجتمع .

كما وأنه يوظف جزءا من أمواله في منح قروض بدون فوائد لفئات المواطنين المختلفة والذين قد لا يكون لهم دخل ويرغبون في الحصول على رأسمال يبدأون به مشروعات صغيرة يتعيشون منها ، أو الذين قد تكون لهم موارد عجزت بحكم محدوديتها عن أن تواجه ظروفا طرأت عليهم ، وللوائح البنك ونظمه الداخلية أن تتكفل بتنظيم الشروط التي يتم وفقاً لها منح القروض سواء للأغراض الانتاجية أو الاستهلاكية للمواطنين على اختلاف فئاتهم .

وفضلا عن القروض بدون فائدة فان البنك يقوم بتوظيف جزء من أمواله بنظام المشاركة حيث يسهم ذلك في توفير فرص العمل وفي الانتاج بما يعود على الاقتصاد القومي بالنفع والفائدة .

والتوظيف والاستثمار على أساس المشاركة بديل عن تحديد سعر فائدة ثابت واشتراط ضمانات مادية يمثل في الواقع الزاما لهذا الجهاز الاجتماعي بأن يتحمل المسئولية المفروضةعليه تجاه الأفراد ، اذ أن مشاركة البنك للفرد في المخاطرة توجب عليه تسخير خبرته الفنية لخدمة المشاركين ، وبذلك تتحقق المزاوجة بين العلم متمثلا في الخبرة وبين العمل متمثلا في الجهد .

وغني عن البيان أن من دواعي تحقيق التكافل الاجتماعي في مجتمع الكفاية والعدل .. العمل على نشر نظام التأمين التعاوني حيث يخلو من شبهة الاستغلال ويتفق مع المعاني الانسانية الكريمة ويتكفل بتأمين حياة من هم في حاجة الى التأمين ولكن لا تشملهم نظمه أو يعجزون عن دفع أقساطه كما يستطيع أصحاب الدخول المحدودة الاسهام فيه والافادة منه

على أن يغطى جزء من أموال الزكاة أ قساط أولئك الذين لايقدرون.

ولما كان التكافل الاجتماعي بصوره المختلفة هدفا أساسيا للبنك والزكاة موردا من موارده فان البنك يصبح ملتزما بأن يقدم وفقا للوائحه مساعدات ومعونات لمستحقيها .

وفى مجال الوظيفة التربوية للبنك يقوم بتشجيع الأفراد على اكتساب السلوك الادخارى باعتباره سلوكا بناء يخلق فى المواطن ايجابية مطلوبة ويقدم فى حد ذاته دليلا على رغبة المواطن الصادقة فى بناء نفسه والسعى الى تأمين غيره .

الوسائل:

فى ضوء الوظائف التى سلف ذكرها والتى يؤديها البنك والتى تنحصر فى أن يعمل البنك على توفير فرص العمل ومنح القروض بدون فوائد أو الاستثمار بنظام المشاركة والتوسع فى تنفيذ نظام التأمين التعاونى وتقديم المعونات والمساعدات لمستحقيها وتشجيع الادخار الفردى .. وذلك كله بهدف تحقيق التكافل الاجتماعى بمفهومه العلمى ، فان وسائل البنك لتحقيق ذلك كله تتمثل فى أن يقوم البنك بنفسه أو بالاشتراك مع الآخرين أو بالنيابة عنهم فى استثمارات تستهدف توفير فرص للعمل .. كما ويقوم باحلال نظام الاقراض بدون فوائد للعاملين بالحكومة والقطاع العام محل نظام استبدال المعاشات المعمول به حاليا ، وكذا تقديم القروض بنوعيها الاستهلاكية والانتاجية للمواطنين على مختلف فئاتهم بما فى ذلك الطلبة . ويستعين فى القيام بوسائله هذه بالاموال المخصصة للقرض الحسن وبأموال بيت المال وبالأموال المتجمعة من حصيلة الزكاة وبالتبرعات أو الهبات المقدمة من الافراد أو الهيئات سواء فى الداخل أو فى الخارج، كما وانه تحقيقا لتشجيع الادخار فانه يقوم بالعمل على نشر الوعى الادخارى وقبول الودائع الادخارية من الافراد أو الهيئات وفقا للوائحه ونظمه الاساسية .

وعلى ضوء هذه المفاهيم أعدت وزارة الخزانة مشروع القانون المرفق متضمنا النص فى مادته الاولى على انشاء هيئة عامة باسم (بنك ناصر الاجتماعى) .

* * *

حماية لكنانة الله فى أرضه ، اذن الله ذو الفضل العظيم فى سبتمبر ١٩٧١ بانتقال عبد الناصر الى رحابه ليفضى الى ما قدم . وبترتيب الهى يدق على الافهام خلفه على سدة الحكم فى مصر الرجل المؤمن محمد أنور السادات . ومع كثرة الهموم وتنوع اشكال المعارك والصراعات التى كانت تحيط به ، فانه لم يغفل عن آلام وهموم المواطن المصرى ، فاذا به يشير فى خطبة له فى ذكرى المولد النبوى عام ١٩٧١ الى أمله فى أن يجد كل مواطن الملجأ الذى يلتجئ اليه عند الأزمة . وأشار الى أنه يتمنى أن يكون ذلك من خلال بنك يحقق للمواطن حاجته وفى الوقت نفسه يحفظ له كرامته ، حيث قد عجز هو فى يوم من الايام عن أن يجد ثمن الدواء لابنته .

وتلقف الدكتور عبد العزيز حجازى وزير الخزانة آنئذ هذا التوجيه ، واسعفته ذاكرته إبان كان عضو لجنة من لجان الاتحاد الاشتراكى التى ارتأت احتواء مشروع بنوك الادخار المحلية وضمه وتوظيفه لحساب الاتحاد الاشتراكى الى أن يطلب منى الحضور من ألمانيا لاعادة هذا المشروع فى شكل جديديتفق وما طالب به الرئيس من انشاء بنك اجتماعى. وأحسب أن للسيد أمين هويدى وزير الاعلام الاسبق يدا فى اتجاه الدكتور حجازى نحوى فى هذا الامر .

وعندما لقيت الدكتور حجازى بالقاهرة ، واستقر رأيه على تعيينى مستشارا له ملحقا بمكتبه بوزارة الخزانة ، وشرح لى فكرة الرئيس فى اقامة بنك اجتماعى يكون درعا وسندا لكل مواطن يكون فى حاجة اليه ، وحدثنى عن رغبة الرئيس السادات فى أن يكون البنك بدون فوائد .. وتلك فرصة تاريخية لاتتكرر اذ تأتى الرغبة والامر من أعلى سلطة فى الدولة ، انتهزت الفرصة فطلبت من الدكتور حجازى أن يكشف لى عن الاسباب الخفية الحقيقية لاجهاض مشروع بنوك الادخار ، فاجابنى بانه لن يخبرنى الان ولكنه يعدنى بان يخبرنى فيما بعد ، وانه يكفينى الان اننى أستطيع أن أحقق حلمى بناء على طلب من الدولة .. وفى ذلك أقوى برهان على صحة وسلامة ما كنت انادى به وادعوا اليه .

طلبت من الدكتور حجازى نقل خدمات رفيق مسيرتى محمود الانصارى من البنك المركزى الى مكتب وزير الخزانة لمعاونتى فى اعداد الدراسات المطلوبة لانشاء البنك الاجتماعى المطلوب . وعكفنا على اعداد سلسلة من الدراسات عن البنوك الاجتماعية واشكالها والخط الفكرى الذى يكمن ورائها والاسس التى تسير عليها لتتمكن من تحقيق فلسفتها وأهدافها ، كما قمنا باعداد مشروع قانون هذا البنك . ولما وجدنا أن مواد مشروع القانون لا تبسط لعموم الناس بشكل واضح فلسفة هذا البنك والاسس الفكرية التى تستند اليها وتنبثق عنها اعمال البنك ، اقترح علىّ محمود الانصارى أن نتمسك بأن يكون لمشروع القانون مذكرة تفسيرية تشكل وثيقة فكرية لفلسفة البنك وأهدافه يُرجع اليها عند الخلاف على تفسير أى من المواد المركزة المختصرة التى تأتى بها القوانين بحكم طبيعتها . وذلك هو السر فى أن قانون انشاء بنك ناصر الاجتماعى هو القانون الوحيد ضمن مجموعة قوانين سبتمبر ١٩٧١ الذى صدر ومعه مذكرة تفسيرية ملحقة به .

وعلى الرغم مما ردده الكثيرون من أن الدكتور حجازى كان من اصحاب الادوار الخاصة فى التنظيم الطليعى بالاتحاد الاشتراكى، فاننى احقاقا للحق وانصافا للرجل .. أود أن اسجل له فى هذه الصفحات حجم مساهماته الضخمة فى مؤازرة ومساندة وتبنى قانون لبنك فى مصر ينص صراحة على عدم التعامل بالفائدة وعلى عدم الخضوع لقانون البنوك والائتمان المعمول به ، وما زلت اذكر له موقفه فى اللجنة التى شكلها - من باب استيفاء الشكل - لمناقشة مشروع القانون قبل رفعه الى الرئيس السادات ، والتى كانت تتكون من وكلاء وزارة الخزانة ومؤسسة التأمين ومؤسسة المعاشات و د. شريف لطفى .ففى هذه اللجنة عندما احتدم النقاش بينى وبين د. شريف لطفى الذى لم يكن ومازال يستطيع أن يتصور امكان قيام بنك دون الاستناد الى سعر الفائدة ، كانت نظرة واحدة من د. حجازى كفيلة بابتلاع شريف لطفى للجاجته فى المناقشة . كما كان الدكتور حجازى بارعا غاية البراعة فى ادارة الحوار داخل اللجنة بحيث انتهت الى حماس اعضاء اللجنة للموافقة على مشروع القانون بالاجماع .

وصدر قانون بنك ناصر الاجتماعى محققا للأمل على المستوى النظرى ، فالقانون يتضمن النص على عدم التعامل بسعر الفائدة ، وعلى منح قروض للمواطنين حيث تثبت حاجتهم الى ذلك ، ومنح اعانات ومساعدات للمستحقين ، وحق جمع الزكاة .

ولكن ....

قبل أن يجف المداد الذى تم به توقيع القانون ، بدا فى الافق أن التنفيذ سوف يبتلى بآفة المركزية ، وسوف يسقط فى وهدتها التقليدية ، وسوف تفرض مدرسة الاتحاد الاشتراكى نفسها فى الممارسة وفى ادارة الشئون .

بينما كنت أقوم - مستعينا بأفضل الخبراء - باعداد الخرائط التنظيمية لهيكل البنك على أساس من اللامركزية فى المحافظات ، وعلى أساس أن يكون المقر بالقاهرة عبارة عن جهاز للبحوث والتخطيط والتدريب وتقديم المشورة للوحدات المستقلة بأقاليم القطر المختلفة ، وعلى أساس أن يكون الانتشار والتوسع مرتبط بعديد من العوامل على رأسها توافر العناصر البشرية المنتقاة المدربة القادرة على فهم فلسفة الفكرة والايمان بها والحماس لتطبيقها .. بدأ الخلاف فى وجهات النظر ، وبدا واضحا أن البنك وان كان قد استند فى مرحلة استصدار القانون الى أفكار سامية جليلة ، الا أن هذه المرحلة قد انتهت بصدور القانون ، وان الفلسفة التى يقوم عليها فكر الاتحاد الاشتراكى لا مناص من أن تفرض نفسها وأن تنتصر ، وأن المؤسسات أو الهيئات التى تنشأها الدولة ، انما تنشئ لتكون عزبا وغنائم واقطاعيات لترضية المحيطين والحواش. من هذا المنطلق اختير للبنك رئيس عاش ومات وهو لايؤمن بامكان العمل المصرفى بغير سعر الفائدة .. وانه لمن العجيب أن ينادى الاشتراكيون بان الاشتراكية لايطبقها الا اشتراكى ، ولكنهم لا يؤمنون بان العمل المصرفى الاسلامى لا يستطيع أن يديره أو أن يطبقه الا مؤمن به متحمس له هاضم لفلسفته .

لقد كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يتقرب الى الله بحرمان اهله، وكان ذو النورين رضى الله عنه يتقرب الى الله بارضاء أهله ، وعلى طريقة سيدنا عثمان رضى الله عنه كان

يسير الدكتور حجازى ، يأتى للبنك الوليد بمدير عام قضى عمره فى العمل فى حسابات شركات النسيج ، ويضع على رأس الادارات الهامة فى البنك من انهوا عمرهم فى العمل فى البنوك التجارية التقليدية .

واعاتب الدكتور حجازى فى كل ذلك ، فيرضينى بكلمات لا طائل من ورائها مبديا لى اننى كمستشار للبنك فاننى أستطيع أن أجد لكل افكارى طريقا للتطبيق والتنفيذ ، والله يعلم انه على يقين من أن الادارة عندما تعمد الى تهميش دوريقوم به عامل فانها تصعد به الى وظيفة "المستشار" .

مع كل ما بدا لى ، من أن طريقة تنفيذ البنك الاجتماعى قد ضلت الطريق منذ البداية ، وأن المجرى الذى تسير فيه الامور سوف يخرج بها كلية عن فلسفة البنك وأهدافه ، فانه لم يعد أمامى ولا بيدى سوى أن أبحث عن الممكن الذى قد يعين على التصحيح أويسهم فيه . ومما أسجله فى هذا المجال برضى واعتزاز اننى خضت مع رياسة البنك والوزارة المشرفة عليه معركة عاتية لتقرير مبدأ انتقاء المفرزة الاولى من العاملين اللازمين للبنك على أسس موضوعية نتحاشى فيها قدر الامكان سلطان الواسطة والعلاقات الشخصية ، وذلك من خلال برنامج انتقاء علمى مدروس يقوم على أساس تحليل العمل وتحديد القدرات والاستعدادات اللازم توافرها للنجاح فيه ، وقد أعاننى فى هذا الأمر قسم الدراسات النفسية بجامعة عين شمس بتكوين فريق عمل برياسة الدكتور السيد خيرى و الدكتور جابر عبد الحميد والدكتور محمود الانصارى . وقد استطاع هذا الفريق فى تقديرى أن ينجز مهمة تاريخية ، ذلك أن الاعمدة التى ما زال يقوم عليها البنك ، وما زالت تشغل مواقع متميزة فيه.. انما كانت من افراز برنامج الانتقاء الذى جرى مرة واحدة وعجزت عن أن أكرره مرة أخرى لانه اغلق الباب تماما على الواسطة والمحسوبية.

الامر الاخر الذى وجدت فيه نافذة ما زالت مفتوحة للجهاد من أجل المساهمة فى تصحيح الاوضاع، كانت هى اعداد اللوائح الداخلية : قانون البنك ينص على أن اللائحة التنفيذية لهذا القانون تصدر بقرار من وزير الخزانة بناء على مايقترحه مجلس الادارة . لذلك

تصديت متطوعا لاعداد هذه اللوائح (لائحة الاقراض - لائحة المساعدات - لائحة المدخرات ...الخ) وحرصت كل الحرص على أن يسبق مواد كل لائحة ما اسميته آنذاك " الخط الفكرى" للائحة ، حيث عنيت عناية كاملة أن يكون ذلك بمثابة توضيح وشرح وتأصيل لفلسفة النشاط أملا فى أن تتغير الاوضاع ، فيقود ذلك الخط الفكرى العمل فى الانشطة التى يمارسها البنك .

أمر آخر جاهدت فيه وحرصت عليه ، ذلك هو عقد دورات تدريبية للعاملين الجدد ، كنت أنفذها تحت اسم " حلقات نقاشية " ، حرصت فيها على التعبئة المعنوية للعاملين بالبنك لشحنهم بالحماس لفكرة البنك وقضية العمل المصرفى الاجتماعى ، وعلاقته بالفكر الاقتصادى فى الاسلام ، وامكان خدمة المجتمع وتطويره وتنميته من خلال هذا النوع غير المسبوق من الاجهزة العاملة فى مجال المال .

وعندما تغيرت رياسة البنك وجئ اليه برياسة جديدة ، بزغ الامل فى صدرى مرة أخرى ، فركزت مع الرياسة الجديدة على احياء فكرة اللامركزية فى عمل البنك ، وقبلت الانتقال الى محافظة طنطا والاقامة بها لتقديم نموذج عملى لتصحيح المسار اعمالا لمبدأ اللامركزية ، ولكن التوفيق لم يحالفنى كثيرا ، لاننى مع ضخامة الامل واشتعاله فى صدرى نسيت أن اللامركزية والبيروقراطية التى ورثناها منذ أبينا "مينا" موحد القطرين تستطيع أن تستعصى على كل ترويض وتستطيع أن تقضى على أى أمل وتستطيع أن تفعل أى شئ وأن تنسف كل شئ .

ومع التغيير الثالث لرياسة البنك .. انتهى كل أمل ، فقد تميز هذا الرئيس عن اسلافه فى أنه ليس من خريجى مدرسة الاتحاد الاشتراكى فكرا فحسب ، وانما هو من مؤسسى هذه المدرسة التى بدأت طورها الاول بهيئة التحرير ثم الاتحاد القومى ثم الاتحا د الاشتراكى، كما فاق هذا الرئيس اسلافه بما ابداه من نبوغ فى حشد الاصوات وادارة الانتخابات للحصول على نسبة ال ٩٩٩. ٩٩٪ المقدسة فى الانتخابات الحرة الديمقراطية التى نجريها فى مصر . وقد كوفئ عن هذا النبوغ باحدى الحقائب الوزارية ثم كوفئ بعد ذلك برياسة البنك الذى

صدر به أول وأخطر قانون فى تاريخ مصر الاسلامية .

وهكذا تحـول البنك الذى كنت أحلم بأن يصـدّر فكرته الى العـالم الاسـلامى ، ويكون نموذجا لنجاح بنك بدون فوائد .. ليصبح جهازا متخلفا يعنى بالحصول على ودائع من شركات التأميـن وأجهـزة القطاع العـام ... وأهدرت أموال المعاشـات وأرباح القطاع العـام الذى تمثل جانبا كبيـرا من موارده لاغراض الاقراض القصير الأجل والاستهـلاكى للزواج والمرض .. فكأنه يسـاهم فى اشاعة السلوك الاستهلاكى ، بدلا من أن يربى السلوك الادخارى .. ثم لم يلبث أن سار مسيرة البنوك التقليدية الاخرى ، فبدأ فى الاقراض بفوائد وضمانات قاسية .. وعندما أراد أن يقوم بنشاط خاص كان هذا النشـاط هو استيـراد بعض السلع والسـيارات ليبيعها .. مما فتح الباب لتصرفات مشبوهة كانت محل تحقيق ونقد الاجهزة الرقابية !!

فى تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات ضمن ملاحظاته العديدة على ميزانية البنك فى عام ١٩٨١ ، يعلق على الايرادات المتنوعة التى دفعتها بعض البنوك لهيئة بنك ناصر كمساهمات فى الاغراض الاجتماعية للهيئة بقوله" وحيث أن هذه المساهمات ترتبط بتعامل الهيئة مع هذه البنوك وحجم ايداعات الهيئة لديها ، فان هذه المبالغ تخرج عن كونها تبرعات أو مساهمات ، وتصبح فى واقع الامر فى حكم الفوائد التى لا يجوز للهيئة التعامل بها مع الغير طبقا لقانون انشائها " . (ص ٤ - تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات - الادارة العامة المركزية للرقابة على القطاع العام - القطاع الرابع .. شعبة البنوك المتخصصة عام ١٩٨١)

كما تكررت نفس الملاحظة موثقة بارقام محددة بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن البنك عام ٨٣ ، ص ١١

وفى عام ١٩٨٣ يردْ أيضا فى تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن ميزانية هيئة بنك ناصر ، ص ٢ ، " لوحظ مساهمة البنك فى عدد من البنوك التى تتعامل بنظام الفائدة أخذا وعطاءا مخالفا بذلك احكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بانشاء هيئة بنك ناصر " .

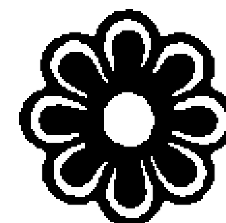
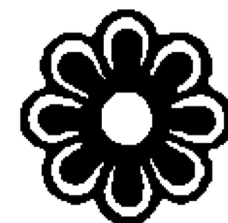
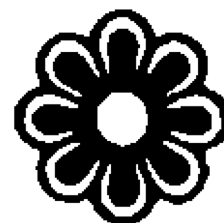
وفى التقرير الصادر عن الجهاز المركزى للمحاسبات عن متابعة وتقييم آداء الجهاز

المصرفى عن العام المالى ٨٣/٨٢ ، يرد فى ص ٢٠٦ هذا ولا زالت الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعى تحصل على ما يطلق عليه مساهمات من البنوك ترتبط بحجم ايداعاتها لديها مما يخرجها عن كونها تبرعات أو مساهمات ويجعلها فى حكم الفوائد ."

وفى الصفحة الاولى من تقرير عن أهم الملاحظات المقدمة الى مجلس الشعب (الامانة الخاصة للاجهزة المعاونة للمجلس) بالفقرة الرابعة " اضافة مبالغ كبيرة لايرادات الهيئة تمثل عائد استثمار جزء من أموال الهيئة لدى البنوك التجارية بالمخالفة للمادة الثالثة من القرار الجمهورى بانشاء البنك والتى تقضى بأنه لا يجوز للهيئة التعامل مع الغير بنظام الفائدة أخذا أو عطاءا . بلغت الفوائد فى ٨٣/٦/٣٠ مايقرب من ٥ مليون جنيه " .

وفى تقرير آخر تنعى الاجهزة الرقابية على البنك خروجه على الاهداف التى انشئ من أجلها " ونؤكد هنا على ما سبقت الاشارة اليه بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عام ٨٢/٨١ بأنه يتعين على الهيئة أن تقوم بدراسة استثمار أموالها فى القنوات التى تتفق والهدف الرئيسى من انشائها وهو توسيع قاعدة التكافل الاجتماعى وبما يدر عائدا مناسبا فى نفس الوقت " .

ولقد كانت لنا وقفة مع البنك فى إطار الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ، سوف نذكرها باذن الله فى حينها عند الحديث عن الاتحاد .

الفصل الخامس
بنك ادخار واد مدني

الفصل الخامس

بنك ادخار واد مدني بالسودان

كانت محاولاتي وجهودي بالخرطوم عام ٦٨/٦٧ قد نجحت في اقناع جامعة أم درمان الاسلامية بتبني مشروع اقامة بنك ادخار تحت رعاية الجامعة على غرار بنوك الادخار المحلية بمصر ، وشُكّلت أكثر من لجنة لهذا الغرض شارك فيها بنك السودان لاجراء الدراسات اللازمة واقتراح خطوات التنفيذ . وقد بات صدور قرار انشاء البنك قاب قوسين أو أدنى وبخاصة بعد الاشارة الواضحة لهذا الأمر في خطاب الرئيس اسماعيل الأزهري بمناسبة عيد الاستقلال عام ١٩٦٨. غير أن احداث السودان وانقلاب مايو عام ١٩٦٩ بلونه الاحمر في بدايته ، غاص بالمشروع في زوايا الاهمال والنسيان ، الى أن لقيت في مؤتمر وزراء المالية الاسلامي الاول بجدة في ديسمبر عام ١٩٧٣ وزير مالية السودان الذي أخبرني بأن الحكومة السودانية قد وافقت على انشاء بنك ادخار على غرار بنوك الادخار المحلية التي كانت بمصر .. كتجربة تتم في واد مدني بالسودان تحت اشراف البنك المركزي السوداني (بنك السودان) . ووجه الى الوزير الدعوة لزيارة محافظ بنك السودان لتبادل الرأي معه وبحث خطوات التنفيذ ، وترتيب اجراءات وخطوات الافادة من الخبرة المصرية في هذا الشأن .

وبدأت بدعوة محافظ بنك السودان لزيارة بنك ناصر الاجتماعي للاطلاع على ما يجري، ثم صحبت المحافظ الى الخرطوم وقد انتعشت في نفسي الآمال لاعادة تطبيق التجربة مره أخرى في أرض تصورت انها مناسبة .

وفجعني في الاجتماع الاول للتخطيط لتنفيذ المشروع أن أجد قرارا صدر من الحكومة السودانية باسناد رياسة المشروع على سبيل المجاملة والترضية الى رجل كان يعمل وكيلا لوزارة الاعلام شقيق لزعيم شيوعي كبير كان قد تم اعدامه في احدى حركات تصفية الحسابات ، ولم يكن لهذا الرجل صلة بشئون المال أو الاقتصاد ، فضلا عما لمسته اثناء

لقاءاتى به من افتقاره للحماس لقضية الاسلام وقضية الفكر الاقتصادى فى الشريعة الاسلامية .

لقد كانت بداية تعصف بكل احتمالات الأمل أو التفاؤل .. لقد اذهلتنى المفاجأة ، ولكنها على كل الاحوال كشفت لى عن بعض أبعاد المجتمع السودانى التى خفيت على فى بهرة الترحيبات والعواطف و"السلامات .." فمع أن المجتمع السودانى عربى عريق فى عروبته مسلم عريق فى اسلامه .. الا أن الحكم البريطانى أوجد فئة كبيرة تأثرت بأساليبه وثقافته وفهمه ، ومن الطبيعى أن تشغل هذه الفئة مراكز الصدارة فى الخدمة المدنية ! .

ان منظر البريطانى الذى يخرج من بيته فى الصباح وسط الضباب والبرد وهو يضع فى فمه " البايب " أو السيجارة التى يتعالى دخانها أمر طبيعى يتفق مع هذه البيئة .. ولكنه لايكون طبيعيا تحت شمس السودان المحرقة ، كما لم يكن طبيعيا أن يشرب سودانيون "الويسكى" أو أنواعا من الخمور لا تتفق مع المناخ أو الدين .. ولكن هذا وذاك وجدا لتأثر هذه المجموعة بالعادات البريطانية ، حتى عندما تكون مجافية للبيئة السودانية !!

بالاضافة الى مجموعة الخدمة المدنية هذه ، فهناك مايمكن أن نطلق عليه " حكم الموقع .. " فالعمال وأصحاب الاعمال والتجار وشيوخ القبائل ورؤساء الاحزاب ... الخ تنشأ لهم مصالح وتتكون حولهم أعراف تعود بالدرجة الاولى اليهم ، والى وضعهم فى المجتمع ، ومايمكن ان يعزز هذا الوضع ، حتى وان نازع ذلك المعاير الاسلامية .. أو افتات عليها .

وقد كان من هذا القبيل أن خضعت كتلة الحركة النقابيةالقويةللدعايات الشيوعية التى هيمنت على اتحاد العمال ،مع قيام حزب شيوعى بحيث أصبحا (الحركة النقابية والحزب) قوة كبيرة فى المجتمع السودانى ، لا تستلهم - بالضرورة - مثلها من الاسلام .

وأخيرا فهناك ما تحكم به الظروف والملابسات وما تمليه المقتضيات من مساومات ومجاملات وتسويات تبدو وكأنه لا مناص منها.

كانت هذه أبعاد لم ألحظها فى الايام الاولى ، واليهايعود ترشيح شخص لايمت الى الايمان بالاقتصاد الاسلامى ليكون على رأس مؤسسة اقتصادية اسلامية .

انقاذا لمايمكن انقاذه ، وقد رأيت الحرص الشديد من بنك السودان على معاونتى لهم بخبراتى السابقة فى اقامة البنوك المحلية ، تمسكت بأمرين ، أولهما ضرورة اعداد برنامج انتقاء موضوعى جيد لاختيار العاملين فى مشروع بنك ادخار واد مدنى ، وثانيهما تنفيذ برنامج تدريب جيد للعاملين يتولاه مصرفيون عقائديون . ووافق - ربما على سبيل المجاملة والترضية بنك السودان على هذا المطلب ، فاوفدت الى السودان خبيرا الانتقاء والاختيار المتخصصين فى انتقاء الكوادر للبنوك الإسلامية ، **الدكتوران سيد زيدان ومحمود الانصارى** ، فقاما بمهمتهما على أفضل وجه .

وعندما عادا الى القاهرة ، اخبرانى أن رئيس البنك الذى سلفت الاشارة اليه، قد أعد لهما معسكر غسيل مخ بقصر صهره محافظ المحافظة الوسطى جمع لهما فيه عددا من الخبراء الطليان ، دارت فيه بين الفريقين مناقشات ومحاورات امتدت اياما حول صحة وسلامة العمل المصرفى بدون سعر فائدة ، وحول استحالة تنفيذ ذلك ، وحول تأكيد فشل تطبيق مثل هذا النظام فى بلد كالسودان .

عندئذ هرعت مرة أخرى الى السودان . وبذلت جهودا مضنية لاقناع الشريف الهندى ، وزير المالية آنئذ ، بخطورة تحول رئيس المشروع الى اقامة نظام بنك ادخار واد مدنى على غرار بنوك الادخار بايطاليا أو المانيا وعدم جدوى هذا " الشتل " الذى لن يحقق عائدا أو مصلحة سوى تضييع الوقت ، اضافة الى تأكيد التبعية الفكرية للغرب وللانظمة التى تسير عليها الاجهزة المصرفية الغربية . ولكن جهودى ذهبت ادراج الرياح ، فاستمر مدير المشروع فى تكثيف اتصاله بمجموعة خبرا ءبنوك الادخار الايطالية الذين سعوا الى التعاون فى تنفيذ المشروع وعرضوا معونات تافهة كارسال سيارات وخبراء وقبول بعثات لايطاليا ، وهى عروض لا تعد سخية أو مؤثرة ، ولكنها تلمس نقطة ضعف فى كثير من رجال العالم الثالث ، خاصة البعثات الى ايطاليا (!!) .. وتقبل المدير هذه الفكرة دون تشاور معى

أو اخطار .. ولما علمت .. أوضحت له أن هذه المعونات تافهة وقد لا تزيد قيمتها عل ٨٠ أو ١٠٠ ألف جنيه سوداني .. وان هذا لايبرر حضور خبراء ايطاليين وبقاءهم في واد مدني ، لانه ليس لديهم مايقدمونه ، لا في الفكرة ولا في كسب جمهور المواطنين ! .

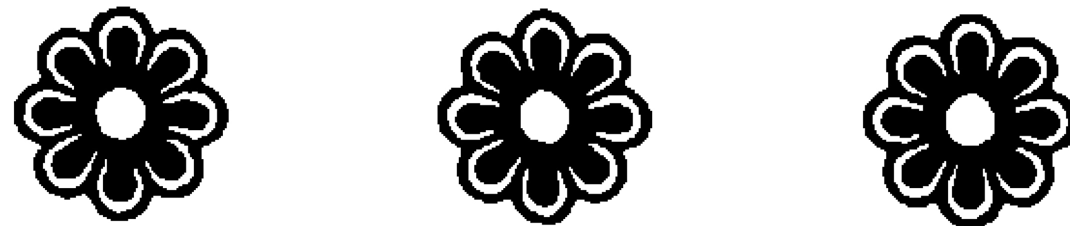
وقد علمت ان اهتمام الجانب الايطالي بهذه التجربة يعود الى أن مندوب بنوك الادخار الالمانية إبان وجوده في القاهرة , كان قد دأب على ارسال تقارير دورية يدعى لنفسه فيها تحقيق انجازات ارتكز فيها على ما كنا قد توصلنا اليه ، مع أنه كان يمضى معظم وقته في الاسترخاء والتمتع بأشعة الشمس .. وأثارت الارقام التى بعثها دهشة المسئولين في رئاسة اتحاد بنوك الادخار وادارات التعاون ، اذ وضعت يدها على مشروع يتكلف ملاليم (بالنسبة لميزانياتيتهم وكان كل مايقدمه الجانب الالماني هو الحصالات والماكينات والورق مما كان لايتيسر الحصول عليها في ظل قيود الاستيراد وقتئذ) ، ويصل ذلك الى تغيير السلوك الادخاري بين المواطنين حتى الفقراء منهم ، وهو تغيير كان يناقض المفهوم التقليدي والسائد من أن الادخار لايتم الا بين أصحاب الدخول الكبيرة ، ويدفع الفائدة .. كان هذا انجازا بمعنى الكلمة ادعى الجانب الالماني فخر الوصول اليه بحكم تقارير مندوبيه .. وأخذوايروجون له ويفخرون به على المستوى الدولي مما أثار غيرة كل المعنيين بهذا الموضوع في الدول الاوروبية الاخرى.. فلما سنحت هذه الفرصة الجديدة أمام الايطاليين في الخرطوم اغتنموها ، ورأوا فيها طريقة جديدة للتدخل في العمق الافريقي أفضل من الاسلوب المستهلك والمريب ، أسلوب انشاء المدارس وبناء الكنائس والذى أخذت الدول الافريقية تضيق به بعد استقلالها . وللاسف الشديد يوجد في الدول النامية باستمرار من يلهث وراء (سفرية !) الى الخارج ، أو يحرص على " فتافيت " من المعونة كالحصول على سيارة .. مما يجعل مهمة الاجانب في التغلغل في أعماق المجتمع أمرا سهلا .

وقد اضطررنا في مصر للاستعانة بالالمان بالنسبة للظروف الاستثنائية التى كانت تمر بها مصر وقتئذ ، ومناخ الشك في أى عمل يتصل بالجماهير وتكون له عن قرب أو بعد صلة بالاسلام ، فكان لابد من التمويه ، وايجاد غطاء أو مظلة يمكن للمشروع أن يخترق طريقه

تحته .. ولولا هذا لما أمكن الحصول على موافقة البدء فى العمل .. وما أن بدأ العمل حتى اقتصردور الجانب الالمانى على وضع بعض قواعد المحاسبة ومراجعة الارصدة والجرد يوميا .. وقد حاولوا تجريد المشروع من صفته ومضمونه الاسلامى من وراء ظهرلنا .. فاتصلوا بمشيخة الازهر للحصول على فتوى بتحليل الفائدة .. وحاولوا التصدى للدكتور القيسونى .. ولما فشلوا استسلموا على مضض وقنعوا بتوريد بعض الادوات وكتابة التقارير التى تنسب نجاح المشروع لهم !! .

المهم أن الايطاليين وجدوا فى مدير المشروع السودانى بغيتهم وضالتهم المنشودة ، وصيدا ثمينا وسهلا .. ومع أنى اشترطت عليهم ضرورة اقتصاردورهم على توريد مفردات المعونة ، فان المدير كان يجتمع معهم فى غيبتى ، ووافق على أن يأخذ المشروع بنظام الفائدة .. وعندئذ انهيت علاقتى تماما بالمشروع .

واعذارا الى الله ، قدمت للرئيس نميرى مذكرة تحذير مما يخطط له الايطاليون ، كما كتبت بذلك أيضا الى وزير المالية . ولم تعد لدى معلومات تفصيلية عن هذا المشروع ، وان كنت قد علمت فحسب انه قد تم افتتاح المشروع رسميا فى عام ١٩٧٥ ، وان الحال قد انتهى به الى صورة متخلفة من صور صناديق توفير البريد .. ولله الأمر من قبل ومن بعد .



الباب الثاني

فكرة البنوك الإسلامية على المستوى الدولي



الفصل السادس

المرحلة الأولى : الفكرة في مؤتمر كراتشي

البنك الإسلامى للتنمية

المرحلة الأولى .. الفكرة فى مؤتمر كراتشى

الفصل السادس

البنك الإسلامي للتنمية (١)

المرحلة الأولى .. الفكرة في مؤتمر كراتشي

التاريخ الصحيح هو خير سلاح لجلاء الحقيقة ، وإزالة الغبار ، وكشف التزيف والتصدى للتضليل ، وهو مصحح الأفكار والرؤى الخاطئه .

ولما كانت الإحاطة بنشأة الشيء وظروف وملابسات ولادته تهدى إلى صواب تصوره وفهم تطوره ، فإننا نجد أن هنالك حاجة ملحة إلى أن نقّلب بعيون مفتوحة فى وثائق البنك الاسلامى للتنمية منذ أن كان فكرة فى أذهان البعض .

والبنك الإسلامى للتنمية ليس أمرا عاديا فى التاريخ المعاصر للأمة الإسلامية . لأنه كان من الممكن أن يكون منعطفايتجه بالأمة إلى مسار جديد ..يرسم لها صورة تحتل بها مكان الصدارة الذى ترنو إليه والذى يليق بها وبماضيها وتراثها . نقول إن ذلك كان من الممكن بل ومن الطبيعى.. ولكنه لم يحدث . ولأنه لم يحدث فاننا مطالبون بأن نتعرف على الأسباب التى حالت دون تحقيق الحلم الكبير الذى تمنته الأمة الإسلامية . وقد يعيننا التقليب فى الوثائق بعيون مفتوحة على أن نتعرف على الأسباب حتى وإن تعمدنا ألا نضع النقط على الحروف حتى لا نحمل وزر اطفاء بصيص الأمل فى الصدور .

حديث الوثائق :

لقد سبقت إنشاء البنك الإسلامى للتنمية دعوات عديدة لتطهير المجتمع الإسلامى من التعامل بالربا وبناء اقتصاد إسلامى عصرى على الأصول المستمدة من الشريعة الإسلامية لكنها كانت دعوات فردية .

وفى عام ١٩٧٠ أدرجت أمانة المؤتمر الإسلامى على جدول أعمال المؤتمر الثانى المنعقد

بكراتشى بجمهورية باكستان فى الفترة من ٢٦ - ٢٨ ديسمبر ١٩٧٠ تحت البند ١١ (التعاون الاقتصادى والثقافى والاجتماعى بين الدول المشتركة) فقرة أ " بنك إسلامى دولى للتجارة والتنمية " . وكان ذلك بناء على اقتراح من جمهورية باكستان ومن جمهورية مصر العربيه .

وكانت الوثيقه التى تم توزيعها على الدول الأعضاء فى هذا الصدد عبارة عن مذكرة تفسيرية مقدمة من باكستان تتضمن ثمانية عشر بندا .. أفصح البند الأول منها عن الأساس الذى ينطلق منه الاقتراح : إن التعاون الاقتصادى المتزايد بين الدول المشتركة فى المؤتمر الإسلامى، لن يعود فقط بالفائدة على اقتصادياتها ، منفردة ومجتمعة ، ولكنه سيؤدى أيضاً إلى تعزيز التعاون فيما بينها فى حقول أخرى . **وإن اقتراح إنشاء مصرف دولى إسلامى للتجارة والتنمية يعتمد على هذا المبدأ .**

وتدور بقية بنود مذكرة باكستان حول أن المصرف الإسلامى الدولى للتجارة والتنمية يجب أن يعتمد بصورة رئيسية على الجهد المشترك للدول المسهمة فى المؤتمر الإسلامى، وأن هذا المصرف لن يطور فقط التنمية الإقليمية المكمل بعضها لبعض عن طريق حشد الموارد الخارجية ، بل سيعمل أيضا على تحقيق التكامل فى تنمية الأقطار غير المتلاصقة وغير المتجاورة (وهذه الفكرة أوسع من فكرة التعاون الإقليمى فى التنمية الاقتصادية) ، وأن المصرف " قد يستطيع جمع وحشد الأموال عن طريق الأسهم والسندات والتروست والاعتمادات المشتركة فى كل من الدول المشتركة وفى المراكز المالية الدولية الأخرى " ، وأنه يمكن إنشاء المصرف " برأسمال يتفق عليه بين الأقطار المشتركة . وان نصف رأس المال يجب أن يكون عملات قابلة للتحويل ، والنصف الباقى على شكل عملات محلية من الأقطار المشتركة " . وانتهت المذكرة فى بندها الثامن عشر إلى " أن المؤتمر الإسلامى الثانى لوزراء الخارجية قد يدرس إقرار مبادئ وأهداف المصرف ويقرر إنشاء لجنة لدراسته بشكل أوسع وتقديم مشروع لبحثه من قبل الدول المسهمة ".

وتعزيزا ودعما لمناقشة اقتراح باكستان ومصر بإنشاء البنك مناقشة جادة أشار رئيس جمهورية باكستان فى خطاب افتتاحه للمؤتمر إلى أهمية الموضوع ، بقوله : " إن التنمية

الاقتصادية هى حاجتنا الأولى . وشعوبنا ما زالت تتطلع إلى تذوق ثمرة الحرية ، ومن ثم فإن التعاون المتبادل فى المجال الاقتصادى بيننا جميعا أمر مرغوب فيه بصورة واضحة . واعتقد أن الوقت قد حان لكى نتبين الخطوات التى يجب أن نخطوها معا لكى نبلغ هذا الهدف

لقد ترددت طويلا فى أن أنقل المناقشات والمحاورات والجدل الطويل الذى استقبلت به فكرة إنشاء هذا البنك ، لكننى آثرت فى النهاية أن أضع هذه التجربة بكل ما أحاط بها من اتجاهات وأحداث أمام الجيل الذى لم يعاصر أحداثها لعله يتعرف على دروسها . ولكى يتبين كيف وإلى أى مدى تؤثر السياسه والاتجاهات السياسية على المصالح الحيوية للأمة الإسلامية .

ومن المحضر الحرفى للجلسات المفتوحة والمغلقة للمؤتمر الثانى لوزراء الخارجية ، أضع - دون تعليقات من جانبى - بين يدى الجيل الحوارات التى دارت حول الموضوع ، ملتزمين بالترتيب الذى جاء بالمحضر الحرفى .

يقول مندوب الكويت " : كمايتضمن جدول الأعمال إنشاء بنك إسلامى دولى .. ومع ترحيبنا ومباركتنا لإقامة هذا التعاون الاقتصادى والإنمائى بين الدول الإسلامية وتأييدنا لتوطيد عرى التضامن فى جميع المجالات والمستويات ، فإننا نلاحظ أن هذا المشروع المهم قد وصلنا قبل يومين ، الأمر الذى لم يترك لنا وقتا للدراسة من قبل الأجهزة المختصة . ولذا فإننا نرى إحالته إلى جميع الدول الأعضاء لدراسته والتعليق عليه قبل اتخاذ أى قرار . ليعرض فيما بعد على لجنة مختصة .

مندوب المملكة العربيه السعودية :" نحن نرحب بالتعاون الاقتصادى والثقافى والروحى بين البلاد المشتركة فى هذا المؤتمر . ولكننا نحب أن ننظم ذلك بعد قيام السكرتارية العامة (١) . وأشارك زميلى مندوب الاردن (٢) لان موضوع البنك يجب أن يأخذ وقته الكافى ليدرس من قبل جميع الحكومات المعنية حتى يكون عملنا مدروسا وصحيحا وسالما".

---

(١) يقصد الاتفاق على الهيكل التنظيمى لأمانة المؤتمر الإسلامى.

(٢) لاحظنا أن كلمة مندوب الأردن كانت منصبة فحسب على التنديد باحتلال الضفة العربيه ومبادرة روجرز والتطلع إلى تعاون وثيق بين الدول الإسلامية يوزع الخير والرفاه من خلال مؤسسات اقتصادية ومالية تكون جسورا قوية وراسخة لهذا التعاون الاقتصادى .

مندوب ماليزيا :" وبالنسبة إلى إنشاء البنك الدولى فإنه شيء هام بالنسبة لنا ، ونحن بحاجة اليه لمواجهة مايتطلبه تقدمنا الوطنى . ونرجو أن يقوم هذا المؤتمر بدراسة الاقتراح".

مندوب المملكة المغربيه :" أما النقطة الخاصة بالتعاون مع الدول الإسلامية ، فإننا طبعا نحبذ جميع ما تقرره الدول الإسلامية وجميع ما يشد روابط أواصر التعاون بينها . ولكن بالطبع هذه كلها مواد تتطلب دراسات كلية وتتطلب وقتا . نقترح إما **أن نلغى هذه المواضيع أو أن تحال إلى اللجان لتسبقها دراسات وتحيلها إلينا فى الدورة المقبلة ".**

مندوب تونس :" أما فيمايختص بصندوق التنمية فهذايقتضى وضع دراسة مستفيضة ولعل فيما تقوم به دولة الكويت الشقيقة من سعى مشكور فى سبيل تحويل مشاريع التنمية فى البلاد العربيه وتجاربها ما قد ييسر علينا فى المستقبل ".

مندوب موريتانيا :" فى جدول الاعمال مبدآن أساسيان يجب أن نضعهما نصب أعيننا ، أولا : الواقعية ، وثانيا : الفعالية .

أما مبدأ الفعالية فما هو فى الحقيقة الا نتيجة منطقية لأخذ المبدأ الأول بعين الاعتبار . لذلك فإنى أضم صوتى إلى أصوات الزملاء، خاصة ممثل المملكة المغربيه والجمهورية التونسية ، لنختار ونتحرى عندما نريد أن نخطو إلى الأمام . ولذلك يجب القيام بدراسة كاملة للمواضيع المعلقة بالبنك الإسلامى".

مندوب باكستان : "إن فكرة انشاء بنك دولى إسلامى تقوم على أساس المبدأ القائل بأن تزايد التعاون الاقتصادى بيننا لايفيد اقتصادنا فحسب بل سيدعم التعاون بيننا فى مجالات أخرى . إن تفاصيل هذا البنك واردة فى الوثائق التى بين أيديكم . ولن آخذ من وقت المؤتمر فى تكرار تلك التفاصيل ، لأننى أرحب بالآراء والأفكار التى أعرب عنها السادة الأعزاء . ويبدو أن هناك اقتراحا بتشكيل لجنة لدراسة مشروع البنك وتقديم اقتراحات لبحثها . نتمنى أن يتخذ المؤتمر قرارا بتشكيل هذه اللجنة قبل الانتهاء من مداولاته".

مندوب الجمهورية العربيه المتحدة : " **أردت الآن أن أعقب على كلمة الزميل رئيس وفد الباكستان عن إمكانية إنشاء البنك الإسلامى لخدمة مجتمعنا الإسلامى، فأود أن أقدم مشروع الجمهورية العربيه المتحدة المبنى على أساس هذه الفكرة . لقد آن لأمتنا الإسلامية ذات التاريخ الإنسانى والحضارة الخالدة التى أضاءت للعالم طريقه أربعة عشر قرنا من الزمان أن تهب للقيام بدورها الحضارى من جديد . فقد كان العالم الإسلامى ومايزال مصدرا للإشعاع الفكرى والحضارى . تهتدى به البشرية فى مختلف عصورها وعصور تقدمها بالذات . والعالم الإسلامى أراد أن يكون اليوم مصدر خير وبركة لمجتمعه وأكثر قدرة على الاسهام فى اعادة بنائه للمستوى الذى يليق بعصرنا الحالى ، ويضع أبناءنا على مستوى القدرة على تأمين معيشتهم ، وكذا الأجيال اللاحقة بهم بما تقتضيه العزة الإسلامية . وأمتنا الإسلامية ، إذ تسترجع قوافل التاريخ وتستمد من أمجادها قوة وعزيمة على مواجهة المستقبل وتبعاته ، لواثقة من أن ما تتمتع به شعوبنا من طاقات تستطيع ، لو أحسن استثمارها وتوجيهها ، أن توفر الرخاء لأجيال متعاقبة وتؤمن لهم حياة مستقرة هانئة .**

إن القاهرة ترحب بأن تقوم بهذا الجهد بإعداد الدراسات الهادفة إلى إنشاء البنك أو اتحاد البنوك الإسلامية ، أيهما أفضل للمؤتمر أن يتبناه ، على أن تشترك فى هذه الدراسات وفود وأعضاء من جميع الدول الإسلامية التى ترغب المشاركة فى هذه الدراسة ، على أن تكون الأهداف الأولية المبسطة التى يؤمل عن طريقها أن تتحقق الفائدة المرجوة للشعوب والدول الإسلامية المشتركة فى هذا المؤتمر ، هى النقاط التالية :

(أولا) أمانة تجمع رأسمال كاف لهذا البنك أو اتحاد البنوك الإسلامية عن طريق دعم الحكومات والدول الإسلامية له وفتح الاكتتاب والاسهام له للهيئات غير الحكومية القائمة فى مجتمع الشعب الإسلامى وتنظيم حركة الايداع من جميع مسلمى العالم أفرادا وجماعات

فى هذا البنك أو الاتحاد بمشاركة ومعاونة مسلمى العالم الراغبين والقادرين فى هذا الإسهام لصالح المشروع.

(ثانيا) رسم سياسة واضحة لأسلوب العمل فى هذا البنك أو اتحاد البنوك التى تضمن أكبر فائدة للشعوب الإسلامية وأن تقدم هذه اللجنة لهذا المؤتمر دراسات اقتصادية هادفة لتحقيق هذا النجاح.

(ثالثا) أن يقترن إنشاء البنك أو الاتحاد باقامة بيت خبرة إسلامى يحقق للمجتمع الإسلامى الاستفادة منه وإقامة بيت الخبرة هذا وإقامة أسلوب مقترح لإفادة المجتمع الإسلامى من هذه الخبرات سواء فى مشروعات أو استثمارات ... الخ .

(رابعا) هذا الأمل الضخم لايمكن البت فيه فى مثل هذه الجلسة وبهذه السرعة . كما لايمكن تعريض ذلك المشروع إلى احتمال الابتعاد عن هدفه الأصلى ، وهو خدمة الشعوب الإسلامية وتحقيق أهداف هذا المؤتمر ، وأن يقوم المشروع على أساس لايضمن له النجاح أو لايصل به إلى أهدافه .

(خامسا) إن الجمهورية العربيه المتحدة ، بكل ما تحب وتود أن تخدم به مجتمعنا الإسلامى وشعوبنا المتطلعة إلى هذا الرقى ، هى على استعداد لتكريس جهد أكبر وأرفع مستوى من خبراء الاقتصاد والمتمرسين فى هذا المجال لتحقيق النجاح المؤكد لهذا المشروع ، وأن تتبناه بمعونة جميع المهتمين فى العالم الإسلامى.

سيادة الرئيس ، إخوانى الأعزاء ،

على ضوء هذا فإن الجمهورية العربيه المتحدة توجه الدعوة إلى المؤتمر الموقر لكى يتبنى هذا الاقتراح ويصدر قراره فيه . وإنه ليسرنا أن نقترح تشكيل اللجنة من جميع الاعضاء الراغبين بالمشاركة بخبراتهم الفنية من الآن ومتابعة الدعوة لمن يرغب فى إبداء الرأى مستقبلا فى مشاركة عمل هذه اللجنة . وإذ تتبنى القاهرة المشروع بكامله تقدم للمؤتمر الموقر وللشعب

الإسلامى مشروعا متكاملا قابلا للتنفيذ واضح المعالم واجب التنفيذ والنجاح دون خطأ .

مندوب ليبيا :" إن الجمهورية الليبية تؤمن بإخلاص فى التضامن الإسلامى، كما وأن وفد الجمهورية العربيه الليبية يعتبر فكرة إنشاء بنك إسلامى للتنمية فكرة رائعة جدا ويرى أنه من الضرورى الحصول على تأكيدات كافية لإبراز هذه الفكرة إلى حيز الوجود ولكى يتم إنشاء هذا المصرف ويشرع فى عمله كأداة فعالة تخدم أهداف الشعوب الإسلامية . لذا فان الوفد الليبى يعتقد أنه من الضرورى النظر فى هذا الأمر جديا ودراسة كافة المصادر التى يمكن الاستفادة منها لتمويل هذا المصرف . وإن الوفد الليبى يطالب بتشكيل لجنة من الخبراء من الدول الإسلامية لدراسة هذه الفكرة على نطاق واسع ووضع تقرير نهائى عنها.

مندوب غينيا :" وإن جمهورية غينيا تلفت أنظاركم إلى تعقيد هذه المشاكل وكذلك حتى الضرورة الملحة لحلها (هكذا فى الاصل) ، وكذلك إلى دراسة جميع القضايا بما فى ذلك إنشاء بنك إسلامى أو اتحاد البنوك لمعرفة العمل الذى قمنا به - وعلى كل حال فانه من الضرورى أن يكون البنك المزمع إنشاؤه اداة فعالة للتطوير والاستثمار فى بلداننا ويجلب المنافع القصوى لبلداننا ".

مندوب ليبيا :" وفد الجمهورية العربيه الليبية يؤيد اقتراح وفد الجمهورية العربيه المتحدة بأن تتبنى القاهرة القيام بالجهد اللازم لإعداد دراسات مستفيضة هادفة لإنشاء المصرف الإسلامى الدولى للتنمية والتجارة ، أو اتحاد البنوك الإسلامية ، على أن تشترك فى هذه الدراسة وفود وخبراء من جميع الدول الإسلامية التى ترغب المشاركة بهذه الدراسة وذلك فى نطاق الخطوط العريضة التى تقدم بها الأخ رئيس وفد الجمهورية العربيه المتحدة فى اقتراحه إلى المؤتمر هذا الصباح".

ويحمى الوطيس ، فيتناول الكلمة مندوب المملكة العربيه السعودية :" ليس لدى شك بأن أى وفد من الوفوديتقدم بأى اقتراح انمايريد به الخير والمنعة للأمة الإسلامية ، وإننى كممثل للمملكة العربيه السعودية لا أوافق على أن نبدأ بدراسة مواضيع ما لم ننته

من تنظيم وتمويل الأمانة العامة لأن هذا المؤتمر سوف لا تنتظم أموره مالم تكن هناك أمانة عامة تشرف عليه وتهيئ له الدراسات ولايمكننا أن نسبق الزمن ونتكلم فى موضوع البنك ، أى التعاون الاقتصادى أو غيره ما لم نقر الأساس الذى قررناه فى جده".

مندوب الجمهورية العربيه المتحدة :" كما أظهرت حكومتى اهتماما فى رعاية المجتمع الإسلامى، فإننا على استعداد طوعا للمعاونة عمليا فى الميادين التى تهمنا جميعا ، فإن القاهرة يمكن أن تأخذ على عاتقها تقديم دراسة هادفة فى هذا الموضوع . وهذه هى الروح التى أعتقد أن كثيرا من الزملاء قد وافقوا على هذه الفكرة . واننا سنكون قادرين فى اجتماعنا القادم إن شاء الله على وضع أسس هذا المبدأ العملى . وإننى فهمت من مندوب المملكة العربيه السعودية أنه يود أولا أن يطمئن على نشاط الأمانة العامة قبل مناقشة هذه الموضوعات ، وإننى اعتقد أن مبدأ تأجيل تشكيل الأمانة لايمكن أن يقلل من أهمية مناقشة هذا الموضوع الذى يعتبر خطوة إلى الأمام ، وإنى أعتقد أنه يمكن الجمع بين الهدفين ونناقشهما بوعى حتى نصل إلى قرار ، بحيث يمكننا أن نأخذ على عاتقنا ما اقترحته هذا الصباح بعد تكوين الأمانة العامة".

مندوب المغرب : " إنه من الممكن التوفيق بين الرأيين وذلك بتكليف الأمانة العامة بتهيئة مشروع بالتعاون مع مندوب الجمهورية العربيه المتحدة حسب المشروع الذى طرح فى الصباح ، وعندئذ نكون - كما يريد باقى الاخوان (هكذا فى الأصل)" .

مندوب مصر : " أود أن أقول الآن لسيادة تنكو عبد الرحمن أنه ليس هناك أى اعتراض على شخصه ، فإننا جميعا نكن له أصدق الاحترام ، وهو ما عرفه فى الماضى وما سوف يستمر فى المستقبل ، إلا أن اقتراحى كان واضحا ويستهدف فقط تقديم هذا .. إلى المؤتمر وليس إلى الأمين العام ، وذلك ما أردت أن أرد به على الأخ مندوب المغرب " .

ويطلب الكلمة مندوب المملكة العربيه السعودية : " لقد قلت بأننا لسنا فى حاجة لأن نؤكد ثانية بأننا نتعاون كليا مع كل دولة تمثل فى هذا المؤتمر لإنجاح كل مشروعات العالم

الإسلامى ويهم أى دولة من الدول أو أى بلد من البلدان الممثلة فى هذا المؤتمر .

ثم يجب أن أكون صريحا وواضحا فى هذا الموضوع الذى سأذكره .. ان هذا المؤتمر له كيان وليس بأحد منا مجبرا على أن يشترك فيه إذا لم يرد . هذه بديهية من البديهيات ، ولكن إذا كانت هناك بلاد كالمملكة العربيه السعودية مثلا تتحفظ على قيام أمانة عامة وتتحفظ على الاشتراك أو المشاركة فى دفع ميزانيتها .. فإنى أرى أنه ليس من حقى كمملكة عربيه سعودية أن استعمل هذا المؤتمر لأى مشروع يدرس وأكون مشاركا فيه ولى رأى فيه " .

ويطلب مندوب تونس الكلمة : " وفيما يتعلق بموضوع إنشاء البنك الإسلامى الدولى للتجارة ، فانه يبدو أنه قد تمت الموافقة عليه من قبل الجميع ، وهذا الموضوع يدعو إلى تحليل ودراسة فنية ، لذلك فالمبادرة السعيدة التى أبداها صديقنا مندوب الجمهورية العربيه المتحدة وهو أنه يحاول ويبدى استعداد بلده للمساعدة فى الدراسات الفنية . هذه المبادرةيمكن أن تكون لدى بعض الإخوة الآخرين مثل الكويت . وقد ذكرتُ الكويت لأن لديها تجربة فى هذا الموضوع ، ولبنان أو المملكة العربيه السعودية أو أى بلد آخر تود أيضا أن تقدم خبرتها للقيام بهذا التحليل ووضع الأفكار ومراجعة فعالية العمل .. فإن هذه المبادرة التى قدمها الأخ مندوب الجمهورية العربيه المتحدة تكون مبادرة هامة ومقبولة منا جميعا . **غير أنه يبدو لى أننا لا نسير على الطريق القويم فى هذا المؤتمر ،** وأعتقد أيضا انهم إذا أرادوا أن يقدموا كرم الجمهورية العربيه المتحدة بعمل على هذا الشرط ، **لم أفهم جيدا أنه يتعلق بموجب إنشاء لجنة يكون مقرها القاهرة . فاذا كان الأمر كذلك فيمكن لكل دولة أن تكون عاصمتها مقرا للجنة من اللجان (١١)** وهذا ليس عمليا . ولذا فإن وفد بلادى يؤيد بلا تحفظ اقتراح مندوب المملكة العربيه السعودية الموقر فى البدء فى إنشاء الأمانة العامة وتمكينها من العمل وبعد ذلك يمكن أن نقدم إليها اللجان والاموال التى ستقوم بالجانب الأكبر من تيسير العمل.

مندوب مصر : " أريد أن أوضح بعض النقاط التى دخلنا فى تفاصيلها . إن اقتراحنا

كان مستقيما وواضحا وهو لتأييد قضية المسلمين ونحن متطوعون لذلك .

ونحن لا نخلط بين هذا الاقتراح وبين بند السكرتارية ، من الناحية الإجرائية على الأمانة العامة أن تنفذ القرارات التى يتخذها المؤتمر فى اجتماعاته . وما زلت يا سيادة الرئيس أقدم اقتراحى لخدمة المجتمع الإسلامى. وسوف يرى هذا الاجتماع المحترم اليوم أو غدا أو الشهر القادم أو السنة القادمة اننا ما زلنا نقدم خدماتنا . وأعتقد أن الزملاء الأعزاء يفهموننى ويؤيدون ذلك . وما زلت أريد المعاونة ."

مندوب لبنان : " استمعت بعناية إلى كل الإيضاحات التى قدمت ، وأعتقد شخصيا أن الآراء المطروحة لا تتعارض على الإطلاق . قُرر هذا الصباح أن نعهد إلى لجنة لدراسة مشروع القانون الأساسى للسكرتارية العامة وتقديم النتائج إلى هذا المؤتمر . ومن ناحية ثانية ، اقترح مندوب الجمهورية العربيه المتحدة أن تدرس قضية إنشاء البنك الإسلامى الدولى دراسة خاصة من قبل الخبراء ، وأعلن أن الجمهورية العربيه المتحدة مستعدة لوضع خبراتها تحت تصرف المؤتمر لهذا الغرض . إننا نشكر الجمهورية العربيه المتحدة على هذه المبادرة وأعتقد أن هناك دولا أخرى كثيرة سوف تتعاون بارتياح وسرور من أجل وضع قانون أساسى للبنك الإسلامى .

ولكن ولأن مثل هذا القانون يتطلب وقتا ودراسة فنية . وهناك أيضا قضية السكرتارية العامة التى تتطلب أيضا دراسة . ولبنان تقبل مبدأ السكرتارية على أن تكون متواضعة ومرنة ومتفقة مع القرارات المتخذة فى مؤتمر جدة . وبذلك نرى أننا هنا نعالج شيئين متوازيين ولكن ليسا متعارضين . ونظرا لأن اللجنة تدرس الآن مشروعا سوف يعرض علينا ويتعلق بالسكرتارية العامة ، فإنى أرى أن لا مانع إطلاقا أن يتم من جهة أخرى وبطريقة متواضعة متوازية تشكيل لجنة فنية لدراسة إنشاء بنك إسلامى ووضع قانون أساسى له . وهذا موضوع يختلف كل الاختلاف عن موضوع الأمانة العامة " .

ويلتقط مندوب الكويت حبل الحديث : " تحدث زميلى مندوب لبنان بموضوعية .. وقد

اتفقنا هذا الصباح على تشكيل لجان لدراسة هذا الموضوع ، واللجان مجتمعة الآن ولا أعلم إذا كانت قد اختلفت فى قضية الأمانة العامة ، وكنا قد أعطينا رأينا فى قضية الأمانة العامة وكيف تكون أمانة عامة مبسطة للاتصال بين الدول الإسلامية . **أما فيما يتعلق بالبنك فقد ذكرت فى كلمتى أمس أن موضوع إنشاء البنك الإسلامى يحتاج إلى دراسة وبحث . وكان رأى الكويت أننا لا نستطيع إعطاء الموافقة من حيث المبدأ على إقامة هذا البنك لأن ذلك من ناحية التشريع أو الإجراء يجب أن يقرر من قبل المختصين فى بلدنا رغم إيماننا الكبير بفوائد ومزايا إنشاء هذا البنك ، وأقترح يا سيادة الرئيس أن يحول المشروع الذى وصلنا قبل يومين إلى هذا البلد الطيب الباكستان ، مع صيغ الاقتراحات إلى جميع الدول المشتركة لإبداء الرأى قبل عرض المشروع على المؤتمر ، وهذه الدول ترسل رأيها إلى الأمانة العامة ، إذا قامت الأمانة العامة .**

ويطلب مندوب غينيا الكلمة ليقول : " رأيى الشخصى يا سيدى هو أن هناك اقتراحين قدمتهما الجمهورية العربيه المتحدة والمملكة العربيه السعودية . وليس بين هذين الاقتراحين أىّ تقارب ، فهما مختلفان تمام الاختلاف . ان الامانة شىء ومشكلة البنك شىء آخر . فيمايتعلق بالبنك ،يجب تشكيل لجنة خاصة تتولى الدرس والعمل ، ويأسف وفد غينيا أن لايتوسع بالموضوع (هكذا فى الأصل) لأنه ليس لديه خبرة بأعمال البنوك ".

ويظل الحوار ساخنا ، ويطلب مندوب المملكة العربيه السعودية الكلمة ، فيقول :

سيادة الرئيس .. إن المملكة العربيه السعودية عملت وما زالت تعمل فى سبيل خير المسلمين ودعمهم ، وهى فى عملها هذا لا تبغى أجرا ولا تدعى بأنها أكثر قدرة وكفاءة أو علما أو ثقافة أو تقدما ، إنما ذلك يصدر عن إيمان منها باعتبارها مهبط الوحى وفيها بيت الله وأن فيها مسجد رسوله صلى الله عليه وسلم . بهذا الإيمان نحن ندعو للمؤتمر وبهذا الايمان نحن نسلك ، ولم يخطر فى تفكيرنا قط أن هذا المؤتمر نريد له اتجاها لايتفق والرسالة المحمدية . ولذلك نحن لا نحرك ولا نسلك الطرق المتعرجة للتوصل إلى هذه الأهداف . وفى

يقينى أن كل من فى هذا المؤتمريدرك هذا ويؤمن نفس الإيمان الذى نؤمن به والإ فما أتى إلى هذا المؤتمر ولا شارك فيه.

لقد أشار الأخ المقرر بأنه ينصح الاخوان العرب بعدم التصادم أو الاختلاف . حقيقة واقعة ، إن هناك خلافا بين العرب كما فى كل بلد مجاور للآخر يحدث فى الدنيا ولكنى أريد أن أوضح بإصرار بأن هذا النقاش الذى دار حول الأمانة العامة والبنك ، بينى وبين زميلى مندوب الجمهورية العربيه المتحدة وهو صديق أعتز بصداقته وهو مؤمن أعرف إيمانه ، أؤكد أن ليس فى هذه المناقشة مايعنى أن بين الجمهورية العربيه المتحدة والمملكة العربية السعودية أى خلاف أو تصادم .

أريد أن أنطلق من هذه النقطة.. ليس معنى الاختلاف فى وجهات النظر أننا ضد بعضنا البعض . إن علاقتنا بالقاهرة علاقة متينة والحمد لله فى الوقت الحاضر . ولا أعتقد أن زميلى يساوره أى شك فى هذا الموضوع . لذلك فإننى أعود للموضوع ثانية وأنطلق موضوعيا وليس هذا موجها للجمهورية العربيه المتحدة لأنه سواء أتى منها أم أتى من أى دولة أخرى فى هذا المؤتمر فإن موقفى سيكون نفس الموقف الذى وقفته وأعود فأشرح ثانية . قيل أن ليس هناك تناقض وأنا أعتقد بأن التناقض موجود بين الفكرتين .

يجب أن يكون لهذا المؤتمر أهدافه ومراميه وأن تكون له مبادؤه وأسلوبه وأن يكون له أمانته وطريقة عمله والإ لما كان مؤتمرا دائما ولما كان مؤتمرايقدر له أن يعقد كل عام أو كلما مست الحاجة إلى عقده . أنه ليس مؤتمرا أعد لإنهاء موضوع خاص بحد ذاته ثم ينتهى. إنه مؤتمر بدأ فى الرباط على مستوى القمة ، وفى جدة على مستوى وزراء الخارجية وفى باكستان الشقيقة على مستوى وزراء الخارجية للمرة الثانية . هذا المؤتمر لايمكن أن يواصل عمله مالم ينسق عمله ويحسن إدارته ، ولنكون منطقيين مع أنفسنا لايمكن أن نتحفظ على شىء وان لا نساهم فى شىء ، ثم نريد من هذا المؤتمر أن يفعل لنا شيئا .

إن الامانة العامة فى نظرنا ليست بحاجة أن تكون كبيرة وواسعة ومسرفة بل يكفى أن

تكون قوية وفعالة وذات إمكانيات لكى تكون وافية لتأدية الغرض الذى من أجله جعلت . ولهذا أحب أن أعرف إذا كانت الحكومات التى تريد أن تتقدم بمشاريع لهذا المؤتمر توافق فيها على إقامة الأمانة العامة والمشاركة فى تكاليفها أم لا . لان هذا بالنسبة لنا شىء أساسى قرر فى جدة وتحفظت عليه بعض الدول لذلك أنا كسعودى إذا تحفظت على الامانة لا أستطيع أن أسير مع هذا المؤتمر إلى الشوط الأخير ، فيجب أن ننتهى من هذا الموضوع لنرجع إلى موضوع آخر . وفى نفس الوقت أنا أقدر للجمهورية العربيه المتحدة استعدادها لتقديم الدراسات وأقدر ذلك للكويت ولكل دولة من الدول ما تقدمه . كما أ قدر أيضا النصائح التى تقدمها الوفود وأشكر صديقى مندوب غينيا وصديقى مندوب تونس وصديقى مندوب الكويت على ما تقدموا به من نصح فى هذا الموضوع . لذلك أعود إلى ما عرضته ثانية .

إننى لا أعتقد أن هناك اختلافا فى وجهات النظر بل هناك اختلاف يجب حله ولايجب أن يحل بعصبية تصدر منى أو من غيرى وإنما نريد حله بالطريقة السليمة التى أترك لسيادة الرئيس ولسيادة الأمين العام وللإخوة الحاضرين العمل على تداركها .. وشكرا يا سيدى الرئيس .

ثم يتحدث مندوب الجزائر : " إن حكومتى لم تحدد موقفها بالنسبة لإنشاء البنك لسببين (١). كما قالت الوفود الأخرى إن الجزائر أخذت علما بمشروع البنك مؤخرا (٢). إن حكومتى لم تتعود أن تتخذ قرارات سريعة دون التعرف إلى القانون الأساسى والأسباب وطريقة العمل .

أما بالنسبة للمناقشة التى دارت الآن ، فإنى أريد أن أتقدم بإيضاحين ، الاول يبدو لى أن المؤتمر ليست لديه امكانيات مادية ليقرر الآن وفى هذه الدورة إنشاء البنك أو سن قانون أساسى لهذا البنك ، وثانيا هو أن مندوب الجمهورية العربيه المتحدة له مثل الوفود الأخرى الحق فى تقديم مشروع ، وبالتالى فإن المؤتمر لا يحق له أن يمنع عنه هذا الحق . لا أرى أى نقطة خلاف . فجميع الوفود لها الحق بأن تقدم مشاريع وتعرضها على المؤتمر حتى

يتخذ بشأنها قرارا .

وترتفع حرارة الحوار ، ويرد مندوب الجمهورية العربيه المتحدة » : إننى سأرد على كل الكلمات التى قد يكون لها معنيان . لست عصبيا لأسباب شخصية لأننى أحرص على رفاهيتى ، ان نقطة السكرتارية مختلفة كل الاختلاف عن برنامج خدمة القضايا الإسلامية .

إن حكومتى لديها تحفظات على تشكيل السكرتارية ولها أسبابها وهذه الاسباب ما زالت قائمة وفى اجتماعنا اليوم ندرك أهمية هذه التحفظات وأخذها بعين الاعتبار على الأقل .

نحن بحاجة إلى سكرتارية متواضعة معقولة . نحتاج إلى ميثاق ، نحتاج إلى لائحة اجراءات ، نحتاج إلى معرفة كيفية القيام بمهامها بطريقة مناسبة وطريقة مشرفة . لا نريد أن تتحول هذه المنظمة إلى أداة فى يد السكرتارية . نريد أن نبقى على مكانتنا وعلى أهدافنا لا نريد لهذه المنظمة المحترمة أن تخيب آمال شعوبنا وأن تتحول إلى نوع من الإخلال . إننا نريد أشياء نبيلة كثيرة ومازلنا نريدها ، ولكن ذلك فى حد ذاته لايعنى إذا كانت لدىّ بعض التحفظات على السكرتارية أننى لن أتقدم بأى اقتراحات لرفاهية المسلمين . هذا موضوع مختلف كل الاختلاف . وذلك لايعنى أننى هنا مستمع فقط . يجب أن أوضح ذلك كل الوضوح .

سيدى الرئيس ،

إننا نبدأ ولدينا ملايين من الناس نريد أن نخدمهم . إننى أكرر مرة أخرى أن اقتراحى معروض عليكم أيها السادة ووفقا لاتفاق الرأى بيننا سوف نجعل هذا الاقتراح فى صالح المسلمين.

نريد أن نبلور هذا المشروع وأن نضع برنامجا حقيقيا ، إننا لا نطالب بالرقابة على أموال المسلمين بل نتطوع لعرض الدراسات بالتعاون مع جميع الدول الإسلامية .

فما هو التعارض بين هذا البنك وبين إنشاء السكرتارية ؟

إننى لا أفهم ذلك . إن اقتراحى مطروح ياسيدى الرئيس وقد أعطيتم بعض التوصيات فسوف يكون مطروحا فى الغد أو فى السنة القادمة خدمة لقضايا الاسلام " .

ومع تصاعد حرارة الحوار يقترح مندوب مالى ومندوب غينيا قفل باب المناقشة فى الموضوع وتأجيل الجلسة إلى الغد ، ويتمسك مندوب المملكة العربيه السعودية بأن يأخذ الكلمة قبل أن ترفع الجلسة ، فيقول : " لقد حاولت أن تؤجل بحث هذا الموضوع لتبحثه سيادتكم وسيادة السكرتير العام والمقرر خارج هذا المؤتمر حتى لا يكون هناك كلام كثير حول هذا الموضوع قد يؤدى فى النتيجة إلى الانحراف عن الغرض الذى أتينا من أجله . لذلك قلت ما قلت من أننا أصدقاء وأن علاقتنا على مايرام وأن علاقتنا الشخصية علاقة طيبة وانه رجل مؤمن كما أعلم ، ولكن أحب هنا أن أقول اننا لسنا نحن الذين نعطى الكلمة معنيين . نحن حينما نقول الكلمة نعطيها معناها ومدلولها الصحيح . وعندما نخطط لشىء نخطط لشىء واحد ونحن نرى أن هناك اختلافا كبيرا فى وجهات النظر بيننا وبين الدول التى ترى أن ليس هناك ترابط بين الأمانة العامة والمشروعات المقترحة نحن نعتقد ان الامانة العامة ضرورة يجب أن تكون ومن لم يوافق على الأمانة العامة ويشارك مشاركة فعالة فى ميزانيتها وميزانية المؤتمر ، طبعا هو مسلم وهو حر ويستطيع أن يقول مايقول ولكنه لايستطيع أن يقدم مشروعا لايؤمن بجهازها ولا بالطريقة التى تعمل بها .

نحن إذن لدينا مشاريع عديدة . المملكة العربيه السعودية لديها مشروع ميثاق لهذا المؤتمر ، ومشروع البنك الإسلامى، ومشروع ثقافى واقتصادى وإنمائى وهى مستعدة لتقديم كل الخبرات والدراسات وأن تقبل ممن يريد القدوم إلى بلادنا لدراسة هذه المشروعات فى مقر الأمانة العامة".

ويحاول مندوب الجمهورية العربيه المتحدة أن يرد على كلام مندوب المملكة العربيه السعودية ، ولكن رئس الجلسة يصمم على رفع الجلسة ، وتأجيلها إلى صباح الاثنين ٢٨ ديسمبر ١٩٧٠ .

وبعيدا عن الجلسة الرسمية ، تمت بعض التسويات ، وعند انعقاد الجلسة صباح يوم الاثنين ٢٨ ديسمبر ، أعطيت الكلمة لمندوب الكويت ، فقال : "سيدى الرئيس ، انتهت جلسة أمس عند المشروع المقدم من الجمهورية العربيه المتحدة المتعلق بإنشاء البنك الدولى الإسلامى أو اتحاد البنوك الإسلامية .

ويسر وفد الكويت أن يتقدم باقتراح إلى المجلس ، واذا لم يكن هناك معارضة بعد تلاوته عليكم فانى سأطلب احالته إلى لجنة الصياغة لتضمينه فى البيان الختامى للمؤتمر .
وهذا هو نص الاقتراح :

((توصية لمجلس وزراء خارجية الدول الإسلامية))

بعد اطلاع مجلس وزراء خارجية الدول الإسلامية على الاقتراح المقدم من الجمهورية العربيه المتحدة فى هذا التاريخ بشأن تبنى الجمهورية العربيه المتحدة لمشروع دراسة البنك الإسلامى أو اتحاد البنوك الإسلامية الواردة فى الاقتراح السالف الذكر ، يوصى المجلس بالآتى :

١- يُعهد إلى الجمهورية العربيه المتحدة تبنى دراسة عامة شاملة على هذا المشروع على ضوء ما ورد فى اقتراحها وعلى ضوء المناقشات التى دارت فى مجلس وزراء خارجية الدول الإسلامية ، على أن تقدم الجمهورية العربيه المتحدة هذه الدراسة فى مدى ستة شهور من تاريخه .

٢- ترسل الجمهورية العربيه المتحدة الدراسات والاقتراحات إلى السيد الامين العام لتوزيعها على الدول الأعضاء لإبداء رأيها فيها كتابة وذلك قبل عرض الدراسة على مجلس الوزراء القادم لمناقشة وإقرار مايراه المجلس بشأن إقامة المشروع .

٣- تشترك أى من الدول الأعضاء فى المجلس فى عمل هذه الدراسة كأعضاء بها على أن تستلم أسماء السادة المتخصصين والخبراء المقترح انضمامهم إلى اللجنة فى مدى شهر عن طريق السكرتير العام وبحيث يعطى الفرصة للجمهورية العربيه المتحدة فى الوقت المبكر على

قدر الإمكان .

لا تعتبر هذه الدراسة بما فيها من اقتراحات وتوصيات ملزمة لأى من الدول الأعضاء حتى يتم عرضها على مجلس وزراء خارجية الدول الإسلامية واتخاذ مايراه المجلس من قرارات بشأنها .

وتصل السفينة إلى شاطئ ، ويوافق رئيس المؤتمر على اقتراح مندوب الكويت ، ويوافق على إرساله إلى لجنة الصياغة لكى يؤخذ بعين الاعتبار ويوضع فى مكانه الصحيح تمهيدا للعرض على المؤتمر عند إصدار البيان فى اختتام المؤتمر .

وفى الجلسة الختامية للمؤتمر الإسلامى الثانى لوزراء الخارجية (١٩٧٠/١٢/٢٨) تدخل بعض التعديلات الطفيفة على الفقرة الخاصة بالبنك الدولى الإسلامى للتجارة والتنمية ، لتصدر عن المؤتمر بالنص التالى :

فقرة ١٦ من البيان المشترك .

البنك الدولى الإسلامى للتجارة والتنمية

أوصى المؤتمر بمايلى ، بعد أن درس الاقتراح المقدم من باكستان والاقتراح المقدم من الجمهورية العربيه المتحدة والمتعلق بموضوع دراسة فكرة إنشاء بنك إسلامى أو اتحاد للبنوك الإسلامية :

١- أن يعهد للجمهورية العربيه المتحدة بمهمة إعداد دراسة شاملة لهذا المشروع ، على ضوء اقتراحها الخاص ، وعلى ضوء المناقشات التى دارت فى المؤتمر . وأن تقدم الجمهورية العربيه المتحدة نتيجة الدراسة إلى الأمين العام خلال مدة ستة شهور من الآن .

٢- أن يحيل الأمين العام هذه الدراسة للدول الأعضاء بغية الحصول منها على ملاحظاتها الخطية عليها ، قبل تقديمها للمؤتمر القادم للمناقشة واتخاذ قرار بشأنها.

٣- يحق لأى دولة عضو فى المؤتمر أن تشترك فى الدراسة ، شريطة أن توافى الأمين العام بأسماء الاختصاصيين والخبراء المرشحين للاشتراك فى عمل هذه اللجنة . يوافى الأمين العام الجمهورية العربيه المتحدة بهذه الأسماء خلال شهر لتمكينها من إعداد هذه الدراسة فى أقرب وقت ممكن .

٤- سوف لا تلزم هذه الدراسات والمقترحات والتوصيات الدول الأعضاء قبل قرار المؤتمر .

كان هذا هو الفصل الأول من ملحمة البنك الإسلامى للتنمية ، وان كنا نترك للقارئ أن يستشف ببصيرته ما وراء نصوص الحوارات التى حرصنا على إيرادها حرفيا ، إلاأننا نود أن نلتقط بعض الإشارات من خلال نصوص الحوارات ، لأنها كما سوف نرى ستظل حاكمة وموجهة وملقية بظلالها على مسيرة البنك الإسلامى للتنمية حتى النهاية .

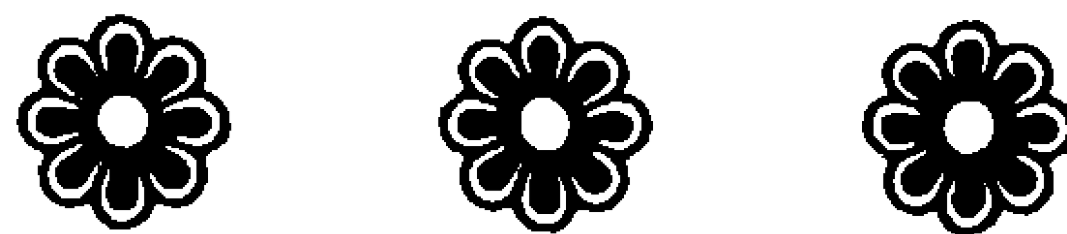
من الإشارات التى نلتقطها أن باكستان وإن كانت قد أطلقت على الاقتراح المقدم منها اسم المصرف الإسلامى الدولى للتجارة والتنمية إلا أن مضمون المشروع لم يكن يعنى التوجه إلى إقامة مصرف على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية أو السعى نحو تطبيق اقتصاد إسلامى . فمواد مشروعها تقوم فى معظمها على الآليات التقليدية التى تقوم عليها البنوك التجارية أو البنوك الدولية التقليدية ، وربما كان المقصود من صفة " الإسلامى" فى المشروع المقدم من باكستان ، أنه بنك تشترك الدول الإسلامية فقط فى تأسيسه

وبينما كان لباكستان مذكرة مقدمة إلى المؤتمر فى الموضوع بمايمكن أن يطلق عليه ورقة عمل هى فى الواقع اكثر وضوحا وبلورة من الافكار العامة التى تقدم بها وفد مصر بشأن انشاء البنك ، الا أننا نلاحظ أن وفد مصر كان أكثر حماسا ودفاعا وتصديا للمناقشات التى دارت حول موضوع البنك بل ان حرارة المناقشات من جانب وفد مصر وصلت فى بعض الاحيان إلى اللجوء إلى رفع الجلسة وتأجيلها لاتاحة الفرصة إلى اجراء التسويات اللازمة فى لقاءات هادئة خارج جلسات المؤتمر . وانه لأمر قد يحار فيه المرء ويحتاج إلى تفسير أن نجد مندوب مصر يكاد يقاتل بمفرده من أجل الابقاء على مشروع البنك حيا دون أن يتعرض

للتمييع الذى نعرفه فى تكنيك العمل فى المؤتمرات ، ويحاول أن يستثمر العلاقات الطيبة المحدودة بين مصر فى ذلك الوقت وبعض الدول لدعم المشروع ومساندة الابقاء عليه على جدول الاعمال ، مع تركيز ممثل مصر على الاساس الإسلامى فى مشروع البنك ودوره فى خدمة الامة الإسلامية . والتفسير الوحيد عندى لهذا الأمر انه كان اشارة مبكرة جدا للتوجه إلى المصالحة مع الاتجاه الإسلامى الذى رأيناه فيما بعد من السادات ولم يكن قد مضى على رحيل عبد الناصر أكثر من شهرين .

ومن الملاحظات التى نرصدها أيضا بين سطور الحوارات التى نقلناها حرفيا ، ذلك التلاقى فى الجهود لتمييع الموضوع أو ازاحته عن جدول الاعمال ، بين الدول ذات الطابع الإسلامى التقليدى وبين الدول ذات الطابع الاشتراكى فى هذه الآونة ، وان كانت دنيا السياسه تقدم التفسير أيضا للمقاومة التى لقيها المشروع من بعض الدول كانعكاس حتمى لطبيعة العلاقات السياسية التى كانت سائدة آنئذ .

لكل ذلك ، فقد كان صدور الفقرة ١٦ من البيان المشترك الصادر عن المؤتمر بقيام الجمهورية العربيه المتحدة (مصر) باعداد دراسة شاملة لهذا المشروع فى ضوء اقتراحها الخاص وعلى ضوء المناقشات التى دارت فى المؤتمر .. كان أكبر وأخطر قرار يمكن الوصول اليه فى هذا التيه .



الفصل السابع
مؤتمر قاعة الزهراء .. والدراسة المصرية
لإقامة نظام العمل فى البنوك الإسلاميه

البنك الإسلامى للتنمية (٢)
مؤتمر قاعة الزهراء.. والدراسة المصرية
لإقامة نظام العمل فى البنوك الإسلامية

الفصل السابع

البنك الإسلامى للتنمية (٢)

مؤتمر قاعة الزهراء .. والدراسة المصرية لإقامة نظام العمل فى البنوك الإسلامية

من الآفات المشهورة فى جل مؤتمراتنا الإسلامية أنها تصدر كما هائلا من القرارات والتوصيات تستفرغ بها الشحنات المتأججة فى صدور المسلمين ، ثم ما تلبث عوامل التمييع والنسيان أن تعمل عملها فتعصف بكل القرارات والتوصيات التى صدرت وتسدل عليها ستارا تقليديا يسكنها جب النسيان .

تلك هى القاعدة التى لا تكاد تتخلف. لذلك فانه مما يستلفت النظر ، ويشير بشكل أو بآخر إلى إرادة إلهية كانت ترتب فى ضمير الغيب أمرا .. أن تفلت التوصية التى نصت عليها الفقرة ١٦ للبيان الصادر عن المؤتمر من المصير التقليدى الذى تنتهى إليه عادة التوصيات الصادرة عن جل مؤتمراتنا الإسلامية . وأحسب أن تصميم الإدارة المصرية على انفاذ هذه التوصية ونقلها إلى حيز الفعل يشير بشكل أو بآخر إلى تغيير فى فكر الإدارة المصرية أو فى أقل القليل إشارة مقروءة لبدء العدول عن التوجه اليسارى الذى سيطر بوضوح منذ بداية الستينات .

أرسل مندوب مصر فى مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى والمسئول فى هذه الآونة عن شئون المؤتمر ، بقرار المؤتمر بشأن البنك الإسلامى الدولى للتجارة والتنمية إلى وزارة الاقتصاد لإعداد الدراسة اللازمة التى تعهدت مصر بإنجازها تمهيدا لمناقشتها فى مؤتمر خبراء مصغر ثم عرضها على مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى الثالث والذى تحدد له ٢٩ فبراير ١٩٧٢ موعدا للانعقاد .

وشغلت مصر فى النصف الأول من عام ٧١ بقضايا مراكز القوى والتخفف من قيود الارتباط بالمعسكر الشيوعى بعد سقوط رموزه فى محاكمات مراكز القوى ، وفى نوفمبر ١٩٧٢ ، استعجل السيد حسن التهامى - الذى كان مسئولا عن شئون مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى فى مصر - الدراسة التى سبق طلبها من وزارة الاقتصاد . وكانت الطامة .. عندما أرسل الدكتور شريف لطفى وكيل وزارة الاقتصاد بالدراسة المطلوبة إلى السيد حسن التهامى . وجن جنون الرجل - وقد كان معذورا ، فالدراسة التى طلبها من وزارة الاقتصاد منذ تسعة شهور إذا بها بين يديه فى أقل من صفحة من حجم الفولسكاب .. فى ستة عشر سطرا على وجه التحديد .. وفى هذه السطور يقول الدكتور شريف لطفى ان فكرة انشاء بنك على أسس اسلامية فكرة غير عملية ، وهى بالتالى فكرة فاشلة ، وانه يستحيل تماما تنفيذ مثل هذه الأفكار .

ما زال اليسار فى مصر يحاول أن يتصدى بالالتفاف على الرغم من تواتر اشارات ودلالات التغيير !! لقد كانت لطمة قاسية من وزارة الاقتصاد على وجه مصر التى تصدت وأعلنت بإصرار وتصميم عن استعدادها لإعداد دراسة تفصيلية عن البنك الإسلامى ى وأصول فكرته وطريقة عمله كى تعرضها على مجتمع الدول الإسلامية الذى سيعقد مؤتمره فى مطلع عام ٧٢ . لقد كنت قبل هذه الواقعة لا أستطيع أن أتصور أن يغلب الولاء للايدلوجية على الولاء للدولة والوطن .. لكننى رأيته رأى العين .

الوقت يمضى بسرعه . والمؤتمر الثالث لوزراء الخارجية الإسلامية على الأبواب .. فماذا يفعل التهامى بعد أن ورط نفسه بالاعلان فى آفاق قاعات المؤتمر فى كراتشى بأن مصر كفيلة بأن تقدم كل الدراسات اللازمة والمطلوبة لفكرة وهيكل ونظام عمل البنك الإسلامى الدولى.. لجأ الرجل - وقد كان فى ذلك موفقا تمام التوفيق - إلى الدكتور عبد العزيز حجازى وزير الخزانة آنئذ . وكان قد أنجز لتوه استصدار قرار إنشاء البنك الاجتماعى بمصر (بنك ناصر) على أساس العمل بمبادئ الشريعة الإسلامية .

وهنا ، ومنذ هذا التاريخ .. الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر ٧٢ ، بدأت علاقتى

بالبنك الإسلامى الدولى . فقد بحث عنى - مشكورا - الدكتور حجازى وأحاطنى علما بالموضوع والمطلوب ، وأطلعنى على الصفحة " اليتيمة " التى أرسلها الدكتور شريف لطفى لهم . وناشدنى أن أجمع شتات فكرى وعصارة خبرتى فى نظام عمل البنوك الإسلامية ، وأن أضع تصورا سريعا أتجه به إلى السيد التهامى ، وأفهمنى أن السيد التهامى رجل ذو طبيعة خاصة ، إذ هو أحد العسكرين من الصف الثانى المميز من رجال الثورة ، كان عضوا بالخلية التى كان يرأسهاعبد الناصر و أنه حاد المزاج متقلب الطبع ، وأنه أحد المقربين فى هذه المرحلة من الرئيس السادات . وفى مكتب الرجل بقصر عابدين التقيت به في وقت متأخر من إحدى أمسيات الخريف . وفهمت منه أنه على مدى الأيام القليلة الماضية قد التقى بعدد من الاقتصاديين الذين أورثوه الهم والغم لأن أحدا منهم لم يستطع أن يتجاوب مع تصوره الشخصى وتصوره الذى طرحه أمام المؤتمر الإسلامى الثانى بكراتشى حول إقامة وإنشاء بنك دولى يسير على مبادئ الشريعة الإسلامية . وشرحت للرجل التجربة التى قمت بها فى ميت غمر وأساسيات العمل فيها التى تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية ، وطرحت عليه تصورى لأقامة وإنشاء البنك الإسلامى الدولى . وبدا الرجل يدرك أن هنالك زورقا للنجاة يمكن الركون إليه . فطلب منى برقة غير معهودة فيه أن أعكف على إعداد ورقة تفصيلية أضمنها ما عرضته عليه من أفكار . وأطلق يدى تماما فى الاستعانة بمن أراه لإعداد الدراسة ، وفى أن أتفرغ ومن يعاوننى من أعمالنا الاصلية للمدة التى نراها لإنجاز هذه المهمة . وأبلغ بذلك رياستى فى العمل فى بنك ناصر كما أبلغ الوزير المختص .

عكفت ورفيق الطريق الأخ الدكتور **محمود الأنصارى** على إعداد الدراسة المطلوبة ، واخترت مكتبا ملحقا بمكتب السيد التهامى بقصر عابدين للعمل . وقد اعتمدت دراستنا أساسا على نظام العمل فى تجربة بنوك الادخار المحلية مع معالجة الجانب الدولى فى العمليات المصرفية بما يتفق وأصول وكليات الشريعة الإسلامية . وركزت الدراسة على تفصيل نظام وطريقة إنشاء بنك اسلامى دولى وتأجيل فكرة انشاء اتحاد للبنوك الإسلامية ، حيث أنها فكرة غير مفهومة فى حالة عدم وجود بنوك اسلامية بالدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر

الإسلامى . لذلك رأينا من زاوية عملية أن تنصب الدراسة على إقامة البنك الإسلامى الدولى أولا على أن يتولى عند قيامه الدعوة إلى قيام بنوك إسلامية محلية ، كما يقوم بامداد هذه البنوك بالخبرات الفنية اللازمة وتدعيمها . وعندما يتحقق إنشاء عدد من هذه البنوك المحلية ، فإنه يمكن التفكير فى إنشاء اتحاد فيما بينها تحت رعاية البنك الإسلامى الدولى .

وكانت الدراسة تنحو إلى الجوانب الاقتصادية والمصرفية وفنيات العمل بأكثر مما تنحو إلى شىء آخر ، ولكننا ونحن نقوم بعرضها تباعا جزءا جزءا ، كان مجلس السيد التهامى الذى يشارك فيه بعض رجال الدين يصممون على إقحام بعض المصطلحات الفقهية التى كنا نعرفها ولكننا نحاول تحاشيها تبسيطا للموضوع من ناحية ولعلمنا بأن الدراسة سوف يتناولها بالمناقشة عند عرضها على المؤتمر خبراء اقتصاديون وليس فقهاء شرعيون .. من هذه المصطلحات على سبيل المثال " بيت مال المسلمين " ، " عقد المقارضة "... الخ . لكننا حرصا على إنجاز المهمة وسعادةً بإتاحة الفرصة لتحقيق أمل من الآمال التى بتنا نعتبرها فى عداد المستحيلات .. قبلنا بالكثير مما لم نكن مقتنعين به. وقد كنت أستشعر - والله أعلم بالنيات - أن بعض من كانوا يصممون على اقحام بعض المصطلحات الفقهية ، إنما كانوا يفعلون ذلك على سبيل المسارعة بحجز مقاعد فى ساحة العمل المصرفى الإسلامى الذى رأوا بعين الأمل والتمنى أنه سوف يكون مجزيا ومريحا وبابا من أبواب الكسب . على كل الأحوال ، لقد أضفى هذا الموقف على الدراسة التأصيل الشرعى وعصمها من أن تنتقد من هذا الجانب .

أصبحت الدراسة المطلوبة عن إقامة البنك الإسلامى الدولى وأسلوب عمله جاهزة ومعدة ، واستكمالا للجانب الشكلى كتب السيد التهامى مقدمةً للدراسة أورد فيها مشاركة كل أعضاء الوفد الذين كان يزمع تشكيله للسفر إلى جده ، ومن هنا فقد كان ملفتا للنظر أن يرد بين الأسماء سياسيون ورجال مخابرات . وتم حشد المترجمين لترجمة الدراسة إلى الانجليزية والفرنسية تمهيدا لموافاة خبراء الدول بها لمناقشتها قبل عرضها على مؤتمر جدة .

وسخر الدكتور محمود الشنيطى مطابع هيئة الكتاب لطباعتها فى وقت قياسى .

ودعت القاهرة إلى عقد مؤتمر خبراء موسع بقاعة الزهراء بمصر الجديدة فى الفترة من ٧ - ٩ فبراير ١٩٧٢(٢٢ - ٢٤ ذى الحجة ١٣٩١)، لمناقشة الدراسة التى تم إعدادها ، واستجاب لحضور المؤتمر ممثلون لثمانى عشرة دولة اسلامية هى : مصر ، السعودية ، ليبيا ، الأردن ، السودان ، المغرب ، الجزائر ، الجمهورية العربية اليمنية ، إيران ، أفغانستان ، باكستان ، أندونيسيا ، ماليزيا ، تركيا ، غينيا ، السنغال ، الصومال ، مالى ، وحضر مناقشات المؤتمر دولة تنكو عبد الرحمن باترا الأمين العام لمنظمة مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى.

ولما كان المشاركون فى هذا المؤتمر خبراء ماليين واقتصاديين ، فقد جرت المناقشات فى سلاسة ويسر وبدرجة عالية من الموضوعية والحرفيّة حول الجوانب الفنية لفكرة البنك الإسلامى ووسائل وامكانات التشغيل . وأحسست بفضل الله العظيم بل وبإلهاماته الكريمة فى الرد على الكثير من الاسئلة والاستفسارات التى انهالت على الدراسة من الخبراء الحاضرين . وقد كانت هذه فرصة طيبة لتعميق ثقتنا فى مرتكزات الدراسة وفى جوانبها الفنية المختلفة سواء من ناحية النظرية أو من ناحية التطبيق .

وأسفرت مناقشات مؤتمر الخبراء عن وضع الدراسة التى أعددناها فى صيغتها النهائية . وقد اشتهرت هذه الوثيقة منذ ذلك الحين باسم " الدراسة المصرية لإقامة نظام العمل فى البنوك الإسلامية "

وهكذا شاء الله ذو الفضل العظيم أن ينقذ ماء وجه مصر بأن تكون الدراسة التى تصدت لحمل عبء إعدادها .. جاهزة للعرض على المؤتمر الثالث بجدة ، قبل انعقاده بوقت مناسب ومعقول .

وقبل أن نمضى مع ملحمة البنك الإسلامى فى مؤتمر جدة ، يحسن بنا أن نتيح الفرصة للقارئ ليلم الماماً سريعة بمضمون " الدراسة المصرية " .

والقيمة ذات البال التى تمثلها ورقة " الدراسة المصرية لإقامة نظام العمل فى البنوك الإسلامية " أنها تعتبر تاريخياً أول وثيقة رسمية تقدمها حكومة عربية تعرض فيها مبدأ وجود اقتصاد إسلامى مستقل ومتميز عن الاقتصاد الغربى . أيضا قامت " الدراسة المصرية " بطرح تصور شامل لنظام عمل البنوك الإسلامية على المستوى المحلى والمستوى الإقليمى والمستوى الدولى وشبكة العلاقات وخطوط الاتصال والتأثير بين هذه المستويات .

وإزاء القيمة الأولى .. وهى قيمة السبق ، لا يفوتنا أن نشير إلى أنه قد أحاطت بها ظروف عديدة حكمت بدرجة كبيرة المعطيات النظرية التى تأسست عليها الدراسة كما حكمت أيضا بعض وجهات النظر التى أوردتها الدراسة ، ومن ذلك على سبيل المثال أن الرصيد النظرى المنشور فى هذه الآونة عن الاقتصاد الإسلامى كنظرية مفروزة مستقلة .. كان محدودا للغاية ، أما الرصيد النظرى عن فكرة البنوك الإسلامية فقد كان معدوما .. فيما نعلم . ولم يكن بين أيدينا تجارب عملية سابقة .. غير تجربة بنوك الادخار المحلية والتى لم يكن بمقدورها بحكم الظروف السياسية التى عاصرت نشأتها أن تعلن صراحة عن وجهها الإسلامى أو مرتكزها الدينى . كما أن الدراسة خضعت أثناء إعدادها لتشنجات عجزنا عن مواجهتها أو تعديلها أجبرتنا على أن نقحم على الدراسة فصلا لا يمت إلى نسيجها الطبيعى أو سياقها المنهجى تحت مسمى " إنشاء بيت مال المسلمين وإدارته " هذا إلى جانب التمسك العنيد من المشرف السياسى بحدود ألفاظ فقهية معينة ، كلفظ " القراض " مثلا ، بينما كانت الرؤية الحقيقية التى تطرحها الدراسة وتدور حولها تتجه نحو مفهوم " المشاركة" بكل الصيغ المرنة التى يشتمل عليها هذا المفهوم .

أما الجانب الفنى فى الدراسة من حيث تكنيك العمل ومن حيث مراحل التنفيذ وآليات التشغيل فقد كان وما يزال موضع تمسك المعدين الحقيقيين للدراسة ، وما يزال حتى الآن يمثل فعلا وواقعا الضمان العلمى العملى الذى يكفل سلامة التنفيذ والطريق الآمن للتطبيق وتحقيق الأهداف .

وتشتمل " الدراسة المصرية " على أربعة فصول أو مباحث وثلاثة ملاحق ، وقد بدأت

الدراسة باستعراض عدد من المسلمات ركزت على أن ملاحقة التقدم فى هذا العصر والحرص على البقاء فى موقع كريم يتطلب تنمية اقتصادية شاملة و استثمارا رشيدا لكل موارد الطبيعة ، وأن الكوارث التى هددت العالم وما زالت تتهدده فى كل يوم إنما ترجع فى أكثرها إلى تنظيمات اقتصادية وضعية صاغها البشر غافلين أو متغافلين عن التنظيمات التى جاءت من خالق البشر ، وأن إهمال تعاليم الاسلام وتوجيهاته فى مختلف المجالات وعلى رأسها المجال الاقتصادى كان من أهم أسباب ذلك التخلف الذى أصاب العالم الإسلامى ، ثم انتقلت الدراسة إلى مناقشة مبدأ وجود تنظيم اقتصادى مستقل بملامح محددة فى الفكر الإسلامى حيث انتهت إلى أن التوجيهات الإسلامية تقدم لنا هيكلا عاما للاقتصاد الإسلامى ، كما تضع لنا مبادئ كلية نهتدى بها فى طريق التنفيذ ، وأننا جميعا مكلفون باسم الاسلام أن نضع وفقا لهذه المبادئ الكلية النظم التنفيذية التى تحوّل المبدأ العام إلى تطبيق منفذ .

وفى الفصل الأول تناولت الدراسة الأركان أو المبادئ الأساسية التى يقوم عليها البنك الإسلامى والتى يختلف فيها عن غيره من البنوك الأخرى ، فأجملت هذه الاركان فى الأخذ بمبدأ المشاركة ، وفى خلو المعاملات التى يقوم بها البنك من أية محظورات شرعية ، وفى اشتمال تنظيم البنك على صندوق الزكاة .. وناقشت الدراسة كل ركن من هذه الأركان بالقدر المناسب من الشرح والتفصيل ، كما أفاضت فى توضيح طريقة احتساب وتوزيع الأرباح المستحقة عن عمليات المشاركة باعتبار أنها عملية مستحدثة فى التطبيق المصرفى ، وفى التكييف الشرعى للعلاقة بين المودعين والبنك ، وبين البنك وأصحاب المشروعات التى يقوم بتمويلها . ولما كان الركن الأساسى للبديل الإسلامى الذى قدمته الدراسة يقوم على إعمال مبدأ المشاركة بديلا عن نظام سعر الفائدة ، فقد ناقشت الدراسة هذا البديل من الزاوية الاقتصادية والزاوية الاجتماعية والزاوية التربوية .. وأثر ذلك كله على تنمية المجتمع الإسلامى وصياغة العلاقات الإنتاجية فيه .

وأعقب عرض البديل الإسلامى وجوانب تميزه ومزاياه .. تفصيل العمليات المصرفية التى

تؤديها البنوك القائمة والصور العملية المقترحة لتنفيذ هذه العمليات بما يتمشى مع الأسس الجوهرية للتنظيم الاقتصادى فى الاسلام .

ولما كان القول بمبدأ المشاركة يثير لدى البعض مخاوف تعرّض أموال البنك لبعض المخاطر ، فقد أفردت الدراسة المبحث الثانى بها للحديث عن الضمانات التى تكفل سلامة استخدام أموال البنوك الإسلامية والأموال المودعة لديها .

وفى المبحث أو الفصل الثالث انتقلت " الدراسة المصرية " إلى عرض وظائف ونظم العمل وشكل الأجهزة على المستوى الدولى ، مبتدئة بالبنك الإسلامى الدولى حيث تحدثت عن أهدافه ووظائفه ثم عن رأس ماله ثم عن إدارة البنك ، ثم انتقلت إلى طرح اقتراحات للأجهزة المكملة للبنك والمعاونة له فى أداء مهمته فاقترحت هيئة الاستثمار والتنمية للدول الإسلامية كجهاز تنفيذى تابع للبنك يشرف عليه مجلس مديرين ، وتكون مهمة هيئة الاستثمار والتنمية تحقيق التوازن فى عمليات الاستثمار والتنمية ، والبحث عن أنسب مجالات الاستثمار وإعداد دراسات الجدوى لها ، وتوظيف أموال الشعوب الإسلامية فيما يعود بالنفع على هذه الشعوب وبما يحقق لها التنمية ، وإبداء المشورة الفنية وتقديم المساعدة للمشروعات التى تقوم بها هيئات الاستثمار الإقليمية بالدول الإسلامية وتذليل ما يعترض هذه الهيئات من صعوبات ، وإيجاد مجالات استثمار قومية لرؤوس الأموال المهاجرة أو المكتنزة .

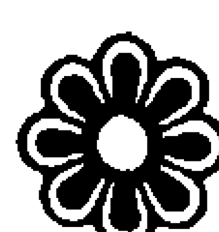
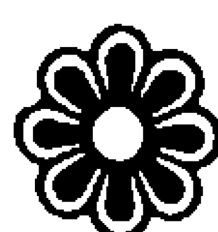
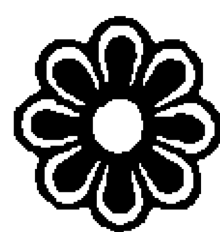
وإضافة إلى ما تقدم اقترحت " الدراسة المصرية " أن يتوازى مع البنك الدولى " الهيئة الاستشارية للاقتصاد الإسلامى والبنوك الإسلامية " تكون بمثابة وكالة متخصصة منبثقة عن المؤتمر الإسلامى وكجزء دائم من أجهزته بحيث يمكن أن تصبح هذه الهيئة مستقبلا اتحادا للبنوك الإسلامية الممثلة فيه . واقترحت الدراسة مجموعة من الوظائف والأهداف لهذه الهيئة ، منها ، القيام بتأييد وتدعيم مجهودات الدول الإسلامية فى إيجاد وانشاء أجهزتها المصرفية الإسلامية . والقيام بالبحوث اللازمة لمعالجة ماهو قائم وما قد يطرأ من مشكلات فنية أو قانونية قد تتعارض شكلا أو موضوعا مع الأسس الجوهرية للتنظيم

الاقتصادى الإسلامى ، والعمل على تطوير النظم والأساليب والوسائل سواء فى أمور التحويلات أو المقاصات أو الائتمان أو غير ذلك من الأعمال المصرفية ، وتقديم المشورة عن تطوير ادوات ووسائل العمل الآلية ، والإسهام فى إعداد وتدريب المستويات المسئولة عن تنفيذ إنشاء البنوك الإسلامية المحلية ، واعداد البرامج اللازمة لذلك على أسس علمية .

ولم تتوقف " الدراسة المصرية " عند المستوى الدولى للبنك الإسلامى ، وإنما انتقلت - استكمالا للتصور العام للتنظيم المصرفى الإسلامى - إلى طرح تصورها لنظم العمل وشكل الأجهزة على المستوى المصرفى الإسلامى المحلى وعرضت فى نفس الوقت فكرة المؤسسة المركزية للبنوك الإسلامية كى تقوم ببعض وظائف البنك المركزى بالنسبة لشبكة البنوك الإسلامية بالدولة .

(وتبين الخريطة التالية التصور العام الذى طرحته " الدراسة المصرية " للتنظيم المصرفى على المستوى الدولى والمحلى ومراحل التنفيذ) .

وفى ختام المبحث أو الفصل الرابع ناقشت " الدراسة المصرية " موضوع الفورية أو المرحلية فى تغيير الجهاز المصرفى إلى الشكل الإسلامى ، حيث انحازت بوضوح إلى جانب المرحلية والتدرج واقترحت بعض الخطوات العملية فى هذا الصدد .

بيان التصور العام للتنظيم المصرفي الاسلامي على المستوى الدولي والمحلي ومراحل التنفيذ

المؤتمر الاسلامي

الهيئة الاستشارية للاقتصاد الاسلامي والبنوك الاسلامية
مستقبلا : الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية
مهمتها : المعاونة في انشاء بنوك - تدريب - تقديم الخبرة والمشورة - مراجعة

على المستوى الدولي

البنك الاسلامي الدولي
ادارة بيت مال المسلمين - ادارة صندوق الزكاة - التكافل الاجتماعي - تمويل التجارة الخارجية - التسويات والمقاصات

هيئة الاستثمار والتنمية للدول الاسلامية
ادارة المشروعات الاستثمارية

على المستوى المحلي

المؤسسة المركزية للبنوك الاجتماعية
في عاصمة كل دولة اسلامية

هيئة الاستثمار والتنمية
في عاصمة كل دولة اسلامية

البنوك الاجتماعية المحلية على مستوى مدينة
قبول ودائع ومدخرات - قروض اجتماعية وانتاجية - استثمارات مباشرة والمشاركة عن طريق هيئة الاستثمار والتنمية - جمع الزكاة وتدبير التأمين التعاوني - منح مساعدات

مراحل التنفيذ: الأولى - الثانية - الثالثة

الفصل الثامن

المرحلة الثالثة : البنك الإسلامى للتنمية في متاهة المناورات السياسية

الفصل الثامن

المرحلة الثالثة : البنك الإسلامى للتنمية (٣)

فى متاهة المناورات السياسية

عند إقرار جدول الأعمال ، جاء ترتيب البنك الإسلامى الدولى على قائمة أوليات المؤتمر الإسلامى الثالث لوزراء خارجية الدول الإسلامية تحت رقم ٦ من بين ثمانية بنود أو موضوعات هى كل جدول أعمال المؤتمر .

كنت ورفيق الدرب الدكتور محمود الأنصارى عضوين بالوفد الرسمى لجمهورية مصر العربية . وأقرر بكل صدق ومرارة أننا توجهنا الى المؤتمر ونحن نمتلئ حماسا وتفاؤلا ، لقد ذهب بنا الأمل والتفاؤل إلى حد أننا تصورنا أن هذا المؤتمر سيكون آخر العهد بالمناقشات البيزنطية حول البنك الإسلامى الدولى ، وأن المؤتمر سوف يحسم الأمر ، فيضع نهاية لعهد وبداية لعهد تنطلق فيه الأمة الإسلامية إلى عتبة تكوين القوة الاقتصادية الثالثة التى تفرض نفسها على العالم وتقيم التوازن بين كتلتيه المتناحرتين . ولم نكن نعى أو ندرك أن المصالح العليا للأمة الإسلامية شىء .. ولعبة السياسة ومناوراتها وجيوبها وتكتلاتها غير المرئية شىء آخر . دخلنا المؤتمر بكل الأمل والثقة فى رموز وممثلى الأمة الإسلامية ، وعشنا جلسات المؤتمر ، فخرجنا مثقلين بأغلال من الأسى والحزن ، وبخبرة ما زالت حتى الآن تؤكد أن اخلاص النوايا نحو وحدة الاتجاه ونحو تضامن الأمة ، ونحو الأخذ بأسباب القوة سيظل مطلبا صعبا وعسيرا على مدى أجيالنا المعاصرة وإلى أن يأذن الله بالجيل الذى يصطنعه لنفسه ويصنعه على عينه .

* * *

سوف يرى القارئ ، عندما أنتقل بعد قليل إلى الحوارات التى دارت بين ممثلى الدول حول موضوع البنك الإسلامى الدولى ، كيف يناور السياسيون وكيف ينبذون الموضوعية ،

وكيف يلفون ويدورون فى إطار جيوب وتكتلات وتربيطات تخضع للسياسة وللعلاقات قبل وفوق خضوعها للمصلحة العامة لعموم الأمة الإسلامية .

فى افتتاح المؤتمر جاءت إشارة الملك الشهيد فيصل بن عبد العزيز فيما يختص بالبنك الإسلامى الدولى اشارة عامة ، وإن كانت قد أكدت بوضوح على التضامن وعدم التعارض مع الشريعة الإسلامية وعلى السرعة فى إنجاز ما تتطلع اليه الأمة الإسلامية ، وعلى الحاجة إلى إثبات الأقوال بالأعمال ، " وإننى أرجو الله سبحانه وتعالى مخلصا أن يوفقنا جميعا للقيام بما يجب علينا .. ونحن علينا واجبات كثيرة وهى التعاون فى كل شىء ، فى الحرص على تحقيق إيماننا بالله سبحانه وتعالى ، والتمسك بعقيدتنا وشريعتنا وكذلك التضامن فيما بيننا فيما تقتضيه احتياجاتنا من أمور اقتصادية وثقافية واجتماعية وتربوية بما لا يتعارض مع ديننا وشريعتنا . وهذا من أكبر الواجبات علينا حتى نكون على مستوى المسئولية إن شاء الله ونصل إلى أهدافنا إن شاء الله بأقصر ما يمكن من الوقت لاننا فى حاجة إلى السرعة ، وبحاجة إلى أن نثبت أقوالنا بأفعالنا وأعمالنا لأنها لا تكفى ، ولا يكفى منا القول أو الأخذ بالشكليات أو المظاهر ، ولكن الأمر يقتضى منا العمل الجاد لنصل إلى ما نهدف إليه ان شاء الله بأسرع ما يمكن " (وثيقة اس / س أم /٧٥ - فى آر - ١ ، ص ٨) .

وأخذا بالروتين المعمول به فى المؤتمرات تم تشكيل لجان لدراسة الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المؤتمر تمهيدا للتوصل إلى مقترحات بقرارات تتم إحالتها إلى لجنة الصياغة لمناقشتها فيما بعد أمام هيئة المؤتمر بكاملها لاصدارها فى صورة قرارات . وبدأت المناورة بالتغاضى عن تشكيل لجنة لدراسة موضوع البنك الإسلامى الدولى كمحاولة لتمييع الموضوع ثم اسقاطه ان أمكن ، وتصدى لهذه المحاولة رئيس وفد السودان ورئيس وفد مصر ، وبعد جهد تشكلت اللجنة التى أحيل إليها الموضوع . وكلفنى حسن التهامى ومعى الدكتور الأنصارى لتمثيل مصر فى هذه اللجنة ، وحدد لنا القرار الذى علينا أن نستخلصه من اللجنة أو أن نستشهد دونه . واتجهنا إلى مقر اللجنة بالغرفة ٢١٦ بفندق جده بالاس (مقر المؤتمر) .

وقبل أن نستعرض ما حدث بداخل اللجنة وما تجرعناه فيها من غصص وما اكتوينا به من مراوغة كامنة تحت العمائم واللحى ، وما أصابنا من دوار فى تياراتها الغامضة .. قد يكون من المناسب أن نستعرض ما أورده رؤساء وفود الدول فى كلماتهم فيما يتعلق بالبنك الإسلامى الدولى ، إذ أن ذلك ييسر بدرجة كبيرة فهم ما جرى بداخل لجنة الغرفة ٢١٦ .

قال رئيس وفد افغانستان :" أما فيما يختص بمشروع البنك الإسلامى للتجارة والتنمية فإن وفد أفغانستان يؤيد المبادئ الموجهة والمناسبة التى تم اقتراحها فى مؤتمر القاهرة الخاص بنشاط البنك والذى عقد فى الخامس من فبراير الماضى . ونرجو أن يثبت مشروع البنك أو اتحاد البنوك الإسلامية في وقت غير بعيد أنه أداة فعالة فى الميدان الاقتصادى وفى ميدان التطور الاجتماعى . وتأمل أقل الدول الإسلامية تقدما أن تحصل على وسائل جديدة تساندها فى الحرب التى تشنها على أرضها ضد الفقر والمرض والأمية . وليس هناك شك فى أن الدول الإسلامية تحتوى على موارد لا حصر لها . ومن أجل تدعيم فكرة أن أى مشكلة خاصة بأى دولة اسلامية انما هى مشكلة مشتركة تواجه العالم الإسلامى أجمع ، لابد للدول الإسلامية التى تنعم بمصادر الثروة ليس أن تستثمر فى أقل الدول الإسلامية نموا فحسب وإنما أن تمد إليها يد العون الاقتصادى بما يتفق وروح التعاليم الإسلامية . ويمكن أن يحال الاقتراح الخاص بالبنك الإسلامى إلى الأمانة العامة كى تتشاور مع الدول الأعضاء بشأن النتائج التى توصلت إليها عن طريق دراسة المشروع ".

ويأتى الدور على رئيس وفد ايران ، فيدور فى نفس الفلك :

البنك الإسلامى :

يبدو أن مشروع البنك لازال فى مرحلته الأولى . وأنه لا زال يتطلب دراسات ومشاورات . ولكن أرجو أن أشيد بموقف حكومة جمهورية مصر العربية ومساهمتها الثمينة فى هذا المجال . وقد أدخلوا فى مشروع قانون البنك ملهمين فى ذلك بالفكر الإسلامى وبمذهبه بعض العناصر التى لا تعكس القيم الإسلامية فحسب وإنما يمكنها إثبات فاعليتها

عند التنفيذ . ونعتقد أن المشروع المصرى يجب أن تدرسه بعناية مجموعة من الخبراء فتحول اليهم مهمة إعداد القوانين الخاصة ببنك إسلامى دولى للتجارة والتنمية . "

وينبرى الدكتور حسن عباس زكى ، وقد كان رئيسا لوفد الإمارات العربية المتحدة ، فى محاولة لتغيير النغمة وتعديل مسار الموجة : "

فى جدول الأعمال موضوعان رئيسيان يستأهلان عناية خاصة من المؤتمر , وهما مشروع البنك الإسلامى الدولى ووكالة الأنباء الإسلامية الدولية .

- إن هذين المشروعين يشكلان المحك الحقيقى لجدية التضامن الإسلامى فى مواجهة تحديات العصر الاقتصادية والإعلامية . وللنظر فى هذين المشروعين جانبان أساسيان : أولهما أن الدول الإسلامية فى حاجة إليهما لنفعهما المباشر فى عالم أصبحت فيه مؤسسات المال والإعلام تتحكم فى مقدراته وتوجيهاته . وثانيهما ان للمسلمين فى حقلى المال والاعلام فلسفة خاصة آن أوان إبرازها والإعلان عنها واتخاذ الاجتهادات اللازمة لتطبيقها .

- نؤمن بأن المال لله وأن عباده مستخلفون فيه بالخير ، يدبرونه لمصلحة الفرد والجماعة معا ، بالعمل النافع ، والإنتاج الدائب المتنوع ، والعدالة الاجتماعية الشاملة دون ربا ، أو احتكار أو غبن ، ثم إننا أمة تؤمن بمبادئ الحق والخير والسلام ، ونعبر عن هذه المبادئ بالكلمة الصادقة والخبر الأمين والتوجيه المخلص . ولا شك أن البنك الإسلامى ووكالة الأنباء الإسلامية سيجسمان للعالم عمليا هذه الفلسفة المباركة .

ويسارع رئيس وفد مصر، وقد كان حسن التهامى فى هذا المؤتمر ، لدفع الموضوع ومحاولة تعزيز تعديل مسار الموجة :

" ننتقل بعد ذلك يا حضرات السادة إلى الحديث عن موضوع كان منذ أمد طويل أملا تطلعت إليه نفوس المسلمين جميعا فى كافة البلاد الإسلامية وكان فى نفس الوقت موضع اهتمامكم وعنايتكم ودراستكم فى عديد من الاجتماعات التى انعقدت على مدى السنوات

الثلاث الماضية وذلك هو موضوع البحث عن نظم مصرفية تعمل وفق الأسلوب الإسلامى .

ولقد تردد فى وقت من الأوقات أن الربا وقد استشرى فى جميع المعاملات المصرفية قد بات ضرورة لا محيص عن الأخذ بها وأن الفكر الإسلامى على مدى القرون الماضية وقف مكتوف الايدى عن أن يجد بديلا عنه تقوم عليه المعاملات الإسلامية ، غير أن التحريم القاطع من رب العالمين للربا بكل أنواعه ومقاديره ، كان يقود الأمل فى نفوس المسلمين بأنه لابد وأن يكون هناك بديل شرعى عن الربا يرضاه الله ورسوله والمؤمنون وأن الأمر موكول إلى الاجتهاد المخلص لنستطيع أن نستخلص من الينابيع الشرعية الثرية العامرة - الوسيلة التى تقوم عليها معاملاتنا المصرفية دون أن نقع فى دائرة المحظورات أو أن نتورط فيما نستحق به الحرب من الله ورسوله الكريم عليه السلام .

ومن هنا فإن البحث عن نظم مصرفية تخلو من المحظورات الشرعية لم يكن حلما ورغبة وتطلعا وأملا يجيش فى صدور المسلمين فحسب وإنما كان قضية تحد للفكر الإسلامى . عليه أن يجد السبيل لمعالجتها على هدى من كتاب الله تعالى وسنة رسوله الكريم والمصادر الأخرى المتفق عليها للتشريع الإسلامى .

ولقد أنار الله الطريق تفضلا منه ومنة فأعدت بناء على قرارات مؤتمر كراتشى الأخير دراسة وافية لإنشاء البنك الإسلامى الدولى للتجارة والتنمية واتحاد للبنوك الإسلامية وأجهزة الاستثمار والتنمية الملحقة بهما ، كما جاء فى الدراسة التى عرضت فى اللجنة الموسعة للمؤتمر الإسلامى والتى انعقدت بالقاهرة فيما بين ٢٢ حتى ٢٤ ذى الحجة ١٣٩١ هـ (٧ - ٩ فبراير ١٩٧٢) والتى وافتكم أمانة المؤتمر بها فى صورتها النهائية .

وقد عرضت الدراسة المشار إليها للأسس والأركان التى يقوم عليها البنك الإسلامى كما عرضت لنظام العمل فى البنك الإسلامى واتحاد البنوك الإسلامية وأجهزة الاستثمار والتنمية الملحقة على المستوى الدولى وعرضت أيضا لنظام العمل فى البنك الإسلامى على المستويات المحلية حيث تتخذ فى كل منها الأسس والأركان وإن اختلفت العمليات نوعا ومجالا .

وتتلخص الاعتبارات الهامة التى قادت الدراسة المصرية فى عدد من النقاط أهمها :

١- الالتزام بالتوجيهات الإسلامية فى البحث عن البديل الذى يحرر معاملاتنا من عنصر الربا المحرم .

٢- تأسيس النظام المقترح على دعامات من الأسس الفنية المصرفية التى لا تتجافى مع الفكر الإسلامى والتى فى نفس الوقت تجعل نظام البنك على مختلف مستوياته نظاما كفئا وقادرا على أن ينهض بالتزاماته وواجباته الاقتصادية والاجتماعية فى آن واحد .

٣- أن يشتمل النظام المقترح وأجهزته على الضمانات اللازمة التى تكفل للبنك بثقة واطمئنان - سلامة عملياته وسلامة أموال المودعين دون أن يتعارض ذلك مع القواعد التى تحكم العمل المصرفى .

٤- أن يكون النظام متكاملا تكاملا عضويا لا يستجيب للتجزئة فى وظائفه وإن كان يستجيب لدواعى المرحلية فى تنفيذه وفقا للظروف التى تختلف من بلد إلى آخر كما روعى أيضا أن يكون النظام قادرا على أداء اعمال وواجبات أخرى فى المستقبل بإذن الله .

ولما كانت الصعوبات تتمثل دائما فى الانتقال من المراحل النظرية إلى المراحل العملية فاننا فى هذا الصدد نود أن نشير إلى عدد من الاعتبارات :

أولا : ان الدراسة المقترحة قد اشتملت على الوسائل العملية التى يمكن أن تنير الطريق أمام عمليات التنفيذ .

ثانيا : ان نجاح النظام المقترح مكفول ومضمون بمراعاة المقومات الاساسية التى أوردتها الدراسة .

ثالثا: أن يراعى عند التنفيذ ألا تتجزأ الوظائف التى يقوم بها البنك ، أو بعبارة أخرى ألا تتعرض الوظائف نفسها للمرحلية فى التنفيذ وذلك لأن هذه الوظائف تشكل فى النظام وحدة عضوية تتعرض للشلل عندما يؤخذ منها جانب ويترك الآخر .

رابعا : أن النظام المقترح من المرونة بالدرجة التى يمكن أن تستجيب بها مراحله وأشكاله للظروف التى تختلف فى كل بلد عن الاخر بصورة لا تمثل عبئا ولا تحمل إرهاقا وفى نفس الوقت فإن النظام المقترح إنما يحمل فى الحقيقة الإرادة والثقة فى توجيهات الإسلام التى تنزلت من لدن حكيم عليم .

خامسا : إن تحقيق أمانى المسلمين ورغباتهم قد أصبحت - بعد أن توصلنا إلى النظام المرجو هنا - أن يتخذ المؤتمر الخطوات العملية لوضع الناحية النظرية موضع التنفيذ .

حضرات السادة

لقد طرحت الأمانة العامة على حضراتكم الدراسة التى أشرنا اليها مشتملة على تفاصيل الجوانب التى أجملنا ذكرها فإذا كان هناك اتفاق على هذه المبادئ التى جاءت بها الدراسة فإنه يصبح من الممكن أن يكلف المؤتمر الأمانة العامة بإعداد مشروع الاتفاق الخاص ، ونقترح فى هذا الصدد أن ترشح الدول التى أتمت البحث للد راسة المقترحة بعض أعضائها لتشكيل لجنة منهم لتطبيق مشروع قرار المؤتمر القاضى بتكليف الأمانة العامة بالمهمة التى سلف ذكرها .

أسأل الله أن ينفعنا وينفع بنا وأن يحقق الخير والفلاح للمسلمين جميعا . إننا بصدد تقديم مشروع قرار بإنشاء إدارة مالية تابعة للأمانة العامة لتصبح فى المستقبل هى الهيئة الفنية الاستشارية وتصبح فى المستقبل إذا وافقنا ، وكالة اقتصادية تخدم العالم الإسلامى وتؤدى له هذه الخدمات على هيئة الدراسة والتوجيه ".

ويتحدث وزير خارجية اندونيسيا ورئيس وفدها فى المؤتمر ، فلا ترد فى كلمته أية اشارة عن موقف حكومته من موضوع البنك . ويلاحظ رئيس وفد الأردن أن المؤتمر قد شكل لجانا لبحث الموضوعات المدرجة على جدول أعماله ولم يأخذ فى اعتباره موضوع البنك الإسلامى ولم يُحِله فى نفس الوقت لأى من اللجان التى تم تشكيلها ، فيطالب بتشكيل

لجنة لدراسة موضوع البنك أو تحديد لجنة من بين اللجان التى شكلت لإحالة الموضوع إليها بقرار من المؤتمر " لقد اقترح سكرتير المؤتمر ومندوب موريتانيا ومندوب السنغال فى هذا الصباح تشكيل لجان تغطى جميع المواضيع الواردة بجدول الأعمال . ولقد تم تأليف لجنتين وأغفل اقتراح اللجان الأخرى . ولقد استمعنا فى خطب رؤساء الوفود إلى اقتراحات واضحة تدور حول المواد التى تركزت فى المواضيع الأخرى ، ولذلك أرجو تأليف لجنة على غرار اللجنتين اللتين تم تأليفهما هذا الصباح لدراسة هذه المواضيع وتقديم توصياته للمؤتمر لئلا نفاجأ بمشاريع قرارات " (الصفحة ٦٥ من المحضر الحرفى لمؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى - النص العربى) .

وتناور رياسة المؤتمر وتستنجد بخبرات المدرسة الفرنسية المتمثلة فى أحمد كريم جاى، مقرر المؤتمر ورئيس وفد السنغال الذى يتقدم باقتراح يضمنه مقدما إيحاء يستهدف أن يسد به الطريق على إمكان صدور قرار من المؤتمر بشأن إنشاء البنك الإسلامى الدولى (وقد أغرقنا أحمد كريم جاى فى لجنة الغرفة ٢١٦ ، كما أغرق حسن التهامى فى المؤتمر العام فى بحار من الحزن والأسى والمرارة).

قال كريم جاى (مقرر المؤتمر) وقد استنجدت به رياسة المؤتمر " أعتقد أنه فى وسعنا أن نشكل عددا من اللجان تكون وظيفتها دراسة بعض المسائل وإعداد التقارير ومشروعات القرارات فيمكن لأحد هذه اللجان على سبيل المثال ، أن تدرس ما اسميه بأجهزة المؤتمر ، أى الميثاق ووكالة الأنباء والمراكز الثقافية ، فى حين تقوم لجنة أخرى ، أطلق عليها اسم لجنة الشئون المالية بدراسة الميزانية ومشروع التسوية المالية المقدم إلينا ، كما تقوم ببحث أولى اذا أرادت للتقارير المقدمة من أجل انشاء البنك. وأريد أن أسجل أن الدراسات الخاصة بالبنك لا تسمح فى مرحلتها الحالية باتخاذ أى قرار " (الصفحة ٦٦ من الوثيقة اس/ س أم / ١٥ - النص العربى) .

وعبثا يحاول السيد موسى المبارك رئيس وفد السودان أن يخصص لجنة تتكافأ مع أهمية موضوع البنك الإسلامى الدولى محتجا بأن مناقشة الموضوع فى لجنة كبيرة مع

موضوعات أخرى سوف " يؤدى إلى تشعب الآراء " ، وقضية البنك الإسلامى تحتاج إلى بحث دقيق وإلى بحث علمى موفق " .

ويتحدث مندوب غينيا فلا يشير إلى موضوع البنك الإسلامى ، ويمضى على شاكلته مندوب لبنان فمندوب الجزائر فمندوب تشاد ، ثم يأتى الدور على مندوب المغرب فتعود نغمة الدعوة إلى الحكمة والتروى ! فيما يتعلق بموضوع البنك الإسلامى: " أما فيما يتعلق فى إنشاء بنك إسلامى ، فإن المغرب يرى أن هذه قضية مهمة جدا ، وينبغى أن يرحب بها الجميع لأسباب كثيرة ومتعددة ، ولكن أهمية هذه القضية تتطلب منا كذلك أن لا نتسرع فى تطبيق الفكرة وأن نعطيها أولا كل ما يجب أن يخصص لها من دراسة شاملة ومن مختلف النواحى " .

ويتحدث رئيس وفد البحرين فتتجاهل كلمته تماما موضوع البنك الإسلامى ، ويتجلى الدهاء السياسى فى التطويق والمصادرة عندما يتناول رئيس وفد السنغال الحديث عن موضوع البنك الإسلامى : " لقد كان لمؤتمر جدة الفضل فى أن يقر بأن التضامن والتعاون بين الدول الإسلامية لا يمكن أن يتجاهل ضرورات المجتمع الحديث التى تفرض نفسها على جميع دول العالم . وقد طالبت على هذا الأساس الاستمرار فى تعزيز التعاون الروحى والثقافى وفى السير قدما نحو التطور والتعاون الفنى والاقتصادى والمالى .

وقد نشأت فكرة البنك الإسلامى أو اتحاد البنوك الإسلامية للتجارة والتنمية من هذه الحقيقة ، ولا شك فى أن أى قرار لن يصدر سوى فى ضوء دراسات مبنية على معرفة حقيقية ببلادنا . ولكن فكرة إيجاد استثمارات موجهة للنمو المتوازن وللتطور الاقتصادى والاجتماعى لبلادنا تعطى لنا صورة للحياة الجديدة التى استطاع المؤتمر أن يأخذها فى الاعتبار " .

ويتعاقب على الحديث بعد ذلك رئيس وفد سوريا ، ثم رئيس وفد تركيا ، ثم رئيس وفد تونس ، ثم رئيس وفد فلسطين .. ولا يقترب أحد منهم نحو موضوع البنك الإسلامى الدولى .

ويتجه رئيس وفد غينيا إلى تأييد مبادرة إنشاء البنك الإسلامى " : إن انشاء بنك إسلامى وتنظيمه تنظيما مناسبا وتكوين مؤسسات فنية لتحقيق عائد منه لتدخل فى إطار الضرورات الأولية للتضامن الفعال والأخوى الذى يتحتم أن يتوج وحدة سائر مسلمى العالم . وان وفدنا يحيى ويشجع هذه المبادرة التى يؤيدها تأييدا كاملا " .

ويتابعه على نفس الخط رئيس وفد موريتانيا: " إن البنك الإسلامى ووكالة الأنباء وغيرهما من المؤسسات يجب أن توضع أسسها فى هذا المؤتمر وتحال على الدول الأعضاء لدراسة الصيغة العملية لتحقيقها . "

أما وفد الكويت ، فالوثائق دائما تصل اليه متأخرة !! بحيث لا يجد الوقت الكافى لدراستها واتخاذ قرار بشأنها :" أما فيما يتعلق بالميثاق فان وفد بلادى يوافق عليه انسجاما مع التضامن الإسلامى ، وبالنسبة لموضوع البنك الإسلامى، نحن نرى أن تحال الدراسة التى تمت حوله إلى الحكومات عن طريق الأمانة العامة لتدارسها قبل اتخاذ أى قرار بشأنها فلم يتوفر لدى الدول الأعضاء وبالأخص حكومتى الوقت الكافى للقيام بذلك قبل انعقاد هذا المؤتمر ."

* * *

قبل أن نعود إلى حديث الوثائق مرة أخرى لتصوير التيارات الهادرة واللجج العاتية التى ولد فيها القرار رقم ٨ المتعلق بالدراسة المصرية لإقامة البنك الإسلامى الدولى ، أجد أنه من الضرورى أن نلقى بعض الأضواء على ما دار وما حدث بالغرفة ٢١٦ بفندق جدة بالاس - مقر اللجنة التى أنيط بها دراسة موضوع البنك الإسلامى للوصول إلى مشروع قرار بشأنه.

وما حدث فى هذه اللجنة يمثل فى الواقع صورة مصغرة للمأساة الحقيقية للصراعات الخفية التى دارت وما زالت تدور بين الدول الإسلامية وتحول بينها وبين وحدة الاتجاه وبالتالى الضعف والهوان الذى تعيشه ويحيط بها .

كانت خطتي ورفيقي الدكتور الأنصارى فى اللجنة ، كما كانت أيضا تعليمات رئيس وفد مصر لنا ، التمسك بالأسس العامة للدراسة المصرية ومحاولة الوصول إلى قرار إيجابى يستند إلى " الدراسة المصرية " من ناحية ، ويخطو بنا نحو التنفيذ أو الاخذ بأسباب التنفيذ .. من ناحية أخرى . كان التفاؤل يملأ جوانحنا ، وكنا نحسب أن المشاعر الصادقة لخدمة الأمة الإسلامية وتأكيد هوية متميزة لها فى مجال المال والاقتصاد ، والأخذ بأسباب القوة فى المجال الاقتصادى .. موجودة لدى الجميع كما هى موجودة لدينا . ومن منطلق هذا التصور حرصنا بسذاجة على أن نمعن فى شرح وتوضيح الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية لإقامة صرح مالى إسلامى يشكل من الناحية العملية بداية الطريق لزحف الأمة الإسلامية مرة أخرى نحو هامة التاريخ . وقلنا لأنفسنا أنه ربما كان أكثر أعضاء الوفود المشاركة معنا - قربا لفهم هذا التوجه وتلك المشاعر .. هو ممثل المملكة العربية السعودية ، وقد كان السفير سعيد بصراوى - لكن الحوار ظل يدور فى حلقة مفرغة .. وكلما تقدمنا نحو الهدف خطوة .. يجئ إلى اللجنة بقدرة قادر وبطريقة غريبة الدكتور أحمدكريم جاى ، رغم أنه كان مقرر المؤتمر ولا محل له فى اللجان الفرعية ، فيأخذنا مرة أخرى إلى نفق مظلم .. وأشهد أن كريم جاى كان محاورا خطيرا ومجادلا يتمتع بقدرات عبقرية فى طول النفس والدخول والخروج من الموضوع ، وبطبيعة الحال كان يساند هذه القدرات كونه وزيرا للخارجية ورئيسا لوفد السنغال ومقررا للمؤتمر وصديقا حميما لعمر السقاف وزير خارجية الدولة المضيفة ورئيس المؤتمر . ولعب اللوبى الذى يميل إلى تمييع الموضوع دوره فى اللجنة . وبدأت الامور تتكشف عن اتجاه إلى استصدار قرار من المؤتمر يعود " بالدراسة المصرية " إلى نقطة البداية .. من خلال إعادة الطرح مرة أخرى على لجان خبراء ، وإلى اعادة استطلاع رأى الدول فيها . وعندما وصلنا إلى طريق مسدود ، شاورنا رئيس وفد مصر فى الأمر بعد أن اطلعناه على الغصص التى سدت حلوقنا وعلى التيارات العاتية العنيفة التى بتنا عاجزين عن السباحة فيها . وأمرنا رئيس الوفد بأن نحتج وننسحب من اللجنة لتتاح الفرصةلجولة تكون له فيها أسبابه فى اللجنة العامة عند مناقشة البيان الختامى والقرارات .

* * *

لم تكن ولادة القرار رقم (٨)، والذى كان بكل مقياس من المقاييس هو نقطة البداية لاقامة البنك الإسلامى للتنمية فيما بعد .. أمرا عاديا أو شيئا سهلا . ولأن الذين يرون الآن البنك الإسلامى للتنمية قد يتصورون أن مجموع الدول الإسلامية قد باركت ولادته فى سهولة ويسر إدراكا منها لمصالحها وحاجاتها ، ولأن الذين شهدوا هذه الملحمة المضنية أحاد لا يتجاوزون المائة ، فإنه من حق جموع الأمة الإسلامية أن تعرف الحقائق كاملة .. موثقة ، وأن تتطلع على الصورة الحقيقية مهما كانت مظلمة وكئيبة .

جاء دور مناقشة قرار المؤتمر بالنسبة لموضوع البنك الإسلامى الدولى فى الجلسة السادسة . وقد كانت أطول جلسة شهدتها مؤتمرات وزراء الخارجية الإسلامى منذ بدايتها وحتى الآن .. بدأت الجلسة فى الساعة ٧٫٢٥ مساء الجمعة ١٧ محرم ١٣٩٢ (٣ مارس ١٩٧٢) ، وعندما التهب وطيس الحوار وأوشك أن يهدد بكارثة رفعت الجلسة فى الساعة ١١٫٣٠ مساء وأعيدت فى الساعة الثانية عشر وخمس عشرة دقيقة صباحا واستمرت حتى الثانية إلا خمس دقائق صباحا .

قال سكرتير المؤتمر ، وقد كان السيد عمر عارته غالب ، وزير الدولة للشئون الخارجية (آنئذ) ورئيس وفد الجمهورية الصومالية الديمقراطية :

" البنك الإسلامى الدولى :

١٧- اطلع المؤتمر على الدراسة التى قامت بها جمهورية مصر العربية لإنشاء البنك الإسلامى الدولى للعمل على إعادة بناء المجتمع الإسلامى وتدعيم اقتصاده على أسس مثالية شرعية من العدل الإلهى والقيم الإنسانية والسعى لتحرير المعاملات المصرفية من المحظورات الشرعية وبما يتفق مع الأسس الاقتصادية المتطورة ، قرر المؤتمر أن ينشأ بالأمانة العامة لجنة خبراء فى الشئون المالية والاقتصادية من الدول الأعضاء لمناقشة الدراسة المقدمة من جمهورية مصر العربية ولتكون على اتصال مستمر بالدول الأعضاء لأخذ مرئياتهم فى هذه الدراسة . "

وقد كان ذلك هو القرار الذى احتججنا عليه وانسحبنا من اللجنة بسببه ، وهو قرار يعد خطوة إلى الوراء وليس إلى الأمام لأنه يعود مرة أخرى بالدراسة المصرية إلى حلقة مفرغة من الدراسة ولا يشتمل على أى نوع من الضوابط أو الخطوات الإجرائية . وهذا النوع من القرارات يعنى فى عرف السياسيين تمييعا للمسائل وتكفينا للموضوعات .

وانبرى حسن التهامى إثر سماعه لهذا المنطوق ، وكان قد استطاع أن يتفق مع ممثلى الامارات والصومال والأردن وماليزيا وليبيا على تبنى صيغة أخرى للقرار :

" سيدى الرئيس ، السادة الأعضاء : أرجو أن تعطونى انتباهكم بعض الوقت ، ذلك أن هذا القرار الوارد هنا فى هذه الورقة فى نظرى لا يصلح . ومن ثم فإننى أعيد عرض الموضوع من جديد على المؤتمر ليتخذ فيه قرارا .

وأقول تضمنت الدراسة التى قدمها وفد مصر للمؤتمر والتى عقدت على أثرها لجنة موسعة بالقاهرة شأنها فى ذلك شأن اللجنة التى عقدت فى الرباط وطهران تضمنت إنشاء هيئة استشارية للاقتصاديات ، والبنوك الإسلامية كجزء من الهيكل المتكامل لنظام العمل بالبنوك الإسلامية .

وقد أعد مشروع قرار لاعتماده من المؤتمر بأن تنشىء الأمانة العامة للمؤتمر الإسلامى فى الوقت الحاضر - ضمن الإدارات المكونة لها - شأنها فى ذلك شأن الإدارة الثقافية والمراكز الإعلامية.. تنشئ الإدارة المالية والاقتصادية التى تتولى القيام بأعمال الهيئة الاستشارية المذكورة .

وتكليف الأمانة العامة - فى المرحلة الحالية - بهذه المهمة يهدف إلى وضع نواة لتشكيل وكالة متخصصة منبثقة من تلك الأمانة لتخدم المؤتمر الإسلامى على النحو الذى تضمنه الدراسات سالفة الذكر .

ومن المتيقن أنه عندما يتحقق إنشاء هذه الوكالة المتخصصة سيكون لها أثر فعال

وملموس فى كل ما يتعلق بالتنظيم والتخطيط لإدارة أموال البنوك الإسلامية والبحث سعيا لتحرير معاملاتها من المحظورات الشرعية مما يجعلها ركيزة صالحة للتكامل الاقتصادى وبرامج التنمية التى تغطى احتياجات العالم الإسلامى بأجمعه وتدعيم القوى المادية للشعوب الإسلامية وتوفر لها السيادة والعزة بين دول العالم ، وقد جاءت أغراض الهيئة الاستشارية للاقتصاديات والبنوك الإسلامية فى الدراسة المقدمة للمؤتمر شاملة كل هذه الأهداف - أقرأ بعضها للتذكرة :

أ - تجميع الخبرات العلمية والعملية لتقدم الهيئة من خلالها وعن طريقها المشورات الفنية المطلوبة للدول أعضاء المؤتمر الإسلامى فى المجال الاقتصادى وعلى الأخص فيما يتعلق بتدعيم وتأييدجهود تلك الدول فى إنشاء أو تطوير أجهزتها المصرفية وفق الأسلوب الإسلامى كلما أرادت الدول الإسلامية ذلك .

ب - إعداد البحوث والدراسات المتفقة شكلا وموضوعا مع المبادئ الإسلامية والمستندة إلى قواعد الفقه الإسلامى العامر بالأصول الجامعة وعلى الأخص المجالات التالية :

- المشكلات القانونية المرتبطة بمباشرة التنمية الاقتصادية .

- شئون النقود والائتمان والتحويلات والمقاصات وغيرها من الأعمال المصرفية ووسائل تطوير نظمها وأساليبها ورفع الجمود عنها .

وتوافى الهيئة الدول الاعضاء بالمؤتمر الإسلامى بالبحوث والدراسات التى تعدها كما تلبى احتياجات هذه الدول من دراسات وإيضاحات فى المجالات المذكورة .

ج - تكوين شعب متخصصة فى المحاسبة والمراجعة تستفيد منها البنوك المتطورة اسلاماً فى المجالات المذكورة وتمد هذه البنوك بالخبرة وتقدم لها المشورة بشأن النظم والوسائل التى تيسر أمامها سبل القيام بأداء مهامها وأدوات العمل ووسائله الحديثة .

د - تدريب وإعداد المستويات المسئولة عن التنفيذ فى المجالات المالية والاقتصادية

وإعداد البرامج اللازمة لذلك على أسس علمية وإمداد الدول أعضاء المؤتمر الإسلامى بالعناصر التى اكتمل تدريبها واكتسبت الخبرة المطلوبة .

هـ - القيام بإحاطة مجموعة الدول أعضاء المؤتمر الإسلامى أولا بأول بما تحققه الهيئات المتخصصة فى هذه الدول من خطوات فى سبيل تطوير اقتصادياتها - وعلى الأخص فى مجال البنوك - وفقا للأسلوب الإسلامى .

أيها الاخوة ، وفقا لهذا المفهوم الذى اقتنعنا به ومتضمنا دراسة مصر التى قدمت خدمة للعالم الإسلامى ، تقدمت جمهورية مصر العربية ودولة اتحاد الإمارات العربية والصومال والأردن وماليزيا وليبيا باقتراح لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد الآن عملا على إعادة بناء المجتمع الإسلامى على أسس فعالية شرعية من العدل الإلهى والقيم الإنسانية ليحتل مركزه الطبيعى الخلاق فى مجتمعنا وفى صرح الحضارة وإدراكا من المؤتمرلأهمية التعاون بين حكومات وشعوب الدول أعضاء المؤتمرالإسلامى ولصالحها فى المجالات الاقتصادية باعتباره ركيزة من أهم ركائز ودعامات قوة الدول فى عصرنا " .

وبالنظر إلى أن هنالك مشروع قرار مقدم من دول سبع أعضاء بالمؤتمر ، فإنه كان من غير المعقول أو المقبول تجاهل هذا الأمر ، فسارعت رياسة المؤتمر إلى تدارك الأمر ، فجرى السيناريو على الوجه التالى :

- **الرئيس** : كان هناك خطأ فى الواقع فى التوزيع إذ تأخر توزيع المشروع الذى تقرأه وقد وزع الآن وسيقرأ ، وهو وفقا لما تقرأه الآن . والكلمة لمندوب مصر العربية .

- **معالى السيد حسن التهامى رئيس وفد جمهورية مصر العربية :**

يهمنى أن أقرأ القرار الأخير حتى لا يصبح هذا البند معتمدا .

- **الرئيس** : سيقرأ الآن ما تفضلتم به ويصبح هو المعتمد .

- **معالى السيد حسن التهامى رئيس وفد جمهورية مصر العربية:**

أشكركم لأننا نقصد خدمة العالم الإسلامى .

- **الرئيس :** الحقيقة وقع خطأ فى الطباعة الأولى وتوزع عليكم الآن الورقة الأخيرة بالمحتوى الذى قرأه السيد ممثل مصر العربية فى هذه الورقة وسيقرأ الآن .

- **معالى السيد حسن التهامى رئيس وفد جمهورية مصر العربية :**

على أن يحل محل هذه الورقة .

- **الرئيس :** نعم .

- **معالى السيد حسن التهامى رئيس وفد جمهورية مصر العربية :**

بعد اطلاعى على الورقة التى أشرتم إليها ، أجد أن المقدمة فى الورقتين هى هى ، ولكن القرار يختلف عما قدمناه لذلك هل أستمر فى القراءة ؟

- **الرئيس :** تفضل .

- **معالى السيد حسن التهامى رئيس وفد جمهورية مصر العربية :**

(استأنف القراءة)

" وإدراكا من المؤتمر لأهمية التعاون بين حكومات وشعوب الدول أعضاء المؤتمر الإسلامى ولصالحها فى المجال الاقتصادى باعتباره ركيزة من أهم ركائز ودعامات وقوة الدول فى عصرنا **وتعبيرا عن الرغبة الصادقة والأكيدة لهذه الحكومات والشعوب فى البحث سعيا لتحرير معاملاتها المصرفية من المحظورات الشرعية ، وبما يتفق مع الأسس الاقتصادية المتطورة .**

وعلى ضوء الدراسة المقدمة للمؤتمر بدورته الحالية قرر :

أن تنشأ بالأمانة العامة إدارة مالية واقتصادية لخدمة العالم الإسلامى

وتتولى الدراسة وإعطاء المشورات فى المواضيع الاقتصادية والبنوك الإسلامية " .

هذا القرار الذى قدمناه أقل ما يجب بالمقارنة لنشاطات أخرى لمؤتمرنا هذا ، ونقول إن هذه الإدارة سوف تخدم المجتمع الإسلامى أعظم خدمة ، ولذلك أطلب من المؤتمر أن يتبنى هذا القرار وليس كما ورد فى الورقة التى وزعت علينا ".

وما أن انتهى السيد حسن التهامى من كلامه ، حتى رأينا مندوب تونس - وقد كان السيد محمد المصمودى وزير الخارجية -يطلب الكلمة ، ليقول .. (هكذا والله .. الصفحة ١٥١ من المحضر الحرفى لجلسات المؤتمر) " بالنسبة للفقرة (٧) من البند (١٦) التى تقول " يوصى بالعمل على إنشاء جامعة إسلامية تدرس فيها كافة المواد تكون مفتوحة للجميع " والمعلوم " ...

وسرت همهمة فى القاعة تستنكر هذا العبث على هذا الوجه المكشوف ، فقاطعه رئيس الجلسة ، واستمر السيناريو الخاص بموضوع البنك الإسلامى :

- **الرئيس** : أرجو أولا أن ننتهى من البحث الذى نحن بصدده ثم نعود إلى الفقرة التى أشرتم اليها ، والكلمة الآن للمقرر .

- **المقرر** : (الأصل بالفرنسية) الدكتور أحمد كريم جاى (المقرر)

سيادة الرئيس

يعلم كل الحاضرين أنه منذ مؤتمرنا الأول فى الرباط ، **اتفقنا على أنه من الضرورى إيجاد تعاون ثقافى وتعاون اقتصادى أيضا بين الدول الإسلامية . وقد رأينا أن خير وسيلة لتحقيق هذا التعاون الاقتصادى هو استخدام الوسائل التى تسمح بالتدخل فى مجال الاستثمارات . وعلى هذا الأساس ، فقد ظهرت منذ المؤتمر الأول فكرة بنك إسلامى أقرت بعد ذلك فى كراتشى . وقد ظهرت فى نفس المؤتمر فكرة إنشاء المراكز الثقافية ووكالة الأنباء .**

وبالتالى ، فليس هناك مجال للمناقشة من حيث المبدأ .

والمطلوب هو إيجاد أفضل الوسائل لإنشاء البنك . وأنتم تعلمون أننا طلبنا من الجمهورية العربية المتحدة إعداد تقرير عن الدراسات الأولية . وقد قامت بهذه الدراسة بالفعل . وفى الواقع إن فكرة إنشاء هذا المركز الاستشارى فى داخل الهيئات الاستشارية واردة فى الدراسة التى قامت بها مصر . ولكن الخبراء الذين استدعتهم الحكومة المصرية لدراسة هذه المسائل لم يغادروا بلادهم بتعليمات محدودة ، اللهم إلا العمل من أجل إنشاء البنك . **وعلينا ألا ننسى أنه بعد أن قامت الحكومة المصرية بالدراسة ، لم تتح الفرصة سوى لعدد ضئيل من الحكومات لعرض نتائج هذه الدراسة على الخبراء .**

ولقد عقد الاجتماع فى القاهرة من ٥ إلى ٧ فبراير ، وقد تم إرسال الوثائق إلى الدول ولم يقدم إلينا سفيرنا تقريره إلا فى يوم ١٥ - وقد غادرت السنغال يوم ١٥ . ولم يجد خبراؤنا الماليون بالوزارات المعنية متسعا من الوقت لابداء آرائهم بهذا الشأن . وإذا اتخذنا بالتالى قرارا بإنشاء هيئة لا تزال فى مرحلة الاقتراحات . فإننا بهذا نسبق الأحداث .

ونعتقد أنه من الأحكم أن تقوم لجنة من الخبراء باستشارة الدول بدلا من القيام بانشاء هيئة تكون لها صفة الدوام . وإذا وجدنا فى المستقبل أننا متفقون على وجودها فسوف نكون عندئذ ملتزمين بقرار اتخذناه فى تسرع وقبل دراسته .

ويجب ألا تتبلور مواقفنا فى هذا الموضوع ، بل يجب أن ندرس قبل أن نقرر ، لأنه لاشك يعتبر من باب التسرع أن نقول اننا سوف ننشىء بنكاً وفقا لأسس مفروضة علينا .

ولقد قيل لنا : هذه هى الخطة التى يجب اتباعها لإنشاء البنك . ستكون عندنا هيئة استشارية تمكننا من أن ننشئ فى المستقبل القريب اتحادا يتم تحديد اختصاصاته وكأنهم يقولون لنا : حتى فى حالة عدم موافقتكم ، سيتم إنشاء البنك .بل يذهبون إلى أبعد من هذا : سوف يكون هناك بنك دولى للتجارة والتنمية وبنوك محلية وبنوك فى المدن .

ولا أعلم إذا كانت أنظمتكم الاقتصادية تسمح بهذا . ومن المرجح أن هذا ممكن فى الدول المتقدمة التى تنعم بموارد كافية . ولكننا إذا أخذنا غينيا وعدد سكانها ٦٠٠ ألف نسمة أو السنغال وعدد سكانه ٣ ملايين نسمة ، فإن هذه الدول لا تستطيع أن تتولى إنشاء الهياكل المعروضة علينا.

ونحن نطلب منكم أن توافقوا على أن تتولى لجنة خاصة من الخبراء الاتصال بالدول حتى تتمكن هذه الدول من دراسة المشروع قبل اتخاذ قرار نهائى.

تقول مصر الآن : إذا لم توافقوا على الفور ، فسوف ننسحب من المؤتمر . ولم نعد نفهم ماذا تريد . لقد تقدمت إلينا بدراسة فنية لا يمكن انتقادها من حيث المبدأ . ولكننا لم نجد متسعا من الوقت لنعرضها على خبرائنا . أرجوكم أن تمنحونا الوقت الكافى لدراستها بدلا من اتخاذ قرار متسرع .

ومعروض علينا تشكيل لجنة من الخبراء على مستوى الأمانة العامة تكون مهمتها دراسة هذا التقرير بالتشاور مع جميع الدول . وهذا أمر بسيط . ويمكننا أن نقبل هذه الصيغة . وبوسعنا أيضا أن نطلب من جميع الدول إرسال خبرائهم لإعداد التقرير . وبوسعنا أيضا عقد دورة غير عادية . إن مثل هذه المسائل لا تتعلق بالسياسة . ويمكننا أن نتفق على تشكيل لجان من أجل مساندة المقاومة الفلسطينية وهذا موقف سياسى . ويمكننا أن نتفق على المساهمة فى صندوق فلسطين . وهذا قرار سياسى . **ولكن لا يمكن الارتجال بالنسبة لهيئة قد تدخل تعديلات على النظم الاقتصادية وفى نظم بنوك الدول .**

وأنا لست خبيرا ولكن أؤكد لكم أننى إذا اتخذت مثل هذا القرار ، فسوف يعتبرنى .. ونحن نطالبكم بأن تفهمونا . !

- الرئيس :

الكلمة لمندوب السودان .

- معالى السيد/ موسى المبارك رئيس وفد السودان :

" سيدى الرئيس ، بما أن مشروع القرار الذى قرأه علينا ممثل جمهورية مصر العربية يغاير مشروع القرار الذى وزع قبل لحظات ، وبما أن مشروع القرار المقدم من قبل مصر وبلاد أخرى لم يوزع مكتوبا علينا ، لذا أرجو أن تأذنوا لممثل جمهورية مصر العربية أن يقرأ علينا مشروع القرار لندونه ليكون النص أمامنا قبل أن نواصل مناقشة هذه المسألة باعتبارها مسألة كبيرة وهامة ".

- **الرئيس** : الكلمة للمقرر .

- **المقرر** : (الأصل بالفرنسية)

" يا سيادة مندوب السودان .. ان القول بأن المشروع لم يتم توزيعه أمر لا يطابق الحقيقة تماما . فقد اتفقنا عند افتراقنا على أن تتولى إحدى اللجان دراسة جميع مشروعات القرارات. وقد عرض هذا المشروع على اللجنة . والتقرير الذى نناقشه هو تقرير اللجنة . إذا كانت مصر معترضة ، فهذا أمر مختلف . وعلى ما أعلم فإنه قد تم عرض مشروعات الدول على اللجان وبوسعنا أن نعدل فى الإجراءات . ولكنه من غير الممكن أن نرتجل فى الجلسة . وليس من العدل أن نقول ان المشروع لم يوزع . لقد حدثت مناقشته . والذى نعرضه الان هو نتائج هذه المناقشات .

وقد رأيت أن هذا التوضيح لازم . والمناقشة لازالت مفتوحة على أساس النتائج أو المقترحات الأولى . وليس من العدل أن نقول إن المشروع لم يناقش . وسوف يكون من شأن هذا الإيضاح إنارة الطريق أمام المؤتمر عند اتخاذه لقراره ".

- **الرئيس** : إذا سمح لى أقول إننا إذا سرنا بهذه الطريقة فى النقاش سوف لا نصل إلى شىء . **هناك مشروع قرار مقدم من لجنة الصياغة سيقرأه السكرتير مادة مادة** ، وعندما يأتى إلى نص القرار تبدأ الموافقة عليه أو تعديله . فلا مجال هنا لكثرة المناقشات فى هذا الموضوع .

إذن أعطى الكلمة لمندوب مصر ثم لمندوب غينيا ، الا اذا كانت هناك نقطة نظام ... إذن سيتفضل مندوب مصر العربية .

- معالى السيد حسن التهامى رئيس وفد جمهورية مصر العربية :

" هناك موضوع فى غاية الأهمية ، فالمشروع المقدم أساسا يختلف عما قدمناه ، فنحن وقعنا على قرار آخر غير الذى وزع علينا ، وليس هو القرار المقدم الآن ، ومعنى هذا أنه ضرب بكل المقدمين للقرار معنا عرض الحائط ، وقدم قرار آخر ، فمن قدم هذا القرار الآخر ؟ "

- **الرئيس** : هناك نقطة نظام ، فليتفضل مندوب الجزائر .

- سعادة الأستاذ عبد الحميد عجالى مندوب الجزائر:

بودى أن أتساءل ، هل المشروع المقدم من الدول المعنية أى وفد مصر والوفود الأخرى ، هل درس أم لم يدرس فى لجنة الصياغة ؟ وشكرا .

- **الرئيس** : نسأل المقرر .

- **المقرر** : (الأصل بالفرنسية)

" لقد ناقشنا بالفعل مشروعا تقدم به ممثل مصر . وأنتم تعرفون المناقشات التى أثارها . وممثل رئيس الوفد لدى اللجنة يمكنه أن يقول لكم ما حدث أفضل منى . وأعتقد أنه قد تلقى تعليمات من رئيسه بشأن القرار ، ويمكن أن يشهد جميع الحاضرين أنه قد تقدم بمشروع وأنا لم أعد أفهم شيئا اذا كان هناك مشروع آخر ، فهو أمر جديد .

- **الرئيس** : الكلمة لمندوب مصر العربية .

- معالى السيد حسن التهامى رئيس وفد جمهورية مصر العربية :

إن ممثل وفد مصر فى اللجنة التى بحثت المشروع رفض هذا المشروع وترك الاجتماع وهو يمثل المجموعة التى قدمت الاقتراح الأصلى ، فما معنى تقديم اقتراح جديد ومن الذى قدمه ؟

- **الرئيس :** الكلمة لمندوب غينيا (الأصل بالفرنسية)

- **معالى السيد كمارا دامنتانج رئيس وفد غينيا :**

" أعتقد أن المناقشات قد وصلت إلى نقطة حساسة . كنت أريد أن أوجه سؤالين إلى المقرر ولكن أعتقد أنه أجاب عليهما لتوه . وكنت أريد أن أعرف أولا ما إذا كان التصريح الذى أدلى به فى البداية معناه موافقة اللجنة وإذا كانت اللجنة قد درست بما فيه الكفاية جميع المشروعات التى قدمت إليها . وقد أجاب المقرر على السؤال الثانى الذى طرحه الآن مندوب الجزائر . وأعتقد أنه إذا أردنا أن نخرج - لن أقول من الطريق المسدود - وإنما من الخلاف المستمر ، يتحتم علينا أن نشكل على الفور لجنة فرعية تدرس المشروعين وتسعى إلى إيجاد اتفاق يلتزم بالرأيين المتعارضين . أو أننا نكتفى بأن نطلب عرض النصين على جميع الوفود حتى نتمكن من أن نتخذ قرارا نهائيا ".

- **الرئيس :** الكلمة لمندوب السودان

- **معالى السيد موسى المبارك رئيس وفد السودان :**

" سيدى الرئيس ، نحن فى الجلسة الختامية لهذا المؤتمر ونريد أن نخرج بقرارات مجمع عليها ، ولابد لنا أن ننظر فى كل وجهات النظر وندققها . إذا لم أبد رأيى فى المشروع المقدم من لجنة الصياغة أو المشروع الذى تقدمت به مصر العربية وبلاد أخرى ، وكل الذى أردته هو أن يوضع - إذا كان هذا جائزاً من ناحية إجرائية - المشروع الذى تقدمت به مصر ، أن يوضع أمامنا إما كتابة وإما يملى علينا لنكتبه ثم نناقش الاقتراحين . وأعتقد أن من حق أى عضو فى هذا المؤتمر بالنسبة لدول تقدمت بمشروع مغاير أن يجرى تعديلات

على ما تقدمه لنا لجنة الصياغة فهذا حق. ولهذا أرجو اختصارا للوقت ولكي لا ندخل فى متاهات أن يقرأ علينا مشروع مصر والبلاد الأخرى لنقارن بينه وبين ما قدمته لجنة الصياغة ، ونؤيد المشروع الذى نراه صحيحا منهما .

- **الرئيس :** قبل أن أعطى الكلمة لمندوب الصومال ، أود أن أؤكد أن كل شىء يطرح فى هذا المؤتمر ليس للجنة الصياغة الحق أن تفرض بالنسبة اليه أى شىء ، ولكنها تعرض على مستوى المؤتمر ما تتوصل إليه من بحث ، وللمؤتمر أن يناقش الموضوع وأن يعدله وله حق ممارسة كل التعديلات أو رفض كل ما يأتى من لجنة الصياغة .

والكلمة الآن لمندوب الصومال .

- **سعادة السيد أحمد شيخ أحمد عيسى مندوب الصومال :**

(الاصل بالانجليزية)

" شكرا سيدى الرئيس - إننى أعلم أننا عندما عقدنا هذا الاجتماع الثانى بشأن موضوع البنك الإسلامى فإن المشروع المقدم من جمهورية مصر العربية كان قد عرض للمناقشة ويبدو أن اللجنة العامة قد وافقت عليه ، إلا أن لجنة الصياغة قد رفضته بطريقة عملية إذ أدخلت عليه تعديلات كثيرة هى فى واقعها ليست تعديلات ولكنها تغيير كامل لمشروع القرار كله. وأنه يبدو لى وجود اختلاف كبير بين مشروع القرار المقدم من لجنة الصياغة وبين الأصل باستثناء أن مشروع القرار الذى أمامنا الآن يطالب بلجنة جديدة تضع تقريرا ، فى حين أن مشروع القرار الأصلى المقدم من الجمهورية العربية المتحدة وتبناه عدد آخر من الدول ينتهى بتشكيل لجنة تكون جزءا من الأمانة العامة . هذا هو الاختلاف وينبغى أن يكون كذلك لأننا إذا ما استمر أمامنا وجود لجنة متعددة الخبراء فسوف نصل إلى لا شىء ، وسنبدأ من حيث بدأنا عندما كنا فى كراتشى ."

- **الرئيس :** الكلمة الآن لمندوب دولة اتحاد الامارات العربية .

- **الدكتور حسن عباس زكى رئيس وفد دول اتحاد الإمارات العربية :**

" سيدى الرئيس، المسألة فى تقديرى فى منتهى البساطة ولا تحتاج إلى كل هذا التعقيد ، ونحن سرنا فى أول الجلسة على القواعد الطبيعية المرعية ، إننا نناقش كل قرار ، وحينما يكون هناك تعديل نتقدم به ، ونحن لا نقول مشروع مصرى أو مشروع دول أخرى ، ولكن نقول إن الصياغة التى قدمت إلينا ، لنا بالنسبة لها تعديل . ونود قبل أن نعرض هذا التعديل أن نبرز وجهة نظرنا . فليعرض المشروع على بساط البحث والكلمة فى النهاية للمؤتمر ، لان هذا الموضوع فى نظرنا أساسى ومهم ، وهناك تعديلات مقترحة عليه لنا الحق أن نظهر بالنسبة لها وجهة نظرنا بقبولها أو رفضها ."

- **الرئيس :** لا داعى لمواصلة الحديث على هذا النحو ، فهناك مشروع قرار موضوع ، ومصر تريد أن تدخل تعديلات عليه أو تغيره ، فلنستمع إلى ما لدى مندوب مصر فيما يتعلق بهذا الموضوع .. تفضل .

- **معالى السيد حسن التهامى رئيس وفد جمهورية مصر العربية :**

" ليس هناك مشروعان ، فهناك المشروع المصرى الذى وضع بالاشتراك مع خمسة دول أخرى . والمشروع الذى عرض علينا يختلف تماما عما قدمناه . إذن ليس هناك مشروع الدول الست ، بل هناك مشروع جديد لا يتمشى مع هدفنا . ومن ثم علينا أن نرجع بذاكرتنا إلى مؤتمر كراتشى ، وكلنا حضرناه واتفقنا فيه على أن نتبنى نشاط هذه المنظمة فى جهات ثلاث ، حيث ألقى على عاتق مصر والرباط وطهران دراسة موضوع من المواضيع باعتباره نشاطا أساسيا ولازما وواجبا للمسلمين . ومضت الدراسة العلمية والاقتصادية ثم صدرت هذه التفاصيل ثم جئنا إلى أهم هذه الدراسات فأهملت وغيرت ، ولا نريد أن نبنى مجتمعا إسلاميا على هذا الأساس أو على هذه النظرة . والسؤال هو : هل ما عرضه السيد المقرر يمثل نظرته أو نظرة دولته أو نظر جميع الدول حتى نغير هذه الفقرة إلى فقرة جديدة . ولذلك أرجو أن نعيد المناقشة على أساس مشروع القرار الذى قدمته مصر ومعها الدول الخمس

الأخرى ".

- **الرئيس** : الكلمة للمقرر

- **المقرر** : (الأصل بالفرنسية)

" لم أكن لأسمح لنفسى كمقرر أن أعدل فى معنى مشروع معروض على اللجنة . أطالبكم بسحب الاتهام الذى وجهتموه إلى . سوف أشارك فى المناقشة ولكننى أستشهد المؤتمر . وأنا لا أفهم لهفتكم على التسرع بإنشاء هيئة بمثل هذا التعقيد. أتركوا الوقت لعرضها على الخبراء . ولست أنا الذى قمت بتعديل المشروع . أرجو أن تكونوا محقين معى . لست أنا الذى قمت بتعديل المشروع .. أرجو شاكرا الاعتراف بذلك ."

- **الرئيس** : الكلمة لمندوب غينيا .

- **معالى السيد كمارا دامنتانج رئيس وفد غينيا** : (الأصل بالفرنسية)

" بين يدى الآن المشروع المقدم من الامارات العربية المتحدة ومصر والأردن وليبيا وماليزيا والصومال .

سوف أقرأ مرة ثانية الفقرة المتنازع عليها ، والذى تقدمت به لجنة الصياغة المثلة فى ست دول .

قرر إنشاء قسم مالى واقتصادى فى الأمانة العامة يكون مسؤولا عن أعمال الهيئة الاستشارية للشئون الاقتصادية والبنوك الإسلامية المنصوص عليها فى الدراسة السابقة للمؤتمروسيكون هذا القسم نواة وكالة متخصصة منبثقة عن أمانة المؤتمر العامة .

تلك هى النقطة التى تدور حولها المناقشة .

وأسلم هذا النص إلى السكرتير ليقرأه بصوت مرتفع وبسرعة الإملاء حتى يتمكن كل وفد من معرفتها تماما ليتخذ موقفا محددا بهذا الشأن ".

- **الرئيس :** الكلمة لسكرتير المؤتمر .

- **السكرتير :** (الأصل بالانجليزية)

" إننى لآسف جدا إذ أتدخل عند هذه المرحلة إلا أننى أعتقد أن السؤال الأساسى المقدم من زميلى ممثل الجزائر المحترم لم يجد إجابة عليه حتى الآن . إننا هنا نخدم المؤتمر الإسلامى بإخلاص وليست لدينا مصالح تتسم بالأنانية . لقد جئنا إلى هنا لخدمة المجتمع الإسلامى ، ونحن نريد أيضا أن نسهم بأكبر قدر ممكن من المشاركة لنجعل مؤتمرنا هذا ناجحا ، وإلا فإن السؤال المقدم من مندوب الجزائر لم يجد اجابة عليه . فهل كان هناك اتفاق من جانب لجنة الصياغة المؤلفة من ٢٠ وفدا أو أكثر بشأن مشروع القرار . إن هذا السؤال لم يجد اجابة عليه . وأعتقد أننا هنا جميعا لنتبادل الآراء بصراحة . ولهذا عندما يعرض علينا شىء ما نكون فى خدمتكم ، إننا رهن إشارتكم وإننا نتلو عليكم بمنتهى الإخلاص ما صدر فعلا . ولهذا فإن ما أريد معرفته هو سؤال السكرتير (سكرتير لجنة الصياغة) عما إذا كان هذا قد صدر عن لجنة الصياغة . فإذا لم يكن الأمر كذلك، فلنقم باستعراض الموضوع كله مرة أخرى . وأعتقد أن هذا يجب أن يكون واضحا تماما حتى لا نضيع وقتنا ".

- **الرئيس :** الكلمة للمقرر .

- **المقرر :** (الأصل بالفرنسية)

" أوجه كلامى إلى زميلنا ممثل غينيا أن النص الذى قرأه الآن هو بالحرف الواحد النص الذى عُرض على اللجنة وهو بين يدى الآن . وقد اقترع مندوبو كل الدول التى حضرت المؤتمر - ولن أحدد أسماءها - على أساس هذه الوثيقة ذاتها . وبسبب اختلافهم على هذه الوثيقة ، فقد طلب المندوب أن يأخذ رأى رئيسه وأن يعطينا الإجابة فى صباح اليوم التالى .

وكانت الساعة الثانية صباحا وكان علينا أن نلتقى ثانية فى العاشرة صباحا . فقلت إنه من المستحيل أن ننتظر عشر ساعات وللمرة الثانية أخذت اللجنة علما بالإيضاح الذى طلبه

مندوب الجزائر .

ونخرج من هذا بأن المسألة جوهرية . إذا كنتم تريدون إنشاء هيئة استشارية . فهل يتحتم أن تتركوا هذه المهمة للدول الأعضاء ؟ وأنا واثق من أنه إذا ما منح المؤتمر ٢٤ ساعة فقط لدراسة هذه الوثيقة لراجع غالبية الأعضاء مواقفهم . وأنا واثق أنه حين نتبين القيود التى يريدون ربطنا بها لأعادوا النظر فى الأمر . ويجب أن يقال هذا بكل وضوح . **يجب ألا تشوه الحقائق بهدف نيل الموافقة على المشروع . وأنا أشرح لكم ما حدث كمندوب للسنغال لاداعى لرفع الأصوات والتهديد بالانسحاب . إن هذا ليس طبيعيا وليس ديمقراطيا تماما . كما أن هذا ليس لائقا بالنسبة لزملاء ".**

- **الرئيس :** اسمحوا لى أن أقول أن الحديث على هذا النحو لا يمكن أن نستمر فيه على هذه الطريقة فى أسلوب البحث . فهناك مشروع قُدم إلينا من لجنة الصياغة وانتهينا فيه إلى قرار ، فإذا كانت هناك لدى أى وفد من الوفود تعديلات أو حذف بالنسبة لما ورد فى هذا القرار فعليه أن يبدى رأيه فى هذا الموضوع ، وأرجو أن نكتفى بهذا القدر من النقاش الطويل فيه . والكلمة لمندوب جمهورية مصر العربية .

- **معالى السيد حسن التهامى رئيس وفد جمهورية مصر العربية :**

" نقطة نظام : أقول ان هذا القرار الذى قُدم الينا لم نتبناه وليس هذا رأينا ورفضناه فكيف يقدم باسمنا ، فإذا أراد المؤتمر أن يناقش القرار فليناقش الاقتراح الأصلى المقدم منا فى هذا الشأن أخذا برأى الزميل الغينى ".

- **الرئيس :** الكلمة لمندوب موريتانيا .

- **معالى السيد عبد الله ولد بيه رئيس وفد موريتانيا :**

" ولو أننى لم أطلب الكلمة إلا أننى أعتقد أنه يجب أن يُوزع القرار الذى تقدمت به مجموعة الدول الست بما فيها مصر العربية ، حتى نتمكن من مقارنته مع القرار المقدم من

لجنة الصياغة وبالتالى نتمكن من إعطاء آرائنا بعد التعرف على القرارين المقدمين وشكرا سيدى الرئيس ".

- **الرئيس** : اننى مضطر اما ان أوقف الجلسة وإما أن يوزع القرار الذى تقدمت به جمهورية مصر العربية . والكلمة لمندوب مصر العربية .

- معالى السيد حسن التهامى رئيس وفد جمهورية مصر العربية :

" الموضوع فى غاية البساطة ، فمقدمة القرار صحيحة ، وأسماء الدول صحيحة ، والمسببات صحيحة ، ولكن القرار نفسه تغير تماما ، وليس علينا فى هذه الحالة إلا أن نملى القرار وهو من فقرة لا تعدو الثلاثة أسطر ، ونفكر فيه سويا ونرجع القرار الأصلى ونناقشه ، واذا سمحت لى أقرأ فقرة القرار لكى يكتبها السادة الأعضاء ".

- **الرئيس** : تفضل قبل أن أعطى الكلمة لمعاليك . هناك توضيح لسكرتير المؤتمر .

- **السكرتير** :

" كما قال مندوب مصر العربية إن الفقرات الأولى من مشروع القرار لا يوجد هناك أى اختلاف بينها وبين فقرات المشروع الأول ، ولكن الاختلاف يجرى فى القرار الوارد فى نهاية المشروع وسأقرأه الآن وهو كما يلى : وعلى ضوء الدراسة المقدمة للمؤتمر فى دورته الحالية ، قرر " : أن تنشأ بالأمانة العامة الإدارة المالية والاقتصادية التى تتولى القيام بأعمال الهيئة الاستشارية للاقتصاديات والبنوك الإسلامية الواردة بالدراسة المقدمة للمؤتمر وتكون هذه الادارة نواة لتشكيل وكالة متخصصة منبثقة من الأمانة العامة للمؤتمر" .

فهل هذا هو النص ؟"

- **الرئيس** : الكلمة لمندوب مصر العربية .

- معالى السيد حسن التهامى رئيس وفد جمهورية مصر العربية :

" لقد قصدت فى أول الأمر . أن أقرأ القرار وأن ألقى الضوء على ما تقدمه هذه

الادارة من خدمات دراسية واقتصادية فهى تبدى الأراء وتناقش وتدرب وتعمل ، فإذا كان السادة أعضاء المؤتمر يرغبون فى سماع هذه الواجبات التى من الممكن أن تخدم بها هذه الادارة الاقتصادية فى وقتنا الحالى المجتمع الإسلامى ، أقول إنها ستدرس وتفيد وتمول وليس هناك التزام بإقامة بنك مطلقا ، وذلك أن العالم الإسلامى فى حاجة إلى خبرة اقتصادية ومالية ، وتتيح هذه الإدارة تقديم الخدمات ومن ثم فنحن لم نتحدث عن إقامة بنك أو اتحاد بنوك ولم نقدم شيئا من هذا ونعرف أن هذا ليس وقته ، وإنما نريد أن يستفيد العالم الإسلامى من الأسس التى ذكرتها وهى أن هذه الادارة تقدم الخدمات للعالم الإسلامى علميا وتدريبيا وبحثيا وأننا لا نجد شكا أو غبارا فى الموافقة على هذه الإدارة خدمة للعالم الإسلامى اشتقاقا لما قرره مؤتمر كراتشى ، والذى فعلناه بالنسبة للإدارة الثقافية ووكالة الأنباء الإسلامية ، فإذا كان هناك تفسير فسّر . . أو تعديل كلمة تعدل ولكن جوهر الموضوع يظل فى إطار خدمة العالم الإسلامى فى الميادين الاقتصادية . ولا أفهم لماذا لم توافق لجنة الصياغة على مشروع هذا القرار ".

- **الرئيس :** الكلمة لمندوب دولة اتحاد الإمارات العربية .

- **معالى الدكتور حسن عباس زكى رئيس وفد دولة اتحاد الإمارات العربية :**

" سيدى الرئيس : لقد ناقش المؤتمر موضوعين أساسيين هما وكالة الإنباء الإسلامية والمنظمات والمراكز الثقافية الإسلامية وغيرها ، فالأولى تخاطب سمع الانسان وبصره ، والثانية تخاطب قلبه وقد تحاول أن تدعم الإيمان فى قلوبنا لكى يشع علينا جميعا ، ونحن الآن بصدد مخاطبة العقل . وجرى فى القضية بحث كثير حول مدى كفاية الشريعة الإسلامية بالنسبة للنواحى الاقتصادية وقام المؤتمر مشكورا بجهود كبيرة ، وكانت هذه هى المرة الأولى فى تاريخ الانسانية - **على ما أذكر - التى تناقش فيها هذه الناحية من الزاوية العصرية .** فكثيرا ما قيل إن الاسلام لا يصلح للتخطيط من الناحية العصرية لأنه لم تكن هناك ثمة بحوث ولا رجال دين لهم امكانيات ولا رجال اقتصاد لديهم معلومات ، وقام هذا المؤتمر بمحاولة جذب هؤلاء مع هؤلاء لكى يجتمعوا معا ليبحثوا فى بوتقة فكر موحد نحو

إيجاد التشريع الاقتصادى الإسلامى ، يسرنى أن أذكر أن هذه البحوث لاقت اهتماما كبيرا من كافة الدوائر ومن الغريب بينها دوائر إسلامية حتى أن بعضها سألنى شخصيا عن طبيعة هذه المشروعات ومدى اقتناعى بإمكان تنفيذها فى المجتمع العصرى وكان ردى بالإيجاب . وبعضهم طلب منى أن أحيطهم علما بهذه البحوث حتى يمكن دراستها من الناحية الاجتماعية تؤمن زاويتهم ، والآن قدم المشروع المصرى بالنسبة للبنك الإسلامى ونشكر الذين قاموا بهذا البحث والجهد والآن قدمت إلينا مشروعات قرارات مختلفة بحثت فى اللجنة وجئ الينا بهذا المشروع والتعديل الذى اقترح عليه . وفى هذه المناسبة أود أن أوضح أساس المشروع فهو يقول بأن تنشأ لجنة خبراء وهذه واردة فى المشروع الذى قرئ علينا ووافقت اللجنة الفرعية عليه والذى يقول تنشأ بالأمانة العامة لجنة خبراء لمناقشة الدراسة المقدمة من مصر ولا أظن أن المؤتمراكتفى بأن نخرج بقرار بالنسبة لهذا المشروع الاسلا مى الكبير ، وهذه الدراسة العميقة بالنسبة للاقتصاد ونكتفى بدراسة وريقة ونقول إن الموضوع قد بحث ، فليس هذا من المعقول لأنه يعتبر تمييعا للموضوع وأقل مفهوما لقرارات المؤتمر الذى نقدمه لا فرض نظام معين للبنك أو فرض أسلوب معين على الدول ولكن مجرد استكمال هذه الدراسة وقد بحثت واستكملت إيجاد الأسلوب الاقتصادى الذى يتمشى مع الشريعة الإسلامية ودرس بنك خال من الربا إذن فالفرق بين الاقتراحين كبير ، فإذا كنا نقترح إنشاء إدارة ، فنحن أنشأنا ادارات وكالة أنباء الغرض منها مثل الغرض من المشروع. فإذا ما قلنا بأننا أنشأنا وكالة أنباء فستنشأ مجلات ودور نشر وستتطور مع الوقت . إنما كل ما فى الأمر أننا نريد نواة لاننا نخشى عقب خروجنا من هذا المؤتمر أن تذوب المسألة ثم تأتى الدراسة الينا بعد سنة بل إننا نريد جهازا يعمل نحو ربط الفكر الدينى بالفكر الفنى ويعمل على الاتصال بكافة المفكرين من الناحية الدينية والإسلامية وإكمال بحث موضوع البنك الإسلامى حتى يمكن عن طريق هيئة متخصصة تجمع الفنيين تحاول فى ظل هذه الهيئة أن تتوفر لديها كافة البيانات والمعلومات الفنية والاقتصادية والدينية حتى يمكنها أن تقدم لنا مشروعات متكاملة تكفل لنا بحث هذا الموضوع **إذن نحن لا نعنى بالمشروع المقدم إنشاء بنك أو هيئة فورا إنما نتدرج ونقول بأن ننشئ إدارة اقتصادية تتولى البحوث تكون فى**

المستقبل نواة بموافقة المؤتمر لهيئة استشارية تستكمل البحوث وتعرضها علينا بالتفصيل وشكرا .

- **الرئيس :** إذا كان الاخوان الذين سيتحدثون سيكون حديثهم فى نفس الموضوع سنضيع كثيرا من الوقت وسوف لا ننتهى قطعيا فى هذا اليوم ونحن فى الواقع - ونحن فى كراتشى - **كنا قد طلبنا من مصر أن تعد دراسة لبنك إسلامى ولكن الدراسة التى أتت بها هى دراسة عن إعادة النظر فى النظم المصرفية لتتمشى مع الشريعة الإسلامية** ، وعلى أى حال الآن لدينا الاقتراح المصرى لتعديل القرار ، ولا داعى لذكر أنه وارد أو غير وارد فالقرار الآن وارد لإنشاء إدارة مالية مهما سميت فإنا لا أذكر الاسم الصحيح وقدمته عدة دول **وأنا كمندوب للمملكة العربية السعودية أؤيد هذا الاقتراح** فإذا كانت هناك اختلافات فى وجهات النظر سنستمر فى المناقشات وأنا أعرض عليكم هذا الأمر ، فهل توافقون على ما ورد فى المشروع المقدم من جمهورية مصر العربية أم لا ، فإذا كانت هناك موافقة لا داعى للاستمرار فى النقاش ، وإذا كان هناك عدم موافقة نستمر فى النقاش . والكلمة الان للمقرر .

- **المقرر :** (الأصل بالفرنسية)

" أنا لا أتحدث الآن كمقرر وأنا أريد أن أعرض وجهة نظر وفدنا . ولا شك فى أن قرار إنشاء قسم يكلف بدراسة المسائل الاقتصادية والمالية كان يمكن أن يتم منذ مؤتمر كراتشى سواء أكان مصحوبا بنية إنشاء البنك أو بدونها .

ومن الطبيعى أن نتعرف على موقف البلاد الاقتصادى . وهذه الفكرة وحدها ، فكرة إنشاء البنك كهيئة للدراسة كان يمكن ، كما قلت من قبل ، أن تظهر منذ اليوم الأول . وأنا اعترف الآن أنها ضرورة . ولكن أرغب فى ألا تعتبر تطبيقا لنتائج الدراسة. فأنتم تقولون فى مشروع القرار : " هيئة استشارية كالتى وردت فى الدراسة " . ولكننا لا نريد أن نسبق الدراسة التى نبدأها بعد . وكلنا يوافق على هذا .

ولذا فأنا أقترح عليكم حذف الإشارة إلى الدراسة . أنا موافق على هذه الكلمات : " قسم للشئون الاقتصادية والمالية " فمثل هذا القسم ضرورى لهذا كما أنه سيكون ضروريا فى المستقبل القريب لشئون التعليم ومسائل أخرى. ولقد وافقنا من أجل المراكز الثقافية ووكالة الأنباء. وللشئون الاقتصادية والاستثمارات .

وعلينا ألا نقوم بأية إشارة خاصة بالدراسة فإن معنى هذا أننا نعطى رأيا فى وثيقة لم تقرأها سوى عشرة وفود فقط . لقد صدمت عند قراءة هذه الوثيقة . فأرجو ألا يطلب منى أن أطبقها كما هى . لا أريد سوى إلغاء الإشارة إلى الدراسة . ولنكتفى بإنشاء قسم مالى واقتصادى . وهذا يكفى فى حالة عدم وجود الوثيقة . وعندئذ نكون قد اتفقنا .

- **الرئيس** : الكلمة لمندوب وفد غينيا .

- **معالى السيد كمارا دامنتانج رئيس وفد غينيا :**

(الأصل بالفرنسية)

" سيادة الرئيس : أخشى أن أتسبب فى تعقيد مهمتنا ولكنى سأعرض عليكم اقتراحا . وليس هذا حلا وسطا لأننى مع الأسف لست خبيرا فى شئون البنوك .

وأقترح أن يضاف على نص القرار الذى تقدمت به الدول الست والذى يبدأ بالفقرة

(١) التى تقرر الإنشاء فقرة ثانية مهمتها دراسة المسألة من كل جوانبها والتى يتحتم عليها أن تقدم نتائج دراستها إلى مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى .

و هذا تدخل فى النص جميع الاقتراحات المعروضة.و فى هذه الحالة، يتقرر انشاء لجنة مكونة من جميع خبرائنا تكون مسئولة عن دراسة كل المشكلات المعروضة وتقدم هذه الدراسة إلى المؤتمر الرابع .

وفى رأيى أن دراسة الأوجه المختلفة للمسألة سوف تمكننا من التوصل إلى اتفاق

مشرف . اذا كان من شأن اقتراحى أن يثير اعتراضات ، فإننى أسحبه على الفور ".

* * *

وإزاء ذلك التصاعد فى لغة الحوار ، وإزاء إصرار الدول الست على القرار الذى تتبناه .. وإصرار أحمد كريم جاى على ألا يخطو موضوع البنك الإسلامى الدولى خطوة واحدة إلى الامام ، استشعر رئيس المؤتمر أن المؤتمر ذاته معرض للنسف والانهيار ، فتعلل بإرهاق الاجهزة الفنية واقترح رفع الجلسة لمدة عشرين دقيقة ، حتى تتاح الفرصة للقاءات الجانبية لتسوية الموضوع ، والتوصل إلى ما يطلق عليه السياسيون " الحل الوسط " .

وتعود الجلسة للانعقاد فى الساعة الثانية عشر والدقيقة الخامسة عشر صباحا .. ونتابع سيناريو الجلسة :

- **الرئيس :** بسم الله الرحمن الرحيم .. نواصل جلستنا . وحيث أن الموضوع الذى نناقشه لم ننته منه بعد ، فسننتقل إلى الموضوع التالى ، على أن نعود إليه مرة أخرى .

" مشروع قرار بشأن الوضع فى شبه القارة الهندية الباكستانية "

إن مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى الثالث ،

وقد استعرض الوضع فى شبه القارة الهندية الباكستانية ،

وإذ يعرب عن عميق أسفه للمأساة التى أحاطت بجمهورية باكستان الإسلامية ، وما ترتب على ذلك من خسارة فى الأرواح والممتلكات ،

وإذ يذكر أن استخدام القوة المسلحة فى سير العلاقات بين الدول مهما تكن الحجة أمر لا يسمح به طبقا لميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ يسترشد بتعاليم العقيدة الإسلامية التى تقضى بوجوب بذل كافة الجهود بغية التوصل إلى التوفيق بين الإخوة المتحاربين ،

٣ - يصادق المؤتمر ويساند قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ٢٣٩٦ - ٢٦ المؤرخ ٧ ديسمبر ١٩٧١ وقرارمجلس الأمن الدولى رقم ٣٠٧ ، والمؤرخ ٢١ ديسمبر ١٩٧١ وقرار مجلس الأمن الدولى الذى يدعو الحكومتين الهندية والباكستانية الذى يقضى بسحب جنودهما إلى ما وراء حدودهما وما ورا خط وقف القتال فى جمو وكشمير .

٤ - يدعو المؤتمر كلاً من باكستان والهند أن توقفا جميع الأعمال الحربية وأن تتخذ الخطوات الضرورية لإعادة جميع الأسرى والمعتقلين المدنيين دون تأخير وفقا لميثاق جنيف لكى لا تتأثر العلاقات القائمة بين الدول الإسلامية والهند .

إن المؤتمر لتحدوه رغبة ملحة فى أن يتخذ طرفا النزاع خطوات ملموسة ايجابية لتسوية جميع خلافاتهما عن طريق المفاوضات السلمية للحيلولة دون استئناف النزاع وحقنا للدماء " .

* * *

هذا هو النص الذى يوضع فى البند ١٨ من الصفحة ١١ بدلا من النص الوارد بها .

- **الرئيس :** نعود إذن لموضوع البنك الإسلامى الدولى بند ١٧ ، والكلمة لمندوب جمهورية مصر العربية .

- **معالى السيد حسن التهامى رئيس وفد جمهورية مصر العربية :**

" قبل أن أتحدث ، أريد من الزميل الأخ المقرر السيد وزير خارجية السنغال أن يكون معى . أولا نحمد الله سبحانه وتعالى أننا صلينا سويا فى مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم وكنا بجوار بعضنا ، فكان يجب ألا تحدث هذه المشادة أصلا . ومع ذلك فقد توصلنا إلى اتفاق ، وسأقرأ الفقرة التى ستحل محل القرار مع بقاء كل المقدمة كما هى عليه .

سأقرأها باللغة العربية والأخ وزير السنغال سيقرأها باللغة الفرنسية .

قرر :

" أن تنشأ بالأمانة العامة إدارة مالية اقتصادية لخدمة العالم الإسلامى وتتولى الدراسة وإعطاء المشورات فى المواضيع الاقتصادية والبنوك الإسلامية " ، ثم تأتى فقرة أخرى نصها :

" إن هذه الادارة تكون نواة وكالة متخصصة فى الميادين المالية والاقتصادية التى تهم الدول الأعضاء بالمؤتمر " .

هذه هى الصيغة التى اتفقنا عليها ، وأرجو من الاخوة الذين قدموا معى المشروع الأصلى أن يوافقونى عليه أيضا . كما أرجو جميع الزملاء فى المؤتمر أن يتم الإجراء على هذا الأساس ونكون شاكرين ، حتى ننهى الحديث فى هذا الموضوع .. وأرجو أن يقرأ أخى وزميلى وزير خارجية السنغال ومقرر المؤتمر النص بالفرنسية .

- **الرئيس** : الكلمة للمقرر .

- **المقرر** " الأصل بالفرنسية " ها هو النص بالفرنسية :

" يقرر المؤتمر إحداث دائرة مالية واقتصادية ضمن الأمانة العامة لخدمة العالم الإسلامى تكون وظيفتها دراسة المسائل الاقتصادية والبنوك الإسلامية وتقديم المشورة بشأنها .

تشكل هذه الدائرة نواة وكالة متخصصة فى الميادين المالية والاقتصادية التى تهم الدول الأعضاء " .

- **الرئيس** : هل من تعليق ؟

(لا تعليق وتصفيق)

- **الرئيس :** إذن موافقة .

- **السكرتير :** أرجو من السيد مندوب مصر العربية أن يعطينا النص لكى نضمنه البيان المشترك .

- **الرئيس :** سيأتى لك مكتوبا . وننتقل الآن إلى البند (١٩) من البيان .. والكلمة للسكرتير .

* * *

وانتهت تلك الحلقة الغريبة من سلسلة خطوات النضال من أجل اقامة بنك إسلامى دولى ، بإصدار مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى الثالث (جدة -٢/٢٩ - ٤ مارس ١٩٧٢ القرار التالى:

مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى الثالث

قرار رقم ٨

قرار بإنشاء الإدارة المالية والاقتصادية كنواة لوكالة متخصصة

ان المؤتمر

عملا على إعادة بناء المجتمع الإسلامى على أسس مثالية شرعية من العدل الالهى والقيم الإنسانية ليحتل مركزه الطبيعى الخلاق فى المجتمع العصرى وفى صرح الحضارة .

وإدراكا من المؤتمر لأهمية التعاون بين حكومات وشعوب الدول أعضاء المؤتمر الإسلامى ولصالحها فى المجال الاقتصادى باعتباره : ركيزة من أهم ركائز ودعامات قوة الدول فى عصرنا.

وتعبيرا عن الرغبة الصادقة والأكيدة لهذه الحكومات والشعوب فى البحث

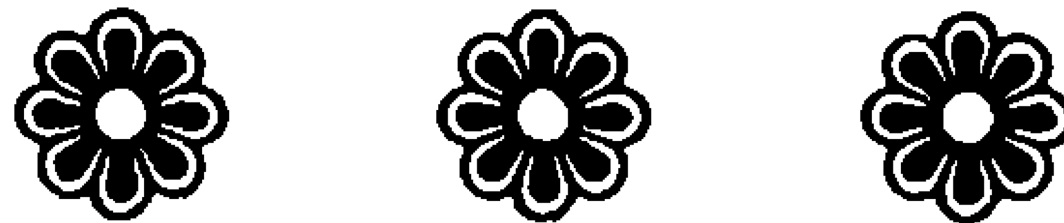
سعيا لتحرير معاملاتها المصرفية من المحظورات الشرعية وبما يتفق مع الأسس الاقتصادية المتطورة .

وعلى ضوء الدراسة المقدمة للمؤتمر بدورته الحالية

يقرر :

أن تنشأ بالأمانة العامة إدارة مالية واقتصادية لخدمة العالم الإسلامى وتتولى الدراسة وإعطاء المشورات فى المواضيع الاقتصادية والبنوك الإسلامية .

وتكون هذه الادارة نواة وكالة متخصصة فى الميادين المالية والاقتصادية التى تهم الدول الأعضاء بالمؤتمر .



الفصل التاسع
المرحلة الرابعة : البنك الإسلامى فى حضانة منظمة المؤتمر الإسلامى

الفصل التاسع

البنك الإسلامي للتنمية (٤)

في حضانة منظمة المؤتمر الإسلامي

كان صدور قرار مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثالث بإنشاء الإدارة المالية والاقتصادية كنواة لوكالة متخصصة .. مكسبا ضخما بكل مقياس من المقاييس ، ذلك أن هذه الوكالة أو الإدارة هي التي حملت على عاتقها عبء كل الخطوات الدراسية أو التنظيمية أو الإجرائية أو العملية التي نقلت فكرة البنك الإسلامي الدولي إلى عالم الواقع وحيز التنفيذ . يضاف إلى ذلك أن ديباجة القرار أشارت بوضوح إلى استناد القرار إلى الدراسة المقدمة إلى المؤتمر .. وهي " الدراسة المصرية " ، وهذا يعني إقرارا رسميا - يتجاوز الأحلام في هذه الآونة - يعترف بنظام مصرفي إسلامي ، كما يعترف بالسماح بالقول بالنظرية الا قتصادية الإسلامية ، كما أورد القرار إشارة تعبر عن نقلة تاريخية ذات مغزى بقوله : " **وتعبيرا عن الرغبة الصادقة والأكيدة لهذه الحكومات والشعوب في البحث سعيا لتحرير معاملاتها المصرفية من المحظورات الشرعية ..** " نقول هذا على الرغم من أن اختصاصات الوكالة المالية والاقتصادية قد صيغت بدهاء عبقري كان يستهدف أن يحيط بها ، وأن يسلبها إمكانية العمل أو الحركة . ولكن هذا المكر العبقري كانت له عند الله خاتمة عبقرية .

أثناء تواجدنا في جدة مشاركين في المؤتمر الإسلامي الثالث ، رتب لنا الصديق الدكتور توفيق الشاوي لقاء مع الأمير محمد الفيصل آل سعود ، مرة بمكتبه كمحافظ لمؤسسة تحلية المياه ، ومرة أخرى بقصره . وكانت تلك هي بداية الصلة بسموه ، وبداية صلة سموه - من خلال حديثنا معه وطبيعة مهمتنا في جدة - بفكرة البنوك الإسلامية .

فى مارس ١٩٧٢ ، عدت إلى القاهرة ، وعاودت العمل بموقعى ببنك ناصر الاجتماعى ، حيث حاولت التركيز على إقامة نماذج محلية تابعة للبنك ، واخترت مدينة طنطا لتنفيذ ذلك .

وظلت الصلة مستمرة بالسيد حسن التهامى الذى كان موضع تقديرى وإعجاب أخى محمود الأنصارى لبلائه الحسن الصبور فى قيادة ملحمة البنك الإسلامى الدولى فى المؤتمر الثالث . وكلفنا السيد التهامى بمزيد من الدراسات التفصيلية للبنك الإسلامى وعملياته ، فتكررت اللقاءات بيننا وبينه ، وتوثقت العلاقات . فأتاح لنا ذلك أن نرى الوجه الآخر للرجل .. وجه المستبد المتسلط المتطير الذى لا يطمئن إلى أحد ولا يثق فى أحد ، ولا يرى رأيا لأحد سواه .. وعلى قدر ما يبدو لك فيه للوهلة الأولى من تقى وصلاح ، فإن رأيه واتجاهه نحو الحركة الإسلامية هو نفس رأى واتجاه قائده ورئيس خليته فى تنظيم الضباط الأحرار .. وقد كان من فضل الله علينا أن اكتشفنا هذا الجانب فيه فى وقت مبكر ، ذلك أننا راجعنا موقفنا منه واتقيناه ، مما أفادنا وأفاد الفكرة فى مستقبل الأيام . وسوف يأتى تفصيل ذلك فى حينه .

وفى يوليو ١٩٧٢ ، اتصل بى صديق يعمل بوزارة الخارجية ، وأعلمنى أن خطابا يخصنى قد ضل طريقه إليهم بالوزارة ، وأن الصدفة وحدها هى التى أوقعت الخطاب فى يده ، وسلمنى الخطاب ، فإذا به يتضمن عرضا من تنكو عبد الرحمن أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامى يطلب فيه منى قبول وظيفة مدير الإدارة الاقتصادية بأمانة المؤتمر ، وهى الإدارة التى أنشأها القرار رقم (٨) التى سلفت الإشارة إليه فى مقام سابق .

لم تكن بينى وبين تنكو عبد الرحمن معرفة سابقة ، ولكننى عندما اتصلت بينى وبينه أسباب العلاقة فهمت منه أنه قد استلفتُ نظره أثناء وجوده بالقاهرة ممثلا لأمانة المؤتمر الإسلامى عند مناقشة " الدراسة المصرية " فى مؤتمر الخبراء ، لاحظ أننى أتولى الرد على كل الاستفسارات أو الأسئلة التى كان يوجهها حضور المؤتمر ، فاستفسر عنى من بعض المصادر المحيطة به ، فعلم بعضا عن تجربتى السابقة فى محاولة إقامة بنك إسلامى ، كما

علم أننى أكاد أكون المسئول الأول عن إعداد " الدراسة المصرية .. " وهذا هو الذى لفت نظره إلى ، وجعل رأيه يستقر على ترشيحى لبناء الإدارة الاقتصادية الجديدة وقيادة العمل بها - وكلمة " تنكو " ليست اسما وإنما معناها الأمير فى اللغة الملاوية . والأمير عبد الرحمن أو تنكو عبد الرحمن بن الحاج بوترا أحد سلاطين ماليزيا .. وقد كان لتنكو عبد الرحمن أو الامير عبد الرحمن تاريخ طويل فى كفاح الاستعمار البريطانى والتصدى له ، وكان رئيسا لحزب كبير .. وتولى رئاسة الوزارة فى ماليزيا عدة مرات . وكان تنكو عبد الرحمن من طراز الرجال الكبار الذين هم أقرب إلى نمط الزعماء فى علو الهمة والاعتداد بالنفس والنظرة البعيدة الشاملة والترفع عن الصغائر والاهتمام بكليات الأمور وترك التفاصيل لمساعديهم والعاملين معهم كل فى موقعه. كما كان لتنكو عبد الرحمن ميزة أخرى قلما توافرت فى أقرانه ، تلك هى أنه كان يؤمن إيمانا عميقا بتاريخ أمته الإسلامية وعظمة تاريخ هذه الأمة ، وأن القدر قد أتاح له فرصة موقعه كأمين عام للمؤتمر الإسلامى للعمل على إحياء التاريخ المجيد للأمة الإسلامية .. وأنه لن يترك هذه الفرصة تتسرب من بين يديه دون أن يصنع شيئا كبيرا .

اتجهت بالخطاب الوارد من تنكو عبد الرحمن للدكتور حجازى وهو الوزير المختص آنئذ بالاشراف على بنك ناصر الاجتماعى، وعرضت عليه الأمر ، فأبدى الرجل سعادته لأمرين .. الأول أن اختيار تنكو عبد الرحمن قد وقع على مواطن مصرى ، والثانى أن الأمل قد بات ممكنا فى الإبقاء على فكرة البنك الإسلامى طالما أن الذى سيتولى الادارة التى أنشئت كنتيجة للمناقشات التى دارت حول البنك .. ستكون فى اليد التى كانت مسئولة أساسا عن " الدراسة المصرية ." وفى حماس مشكور وافق الرجل على إعارتى للإشراف على الإدارة الاقتصادية بأمانة المؤتمر الإسلامى بجدة لمدة عامين ، وأصدر قرارا بذلك .

وفى جولة من جولات المراسلين الصحفيين بوزارة الخزانة ، اطلع ابراهيم نوار مندوب جريدة الاهرام على قرار الوزير بإعارتى لأمانة المؤتمر الإسلامى ، فنشر الخبر . وقرأ السيد التهامى الخبر منشورا بالأهرام .. وقامت الدنيا ولم تقعد.. اتصل بالدكتور حجازى ولامه

لوما شديدا على أنه تصرف فى هذا الأمر دون استشارته ، ودون الاستئذان منه ، وأن له رأيا آخر فى هذا الشأن ، وطلب من الوزير إلغاء قراره . وعبثا حاول الدكتور حجازى أن يُفهم الرجل بأنه ليس مطلوبا من مصر أن تقترح أحدا أو أن ترشح شخصا ، وإنما الاختيار قد وقع من أمين عام المؤتمر على شخص أحمد النجار ، وأنه إن لم يستجب لهذا الترشيح - الذى فيه تكريم لمصر ولعلماء مصر بطريقة أو بأخرى - فإن أمين عام المؤتمر سوف يستقدم شخصا آخر من جنسية أخرى لشغل هذا المنصب ، وأن العالم الإسلامى لن يخلو من أكفاء يستطيع الامين العام للمؤتمر أن يستخدمهم . وحاول الدكتور حجازى أن يفهم السيد التهامى بحجم الحرج والمهانة إن هو وافقه على إلغاء قرار وقّعه بمحض إرادته منذ سويعات .. وبعد رأى وجهد توصل السيد التهامى والدكتور حجازى إلى حل لهذه المشكلة . وتمثل هذا الحل فى أن يظل القرار كما هو برقمه وتاريخه على أن تستبدل مدة الإعارة بثلاثة شهور بديلا عن السنتين . وسارع مكتب الوزير بسحب نسخ القرار لإجراء التعديل ولكنهم اكتشفوا أن نسخة ما زالت مفقودة .. وتلك كانت هى نسختى التى تسلمتها لاتخاذ اجراءات السفر بموجبها . وبكل ما يمكن أن يشعر به وزير من إحساس بالخجل والحرج ، استقبلنى الدكتور حجازى وحكى لى ما جرى ، وأفهمنى أنه سوف يقوم بتعديل مدة الاعارة وهو مضطر بشكل مؤقت وشكلى ، وأنه علىّ أن أتوجه إلى عملى الجديد وكأن تغييرا لم يحدث وأنه سوف يتدبر الأمر مع من يملك القرار النهائى . وخرجت من عند الوزير وأنا ألعن بينى وبين نفسى - بطبيعة الحال - النظم العسكرية فى طريقتها فى الحكم واستبدادها وفرضها للوصاية وتدخلها فى كل صغيرة وكبيرة .. فلولا طبيعة الحكم العسكرى الشمولى ما كان لضابط بعيد كل البعد عن الاقتصاد والعمل الاقتصادى أن يحرج وزيرا إلى حد إصدار الأمر له بإلغاء قرار اتخذه ويقع فى صميم اختصاصه . لقد شهدنا عهودا كان الوزير فيها وزيرا ملء السمع والبصر .. هو صاحب القرار ، وصاحب الكلمة العليا فى الأمور التى تتعلق بشئون وزارته ، وما كان يستطيع رئيس الوزراء ولا من هو أكبر منه أن يفرض على الوزير أمرا أو يملى عليه إرادة .. ولكننا مع النظام الذى جاء به عبد الناصر أصبح الحكم فى يد العسكر وحدهم وبات كل ضابط من الضباط الأحرار ملكا يفرض ما يشاء

ويملى ما يشاء يستوى فى ذلك أن يكون الأمر فى دائرة اختصاصه أو بعيدا عنها .. وبفضل هذه السياسة وما صاحبها من بطش وقمع انكمش الشعب وتقوقع وجرى لنا ما جرى .

اتجهت إلى مقر منظمة المؤتمر الإسلامى بجدة ، والمنظمة فى ذلك الوقت تشغل أحد القصور الملكية التى أهديت لها عند الكيلو (٥) فى الطريق إلى مكة المكرمة . وعدد موظفى الأمانة لا يتجاوزون العشرة مابين مدير للشئون الإدارية والمالية ماليزى الجنسية واثنين من المترجمين وكاتب للحسابات وبعض الناسخين على الآلة الكاتبة . وتقوم ماليزيا والمملكة العربية السعودية بتمويل المصروفات الضرورية للمنظمة انتظارا لتدفق اشتراكات الدول الاعضاء والتى تحددت بمبلغ عشرة آلاف دولار فى العام .

وفى اللقاء الأول مع تنكو عبد الرحمن أحسست منه بصعوبة المهمة التى يقوم بها والتقاعس وعدم المبالاة من معظم الدول الأعضاء ، وتخلف الأغلبية عن أداء التزاماتهم المالية ، والصراعات والضغوط .. ولكننى فى نفس الوقت وجدت بين جوانح الرجل تفاؤلا وعزما وتصميما على أن يفعل شيئا وعلى أن يقاتل من أجل جمع الكلمة وتوحيد الاتجاه وخدمة الأمة الإسلامية ، كما وجدت فيه وهو الأمير .. ابن السلطان .. ورئيس الوزراء .. والبطل القومى الذى حقق لماليزيا الاستقلال .. رقة وتواضعا لم أشهدهما من عظيم فى حياتى .

طلب منى الأمين العام أن أضع برنامجا لعمل الإدارة الاقتصادية لتحقيق الأهداف التى أنشئت من أجلها ، وطلبت منه - تمكينا لى من العمل - أن استقدم للعمل معى ساعدى الأيمن الدكتور محمود الأنصارى من القاهرة ، ولدى موافقته على ذلك أرسلت للأخ الأنصارى بخطاب طلبه للعمل بمنظمة المؤتمر الإسلامى .. وكم لقى الرجل من عنت وأهوال لاقناع رئيس مجلس إدارة البنك الذى يعمل فيه للموافقة على اعارة خدماته - الذى بمنطق البيروقراطية التى تحكم كل شىء فى مصر أراد أن يرسل أحد اتباعه بديلا عنه ، ولولا صبر وجلد الانصارى وتمرسه بمثل هذه المواقف لما استطاع أن يصل فى النهاية إلى موافقة رئيس مجلس إدارته على إعارة خدماته لمنظمة المؤتمر الإسلامى .

* * *

فى ضوء الخطوط العريضة التى حدد بها دولة الأمين العام الأهداف العامة للإدارة الاقتصادية بمذكرته رقم ٢/٨ فى١٨/١٢/١٩٧٢ ، أعددنا برنامج العمل التنفيذى لعام ١٩٧٣ . وقد تضمن البرنامج الخطوط العامة التالية :

(١) القيام بزيارات للدول الأعضاء بهدف :

أ - عرض وإيضاح نظام العمل بالبنوك الإسلامية الإقليمية والوقوف على مرئيات المسئولين والأجهزة الاقتصادية المختلفة فيما يتعلق بإنشاء هذه البنوك وأسلوب التنفيذ وخطوات العمل والخطة الزمنية واحتياجات التدريب وطرق التعاون مع الإدارة الاقتصادية فى هذا الشأن .

ب - الوقوف على مرئيات المسئولين والأجهزة الاقتصادية فيما يتعلق بنظام البنك الإسلامى الدولى والخطوات المتعلقة بإنشائه .

ج - كسب تأييد الاقتصاديين بالدول الأعضاء للمعاونة فى تدعيم أهداف نشاط الإدارة الاقتصادية .

د - التعرف على كبار الاقتصاديين المهتمين بالشئون الإسلامية لكسب مساهمتهم العملية فى تحرير أبواب النشرة الاقتصادية .

هـ - الوقوف على مدى المساهمة فى المتطلبات المادية اللازمة للأجهزة التى تتفرع عن الادارة الاقتصادية تمهيدا لإنشاء الوكالة الاقتصادية المتخصصة .

و - الاتفاق على نوع الإحصائيات اللازمة دوريا وطريقة امدادها بها .

(٢) عقد مسابقة فى موضوعات اقتصادية إسلامية متخصصة بغرض الإسهام فى سد الفراغ القائم فى المجال الفكرى الاقتصادى ونشر البحوث الفائزة فى نشرة مستقلة .

(٣) اعداد نماذج حصر الكفايات الإسلامية فى المجالات المختلفة وتوزيعها وتصنيفها

واعداد دليل مهنى نوعى لهذه الكفايات .

(٤) تكليف بعض المتخصصين فى المجال الاقتصادى الإسلامى بإعداد دراسات اقتصادية إسلامية فى موضوعات تحددها الادارة الاقتصادية وتحت إشرافها - مقابل منح ربع أو نصف سنوية .

(٥) المعاونة فى اختيار وتدريب العاملين فى النماذج الأولى للبنك الإسلامى المحلى فى ماليزيا وغيرها من الدول التى تطلب ذلك والمعاونة فى تنفيذ الخطوات الأولى لإنشاء هذه البنوك.

(٦) إعداد وتوزيع كتيب عن المدخل إلى الاقتصاد الإسلامى كورقة عمل لمشروع توحيد المناهج الاقتصادية .

(٧) إصدار كتيب عن أهداف البنوك الإسلامية المحلية ونظام عملها وخطوات تنفيذها وأهميتها فى تنمية اقتصاديات الدول الإسلامية .

(٨) إصدار كتيب عن البنك الدولى الإسلامى ومشروع نظامه الأساسى فى ضوء حصيلة مرئيات الدول الأعضاء .

مكننى وجود الصديق محمود الانصارى فى جدة نائبا عنى فى الأداءات اليومية والأمور العاجلة ، ومرونة تنكو عبد الرحمن فى التفويض والاطلاقات .. من اعداد برنامج لزيارة الدول الإسلامية الأعضاء بالمنظمة لطرح فكر البنك الإسلامى والنظرية التى يستند اليها ودوره المرجو فى دعم مجتمعاتنا الإسلامية وتنمية اقتصادها وتأهيلها للاعتماد على نفسها .

وكان أولى هذه الرحلات إلى ماليزيا ، بناء على توجيه من الأمين العام . وأعد لى مدير إدارة الشئون الإسلامية بمجلس وزراء ماليزيا برنامجا حافلا لزيارة ولايات ماليزيا كلها وإلقاء المحاضرات فيها .. وكنت سعيدا بهذا البرنامج رغم مافيه من إرهاق ، لأن المناقشات

كانت جادة ، والاهتمام كان واضحا ، وكانت كل محاضرة تنتهى بعد المناقشات الحادة بالتأييد .. وكان معظم الحضور من الصينيين والهنود الذين لم يكن يعنيهم بوجه خاص التحريم الإسلامى للربا .. ومن هنا كانت الموافقة على المشروع تقوم على جدواه الذاتية .. ورغب المسئولون فى ولاية كالنتان وولاية داتو عصرى فى تكوين بنك محلى بها .. وفعلا أعددت مشروعا لذلك تمهيدا لاستصدار قانون من البرلمان الماليزى الفيدرالى حيث أن موضوعات البنوك من الأمور الفيدرالية .. وكانت زيارتى لولاية صباح موفقة ، رغم تحذير أميرها تون مصطفى لى من معارضة رجال البنوك ومعظمهم صينيين .. ولكن هؤلاء - بسر لا أدرى كنهه - تجاوبوا معى وأيدوا الفكرة دون تحفظ .

طالت إقامتى بماليزيا قرابة شهر.. تعرفت فيها على رجال الدولة والبرلمان ورئيس الوزراء وأساتذة الجامعات .

عدت إلى جدة لإعداد العدة لبقية الزيارات .. فقمت بزيارة الجزائر وليبيا والمغرب والباكستان وأفغانستان والسودان والصومال .. وفى كل دولة من هذه الدول بلا استثناء كانت الفكرة تقابل بالتأييد .. ولكن المسئولين عادة كانوا يسألون عما إذا كان هناك سابقة تكوين لبنك إسلامى .. كنت أشعر بالحزن والأسى لعدم استطاعتى إطلاعهم على تجربة ميت غمر ولم تشفع بلاغتى وحماستى كثيرا لدى هؤلاء المسئولين العمليين الذين كانوا يودون أن يروا نموذجا عمليا ناجحا بالفعل لهذا المشروع .. وعلى هذه الصخرة كان الحماس يفتر نحو اقتراحاتى بأن تبدأ هذه الدول بتأسيس بعض النماذج المحلية ثم تتدرج من أسفل إلى أعلا حتى تصل فى النهاية إلى البنك المركزى الإسلامى ، كما أوصت ورقة الدراسة المصرية !! .

وقد آملت أن تنجح ولاية " كالنتان " فى استصدار مرسوم أو قانون بتكوين بنك إسلامى .. إلا أن وفاة رئيس الوزراء فجأة وانفضاض التآلف بين حزب تنكو عبد الرحمن والحزب الإسلامى وارتباك الأوضاع السياسية إثر هذه الأحداث حال دون صدور القانون .. وجدير بالذكر أن هذا القانون صدر بعد مضى تسع سنوات من زيارتى ، ولكن بصورة أخرى ..

عكفنا بعد انتهاء هذه السلسلة من الزيارات على تقييم الموقف ، وتحليل النتائج التى أسفرت عنها تلك الجهود المضنية ، فانتهينا - لأسباب عديدة تتعلق بظروف الدول الإسلامية وأوضاع حكوماتها وأصحاب القرار فيها - إلى أن السير فى مخطط إقناع الدول الإسلامية بإنشاء بنوك إسلامية محلية بها ، إنما يشبه السير فى نفق مظلم لن نصل فيه إلى نهاية وفى نفس الوقت لن نرى فيه مواقع أقدامنا ، وشاطرنا الرأى فى ذلك دولة تنكو عبد الرحمن ، وشاركنا التفكير فى استراتيجية أخرى وخطة مغايرة . وكان قوام هذه الاستراتيجية هو تبنى مسئول قوى مؤمن من الدول ذات الفائض بالضرورة - لفكرة إقامة البنك الإسلامى الدولى ، حتى يمكن الاستناد إلى ذلك التبنى فى اقناع المسئولين بالدول ذات الفائض وكسب تأييدهم .. اقتناعا أو احراجا لتأسيس البنك الإسلامى الدولى وإقامته ليحمل هذا البنك بعد ذلك مسئولية الدعوة إلى اقامة البنوك الإسلامية فى المستويات المحلية . وبغير ذلك ، وبغير التركيز على الدول ذات الفائض ، فإن الزمن سيطول والحماس سيفتر والأشخاص سيتغيرون ولن يتحقق الأمل . وتدارسنا الأمر .. فانتهينا بعد تقليب كل الوجوه إلى أن مفتاح الموقف يتمثل فى : توافر كل ما نطلبه فى شخص جلالة المغفور له الملك الشهيد فيصل بن عبد العزيز .. فهو على رأس دولة ذات فائض وهو حاكم قوى ، وهو مؤمن وحريص على مصالح أمته الإسلامية ومجدها ، وهو خصم عنيد للصهيونية مدرك لتأثيراتها وألاعيبها .. وبعد ذلك كله تربطه بدولة الأمين العام أواصر صداقة وود .

وطلب تنكو عبد الرحمن مقابلة الملك فيصل ، لأخذ رأيه فى الأمر ، وتمت هذه المقابلة ، وحضرتها مع تنكو عبد الرحمن لأقوم بالترجمة بينهما ، وحضر المقابلة رشاد فرعون مستشار الملك فيصل .. وشرحت لجلالة الملك أهداف البنك وعلاقته بالبنوك الإسلامية التى ستنشأ فيما بعد .

وكان الملك عندما قابلناه متأثرا لأنه سمع من إحدى الاذاعات اتهاما له بأنه " عميل صهيونى " ، وكانت عيناه تغرورق بالدموع وهو يحكى لنا ذلك ، وعُنىَ بحديثى عن آثار البنك فى الربط بين الدول الإسلامية بعضها بعضا على أساس المصالح المشتركة وربط

الشعوب بالحكومات فى انسجام تام .. وتساءل عن الفرق بين الربا والفائدة ... الخ . وفى النهاية بارك الملك المشروع وقال أنا موافق وأقترح أن زيارة دول الخليج والدول الأخرى وتبليغهم مباركة الملك للمشروع .. وأخذ آرائهم كذلك .

وخرجنا من هذا اللقاء فى منتهى السعادة بهذا الكسب الكبير ، وعبّرنا عن ذلك لمندوبى الصحافة والإذاعة الذين كانوا فى انتظارنا .

وفى الفندق (اليمامة بالرياض) زارنى رئيس وزراء سوريا السابق الدكتور معروف الدواليبى وأحد مستشارى الملك فيصل وحاول إقناعى بأن هناك فرقا بين الفائدة على القروض الاستهلاكية ، والفائدة على القروض الإنتاجية ، وأن الأولى وحدها هى التى ينسحب عليها التحريم .. وعلمت فيما بعد أن رأيه هذا كان وراء تساؤلات جلالة الملك عن الفرق بين الفائدة والربا بعد أن كاد يؤثر عليه بفكرته تلك .. ولكنى لم أوافقه على هذا الرأى ، فإن الآثار الوبيلة للفائدة على القروض الإنتاجية هى لعنة هذا العصر ووسيلة استلحاق الدول الغنية للدول الفقيرة ، وهى سر الإطلاق فى التحريم القرآنى الشامل .

بموافقة الملك فيصل ومباركته للمضى قدما فى دفع فكرة إقامة البنك الإسلامى الدولى والانتقال بها إلى حيز التنفيذ .. أضحى الطريق مفتوحا أمامنا للحصول على موافقة وتأييد رؤساء الدول الخليجية للمضى قدما فى الخطوات اللازمة لإنشاء البنك . وبدأت من خلال السفارات المعنية ترتيب زيارات دولة تنكو عبد الرحمن لهذه الدول .

وكانت أولى الدول التى رحبت بزيارتنا هى البحرين حيث قوبل تنكو عبد الرحمن فيها مقابلة رسمية وبحفاوة بالغة ، وجلسنا مع أ مير البحرين الذى استمع إلينا مليا ، ثم قال " ما دام أخى الاكبر أيّد المشروع ، فنحن ثانى دولة نؤيده ونباركه ".. وطلبنا منه إرسال مندوب إلى اجتماع سيعقد بالأمانة العامة فى جدة بعد انتهاء الزيارات ، فوافق على ذلك .

بعدها توجهنا إلى قطر ، حيث قابلَنا أميرها وكبار المسئولين بحفاوة ، وكان رده هو نفس رد أمير البحرين ، وكسبنا بذلك موافقة أخرى .

بعد قطر ، سافرنا إلى الإمارات حيث قابلنا الشيخ زايد ، وحضر المقابلة مستشاره المصرى الدكتور حسن عباس زكى الذى أيد المشروع بقوة وأوضح للشيخ زايد أن دعمه له سيؤدى إلى التقريب مابين الإمارات والسعودية وتخفيف حدة التوتر الذى كان قائما نتيجة للخلاف على واحة "البريمى" على الحدود بينهما . فبارك الشيخ زايد المشروع وتعهد بإرسال مندوب عنه عندما يعقد الاجتماع الذى سيدرس تفاصيل التطبيق .

وانتهزت فرصة وجود حسن عباس زكى فزرته زيارة خاطفة بمنزله وتحدثنا عن بنوك الادخار .. وسألنى عن حقيقة صلتى بسامى شرف ومصادر قوتى .. ولما عرف اننى كنت بعيدا كل البعد عن السياسة وتكتلاتها .. الخ وأن مصدر قوتى هو الإيمان بما أدعو إليه .. وثقتى أن الله تعالى سوف ينصرنى فى النهاية .. قال " لقد ظلمناك كثيرا .. " وأصبحنا بعد هذه المقابلة أصدقاء ، وساعدنا مساعدة كبيرة فى كسب تأييد الشيخ زايد وتذليل أية صعوبات .

ثم توجهنا إلى عُمان ، ومع أن تنكو عبد الرحمن كان معجبا بالسلطان وثقافته فإنه لم يطق صبرا للبقاء فى عمان ، إذ لم يكن بها سوى فندق واحد متواضع ، فقد كانت عمان تبدأ نهضتها ..ومن عمان اتصلنا بالكويت .. بالتلكس وبالتليفون لترتيب زيارتنا لهم ، ولم يصلنا منهم رد .. ولم نفهم .. أو لم نشأ أن نفهم ، وحملنا الأمر على حسن النية وعزوناه إلى ظروف طارئة ، وشددنا الرحال إلى الكويت ، ولما لم أجد أحدا فى استقبال تنكو عبد الرحمن هرعت إلى مدير المطار لأعرفه بشخصية تنكو ، فكان الرد فى منتهى البرود واللامبالاة .. فتأثرت .. وقلت لتنكو ، لنعد ولا داعى لزيارة هذا البلد .. ولكنه قال فى هدوء " أنا لا أعبأ بهذه الصغائر .. فأنا فى خدمة الاسلام ولتحقيق عمل إسلامى أبغى من ورائه رضاء الله والتكفير عن سيئاتى " .

وبعد انتهاء إجراءات الجمرك كأى مسافر ، اتصلت بصديق فجاء وذهب بنا إلى فندق شيراتون وحجز لنا غرفتين صغيرتين . ولكن أحد الكويتيين كان قد رأى صور تنكو عبد الرحمن خلال دورة الألعاب الاسيوية ويعرف منزلته كأمير ورئيس وزراء .. فتحدث مع

مدير الفندق الذى حجز جناحا ، واتصل هذا الرجل بديوان الأمير الذى حدد لنا موعدا فى اليوم التالى .

وكانت المقابلة فاترة ، وبعد أن عرضنا فكرة المشروع ، وذكرنا تأييد الملك فيصل وموافقة دول الخليج ، فاجأنا الأمير بقوله " نحن فى انتظار موقف العراق " !! وعجبت كل العجب .. لأن العراق لم تكن بعد عضوا فى منظمة المؤتمر الإسلامى .

وعندما تأهبنا للعودة ، لم نجد أحدا بالمطار سوى صديقى الذى قام بالإجراءات اللازمة .. وعندما أبديت تعجبى من هذه التصرفات لتنكو عبد الرحمن ، قص علىّ انه كان قد دعا سفراء الدول الإسلامية لحضور اجتماع هام فى مقر الأمانة الإسلامية ، ولم يحضر سفير الكويت إلا بعد نصف ساعة من بدء الاجتماع .. فلامه تنكو عبد الرحمن على هذا التأخير ، فما كان من السفير إلا أن ترك الاجتماع ثائرا مستنكرا أن يعاتبه رئيس الاجتماع على تأخره .. وقال تنكو عبد الرحمن إنه ليس من البعيد أن تكون هذه الحادثة وراء هذا الاستقبال الفاتر !! .

التقرير الذى رفعه تنكو عبد الرحمن فى صورة خطاب بعد جولته بدول الفائض .

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد .

فقد تفضلتم جلالتكم فأوليتم موضوع بنك التنمية الإسلامى شرف موافقتكم وتأييدكم ، وقد قمت بعرض الفكرة وتأييد جلالتكم - على إمارة البحرين وقطر وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت وليبيا . وقد أبدى رؤساؤهم جميعا - فيما عدا دولة الكويت - الموافقة على الفكرة وبخاصة وأنها قد حظيت بعطف جلالتكم .

وأستأذن يا صاحب الجلالة المعظم فى أن أرفق مع هذا الأصول الرئيسية التى أعدتها

الأمانة مبدئيا لنظام البنك ، راجيا جلالتكم التفضل بتوجيه أمركم السامى إلى وزارة المالية والاقتصاد بحكومة جلالتكم لمعاونة الأمانة الإسلامية فى وضع مشروع اتفاقية البنك فى الصيغة المناسبة ، ليتم عرض المشروع بعد ذلك على الدول المؤسسة للتوقيع عليه فى اجتماع وزراء مالية الدول المؤسسة للبنك الذى دعت اليه حكومة ماليزيا بعاصمتها فى أغسطس المقبل ان شاء الله .

أطال الله عمر جلالتكم ووفق خطوات جلالتكم الدائمة فى خدمة الاسلام والمسلمين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

خادمكم الامين تنكو عبدالرحمن بوترا

الأمين العام

أما إيران كدولة من دول الفائض الأعضاء بالمؤتمر الإسلامى فقد كنا نلاحظ من مندوبيها فتورا فى استقبال موضوع البنك الإسلامى فى كل الاجتماعات التى كانت تعقد للسفراء فى مقر الأمانة ، ومع ذلك فقد حرصنا على جس نبضها بشأن ما أجمعت عليه دول الخليج من تحرك إيجابى نحو إقامة البنك الإسلامى الدولى ، فاتصل تنكو عبد الرحمن بسفير ايران طالبا ترتيب موعد مع الشاه لمناقشة موضوع البنك الإسلامى ، إلا أن الشاه يبدو أنه لم يستسغ الفكرة ، ومن ثم فإنه لم يشأ أن يحرج نفسه مع تنكو عبد الرحمن الذى كان تربطه به علاقة سابقة ، فماطل السفير الإيرانى فى الرد على تنكو عبد الرحمن ، ثم تأكد لنا موقف إيران غير الإيجابى من موضوع إقامة البنك ، عندما روى لى الصديق الدكتور الانصارى بعد عودتى من إحدى السفرات ، أن المستشار الاقتصادى بالسفارة الإيرانية فى جدة اتصل به ودعاه لزيارته ، وفى الزيارة أهداه كتابين لأنيس منصور (حول العالم فى ٢٠٠ يوم ، وبلاد الله خلق الله) ، وحاول أن يتعرف منه على تفاصيل ما يجرى بشأن

البنك الإسلامى الدولى . على الرغم من أن ذلك كان متاحا تماما من خلال ما تنشره الصحافة السعودية ومن خلال التعميمات التى كانت الأمانة الإسلامية تحرص على موافاة سفراء الدول الأعضاء بها أولا بأول مُطلعة إياهم على كل الخطوات التى تتخذها الأمانة الإسلامية فى كافة المجالات .

جدير بالذكر أن مباركة جلالة الملك فيصل للمضى قدما فى تحقيق إقامة البنك الإسلامى الدولى ، كانت بمثابة الضوء الاخضر للصحافة السعودية لكى تنطلق أقلام الكتاب والصحفيين فى النشر عن الموضوع ومتابعة أخباره وإبراز التفاؤل الكبير بأن أملا عظيما لصالح الأمة الإسلامية يوشك أن يتحقق .

وقد استلفت ذلك الأمر على وجه الخصوص سفراء العديد من الدول الأوروبية ، فدأبوا على الاتصال بى فى هذه الفترة للاستفسار والاستعلام وتجميع الأخبار حول مشروع البنك الإسلامى ، وأحسب أن الله قد أعاننى كثيرا على تهوين الأمر لهم وإقناعهم بان المسألة لا تعدو أن تكون أحلاما واماني .

استكمالا لتهيئة الأرضية وفق الاستراتيجية التى أخذنا بها ، كان لابد من ضم ليبيا ، باعتبارها من الدول الأعضاء ذات الفائض ، إلى مربع الموافقين على إنشاء البنك المباركين للبدء فى اتخاذ الخطوات . ولعلاقات طيبة فى هذه الفترة بعدد من المسئولين بالبنك المركزى الليبى ، طلبت منهم إيفاد مندوبين عن ليبيا لكى أناقش معهم الإطار العام للخطوات التى نزمع القيام بها . لإنشاء البنك ، وقد تم ذلك على أحسن وجه ، وتحاشينا بذلك ما كنا نحذره نتيجة سوء علاقات النظام الليبى بالمملكة العربية السعودية آنئذ (النصف الأول من عام ١٩٧٣) .

بفضل من الله ونعمة باتت الأرضية مهيأة تماما ، وأصبح المطلوب من الإدارة الاقتصادية بأمانة المؤتمر التوفر على إعداد ورقة عمل تشتمل على الخطوات اللازمة لإقامة البنك واقتراحات عامة حول شكل البنك ورأسماله وتوزيع الحصص ومقر البنك وعملياته إلى

آخر ما يتعلق بهذا الشأن من جوانب فنية ، ثم دعوة خبراء دول الفائض الأعضاء بالمؤتمر - وقد كان ذلك توجّهنا فى هذه المرحلة حيث رأينا أن نكتفى بدعوة هذه الدول التى سيتوقف على مساهماتها قيام المشروع ، هذابالإضافة إلى أن أصحاب القرار فيها وهم رؤساؤها قد وافقوا ، أما الدول الفقيرة فستكون مستفيدة ولا داعى لدعوتها فى هذه المرحلة - لمناقشة الورقة ثم ترتيب الخطوات التالية .

بعد أن أنجزنا الإجراءات التحضيرية واكتمل شكل ورقة العمل ، وجّه دولة الأمين العام للمؤتمر بالتنسيق مع الخارجية السعودية الدعوة للدول التى زرناها بالإضافة إلى ماليزيا والمغرب على سبيل الاستثناء لعقد اجتماع خبراء فى ٦ يونيو ١٩٧٣ .

وقد رأيت قبل عقد الاجتماع أن أتشاور فى مضمون ورقة العمل بطريقة ودية غير رسمية مع وزير المالية السعودى وكان آنئذ سمو الامير مساعد بن عبد الرحمن (عم جلالة الملك) ، سعيا وراء كسب تأييد وزارة المالية السعودية ومساندتها لنا فى اجتماع الخبراء والذى كنت أقدر مسبقا أنه سوف يكون ساخنا كما يمثل فى نفس الوقت منعطفا هاما فى خط سير التحضير لإقامة البنك الإسلامى الدولى . ولقد نصحنى الأمين العام بألا أقدم على هذه الخطوة اكتفاء بدعم جلالة الملك ومساندته ، ولكننى كنت أرى أن ذلك يمثل مزيدا من توفير ضمانات النجاح لاجتماع الخبراء ، فطلبت موعدا لمقابلة الوزير ، وحضر المقابلة معالى الشيخ محمد أبا الخيل الذى كان مديرا (على ماأذكر) لمكتب الوزير آنئذ . وأخلفت المقابلة ظنى وخيبت أملى ، فقد دارت فيها المناقشة بعد السلام والترحيب على الوجه التالى :

الوزير - هل أنت قادم بصفة رسمية أم بصفة ودية ؟

- بصفة ودية للاطلاع على رأيكم وملاحظاتكم على طريقة إقامة المشروع بصفتكم من أهم الدول المؤسسة إن شاء الله .

الوزير - إن هذه محاولة لاستخدام الإسلام لأخذ أموالنا للدول الفقيرة !!

- ليس هذا هو المقصود ، وسيحقق المشروع فائدة للغنى مثل الفقير .. فهو يحقق مجالات استثمار مربحة ومجزية عن طريق المشاركات فى أصول حقيقية بالدول التى بها طاقات مادية عاطلة وقوى بشرية كافية وثروات بدون استغلال .. ثم إنه سيحمى ثروات الأغنياء بدلا من إيداعها بالخارج فى عمليات لا يتحكم أصحاب هذه الأموال فى سياساتها وتذهب لتمويل اليهود وأعداء الإسلام .

الوزير - وماذا عن عدم الاستقرار وضياع الأموال فى الدول الإسلامية التى يحكمها عسكريون وديكتاتوريين .. وما الذى يضمن سلامة هذه الأموال ؟

- إن مساهماتكم ستكون من خلال البنك ، والبنك لا يساهم إلا بالمكونات من العملة الأجنبية فقط .. وستتحمل الدول العملة المحلية ، وستكون المخاطر موزعة فى أكثر من بلد ، بحيث إذا خسر البنك من دولة ، فإن خسارته ستكون محدودة بالجزء الذى ساهمت به الدولة .. كما أن مصلحة الدولة المستفيدة ووجود الدول الإسلامية كلها ستكون عوامل تحول دون إساءة دولة لمشروعات البنك فيها .. وعلى كل حال فنحن على أتم الاستعداد لوضع الضوابط اللازمة لأن موقف السعودية موقف هام وسيؤثر على تطوره .

وعندئذ بدا على الوزير عدم الارتياح ، وشعرت بأنه يود أن ينهى المقابلة ، فاستأذنت ، وعند الوداع قال لى :

على كل حال نحن فى انتظار توجيهات الملك بهذا الخصوص .

وعندما قلت له أن جلالته موافق وقد بارك المشروع عند لقائنا مع جلالته بالرياض ، قال لى يا أخى : " نحن فى انتظار تعليمات محددة " !!

وخرجت وأنا أتمتم بينى وبين نفسى بأنه ليس لأحد سوى الله فى هذا الكون تصريف .

فى ضوء ما استشعرناه فى المقابلة التى تمت مع سمو الأمير مساعد بن عبد الرحمن .. كان لابد وأن نفزع إلى جلالة الملك فيصل لتوجيه وزارة المالية السعودية وإشعارها بدعم

جلالته للفكرة ، فكتب تنكو عبد الرحمن إلى جلالته :

اس/بي/املف/٥٥

بسم الله الرحمن الرحيم

١٥ جمادى الأول ١٣٩٣ هـ

١٦ يونيو ١٩٧٣ م

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

فيصل بن عبد العزيز حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ونهنئ جلالتكم ونحمد الله تبارك وتعالى على سلامة العودة الميمونة إلى المملكة والتى كنت أتمنى أن أتشرف عندها بلقاء جلالتكم لولا انى لم أخطر بالموعد . وبعد ... فقد توجهت بعد أن تشرفت بمقابلة جلالتكم لزيارة دول الخليج وليبيا ، وأبدت دولة الإمارات وقطر والبحرين وعمان وليبيا استجابة طيبة وإيجابية للموافقة على مشروع إنشاء البنك الإسلامى للتنمية ، وإن احساسى الشخصى النابع من هذه الزيارات أن الدول المشار إليها كانت تبدى استجابتها الإيجابية تقديرا لرعاية ومباركة جلالتكم لهذا المشروع .

وقد كان من المزمع دعوة عدد من الخبراء - للاجتماع فى ٦ يونيو - من الدول السالف ذكرها لمناقشة مشروع الاتفاق الخاص بالبنك الإسلامى للتنمية غير أن هذا الاجتماع قد تأجل انتظارا لعودة جلالتكم إلى المملكة .

وإنى لأتشرف يا صاحب الجلالة بأن أحيط مقام جلالتكم أننى قد كلفت الدكتور أحمد النجار مدير الإدارة الاقتصادية بالأمانة الإسلامية وكذلك أحد الخبراء الباكستانيين وهو السيد عثمان الانصارى ليقوما بإعداد مشروع الاتفاق الذى سيطرح للمناقشة مع لجنة الخبراء

ومؤتمر وزراء المالية المزمع عقده فى ماليزيا بإذن الله .

وإننى والدول التى أبدت استجابتها لقبول الاشتراك فى المشروع لفى شرف الانتظار لإذن جلالتكم بالبدء فى اتخاذ خطوات العمل لتنفيذ هذا المشروع قبل انتهاء مدة خدمتى بالأمانة .

جند الله التوفيق فى ركابكم وحفظكم أملا للعالم الإسلامى وراعيا لتضامنه ، ومد الله فى عمر جلالتكم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

خادمكم الأمين(تنكو عبد الرحمن بوترا)

الأمين العام

وفى المقابلة التى تمت بين جلالة الملك وتنكو عبد الرحمن فى الساعة ٥٠ر١١ من صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٩ يونيو ١٩٧٣ ، طلب تنكو عبد الرحمن من جلالة الملك التفضل باصدار تعليماته إلى وزارة المالية للتعاون مع أمانة المؤتمر الإسلامى فى ترتيبات لجنة الخبراء التى ستعقد فى ٢١ يوليو ١٩٧٣ .

وتجنبا لأية مفاجآت ، كتب تنكو عبد الرحمن إلى الأمير مساعد بن الرحمن لإحاطته علما بانه قد خاطب الملك فى شأن اجتماع لجنة الخبراء ، ولإعلامه بالموعد الذى تحدد للاجتماع.

أس/بى/املف٣/٦٥

٢٣ جمادى الأولى ١٣٩٣

٢٤ يونيو ١٩٧٣

حضرة صاحب السمو الملكى

الأمير مساعد بن عبد الرحمن وزير المالية والاقتصاد الوطنى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،.

الحاقا لكتابنا إلى سموكم بتاريخ ١٨ جمادى الأولى ١٣٩٣ ، بشأن موعد اجتماع خبراء الدول المؤسسة لمشروع بنك التنمية الإسلامى ، نتشرف بالإفادة أنه نظرا لأن فترة عملى بالأمانة تنتهى فى آخر العام الحالى ، ونظرا لضرورة إتاحة وقت كاف لحكومات الدول المؤسسة لدراسة مقترحات وتوصيات لجنة الخبراء قبل توقيع مشروع الاتفاق الخاص بإنشاء البنك .

فإننا كنا قد حددنا يوم ٦ يونيو موعدا لعقد اجتماع لجنة الخبراء ثم أجّل هذا الموعد إلى ١٠ يوليو نظرالوجود جلالة الملك المعظم خارج المملكة .

ونظرا لما علمناه بعدم ورود توجيهات جلالة الملك المعظم لوزارة المالية بعد ، فاننا رأينا تأجيل اجتماع لجنة الخبراء الى يوم ٢١ يوليو ١٩٧٣ بمقر الأمانة بجدة فى الساعة السادسة مساء ، حتى يتسنى لوزارة المالية دراسة الموضوع فى ضوء توجيهات جلالة الملك المعظم . نظرا لاضطرارى السفر إلى ماليزيا لحضور مؤتمر هام بعد هذا التاريخ . وقد تم إخطار دول البحرين وقطر والإمارات وعمان وليبيا بالموعد .

وكلى أمل أن يحظى هذا الاجتماع الهام بتدعيمكم وتأييدكم ليصبح مشروع بنك التنمية الإسلامى معدا للتنفيذ فى أوائل العام القادم بإذن الله .

وفى انتظار موافاتنا باسم العضو أو الأعضاء الممثلين للمملكة فى هذا الاجتماع ، أدعو الله أن يكلل جهودنا بالتوفيق والفلاح لما فيه صالح الأمة الإسلامية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

المخلص

تنكو عبد الرحمن بوترا

الأمين العام

وقام تنكو عبد الرحمن فى نفس الوقت بمخاطبة رؤساء دول قطر - الإمارات -البحرين - عمان - ليبيا- لإصدار أوامرهم بتكليف خبرائهم لحضور لجنة الخبراء ، وكان نص الخطاب:

أس/بى/املف ٥٨/٣

٢٣ جمادى الأولى ١٣٩٣ هـ

٢٤ يونيو ١٩٧٣ م

....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد .

فتعقيبا على تأييد سموكم لمشروع البنك الإسلامى للتنمية أثناء تشرفى بزيارتكم ، أتشرف بأن أنهى إليكم أن حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل المعظم ، قد وافق على عقد لجنة الخبراء بجدة لمناقشة اتفاقية البنك الإسلامى للتنمية . وقد تحدد يوم السبت الموافق ٢١

يوليو ١٩٧٣ الساعة ٦ مساء ، موعدا لبدء أعمال اللجنة بمقر الأمانة الإسلامية بجدة .

رجاء إصدار أوامركم بتكليف الخبير الممثل لدولة ..... لحضور اللجنة المشار إليها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

المخلص

تنكو عبد الرحمن بوترا

الأمين العام

مرفقات:

١ - ورقة عمل الخبراء

٢ - مشروع الاتفاقية باللغتين العربية والانجليزية

٣ - جدول الأعمال

* * *

اجتماع الخبراء .. ويد المشيئة العليا

فى الموعد المحدد ، فى الساعة السادسة من مساء يوم ٢١ من جمادى الثانى ١٣٩٣ هـ (٢١ يوليو ١٩٧٣) عقدت لجنة خبراء الدول التى وجهت إليها الدعوة اجتماعها بمقر الأمانة الإسلامية بجدة لدراسة المبادئ الأساسية الواردة بمشروع إقامة البنك الإسلامى الدولى ، ومر اليوم الأول ، وغطت الصحف السعودية أخبار الاجتماع ، وتابعت بالنشر أنباء ما توصل إليه ، وأوشك اليوم الثانى أن ينقضى واللجنة ماضية فى دراساتها ومناقشاتها .. وتخلف وفد المملكة العربية السعودية عن الحضور . واستشعر دولة تنكو عبد الرحمن الحرج الشديد .. بل الإهانة ، فالمملكة العربية السعودية هى البلد المضيف ، وقد تم توجيه الدعوة

للاجتماع بالتنسيق معها . بل إن الأساس فى الدعوة هو أن جلالة الملك قد وافق على الفكرة وبارك الشروع فى انشاء البنك ، وبناء على هذه الموافقة والمباركة تمت زيارات دول الخليج واستجاب ملوكها ورؤساؤها لما توجه إليه ملك السعودية الذى يعتبره رؤساء دول الخليج أخاهم الأكبر .. كما عبروا عن ذلك فى لقاءاتنا معهم هذا فضلا عن أن جلالة الملك قد أحيط علما بموعد الاجتماع ، كما أحيط علما بالموعد كذلك وزير مالية المملكة . وجال بخاطر تنكو عبد الرحمن أن يستقيل من أمانة المؤتمر الإسلامى احتجاجا على هذا الموقف . غير أنه لسابق صلته الشخصية بجلالة الملك فيصل ، آثر أن يلقاه ليستأذنه فى الاستقالة .

واستقبل الملك دولة الأمين العام الذى شكا له اللطمة التى يستشعرها بتخلف وفد المملكة العربية السعودية عن حضور اجتماعات لجنة الخبراء . وجرى تحقيق فى الأمر ، وانتهت الأزمة بلحاق وفد المملكة العربية السعودية بالاجتماع الختامى للجنة الخبراء حيث قُرىء معهم مشروع التقرير الذى انتهت اليه مناقشات اللجنة ، وكان الوفد فيما يبدو مزودا بتعليمات للموافقة .. فوافقوا.

ولما كنا بصدد رصد أحداث وتسجيل تاريخ ، ولما كان التقرير الذى وافقت عليه لجنة الخبراء ووقعته يمثل خطوة هامة جدا فى تاريخ الفكرة ، بل هو يمثل فى الحقيقة الخطوة العملية الأولى ، فضلا عن أن المتتبع للتاريخ سوف يجد فى تقرير اللجنة مرحلة من مراحل تطور الفكرة ونموها .. فإننا نورد فى الصفحات التالية نص المحضر .

الأمانة العامة للمؤتمر الإسلامى

بسم الله الرحمن الرحيم

٧٣/٧/٢٣

تقرير عن اجتماع اللجنة التحضيرية المنعقدة بالأمانة العامة الإسلامية بجدة

من الفترة من ٢١ - ٢٣ يوليو ١٩٧٣

(٢١ - ٢٣من جمادى الثانى ١٣٩٣)

بناء على قرارات مؤتمرت وزراء الخارجية الإسلامى الثالث والرابع المنعقدين بجدة وبنغازى على التوالى - قام دولة الأمين العام للمؤتمر تنكو عبد الرحمن ببحث مشروع إنشاء بنك إسلامى للتنمية مع أصحاب الجلالة والفخامة ملك ورؤساء : المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة وامارة البحرين وجمهورية ليبيا العربية وسلطنة عمان .

وبالنظر إلى التدعيم الكامل من هذه الدول فقد وجهت الدعوة إلى أصحاب السعادة وزراء ماليتها لعقد اجتماع لعدد من الخبراء الاقتصاديين لهذه الدول فى مقر الأمانة العامة الإسلامية فى ٢١ يوليو ١٩٧٣ (٢١ من جمادى الثانى ١٣٩٣) كى يتدارسوا بمزيد من التعمق المبادئ الرئيسية لإنشاء بنك التنمية الإسلامى .

وعلى هذا فقد قامت الأمانة العامة الإسلامية بإعداد مشروع اتفاقية ليكون أساسا للمناقشة .

وقد عقدت لجنة الخبراء اجتماعها فى تمام الساعة الخامسة من مساء يوم ٢١ يوليو ١٩٧٣ (٢١ من جمادى الثانى١٣٩٣) بمقر الأمانة العامة الإسلامية وحضر الاجتماع ممثلون عن ماليزيا ،هم :

السيد بدر الدين عبد الصمد	وكيل وزارة المالية المساعد - رئيسا
الدكتور رئيس سانيمان	المستشار الاقتصادى ببنك بيمس بوترا
السيد محمد يوسف رحيم	المدير التنفيذى للبنك الاسيوى للتنمية
السيد محمد سعد الله سحيمى	وحدة التخطيط برئاسة مجلس الوزراء
السيد محمد طيب حامد	البنك المركزى الماليزى

وممثلان عن المملكة المغربية ، وهما :

السيد لطف الله شكور	رئيس مصلحة النقد والسلف بوزارة المالية - رئيسا
السيد أحمد حارثى الوردى	مفتش بالمالية

وممثلان عن سلطنة عمان ، وهما :

السيد احمد حمود المعمرى	مدير الادارة الدولية بوزارة الخارجية - رئيسا
السيد ابراهيم حمود الصبحى	من سفارة سلطنة عمان بجدة

وممثلان عن الإمارات العربية المتحدة ، وهما :

السيد أحمد حسن رضوان	مديرالاستثمار بالصندوق العربى للانماء-رئيسا
السيد ناصر العبودى	وزارة الخارجية

فى بداية الاجتماع رحب دولة الأمين العام بالسادة أعضاء الوفود ، وشكر سيادتهم على حضورهم ومشاركتهم وأبدى دولته أمله فى أن يبرز البنك الإسلامى إلى حيز الوجود ليكون معبرا عن أمل المسلمين ومحققا لطموحهم وأن يكون أداة لوضع نظام اقتصادى على أسس إسلامية .

وانتخبت لجنة الخبراء السيد أحمد حسن رضوان من الامارات العربية المتحدة ليترأس اجتماع الجلسات والسيد لطف الله شكور (المغرب) ليرأس الجلسة الختامية .

ووافقت اللجنة على بحث المبادئ الرئيسية الواردة بالمشروع الذى أعدته الأمانة ، كما أبدت اللجنة عناية خاصة بدراسة مفهوم البنك وأهدافه ووظائفه ، وبحثت اللجنة كذلك عددا من الموضوعات الخاصة بإنشاء البنك . وانتهت إلى الموافقة على التوصية بما يلى :

(أولا) أن يكون اسم البنك " البنك الإسلامى للتنمية "

(ثانيا)

أ - أن تتحدد أهداف البنك فى :

١ - تدعيم وتعزيز المشاركة والتعاون الاقتصادى بروح إسلامية خالصة ووفقا لما تمليه تعاليم الاسلام .

٢ - تدعيم التنمية الاقتصادية فى الدول والمجتمعات الإسلامية والعمل على دفع عجلة النمو الاقتصادى وتحقيق التعاون الاقتصادى .

٣ - البحث عن موارد للبنك والقيام باستثمارها على أسس اقتصادية تجارية سليمة فى مشروعات مجزية تكفل عائدا مجزيا للبنك وتحقق نفعا للمساهمين .

ب - وظائف البنك :

ولكى يفى البنك بأغراضه تكون له الوظائف التالية :

١ - الاستفادة من الموارد التى فى حوزته للقيام باستثمارات مجزية بالإضافة إلى تمويل مشروعات التنمية فى الدول الأعضاء وكذا التى يقررها البنك .

٢ - تشجيع توظيف الأموال العامة والخاصة لتحقيق التنمية فى الدول والمجتمعات الإسلامية .

٣ - إصدار وثائق مشاركة وقبول الودائع بدون فائدة .

٤ - تقديم قروض وإعطاء ضمانات وتسهيلات أخرى للدول الأعضاء .

٥ - إجابة طلبات الدول الاعضاء لمساعدتهم فى تنسيق سياسة وخطط التنمية بغرض تحقيق استفادة أفضل من مواردها مما يجعل اقتصادياتها أكثر تكاملا .

٦ - توفير العون الفنى لإعداد وتمويل وتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية .

٧ - التعاون بالطريقة التى يراها البنك مناسبة - فى حدود مواد الإتفاق الخاصة بالبنك - مع جميع المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية التى تزاول نشاطا مشابها .

٨ - القيام بأية أنشطة أو خدمات بما يتفق وأهداف البنك .

(ثالثا) رأس المال :

١ - أن يكون حجم رأس المال المصرح به ألف مليون وحدة حسابية .

٢ - أن تعادل الوحدة الحسابية ٨٨٠٨٨٨٦٧٠, ٠ جرام من الذهب الخالص .

٣ - يقسم رأس المال المصرح به إلى ١٠٠ ألف سهم قيمة كل سهم عشرة آلاف وحدة حسابية.

٤ - أن يكون رأس المال المدفوع ٥٠٪ من رأس المال المصرح به وأل ٥٠٪ الباقية تحت الطلب . تدفع ١٠٪ من هذه النسبة فى خلال ٣٠ يوما من التصديق على الاتفاقية،ويدفع الباقى على ستة أقساط سنوية متساوية ويستحق القسط الأول بعد سنة من تاريخ سريان الاتفاقية الخاصة بالبنك ، ولا تصبح الاتفاقية سارية المفعول إلا إذا اكتتب بنسب ٦٠٪ من رأس المال المصرح به وأودعت وثائق التصديق بواسطة الدول الموقعة .

٥ - تودع قيمة القسط الأول المدفوع لدى مؤسسة النقد العربى السعودى أو احدى المؤسسات المالية التى تحدد بالاتفاق مع الدولة المعنية .

٦ - يكون الدفع بأى من العملات القابلة للتحويل بأسعار الإغلاق فى سوق لندن فى نهاية آخر يوم عمل فى شهر ديسمبر ١٩٧٣ أو فى أى تاريخ لاحق يتفق عليه وزراء مالية الدول المؤسسة .

(رابعا) العضوية وحق التصويت :

١ - يكون الحد الأدنى لعدد الأسهم اللازمة لاكتساب العضوية هو ٥٠٠ سهم .

٢ - يكون لكل عضو ألف أو ألفا صوت (حسبما يقرره اجتماع وزراء المالية) بالإضافة إلى صوت واحد لكل سهم .

٣ - عند تنفيذ الاتفاقية يسمى الأعضاء الموقعون " أعضاء مؤسسون ".

وأوصى المجتمعون بتشكيل لجنة صياغة برئاسة المساعد الخاص للأمين العام لتقوم بإعداد كافة الوثائق والدراسات اللازمة ، كما وافقت اللجنة كذلك على جدول العمل التالى :

جدول عمل لإنشاء البنك الإسلامى للتنمية

٢١ - ٢٣ يوليو ١٩٧٣

اجتماع اللجنة التمهيدية (لجنة الخبراء) المنعقد فى جدة (وقد عرض تقرير هذه اللجنة فيما سبق)

أوائل أغسطس ١٩٧٣ (كوالالمبور)

يقوم المختصون بالأمانة العامة الإسلامية يعاونهم خبراء من ماليزيا بإعداد :

١ - مواد الاتفاقية والترجمة النهائية .

٢ - اللوائح .

٣ - أحكام مجلس المحافظين .

٤ - أحكام مجلس المديرين .

٥ - اتفاقية المركز الرئيسى .

٦ - تنظيم البنك .

٧ - الأمور الأخرى الضرورية لانشاء البنك .

وستقوم الحكومة الماليزية بتقديم كافة التسهيلات اللازمة .

أوائل سبتمبر ١٩٧٣

ترسل الوثائق (الدراسات) السالف إعدادها إلى وزراء مالية الدول المعنية للدراسة والتعليق

أواخر سبتمبر ١٩٧٣ (ومن المحتمل أن يكون ذلك فى نيروبى)

اجتماع وزراء مالية الدول المشتركة فى إنشاء البنك وذلك من أجل :

أ - التوقيع على بيان بالعزم على إنشاء البنك .

ب - تعيين لجنة تحضيرية تتكون من ممثلين عن الدول المعنية المشتركة لدراسة وإعداد الوثائق اللازمة .

نوفمبر ١٩٧٣

يرسل تقرير اللجنة التحضيرية وتوصياتها (متضمنة مشروع الاتفاقية واللوائح والاحكام ...الخ ، إلى الدول المعنية المشتركة للفحص والإقرار النهائى .

ديسمبر ١٩٧٣

اجتماع وزراء المالية للتوقيع على اتفاقية انشاء البنك الإسلامي للتنمية .

يونيو ١٩٧٤

آخر موعد لايداع وثائق التصديق . ويبدأ البنك أعماله بعد أن يكون قد تم الاكتتاب ب ٦٠٪ من رأس المال المصرح به .

وقد قرئ مشروع هذا التقرير مع وفد المملكة العربية السعودية المكون من :

١ - الدكتور محمد عبد الواحد جمجوم [مديرالابحاث بمؤسسة النقد العربى السعودى] .

٢ - الأستاذ عمر سجينى [مديرمراقبة البنوك بمؤسسة النقدالعربى السعودى] .

٣ - الدكتور عمر شبرا [الخبير الاقتصادى بمؤسسة النقدالعربى السعودى] .

والذى شارك فى الجلسة الختامية للجنة الخبراء .

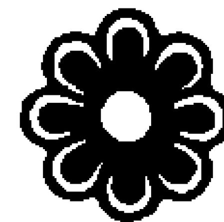
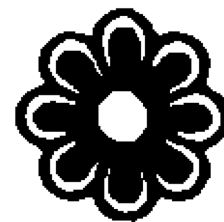
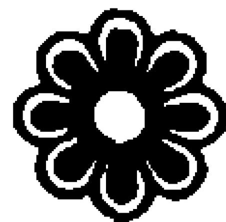
وفى ختام اللجنة لأعمالها عبر رئيس اللجنة عن شكره وتقديره لدولة الامين العام لمبادرته وجهوده المبذولة من أجل إنشاء البنك الإسلامى للتنمية الذى سيقدم أجل الخدمات لكل المسلمين فى جميع أنحاء العالم .

الأمانة العامة الإسلامية - جدة
٢٣ يوليو ١٩٧٣ الموافق ٢٣ جمادى الثانية ١٣٩٣ ه

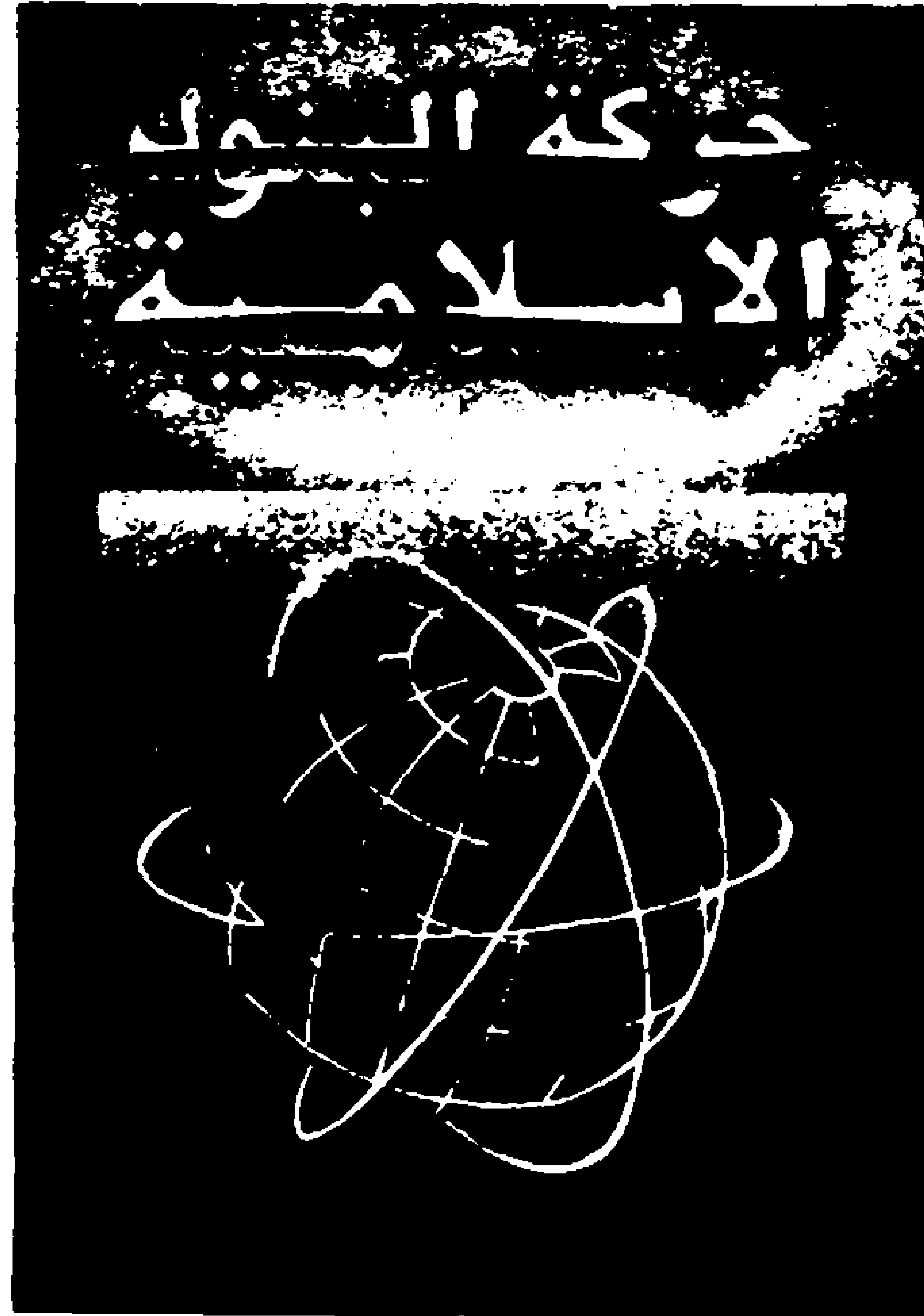
وفى ٢٨ جمادى الثانية ٩٣ هـ (٢٨ يوليو ٧٣) ، أرسلت الإدارة الاقتصادية بأمانة المؤتمر الإسلامى مذكرتها رقم ٥٦/٨ إلى سفارات ووزارات خارجية الدول الأعضاء بنتائج الاجتماعات التمهيدية لإنشاء البنك الإسلامى للتنمية المقترح .. مع رجاء أن تتلقى الامانة

أية وجهات نظر من الدول الأعضاء الموقرة حول هذا الموضوع .

وفى ضوء مجمل ما ورد إلينا من استفسارات واستيضاحات ، ألحقنا بالمذكرة السابقة مذكرة إيضاحية ركزت على أن البنك الإسلامى للتنمية كما ورد فى أهدافه - لا يقتصر على أن يكون إسلاميا من حيث الاسم فحسب بل يجب أن تتمشى كل أعماله مع ما يتفق ومبادئ الشريعة الإسلامية ، وهو فى كل الاحوال لايمكن أن يعزل نفسه عن المؤسسات المالية والدولية الأخرى غير الإسلامية والتى تعتمد على الربا وتعمل به . وبالإضاف إلى ذلك فان البنك الإسلامى للتنمية يجب أن يدار بطريقة اقتصادية تجارية وفق أسس ومبادئ مصرفية سليمة ، ومن ثَمّ فإنه من المحتم أن يسير البنك الإسلامى للتنمية وفق افكار مصرفية ومالية إسلامية جديدة فى مقدمتها محاولة تفادى الربا كأساس لعمليات البنك الإسلامى للتنمية . وتفاديا لأى لبس أو غموض ضمنا المذكرة شرحا للمفهوم الصحيح الذى نقصده من بعض المصطلحات التى وردت فى تقرير لجنة الخبراء ، كالقرض والضمان والمشاركة ، والعملة القابلة للتحويل ... الخ

الفصل العاشر
المرحلة الخامسة : الاجتماع الأول لوزراء مالية الدول الإسلامية وبيان العزم بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية



الفصل العاشر

المرحلة الخامسة : الإجتماع الأول لوزراء مالية الدول الإسلامية وبيان العزم بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية

في اجتماعات المؤتمر الرابع لوزراء الخارجية الإسلامي بنغازي بليبيا في ابريل ١٩٧٣ ، تمت تسمية حسن التهامي * - بحيله اجربئية تولت كبرها ليبيا بتنسيق مع الرئيس السادات ووفد الإمارات العربية برياسة الدكتور حسن عباس زكي - أمينا عاما لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية ، خلفا لتنكو عبد الرحمن الذى أحرجته ليبيا عندما اعلنت أنه يرغب في اعتزال منصبه في بداية يناير ١٩٧٤ . وحقيقة الامر أن تنكو عبدالرحمن لم يزد على أنه ابدى مللا وتبرما من بعض مظاهر سلبية الدول الأعضاء وتقاعسها عن أداء التزاماتها المالية للأمانة . ولم يكن موضوع انتخاب أمين جديد مدرجا على جدول أعمال المؤتمر . وما إن انتهت الجلسة التي سمي فيها حسن التهامي .. حتى استدعاني لمقابلته . وكنت أحضر المؤتمر ومعي الدكتور الأنصاري كمشرفين من قبل أمانة المؤتمر على شئونه وترتيباته . وصدمتني في حديثه معي نغمة التعصب الإقليمي وتلميحه لي بالعمل على ارجاء القيام بأية خطوات أو مشروعات ذات بال حتى يتسلم رسميا منصب الامين العام .

ويبدو أن السيد حسن التهامي لم يسترح كثيرا للسرعة التي تدور بها عجلة تنفيذ فكرة البنك الإسلامي .. قبل أن يتسلم رسميا أمانة المؤتمر ، وأقلقته النتائج التي توصلنا اليها في اجتماع لجنة الخبراء التي سلفت الاشارة إليها ، فحضر إلى جدة في أغسطس ١٩٧٣ ، وفي لقاء معه بحضور سفير مصر بالسعودية السيد خالد فوزي ، بصالة

---

* أحد الوسطاء الأقوياء بين رجال المخابرات الأمريكية والنظام الثورى في مصر ، وهو الذى تسلم من مايلز كوبلاند الثلاثة ملايين دولار الشهيرة في سنة ١٩٥٣ ، والتي قدمتها المخابرات الأمريكية إلى جمال عبدالناصر ، من باب الرشوة ، والسيطرة .. وكان التسليم في بيت حسن التهامي في المعادى .. بعد أن جاء المبلغ من بيروت .. وقد أحصى حسن التهامي المبلغ بعناية مرتين ، ووجده ناقصا ١٠ دولارات ، لكنه قال لكوبلاند :- حسنا .. لن نتشاجر بسبب الدولارات العشرة . (روزاليوسف ، العدد ٣٣٨٦ - ٣/٥/ ١٩٩٣، ص ٣٠) .

الاستقبال بفندق الكندرة ، عاتبنى حسن التهامى على السرعة التى يسير بها موضوع البنك الإسلامى إلى حد أنه غمزنى فى وطنيتى مشيرا إلى تحيزى لماليزيا (كان تنكو عبد الرحمن ماليزى الجنسية). وفيمايشبه التهديد طلب منى بصلاقة العسكر أن أقوم بتجميد أى نشاط يتعلق بخطوات إقامة البنك حتى حضوره للأمانة الإسلامية فى يناير ١٩٧٤ . وقد كان ذلك تصرفا خطيرا ومحيرا ، فأعراف العمل فى المنظمات الدولية لا تسمح للسيد حسن التهامى أن يصدر إلىّ تعليمات أو توجيهات تتعلق بعملى فى الأمانة الإسلامية كمنظمة دولية ، ولكن على الناحية الأخرى فاننى مصرى الجنسية وأقيم وأهلى فى مصر ، والخلاف فى هذه الآونة مع من هو مثل حسن التهامى ووضعه فى المؤسسة العسكرية فى مصر ووكالته للمخابرات فترة من الزمن .. يهدد أمنى وأمن أسرتى . فى نفس الوقت فقد كنا ننظر إلى حماس الملك فيصل ومساندته لمشروع البنك الإسلامى الدولى على أنه معجزة قد لايجود بها الزمن مرة أخرى .. ومن شأن التجميد أو حتى الإبطاء فى الخطوات التى بدأ مشروع البنك يسير فيها .. أن يتعرض المشروع كله للنسف ، إذ المتغيرات والمستجدات كثيرة ، والأحوال غير مضمونه بل والأعمار أيضا . هذا بالإضافة إلى أن القضية كلها عند تحليل موقف السيد حسن التهامى نجد أنها تنحصر فى الدائرة الضيقة لتحقيق المجد الشخصى .

ودون تفكير أو تردد ، حسمت الأمر ، واتخذت قرارى على أن أتوكل على الله الخالق الرازق الحفيظ ، وأن أنسى تماما ما دار مع السيد التهامى وأن أمضى فى الطريق بأقصى مايمكننى من سرعة تحسبا للأحداث والمتغيرات كما ذكرت .

وأنار الله لنا الطريق ، حيث وجدنا أن لجنة الخبراء التى انتهت إلى وضع الخطوط العريضة لمشروع البنك ، إنما كانت تمثل وزراء مالية الدول التى اشتركت فى اللجنة ، وموضوع البنك هو موضوع يخص من الناحية الإجرائية والعملية الاقتصاديين ووزراء المالية بعد أن اجتاز مرحلة موافقة السياسيين (وزراء الخارجية) عليه من حيث المبدأ . فلماذا إذن لا نضع الأمور فى نصابها ونتحول بالموضوع إلى أصحاب الاختصاص الاصيل .. وهم

وزراء المالية بالدول الإسلامية الأعضاء بالمؤتمر .

وعند عرض هذا التفكير وتلك المبررات على جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز . أضاء جلالته الضوء الأخضر لتنكو عبد الرحمن بتوجيه الدعوة إلى المؤتمر الأول لوزراء مالية الدول الإسلامية لوضع الخطوات الفنية اللازمة لانشاء البنك . واتجه الرأى الى أن يكون المؤتمر فى أكتوبر . ولكن حرب أكتوبر أجلت انعقاده إلى ١٨/١٢/١٩٧٣ . وساعدتنا الخارجية السعودية بجهود مشكورة .

نص الدعوة التى وجهت لعقد مؤتمر وزراء المالية الإسلامى الأول

الأمانة العامة الإسلامية الهاتف : ٢٥٨٤٨/٢٤٨٥٨/٢٣٨٨٠

ص. ب ١٧٨ برقيا : اسلامية جدة

جدة مذكرة رقم : ٧٦/٨

١٩ رمضان ١٣٩٣ هـ

١٥ أكتوبر ١٩٧٣ م

تهدى الأمانة العامة الإسلامية أطيب تحياتها إلى مقام وزارات الخارجية / سفارات الدول الأعضاء الموقرة وبالإشارة إلى المذكرة رقم ٧٣/٨ المؤرخة فى ١٩٧٣/٩/٢٩. تتشرف الامانة بأن ترفق طيه بقية اللوائح الخاصة بالبنك الإسلامى للتنمية . أما بخصوص ميعاد الاجتماع، فنظرا للظروف الحالية الناشئة عن الاعتداء الإسرائيلى فقد تقرر عقد الاجتماع فى ١٥ ديسمبر ١٩٧٣ الموافق ٢١ ذو القعدة ١٣٩٣ فى مكة المكرمة .

تنتهز الأمانة العامة الإسلامية هذه الفرصة لتعرب لمقام وزارات الخارجية / سفارات الدول الأعضاء الموقرة عن فائق تقديرها واحترامها .

المرفقات :
....
....

* * *

وبفضل من الله ومنّة ، اجتمع وزراء مالية الدول الإسلامية الأعضاء بالمؤتمر الإسلامى آنئذ بفندق جدة بالاس وعددهم ٢٦ دولة . وكانت قرارات المؤتمر نقلة عظيمة على الطريق الطويل ، فقد أصدر المؤتمر تصريحايعرب فيه عن النية فى إنشاء البنك الإسلامى للتنمية ، أطلق عليه حينئذ " بيان العزم " كما قرر المؤتمر إنشاء لجنة تحضيرية من أجل تحقيق هذا الغرض ، تشكلت من دولة تنكو عبد الرحمن بترا رئيسا ، والمرحوم السيد أنور على محافظ مؤسسة النقد العربى السعودى (باكستانى الجنسية) نائبا ، والدكتور سعيد أحمد مينائى (نائب محافظ بنك الدولة بباكستان) سكرتيرا للجنة .

وحيث نسجل التاريخ ونرصد الأحداث ، فإنه يتحتم أن نشيد بالدور الرائع الذى قام به الشيخ محمد أبا الخيل (وزير الدولة للشئون المالية آنئذ) فى قيادة العمل بالمؤتمر ، والأداء الحكيم الذى به تم تحقيق هذه النتائج .

وفى مساء يوم ١٩٧٣/١٢/١٨ ، وفى ضوء نتائج المؤتمر الأول لوزراء مالية الدول الإسلامية ، قررت والدكتور محمود الانصارى إنهاء إعارتنا بأمانة المؤتمر الإسلامى والعودة إلى القاهرة قبل أول يناير ١٩٧٤ حماية لأنفسنا مما كنا سندفعه على يد حسن التهامى من ثمن لمخالفة توجيهاته ولما تتحقق فى شأن موضوع البنك الإسلامى من نجاح كانت جهودنا وراءه .

بسم الله الرحمن الرحيم

خطاب صاحب السمو الملكى الأمير فهد بن عبد العزيز

فى افتتاح المؤتمر الأول لوزراء المالية الإسلامى

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الأمين

دولة الأمين العام

أصحاب المعالى والسعادة رؤساء وأعضاء الوفود

السلام عليكم ورحمة الله.. وبعد فيطيب لى أن أرحب بكم باسم حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم وأنقل اليكم تحيات جلالته وتمنياته بطيب الإقامة فى بلدكم والتوفيق فى أعمال مؤتمركم.

إن بلادنا التى انبثقت منها الرسالة الإسلامية العظيمه يسعدها كثيرا أن تكون مكانا لانعقاد أول مؤتمر لوزراء مالية الدول الإسلامية الذى يهدف إلى تحقيق اضافة هامة على طريق التضامن الإسلامى الذى أكدت الأحداث منذ أن أجمعت الأمة الإسلامية على السعى لتحقيقه أنه الطريق الوحيد الذى تستطيع الأمة الإسلامية أن تصل بواسطته إلى ما تصبو إليه من عزة وازدهار .

ان أهمية مؤتمركم هذا تنبثق من أهمية الحاجة إلى استكمال جانب هام من جوانب التضامن الإسلامى ، ولاشك أن اقامة مؤسسة مالية تعنى بدعم إمكانيات التنمية الاقتصادية للشعوب الإسلامية لهو هدف سام يستحق كل اهتمام ورعاية ليس فقط لتحقيق طموح الشعوب الإسلامية فى التقدم واستغلال ثرواتها الطبيعية وإنما أيضا لتثبت للعالم نجاح المبادئ الإسلامية العظيمه فى إدارة المؤسسات الاقتصادية لمواجهة تحديات ومشاكل العصر الحديث .

ولايفوتنى بهذه المناسبة أن أشيد بالدور الهام الذى اضطلع به دولة تنكو عبد الرحمن الأمين العام للمؤتمر الإسلامى فى تأسيس أجهزة المؤتمر الإسلامى وجعلها اداة فعالة ، وسيظل دوره هذا موضع التقدير والإكبار دائما .

أكرر ترحيبى الحار بكم وأرجو لكم التوفيق فيما أنتم مقبلون عليه .

والسلام عليكم ورحمة الله .

بيان العزم على إنشاء البنك الإسلامي للتنمية (الصيغة الموافق عليها)

مؤتمروزراء مالية الدول الإسلامية - بيان بالعزم على إنشاء البنك الإسلامي للتنمية

تمشيا مع أحد أهداف المؤتمر الإسلامي التى نص عليها الميثاق ، والذى يؤكد الحاجة إلى توثيق التعاون بين الدول الأعضاء فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها .

ناظرين إلى أهمية مزيد من التعاون الاقتصادى كوسيلة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد ولدفع عجلة التنمية الاقتصادية فى الدول الأعضاء فى المؤتمر الإسلامى .

مقدرين أهمية إتاحة مزيد من التمويل الانمائى للدول والمجتمعات الإسلامية عن طريق حشد الأموال والموارد الأخرى داخل الدول الإسلامية وخارجها . وسعيا لايجاد وتهيئة الظروف المؤدية إلى زيادة المدخرات الوطنية والاستثمارات ، والى مزيد من تدفق الأموال المخصصة للتنمية فى هذه الدول .

مدركين التطلع نحو تحقيق النمو المتوائم لاقتصاديات الدول والمجتمعات الإسلامية ونحو إقامة مؤسسة تمويل اسلامية تكون بمثابة مؤسسة للتنمية والاستثمار تستند إلى المبادئ الإسلامية فى نشاطها .

ومقتنعين بأن إنشاء مؤسسة التمويل هذه سوف تخدم هذه الاحتياجات ،

نعلن نحن الدول أعضاء المؤتمر الإسلامى عزمنا على إنشاء بنك اسلامى للتنمية مقره جدة

ومن أجل تحقيق الأغراض السالف الإشارة إليها ، اتفقنا وقررنا تعيين لجنة تحضيرية مكونة من ممثلين عن الدول المدونة فى البيان المرفق .

على أن تقوم هذه اللجنة - بعد الأخذ بعين الاعتبار ماسبق أن قدم من دراسات وما قدم من اقتراحات وملاحظات وفود الدول المشتركة فى هذا المؤتمر وغيرها - بإنجاز المهام الآتية فى مدة لا تزيد عن أربعة شهور .

(١) دراسة وإعداد الوثائق اللازمة لإنشاء البنك الإسلامى للتنمية بما فى ذلك :

أ - مواد الاتفاقية (الميثاق)

ب - اللوائح

ج - إجراءات مجلس المحافظين

د - إجراءات مجلس المديرين .

هـ - الاتفاقية مع دولة المقر

(٢) دراسة وإعداد الهيكل التنظيمى والإدارى للبنك .

(٣) إعداد الخطوات اللازمة لوضع الإعلان بالعزم موضع التنفيذ .

ومن أجل تحقيق هذه المهام يمكن أن تضع اللجنة التحضيرية إجراءات العمل الخاصة بها. ويتم عرض نتائج أعمالها على المؤتمر القادم لوزراء مالية الدول الإسلامية للموافقة .

وقع فى جدة بالمملكة العربية السعودية .

بتاريخ ٢٢ من ذى القعدة ١٣٩٣ هـ الموافق ١٦ ديسمبر ١٩٧٣ م

التاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٧٣ م

الموافق ٢٢ ذو القعدة ١٣٩٣هـ

قرارات مؤتمر وزراء المالية الإسلامى الأول

قرار رقم (١)

إذ يلاحظ المؤتمر الإعلان بالعزم على إقامة بنك تنمية إسلامى ، وتكوين لجنة تحضيرية لهذا الغرض من الأعضاء المحددين فى الملحق لإعلان العزم ، قرر المؤتمر مايلى :

١) تعيين سمو الأمير تنكو عبد الرحمن بوترا الحاج رئيسا للجنة التحضيرية المنوه عنها .

٢) تفويض اللجنة بانتخاب نائب أو أكثر للرئيس من بين أعضاء اللجنة حسب ما تراه مناسبا .

٣) الموافقة على نفقات لا تتعدى مبلغ ٠٠/٠٠٠ر٢٥٠ دولار أمريكى تستخدم فيما يتعلق بأعمال اللجنة ، ويخصم هذا المبلغ من رأس مال البنك عند تأسيسه .

قرار رقم (٢)

قرار بعقد مؤتمر سنوى لوزراء مالية الدول الإسلامية

إن المؤتمر :

تأكيداً لاهمية وفائدة التعاون الاقتصادى بين الدول الإسلامية .

واقتناعا بجدوى وضرورة تبادل وجهات النظر والآراء حول الشئون الاقتصادية التى تهم الدول الإسلامية .

فان المؤتمر يقرر :

عقد مؤتمر سنوى من وزراء مالية الدول الإسلامية لدراسة ومناقشة كل مايهم الدول الإسلامية ويتعلق بتوثيق وتأكيد التعاون الأقتصادى بينها ومايحال اليه من قضايا تتعلق بالشئون الاقتصادية .

البيان المشترك الصادر

عن مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية

إنعقد مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية فى الفترة من ٢١ - ٢٢ ذو القعدة ١٣٩٣ الموافق ١٥ - ١٦ ديسمبر ١٩٧٣ بناء على دعوة من الأمانة العامة للمؤتمر الإسلامى .

وقد أفتتح المؤتمر مشكورا حضرة صاحب السمو الملكى الأمير فهد بن عبد العزيز ، النائب الثانى لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، حيث رحب سموه بالوفود المشتركة ، ونقل سموه للمشتركين تحيات وتمنيات حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل المعظم بطيب الإقامة والتوفيق فى انجاح أعمال المؤتمر ، وقد اشترك فى هذا المؤتمر الدول التالية:

١ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

٢ - دولة الإمارات العربية المتحدة .

٣ - جمهورية تشاد .

٤ - جمهورية مصر العربية .

٥ - الجمهورية الغينية .

٦ - الجمهورية الأندونيسية .

٧ - المملكة الأردنية الهاشمية .

٨ - دولة الكويت .

٩ - الجمهورية اللبنانية .

١٠- الجمهورية العربية الليبية.

١١- ماليزيا .

١٢- جمهورية مالى .

١٣- الجمهورية الإسلامية الموريتانية .

١٤- المملكة المغربية .

١٥- جمهورية النيجر .

١٦- سلطنة عمان .

١٧- الجمهورية الإسلامية الباكستانية .

١٨- دولة قطر .

١٩- المملكة العربية السعودية .

٢٠- جمهورية السنغال .

٢١- الجمهورية الصومالية الديمقراطية .

٢٢- جمهورية السودان الديمقراطية .

٢٣- الجمهورية التونسية .

٢٤- الجمهورية التركية .

٢٥- الجمهورية العربية اليمنية .

وانتخب المؤتمر معالى الشيخ محمد أبا الخيل وزير الدولة للشئون المالية والاقتصاد الوطنى رئيسا للمؤتمر ومعالى السيد ابراهيم عبد المنعم منصور وزير المالية والاقتصاد الوطنى السودانى مقررا للمؤتمر ومعالى غلام اسحق خان ، محافظ بنك الدولة الباكستانى سكرتيرا .

وقد استعرض المؤتمر المواضيع التالية :

١) إنشاء بنك إسلامى للتنمية يكون مقره مدينة جدة .

٢) تكوين لجنة تحضيرية لهذا الغرض .

٣) عقد اجتماع سنوى لوزراء مالية الدول الإسلامية .

وقد اتخذ المؤتمر القرارات التالية :

١) التوقيع على بيان العزم على إنشاء البنك الإسلامى للتنمية يكون مقره مدينة جدة

٢) تشكيل لجنة تحضيرية لإنشاء البنك الإسلامى للتنمية برئاسة دولة تنكو عبدالرحمن بوترا.

٣) عقد مؤتمر سنوى لوزراء مالية الدول الإسلامية .

ويسجل المؤتمر شكر الوفود لحكومة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم على كريم ترحيبها .

كما يعرب المؤتمر عن شكره لدولة تنكو عبد الرحمن أمين عام المؤتمر الإسلامى على ما بذله من جهود فى سبيل تحقيق هذا الأمل الذى راود الأمة الإسلامية لأمد طويل .

* * *

وأثناء وجودى بالقاهرة ، أصدر تنكو عبد الرحمن باعتباره رئيسا للجنة التحضيرية لإنشاء البنك الإسلامى للتنمية ، قرارا بإلحاقى ومحمود الانصارى بسكرتارية اللجنة لإعداد أوراق العمل والمضى فيمايلزم من إجراءات ، وأحسست وأنا بالقاهرة اننى مقيد الخطى ، بل وغير مرغوب فى مغادرتى لها ، فاقترحت على تنكو عبد الرحمن ضم الدكتور توفيق الشاوى إلى اللجنة التحضيرية بديلا عنى ، ورحب الرجل بضم الدكتور الشاوى إلى اللجنة ، لكنه فى نفس الوقت سارع بالحضور إلى القاهرة للقاء الرئيس السادات لبحث موضوع تيسير السفر لى لأداء الدور المطلوب فى اللجنة التحضيرية . وقد أعقب ذلك بالفعل اننى لمست بوضوح أن الطريق قد أصبح مفتوحا تماما أمامى للسفر والعودة بحرية كاملة.

ومضينا فى الفترة من فبراير حتى مايو ٧٤ فى اعداد مشروع اتفاقية انشاء البنك الإسلامى للتنمية .. وكل ما يتعلق بها من ملاحق أو أوراق ودعونا إلى مؤتمر خبراء فى

جدة فى الفترة من ٥/١٤ - ١٩٧٤/٥/٢٢ لمناقشة مشروع الاتفاقية وما تم إعداده من أوراق . وعندما أدركنا أن كل التحضيرات قد نضجت ، وجهت اللجنة التحضيرية الدعوة إلى وزراء مالية الدول الإسلامية لعقد الاجتماع الثانى بجدة فى ٢٢ رجب ١٣٩٤ (١٠ أغسطس١٩٧٤) للنظر فى مسودة اتفاقية إنشاء البنك . وقد فحص المؤتمر مشروع الاتفاقية وناقشها فى شكلها النهائى * .

بإقرار الاتفاقية انتقلنا إلى برنامج الفترة الثالثة ، حيث تم ترجمة ما تستلزمه المرحلة فى عدد من الخطوات والاجراءات تتمثل فى :

(١) تبدأ المرحلة الثالثة فى الاجراءات التمهيدية لتأسيس البنك من التاريخ الذى تصبح فيه الاتفاقية نافذة بمقتضى المادة الثامنة والستين - وتنتهى باجتماع مجلس المحافظين الذى يعتبر السلطة العليا للبنك وتتركز فيه كل سلطات البنك حسبما قررته الفقرة الأولى من المادة التاسعة والعشرين .

(٢) أهم مسئوليات الرئيس أنه متى تبين له أن إيداع وثائق التصديق قد تحقق من جانب عدد من الدول المؤسسة تبلغ مجموع مساهماتها خمسمائة مليون دينار اسلامى وجب عليه أن يبلغ الدول الاعضاء جميعا بهذا التاريخ حتى تتأكد هذه الدول من ذلك وترسم خطتها على هذا الأساس . ولكى ترتب على هذا الحدث التاريخى نتائجه بمقتضى نصوص اتفاقية تأسيس البنك .

---

* على هامش المؤتمر أود أن أذكر حادثة كانت لها آثار سلبية على العلاقة الودودة التى كانت تربطنى بمعالى الشيخ محمد أبا الخيل إعجابا منى به وتقديرا منه لى . ذلك أن المؤتمر فوجئ بتوزيع ورقة تنادى بأن تكون حصص الاشتراك فى البنك بسبب الدخل القومى للدول المشاركة . وعجبنا جميعا من هذه الورقة ولم نتبين مصدر توزيعها . فطلب الشيخ أبا الخيل وهو رئيس المؤتمر منى ومن محمود الأنصارى جمع الورقة . وجمعناها بالفعل ، ثم فوجئنا مرة أخرى بإعادة توزيع الورقة ووجودها بين يدى جميع المشاركين .. عندها قال لى محمد أبا الخيل بنبرة عتاب قاس .. لقد تأكدت الأن يا دكتور أنك تعمل ضد المملكة . ولقد كان لهذه الحادثة العابرة آثارها الكبيرة على تشكيل اتجاه معين من الشيخ محمد أبا الخيل نحوى جعلته يغلق تماما امكان إفادة البنك الإسلامى للتنمية منى بشكل مباشر . والحقيقة التى اكتشفها فيما بعد أن مسئولا كبيرا بمدارس منارة جدة هو الذى كان وراء توزيع الورقة المشئومة فى المرتين . لكن الشيخ محمد أبا الخيل ما زال مقتنعا حتى اليوم بأننى المسئول .

بيان بالدول التى أقرت الاتفاقية واكتتابها وحق التصويت (أغسطس ٧٤)

العضو	الاكتتاب الإجمالي		حق التصويت	
	المبلغ بالملايين	الحصة النسبية بالنسبة للمجموع	عدد الأصوات	الحصة النسبية بالنسبة للمجموع
الأردن	٤,٠	٠.٥٣	٩٠٠	١.٠٣
أفغانستان	٢,٥	٠.٣٤	٧٥٠	٠.٨٥
دولة الإمارات المتحدة	١١٠.٠	١٤,٧١	١١.٥٠٠	١٣,١١
أندونيسيا	٢٥.٠	٣,٣٥	٣,٠٠٠	٣,٤٢
باكستان	٢٥.٠	٣,٣٥	٣.٠٠٠	٣,٤٢
البحرين	٥.٠	٠,٦٧	١.٠٠٠	١.١٤
بنجلاديش	١٠ ٠	١.٣٢	١.٥٠٠	١.٧١
تركيا	١٠,٠	١,٣٢	١,٥٠٠	١,٧١
تونس	١.٥	٠.٣٤	٧٥٠	٠.٨٥
الجزائر	٢٥.٠	٣,٣٥	٣.٠٠٠	٣,٤٢
السعودية	٢٠٠.٠	٢٦.٧٥	٢٠,٥٠٠	٢٣,٣٦
السودان	١٠,٠	١.٣٢	١.٥٠٠	١,٧١
سوريا	٢.٥	٠.٣٤	٧٥٠	٠,٨٥
الصومال	٢.٥	٠.٣٤	٧٥٠	٠,٨٥
سلطنة عمان	٥.٠	٠.٦٧	١.٠٠٠	١.١٤
غينيا	٢.٥	٠ ٣٤	٧٥٠	٠ ٨٥
دولة قطر	٢٥.٠	٣,٣٥	٣,٠٠٠	٣,٤٢
الكاميرون	٢,٥	٠.٣٤	٧٥٠	٠ ٨٥
دولة الكويت	١٠٠.٠	١٣.٣٧	١٠ ٥٠٠	١١,٩٧
ليبيا	١٢٥.٠	١٦,٧٢	١٣ ٠٠٠	١٤,٨١
ماليزيا	١٦,٠	٢,١٤	٢.١٠٠	٢,٣٩
مصر	٢٥,٠	٣,٣٥	٣,٠٠٠	٣.٤٢
المغرب	٥.٠	٠,٦٧	١,٠٠٠	١,١٤
موريتانيا	٢,٥	٠,٣٤	٧٥٠	٠,٨٥
النيجر	٢,٥	٠,٣٤	٧٥٠	٠,٨٥
اليمن	٢,٥	٠,٣٤	٧٥٠	٠,٨٥
المجموع	**٧٤٧,٥**	**١٠٠**	**٨٧,٧٥٠**	**١٠٠**

٢٦ عضواً

(٣) أهم النتائج التى تترتب على دخول الاتفاقية فى حيز التنفيذ طبقا للمادة الثامنة والستين هى بدء سريان أجل الستة شهور الممنوحة للدول المؤسسة لاستكمال جميع شروط عضويتها حتى تحتفظ لنفسها بصفة العضو المؤسس لبنك التنمية الإسلامى وذلك بصريح نص الفقرة الأولى من المادة الخامسة .

(٤) بدخول الاتفاقية يصبح من حق أى دولة أخرى غير الدول المؤسسة أن تقدم طلبا للانضمام إلى عضوية البنك على أن تعرض هذه الطلبات على مجلس المحافظين للنظر فيها وإصدار القرارات المناسبة بالأغلبية المطلوبة - وذلك وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة .

(٥) كذلك يترتب على بدء تنفيذ الاتفاقية استحقاق القسط الأول من الاكتتاب وبدء سريان أجل ثلاثين يوما الذى حددته الفقرة الثانية من المادة السادسة لكى تقوم الدول المؤسسة التى وقعت فعلا على الاتفاقية قبل ذلك بسداد القسط الأول من اكتتابها وقدره عشرون فى المائة من قيمة أسهم كل منها .

أما الدول المؤسسة التى تودع وثائق التصديق بعد تاريخ نفاذ الاتفاقية فإن سريان أجل الثلاثين يوما يبدأ فقط من تاريخ إيداعها وثائق تصديقها بصريح نص الفقرة الثانية من المادة الثانية المشار إليها .

(٦) ويتم إيداع القسط الأول لدى مؤسسة النقد العربى السعودى باعتبارها مودعا لديها لحساب البنك وذلك بصفة مؤقتة لحين اجتماع مجلس المحافظين وقيام البنك بتحديد المكان الذى يتم فيه الدفع والجهة التى تودع لديها الاكتتابات - وذلك بمقتضى نص الفقرة الرابعة من المادة السادسة .

(٧) ببدء تنفيذ الاتفاقيةيجب أن تتخذ كل دولة من الدول المؤسسة - الإجراءات التشريعية والإدارية لتنفيذ أحكام الفصل السابع - الخاص بالمركز القانونى للبنك والحصانات والإعفاءات والامتيازات المقررة له وللعاملين به - ووضعها موضع التنفيذ وإخطار البنك بتلك الإجراءات حسبما أوجبته المادة الستون من هذه الاتفاقية .

(٨) بمجرد وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ تلتزم كل دولة عضو بأن تعين محافظايمثلها فى مجلس المحافظين ومناوبا له ينوب عنه فى حالة غيابه . وعليها أن تخطر الرئيس فورا بهذا التعيين حتى يأخذه فى الاعتبار ويستطيع دعوة مجلس المحافظين للاجتماع.

ومن حق الرئيس وواجبه تنفيذا لقرار المجلس أن يحث كلا من الدول الأعضاء بمجرد إيداع وثائق تصديق كل منها على سرعة تعيين المحافظ والمناوب وإبلاغه بذلك .

(٩) طبقا للمادة الثانية والثلاثين يكون إعداد الموضوعات التى تعرض على مجلس المحافظين من اختصاص مجلس المديرين التنفيذيين ، ولما كان من المستحيل وجود مجلس المديرين التنفيذيين قبل انعقاد الجلسة الأولى لمجلس المحافظين - فإن هذه المهمة تقع على عاتق الجهة التى تتولى الإجراءات التمهيدية وهى رئيس المؤتمر طبقا لقراره المشار إليه .

(١٠) والموضوعات التى توجب المادة التاسعة والستون بحثها فى الجلسة الأولى لمجلس المحافظين هى مايلى :

١) انتخاب رئيس البنك .

٢) عمل الترتيبات لانتخاب المديرين التنفيذيين .

٣) عمل الترتيبات لتحديد التاريخ الذى يبدأ فيه البنك عملياته واخطار الدول الاعضاء به.

فيدخل ضمن واجبات رئيس المؤتمر فى المرحلة التمهيدية إعداد هذه الموضوعات - وأهمها بلا شك هوالترتيبات اللازمة لانتخاب المديرين التنفيذيين وما يستلزمه ذلك من إعداد مشروع اللائحة الخاصة بذلك لمناقشته بمعرفة المحافظين فى أول جلسة لهم .

(١١) الى جانب ذلك لابد لاستئناف مجلس المحافظين عمله فى الجلسة الأولى أن يكون أول موضوع يتخذ فيه قرارا هو الإجراءات التى سوف يسير عليها فى عمله . ولكى يتمكن المجلس من اتخاذ قرار عاجل فى هذا الموضوع لابد أن يعد الرئيس بواسطة

مستشاريه مسودة للائحة الخاصة بإجراءات مجلس المحافظين .

(١٢) هناك موضوع هام سيكون فى مقدمة المسائل التى تعرض على مجلس المحافظين هو عقد اتفاقية بين البنك والدولة المضيفة بشأن المقر الرئيسى للبنك - ولهذا فإن إعداد مسودة لهذه الاتفاقية يسهل مهمة مجلس المحافظين ويمكنهم من إتمام هذه المهمة فى أقرب وقت - وتكون هذه المسودة ضمن إعداد موضوعات الجلسة الأولى لمجلس المحافظين .

(١٣) إن أول مايدخل ضمن مهمة الإعداد للجلسة الأولى لمجلس المحافظين هو وضع جدول أعمال مؤقت لكى يناقشه المجلس ويقره فى بداية جلسته - واقتراح هذا الجدول من جانب الرئيس يعنى إعداد الموضوعات التى تدخل ضمن بنود هذا الجدول حتى يستطيع مجلس المحافظين دراستها واتخاذ قرارات بشأنها ويمكن أن يدخل ضمن هذا الجدول طلبات انضمام بعض الدول لعضوية البنك . أو طلب زيادة رأس المال أو طلب بعض الدول زيادة حصتها فى رأس المال ..... وهكذا ...

(١٤)إن إعداد بعض هذه الموضوعات لمجلس المحافظين يمكن أن يبدأ من الآن دون انتظار - مثال ذلك إعداد مسودة للوائح الداخلية للبنك أو إجراءات مجلس المحا فظين ولائحة إجراءات مجلس المديرين التنفيذين - بما فى ذلك قواعد انتخاب المديرين التنفيذين - ومشروع الاتفاقية بين البنك والدولة المضيفة ... الخ .

(١٥) بمجرد دخول الاتفاقية فى حيز التنفيذيمكن لرئيس المؤتمر أن يحدد الموعد الذى سيدعو فيه مجلس المحافظين للاجتماع بما يتفق مع سير الترتيبات التى قام بها لإعداد جدول الإعمال والموضوعات التى يشتمل عليها . وعندما تتم هذه الترتيبات ويتوفر لديه إخطارات من عدد كاف من الدول المؤسسة باختيار المحافظين يمكنه أن يوجه الدعوة إلى هؤلاء المحافظين لحضور الجلسة الأولى .

وبانعقاد هذه الجلسة تنتهى الفترة التمهيدية ويصبح البنك قائما بوجود الهيئة العليا التى تقع على عاتقها مسئولية تسييره وتوجيهه .

* * *

وبعد أن تم استكمال كل الترتيبات المؤقتة ، والوثائق الأساسية ، والخطوات الخاصة بالتصديق من جانب الحكومات الأعضاء ، وتسديد الأقساط الأولى من المبالغ المكتتب فيها ، عقد مجلس المحافظين جلسته الافتتاحية في الرياض في ٢٦يوليو ١٩٧٥ برئاسة الشيخ محمد أبا الخيل وزير المالية والاقتصاد الوطني للمملكة العربية السعودية . وقام المجتمعون بدراسة وإقرار النظام الداخلي للبنك ولائحة اجراءات مجلس المحافظين ، ولائحة انتخاب مجلس المديرين التنفيذين ، كما قاموا بانتخاب الدكتور أحمد محمد على (سعودى الجنسية) رئيسا للبنك ، وانتخاب أعضاء مجلس المديرين التنفيذين . واتخذوا قرارا بافتتاح البنك رسميا في ١٥ من شوال ١٣٩٥ هـ الموافق العشرين من اكتوبر ١٩٧٥م .

* * *

بسبب الورقة اللعينة التى وزعت مرتين فى جلسات الاجتماع الثانى لوزراء مالية الدول الإسلامية فى ١٠ أغسطس ٧٤ ، والتى أشرت اليها فى مقال سابق ، وبسبب ما نحظى به فى مصر من بيروقراطية ورثناها منذ عهد أبينا مينا ، ولأسباب أخرى مازلت أجهلها .. تحولت علاقتى فجأة بالبنك الإسلامى للتنمية من مشارك فى التأسيس وفى دفع الأحداث وفى التحريك إلى مايشبه مستشار ظل مختف خلف الكواليس . لقد كانت تربطنى بالاخ الدكتور أحمد محمد على الذى سُمى رئيسا للبنك علاقات ود وثقة ومحبة منذ كان مديراً لجامعة الملك عبد العزيز فى جدة حيث دعانى فى مطلع عام ١٩٧٢ لإلقاء عدد من المحاضرات بالجامعة حول فكرة البنوك الإسلامية وتجربة البنك الإسلامى فى ميت غمر ، وجمعت الجامعة هذه المحاضرات فى كتاب أصدرته تحت عنوان "" بنوك بلا فوائد "" . والدكتور أحمد محمد على قانونيّ التخصص شغل فترة منصب وكيل وزارة التعليم بالمملكة السعودية ثم ندبته اليها وزارة المالية .. وهو رجل شديد التواضع ، دمث الخلق ، شديد

نظافة اليد ، شديد الطاعة والالتزام بحرفية السياسة التى تحددها السلطة . وقد كان الرجل يرى عن اقتناع حاجة البنك إلى الانتفاع بسابق خبرتى وتجربتى فى البنوك والا قتصاد الإسلامى .. وكنت أحس فى نفس الوقت أنه مغلول اليد محكوم بالسياسات الفوقية ، لذلك فقد اختار صيغة معقولة للإفادة منى .. دون كبير إحراج له ، وكانت هذه الصيغة هى إحالة بعض الموضوعات لى - باعتبارى خبيرا بمركز البحوث والتنمية بجامعة الملك عبد العزيز وأستاذا للاقتصاد الإسلامى بها - لإبداء الرأى والمشورة ، وتحت هذه المظلة ، وفى إطار تلك الصيغة كلفنى بوضع معايير وأسس وأساليب انتقاء افضل العناصر البشرية من بين المتقدمين للعمل بالبنك . وقد كانت هذه تجربة ثرية شاركنى العمل فيها نخبة من اساتذة كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز .. وان كان البنك بحكم الضغوط التقليدية المعهودة فى عالمنا الثالث لم يأخذ بما انتهت اليه لجنة الانتقاء من قرارات على الرغم من التكلفة المالية العالية التى تكبدها فى هذا الشأن ، كما كانت تلك بداية لتقرير مبدأ الرجل غير المناسب فى المكان غير المناسب . كما صحبنى معه إلى باكستان وبنجلاديش لإجراء مقابلات شخصية لبعض الكوادر الكبيرة التى تقدمت للعمل بالبنك وإن كنت لم أستطع أن أنجز معه هذه المهمة لقصور فى الشريان التاجى داهمنى فى باكستان .

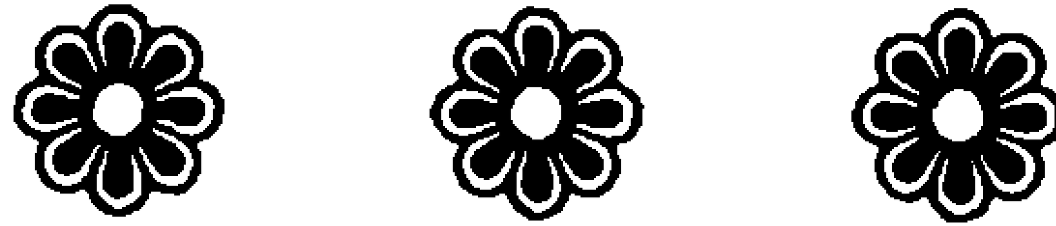
وعندما طلبتْ تركيا من أحمد على إيفاد خبيرشرح عمل وأهداف البنوك الإسلامية ، أوفدنى أحمد على ، فسافرت وقابلت ." أربيكان " نائب رئيس وزراء تركيا حينذاك فى أنقرة وألقيت على كبار مسئولى وزارة الأوقاف ووزارة المالية محاضرات طويلة ، وكان الحماس بالغا ، والمناقشة دقيقة وشاقة ..

وكان " اربيكان " متحمسا لانشاء بنك اسلامى فى تركيا ولكن الائتلاف الحاكم انفض ، وانقض العسكريون على الحكم ، وضاعت هذه الفرصة ! .

وعندما حضر وزير مالية ليبيا " الزروق " الى جدة ليستفسر عن عمل البنك وأهدافه على مستوى الاقاليم .. استدعانى أحمد على للرد على استفسارات الوزير الليبى . واشركنى مرارا فى اقتراح خطط وبرامج تدريب للعاملين فى البنك ، واستجاب إلى مسعاى

فى تحويل وديعة من البنك إلى بنك دبى الإسلامى لدعمه ومساندته فى مرحلة الانشاء ، وأصبح ذلك مبدأ وتقليدا فيما بعد مع البنوك الإسلامية المحلية التى انشئت .

واستمرت تلك الصيغة من التعاون بين البنك الإسلامى للتنمية وبينى إلى أن شارك الدكتور أحمد على فى الاجتماعين التمهيديين اللذين عقدا بالمقر المؤقت للبنك الإسلامى للتنمية لانشاء الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية . ومنذ ذلك الحين ، فانه يبدو أن الدكتور أحمد محمد على - لاعتبارات لا أرى أنه من المناسب أو من المصلحة أن أبوح بها الان - قد تلقى توجيهات محددة باتخاذ موقف آخر من التعاون وتبادل الرأى . والله أعلم .



الفصل الحادي عشر
تأمل تقويمي

الفصل الحادي عشر

تأمل تقويمي

مؤسسات التمويل العربية :

ترجع نشأة مؤسسات التمويل العربية الى أوائل الستينات ، كانت الظاهرة متواضعة فى بدايتها ، فقد تأسس على سبيل المثال الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية عام ١٩٦١ برأسمال قدره "٥٠" مليون دينار كويتى ، وأعقب ذلك ظهور عدد من الصناديق العربية ، منها ما هو قطرى ، وما هو إقليمى .

فالصناديق القطرية تتكون من خمس مؤسسات بدأت نشاطها (باستثناء الصندوق الكويتى) فى السبعينات . وهذه الصناديق هى : الصندوق الكويتى (١٩٦٢) ، صندوق أبو ظبى للانماء الاقتصادى العربى (١٩٧٤) ، الصندوق السعودى للتنمية (١٩٧٥) ، الصندوق العراقى للتنمية الخارجية (١٩٧٨) ، المصرف الليبى الخارجى (١٩٧٣). وتبلغ رؤوس أموال الصناديق القطرية الخمسة نحو ١٣ مليار دولار أمريكى .

أما الصناديق الإقليمية ، فأولها الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى الذى أنشئ بعد حرب ١٩٦٧ تحقيقا لرغبة الدول العربية فى بناء الاقتصاد العربى على أساس متين يمكن له أن يلبى متطلبات التنمية الاقتصادية فى بلادها . وفى عام ١٩٦٨ وافقت ١٧ دولة على اتفاقية إنشاء الصندوق ، وزاد عدد الدول المساهمة تباعا حتى بلغ الآن ٢٢ دولة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وهى الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية . وبعكس الصناديق القطرية التى امتد نشاطها جغرافيا الى جميع قارات العالم ، فإن عمليات الصندوق العربى تنحصر فى الدول العربية المحتاجة الى دعمه المالى والفنى . ومن المؤسسات الإقليمية أيضا صندوق النقد العربى الذى تأسس عام ١٩٧٦ برأسمال قدره "١٠٠٠" مليون

دولار بهدف تمويلى محدد هو دعم موازين مدفوعات الدول الأعضاء . والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى إفريقيا وهو مؤسسة إقليمية أنشأتها الدول العربية فى عام ١٩٧٤ برأسمال قدره "٧٣٨" مليون دولار لتمويل مشاريع التنمية فى الدول الإفريقية غير العربية .

وقد كانت فلسفة العون الانمائى التى قامت عليها كل هذه الصناديق بصفة عامة تستهدف تقديم العون والتعاون بغرض تنمية البلدان العربية ؛ إلا أن الملاحظة المؤكدة تمثلت فى أن هناك الفجوة كانت واسعة بين الفلسفة والهدف وبين واقع الاداء والتنفيذ : ذلك أنه قد لوحظ أن توسعا كبيرا فى مجال التغطية الجغرافية وعدم تركيزه على المنطقة مما تشتت معه الجهد وتضاءلت الفائدة ، كما لوحظ ارتباط معايير توزيع الموارد بين البلدان العربية المستفيدة بحالات الرضا أو الغضب التى تحكمها الظروف السياسية .. الأمر الذى يترتب عليه المنح عند الرضا واصطناع كل العراقيل والمعوقات عند الغضب ، هذا بالإضافة الى سيطرة مصالح الدول الغنية على المنظمات الاقتصادية ، وما يرتبط بذلك من مواقف تلك الدول تجاة الدول الفقيرة لأسباب لا نذكرها لأنها مفهومة من الجميع . كما لوحظ أيضا أن هناك درجة كبيرة من الافتقار الى التفهم الأكثر عمقا لطبيعة المشاكل التنموية التى تعانى منها البلدان التى أنشئت هذه الصناديق من أجلها ، وكذلك الافتقار الى رؤية متفهمة لضرورات التعاون المشترك وتطوير صيغ التكامل الاقتصادى أو تبنى استراتيجية مدروسة للتطوير والتنمية تهدف بصفة أساسية الى التوصل لمستويات معقولة فيما يتعلق بالأمن الغذائى العربى وسياسات الاعتماد على الذات والاستقلالية خاصة فى مجالات التكنولوجيا والتصنيع . كما لوحظ أيضا تواضع أداء هذه الصناديق فى عملية تحريك عوامل الإنتاج وتطوير الموارد وزيادة الطاقات وتعبئة الإمكانيات ورفع الكفاءات لزيادة قدرة الاقتصاد على التطور والإنماء بالاعتماد على موارده وإمكاناته الذاتية ؛ ذلك أننا نجد أن معظم هذه الصناديق قد اتجه نشاطها الى الإقراض فحسب دون وجود فلسفة واضحة للتنمية ، كما أننا لانجد لديها وضوحا كافيا لفكرة الأمة الاسلامية .

وقد كان ذلك - كله أو بعضه - بالإضافة الى ظاهرة الصحوة الاسلامية وطرح فكرة

التضامن الاسلامى في مقابل فكرة القومية العربية من أسباب الحماس والجهود المخلصة التى بذلت لتنفيذ فكرة إقامة البنك الاسلامى للتنمية .

والسؤال الذى يطرح نفسه مستهدفا الإجابة عليه هو : هل كانت إقامة البنك الإسلامى للتنمية كفيلة بتحقيق آمال وطموحات الأمة الاسلامية؟ والاجابة من الناحية النظرية هى .. نعم .. بكل مقياس ، بغض النظر عن النتائج المتواضعة التى ما زلنا نشهدها فى أداء البنك الاسلامى للتنمية ، وبغض النظر عن الفجوة التى أحدثتها السياسة بين فلسفة الفكرة وواقع الاداء ؛ حيث استطاعت أصابع السياسة المتمرسة ان تلتف بمهارة وحنكة وذكاء حول اداءات البنك ومسارات أنشطته فتوجها كيف تشاء وحيث تريد ، وذلك بديلا عن التصدى بالمواجهة فى معركة أدركت أنها سوف تخسرهايقينا ان هى اشتبكت فى سفور وبصورة مكشوفة مع الاتجاه العام العارم لإقامة البنك .

لقد كان استقبال الأمة الاسلامية لفكرة إقامة البنك الاسلامى للتنمية استقبالا عظيما يعكس حجم الأمل الذى كان معقودا عليه . كتبت جريدة عكاظ السعودية غداة اجتماع لجنة الخبراء فى ٢٣يوليو ١٩٧٣ لمناقشة ورقة عمل مشروع البنك الاسلامى :" : بدأت منذ أمس الأول الاجتماعات الهامة لمؤتمر الاقتصاديين الاسلاميين لإقرار المبادئ الأساسية لقيام مشروع البنك الاسلامى وإبرازه الى حيز الوجود العملى لخدمة مصالح الأمة الاسلامية . ويلقى مشروع البنك الاسلامى اهتماما من جلالة الفيصل بن عبدالعزيز لعدة أسباب :

أولها - إن البنك الإسلامى تجسيد حقيقى لآمال الأمة الإسلامية وبناء تكامل اقتصادى يرسى دعائم التضامن الإسلامى مما يزيد المؤتمر الإسلامى قوة على قوة تمكن من بروز المجموعة الإسلامية كقوة ثالثة لها وزنها فى المجال الدولى .

ثانيها - إن قيام البنك الإسلامى الدولى يضع أمام الأنظمة الاقتصادية فى العالم نموذجا فريدا وعمليايضع النظريات الاقتصادية الإسلامية فى موضع التطبيق لأول مرة منذ قرون عديدة ، وبما أن النظام الاقتصادى الإسلامى هو أصلح النظم الاقتصادية للعمل

فسيكون البنك الإسلامى القدوة التى سيسعى العالم للعمل بها بعد تأكيد نجاح أسلوبها فى العمل .

ثالثها - سيكون البنك الإسلامى الجهاز الوحيد لتخليص العالم الإسلامى من السيطرة الأجنبية على الأرصدة الإسلامية الموجودة فى بنوك الخارج والتى تتضرر كلما اجتاحت العالم أزمة نقدية بسبب عدم الاستقرار النقدى الناجم عن فشل تطبيع النظريات والأفكار الاقتصادية فى الشرق والغرب .

والمعروف أن عالم اليوم اتجه الى ما يسمى بالكتل الاقتصادية ذات المرامى والأهداف السياسية البعيدة المدى لأن توحيد الأنظمة الاقتصادية يكون دائما هو الأساس لقيام الوحدة السياسية . وأول الكتل الاقتصادية التى برزت اليوم السوق الأوربية المشتركة . ورغم قيام السوق الأوربية المشتركة لخدمة مصالح أوربا الاقتصادية إلا أن للسوق الأوربية أهدافها السياسية البعيدة المدى .

فالسوق المشتركة تعمل الآن على مواجهة الشركات الأمريكية الضخمة العاملة فى أوربا ومنافستها ، وعن طريق السوق الأوربية تعمل أوروبا الموحدة سياسيا بعد بناء اقتصادها على أساس واحد . ولهذه الأسباب فإن لجنة السوق الأوربية تتخذ قراراتها جنبا الى جنب مع البرلمان الأوربى الذى يمثل الجهاز السياسى لأوربا .

* وتحول التجارة العالمية اليوم لتخضع للمصالح والمناورات السياسية والأزمات النقدية المتلاحقة ما هو إلا مظهر من مظاهر هذا التحول الذى طرأ على معاملات التجارة الدولية بخضوعه للتفاعلات السياسية .

ومن هذا المنطلق أصبحت الحاجة ملحة لقيام سوق إسلامية مشتركة تكون أساسا للتكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية ويكون البنك الإسلامى الدولى هو المرتكز الأساسى ونواة البناء التى ستقوم عليها السوق الإسلامية المشتركة .

* وبما أن العالم الإسلامى يمتاز بثرواته الهائلة المخزونة المستثمرة فسيكون قيام السوق المشتركة هو السبيل الوحيد لاستغلال جميع الثروات الإسلامية الكامنة بدلا من اللجوء الى المساعدات الأجنبية المشروطة وغير المشروطة .

* قيام السوق المشتركة سيمكن الدول الإسلامية الفقيرة من تنفيذ مشاريع التنمية فيها بمساعدة الدول الإسلامية الغنية .

* السوق الإسلامية المشتركة ستؤكد التحول الحقيقى فى ميزان القوى فى العالم تجاه الدول النامية ومن بينها دول العالم الإسلامى والتى تضع يدها على أكبر مصدر للطاقة بجانب كونها أكبر سوق لتصدير المواد الخام الأخرى اللازمة للتصنيع فى الغرب وهذايعنى أن التكافل الاقتصادى الإسلامى سيكون قوة فعالة فى عالم اليوم ستجعل صوتنا مسموعا بإذن الله فى كل المحافل الدولية ممايعطينا القدرة على تقرير مصير قضايانا بأنفسنا لأن الحق الذى لا تدعمه قوة كثيرا ما تحول الى باطل فى عرف سياسة اليوم " .

اتفاقية البنك الإسلامى للتنمية تلبى طموحات الأمة الإسلامية :

على المستوى الفكرى والموضوعى ، يتفق الاقتصاديون الإسلاميون على ان الأسس والمبادئ التى اشتملت عليها نصوص اتفاقية انشاء البنك الإسلامى للتنمية ، نصوص ترتقى الى عبقرية الأمة الإسلامية وتلبى - حالة إعمالها ورعاية تنفيذها - متطلبات وطموحات الأمة الإسلامية .

ففى نصوص الاتفاقية :

- نلاحظ أول ما نلاحظ أن مقدمة الاتفاقية عندما أوردت تعريفا للبنك الإسلامى للتنمية وصفته بأنه مؤسسة مالية مختصة بالتنمية :"... ونظرا لاقتناعها على ضوء ما تقدم ، بالحاجة إلى إنشاء مؤسسة دولية مالية مختصة بالتنمية والاستثمار والرفاهية الاجتماعية تستمد توجيهاتها وأصولها من المبادئ والمثل الإسلامية وتكون تعبيرا عمليا عن وحدة الأمة الإسلامية وتضامنها . قررت بموجب هذه الاتفاقية انشاء مؤسسة دولية يكون

اسمها : البنك الإسلامى للتنمية " .

- وعندما جاءت المادة الأولى من الاتفاقية لتحدد أهداف البنك حصرتها فى هدف وحيد هو " دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة ومنفردة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية " (مادة ١). أرجو أن نلاحظ هنا الفرق بين صناديق التنمية وصناديق الاستثمار حيث تنحو صناديق الاستثمار إلى استخدام ماالديها من أموال فى المشروعات التى تضمن لها أكبر قدر من الربح دون النظر لأى اعتبار آخر متعلق بالتنمية أو بغيرها . كمايلاحظ أيضا الاتجاه العقيدى لأول مرة فى مثل هذه الاتفاقيات .. وهو أمريجعل من الاتفاقية علامة تشير إلى مرحلة جديدة تتميز بدخول الاسلام بمايشتمل عليه من ثروة روحية وخلقية وفكرية فى مجال الأعمال المالية والفكر الاقتصادى .

- وفى مجال الموارد وضمان تدفقها نجد لأول مرة فى صندوق انمائى ، ان البنك يضع ضمن وظائفه فى المادة الثانية فقرة "٦" قبول الودائع واجتذاب الاموال باية وسيلة أخرى." ويؤكد على ذلك فى المادة الثامنة التى تفردها الاتفاقية للايداعات حيث تنص " :يجوز للبنك أن يقبل الودائع التى يجب أن تستخدم وتدار وفقا للقواعد واللوائح التى يضعها البنك "

- وأيضا نلاحظ أن المادة الأولى من اتفاقية انشاء البنك تؤكد على الارتباط بين الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية عندما تشير إلى أن هدف البنك هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى للشعوب الإسلامية..

- وممايلفت النظر أيضا فى اتفاقية إنشاء البنك الإسلامى للتنمية تأكيدها على أن التفكير فيه إنما جاء انطلاقا من سياسة التضامن الإسلامى . لقد بدأت الحكومات الإسلامية سياسة التضامن بعقد مؤتمر القمة الإسلامى الأول بمدينة الرباط ١٩٦٩ . وفى هذا المؤتمر أعلن ملوك الدول ورؤساؤها اتفاقهم على إنشاء منظمة دولية جديدة هى المؤتمر الإسلامى . وكان من بين الأهداف التى أنشئ من أجلها هذا المؤتمر حسبما وردت فى قراراته " دعم

التعاون بين الدول الأعضاء فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من ميادين النشاطات الأخرى " . وقد أشارت مقدمة اتفاقية إنشاء البنك الإسلامى للتنمية إلى هذا القرار . واعتبرت انشاء البنك أول خطوة عملية لتطبيقة ، ثم أضافت إلى ذلك أنه يعبر تعبيرا عمليا عن وحدة الأمة الإسلامية وتضامنها .

إن فكرة التضامن الإسلامى معناها إيجاد تعاون وتقارب وتضامن بينها فى جميع المجالات وفى مقدمتها المجال الاقتصادى والاجتماعى كما أشارت لذلك قرارات مؤتمر القمة الإسلامى الأول - وإذا كان هذا التعاون يقوم بين دول عديدة تمثل أمة واحدة فان الأساس المنطقى والمعقول والمتين لإقامة صرحه لابد وأن يقوم بدوره على الأصول التى تستمد منها الأمة وحدتها .. وهذه الأصول هى وحدة العقيدة والشريعة والثقافة والفكر والمصالح المشتركة وهى وحدة قائمة فعلا - وعليهايمكن أن يقام صرح التعاون الاقتصادى والاجتماعى والذى جعله المؤتمر الإسلامى هدفا له .. وإذا ما اكتملت صورة هذا التعاون توفرت للأمة الإسلامية وحدة اقتصادية .. وأصبحت هذه الوحدة الاقتصادية أساسا متينا للتعاون السياسى بين الدول الأعضاء فى المؤتمر الإسلامى ، كما هو الشأن فى بناء الوحدة الأوربية على أساس الوحدة الاقتصادية .. لقد كانت فكرة إنشاء هذا البنك فى نظرنا أكبر خطوة عملية فى سبيل التضامن والوحدة ، حيث كنا ننظر إلى أن الأهمية الكبيرة لهذه الخطوة تأتى من أن الدول التى اقترحت إنشاء البنك قد اشترطت أن يكون نظامه مستندا إلى العقيدة والشريعة ... والعقيدة والشريعة هى التى أوجدت هذه الأمة وأمدتها بمقوماتها الثقافية والفكرية والاجتماعية . وبذلك تصبح هذه المقومات العقيدية هى المنبع الخصب الذى يمد البنك بالمبادئ التى تمكنه من النمو والتطور والفعالية فى مجتمع يلتحم بأصوله وقيمه .

- ومما يعطى لاتفاقية هذا البنك الأهمية والتفرد ، ويعطينا العذر فى الحديث عنه كأمل ، أن مجلس ادارة البنك (مجلس المحافظين) يتكون من وزراء مالية الدول الأعضاء فيه .. فكأنه بهذه الصورةيشكل مؤتمرا دوريا دائما لوزراء مالية الدول الإسلامية .. وهم من المفترض - بطبيعة الحال - أنهم أعلى خبرة فى بلادهم وأعلى سلطة مالية واقتصادية .

- ومما يصور أيضا الأمل والطموح فى سرعة إقامة صرح التعاون الاقتصادى لدى المصدقين على اتفاقية انشاء هذا البنك ، ما تضمنته اتفاقية الإنشاء من وضع حجر الأساس لسياسة نقدية مشتركة تتجه نحوها الدول الإسلامية عن طريق إيجاد وحدة نقدية تسميها اتفاقية إنشاء البنك "الدينار الإسلامى " . " تسمى الوحدة الحسابية للبنك الدينار الإسلامى " (فقرة/٣ من المادة الرابعة) .

- ويتأكد معنى التضامن فى الفلسفة التى تقف وراء اتفاقية إنشائه عندما تنص الاتفاقية على أن معاملات البنك تنقسم إلى قسمين :

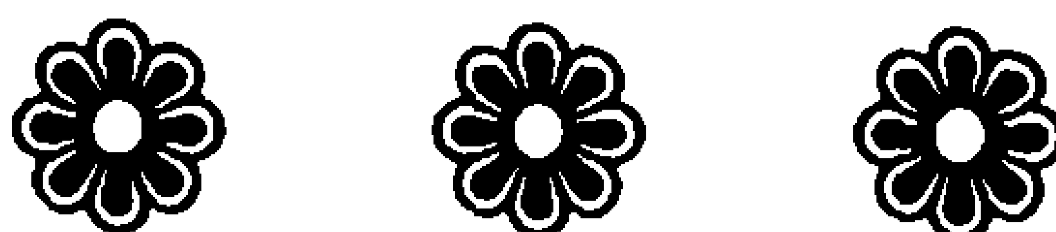
القسم الأول يتعلق بالمعاملات الاستثمارية وكلها تقوم على المشاركة .. المشاركة فى رأس المال أو المشاركة فى التمويل . **والقسم الثانى القروض بدون فائدة .** وهما نمطان مستمدان من الاقتصاد الإسلامى يقومان على : فكرة التضامن والتوازن فى المعاملات الاستثمارية ، وفكرة المساعدة والتبرع فى القروض حيث تدعو دواعى التضامن بين أعضاء الأمة الإسلامية إلى ذلك .

- تتوخى فلسفة إنشاء البنك الإسلامى للتنمية فكرة التضامن الشامل الاقتصادى والاجتماعى : لأن الذين صاغوا مبادئ العمل للبنك مسترشدين بفلسفة الإسلام ، كانوايدركون آنئذ بوضوح أن التضامن الشامل اقتصاديا واجتماعيا هو الذى يمكن أن يكون اساس تنمية حقيقية ذاتية ، لأنه يدفعها للعمل المشترك فى ميدان التنمية على أساس مقوماتها الأصلية وإمكانياتها الذاتية ، ذلك أن القروض أو المساعدات الخارجية لايمكن أن تغنى عن اعتماد الشعوب على إمكانياتها الذاتية . ولما كانت التنمية الذاتية تحتاج إلى مؤسسات للتنمية تقوم على مبدأ المشاركة بين صاحب المال والعاملين وأصحاب الخبرة فى ميادين الإنتاج ، فإننا نجد أيضا أن من بين وظائف البنك الإسلامى الذى نصت عليها اتفاقية انشائه : توفير وسائل التدريب للمشتغلين فى مجال التنمية بالدول الأعضاء ، واجراء الابحاث اللازمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية والمالية والمصرفية فى الدول الإسلامية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ، والتعاون مع جميع الهيئات والمنظمات والمؤسسات ذات الأهداف المماثلة .

وللدكتور توفيق الشاوى دراسة قانونية رائعة عن الخصائص المميزة للبنك الإسلامى للتنمية قدمها إلى المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الإسلامى الذى عقد عام ١٩٧٦ بمكة المكرمة ، ونشرها فى مجلة المسلم المعاصر بالعدد السابع (رجب - شعبان - رمضان ١٣٩٦ هـ) . ناقش فى هذه الدراسة أهمية اتفاقية البنك الإسلامى للتنمية من الناحية العملية والعلمية والدولية ، كما عرض الخصائص المميزة للطابع الإسلامى فى هذا البنك ، وخصائص البنك التى ترسم ملامح النظام المصرفى وتبرز الأسس الجوهرية للاقتصاد الإسلامى .. وفى ختام الدراسة ، ابدى الدكتور الشاوى تخوفا كان من قبيل الالهام المبكر عندما قال : " وفى نظرى أن نجاح هذا البنك يتوقف على اقتناع العاملين به والمشرفين عليه بفلسفته التى تعطيه خصائص مميزة له عن النظم المصرفية التقليدية السائدة حاليا . إن كل محاولة لإدماجه فى النظام المصرفى التقليدى تؤدى إلى تشويه ملامح صورته ومسخ شخصيته المستقلة . وإذا فقد هذا المصرف شخصيته فقد أصالته وفقد الأساس الذى بنى عليه ، وفقد المبرر لوجوده وقضى على مستقبله وعلى الآمال التى علقها المسلمون جميعا على هذه التجربة الرائدة الرائعة الفريدة " .

لقد وقع الكثير مما تخوف منه الدكتور الشاوى . وألزمت القوة التصويتية الحاكمة البنك بالسير فى المجرى الذى حددته له ، وغلبت قوى السياسة فلسفة البنك فأخمدتها أو جمدتها .. فانتكس الحلم . وإذا كان ذلك هو أقصى ما نسمح لأنفسنا بنشره فى هذه الآونة ، فإننا لابد وأن نقول إن مخلصين من الأمة الإسلامية قد حققوا إنجازا تاريخيا بصدور وثيقة تأسيس البنك الإسلامى للتنمية ، فصدور الوثيقة فى حد ذاته كسب ضخم .

القضية ما زالت قائمة ومطروحة .. ربما تطول لعدة أجيال ، وربما تقصر .. ومهما يكن من أمر فإن ينابيع الأمل بين جوانحنا ستظل غير قابلة للجفاف .



الباب الثالث

البنوك المحلية وحركة التنظير



الفصل الثانى عشر

طلائع البنوك المحلية الإسلامية

بنك دبى الإسلامى . بنك فيصل الإسلامى المصرى

بنك فيصل الاسلامى السودانى

المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الإسلامى

الفصل الثانى عشر
مابعد إقرار اتفاقية البنك الإسلامى للتنمية
طلائع البنوك الإسلامية المحلية
والمؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الإسلامى

المبدأ العام فى حركة التاريخ أنه ليس هناك خطوطا حاسمة ، إذ التاريخ موجات متداخلة ، لكن استثناء من هذا المبدأ العام توجد أحداث ترسم مواقف بارزة تتحدد بها مراحل متمايزة . من هذه الأحداث تجربة بنوك الادخار فى مصر ، فقد تحدت هذه التجربة موقف الثبات الفكرى فى المجال الاقتصادى حول استحالة قيام نظام مصرفى لا يستند الى سعر الفائدة ، وبذلك فقد رفعت هذه التجربة الحظر الفكرى عن إمكان إقامة نظام مصرفى إسلامى يستند إلى أصول ومبادئ الشريعة الإسلامية ، وفتحت الباب أمام تلك الجولة التاريخية التى سردناها عند الحديث عن البنك الإسلامى للتنمية ، الذى فجّر بدوره ينابيع الجرأة لدى العديد من المسلمين ومن الدول الإسلامية على اقتحام هذا الميدان ، كما فجّر الاقدام على فتح أبواب البحث النظرى فى أسس ومبادئ ووسائل ومفردات علم الاقتصاد الوضعى التقليدى على ضوء المنهج الإسلامى ، فشجع بذلك الإعلان عن الشعور بعدم الرضى عن الاقتصاد الراهن ، واستنفر الطاقات العلمية لأساتذة الشريعة والاقتصاد بصورة تتجاوب مع حالة عدم الرضا ، بحيث يعاد النظر فى نمط التعامل مع هذا العلم ليصبح بالإمكان استبداله بعلم الاقتصاد الإسلامى .

* * *

فى أعقاب توقيع اتفاقية البنك الإسلامى للتنمية ، توازت مجموعة من الجهود العلمية النظرية والتطبيقية العملية فى مجال الاقتصاد الإسلامى والبنوك الإسلامية .

فعلى صعيد البحثُ النظرى ، اتجه الفكر إلى الإعداد لعقد المؤتمر العالمى الأول

للاقتصاد الإسلامى تحت رعاية جامعة الملك عبد العزيز بجدة .

وعلى الصعيد العملى تشكلت بالمملكة العربية السعودية لجنة مكونة من الشيخ أحمد صلاح جمجوم ، فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى ، د. أحمد النجار ، د . توفيق الشاوى ، د . محمد المبارك لدراسة انشاء بنك إسلامى بالمملكة . وتقدمت هذه اللجنة بطلب إلى أنور على محافظ مؤسسة النقد العربى السعودى آنئذ للحصول على ترخيص بإنشاء البنك .

وفى الكويت تشكلت لجنة للتحضير لإنشاء بنك إسلامى ، تكونت من د. عيسى عبده ، د. جمال عطيه ، الشيخ عبد الله على المطوع ، الشيخ عبد الله العقيل ، اسماعيل رأفت ، محب الحجرى ، نزار السراج ، أحمد بزيع الياسين ، د. نظام اغا ، د. عثمان خليل ، د. وحيد رأفت ، د. محمود الشافعى ، السيد عبد العزيز الصقر ، السيد عبد العزيز المطوع ، السيد عبد العزيز العتيبى ، السيديعقوب الغنيم ، الشيخ يوسف حجى، الشيخ يوسف الرفاعى ، السيد عبد الرحمن عبد الخالق ، د. عبد الستار أبو غدة ، السيد محمد الاشقر ، السيد عمر الاشقر .

وفى السودان جرت محاولة لإنشاء بنك إسلامى بواد مدنى ، غير أن فريقا من الخبراء الايطاليين استطاع التسلل إلى هذه التجربة ، فأفسدها وحول نظام العمل بها إلى النظام المصرفى التقليدى .

وفى الإمارات العربية المتحدة .. نجحت جهود الحاج سعيد لوتاه بمعاونة د. حسن عباس زكى ومجموعة من المسلمين المتحمسين فى استصدار ترخيص بإنشاء بنك دبى الإسلامى .. فى دبى.

وفى البحرين بدأ الشيخ عبد الرحمن محمد آل خليفة (وكيل وزارة العدل والشئون الإسلامية) جهوده لإنشاء بنك إسلامى بالبحرين .

وفى مصر نجحت جهود الأمير محمد الفيصل آل سعود وفضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى والدكتور توفيق الشاوى فى اقامة بنك فيصل الإسلامى المصرى . تلى ذلك انشاء بنك فيصل الإسلامى السودانى ، ثم إنشاء الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية .

وسوف نلقى الضوء على أهم هذه الجهود .. كل بمقدار ما كان له من تأثير على حركة البنوك الإسلامية .

بنك دبى الإسلامى

تتمثل القوة المحركة وراء هذا البنك - بامكاناتها المادية - فى الحاج سعيد أحمد لوتاه ، وهو رجل عصامى . . حدثنى أنه بدأ حياته صيادا للؤلؤ ثم استطاع أن يكّون نفسه ويحقق ثروة من التجارة ومن المقاولات ، أما القوة الفكرية والمعنوية التى وقفت وراء إنشاء هذا البنك فقد تمثلت فى الدكتور حسن عباس زكى الذى كان آنئذ مستشارا لرئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وعضوا بمجلس النقد بالدولة ، وبعض علماء المسلمين بإمارة دبى أذكر منهم الداعية الإسلامى الشيخ عبد البديع صقر .

اطلع الحاج سعيد لوتاه على بعض ما كتب عن تجربة البنك الإسلامى فى مصر ، وعن المحاولات التى تجرى لإنشاء بنك إسلامى دولى ، فاقتنع بأهمية العمل على إنشاء مؤسسات مصرفية اسلامية محلية ، لما لذلك من أثر فى تهيئة المناخ المطلوب فى المجتمعات الإسلامية ، وفى التصدى للازدواجية التى تسود هذه المجتمعات بين المعتقدات والممارسات العملية . فبدأ باجراء بعض الاتصالات بعدد من العلماء فى سوريا من الذين توخى فيهم الاستعداد لمعاونته فى تنفيذ هذه الفكرة ، ثم إجرى اتصالا غير مباشر معى ابان رياستى للإدارة الاقتصادية بالأمانة الإسلامية عن طريق الشيخ عبد البديع صقر ، حيث تسلمت منه خطابا مختصرا أورد فيه دون توضيحات كافية ، أن بعض التجار المسلمين يفكرون فى إنشاء بنك إسلامى محلى ، وقد اكتفيت آنذاك بالكتابة إليه ليقوم هؤلاء التجار الذى عناهم فى خطابه باجراء اتصال رسمى مباشر بأمانة المؤتمر الإسلامى ، كما

ذكرت له أن أمانة المؤتمر الإسلامى توشك أن توفق فى جهودها لتوقيع اتفاقية البنك الإسلامى للتنمية وأنه سوف تكون من بين مهام هذا البنك عند إنشائه رعاية مثل هذه المحاولات ودعمها .

وصادف سعيد لوتاه صعوبات جمة كادت تحول بينه وبين أمله ومن معه فى إنشاء بنك إسلامى بدبى ، لولا مهارة الدكتور عيسى عبده ، والنفوذ الأدبى للدكتور حسن عباس زكى الذى تصدى للمستشار الإنجليزى لمجلس مؤسسة النقد بالإمارات ، والنخوة التى واتت الشيخ راشد آل مكتوم حاكم دبى بالإصرار على إصدار مرسوم تم توقيعه فى ٢٩ صفر ١٣٩٥ - ١٢ مارس ١٩٧٥ . (وذلك بعد توقيع اتفاقية إنشاء البنك الإسلامى للتنمية بأقل من ستة شهور) بالموافقة على تأسيس شركة مساهمة عامة محدودة تسمى " بنك دبى الإسلامى " ، قام بتأسيسها سعيد أحمد لوتاه ٤١٢٥ سهما ، ناصر راشد لوتاه ١٤٠٠ سهما ، سلطان أحمد لوتاه ٢٤٧٥ سهما ، محمد ناصر لوتاه ١٠٠٠ سهم ، عبد الله سعيد ١٠٠٠ سهم . ونستطيع بوضوح أن نلاحظ الطابع الأسرى للبنك ، وذلك من الملامح العامة التى سوف تشترك فيها العديد من البنوك الإسلامية التى ستنشأ فيما بعد ، والتى ستكون لها آثارها وانعكاساتها على مسيرة هذه البنوك .

نصح بعض المحيطين بالحاج سعيد بأن يستقدمنى لدبى لإدارة البنك ، فاتصل بى وسافرت إليه حيث كان يعمل بجانبه آنئذ فى المراحل التحضيرية لإنشاء البنك الدكتور عيسى عبده . وفاوضنى على التعاقد معى لمدة خمس سنوات مديرا عاما للبنك ، ووافقته على التعاقد لمدة ثلاث سنوا ت مشترطا تفويضى من مجلس إدارة البنك للعمل بحرية ودون القيود التقليدية التى كنت أعرفها واعرف كيف يفرضها أصحاب المال بغض النظر عن معرفتهم للأمور أو خبرتهم بها - على الخبراء الذين يستعينون بهم . وفى الواقع لقد كان ذلك مفرق طريق دائما بينى وبين كثير من الذين عملت معهم ، فقد كانت نظرتى دائما لعملى فى مجال البنوك الإسلامية - وهو العمل الاساسى الذى مارسته فى حياتى - على أنه مهمة ورسالة وقضية دين ، وكان ذلك يشكّل نقطة صدام دائم بينى وبين أصحاب

الأموال - الذين لسوء الحظ هم الذين سيطروا على حركة إنشاء البنوك الإسلامية ، فهم يرون أن امتلاكهم المال يكفل لهم بالضرورة امتلاك العلم وامتلاك الخبرة وامتلاك الرأى الرشيد والقرار السديد والاستبداد بالأمر . وأنا من ناحيتى أرى أن كلا ميسر لما خلق له ، وان حركة الحياة تقضى بأن يكون لكل اختصاصه الذى إن جاوزه فسد الأمر .

وافق سعيد لوتاه أمامى وفى حضور د. عيسى عبده على إطلاق يدى فى العمل دون قيود روتينية منه أو من مجلس إدارة البنك فى مرحلة الإنشاء .

وعدت إلى القاهرة لترتيب أوراقى ، وتجهيز مستلزمات مرحلة الإنشاء ، وانتقاء فريق عمل ممن خبروا هذه المراحل .. لمعاونتى . وأنجزت بالفعل كل هذه المهام ، واستصدرت القرارات اللازمة من السلطات المعنية للموافقة على عملى والفريق المرافق لى .. بدبى . وفجأة اتصل بى الحاج سعيد من دبى يخطرنى بأنه قد أرسل لى رسالة شفوية مع د. عيسى عبده الذى سيصل إلى القاهرة خلال أيام ، وأنه علىّ تأجيل السفر إلى دبى لحين مقابلتى للدكتور عيسى عبده . وعندما لقيت الدكتور عيسى عبده ، نقل الىّ على لسان الحاج سعيد لوتاه بأن مجلس الإدارة عاتبه عتابا شديدا على تحريرى من الروتين وإطلاق يدى فى العمل فى مرحلة الإنشاء ، وأنه قد بات من المحتم على فى ضوء ذلك المتغير ألا أبرم أمرا أو أن أتخذ قرارا أيا كان قبل مراجعة الحاج سعيد شخصيا .

حضر معى هذه المقابلة الأخ الصديق محمود الانصارى . وجلسنا بعدها نحلل الأمر ، وكان رأيى أن الحاج سعيد قد واجه حرجا أمام مجلس الإدارة وانه فى مأزق ، وقد يكون من المناسب ومن المصلحة أن أسافر وحدى إليه وأن أعيد بحث الموضوع معه كى نصل إلى صيغة تعفيه هو من الحرج وتمكننى فى نفس الوقت من العمل بحرية .

لكن بعض أحبائى كان رأيهم أن ما حدث لايقف عند حد البادرة العارضة ، وأن هذا الرجل يتسم بتردد وأن ما استندإليه من علل وأعذار إنما هى علل غير واقعية أو منطقية ، فمجلس إدارة البنك هم أهله وذووه .. وهو كبيرهم .. وليس من طبيعة أخلاق أهل المنطقة

الخروج من الصغير على الكبير إلى حد لومه وإجباره على التراجع عن قرار اتخذه . واستلفتوا نظرى إلى بعض الشروط التى أملاها الحاج سعيد فى عقود الفريق الذى كان سيصاحبنى إلى دبى ، وكيف أن هذه الشروط يكفى فيها شرط واحد لكى تكون مجافية لروح الاسلام ، ذلك هو تمسك الحاج سعيد بألايصحب المتعاقدون معهم زوجاتهم . وأقنعونى بأن الله أراد بى خيرا حيث كشف لى فى وقت مبكر عن أمور كنا سنصطلى بلظاها ، وصراعات كنا سنكتوى بنارها . وأن الموقف المناسب هو الرد على الحاج سعيد بإحلاله من العقد الذى عقده معى ومن الشرط الجزائى الذى كان ينص على أن يدفع لى قيمة العقد كاملة كتعويض إن أخل بالعقد من جانبه ، فكتبت له خطابا بهذا المعنى . وتأكد لى فيما بعد صحة هذا القرار من جانبى عندما تلقيت منه مايفيد سعادته البالغة بالخطاب الذى أرسلته إليه. كما كشفت لى الأيام فيما بعد صحة نظرية " استمرارية السمات " فى كل موقف جمعنى فيه عمل أو تعاون مع الحاج سعيد . ونمط الحاج سعيد للأسف ، ليس غريبا أو شاذا فى دائرة رؤساء البنوك الإسلامية أصحاب الأموال . ذلك أنهم فى جملتهم يكادون جميعا أن يكونوا على هذا المنوال .. وبقدر ما أفاد هؤلاء البنوك الإسلامية من حيث الانتشار والكثرة العددية بقدر ما عطلوا مسيرتها وأذهبوا عافيتها وقضوا على نضارة فكرتها عندما مارست العمل وتعرضت لاختبارات المنافسة . وقد تتاح الفرصة فى فصل أخير فى ختام هذا الكتاب لمناقشة هذا الموضوع بالتفصيل ، وقد نفرد له كتابا مستقلا يناقش المعوقات التى عطلت مسيرة الحركة عن تحقيق أهدافها .

وخلال عملى بجامعة الملك عبد العزيز بجدة ، طلب الحاج سعيد من مدير الجامعة أن يبعث بى وبفضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى لزيارة البنك بدبى ، واستجبنا لذلك دعما للبنك ومساندة لمسيرته . وهناك علمت أن الدكتور عيسى عبده قد ضاق به ذرعا وتركه . وعاود إلحاحه علىّ لتولى إدارة البنك متوسلا بالشيخ الشعراوى للضغط علىّ . ورشحت له عددا من أكفأ المصرفيين المصريين .. ولكنهم جميعا رفضوا العمل معه، وبخاصة عندما رأوا طائفة من المنتفعين والمرتزقة من جنسيات مختلفة تحيط به ويسمع لها . ووعدته بأننى لن أضن عليه بمشورة أو مساندة .. وبدون مقابل . ومما أذكره تأكيدا لوفائى بهذا الوعد أننى

ذهبت بنفسى إلى الشيخ صالح كامل وعرفته بالحاج سعيد عندما كان هذا فى جدة ، وكان الشيخ صالح وقتئذ لم يبدأ انطلاقته ولا يزال مكتبه فى شقة بإحدى عمارات جدة .. وقدم الشيخ صالح للشيخ سعيد شيكا بخمسة ملايين ريال كوديعة لدى بنك دبى .. دون أن يطلب ضمانا ، مما أثار دهشة الشيخ سعيد !!

وكان بنك التنمية الإسلامى يشترط ضمانات من بنك ثالث أجنبى قبل التعامل مع أى بنك ، وحاولت أكثر من مرة أن أثنى البنك عن هذا الاشتراط ، على الأقل بالنسبة للبنوك الإسلامية الأخرى ، وعلى وجه التحديد بنك دبى . وقد نجح هذا المسعى .

ومع هذه الجهود التى قمت بها لدعم بنك دبى الإسلامى بوحى ايمانى بأن أى تقدم لبنك إسلامى فإنه يصب فى مجرى البنوك الإسلامية ، فإن الحاج سعيد كان من بين جملة الذين تآمروا لإقصائى عن الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية .

على أن أمانة الكلمة تحتم علينا أن نسجل أن الحاج سعيد لوتاه بمثابرته ودأبه وإخلاصه لدينه وثقته فى العمل المصرفى الإسلامى .. كان أول من نجح على صعيد الخليج فى اقامة بنك إسلامى محلى ، وأن اغراض البنك الذى نجح فى تأسيسه كانت رائدة فى كسر الطوق الحديدى للعرف المصرفى التقليدى ، فعقد تأسيس البنك ينص على أن يباشر جميع أعماله على غير أساس الربا وما فى حكمه ، ويقوم بجميع الخدمات والعمليات المصرفية وأعمال الاستثمار مباشرة أو بشراء مشروعات أو بتمويل مشروعات ويبيع ويشترى السبائك الذهبية ويقوم بأعمال بنوك وصناديق التوفير ويقوم بكافة أعمال المقاولات الإنشائية والصناعات الهندسية ، ويقوم بالأعمال المتعلقة باستخراج المعادن والزيوت والمحاجر وغيرها من موارد الثروة الطبيعية ، ويقوم بكافة أعمال الاستثمار الزراعى وجميع عمليات الاستيراد والتصدير وكافة الأعمال المتعلقة بالملاحة البحرية والجوية والنقل البرى وبناء الطرق وإقامة الجسور والسدود والأحواض الجافة وشراء الأراضى والعقارات بقصد بيعها بحالتها الأصلية أو بعد تجزئتها أو بقصد تأجيرها .

ويلتزم البنك بصفة أساسية بأن يقوم بجميع أعماله طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية أخذا وعطاء (هكذا فى عقد التأسيس) ؟

المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الإسلامى

من المكابرة أن ننكر أن التنظير كان محدودا للغاية فى حقل الاقتصاد الإسلامى عند نشأة فكرة البنوك الإسلامية ، فحتى حقبة الستينات من هذا القرن لم نكن نجد بين أيدينا سوى كتاب " اقتصادنا " لباقر الصدر وهو كتاب لا يستمد قيمته من مادته بقدر ما يستمدها من ريادته وسبقه ، وكتاب " محاضرات فى النظم الإسلامية " للدكتور عبد الله العربى الذى عرض فى القسم الثانى منه الإجابة على سؤال : هل هناك اقتصاد إسلامى ؟ حيث أورد مجموعة من الكليات والمبادئ الأساسية التى يقوم عليها الاقتصاد الإسلامى .. معتمدا فى تلك الافكار إلى الاطار العام الذى سبق وأن أبدعه الشهيد عبد القادر عوده فى كتابه " الاسلام وأوضاعنا السياسية " الذى تناول فى فصوله الأولى فكرة الاستخلاف فى الأرض وأن المال مال الله أن البشر مستخلفون فيه على عهد وشرط . وقد كنا ونحن نتلقى العلم فى الجامعة عن تطور الأفكار الا قتصادية منذ القدم ، فى عهود الرومان ثم اليهودية والمسيحية ، ونرى دور الكنيسة وخصوصا دور الأب توماس الاكوينى وأفكاره حول السعر العادل ومحاربته للربا .. كنا نسأل عن الأفكار الاقتصادية فى الاسلام ، فلا نجد ردا شافيا .

والحال كذلك .. فرضت تطبيقات فكرة البنوك الإسلامية نفسها على ساحة الأمة الإسلامية فكانت بمثابة المنبه بل المفجّر للبدء فى إعادة النظر فى نمط التعامل مع علم الاقتصاد الراهن كى يتحرك أساتذة الشريعة والاقتصاد نحو اكتشاف النظرية الاقتصادية فى الاسلام ليصبح فى الإمكان استبدال الاقتصاد الوضعى الراهن بعلم الاقتصاد الإسلامى .

وفى طليعة المحاولات العلمية الجادة المنظمة فى هذا الصدد كانت فكرة المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الإسلامى . وقد بدأت الخيوط الأولى لهذه الفكرة عندما أسفر مشروع

حصر الكفايات العلمية فى العالم الإسلامى الذى قامت به الادارة الاقتصادية بالأمانة الإسلامية ، عن قائمة ضخمة من علماء المسلمين فى المجال الاقتصادى بمختلف فروعه وتخصصاته . عندئذ نبتت فكرة جمع هؤلاء الاقتصاديين المسلمين فى مؤتمر عام لطرح أبعاد هذه المشكلة فى المجالات المختلفة لعلم الاقتصاد . ولم تكن الإمكانيات المالية لأمانة المؤتمر الإسلامى قادرة على النهوض بهذا المشروع الضخم الذى يحتاج إلى إمكانيات دولة ، فتحمس للفكرة وتبناها مدير جامعة الملك عبد العزيز الدكتور عبده يمانى(آنئذ) والدكتور محمد عمر زبير عميد كلية الاقتصاد والإدارة بالجامعة (آنئذ) ، واتفقنا على التعاون معهم باقتراح موضوعات البحوث وإمدادهم بقوائم الباحثين الذى يمكن انتقاء أفضل العناصر من بينهم لتقديم الدراسات والبحوث المطلوبة .

وتركنا ، محمود الانصارى وأنا ، الأمانة الإسلامية ، وظلت الصلة قائمة فى هذا الموضوع بيننا وبين جامعة الملك عبد العزيز . وفى خريف عام ١٩٧٤ ، حضر إلى القاهرة الأخ الدكتور حسن أبو ركبة الذى أصبح عميدا لكلية الاقتصاد والإدارة بعد أن أصبح الدكتور عمر زبير أمينا عاما للجامعة ، واتفق معنا على معاونة الجامعة فى الترتيبات التنظيمية والإجرائية لعقد المؤتمر الذى تقرر عقده فى الأسبوع الأخير من شهر مارس ١٩٧٥ . وبينما أنجزنا مع الجامعة كل الترتيبات اللازمة لعقد المؤتمر . وبات بيننا وبين شهود هذا الحدث التاريخى أيام تقل عن عدد أصابع اليد الواحدة ، إذا برصاصات غادرة يوجهها شقى إلى رأس جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز .. فتوقف كل شىء وتأجل عقد المؤتمر إلى أجل غير مسمى .

وفى صيف عام ١٩٧٥ ، كنا قد تعاقدنا مع الجامعة للعمل بين كوادرها ، وتحدد الموعد الجديد لعقد المؤتمر فى الفترة من ٢١-٢٦ صفر ١٣٩٦ (٢١-٢٦فبراير١٩٧٦) بمكة المكرمة . ولقد كان على رأس الصعوبات التى واجهناها ندرة الأبحاث المتخصصة فى حقل الاقتصاد الإسلامى .. لكن المسئولين بالجامعة رأوا الإقدام على عقد المؤتمر تحت أى ظرف معتمدين على الله أولا ثم على عزيمة علمائنا وإصرارهم على المساهمة فى بعث

معالم هذا العلم ، كي يكون الاقتصاد الإسلامى إطارا عاما محددايدرس من خلاله علم الاقتصاد فى شتى فروعه على ضوء المنهج الإسلامى المتميز عن سواه .

ولقد شارك فى هذا المؤتمر عدد كبير من أقطاب علماء الشريعة والاقتصاد تجاوز عددهم مائتى استاذا وعالما وفدوا من قارات الأرض ومن كل أرجاء العالم الإسلامى . كانت سمتهم البارزة المقدرة المتميزة على التحليل الأصيل الذى يأخذ من الشريعة الإسلامية التصور لبناء النظرية الاقتصادية . وكان التقاء علماء الشريعة مع علماء الاقتصاد فى جو علمى وفى حوار مفتوح جرى فيه عرض المشاكل الاقتصادية المعاصرة على علماء الشريعة للوصول إلى التصور الإسلامى الصحيح للحل الاقتصادى .

بلغ عدد البحوث التى ألقيت فى المؤتمر قرابة الخمسين بحثا ، كُتب نصفها على وجه التقريب - بالعربية ، والنصف الآخر بالإنجليزية . وقد غطت البحوث التى تناولها المؤتمر موضوعات رئيسية تسع هى :

* مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامى .
* حصر المراجع المعاصرة فى الاقتصاد الإسلامى .
* سلوك المستهلك والمنشأة فى الاقتصاد الإسلامى
* دور الدولة الإسلامية فى الاقتصاد المعاصر .
* التنمية الاقتصادية فى الإطار الإسلامى .
* الزكاة والسياسة المالية .
* بنوك بلا فوائد .
* التأمين فى إطار الشريعة الإسلامية .

* التعاون الاقتصادى بين الدول الإسلامية .

ولاهمية هذا المؤتمر والبحوث التى ألقيت فيه ، فقد يكون من الواجب أن نلقى الضوء فى عرض مركز للنقاط التى تناولتها أهم البحوث فى كل موضوع من الموضوعات الرئيسية التسع .

موضوع : منهج ومفهوم الاقتصاد الإسلامى

أهم البحوث الواردة تحت هذا الموضوع بحوث ثلاثة ، أولها بحث للدكتور محمد صقر عن المفاهيم والمرتكزات، والذى يدور فى مجمله حول الإطار العام للبحث فى الا قتصاد الإسلامى .

ويتناول البحث موقف الإسلام من النشاط الاقتصادى ، والدور الحركى للعقيدة فى استغلال الطاقات الإنسانية . ويتعرض البحث للكشف عن دور القيم فى التحليل الاقتصادى فى كتابات مشاهير الاقتصاديين ، ويبين أنه ما من نظرية اقتصادية الا ولها لمسات عقائدية أو قيمية ، وأن التحليل الاقتصادى فى الاسلام يستند أساسا على المفاهيم المشتقة من الكتاب والسنة ، وهى مفاهيم أكثر موضوعية من غيرها لاعتمادها فى الأساس على معايير ثابت صحتها بالوحى وأخرى تخضع للاجتهاد البشرى - ويتضمن البحث مقارنة بين النظم من زاوية الملكية - وفى النهاية يتناول بالتحليل دور الدولة الاقتصادى فى الاسلام.

والبحث الثانى للدكتور محمد شوقى الفنجرى ، ويدور حول المذهب الاقتصادى فى الاسلام ومحاولة الكشف عنه بلغة العصر ، وبيان أهم المبادئ الاقتصادية التى جاء بها الاسلام ، وأهم خصائص السياسة الاقتصادية الإسلامية . وفى رأى الدكتور الفنجرى أنه لا يوجد فى الاسلام الا مذهب اقتصادى واحد ، بينما هناك اجتهادات أو تطبيقات أو أنظمة اقتصادية مختلفة تتبدل حسب الأزمنة والأمكنة . ويحتوى البحث على قائمة قيمة بأهم المراجع القديمة وبعض المراجع الحديثة التى تعين الباحث والدارس للاقتصاد الإسلامى .

والبحث الثالث للشيخ مناع القطان ، وفيه يرى أن مفهوم الاقتصاد الإسلامى يرتكز على دعائم أساسية أجملها فى الملكية والاستخلاف ، وهو يرى أن الاسلام يتميز عن غيره بمراعاته اعتبارات الفطرة فى إباحة التملك الفردى مع مراعاة الجانب الاجتماعى . والحرية الاقتصادية فى الاسلام محكومة بضوابط الحلال والحرام والقيم الأخلاقية ، بحيث ينفسح المجال للأفراد للإبداع ولكن فى إطار السياسة العامة الإسلامية وهو تحقيق التوازن والتكافل فى المجتمع . وفى هذا يختلف الاسلام جذريا عن الرأسمالية والاشتراكية .

موضوع : المصلحة الاجتماعية والثمن العدل

واهم البحوث الواردة تحت هذا الموضوع بحثان : أحدهما : الثمن العدل للدكتور حسن بلخى ، ويطرح بعض القضايا الهامة حول الندرة وتقسيمات عناصر الإنتاج وفكرة الثمن العدل ، وإن كانت الاجابات على هذه القضايا ما زالت فى حاجة إلى تمحيص شاق ، الا أن طرحها قديفيد من حيث توجيه العناية اللائقة بها .

والبحث الثانى للدكتور محمد أنس الزرقا ، ويبين فيه أن دالة المصلحة الاجتماعية (ذات الأهمية البالغة فى التحليل الاقتصادى الحديث وفى نظرية السياسة الاقتصادية) قد صاغها الإمامان الغزالى والشاطبى قبل حوالى ثمانية قرون ممايعتبر سبقا فكريا بارزا فى ميدان العلوم الاجتماعية . ثم يستند د. الزرقا إلى مفاهيم تلك الدالة والى نصوص إسلامية عديدة ليحلل جانبا فريدا من دالة المنفعة للمستهلك المسلم هو جانب العلاقة بين الاستهلاك فى الدنيا وثواب الآخرة .

موضوع : دور الدولة فى النشاط الا قتصادى

وأهم مافى هذه المجموعة من بحوث.. بحث الدكتور محمد المبارك الذى يعالج موضوع تدخل الدولة فى الإسلام ، وفيه يبين التطور الذى مرت به الدولة من حيث سلطاتها الاقتصادية وكيف أن التدخل فى الرأسمالية جاء وليد الصراع بين الفئات والهيئات الاجتماعية ، وأن الهيمنة الاقتصادية للشيوعية جاءت كرد فعل للظلم الاجتماعى . بينما

التدخل فى الإسلام يتصف بالمرونة والعدالة ولايخل بالنشاط الفردى ولايضيع حقوق الجماعة .. ويرى المبارك أن العالم الإسلامى المعاصر وهو عالم نام ليس أمامه إلا التوجه إلى تلك المبادئ الثابتة للتدخل فى نصوص الاسلام التشريعية وتاريخه الأول ، والتى لا تزال صالحة للتكيف والتطبيق لما لها من مرونة وعمومية تجعلها الوحيدة القادرة على معالجة مشكلات العدالة .

موضوع : الزكاة والضرائب

وتضم هذه المجموعة بحوثا ثلاثة ، أولها بحث الدكتوريوسف القرضاوى وفيه يكشف عن دور الزكاة فى معالجة المشكلات الاقتصادية ومن أبرزها الفقر . والناس جميع الناس من مسلمين وغير مسلمين - الذين يعيشون فى كنف الدولة الإسلامية - يعيشون فى طمأنينة شاملة ، والزكاة من أهم أسباب الطمأنينة ، فهى تسد أنواع الحاجات الناشئة عن العجز الفردى أو الخلل الاجتماعى أو الظروف الطارئة كأن يصاب الانسان فى ماله أو تجارته أويقع فى دين . والزكاة التى تتولى الدولة جمعها وإنفاقها فى مصارفها تحقق وظيفة أخرى إذ أنها تعين على تضييق الفجوة فى توزيع الدخل . ولذا فهى تعتبر فى المجتمع الإسلامى من أهم عوامل الحركة الاقتصادية إذ هى تدفع إلى مزيد من النمو فى الوقت الذى تعمل فيه على تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية .

والبحث الثانى يتناول فكرة العدالة الضريبية فى الزكاة ، للدكتورعاطف السيد ، وفيها يحاول أن يفسر ظاهرة التهرب من النظام الضريبى الوضعى ، بينما لاتوجد هذه المشكلة بالنسبة للزكاة ، ويبين أن ما توصلتإاليه النظرية الحديثة للضريبة من شروط لكى تكون عادلة ومقبولة ، هو جانب يسير مما يتوفر للزكاة من مزايا ، ممايجعلها أكثر إحكاما وأقدر على تحقيق الوفرة والعدالة .

والبحث الثالث ، للدكتور محمد سعيد عبد السلام ويتناول الفكر المالى والمحاسبى فى تطبيق الزكاة ، ويرى فيه أن من واجب المختصين فى علوم التنظيم المالى والمحاسبى أن

يقدموا لأهل الاجتهاد الشرعيين أفكارهم وخبراتهم لجعل تطبيق الزكاة يتم فى أمثل صورة ، وللتدليل على أهمية مثل هذا التزاوج بين الفقه والتنظيم المالى والمحاسبى ، تحليل الأشكال المستحدثة فى صور المال ، وضرورة استنباط حكم الشريعة فى مدى خضوعها للزكاة وكيفية تطبيق ذلك . إذ برزت اليوم نشاطات اقتصادية عديدة لم تكن معروفة فيما مضى تفرض نفسها على المشرّع ليرى كيف يمكن أن تزكى بصورة تتحقق بها حكمة الله فى فرض الزكاة.

موضوع : التأمين فى اطار الشريعة الإسلامية

أهم بحوث هذا الموضوع الشائك الذى ما يزال يدور الجدل حوله حتى اليوم .. ثلاثة بحوث . أولها للشيخ مصطفى الزرقا ، الذى يرى فى بحثه أن شركات التأمين الاسترباجى تغالى فى الأرباح وتستثمر أموالها بالربا . ولكن هذا - ان وقع - لايجعل نظام التأمين ذاته مخالفا للشريعة ومحرما .. فالصحيح - فى رأيه - وجوب النظر إلى كل عقد على حده . وعليه فإنه يرى أن جميع انواع التأمين التعاونى أو التعاونى التبادلى أو الاسترباجى أو التأمين على الأشياء ، أو من المسئولية أو التأمين لما بعد الموت - المسمى بالتأمين على الحياة - مقبولة شرعا لأنها تحقق التعاون وتعين فى درء الأخطار . وفى هذا البحث رد على شبهات القمار والرهان والربا والغرر والجهالة .

أما بحث الدكتور حسين حامد حسان فيدور حول الرد على القائلين بحل التأمين الاسترباحى. إذ يرى أن المجيزين للتأمين قد تركوا الحكم على واقع العقود المعاصرة وشغلوا أنفسهم بعقود وهمية بنوا عليها أحكاما مخالفة للشريعة . ويسوق الدكتور حسين عدة أدلة شرعية لإثبات حرمة التأمين الاسترباحى، أهمها أن عقود التأمين هى معاوضات مالية يداخلها الكثير من الغرر وليست هى من قبيل التبرع . ويخلص إلى أن التأمين التبادلى الذى تقوم به الجمعيات التعاونية هو الذى يحقق المقصود من التأمين وهو توقى المخاطر وتحقيق التضامن والتعاون .

أما الدكتور جلال الصياد ، فيبين فى بحثه أوجه التشابه بين القمار والرهان والتأمين ويفسررأيه مستخدما قانون الأعداد الكبيرة ونظرية الاحتمالات ، ويبين كيفية حساب قسط التأمين ، لينتهى إلى القول بضرورة وضع نظام بديل للتأمين الشائع حاليا والذى تدور حوله الشبهات ، ويقترح أن يشترك فى صياغة النظام البديل علماء شرعيون واقتصاديون وإحصائيون.

موضوع : التعاون الاقتصادى

فى البحوث التى قدمت للمؤتمر باللغة العربية بحث واحد للدكتور حسن عباس زكى عن التعاون الاقتصادى بين الدول الإسلامية ، وفيه يقدم عرضا سريعا لبعض المشاكل التى تواجهها الدول الإسلامية فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى يرد أسبابها إلى العزلة والتقوقع فى إطار اقليمى ضيق ، ويبين أن التكامل الاقتصادى هو السبيل إلى استغلال أفضل للموارد المالية والبشرية والطبيعية وللإسراع فى عملية التصنيع والتطوير الزراعى ، مما يساعد على تخليص اقتصاديات الدول الإسلامية من نير التبعية لاقتصاديات الدول الصناعية . وينصح بضرورة انتهاز فرصة وجود الثروة البترولية قبل فوات الأوان .

وفى موضوع : البنوك الإسلامية

قدم الدكتور محمد عزيز بحثا باللغة الانجليزية تحت عنوان " بعض الملاحظات النظرية والعملية حول البنوك غير الربوية " ، كما قدم بحثا باللغة الانجليزية أيضا الدكتور محمود أبو السعود بعنوان " البنوك غير الربوية " وكان بحثى باللغة العربية تحت عنوان " طريقنا إلى نظرية متميزة فى الا قتصاد الإسلامى " ، خصصت القسم الأول فيه للحديث عن البنوك الإسلامية كبديل للنظام المصرفى الربوى ، وكيف يمكن لتلك المصارف أن تقوم بالعمليات المصرفية بحيث تتمشى مع الشريعة الإسلامية ، وخصصت القسم الثانى من البحث لطرح أفكارى عن المشكلات النظرية والعملية التى تواجه اشتقاق نظرية اقتصادية

اسلامية ثم قدمت مقترحاتى لخطة العمل ، وقد قدمت لهذه المقترحات بعدد من الحقائق التى يتحتم علينا أن نواجه بعضها وأن نضع البعض الآخر فى الاعتبار ، وتتلخص هذه الحقائق فى :

* أن الغرب والشرق يطرح علينا نظريات وأفكارا وفروضا ، ونحن نحاول فى إطار من الأسر الفكرى أن نؤمن بهذه النظريات والفروض ، وكأنها علم مقرر أو حقائق ثابتة .

* أن أمورا كثيرة قد جرى طرحها وفهمها من خلال مقاييس الغرب ، وللغرب مقاييسه ولنا مقاييسنا المختلفة .

* أن التاريخ لأى أمة هو وحدة كامة متصلة الحلقات ، وكذلك يمثل تاريخ فكرها وحدة لها ذاتيتها وكيانها ومزاجها النفسى والاجتماعى .

* أن من أبرز قواعد المقاييس التى ينبغى بل يتحتم أن نأخذ بها : الترابط والتكامل بين القيم كوحدات تنتمى إلى أصل واحد ، وأن الانسان المسلم يعيش فى دائرتين متصلتين ، دائرة معنوية ودائرة مادية . وأنه كانسان يؤمن برسالة .. لابد وأن يمثل تعانق الروح والمادة والقلب والعقل . فرسالة الاسلام ليست روحية صرفة أو مادية صرفة ، وإنما هى رسالة إنسانية فى المقام الأول.

* أن القيم الأخلاقية فى الإسلام ثابتة ، وليست خاضعة للتطور المطلق الذى ينادى به المفكر الغربى .

* أن الاسلام لايعادى جديدا إلا إذا كان ضلالا ، ولايصد عن تطور الا اذا كان انحدارا ، وأن مزية الاسلام بين المذاهب والأديان أنه لايقف فى طريق رأى صالح ، ولايحول بينه وبين التجارب ، تنبذ منه مالاسبيل إلى قبوله وتبقى منه ماهو صالح للبقاء .

* أنه ما من تحريم قط ورد فى الاسلام الا وهو مشفوع بحدود تقيم الفاصل بينه وبين الكسب الحلال .

* أن الإسلام لايمنع قط معاملة بين الناس تنفعهم وتخلو من الضرر بهم . وأساس التحريم كله فى الإسلام أن يكون فى العمل المحرم ضرر أو إجحاف أو حطة فى العقل والخلق .

* أن أصحاب المذاهب الاقتصادية المعاصرةيطرحون قضية خاطئة حين يظنون أنهم قد أحاطوا بحكمة التشريع عامة فى جميع العصور ، لأنهم يقيمون ظنهم على أساس من فترات الزمن يمكن أن تستوعب هذه الحكمة وتفرغ منها ، على نحو لايقبل المراجعة والتعديل . بينما نرى أن قواعد الحضارة التى يتعللون بها تتطلب اليوم من نظم الاقتصاد ما لم تكن تتطلبه قبل خمسين عاما ، وسوف تتطلب بعد خمسين عاما ما لم تتطلبه اليوم .

* أن الدين يتسع لأحداث الزمن فلا يتصدى لها فى مجراها ، ولايمنعها أن تذهب إلى مداها وأن تضطرب اضطرابها لمستقر لها تمحصه الأيام . " فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ماينفع الناس فيمكث فى الأرض " (الرعد)

واختتمت هذه الحقائق بأنه لما كان للإسلام - وهو طريق حياتنا - نظريته الاجتماعية ، ونظريته السياسية ، وقيمه التى تشكل فى مجموعها كلا متكاملا ، فإنه لابد وأن تكون له كذلك نظريته الاقتصادية .

واقترحت على المؤتمر أن يتخذ - قبل أن ينفض - قرارا بتكوين أمانة تتفرع عنه ، تكون بمثابة لجنة خبراء مصغرة من الذين مارسوا الكتابة فى موضوعات الاقتصاد الإسلامى أو تدريسه بالجامعات ، لكى تقوم هذه اللجنة بتحديد المفاهيم التى يمكن الانطلاق منها ، ولتحديد عناصر المنهج الإسلامى فى الاقتصاد تحديدا علميا ، وتقوم فى نفس الوقت بتوزيع أدوار البحث والعمل فى إنجاز هذه العناصر على القادرين على ذلك ، ثم تتم الدعوة بعد ذلك إلى ملتقى عام يناقش فيه الإنتاج بعد إعداده .

هذا من الناحية النظرية أما من الناحية العملية فقد دعوت المؤتمر إلى إصدار توصية بمناشدة الدول الإسلامية لعمل نماذج محلية لمؤسسات مالية إسلامية ، تلتزم فى نظمها

وطريقة عملها بأصول التشريع الإسلامى لتكون هذه النماذج معامل التجريب لما يتفق عليه من نظريات أو بدائل إسلامية ، ولتكون كذلك دعامات للبنك الإسلامى للتنمية الذى وقعت اتفاقية إنشائه فى أغسطس ١٩٧٤ .

حصاد المؤتمر

تعتبر البحوث التى قدمت للمؤتمر ثروة علمية هائلة ، بحيث يمكن القول بأن الاهتمام بموضوعات الاقتصاد الإسلامى تدريسا وبحثا ، قد اتخذ مسارا جديدا متميزا بعد المؤتمر ، اذ تقرر تدريس الاقتصاد الإسلامى فى جامعات إسلامية عديدة فى باكستان وتركيا وعدد آخر من الجامعات العربية ، واتجهت بعض الجامعات إلى تشجيع طلاب الدراسات العليا فى مرحلتى الماجستير والدكتوراه على تحضير أطروحاتهم فى إحدى موضوعات الاقتصاد الإسلامى . وأصبحت بعض مراكز البحوث تنشئ وحدات بحث تنكبّ على التأصيل فى الاقتصاد الإسلامى .

وقد أظهرت الحوارات المفتوحة التى جرت فى قاعات المؤتمر ولجانه - خطورة ثنائية التعليم وخطورة فصل علوم الشريعة عن بقية العلوم الإنسانية وعلوم الاجتماع والاقتصاد . كما ظهر بوضوح تام أهمية أن يكون عالم الاقتصاد الإسلامى ملما بأصول الشريعة قادرا على استنباط التصور الإسلامى لحل المشاكل الاقتصادية .

وقد أصدر المؤتمر مجموعة من التوصيات ، نذكرها .. لأهميتها من ناحية ، ولأنها لحسن الحظ نفذت فى معظمها .

أوصى المؤتمر بأن تعنى جامعات العالم الإسلامى بتدريس الاقتصاد الإسلامى ورعاية جهود البحث العلمى فى مجالاته ، وتوفير الأدوات العلمية اللازمة لخدمته من خلال المكتبات الوثائقية ، ووحدات البحوث ، ومنح التفرغ وإصدار الدوريات وتبادل الزيارات والخبرات ، وتكوين النوادى العلمية والجمعيات .

وأوصى بأن تضطلع جامعات العالم الإسلامى ومؤسساته التعليمية كافة بدورها وعلى

جميع المستويات والتخصصات لتصل بدراسة الاقتصاد إلى المستوى الذى يجعل منهاج الدراسة الاقتصادية فى تلك المؤسسات قائما على الإطار والمنهجية الإسلامية ، حتى تتكون عقلية أبناء الأمة وقياداتها الاجتماعية على أساس من قيم الإسلام وغاياته وتصوراته ، محققة بذلك وحدة العقيدة والفكر والممارسة .

وأوصى المؤتمر بأن تنشئ جامعة الملك عبد العزيز بجدة مركزا عالميا لدراسة الاقتصاد الإسلامى ، تتولى الاشراف عليه لجنة عليا لها صبغة عالمية من كبار العلماء والأساتذة المتخصصين فى الشريعة والاقتصاد . وأن يتوفر المركز على :

- اقامة مكتبة علمية وثائقية تجمع المواد العلمية فى مجال الاقتصاد الإسلامى بمختلف اللغات العالمية ، وأن يقوم باصدار قوائم علمية بهذه المواد ، عونا للباحثين فى كل بلاد العالم.

- القيام بإجراء وتنظيم البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية فى مجالات الاقتصاد الإسلامى ، وتأليف الكتب الدراسية التى تسد حاجة الجامعات الإسلامية فى مجال الاقتصاد ، والتخطيط للدورات التدريبية استجابة لاحتياجات المؤسسات الاقتصادية الإسلامية.

- توفير الإمكانات للباحثين المسلمين الزائرين للمركز ، وذلك للقيام بالابحاث المناسبة فى مجال اهتماماتهم ، وتخصيص المنح الدراسية اللازمة فى هذا المجال .

- توثيق عرى التعاون بين كافة الجامعات والمؤسسات العلمية التى تقوم بالبحث العلمى فى مجال الاقتصاد الإسلامى .

- نشر البحوث العلمية ، واصدار الدوريات فى موضوعات الاقتصاد الإسلامى .

- العمل على إنشاء كراسى تدريس الاقتصاد الإسلامى ، وتوفير المنح والمساعدات المالية لأغراض البحث العلمى فى ذلك المجال ، وتشجيع المحاضرات والزيارات والمؤتمرات

والندوات الإقليمية لخدمة ذلك الهدف .

وأوصى المؤتمر بأن تعقد دورة له كل سنتين ، وأن يتولى عقد ندوات علمية تخدم موضوع الاقتصاد الإسلامى .

كما أوصى المؤتمر دول العالم الإسلامى كافة أن تستكمل أعمالها التشريعية حتى تصير القوانين والنظم والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية مبنية على أساس مبادئ الإسلام وقيمه .

وفى موضوع التأمين التجارى ، سجل المؤتمر رأيا مؤداه أن التأمين التجارى الذى تمارسه شركات التأمين التجارية فى هذا العصر لايحقق الصيغة الشرعية للتعاون والتضامن ، لأنه لم تتوافر فيه الشروط الشرعية التى تقتضى حله . ومن ثم ، فقد اقترح المؤتمر تأليف لجنة من ذوى الاختصاص من علماء الشريعة وعلماء الاقتصاد المسلمين لاقتراح صيغة للتأمين خالية من الربا والغرريحقق التعاون المنشود بالطريقة الشرعية بدلا من التأمين التجارى . وجدير بالذكر أن كلية الشريعة بجامعة أم القرى بالتعاون مع الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية قاما بجهد مشكور فى هذا الصدد إلى أن تحققت صيغة " وثائق التكافل " التى نفذها بنجاح عدد من البنوك الإسلامية ودار المال الإسلامى .

أوصى المؤتمر كذلك بأن تتبنى جامعة الملك عبد العزيز وجامعات العالم الإسلامى برنامجا دراسيا مركزا فى الشريعة الإسلامية على مستوى الدراسات العليا لمدة عام واحد ، استجابة لحاجة المثقفين المسلمين ثقافة عصرية ، من اساتذة الجامعات والمتخصصين فى العلوم الإسلامية المختلفة لتعينهم على إعادة صياغة العلوم الاجتماعية - بما فيها علم الاقتصاد - صياغة تنسجم مع الرؤية الإسلامية .

وقد حاولنا تنفيذ هذه التوصية من خلال المعهد الدولى للبنوك والاقتصاد الإسلامى بقبرص . ولكننا لم نوفق . وتجرى حاليا محاولات مع جامعة الازهر ومركز صالح كامل لبحوث الاقتصاد الإسلامى ، نرجو أن توفق ، لتنفيذ هذا البرنامج .

بنك فيصل الإسلامى المصرى

كان إنشاء بنك فيصل الإسلامى المصرى من بين الجهود العملية التى توازت مع إنشاء بنك دبى ومع مرحلة التحضير لعقد المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الإسلامى .

لم يكن لى دور عملى يذكر فى المراحل الأولى التى انتهت باستصدار قانون إنشاء البنك ، وإنما جاء دورى فيما بعد مع المهام التى كنت أقوم بها كأمين عام للاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية .

لقد كان وراء الحصول على ترخيص إنشاء بنك فيصل الإسلامى المصرى .. مجموعة من الفرسان يشرفنى أن أسجل أسماءهم ، كى نسند الفضل لأهله أولا ، وحتى نبرز الاصل الذى طغى عليه الوهم وكادت ظلال الصور المغلوطة أن تعفى على آثاره .

الفرسان الحقيقيون وراء صدور قرار إنشاء هذا البنك هم الأخ الدكتور توفيق الشاوى بدأبه وجلده وخبرته القانونية وإمكاناته الفذة فى المناورة ، وفضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى بوزنه الاسطورى ورصيده الضخم فى قلوب المواطنين مسلمين ومسيحيين وقدراته المبهرة كعالم وداعية ، والمهندس سيد مرعى - رئيس مجلس الشعب آنئذ - بإيمانه ومهاراته البرلمانية المتفردة ، والمهندس عثمان أحمد عثمان باتصالاته وصلاته ونصاعة صفحته السياسية . وقد وثقّ الدكتور توفيق الشاوى قصة إنشاء بنك فيصل الإسلامى المصرى توثيقا فريدا لم يتح لبنك إسلامى آخر .. فى كتابه " قصة البنوك الإسلامية ، بنك فيصل الإسلامى المصرى " (القاهرة : مطابع المختار الإسلامى ، ١٩٧٩)

أما إجراءات تأسيس هذا البنك ، ومراحل التأسيس فقد مرت بالخطوات التالية :

١ عرض فكرة إنشاء البنك الإسلامي المصري

على المسئولين في مصر

بعد المشاورات التي أجراها سمو الأمير محمد الفيصل آل سعود مع بعض أصحاب الفكرة في جدة ، قرر أن يبدأ بإنشاء البنك الإسلامي الشعبي الأول في مصر - ليكون نموذجا يحتذى به في البلاد العربية والإسلامية الأخرى - لما تتمتع به مصر من مركز ممتاز يجعلها تقوم بدور رائد في العالمين العربي والإسلامي وفي دول العالم الثالث .

وسافر الأمير محمد الفيصل ومعه الدكتور توفيق الشاوي من جدة إلى القاهرة بتاريخ ٢٧ صفر ١٣٩٥ (١٩٧٥/٣/١٠) لعرض فكرة إنشاء البنك .

وقد عرضت الفكرة على كثير من الشخصيات المصرية في لقاءات متعددة مع شيخ الأزهر في ذلك الوقت المرحوم الدكتورعبدالحليم محمود ووزير الأوقاف الدكتور عبدالعزيز كامل نائب رئيس الوزراء والمهندس عثمان أحمد عثمان وزير التعمير ، فلقيت الفكرة تأييدا حماسيا من الجميع .

في اليوم الثالث من ربيع الأول ١٣٩٥ (١٩٧٥/٣/١٥) تمت مقابلة بين سمو الأمير محمد الفيصل والدكتور عبد العزيز حجازي رئيس وزراء مصر في ذلك الوقت بدار الرئاسة وحضر المقابلة كل من المهندس عثمان أحمد عثمان وزير التعمير والإسكان في ذلك الوقت والدكتور توفيق الشاوي الأمين العام لمؤسسة الايمان وعرض الأمير على رئيس الوزراء مشروع البنك وقدم له خطابا خاصا بهذا المشروع فلقي المشروع من رئيس وزراء مصر تأييدا كاملا وأحال الاقتراح إلى الوزير المختص لسرعة عمل كل مايلزم لتنفيذه ، وهذا نص الخطاب الخاص بالبنك :

سيادة الدكتور/ عبد العزيز حجازى
رئيس وزراء جمهورية مصر العربية
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

وبعد :

فيسرنى أن أعرض عليكم وعلى المسئولين المصريين فى كافة المستويات مشروع إنشاء بنك إسلامى شعبى مصرى تقوم معاملاته وأنظمته على أساس الالتزام بأحكام الشريعة الغراء وخاصة فيما يتعلق بتحريم الربا وعدم التعامل بالفائدة أخذا أو عطاء . فاذا وافقت حكومتكم على الترخيص بإنشاء هذا البنك ومنحته الضمانات الكافية لحمايته ونجاحه فإننى أتعهد بأن أتولى أنا ومن معى من المساهمين السعوديين توفير نصيبنا من رأس المال المشترك بالعملة الصعبة ، فى حدود ما تقضى به الأنظمة المصرية / وقد فوضت الدكتور / توفيق الشاوى المستشار القانونى لمتابعة خطوات التأسيس واعداد النظام الأساسى ووثائق إنشاء البنك مع الجهات المختصة بذلك حسب اختياركم ..

وإنى آمل أن يقوم هذا البنك بدور رئيسى فى مجال التعاون بين جميع الشعوب العربية والإسلامية لتدعيم النهضة الاقتصادية فى مصر وتشجيع المشروعات الإنتاجية فى ميدان الصناعة والزراعة أو التعمير وخاصة فى منطقة قناة السويس وسيناء المحررة ولذلك أقترح أن يحمل اسم " بنك قنال السويس الإسلامى " ، وأن يكون نموذجا للبنوك الإسلامية الشعبية فى جميع أنحاء العالم التى هى حجر الزاوية فى بناء الاقتصاد الإسلامى القائم على مبدأ المشاركة والتضامن بين المتعاملين وتوجيه أموال المسلمين ومدخراتهم نحو تمويل مشروعات التنمية فى بلادنا بدلا من التعامل بالفوائد والاستغلال الربوى الرأسمالى المخالف لمبادئ شريعة الإسلام السمحة التى تقوم عليها وحدة الأمة الإسلامية وسيادتها وعزتها ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

محمد الفيصل آل سعود

أحيل هذا الخطاب من رئيس الوزراء إلى وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى الذى حوله بدوره إلى الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والبنك المركزى المصرى لدراسته .

وهذه هى المذكرة التى أعدها البنك المركزى بملاحظاته على المشروع الذى قدمه الأمير :

القاهرة فى ٧ أبريل ١٩٧٥

الموضوع : تأسيس بنك إسلامى مصرى برأسمال مشترك (مصرى/سعودى) فى نطاق أحكام القانون ، رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

السيد المدير العام

الهيئة العامة للاستثمار العربى والاجنبى والمناطق الحرة

ص . ب ١٠٠٧ - القاهرة

تحية طيبة وبعد :

بالإشارة إلى كتابكم (قطاع الاستثمار) المؤرخ فى ٢٧ مارس ١٩٧٥ ومرفقاته بشأن الموضوع عاليه - نورد فيما يلى ملاحظات البنك المركزى على المشروع المعروض :

١ - بالنسبة للأسم المقترح للبنك وهو (بنك قناة السويس الإسلامى) فانه بالنظر إلى أنه تتخذ فى الوقت الحاضر الاجراءات التنفيذية لإنشاء شركة مساهمة مصرية باسم (بنك قناة السويس - إحدى شركات البنك المركزى) فإننا نرى أفضلية اختيار اسم آخر للبنك الجديد .

٢ - لم يبين بمشروع العقد الابتدائى أو النظام الأساسى الحصص المقررة لكل من الجانبين المصرى والسعودى - فقد أشير فى الطلب المقدم من سمو الأمير محمد الفيصل آل سعود إلى السيد رئيس مجلس الوزراء إلى الرغبة فى أن يتمتع البنك المقترح إنشاؤه بحق التعامل بالعملة المصرية والعملات الحرة فى نفس الوقت .

وتجدر الاشارة فى هذا الخصوص إلى أنه وفقا لأحكام قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ٧٤ فإن تعامل البنوك بالعملة المحلية يقتصر على المشروعات المشتركة التى لايقل حصة رأس مال الجانب الوطنى فيها عن ٥١٪ ، مما يقلل من حصة الجانب العربى الذى يبدو راغبا فى دعم المشروع بأمواله .

ولايبين من المشروع المقدم ما إذا كان أحد البنوك السعودية أو العربية سيكون له جانب فى رأس مال البنك المقترح ، حتى يمكن دراسة مدى اتفاق أوضاع البنك الشريك مع القواعد العامة للاختيار بين مشروعات استثمار رأس المال العربى فى المجال المصرفى .

٣ - لايبدو أن طبيعة أعمال البنك المقترح ولا المبادئ التى يقوم عليها تتفق مع أوضاع الجهاز المصرفى الحالية فى مصر من حيث مسئولية كل بنك عن الموارد غير الذاتية ، وفى مقدمتها الودائع وعدم تخصيص هذه الموارد لاستخدامات محددة بمعنى أن كل بنك يحافظ على تعهداته تجاه أصحاب الودائع وبالاستقلال عمايلحق باستخداماته لموارده .

وتعمل بنوك الجهاز المصرفى وفقا لأنظمة وعملات موحدة يراعى فيها عدم شمولها لتكلفة الحصول على الاموال الممثلة فى أسعار الفائدة .

٤ - قد تكون المبادئ التى يقوم عليها البنك المقترح فى خط يتفق مع خط بنك ناصر الاجتماعى بمايبدو معه مناسبا إحالة الموضوع إلى هذا البنك لدراسته وفى هذه الحالة فقد يكون من الملائم أن يكون تأسيس البنك المقترح بقانون خاص يتمشى مع أوضاعه الخاصه مثله مثل بنك ناصر الاجتماعى ويخرج بذلك عن الدائرة الرقابية للبنك المركزى التى تخضع لها البنوك التى تنشأ تحت أحكام قانون استثمار المال العربى والأجنبى .

برجاء الاحاطة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

مدير الرقابة على البنوك

إمضاء

٢ اقتراح باشتراك البنك الإجتماعى المصرى

فى تأسيس البنك

عندما عرضت مذكرة البنك المركزى على الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والأجنبى متضمنه اقتراحه باستصدار قانون خاص بتأسيس البنك المقترح ثار تساؤل عن الجهة التى يمكن أن تتولى إجراءات استصدار هذا القانون ، وقد استطلعت تلك الهيئة رأى البنك الاجتماعى فرحب بالاشتراك فى التأسيس وها هو خطاب المدير العام للهيئة بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٤ المرسل إلى الأمير محمد الفيصل صاحب المشروع ويقترح فيه أن يقوم البنك الاجتماعى بإجراءات التأسيس بالتعاون مع الجانب السعودى :

مكتب : قطاع الاستثمار :

الموضوع : إنشاء بنك إسلامى يحمل اسم (بنك قناة السويس الإسلامى)

السيد سمو الأمير/ محمد الفيصل آل سعود

المملكة العربية السعودية

تحية طيبة وبعد ،

بالإشارة إلى الطلب المقدم منكم إلى السيد الدكتور/ رئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٥ بشأن إنشاء بنك إسلامى يحمل اسم " بنك قناة السويس الإسلامى "يهدف إلى المساهمة فى مشروعات الانماء والتعميروالقيام بجميع الخدمات المصرفية على الأسس الإسلامية .

نتشرف بأن نورد فيمايلى ملاحظات الهيئة والبنك المركزى المصرى على مشروع العقد والنظام الأساسى للبنك المقترح :

- بالنسبة للاسم المقترح للبنك وهو " بنك قناة السويس الإسلامى " فانه بالنظر إلى

أن البنك المركزى المصرى يتخذ - فى الوقت الحاضر - الاجراءات التنفيذية لإنشاء شركة مساهمة مصرية باسم " بنك قناة السويس " احدى شركات البنك المركزى - فان الهيئة ترى أنه من الأفضل اختيار اسم آخر للبنك الجديد لايوجد من بينه كلمة " قناة السويس " .

- هذا وباستطلاع رأى بنك ناصر الاجتماعى فى هذا المشروع أفادنا بكتابه المؤرخ ١٩٧٥/٥/٧ بأن هذا المشروع يتفق تماما والمبادئ التى أنشئ من أجلها بنك ناصر الاجتماعى ومن ثم فان البنك الاجتماعى يرحب - بصفة مبدئية - بالاشتراك فى المشروع على أساس ٥١٪ من رأس المال يسدد بالجنيه المصرى .

وأضاف البنك بأن هناك بعض التفصيلات سيجرى فى حالة الموافقة على البنك المشترك بحثها مع الجانب السعودى وهى تفصيلات لا تتصل بالمبادئ الأساسية وإنما تتناول بعض الفرعيات

وبالنسبة لإجراءات التأسيس والإشهار فسيتولى بنك ناصر إتمامها بمعرفته وبموافقة الجانب السعودى بطبيعة الحال .

- برجاء التفضل بالاحاطة واتخاذ اللازم نحو عمل الاتصالات اللازمة مع بنك ناصر الاجتماعى واستكمال البيانات الخاصة بحصص الشركاء وأسمائهم حتى يتسنى لنا عرض الموضوع على مجلس إدارة الهيئة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

المدير العام

٣ البنك مشروع أهلى خاص

وليس مؤسسة حكومية

اطلع الأمير محمد الفيصل على خطاب مدير الاستثمار المتضمن اقتراحه بقيام البنك الاجتماعى بإجراءات التأسيس ، وقد رد سموه بخطاب ركز فيه على نقطتين :

١ - إنه حريص على الاحتفاظ للمشروع بالطابع الخاص ولا يريد أن يأخذ صورة مؤسسة حكومية ، ولما كان البنك الاجتماعى مؤسسة حكومية فإنه لايوافق على مساهمتها فى البنك إلا بشروط معينة أولها ألا تتجاوز ٢٠٪ من رأس المال* .

٢ - انه سبق أن فوض الدكتور/ توفيق الشاوى للتفاهم مع الجهات المختصة فى مصر بشأن جميع ما لديها من استفسارات أو ملاحظات وأن هذا التفويض ما زال قائما ..

وقد حرص الأمير على إبلاغ السيد وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رده على خطاب السيد مدير هيئة الاستثمار ، وهذا هو نص خطابه للوزير :

السيد/ وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

وبعد .

فقد وصلنى من السيد/ مدير عام هيئة استثمار المال العربى والمناطق الحرة خطاب مؤرخ ١٩٧٥/٥/١٤م . بخصوص مشروع إنشاء البنك الإسلامى المصرى السعودى الذى اقترحنا أن يحمل اسم بنك قناة السويس الإسلامى . وفوضت الدكتور/ توفيق الشاوى للاتصال بشأنه مع الجهات المختصة بمقتضى خطابى الموجه للسيد/ رئيس وزراء جمهورية مصر

العربية بتاريخ ١٩٧٥/٣/٥م . وما زال مفوضا لمناقشة جميع الملاحظات التى تبديها هذه الجهات وأرفق مع هذا صورة ردى على هذا الخطاب للعلم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

١٩٧٥/٥/٢٠

محمد الفيصل آل سعود

---

* هناك شروط أخرى لم يذكرها الامير فى خطابه وفوض الدكتور توفيق الشاوى للتفاهم بشأنها مع الجهات المصرية المختصة - ونظرا لأن تلك الشروط لم يتم الاتفاق عليها فلم يشترك البنك الاجتماعى فى البنك وحلت محله هيئة الأوقاف المصرية كما سيظهر فيما بعد .

السيد / مدير عام الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والمناطق الحرة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

وبعد :

ردا على خطابكم المؤرخ ١٩٧٥/٥/١٤ م بشأن إنشاء بنك إسلامى يحمل اسم قناة السويس .

أفيدكم أننى قد فوضت الأستاذ الدكتور/ توفيق محمد الشاوى للتفاهم معكم بشأن جميع الملاحظات التى تتعلق بهذا المشروع وذلك بمقتضى خطابى المؤرخ للسيد/ رئيس مجلس الوزراء فى١٩٧٥/٣/٥م .

وبخصوص ترحيب البنك الاجتماعى المصرى (ناصر) بالاشتراك فى المشروع لانه يتفق مع المبادئ التى من أجلها أنشئ وهى استبعاد التعامل بالفائدة فإننا سبق أن أوضحنا فى مذكرتنا للسيد/ رئيس الوزراء أن البنك الإسلامى الذى نقترحه مؤسسة خاصة للتنمية والاستثمار ونحن حريصون على الاحتفاظ للمشروع بهذا الطابع الخاص وألايأخذ صورة مؤسسة حكومية .

واذا كان البنك الاجتماعى يصر على المشاركة فى تأسيس هذا البنك فإننا نرحب بمشاركته على أساس أن يكون اشتراكه فى حدود عشرين فى المائة من رأس المال حتى يبقى للبنك المقترح طابعه كمشروع خاص وليس مؤسسة حكومية .

وفيما يتعلق بنصيب الجانب السعودى من رأس المال فنحن على استعداد للتفاهم مع المؤسسين المصريين على مساهمتنا الكاملة فى الجزء المخصص بالعملة الأجنبية . وسيقوم الدكتور توفيق الشاوى نيابة عنا فى التفاهم معهم .

ولكم خالص الشكر ,,

١٩٧٥/٥/٢٠

محمد بن فيصل آل سعود

و قد سارع البنك الاجتماعى (ناصر) بإبلاغ الجانب السعودى بالموافقة على المشروع بالخطاب التالى :

بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع : إنشاء بنك إسلامى مصرى برأسمال مشترك سعودى/مصرى

السيد الاستاذ الدكتور توفيق محمد ابراهيم الشاوى

مفوض الجانب السعودى

تحية طيبة وبعد :

فإلحاقا لكتابنا لسيادتكم المؤرخ فى ٧ الجارى بشأن تأسيس بنك إسلامى مصرى برأسمال مشترك مصرى وسعودى وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

أرجو أن أنهى إلى سيادتكم إننا نوافق على مشروع النظام الأساسى بالشكل الذى أبلغ الينا به ، وسوف تتخذ إجراءات التنفيذ من جانبنا وبالاشتراك مع الجانب السعودى وذلك بمجرد صدور التصريح اللازم من الجهات المختصة بذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

١٥ جمادى الاولى ١٣٩٥ هـ

٢٦ مايو ١٩٧٥م

رئيس مجلس الادارة

(ابراهيم محمود لطفى)

٤ وزارة التأمينات تبدأ اجراءات التأسيس

بناء على موافقة الأمير/ محمد الفيصل بصفة مبدئية على مساهمة البنك الاجتماعى فى تأسيس البنك المقترح تولت وزارة التأمينات عملية التأسيس باعتبارها المشرفة على البنك الاجتماعى المذكور ، وتمت عدة اتصالات واجتماعات بين السيد وزير التأمينات الأستاذ/ محمد عبد الفتاح ابراهيم والدكتور/ توفيق الشاوى المفوض عن الأمير/ محمد الفيصل والجانب السعودى نوقشت فيها المبادئ الأساسية التى سيتضمنها عقد التأسيس والنظام الأساسى وتم الاتفاق بين الطرفين على أن يقوم الدكتور توفيق الشاوى بإعداد مشروع العقد

الابتدائى والنظام الأساسى للبنك حسب المبادئ التى تم الاتفاق عليها كما عهد إليه أيضا بتقديم دراسة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع .

وقد حرر محضر بذلك وهذا نصه :

محضر اجتماع دراسة تأسيس بنك إسلامى
برأس مال سعودى مصرى
بناء على اقتراح سمو الأمير محمد الفيصل آل سعود
يوم الخميس ١٩٧٥/٧/١٧

عقد اجتماع بمكتب السيد وزير التأمينات بحضور :
السيد الأستاذ محمد عبد الفتاح ابراهيم / وزير التأمينات
السيد الأستاذ الدكتور توفيق الشاوى / المستشار القانونى
السيد الدكتور محمد عباس حجازى / أستاذ مساعد بجامعة عين شمس

وحتى يمكن الإسراع فى اتخاذ الخطوات التنفيذية اللازمة لتأسيس البنك تم الاتفاق على مايلى :

أولا - الموافقة على ما طرحه سمو الأمير محمد الفيصل آل سعود بخطابه الموجه للسيد مدير عام هيئة استثمار رأس المال الأجنبى ردا على خطاب الهيئة بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٤ والمتضمن موافقة سمو الأمير على مشاركة بنك ناصر الاجتماعى فى تأسيس البنك على أساس أن يكون اشتراكه فى حدود ٢٠٪ من رأس المال النهائى ، على أن يكون نصيب الجانب المصرى ٥١٪ ونصيب الجانب السعودى٤٩٪ .

ثانيا - يطرح للاكتتاب فى المرحلة الأولى ١٢٠٠٠ سهم توزع كالآتى :

٤٠٠٠ سهم سمو الأمير محمد الفيصل

٤٠٠٠ سهم بنك ناصر الاجتماعى

٤٠٠٠ سهم طرف مصرى ثالث

ويطرح للاكتتاب فى مرحلة ثانية ٨٠٠٠ سهم بواقع ٥٨٠٠ سهم للجانب السعودى و ٢٢٠٠ سهم للجانب المصرى .

ثالثا - توحيدا لجهة الاتصال تنحصر الاتصالات بشأن هذا المشروع بين السيد وزير التأمينات أو من يفوضه وبين السيد الدكتور توفيق الشاوى بصفته مفوضا فى هذا الموضوع عن سمو الأمير محمد الفيصل .

رابعا - يفوض الطرفان الدكتور توفيق الشاوى بإعداد مشروع العقد الابتدائى بتأسيس البنك لكى يوقعه المؤسسون وكذلك النظام الأساسى للبنك حسب المبادئ السابق الاتفاق عليها وكذلك دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع .

* * *

وقد حرص السيد وزير التأمينات على إبلاغ السيد محمد زكى شافعى وزير الاقتصاد بهذا المحضر بخطاب هذا نصه :

السيد الدكتور محمد زكى شافعى

وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى

تحية طيبة وبعد :

إيماء إلى كتابنا لسيادتكم رقم ٤٢ فى ١٩٧٥/٦/١١ بشأن إنشاء بنك إسلامى مصرى برأسمال مشترك (مصرى - سعودى) فى نطاق أحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار المال العربى بناء على الاقتراح المقدم من سمو الأمير محمد الفيصل آل سعود المحول من سيادتكم إلى الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والمناطق الحرة . وبناء على خطاب سموه المتضمن الترحيب بمشاركة بنك ناصر الاجتماعى فى تأسيس البنك الإسلامى فى حدود عشرين فى المائة من رأس المال وتفويض الدكتور توفيق الشاوى بالتفاهم فى هذا الموضوع نيابة عن سمو الأمير .

أتشرف بالاحاطة بأنه تم عقد اجتماع مع الدكتور توفيق الشاوى بمقر وزارة التأمينات يوم١٩٧٥/٧/٧

وتقرر فى هذا الاجتماع أن يطرح للاكتتاب فى رأس مال البنك فى المرحلة الأولى ١٢٠٠٠ سهم .

ويطرح للاكتتاب فى المرحلة الثانية ٨٠٠٠ سهم بواقع ٥٨٠٠ سهم للجانب السعودى و٢٢٠٠ سهم للجانب المصرى .

كما تقرر أن يقوم الدكتور توفيق الشاوى باعداد مشروع العقد الابتدائى والنظام الأساسى للبنك حسب المبادئ السابق الاتفاق عليها وكذلك دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع .

برجاء التفضل بالاحاطة بالتنبيه باتخاذ اللازم .

وتقبلوا فائق الاحترام ،،

رقم ٩٠ فى ١٩٧٥/٨/٣ وزيرالتأمينات

(محمد عبد الفتاح ابراهيم)

٥ موافقة وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى على المشروع

تمت عدة مقابلات بين السيد وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى الدكتور/ محمد زكى شافعى وبين الدكتور توفيق الشاوى المفوض عن الأمير محمد الفيصل والجانب السعودى انتهت إلى موافقة الوزير على تأسيس البنك بمجرد التقدم بمشروع العقد الابتدائى والنظام الأساسى وصدر قرار الوزير المشار إليه بتاريخ١٩٧٥/٨/٢٨ وأبلغ مدير الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والأجنبى إلى الدكتور/ توفيق الشاوى موافقة الوزير بخطابه المؤرخ ١٩٧٥/٩/٢طالبا منه موافاته بالبيانات التى طلبها وزير الاقتصاد (مشروع العقد الابتدائى والنظام الأساسى) فقدمها له ..

وهذا هو نص الخطاب :

" قطاع الاستثمار "

التاريخ ٢ سبتمبر ١٩٧٥

السيد الدكتور/ توفيق الشاوى

تحية طيبة وبعد ..

بالإشارة إلى موضوع إنشاء البنك الإسلامى ، نتشرف بإحاطة سيادتكم بأن السيد/ وزير التأمينات أفاد بكتابه المؤرخ فى ١٩٧٥/٨/٣بأنه قد تم عقد اجتماع مع سيادتكم بمقروزارة التأمينات يوم ١٩٧٥/٧/٧ وتم مناقشة مشروع إنشاء البنك المذكور ، كما تقرر فى هذا الاجتماع أن تقوموا سيادتكم بإعداد مشروع العقد الابتدائى والنظام الأساسى للبنك حسب المبادئ السابق الاتفاق عليها مع سيادته .

وقد وافق السيد الدكتور وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى بتاريخ ١٩٧٥/٨/٢٨ على أن يستمر المؤسسون فى إجراءاتهم بأن تتخذ إجراءات استصدار التأسيس بمجرد التقدم بمشروع العقد الابتدائى والنظام الأساسى وسداد ربع رأس المال .

برجاء التفضل بموافاتنا بالبيانات التى وعدتم بإعدادها حتى يمكننا اتخاذ الإجراءات الخاصة بتأسيس البنك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

المدير العام

٦ اقتراح الأمير محمد الفيصل

بمساهمة هيئة الأوقاف المصرية فى المشروع

بمجرد أن حصل الأمير محمد الفيصل على موافقة الدكتور عبد العزيز حجازى بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٥ رئيس مجلس الوزراء على مشروع إنشاء البنك الإسلامى المصرى كانت

أول خطوة قام بها فى اليوم التالى هى أن بعث إلى سيادة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الأوقاف فى ذلك الوقت الدكتور عبد العزيز كامل بخطاب يدعوه فيه إلى أن تكون هيئة الأوقاف المصرية أول المؤسسين فى هذا البنك ، وهذا هو نص الخطاب (١) :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيادة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الأوقاف الأخ الدكتور عبد العزيز كامل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد .

بناء على محادثتنا الشفوية معكم بشأن مشروع إنشاء بنك إسلامى مصرى للتعمير برأسمال مشترك سعودى مصرى يحمل اسم " بنك قنال السويس الإسلامى " ، فقد تقدمت باقتراحي الى السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء بالخطاب المرفق صورته وقد أبدى سيادته تأييده الكامل للمشروع وأمر بسرعة العمل على تنفيذه - لذلك فوضت الدكتور توفيق محمد الشاوى بمتابعةإإجراءات التنفيذ بسبب سفرى .

ونظرا لأن الخطوة الأولى هى إعداد قائمة المؤسسين تمهيدا لتوقيع العقد والحصول على الترخيص الرسمى بالتأسيس ، ولما كان هذا البنك يقوم على أسس اسلامية وعلى عدم التعامل بالفوائد الربوية أخذا أو عطاء ، فضلا عن أن مهمته استثمار أمواله وأموال المودعين فى مشروعات التنمية والتعمير فى مصر ممايفتح مجالا كبيرا للتعاون بينه وبين هيئة الأوقاف المصرية فى تلك المشروعات - فنرجو أن تكون هيئة الأوقاف المصرية من أول المؤسسين ، وأن تخطرونا بعدد الأسهم التى ترغبون فى المساهمة بها فى رأس المال المكتتب فيه - مع العلم بأننى قد فوضت الدكتور/ توفيق محمد الشاوى فى متابعة جميع اجراءات تأسيس المشروع ولتقديم كافة المعلومات والبيانات اللازمة للجهة المختصة .

---

(١) أدت الاتصالات بين المؤسسين السعوديين وهيئة الأوقاف إلى مشاركتها الفعلية فى عملية التأسيس فى عهد وزير الأوقاف فضيلة الشيخ / محمد متولى الشعراوى وأصبحت هى أكبر المساهمين فى الجانب المصرى كما تولت وزارة الأوقاف إجراءات التأسيس بدلا من وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادى كما سيتضح فيما بعد .

فأرجو أن يحظى بمعاونتكم وأن تتم جميع الإجراءات بالتعاون مع المختصين فى وزارتكم وفى جميع الدوائر الرسمية بمصر .

والله الموفق ،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

القاهرة ٤ ربيع الاول ١٣٩٥ هـ — محمدبن فيصل آل سعود

١٦/٣/١٩٧٥ م — محافظ مؤسسة تحليل مياه البحر

بالمملكة العربية السعودية

٧ هيئة الأوقاف المصرية

تبدى رغبتها فى المساهمة فى البنك المقترح

فى نفس الوقت الذى كان الدكتور توفيق الشاوى يجرى اتصالاته ومقابلاته مع وزير التأمينات السيد محمد عبد الفتاح ابراهيم ووزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى الدكتور محمد زكى شافعى حتى حصل من كل منهما على موافقته على تأسيس البنك كان يجرى اتصالات مع وزارة الأوقاف وهيئة الأوقاف المصرية لمتابعة الخطاب السابق ارساله من الأمير محمد الفيصل إلى وزير الأوقاف بتاريخ ١٦/٣/١٩٧٥ (المذكور سابقا) وقد انتهت الاتصالات إلى صدور قرار هيئة الاوقاف بأن تساهم فى تأسيس البنك الإسلامى المصرى وأبلغت قرارها إلى وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادى فأرسل المدير العام للهيئة العامة لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة قطاع الاستثمار هذا القرار إلى الدكتور / توفيق الشاوى بخطاب مؤرخ ٢٣/١٠/١٩٧٥ ، هذه صورته :

قطاع الاستثمار :

الموضوع : إنشاء البنك الإسلامى

السيد الدكتور / توفيق الشاوى

تحية طيبة وبعد:

بالإشارة إلى كتابنا رقم ١٢٠٥٨ بتاريخ ١٩٧٥/٩/٢ بخصوص الموضوع المشار اليه بعاليه والذى نفيد به عن موافقة السيد الدكتور وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى على هذا المشروع بتاريخ ١٩٧٥/٨/٢٨ على أن يستمر المؤسسون فى إجراءاتهم وأن تتخذ إجراءات استصدار قرار التأسيس بمجرد التقدم بمشروع العقد الابتدائى والنظام الأساسى وسداد ربع رأس المال .

برجاء التفضل بموافاتنا بالبيانات المطلوبة علما بأن هيئة الأوقاف المصرية تبدى رغبتها فى الاشتراك فى البنك الإسلامى المزمع إقامته .

رجاء التكرم بالإحاطة وسرعة إفادتنا بالبيانات المطلوبة حتى يمكن استكمال إجراءات الموافقة على إنشاء البنك .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،

المدير العام

هيئة الأوقاف المصرية

تحدد مساهمتها فى رأس مال البنك بمليون جنيه

بعد أن أبدت هيئة الأوقاف المصرية رغبتها فى المشاركة فى البنك الإسلامى المصرى ، أصدرت قرارها بالمساهمة فى رأس مال البنك المذكور بحصة لا تقل عن مليون جنيه مصرى وكتبت بذلك خطابا لوزارة المالية فحولته إلى الهيئة العامة لاستثمار المال العربى التى أبلغته

إلى المؤسسين السعوديين بخطابها التالى :

قطاع الاستثمار

السيد الدكتور / توفيق الشاوى : المستشار القانونى

تحية طيبة وبعد ..

الحاقا لخطابنا لسيادتكم رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٧٦/١/٨ والذى لم يصلنا الرد عليه حتى الان .

نتشرف بالإحاطة أن وزارة **المالية قد أبلغتنا أن هيئة الأوقاف المصرية توافق على المساهمة فى رأسمال البنك الإسلامى المقترح بحصة لا تقل عن المليون جنيه مصرى** على أن يكون الاكتتاب فى رأسمال البنك عن طريق طرح أسهم قيمة السهم عشرة جنيهات مصرية أو مايعادل القيمة بالريال السعودى طبقا للأسعار التى يحددها قانون الاستثمار فى مصر. ويمكن سداد ربع قيمة الاكتتاب عند التأسيس ثم يتم سداد باقى القيمة على أقساط طبقا للنظام الأساسى للبنك . على أن تمثل هيئة الأوقاف المصرية فى مجلس إدارة البنك بعدد من الأعضاء بنسبة مساهمتها فى رأسمال البنك والذى يتم تحديده بعد أخذ رأى سمو الأمير محمد الفيصل .

برجاء الإحاطة برأى هيئة الأوقاف المصرية **حتى يمكنكم استكمال الملامح الأساسية للبنك المقترح وموافاتنا بما يتم فى هذا الشأن .**

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

وكيل الوزارة

رئيس قطاع الاستثمار

علاء الدين خليل

٨ أهمية اشتراك هيئة الأوقاف المصرية

فى نظر المؤسسين السعوديين

لاحظ الأمير محمد الفيصل ومن معه من المؤسسين السعوديين أنه كلما تقدمت وزارة الاقتصاد خطوة فى إجراءات التأسيس واجهتها عقبة جديدة بسبب القوانين واللوائح الخاصة بأنظمة البنوك والرقابة عليها والتى وضعت كلها على أساس تعامل البنوك التقليدية بالفائدة مما يتعارض مع الأسس التى يقوم عليها نظام البنك الإسلامى . لذلك فان مساعى المؤسسين لاشتراك هيئة الأوقاف فى إنشاء البنك قصد بها أن تتولى وزارة الأوقاف تحصين مشروع البنك وحمايته من النظم التى تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية أو تتجاهلها .

لقد اقترح الدكتورتوفيق الشاوى بصفته المفوض عن المؤسسين السعوديين أن تتولى وزارة الأوقاف اجراءات التأسيس بدلا من وزارة المالية أو وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادى ، كما قدم لوزارة الأوقاف مسودة العقد والنظام الأساسى للمشروع .. مما دعا المدير العام لهيئة استثمار المال العربى والمناطق الحرة إلى أن يستفسر منه عن الهدف من الاتصالات التى يقوم بها مع وزارة الاوقاف وهيئة الأوقاف وما أدت إليه ، فأجابه مؤكدا أن الغرض من ذلك هو توفير بعض الضمانات لنجاح المشروع خاصة استقلال البنك عن النظام المصرفى التقليدى الذى تشرف عليه وزارة الاقتصاد والبنك المركزى .

وهذا هو نص خطابه .

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد المدير العام/ هيئة استثمار المال العربى والمناطق الحرة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

وبعد ..

ردا على كتاب سيادتكم رقم ١٣٩٦١ المؤرخ٢٦/ ١٠/ ١٩٧٥ م أفيد سيادتكم بأن هناك فعلا اتصالات بين سمو الأمير محمد الفيصل وبين هيئة الأوقاف المصرية بشأن

مساهمتها فى المشروع وعندما تتم هذه الاتصالات سوف أرسل لسيادتكم البيانات المطلوبة .

وشكرا لكم ،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

القاهرة فى ٣١/١٠/١٩٧٥ م توفيق الشاوى

مستشار قانونى

٩ وزارة الأوقاف تتولى إجراءات التأسيس

ومجلس الشعب يوافق على قانون التأسيس ورئيس الجمهورية يصدره

عرضت وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادى مشروع البنك على مجلس الوزراء فأحاله بدوره على اللجنة الاقتصادية الوزارية برئاسة مجلس الوزراء التى ناقشت المشروع فى اجتماعين بتاريخ ٧٦/٦/١٨ و ٧٦/٦/٢٩ ثم فى اجتماع ثالث بتاريخ ٧٦/٨/٤ . وفى هذه الاجتماعات أبدت وزارة الاقتصاد رغبتها فى إعادة دراسة الموضوع مع المؤسسين لمناقشة الضمانات المقترحة التى توفر للبنك قدرا من الاستقلال بالنسبة لأجهزة الرقابة على البنوك التقليدية التى تتعامل بالفائدة ..

وقد أدت الاتصالات المذكورة إلى اقتناع وزير الاقتصاد بأن من المصلحة أن تتولى وزارة الأوقاف عرض المشروع على مجلس الوزراء باعتبار أن هيئة الاوقاف هى أكبر المؤسسين المصريين . وقد تمت إحالة المشروع من وزير الاقتصاد إلى وزير الأوقاف بتاريخ ٥ فبراير ١٩٧٧ ، فسارع وزير الاوقاف فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى بتقديم مشروع القانون إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٧٧ حيث أعيد عرضه على اللجنة العليا للتخطيط التى وافقت على المشروع وأحالته للجنة التشريعية العليا بمجلس الوزراء فوافقت عليه بدورها . وأحيل المشروع إلى مجلس الشعب فى ٥١٩٧٧/٥/٨ ونوقش فى اللجنة

الاقتصادية للمجلس برئاسة الدكتور / محمد الدكرورى فأقرته فى جلسة ١٩٧٧/٦/١٢ وقدمت تقريرها للمجلس فناقشه فى جلساته بتاريخ ٧٧/٧/٢ و ٧٧/٧/١٨ الى أن تمت الموافقة النهائية على المشروع فى ٧٧/٨/١ ثم رفع إلى السيد رئيس الجمهورية فصدر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ .

* * *

بنك فيصل الإسلامى السودانى

مع التصاق كلمة " فيصل" بطور الانتشار الذى بدا أن البنوك الإسلامية المحلية قد تحولت اليه ..يبدو أن الأمريحتاج إلى بعض الايضاح .

فى عام ١٩٧٣ ، إبان انعقاد المؤتمر الثالث لوزراء خارجية الدول الإسلامية بجدة ، والذى نوقشت فيه الدراسة المصرية لإقامة البنوك الإسلامية ، والذى تعرضنا له بالتفصيل فيما مضى ، كان لقائى الاول بالامير محمد الفيصل آل سعود بترتيب من الأخ الدكتور توفيق الشاوى الذى كان يعمل آنذاك مستشارا لوزير البترول السعودى أحمد زكى يمانى . وأحسب أن الدكتور الشاوى كان قد بدأ فى هذه الآونة فى بعض مشروعات التعليم والتربية بتعاون مع الأمير محمد أو تحت رعايته كأمير يحظى بوضع خاص لدى والده جلالة الملك فيصل . وكان الأمير محمديشغل آنذاك منصب محافظ مؤسسة تحلية المياه .. وهى مؤسسة لها أهميتها البالغة فى مملكة تفتقر إلى المياه العذبة . وفى هذا اللقاء أدركت أن الأمير محمديخوض غمار دوامات عاتية من الصعوبات والمشاكل تعود فى معظمها إلى اتساع الهوة بين آماله وطموحاته وتصوراته لاساليب جديدة لامداد المملكة بالمياه وبين الأجهزة المعنية فى المملكة التى ترى فى هذه التصورات ضربا من الخيال والأوهام . وأدركت فى نفس الوقت سعة أفق الأمير وغزارة اطلاعه وتعدد جوانب ثقافته إلى جانب ذكاء حاد لا تخطئه العين فى حديثه أو نظرته أو إشاراته . وأدركت أن الامير بهذه المواصفات والمقومات قد أدرك أن مايحمله من طموحات بين جنبيه لايفى بها ولا يسمح بتحقيقها منصب محافظ

مؤسسة التحلية ، وأن الفرصة لتحقيق ذلك ربما كانت ظروفها أفضل ومساحتها أكبر فى توثيق أواصر العلاقة مع موجة الحركة فى البنوك الإسلامية باعتبارها أمل جديد تتفق عليه جموع أبناء الأمة الإسلامية كما أنه مشبّع فى نفس الوقت بأحلام القوة التى يضمنها المال والعمل فيه . ولقد تأكد لى ذلك ، عندما اختزل توجهاته فى عبارة قالها لى فى اللقاء الاول .. وقد ظلت تلك العبارة هى المفتاح الحقيقى لفهم كل سياسات الأمير وتصرفاته فيما بعد .. قال لى :" نريد أن نقيم بنكا إسلاميا فى السعودية .. ولا تهمك الفلوس ، فالفلوس كما تريد " (الفلوس هى القضية!!)

ولقد كنت سعيدا بتوجهات الأمير نحو الانتماء إلى حركة البنوك الإسلامية والانخراط فيها من نفس المنطلق الذى تمنى فيه سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعز الاسلام بأحد الرجلين . فالأمير إلى جانب ذكائه وثقافته وشبابه هو ابن الملك فيصل .. وهذه الحقيقة وحدها تمثل رصيدا ضخما كان هو نفسه أول من تنبه إليه وأحسن استغلاله .. فالملك فيصل هو الابن البكر للأسرة المالكة السعودية ، وهو رجل الدولة فيها ، وقد استحق الاحترام والتقدير لتجنبه المحرمات ومجافاته للطيبات وبعده عن السفه والتبذير والانسياق وراء الشهوات.. وكان لديه نخوة اسلامية وعربية ، وخلق كريم تجلى فى وقوفه إلى جانب عبد الناصر برغم ماساقه هذا الأخير إليه من لاذع القول ، ومقذع الشتائم ، ثم موقفه فى حرب ٧٣ ثم جاءت عملية اغتياله بطريقة لم تكشف كافة جوانبها ، فأضفت عليه هالة الشهادة ، وأكسبت اسمه تقدير الناس ، وأراد الله أن يقترن اسمه بالمؤسسات والمساجد الإسلامية .

بالإضافة إلى تنبه الامير محمد الفيصل إلى هذا الاصل العظيم الذى يمكن أن يصب فى حسابه ، فإنه تنبه أيضا إلى الدور الكبير الذى يمكن أن تؤديه البنوك الإسلامية له إن هو انضم فى ذلك الوقت المبكر إلى قافلتها الواعدة .

واستمرت العلاقة بالأمير ، ونمت بينه وبيننا أسباب الثقة والمودة ، وبالوزن الطبيعى لأمير سعودى ، استطاع الأمير محمد أن يجذب إلى فكرة البنوك الإسلامية الناشئة عددا من الاعلام كانت لهم أدوارهم المشهودة والمشكورة فى تاريخ الحركة فيما بعد ، نخص منهم

بالذكر رجل الأعمال السعودى الذى يتفجر إيمانا ونبلا الشيخ أحمد صلاح جمجوم ، ورجل الأعمال السعودى الذى يمثل رمزا من رموز الدينامية والحركة والعقلية الاستثمارية واسعة الافق الشيخ صالح كامل ، ورجل الأعمال التقى النقى المتصوف الزاهد المهندس عادل عزام ، ورجل الأعمال المسلم الإنسان الشيخ باحارث . وفى حجر هؤلاء وعلى أيديهم وبجهودهم وأموالهم أساسا ولد بنك فيصل الإسلامى السودانى وبنك فيصل الإسلامى المصرى . ولو أن هذه المجموعة ظلت كما بدأت .. تجمعها روابط المحبة والثقة والتآلف .. لتغير المجرى الذى سارت فيه سفينة البنوك الإسلامية ، ولأصبحت على غير الحال الذى آلت إليه الآن . والله وحده أعلم بمكامن الخير .

فكر الأمير أول ما فكر فى إنشاء بنك إسلامى بالمملكة العربية السعودية ، وحرر بذلك طلبا إلى الملك ، فأمر الملك بتكوين لجنة من محافظ مؤسسة النقد العربى السعودى ووزارة المالية لبحث الموضوع .. ولم تجتمع اللجنة أبدا !! واعتبر الموضوع منتهيا بعد استشهاد الملك فيصل .

وفى الجلسات التى كانت تجمعنا مع هذه المجموعة ، كنت ألمس حرصهم الشديد على الاستزادة العلمية من تأصيل البنك الإسلامى وتكنيك عمله ومناقشة عملياته ، وكيفية إحلال البدائل الإسلامية فى البنك محل العمليات غير الشرعية التى تزخر بها أنشطة البنوك التقليدية .. وقد تولدت عن مناقشات هذه الجلسات - التى كانت أشبه ما تكون بالندوات - وعن الدراسات المبدئية التى قدمتها فى هذه الجلسة مشتركا مع الأخ سمير ابراهيم (وكيل أول وزارة المالية آنئذ) والأخ الانصارى .. فكرة الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية التى حمل عبء إنجازها فيما بعد الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية .

كما تولد أيضا عن هذه الجلسات فكرة إقامة بنك إسلامى فى السودان .

كان للأمير فى السودان مشروع كبير لاستصلاح مساحة شاسعة من الأراضى وزراعتها فى منطقةيطلق عليها " الديمازين " . وكان يدير أعمال الأمير فى السودان الأخ على

يعقوب .. وهو قيادة من القيادات السودانية ذات الاتجاه الإسلامى ، بدأ حياته مدرسا ، ولكنه تمرس بالعمل السياسى ، وانتمى فى بعض مراحل حياته لحزب الميثاق الذى كان يرأسه الدكتور حسن الترابى . ولدى الأخ على يعقوب الكثير من سمات الزعامة السياسية ، كالنشاط والحركة المؤثرة ، واتساع نطاق الاتصالات ، والقدرة على تنظيم الجماهير والتأثير عليها. وبتأثير من على يعقوب ومواقفه من المجموعة التى سلفت الإشارة إليها .. اتجه الفكر إلى السودان لإقامة بنك إسلامى فيها ، فكلفنى الأمير بإنجاز هذه المهمة وزودنى بخطاب شخصى منه إلى الرئيس جعفر نميرى رئيس جمهورية السودان .

بعلاقات على يعقوب الجيدة والنافذة ، وبقدرته على الحركة والتنظيم ، رتب لى موعدا سريعا مع الرئيس نميرى الذى جلست معه جلسة طويلة عرضت عليه فيها فكرة البنك الإسلامى ونظامه وفلسفته وآثاره المرتقبة على التنمية وعلى النهوض بالمناطق المحلية وعلى تغيير سلوك الأفراد والمجتمع . وكان توفيق الله عظيما .. إذ أبدى الرجل فى كلمات صريحة إعجابه بالفكرة التى بدت له أملا يرجو أن يتحقق على يديه . وقال أنه يتمنى لو أن مثل هذا البنك انتشر فى السودان ، وأخذ يقص علىّ كيف خدعه الشيوعيون بادئ الأمر ، وكيف أنه الآن يريد أن يقوم بعمل إسلامى حقيقى يثبت عمليا أثر الإسلام ويكون مصداقا لشعاراته .. وأنه سيصدر القانون الخاص بالبنك فى أسرع وقت ممكن .

وكان نائب رئيس الجمهورية وقتئذ هو الرشيد الطاهر ، وكان فى الأربعينات هو المسئول عن الإخوان المسلمين قبل الترابى ، ومن الذين توثقت بينى وبينه الصلة أثناء عملى فى جامعة أم درمان بالسودان .. ورجوته أن يرعى المشروع عند النميرى وأن يضمن دعم النميرى له ليحول دون أن يتلاعب أى مسئول بالضوابط الفنية .. ووعد بذلك .

وبدأت الاجتماعات مع بنك السودان ووزارة المالية والنائب العام . ومن الذين لا تنسى جهودهم المشكورة فى هذه المرحلة الاستاذ محمديوسف المحامى ، فقد كان لدأبه وقدرته على المتابعة وخبراته القانونية دور كبير فى تذليل كثير من الصعوبات واجتياز كثير من العقبات.

وأجازت السلطة التشريعية بالسودان القانون الخاص بإنشاء البنك بموجب الأمر المؤقت رقم ٩ لسنة ١٩٧٧ الذى تم التوقيع عليه فى٤/٤/١٩٧٧ وفى مايو ١٩٧٧ اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطنى الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على تأسيس البنك واكتتبوا فيما بينهم بنصف رأس المال المصدق به آنذاك البالغ ٦ مليون جنيه سودانى .

وفى ١٨ أغسطس ١٩٧٧ تم تسجيل بنك فيصل الإسلامى السودانى كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام ١٩٢٥ . وقد نص قانون إنشاء البنك على أن يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية على تدعيم تنمية المجتمع وذلك بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار ، كمايجوز له لتحقيق أغراضه إنشاء شركات تأمين تعاونى أو أي شركات أخرى ، ويجوز له كذلك وفق القانون الخاص بإنشائه

- المساهمة فى مناشط التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل السودان وخارجه .

كان تقديرى ، وقد توليت معظم الخطوات والاجراءات التمهيدية والتحضيرية لإنشاء بنك فيصل السودانى ، أن أمضى فى بقية الخطوات بأكبر قدر ممكن من النموذجية والموضوعية .. لم يتحقق ذلك على المدى الطويل - لأسباب سوف نتعرض لها فى الفصل الذى سوف نخصصه بإذن الله لتقويم حركة البنوك الإسلامية ، لكننى نجحت فى أمور ثلاثة.. الاول : هو حماية البنك فى مرحلته الأولى من طاعون الوساطة أو المحسوبية فى الحاق الموظفين بالبنك . كان كثير من أصحاب الاتجاهات الإسلامية التى ساندت فكرة إنشاء البنك بالسودان ، يتصورون أن البنك لابد وأن يكون مزرعة لأبناء أحزابهم وجماعاتهم ، وبمفهوم الحجر والوصاية ، التى لا تكاد تبرأ منه جماعة اسلامية .. كانوا يرون أن كوادر الجماعة الذين تربوا فى أحضانها هم الأكفأ والأقدر على حراسة فكرة البنك وفلسفته والقيام على إدارته . وكنت أرى فى ذلك أمرا غاية فى الخطورة ومعولا أكيدا لتهديد نجاح البنك ولهدم فكرته .. فالإيمان بالفكرة أو المبدأ شىء وتوفر قدرات وسمات ومقومات واستعدادات النجاح فى عمل متخصص شىء آخر . والايمان وحده بالمبدأ ليس

ضمانة نجاح فى الأداء سيما اذا كان مهنيا ومتخصصا . من ناحية أخرى كنت أرى فى البنك مؤسسة للمجتمع كله وليس لطائفة أو فريق أو شريحة منه ، وأن أقرب طريق لدمار البنك هو أن يصطبغ أو حتى أن يشاع عنه أنه مؤسسة نوعية أو طائفية .

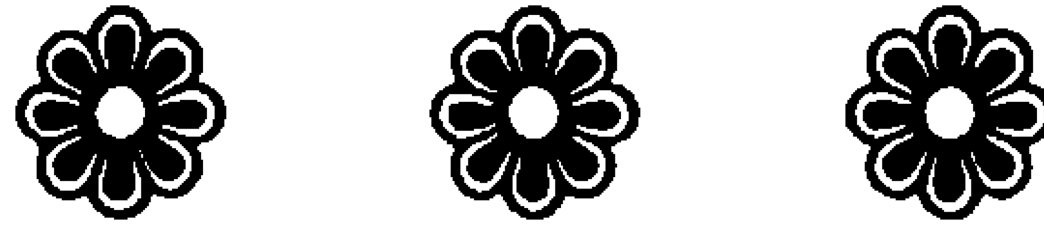
خضت فى هذه المسألة لججا عاتية ، ولكننى صممت على تنفيذ برنامج انتقاء علمى موضوعى لطليعة العاملين فى البنك . وساعدنى على تنفيذ ذلك بالفعل فريق من اكبر المتخصصين فى عمليات الانتقاء المهنية بقيادة الاخ الدكتور جابر عبدالحميد وعضوية الأخ الدكتور الأنصارى والاخ الدكتور سيد عبدالحميد مرسى ، فقاموا بتحليل العمل فى البنك ، واستخلصوا القدرات والسمات والاستعدادات اللازمة للنجاح فى عمل مثل هذا البنك الرائد ، ووضعوا برنامجا طليعيا لقياس هذه العناصر لدى المتقدمين للعمل فى البنك ، ووظفوا كل الأساليب العلمية التى تمكنهم من فرز واستخلاص أفضل العناصر من بين المتقدمين للعمل .

وعانيت ما عانيت من زعامات الجبهات التى صدم هذا المنهج آمالهم وتوقعاتهم .. إلى حد اتهامى من البعض بالعمل ضد الإسلام . ولكننى صمدت ونجحت .. غير أن هذا النجاح لم يكن غير نجاح مؤقت ومحدود ، فما لبثت هذه الجبهات أن تسللت بدعم رئيس البنك وموافقته إلى الوظائف العليا الحاكمة فى البنك والتى لم تكن ضمن برنامج الانتقاء الذى تم تنفيذه . وما لبث هؤلاء أن ملئوا البنك بالكوادر المنتمية اليهم . وما لبث البنك ان دفع ثمنا غاليا من جراء هذه السياسة ؛ ذلك أنه مع كل تغير سياسى كان يتجرع الصاب والعلقم إلى حد اعتقال وحبس ومصادرة حرية وحركة الكثير من قيادته ، الأمر الذى انعكس بشكل مؤسف على أداءات البنك فيما بعد .

أما الأمر الثانى ، فهوأننى استطعت أن اعقد لمجموعة العاملين الذين وقع الاختيار عليهم .. دورة تدريبية وظفت فيها كل المهارات التى كانت متاحة فى ذلك الوقت فى فن التدريب . ومن دواعى الفخر والاعتزاز أن الاعمدة البشرية التى ما زال يستند إليها هذا البنك حتى الآن هى من حصاد تلك المجموعة التى اجتازت برنامج الانتقاء ومرت بمرحلة

التدريب.

أما الأمر الثالث الذى نجحت فيه ، وأنا اتحدث عن بنك فيصل الإسلامى السودانى ، فقد كان اهتمامى الشديد بتخصيص فرع كامل من فروع البنك لإدارة عملية تمويل الحرفيين والصناعات الصغيرة ورعايتهم وتوفير احتياجاتهم من المواد الخام والمعدات ، لاقتناعى ، خبرة وتجربة ، بأن ذلك هو الطريق الصحيح لتوسيع قاعدة الانتاج والدخل ، وبناء مجتمعاتنا النامية .



الفصل الثالث عشر

الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية (١)

النشأة - الأهداف

الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية (٢)

نظرة على " داخل البيت "

الفصل الثالث عشر

الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية (١)

النشأة - الأهداف

يهمنى فى بداية الكتابة عن هذا الفصل المشرق فى جوانبه الفردية.. المظلم - للأسف - فى جوانبه الجمعية ،أن أعيد التذكير والتأكيد على أننى مازلت أكتب وسأواصل الكتابة باذن الله لأن هنالك كلاما ينبغى أن يقال ، وأن الفرصة ما زالت متاحة ولم تضع تماما ، وأن هناك مايمكن تداركه فى الأمر . ومن هنا فإن الحقائق التى أوردها والأحداث التى أشير اليها مهما كانت قاتمة الظلال مريرة المذاق - وهى عموما ليست سرا ولكنها مشهرة على صفحة الزمن وذاكرة أصحاب الوعى - فانها تمثل خبرات حية أثمرتها تجربة طويلة ، فهى بذلك تجسد تاريخا تستطيع أن تفيد منه وتنتفع به الأجيال التى لابد وأنها آتية لتصحيح الواقع واستمرار المسيرة .

ولوضوح هذا الهدف فى خاطرى وأمام عينى كان حرصى على ان اتجنب السرد التاريخى - وان كان ذلك مهما للسياق فى بعض الأحيان - ، وأن اتجه الى أهم الأحداث ذات الدلالة التى تخدم غرض التنوير والتحصين وإضاءة الطريق وإكساب الخبرة لمن سيفتح الله عليه بعدنا بالسير فى هذا الطريق . وقد حكم هذا المنهج.. فكرى فى تفصيل الاحداث وبسطها ، أو اختصارها والاكتفاء بالإشارة إليها بالقدر الذى أجده ضروريا للافادة منها .

فكرة إنشاء الإتحاد :

عندما تأملت الفترة الزمنية الطويلة التى استغرقها الحصول على الموافقة لانشاء بنك دبى وبنك فيصل المصرى ، والإجراءات الطويلة والعقبات والصعوبات العديدة.. أحسست بالفزع ، وتصورت أن الأمور لو ظلت تمضى على هذا المنوال فإن حركة نشر البنوك الإسلامية لن نشهدها فى هذا الجيل وربما الجيل التالى . وبتحليل الأسباب وجدت أن المشكلة الأم التى

تقف وراء التعطيل والتطويل تتمثل أساسا فى الجهل بالفكرة.. ومن ثم معاداتها والتصدى لها ، ففى علم الاجتماع الإنسانى حقيقة متعارف عليها وهى أن الناس أعداء ما يجهلون ، كما تتمثل المشكلة إيضا فى رصيد فكرى محدود وغير شائع وغير متاح لنظرية البنوك الإسلامية والاقتصاد الإسلامى ، وفى حاجة المجموعات التى تحاول إنشاء بنوك إسلامية إلى خبرات فى الإجراءات وفى التنظيم وفى تكنيك عمل البنك الإسلامى .

وأسررت إلى الصديق العزيز محمود الأنصارى بمجمل أفكارى حول هذا الموضوع - وكنا آنذلك نعمل سويا بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة - وبعد طويل بحث وتقليب للأمر على مختلف جوانبه ، انقدح فى أذهاننا الحاجة إلى إيجاد مؤسسة مركزية دولية ترعى الفكرة وتعمل على نشرها وتقوم فى نفس الوقت من خلال الامكانات التى يلزم أن تتجمع فيها - بتذليل الصعوبات والعقبات التى تعترض إنشاء هذه البنوك وانتشار فروعها - ، وتقدم لها فى بداية عملها أهم ما تحتاج إليه وما يلزمها فى مرحلة الإنشاء بظروفها الصعبة والدقيقة . فاتجهنا إلى التفكير نحو ترجمة هذه الفكرة فى صورة اتحاد يجمع البنوك الإسلامية على الساحة فى هذه الآونة ، وعددها لا يزيد على الأربعة.. منها بنك تحت التأسيس.. وكان ذلك هو السر الذى يكمن خلف تلك النشأة المبكرة لإقامة اتحاد بين ذلك العدد المحدود جدا من البنوك على خلاف العادة حيث المألوف أن تنشأ مثل هذه الاتحادات كخاتمة لا كبداية . وهذا الأمر لم تستطع العديد من البنوك الأعضاء فى الاتحاد فيما بعد أن تدركه.. بل واعتبرته خطيئة ومنقصة.. كما جاء بمذكرة بيت التمويل الكويتى المقدمة للاجتماع الرابع عشر للاتحاد فى ١/١٢/ ١٩٨٣(أى بعد ستة أعوام من توقيع اتفاقية إنشاء الاتحاد) حيث اوردت فى صفحتها الثانية " عادة ما ينشأ الاتحاد بعد فترة من نشأة الوحدات المكونة له وممارستها لانشطتها المختلفة ، ثم تجتمع هذه الوحدات لتكوين اتحاد فيما بينها لأغراض محددة تكون الوحدات المذكورة فى حاجة إليها ، **إلا أن تجربة اتحاد البنوك الإسلامية نشأ وعدد أعضائه محدود جدا** ولم ينشأ لمواجهة حاجة ملحة " .

وعكفت وصديقى الأنصارى على بلورة مهام المؤسسة التى انتهى بنا تحليل الوضع إلى

ضرورة السعى لاقامتها . ويهمنى هنا ان أورد المسودة الأساسية لوجهة نظرنا فى هذه المهام : ذلك لأن الأيام أثبتت فيما بعد أنها كانت موضع عدم اتفاق مع كثير من رؤساء البنوك الإسلامية أعضاء الاتحاد ، كما كانت فى نهاية الأمر مفرق طريق بيننا وبينهم . ولكنها كانت فى نفس الوقت دليل العمل الذى تمسكنا به حتى النهاية .

كانت وجهة نظرنا : إنشاء الاتحاد ليقوم على حماية وأداء مهام استراتيجية وأخرى اجرائية .

فأما المهام الاستراتيجية فيمكن إجمالها فى :

- تعريف المسلمين بالرؤية الإسلامية المميزة بالنسبة لجميع أوجه النشاط الاقتصادى حيث تلك الرؤية هى الأيدلوجية الوحيدة التى تشمل أبعادها كلا من الحياة الدنيا والآخرة .

- تحرير ذهن المسلمين من الوهم القائل بضرورة اعتناق واحد أو آخر من النموذجين اللذين يعرضهما الغرب والشرق واللذين يعدان ماديين بالضرورة .

- حمل لواء الدعوة إلى الاقتصاد الإسلامى والتصدى لمحاولات التشكيك فى التجربة أو التقليل من شانها .

- دفع وحفز جمهرة المفكرين المسلمين على بذل الجهد المتواصل لبلورة امهات الأفكار الإسلامية فى مجال النشاط الاقتصادى التى كادت أحداث التاريخ ومظاهر التقدم التقنى فى مجتمعنا المعاصر وسيطرة الثقافة الغربية أن تخفى الكثير من جوانب الإشراق فيها .

- التوصل إلى بلورة المنهج الاقتصادى الإسلامى وطرحه على العالم كمنهج متكامل ازاء المناهج الاقتصادية الأخرى .

- اكتشاف الأساليب والوسائل اللازمة لإعادة بث نوع جديد من الثقة فى النفس والحماس من أجل أن تستيقظ المجتمعات الإسلامية من سباتها .

- العمل على تأصيل الحلول الإسلامية والسهر على حماية التطبيق من الانحراف أو الزيغ .

- تكوين مدرسة علمية منهجيه تتميز بفكرها واتجاهها فى المجال الاقتصادى العالمى .

- النهوض بمسئوليات تطبيق الاقتصاد الإسلامى عمليا والسهر على تنظير الفكرة .

أما الجانب الإجرائى فى مهمة الاتحاد فيمكن اجماله فى :

- دعم الروابط بين البنوك الإسلامية وتوثيق أواصر التعاون بينها والتنسيق بين نشاطاتها .

- وضع أسس التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بين البنوك الإسلامية وتبادل المعلومات والبيانات فيما بينها .

- تقديم المعونة الفنية والخبرة للمجتمعات الإسلامية التى ترغب فى إنشاء بنوك إسلامية

- متابعة اجراءآت إنشاء البنوك الإسلامية والمساعدة على تطويرها .

- تصميم نماذج للمجتمعات الإسلامية لتنظيم تنميتها عن طريق الاعتماد على النفس .

- وضع الضوابط العلمية والعملية التى تؤمّن التزام المؤسسات المالية الإسلامية بالمبادئ الإسلامية فى ممارستها الواقعية .

- تمثيل المصالح المشتركة للبنوك الإسلامية والدفاع عنها .

* * *

فى ضوء ذلك التصور لمهمة الجهاز الذى نرجوه ، أعددنا مشروعا لاتفاقية يتم توقيعها

بين البنوك الإسلامية القائمة آنئذ .

واتجهت بالفكرة وبمشروع الاتفاقية إلى الأمير محمد الفيصل وهو آنذاك رئيس لبنك فيصل الإسلامي السوداني ، ويوشك أن يكون رئيسا لبنك فيصل الإسلامي المصرى . وقد كان يمثّل فى هذه المرحلة بالفعل راعيا لفكرة البنوك الإسلامية بوزنه كأمير ابن ملك وبرياسته لبنكين إسلاميين . واتجهت بالفكرة أيضا إلى الدكتور / أحمد محمد على رئيس البنك الإسلامى للتنمية . واكتسبت تعاطفه مع الفكرة وتأييده لها ، كذلك تأييد سعيد لوتاه رئيس بنك دبى الذى جادلنى طويلا فى جدوى عرض الفكرة على رئيس بنك ناصر الاجتماعى لشبهات تدور حول تعامل البنك بصورة مستترة بالفائدة . ولكننى استندت فى جدلى معه إلى أن قانون بنك ناصر ينص فى مادته الثالثة على عدم التعامل بالفائدة ، وأن البنك وإن خرج عن هذا النص حاليا بدرجة أو بأخرى ، فان قانون إنشائه سوف يلزمه بالتصحيح ، هذا فضلا عن أن وجوده ضمن مجموعة من البنوك الإسلامية قد تصحح هذه المسألة تلقائيا .

وقد بلغ تعاطف الدكتور / أحمد محمد على مع الفكرة حد الموافقة على توجيه الدعوة باسم البنك الإسلامى للتنمية لعقد الاجتماعات التمهيدية والتأسيسية لإنشاء الاتحاد بمقر البنك الإسلامى بجدة . وقدم لهذه الاجتماعات تسهيلات أسهمت دون شك فى تحقيق الغرض منها .

حضر هذه الاجتماعات فضيلة الشيخ / محمد متولى الشعراوى - وزير الأوقاف المصرية آنئذ - باعتبار تبعية بنك فيصل الإسلامى المصرى - تحت التأسيس - لوزارة الأوقاف ، وترأس الاجتماع الأمير محمد الفيصل ممثلا لبنك فيصل الإسلامى السودانى ، وحضر معنا ابراهيم لطفى رئيس بنك ناصر الاجتماعى وسعيد لوتاه رئيس بنك دبى الإسلامى .

وفى هذه الاجتماعات (٦-٨ رمضان المعظم ١٣٩٧ هـ/ ٢٠-٢٢ أغسطس ١٩٧٧) نوقشت فكرة إنشاء اتحاد دولى بين البنوك الإسلامية ، والغرض من هذا الاتحاد . وأسفرت الاجتماعات عن توقيع اتفاقية بإنشاء "الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية " ترجمت أهدافها

الخطوط الاساسية للمهام الأستراتيجية والإجرائية التى سلفت الإشارة إليها : حيث نصت المادة الثالثة من الاتفاقية تحت عنوان " أهداف الاتحاد " على ما يلى :

يهدف الاتحاد إلى دعم الروابط بين البنوك الإسلامية وتوثيق أواصر التعاون بينها ، والتنسيق بين نشاطاتها ، وتأكيد طابعها الإسلامى تحقيقا لمصالحها المشتركة ودعما لأهدافها فى تحقيق قواعد ونظم المعاملات الإسلامية فى المجتمع وعلى الخصوص :-

ا) تقديم المعونة الفنية والخبرة للمجتمعات الإسلامية التى ترغب فى إنشاء بنوك إسلامية عندما تطلب ذلك .

ب) متابعة إجراءات إنشاء البنوك الإسلامية على المستوى المحلى والدولى وتشجيع نشاطها والمساعدة على تطويرها .

ج) وضع أسس التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بين البنوك الإسلامية وتبادل المعلومات والبيانات الخاصة بمراكز العملاء مع الالتزام بالسرية الكاملة بشأنها وعدم تداولها خارج نطاق البنوك الأعضاء ومعاونة البنوك الأعضاء فى تذليل الصعوبات والتغلب على المشاكل التى تعترضها دون التدخل فى شؤونها التنفيذية .

د) تمثيل المصالح المشتركة للبنوك الإسلامية على جميع المستويات والدفاع عن مصالح البنوك الإسلامية الأعضاء .

هـ) السعى لتحقيق ضمان حرية انتقال الأموال بين البنوك الإسلامية .

و) العمل على تنسيق وتوحيد نظم العمل والنماذج المصرفية والقواعد الخاصة بأنشطة البنوك الإسلامية الأعضاء .

ز) النهوض بمستوى العاملين بالبنوك الإسلامية الأعضاء .

ح) إبداء المشورة وإعداد الدراسات فيما يتعلق بالمشروعات الخاصة بالبنوك الإسلامية

واقتراح وسائل تدبير الموارد ودور البنوك الإسلامية فى ذلك..

ط) القيام بمهمة الوساطة أوالتحكيم بين البنوك الإسلامية وفقا لنظام يضع صيغته مجلس ادارة الاتحاد .

ى) بحث مشاكل النقد والائتمان والبنوك على الصعيدين المحلى والدولى وتقديم المقترحات المناسبة لتتمكن البنوك الإسلامية من تقديم الحلول لمواجهة هذه المشاكل .

ل) القيام بحملات توعية للمجتمعات لنشر فكرة التعامل على الأسس الإسلامية .

وانتخب المؤسسون الذين صاروا بموجب نصوص الاتفاقية مجلس إدارة.. الأمير محمد الفيصل رئيسا للاتحاد ، وانتخبونى أمينا عاما له .

لفت نظرى والاجتماعات جارية أن الدكتور أحمد محمد على ، قد بدأ يتجنبها ويبتعد عنها بالمقدار الذى تسمح به اللياقة لكون الاجتماعات فى رحاب المؤسسة التى يرأسها ، ولكونْ الاجتماعات برياسة أمير سعودى له وزنه . وتساءلت بينى وبين نفسى عن سر هذا التحول الذى يستلفت الانتباه. وما استطعت أن استخلص من الدكتور أحمد على تفسيرا لهذا الأمر ، وما استطعت كذلك أن أصل إلى استنتاج . ولكن الأحداث فيما بعد كشفت لى عن الموقف الصعب الذى وجد فيه الدكتور أحمد على نفسه بموافقته على استضافة الاجتماعات التأسيسية للاتحاد فى مقر مؤسسته ؛ فقد طلب مؤسسو الاتحاد من الامير محمد الفيصل باعتباره رئيسا للاتحاد السعى نحو الحصول على الاعتراف الدولى بقيام الاتحاد وإخطار الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامى بقيامه وبأهدافه وبأنشطته .

وبالوزن المتميز للأمير محمد الفيصل ، كتب إلى وزارة الخارجية السعودية فى ١٣٩٧/٩/١٥ هـ بشأن توقيع اتفاقية الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية وطلب من الوزارة ابلاغ الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى بجدة لتقوم بإخطار مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذى سيعقد فى نيويورك بقيام الاتحاد المذكور وإصدار قرار من المؤتمر بدعم

ومساندة الاتحاد لتمكينه من بلوغ أهدافه .

وأبلغت الخارجية السعودية بخطابها رقم ٣٠٠/٨/١/١٤٣٣٨/٣ الأمير محمد الفيصل بأنها قد قامت من جانبها باتخاذ اللازم

المملكة العربية السعودية

وزارة الخارجية

الرقم ٣٠٠/٨/١/١٤٣٣٨/٣

التاريخ ١٩/١٠/١٣٩٧هـ

صاحب السمو الملكى الأمير محمد الفيصل آل سعود

رئيس الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية

بعد التحية : -

بالإشارة إلى خطاب سموكم المؤرخ ١٣٩٧/٩/١٥ هـ بشأن إنشاء الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية .

يسرنى إفادة سموكم بأن هذه الوزارة قد قامت من جانبها بإبلاغ الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى بجدة لتقوم بإخطار مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذى سيعقد فى نيويورك بقيام الاتحاد المذكور وإصدار قرار من المؤتمر المذكور بدعم ومساندة الاتحاد لتمكينه من بلوغ أهدافه . لإحاطة سموكم بذلك .

وتقبلوا سموكم أطيب تحياتى . ،،،

وكيل وزارة الخارجية

عبدالعزيز الثنيان

(صورة مذكرة الخارجية السعودية للأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى بشأن إعلامها بقيام الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية واستضافة المملكة العربية السعودية له انطلاقا من سياسة حكومة جلالة الملك - ليتخذ من مكة المكرمة مقرا رئيسيا له.)

المملكة العربية السعودية

وزارة الخارجية

عاجل جدا

تهدى وزارة خارجية المملكة العربية السعودية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى .

ويسرها إحاطتها علما بأنه انطلاقا من سياسة حكومة جلالة الملك المعظم فى رعاية كل ما من شأنه صلاح الأمة الإسلامية فقد استضافت المملكة العربية السعودية الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية الذى تم انشاؤه فى السابع من شهر رمضان ١٣٩٧ هـ الموافق ١٩٧٧/٨/٢١ والمؤلف من كل من بنك فيصل الإسلامى السودانى ، وبنك فيصل الإسلامى المصرى ، وبنك دبى الإسلامى ليتخذ من مكة المكرمة مقرا رئيسيا له .

ويرمى الاتحاد الذى يعقد مجلس ادارته اجتماعا عاديا كل ستة أشهر على الأقل إلى دعم الروابط بين البنوك الإسلامية وتوثيق التعاون بينها والتنسيق بين نشاطاتها وتأكيد طابعها الإسلامى تحقيقا لمصالحها المشتركة ، وترسيخا لأهدافها فى تحقيق قواعد وتنظيم المعاملات الإسلامية فى المجتمع ، علما بأن العضوية فى الاتحاد المذكور مفتوحة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الملتزمة بمبادئ الشريعة الإسلامية والتى لا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاء.

تغدو الوزارة ممتنة للأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى لو أمكن إبلاغ الدول الأعضاء فى المنظمة عن قيام الاتحاد المشار إليه مع إخطار مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذى

سيعقد فى نيويورك بصورة عاجلة لأخذ قرار يدعم مساندة الاتحاد لتمكينه من بلوغ اهدافه ومن ثم التفضل بالإفادة بما يتخذ من خطوات بهذا الشأن .

وننتهز هذه الفرصة للاعراب عن أطيب تمنياتنا . ....

ص / مع التحية والتقدير لسمو الأمير محمد الفيصل

ص / مع التحية والتقدير لمكتب سمو وزير الخارجية

ثم اتبعت الخارجية السعودية خطابها السابق بخطاب تال ، أرفقت به صورة من مذكرة الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى عن الإجراءات التى اتخذتها بشأن إخطار مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذى سيعقد بنيويورك

المملكة العربية السعودية الرقم ١٥٦٤٧/١/٨/٣٠٠

وزارة الخارجية التاريخ ١٣٩٧/١١/١٧هـ

المرفقات

صاحب السمو الملكى الأمير محمد الفيصل آل سعود

رئيس الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية / جدة

بعد التحية : -

إلحاقا لخطابى لسموكم رقم ٣/١٤٣٣٨/١/٨/٣٠٠ وتاريخ ١٣٩٧/١٠/١٩ هـ حول الطلب إلى الأمانة لمنظمة المؤتمر الإسلامى إخطار مؤتمر وزراء الخارجية الدول الإسلامية الذى عقد فى نيويورك بقيام الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية مع التوصية بدعم ومساندته لبلوغ غايته.

أبعث لسموكم برفقة نسخة من المذكرة الواردة لهذه الوزارة من منظمة المؤتمر الإسلامى

عن الإجراءات اتخذتها بهذا الشأن .

وتقبلوا سموكم أطيب تحياتى . ،،،

١٤ / ع / ق وكيل وزارة الخارجية

عبد العزيز الثنيان

وامتلأت صدورنا بالأمل والتفاؤل : فوزارة الخارجية السعودية تدعم الموضوع وتسانده لدى منظمة المؤتمر الإسلامى ، والمنظمة التزاما بما تراه فى ظاهر الأوراق.. تتخذ اجراءاتها لإحاطة مؤتمر وزراء الخارجية والدول الاعضاء بقيام الاتحاد لدعمه وتأييده ومساندته .

فى ظل هذا الجو من التفاؤل.. كان لابد من أن نتخذ من جانبنا الخطوات العملية لوضع اتفاقية إنشاء الاتحاد موضع التنفيذ . بدأت بالبحث عن مبنى فى مكة المكرمة حسبما نصت الاتفاقية ، ليكون مقرا للاتحاد يمارس فيه عمله . والمقر ، وتأثيثه بمستلزمات العمل ، والعاملين اللازمين لبدء ممارسة العمل ورواتبهم.. كل ذلك يحتاج إلى تمويل ، ورؤساء البنوك وهم يوقعون اتفاقية إنشاء الاتحاد لم يولوا هذا الأمر الاهتمام المناسب والضرورى له رغم تنبيهى لهم بحيوية ذلك وأهميته أثناء اجتماعات التأسيس.. وقد ظل موضوع تدبير التمويل اللازم لممارسة العمل فى الاتحاد غصة فى حلقى وفى حلق الاتحاد منذ الإنشاء وحتى مغادرتى للاتحاد . ولهذا الموضوع تفاصيله التى سوف نعرض لها فى وقتها المناسب .

المهم أنه إزاء المبالغ الهزيلة التى اعتمدها مجلس إدارة الاتحاد لتمويل الإنشاء والتشغيل.. يممت وجهى شطر رابطة العالم الإسلامى ، وأمينها العام آنئذ الرجل الفاضل الشيخ الحركان يرحمه الله . وحكيت له عن إقامة الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية وعن أهداف الاتحاد وعن الآمال العريضة التى نعلقها عليه فى نشر فكرة البنوك الإسلامية والاقتصاد الإسلامى وتجسيد مبادئ الشريعة الإسلامية فى المعاملات وعالم المال وفتح الباب أمام المسلمين للخلاص من بلوى الربا التى جسمت على صدورهم . وكان يحيط بالشيخ

الحركان فى هذه الآونه رجلان فاضلان هما الشيخ صفوت السقا نائب الأمين ، والأخ الدكتور عبدالصبور مرزوق مدير عام الرابطة . وبسطت أمام الشيخ الحركان الهم الذى يملأ جوانحى للفجوة الواسعة بين الأهداف والآمال وبين قصور الوسائل المادية التى بغير توافرها تظل الآمال والأهداف أحلاما هائمة . وأدرك الرجل حجم القضية والدور الذى يمكن أن يؤديه الاتحاد ، وبأريحية المسلم المستبصر ، وافق الشيخ الحركان على أن تقوم رابطة العالم الإسلامى متبرعة بتوفير مقر مناسب للاتحاد بمكة المكرمة وتأثيثه.. بل وأكثر من ذلك أبدى الرجل شكره لى على ان أتحت له فرصة المشاركة فى هذا الجهاد .

كان بيننا وبين حج عام ١٣٩٧ هـ ايام معدودة . فرتبتْ رابطة العالم الإسلامى دعوة لرؤساء البنوك الإسلامية القائمة آنئذ وهم أعضاء مجلس إدارة الاتحاد لأداء الحج وإقامة ندوة عن البنوك الإسلامية ضمن الموسم الثقافى الذى تعقده الرابطة مواكبا لموسم الحج كل عام.

ورأى رئيس الاتحاد - الأمير محمد الفيصل - أن ننتهز فرصة موسم الحج - وقد يسر الله للاتحاد مقرا تبرعت به الرابطة - أن نقيم احتفالا نُعْلم فيه الجميع بقيام الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية كمؤسسة دولية لرعاية نشر فكرة البنوك الإسلامية وتطبيقات الاقتصاد الإسلامى . وحددنا الموعد فى الأيام التالية مباشرة للانتهاء من مناسك حج عام ١٣٩٧ هـ ، ووجهنا الدعوة لكبار المسئولين وسفراء الدول الإسلامية بالمملكة العربية السعودية . وفهمت من الامير محمد الفيصل أنه قد اتخذ الوسائل الرسمية المعمول بها لإحاطة الملك علما واستئذان جلالته بشأن الاتحاد ومقره بمكة المكرمة .

وتم الاحتفال تحت رعاية أمير مكة - الأمير فواز بن عبدالعزيز آنئذ - وبحضور سموه . وفى الاحتفال كان من بين المتحدثين فضيلة الشيخ عبدالعزيز بن باز كبير علماء السعودية ورئيس الهيئة العليا للفتوى والارشاد ، والشيخ أحمد صلاح جمجوم وهو وزير تجارة سابق بالمملكة وأحد رجالاتها المرموقين.. وحملت كلمات كل منهما - بوجه خاص - أثناء الحديث حملة ضارية على التعامل بالربا وحرمة ذلك وحرب الله ورسوله المعلنه على المسلمين

لاستمرائهم التعامل بالربا ، كما حملت كلماتهم دعوة مشددة لأصحاب الأموال دولاً وافراداً لإيداع أموالهم فى البنوك الإسلامية وابتغاء رضاء الله بتجنب التعامل مع البنوك الربوية فى الداخل والخارج . كانت كلمات ثائرة ، لا يحتملها الجو السياسى وفق الخطوط التى تسير عليها المملكة ولا تتهاون فى تجاوزها أو تخطيها . وإننى عندما ارجع بالذاكرة إلى حرص سفراء الدول الأجنبية فى مقابلاتهم معى على تقصى كل ما يدور حول اقامة البنك الإسلامى للتنمية وحول خطط إنشاء بنوك إسلامية فإننى أجد العذر للاحساس بالفزع من كلمات سماحة الشيخ بن باز والشيخ احمد جمجوم . ولابد أن الأجهزة المعنية قد نقلت مضمون الكلمات التى ألقيت مع التضخيم المعهود بطبيعة الحال من مثل هذه الأجهزة فى مثل هذه المواقف . وتؤكّد الاحداث التى تتابعت فيما بعد ، واتخاذ الأجهزة الرسمية فى المملكة من الاتحاد موقفا غير ودى ومناهض منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم بأشكال مختلفة وتحت دعاوى عديدة.. ان الكلام الذى ألقى فى الاحتفال إلى جانب أمور أخرى لا أحسب أن هناك مصلحة فى الحديث عنها تتعلق بالتوازنات الداخلية فى المنطقة الفوقية.. قد شكّل الموقف الذى اتخذته المملكة من الاتحاد ومن نشاطاته ومن قضية البنوك الإسلامية فى عمومها ولم تتحول عنه حتى اليوم ، وهو موقف لا نستطيع فى حقيقة الأمر أن نقدم برهانا وثائقيا على ضراوته لان المهارة السياسية كانت تغلفه دائما بالحرص على مصلحة الاسلام.. وان كانت لدينا عشرات الشواهد التى لا تستند إلا على استنتاجات أو استدلالات لتأكيد اتخاذها هذا التوجه غير الودى .

فى اليوم التالى للاحتفال ، أخبرنى الأمير محمد الفيصل أن الديوان الملكى أبدى عدم رضاه عما حدث ، وطلبنى الشيخ الحركان ، وفى مقابلتى له أبرز لى الرجل والدموع تترقرق فى مآقيه - حقيقة وليس مجازا - برقية جوابية من الرياض تقطر كلماتها تأنيبا وتوبيخا للرجل تنتهى بكلمات تنص بوضوح قاس وغير مألوف فى مثل هذه المستويات على لفت نظر الرجل إلى مراعاة كذا وكذا والحذر من تكرار ذلك مستقبلا ، وقد زاد من شدة وقع الأمر على الشيخ الحركان أن تناول هذا الأمر معه كان من خلال برقية مفتوحة قرأها الجميع ، مما يشكل فى حد ذاته عقوبة قاسية . وفى صبر وهدوء واسيت الرجل ، وخلال ساعات رددت

للرابطة الأثاث التى زودت به قصر الاتحاد ، ورفعت اللافتات وأخليت المبنى وكأن احتفال الأمس كان رؤيا عابرة .

بعد أيام معدودة.. حمل البريد إلى الأمير.. رئيس الاتحاد - على غير المعتاد فى خطوط الاتصال بين الأمراء وبين الرياض - رسالة من رئيس البنك الإسلامى للتنمية يخطره فيها بأنه تلقى من وزير المالية (!) تكليفا بابلاغ الأمير بأنه يتعين رفع الأمر بشأن اتحاد البنوك الإسلامية لديوان رئاسة مجلس الوزراء !!

بسم الله الرحمن الرحيم

البنك الإسلامى للتنمية

جدة - المملكة العربية السعودية

مكتب الرئيس الرقم ٢ /س / ١٣٩٧ هـ

التاريخ ١٣٩٧/١٢/٢٣ هـ

الموافق ١٩٧٧/١٢/٤ هـ

سـرى

صاحب السمو الملكى الأمير محمد الفيصل آل سعود حفظه الله

رئيس اتحاد البنوك الإسلامية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

بالإشارة إلى المذكرة المرسلة إلى سموكم الكريم برقم ١/س/١٣٩٧ هـ وتاريخ ١٣٩٧/٩/١٣هـ بشأن الرفع إلى حكومة المملكة العربية السعودية لاخذ موافقتها ،

أود الافادة بأن البنك الإسلامى للتنمية تلقى مذكرة معالى وزير المالية والاقتصاد الوطنى بالمملكة العربية السعودية رقم ٩٧/٥٧٥١ وتاريخ ١٣٩٧/١٢/١٩هـ بشأن إنشاء اتحاد البنوك الإسلامية واتخاذ مكة المكرمة مقرا له ، وطلب معاليه إبلاغكم بأنه يتعين رفع الأمر لديوان رئاسة مجلس الوزراء بالمملكة العربية السعودية للحصول على الإذن اللازم .

والله يحفظكم ويرعاكم ،،،

رئيس البنك الإسلامى للتنمية

د. أحمد محمد على

وعلى الرغم من قدرات الأمير محمد الهائلة على تجرع الغصص وإخفاء مشاعره وكتمان أحاسيسه فقد رأيت على وجهه يومها الألم الممض ومشاعر الكبرياء الجريحة والتى عبر عنها فى دبلوماسية هادئة بكلمات من الغيظ المكظوم فى رسالة إلى رئيس البنك الإسلامى للتنمية ردا على خطابه

معالى الدكتور أحمد محمد على حفظه الله

رئيس البنك الإسلامى للتنمية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد

فبالاشارة إلى كتابكم رقم ٢/س/٩٧ ومذكرتكم رقم ١/س/١٣٩٧ بتاريخ ٩١٣٩٧/١٣هـ

أرجو أن تتفضلوا بالإحاطة باننى عن اقتناع أعتقد أن دعوة معاليكم الكريمة لرؤساء البنوك بهدف تدارس وسائل وأساليب التنسيق بين هذه البنوك إنما تعتبر جزءا من سياسة وعمل البنك الإسلامى للتنمية وفق ما أوردته ديباجة ونصوص اتفاقية إنشاء البنك التى قادت المملكة الدعوة إليها والتوقيع على ما جاء بها .

أما فيما يختص بشأن رفع الأمر إلى ديوان رئاسة مجلس الوزراء فأود إحاطتكم بانه قد تم الرفع إلى المقام السامى .

وفقنا الله جميعا لما فيه الخير..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

محمد الفيصل آل سعود

وإذ تأكد لنا أن المسالك تؤخذ علينا من كل درب . وان القوم يسدون أمامنا كل منفذ للعمل.. وكانت ضرورات واحتياجات الدعوة إلى البنوك الإسلامية والاقتصاد الإسلامى ، وملابسات أخرى.. تحتم علينا أن يكون لنا تواجد بشكل أو بآخر فى المملكة العربية السعودية بجوار منظمة المؤتمر الإسلامى ورابطة العالم الإسلامى وجامعات المملكة : اذ كلها مؤسسات تسعى لخدمة الإسلام والمسلمين ونجد منها على مستويات فردية متعددة كل دعم ومؤازرة ومساندة لقضية الاقتصاد الإسلامى والبنوك الإسلامية.. لذلك وجدنا الحل فى ان نتخذ للاتحاد مقرا رمزيا متواضعا فى جدة منتفعين فى ذلك بالحماية التى تتمتع بها المكاتب الخاصة التابعة لأمراء العائلة المالكة ، وأن نتجه صوب جمهورية مصر مستأذنين فى مقر رسمى بها يغطى أنشطتنا الرسمية الحقيقية فى جدة التى لم تأذن لنا بالوجود الشرعى المعلن.

وكتب رئيس الاتحاد إلى رئيس وزراء مصر راجيا الموافقة على أن تكون القاهرة مقرا ثانيا للاتحاد ومقرا للمركز التدريبى الخاص به . وحيث يجب أن ننسب الفضل لأصحابه ، فاننى لا أنسى مجهودات الأخ الاستاذ سمير متولى وكيل اول وزارة التأمينات آنئذ - فى مساعيه الكريمة وتوظيفه لعلاقاته الطيبة الواسعة فى سرعة ورود الإجابة الرقيقة من رئيس وزراء مصر بالموافقة والترحيب .

وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادى

مكتب الوزير

السيد / مدير مكتب رئيس الوزراء

تحية طيبة وبعد ،

بالإشارة إلى مذكرة سيادتكم رقم ١١٥/عام بتاريخ ١٩٧٨/١/٥ والمرفق بها صورة كتاب السيد رئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية رقم ٦٠٥ المؤرخ ١٩٧٨/١/٣ بشأن طلب الموافقة على أن تكون القاهرة مقرا لمركز التدريب الخاص بالاتحاد ومقرا ثانيا للمقر الرئيسى بمكة المكرمة .

أتشرف بالإفادة بأنه بعرض الموضوع على السيد الدكتور الوزير أشار سيادته بأننا نرحب بأن تكون القاهرة مقرا لمركز التدريب الخاص بالاتحاد ومقرا ثانيا للمقر الرئيسى بمكة المكرمة وذلك نظرا لدور ج . م . ع الرائد بين الدول العربية وتميزها بوفرة الخبرات العالية والإمكانيات التدريبية خاصة فى هذا المجال .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

١٩٧٨/١/١١ وكيل الوزارة

لشئون مكتب الوزير

عبدالعزيز زهوى

(نص خطاب رئيس مجلس وزراء مصر إلى الأمير محمد الفيصل بالموافقة على مقر الاتحاد بالقاهرة)

مكتب

رئيس مجلس الوزراء

صاحب السمو الأمير محمد الفيصل آل سعود

رئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية

تحية طيبة وبعد ،

فقد تلقيت بالإعزاز والتقدير كتاب سموكم المؤرخ فى ١٣٩٧/١/٣هـ بشأن طلب أن تكون القاهرة مقرا للمركز التدريبى الخاص بالاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ومقرا ثانيا للمقر الرئيسى للاتحاد بمكة المكرمة .

وإننى إذ أشكر لسموكم كريم مشاعركم ، يسعدنى إبلاغ سموكم بترحيبنا بأن تكون القاهرة مقرا لمركز التدريب الخاص بالاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ومقرا ثانيا للمقر الرئيسى بمكة المكرمة .

وفى هذه المناسبة أرجو قبول أطيب تحياتى لسموكم بدوام الصحة والسعادة والتوفيق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

ممدوح سالم

رئيس مجلس الوزراء

* * *

فى السنغال.. مع مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى التاسع

بقراءة الخط الذى سارت فيه وزارة الخارجية السعودية فى موقفها من إنشاء الاتحاد ، وقراءة كتاب البنك الإسلامى للتنمية للامير رئيس الاتحاد ، لايحتاج المرء لكثير فطنة لكى يتبين أن وزارة المالية السعودية تتبنى خطا غير ودى نحو قضية إنشاء الاتحاد ، وسوف تزيد

الاحداث من تأكيد ذلك ، وتأكيد ثباتها على هذا الموقف حتى اليوم . ولقد حرتُ كثيرا فى فهم هذا الموقف كما عجزت عن أن أضع يدى بيقين على السر وراء هذا الموقف منذ البداية الباكرة لنشأة الاتحاد.. تُرى هل هو موقف شخصى فرضته علاقات معينة سابقة بين اطراف الموضوع ؟ أم أن الامر أكبر من هذا وأكبر من أطراف الموضوع أنفسهم ؟..

عشية اليوم الأول فى الاجتماع الثالث لمحافظى البنوك المركزية والسلطات النقدية بالرياض فى ١٩٨٠/٩/١ ، قال لى وزير مالية السعودية.. إننا حريصون على البنوك الإسلامية وحريصون أكثر على سلامة تطبيق الفكرة ، وحريصون أكثر وأكثر على ألا يتخذ البعض البنوك الإسلامية مطية لاغراض اخرى.. فيسئ بذلك إلى الاسلام ، وذلك ما لن تسمح به المملكة . ثم قال إن هذه البنوك عندما تفشل فان فشلها سوف يكون منسوبا إلى الإسلام ومحسوبا عليه ، وهذا ما لا نسمح به.. وإننا نتابع هذه التجربة ونرقب نتائجها حتى إذا تأكد لنا صلاحيتها ونجاحها كنا أول الراعين لها والحريصين على تطبيقها .

ولم أقتنع كثيرا بهذا المنطق ، أحسست أنه كلام حق لايراد به الحق : ذلك أن احدا لا يستطيع أن يسلم بأن المملكة مسئولة عن الإسلام أو أن الاسلام مسئولية المملكة وحدها . وانجاح الفكرة يحتاج أول ما يحتاج إلى اقتناع الدولة وحماسها للتنفيذ وإصرارها عليه وحمايته بالاشراف والمتابعة ، اما القول بالترقب وانتظار نجاح التجربة فى مواطن أخرى فهو امر يصعب الاقتناع به ، ذلك بالإضافة إلى أن فيه اتهاماً بالبلاهة لكل الدول التى وافقت على إنشاء هذه البنوك بها وشجعتها ثم خطت فيما بعد إلى ما هو أبعد.. فغيرت أنظمتها المصرفية إلى النظام الإسلامى الكامل .

حيث انتهى بنا تحليل الموقف إلى أن اتجاه الخارجية السعودية نحو الاتحاد يختلف عن اتجاه وزارة المالية ، عقدنا العزم على اتخاذ طريقنا إلى مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى حيث نستطيع من خلالة أن نحظى بالاعتراف الدولى من المؤتمر ونحظى بالمساندة الأدبية وبالتأييد خاصة وأن الخارجية السعودية كما بدا لنا .. فى موقف متعاطف ، وعلى رأسها وزير من امراء الطبقة الأولى.. وذلك وضع يجعل من المستبعد عقلا أن يستجيب لتوجيه من وزير

الماليه يتعلق بأمر يهم شقيقه رئيس الاتحاد .

* * *

مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية.. ثمرة من ثمار دعوة التضامن التى طرحها ورفع شعارها جلالة المغفور له الملك فيصل بن عبدالعزيز أملا فى توحيد صفوف الأمة الإسلامية وجمع كلمتها . وقد تقرر إنشاء هذا المؤتمر فى اجتماع ملوك ورؤساء دول وحكومات البلدان الإسلامية فى الرباط فى الفترة من ٢٢-١٩٦٩/٩/٢٥ (٩ - ٢١ رجب ١٣٨٩هـ) . وعقد المؤتمر الأول للوزراء فى جدة بتاريخ ٢٣-٢٥مارس ١٩٧٠(١٥ -١٧ محرم ١٣٩٠هـ) حيث تم فيه وضع الخطوط الأساسية لإنشاء أمانة عامة للمؤتمر يكون مقرها جدة بالمملكة العربية السعودية وفى المؤتمر الثانى بكراتشى فى ٢٦-٢٨ديسمبر ١٩٧٠(٢٧-٢٩شوال ١٣٩٠هـ) والمؤتمر الثالث بجدة فى ٢٩ فبراير - ٤ مارس ١٩٧١ تكامل الإطار التنظيمى للأمانة وتم اقرار ميثاق المؤتمر الإسلامى من قبل الدول الأعضاء وعددها آنئذ (٣٠) دولة (الدول الاعضاء حاليا (٤٦) دولة) . وقد نص الميثاق على أنه من بين أهدافه تعزيز التضامن الإسلامى بين الدول الاعضاء (مادة ١/٢) ، ودعم التعاون بين الدول الأعضاء فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية وفى المجالات الحيوية ، والتشاور بين الدول الاعضاء فى المنظمات الدولية (مادة٢/٢) . كما نص الميثاق على أن يعقد المؤتمر الإسلامى على مستوى وزراء الخارجية أو الممثلين المعتمدين ويجتمع مرة كل سنة أوعند الاقتضاء فى اى بلد من بلدان الدول الأعضاء (مادة ٥/١/أ) ، وأن مؤتمر وزراء الخارجية يعقد للنظر فى عدد من المهام منها : اتخاذ قرارات فى الأمور ذات المصالح المشتركة وفقا لأهداف وأغراض المؤتمر الواردة فى ميثاقة (المادة ٥/٢/ج)

وفى ضوء فهمنا لمهمة المؤتمر الإسلامى ، وإدراكنا للدور الخطير الذى كان مأمولا أن يضطلع به.. كان تفكيرنا فى الاتجاة إليه للحصول على دعمه الأدبى ومساندته السياسية لمهمة الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية وبخاصة وأن فكرة البنك الإسلامى الدولى قد ولدت على يديه وكان له دور عظيم فى تأصيلها وفتح الطريق أمام تنفيذها .

وكان النظام الذى يجرى عليه العمل فى المؤتمر حتى عام ١٩٧٨.. أنه من حق أية دولة عضو أن تتقدم بمشروع قرار ، وبعد مناقشة هذا القرار فى اللجان المختصة التى تقدم توصياتها بعد الدراسة ، يتم عرض التوصيات على المؤتمر العام لإصدار قرار بها .

توجهتُ إلى داكار عاصمة السنغال مقر اجتماع المؤتمر التاسع لوزراء خارجية الدول الإسلامية ، وبتوفيق من الله اقتنع ممثل موريتانيا بتبنى موضوع إنشاء الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية وتقديمه إلى المؤتمر . وكانت المهمة شاقة حيث أن معظم أعضاء المؤتمر لم تكن لديهم فكرة عن هذه البنوك فيما عدا الجيل الباقى منهم الذى ألم أو حضر مناقشات البنك الإسلامى الدولى فى المؤتمر الثانى والثالث عامى ١٩٧٠، ١٩٧١ . وتمثلت أكبر مساعدة لتمرير الموضوع فى حياد وفد السعودية وعدم تصديه لمشروع القرار الذى أعدته موريتانيا ، وقد كان يحق لها ذلك لأن مشروع القرار يشير فى مقدمته إلى اتخاذ مكة المكرمة مقرا رئيسيا للاتحاد .

ومر مشروع القرار من اللجنة المختصة وهى اللجنة الاقتصادية وشق طريقة إلى المؤتمر العام حيث تم إقراره وصدوره تحت رقم (١١) ، وفيه أكد المؤتمر (لاحظ أن القرار صادر عن مؤتمر وزراء أكثر من ٣٥ دولة إسلامية) على الرغبة الصادقة فى نشر المصارف الإسلامية فى المجتمع الإسلامى ، كما أعرب المؤتمر عن ارتياحه وترحيبه بإنشاء الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ونشاطه من أجل النهوض باقتصاديات الشعوب الإسلامية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية . وقرر المؤتمر أن يودع الاتحاد اتفاقية انشائه لدى أمانة المؤتمر الإسلامى لتقوم بعرضها على الدول الاعضاء ، وان يدعم المؤتمر الإسلامى الاتحاد ويتشاور معه ، وأن يتابع المؤتمر الإسلامى أعمال الاتحاد ونشاطاته من خلال تقرير سنوى يلتزم الاتحاد بتقديمه إلى المؤتمر . كما وجه المؤتمر فى قراره الدعوة إلى الدول الإسلامية لتشجيع إقامة مصارف إسلامية محلية تنتسب بالعضوية إلى الاتحاد . وأصبح الاتحاد بموجب هذا القرار منظمة متفرعة عن المؤتمر الإسلامى (affilated body) . واكتسب الاتحاد بذلك كيانا قانونيا دوليا يستطيع أن يتعامل به بصورة شرعية مع مختلف الأجهزة المحلية والدولية .

نص القرار رقم ١١/٩/أق

بشأن الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية :

قرار رقم ١١/٩ -أق

بشأن

الاتحاد الدولى للمصارف الإسلامية

إن المؤتمر الإسلامى التاسع لوزراء الخارجية المنعقد فى داكار بجمهورية السنغال فى الفترة من ١٧-٢١ جمادى الاول ١٣٩٨ه (٢٤-٢٨ ابريل ١٩٧٨م) .

استنادا إلى إعلان مؤتمر القمة الإسلامى الأول الثانى وتوصيات وقرارات مؤتمرات وزراء الخارجية فيما يتعلق بالشئون الاقتصادية .

وتأكيدا للرغبة الصادقة فى نشر المصارف الإسلامية فى المجتمع الإسلامى وسعيا لتحقيق التنسيق اللازم والفعال بين البنوك الإسلامية المحلية والبنك الإسلامى للتنمية والمؤسسات الاقتصادية الأخرى فى الدول الإسلامية .

وبعد الاستماع إلى كلمة الأمين العام للاتحاد الدولى للمصارف الإسلامية عن أهداف الاتحاد ونشاطه واحاطة المؤتمر علما بإنشاء الاتحاد الدولى للمصارف الإسلامية .

يعرب المؤتمر عن ارتياحه وترحيبه بإنشاء الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ونشاطه من أجل النهوض باقتصاديات الشعوب الإسلامية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية .

يقرر- :

أولا : دعوة الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى والمؤسسات الإسلامية الدولية والمحلية بإجراء تشاور وتنسيق مع الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية لغرض تدعيم الاتحاد .

ثانيا : يقدم الاتحاد الدولى للمصارف الإسلامية اتفاقية انشائه للامانة العامة لعرضها على الدول الاعضاء للاطلاع عليها ولإيداعها لدى الأمانة العامة .

ثالثا : دعوة الدول الإسلامية إلى تشجيع اقامة مصارف إسلامية محلية تكون عضوا بالاتحاد .

رابعا : يقدم الاتحاد الدولى للمصارف الإسلامية تقريرا تفصيليا سنويا عن اعماله وإنجازاته للأمانة العامة لعرضه على مؤتمر وزراء الخارجية للدول الإسلامية .

وفرحنا.. وماكدنا . لقد حسبنا أن مؤتمر وزراء الخارجية قد حسم الامر مع السعودية بالقرار الذى أصدره ، وأن المملكة بحرصها المشهود على المؤتمر الإسلامى الذى هو ثمرة من ثمار الجهود المشكورة لأحد قادتها.. سوف تعتبر قرار المؤتمر ، فى أدنى الحدود.. مناشدة يملى عليها العرف العام أن تستجيب لها . لكن الأمر جرى على خلاف ذلك ، فقد تفتق المكر العبقرى لوزارة المالية بالسعودية عن حيلة حسبت بها أنها سوف تأتى على أخضر الاتحاد ويابسه . لقد نقلت المالية السعودية الكرة إلى أخطر الملاعب.. نقلتها إلى مجلس محافظى البنوك المركزية والسلطات النقدية للدول الإسلامية الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى وهو مجلس يتكون من محافظى البنوك المركزية لمجموعة الدول الإسلامية.. ومعلوم تماما الموقف التقليدى الذى يتسم بالعداء بين البنوك التقليدية فى عمومها وبين الاقتصاد الإسلامى ابتداء والبنوك الإسلامية بالشفعة وبالتبعية. وأشهد ان المالية السعودية بتلك الحركة البارعة من الالتفاف والتطويق قد نجحت فى إرغام الاتحاد على الدخول فى معركة صعبة ضارية غير متكافئة الاطراف بكل مقياس.. حيث أعادتنا بهذا التطويق إلى مراحل متقهقرة كانت حركة البنوك الإسلامية قد تجاوزتها منذ زمن.. أعادتنا إلى مرحلة مناقشة أسس الأفكار التى تقوم عليها البنوك الإسلامية وميكانزم العمل فيها بدون سعر فائدة . ولكن المعركة على ضراوتها وعلى تأثيرها على الحركة فى عمومها بالابطاء والتعطيل.. أفادت النظرية العامة للبنوك الإسلامية تأصيلا وإثراء وتخصيبا . وسوف نفرد بإذن الله لهذا الموضوع - لأهميته - فصلا مستقلا .

صورة الخطاب الموجه إلى أمانة المؤتمر الإسلامي :

المملكة العربية السعودية

وزارة الخارجية

الشعبة الاقتصادية والثقافية

إدارة العلاقات الدولية

تهدى وزارة خارجية المملكة العربية السعودية أطيب تحياتها

الى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي

وتشير إلى مذكرة الأمانة رقم اس - ٩/١١ - أى/٧٨ وتاريخ ١٩٧٨/٧/٢١م والمرفق بها نسخة من اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية . **ترجو الوزارة من منظمة المؤتمر الإسلامى الموقرة إحالة مشروع الاتفاقية لمؤتمر محافظى البنوك المركزية للدول الإسلامية الذى يعقد اجتماعات سنوية لمناقشة الموضوع فى أول دورة قادمة وذلك قبل الإذن بقيام الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية فى المملكة العربية السعودية .**

وتنتهز الوزارة هذه المناسبة لتعرب للأمانة عن أطيب تحياتها .

الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية (٢)

نظرة على " داخل البيت "

فى فترة قصيرة من عمر الزمن لا يتجاوز عدد سنينها أصابع اليدين، حقق الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية إنجازات.. أعتبرها من وجهة نظرى عظيمة للغاية.. وقد تصل فى تقديرى حد المعجزات . وهى كذلك.. من وجهة نظرى لأن معيار الحكم عليها معلوم عندى وواضح لدى فى ضوء الملابسات التى تحيط بأمتنا الإسلامية وفى ضوء ظروف واقعها

البائس . لكن الأمر بالنسبة للأجيال التى أتوخى من كتاباتى أن أنقل إليها الخبرة وأمدها بالتجربة واحصنها بالمعرفة وأعرفها بصعوبات الطريق .. أجده يضطرنى وفمى مملوء بالماء إلى أن ألقى نظرة على الاتحاد من الداخل ، وأعنى بذلك تصوير واقع وحقيقة المجلس الذى كان يحكم سياسات الاتحاد وتوجهاته . وقد كنت أتمنى ألا أجد نفسى مضطرا إلى ذلك : فصفحات هذا الملف طافحة بالسلبيات والمثالب.. لكنه بغير تقليب هذه الصفحات والقاء الضوء على بعضها لا يستطيع من يقرأ عن حركة البنوك الإسلامية أن يدرك حجم الإنجاز الذى حققه الاتحاد فى دفع مسيرة البنوك الإسلامية والتأثير فى حركة تنظير الاقتصاد الإسلامى واشاعة مفاهيمه على أوسع نطاق ، كما أن معرفة القارئ وعلمه بصفحات هذا الملف سوف تؤكد له ان الباب مفتوح دائما للأمل وللعمل . وأكرر - ولن أمل تكرار ذلك على مدى صفحات هذا الكتاب - أن أملى وهدفى هو اعتصار العبرة واستخلاصها ، والإسهام فى تبصير وتنوير وتحصين جيل لابد وأنه سيأتى لتصحيح المسيرة ومواصلة الطريق.. فذلك وعد الله الذى اراه بعين اليقين فى عالم الغيب واقعا محققا مهما طال الأمد .

على أننى قبل أن أنتقل إلى الحديث عن منطقة الظلال والغيوم فى حديثى عن حقيقة الواقع البائس للبيت من الداخل ، أجد أنه من الأمانة ومن الواجب ان اسجل بقلم صادق ومشاعر رضية اعتزازا خاصا وتقديرا عميقا للأمير رئيس الاتحاد الذى وظف مركزه الموروث الذى منحه الله إياه .. كأمير ، ووظف جهده ، ووظف نفوذه وصلاته وعلاقاته.. وهى كبيرة ، وأمد الاتحاد ببعض المال أحيانا فى أوقات يسره . ولكم كان من الممكن أن يكون رمزا نموذجيا لزعيم حركة وقائد دعوة لولا أن غلبته فى منتصف الطريق طموحات السياسى وبراجمتية رجل الأعمال صاحب المال ، فانحاز بقلبه ومشاعره وفكره إلى هذا الجانب . وقد ادركت ذلك فقط عندما أشرت عليه فى مرحلة من المراحل الحادة فى تاريخ الاتحاد وفى مسيرة البنوك الإسلامية أن يدع الانشغال "بالبيزنس" وأن يترك رئاسة مجالس ادارات شبكة بنوك فيصل ودار المال الإسلامى ، وان يتفرغ لقيادة حركة الاقتصاد الإسلامى والبنوك الإسلامية . وكان ذلك على إثر ملاحظاتى وملاحظات آخرين أن وجوده فى موقع رئيس

مجلس إدارة للعديد من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية فى وقت واحد.. يشعل الكثير من الخصومات ، ويستولد العديد من العداوات ، ويثير الكثير من الصعوبات السياسة التى قد تصل إلى حد الاتهام لهذه البنوك والمؤسسات ، هذا فضلا عن أن وضعه الطبيعى كأمير قبل ان يكون رئيسا لهذه المجالس.. كان يفرض حرجا كبيرا على أعضاء هذه المجالس سواء فى ابداء وجهات النظر او المناقشات بالدرجة التى كانت تجعل القرارات فى معظم الأحيان اكثر خضوعا للمجاملات وللاحراج منها للمصالح العامة الحقيقية لهذه المؤسسات . وكان ذلك المطلب سذاجة بالغة منى فى فهم التكوينات النفسية للرجال ، كما كان السبب الأول والمباشر، وربما الوحيد ، فى شرخ جدار الثقة الوثيقة التى كانت بينى وبينه ، وفى بدء سلسلة من المتاعب .

أما البيت من الداخل.. فقد كان شأنه شأن المنظمات الإسلامية التى تعمل فى حقل الدعوة على صعيد العالم الإسلامى كله . كان يحكى قصة كل تجمع اسلامى ، ويجسد العلل والآفات والأدواء التى نشهدها فى أغلب - ولا أريد أن أقول كل - المنظمات الأهلية القائمة فى حقل العمل الإسلامى : شح فى الإنفاق حيث يجب الانفاق ، حرص على المال يعمى البصر والبصائر عن رؤية الأهداف ، فكر هزيل بائس يعبر عن حقيقة الواقع البائس للمسلمين ، تعارض بين المصالح وعصبيات إقليمية ، شعارات وعنتريات ومعارك مفتعلة ، استماته واستبسال فى تمييع وتعطيل أى عمل يمكن أن يأخذ بأيدينا إلى طريق القوة ، تخاذل وسلبية وعقد نفسية تحكم بسمومها السوداء كل علاقة وكل تصرف . ولست أشير بطبيعة الحال إلى أحد بذاته أو إلى شخص بعينه.. ولكننى متناسيا عاطفتى أريد أن أصور واقعا ، قد يستفاد منه فيما بعد . وأضيف فى نفس الوقت دون حرج أننى مهما تناسيت عاطفتى ، فإننى لن أغفل عن المصلحة العامة التى توجب ألا ينشر إلا ما يمكن نشره.. فى الوقت الراهن على الأقل .

عندما أتحدث عن الشح أو التقتير أو قبض اليد عن الإنفاق على مستلزمات العمل لتحقيق أهداف الاتحاد ، فإننى اتحدث عن ذلك كعلامة وتعبير لا يمكن فصله عن قصور فهم

الأعضاء للمهام وللرسالة التى أنشئ الاتحاد من أجلها . منذ الاجتماع التأسيسى للاتحاد ، وذلك الفهم القاصر يُحكم الحصار حول حركة الاتحاد . عندما حددنا المهام وترجمنا تنفيذها إلى احتياجات رقمية مالية.. بدأ الحديث فورا يدور (لاحظ ان مؤسسى الاتحاد.. بنوك ناجحة بين يديها من الأرباح مال وفير) حول اختزال الاهداف واختصار المهام ، وفرض المؤسسون حدودا للتمويل.. أخجل أن أذكرها حتى لا يستنتج القارئ أن القوم كانوا يهزلون أو انهم لا يدركون . وما أجبرنى على قبول ذلك الوضع والاستسلام له إلا حماسى الشخصى للمهام العظيمة التى نصت عليها اتفاقية إنشاء الاتحاد ، وأملى فى إمكان تعديل الموقف وتطوير فهم المؤسسين فيما بعد فى ضوء تحقيق بعض الأهداف ، وأيضا فهم خاطئ فى امكان التعويض من خلال مصادر أخرى .

منذ خط البداية والعرج المادى يشكل هما ويستهلك جهدا وطاقة ويعوق السير والحركة . وفى الاجتماع الثانى لمجلس الإدارة يقرر المجلس " تكليف أمين عام الاتحاد بالكتابة للبنك الإسلامى للتنمية بالموارد الثابتة لتمويل ميزانية الاتحاد سعيا وراء الحصول على معونة مادية من البنك الإسلامى للتنمية.. للاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية " !!(فقرة ٨ - ص٣ - الاجتماع الثانى لمجلس الإدارة -١٩٧٧/١١/٢٧) . وفى الاجتماع الثالث لمجلس إدارة الاتحاد فى ١٩٧٨/٥/٢٩ ولم يمض على إنشاء الاتحاد أكثر من ثمانية شهور يقترح المجلس طلب معونة من صندوق التضامن الإسلامى لدعم الاتحاد !!(فقرة (٨) محضر الاجتماع الثالث - ص ٤) . ويتعجب صندوق التضامن من هذا الطلب ويتندر ممثل فلسطين فى الصندوق بأن البنوك الإسلامية تطلب مساعدة من " صندوق النكبات " !! . وفى الاجتماع السادس لمجلس الإدارة فى ١٩٧٩/١١/١٧ ، يوجه المجلس أمين عام الاتحاد لكى يطلب من جامعة الملك عبدالعزيز معونة للاتحاد . وقبل أن ينصرم العام الثانى تبدأ بعض البنوك الأعضاء فى التخلف عن سداد اشتراكاتها السنوية فى عضوية الاتحاد متذرعة بكل غريب من الأسباب . وعندما تصل الأزمة المالية حدا يهدد استمرار العمل فى الاتحاد تهديدا حقيقيا يجد مندوب الكويت أن الفرصة قد حانت لتصفية حسابات شخصية : فيثير قضية غريبة يفجرّ بها أزمة تشق الصف ، حين يطرح على مائدة الاجتماع الثامن ما أطلق

عليه حينئذ قضية " الرياسة والامارة " حين يثير إشكالا بأن رئيس المجلس لا ينبغى أن يكون أميرا ، فالرئاسة والإمارة لا تجتمعان !! ، إذ الرئيس حين يكون اميرا ، فان المجلس لا يستطيع أن يباشر عمله بحرية وكفاءة ! (هكذا والله) . والكويت هى نفسها ، عندما نجد وسيلة لحل الأزمة المالية للاتحاد برفع قيمة الاشتراك السنوى للأعضاء ، تتحفظ على هذا القرار الذى وافق عليه بقية الأعضاء وتقود معها إلى مربع التحفظ بنوك دبى والبحرين والمصرف الإسلامى المصرى . (محضر الاجتماع التاسع - ١٩٨٢/٢١٢ ، ص ٥) . وعندما نجد حلا آخر لحل مشكلة تمويل الاتحاد بتوسيع قاعدة العضوية وإتاحتها للشركات الإسلامية للاستثمار تمشيا مع مفهوم اتفاقية إنشاء الاتحاد للمؤسسة المالية الإسلامية.. تتصدى الكويت مرة أخرى لتفسير مفهوم المؤسسة المالية الإسلامية لتضع حواجز وقيود على توسيع نطاق العضوية ثم آخر الأمر تتحفظ مرة أخرى على مجموعة البنوك والشركات التى قرر مجلس الادارة قبولها فى عضوية الاتحاد (محضر الاجتماع الحادى عشر - ١٩٨٢/١٢/٢٢ ، ص ٩) . ومنذ الاجتماع السابع تقريبا لمجلس الإدارة وإلى يومنا هذا.. وعلى جدول الأعمال بند ثابت يتغير لفظا ولا يتغير مضمونا يدور حول " حث البنوك الأعضاء على سداد اشتراكاتها المتأخرة.. بحث أسس تحديد اشتراكات البنوك الأعضاء .. النظر فى تقسيط الاشتراكات المتأخرة.. التدرج فى قيمة الاشتراك.. مقترحات لمعالجة مشكلة الاشتراكات المتأخرة " .

ولعل أبلغ تعبير عن خلط الأوراق والخلط الفكرى والانفصال الشبكى بين إمكان تنفيذ الأهداف وبين تدبير الوسائل وتهيئة الأسباب لتحقيقها.. ماصاح به فى وجهى يوما أحد الاخوة أعضاء مجلس الإدارة وأنا أشرح لهم الخطر المحدق الذى تتعرض له انشطة الاتحاد لقصور التمويل.. قال لى " يا دكتور اعلم أن الله قد بعث محمدا هاديا ولم يبعثه جابيا " سبحان الله.. هذا هو فهم أحداقطاب البيت من الداخل للعلاقة بين توفير الأسباب وتحقيق الأهداف ، وبين الدعوة والوسائل !!

أما قضية التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بين البنوك الإسلامية وهى ثالثة الأهداف

التى نص عليها ميثاق إنشاء الاتحاد ، فان الموقف "داخل البيت" يعكس لنا إزاء هذه القضية الحيوية ابلغ تعبير عن الفكر العليل عندما يتشكل متأثرا بظروف العلاقات الشخصية والعقد النفسية ؛ فى الاجتماع الثالث لمجلس ادارة الاتحاد اقترحنا أن يتخذ المجلس قرارا بالموافقة على مبدأ تغطية البنوك الأعضاء بعضها للبعض الآخر فى عمليات التجارة الخارجية ، وكان هذا الأمر مهماً لأن بعض البنوك الأعضاء من بلاد العملات الحرة وبعضها من بلاد العملات غير القابلة للتحويل ، ولتمييع الموضوع تمهيدا لوأده كان قرار المجلس بتشكيل لجنة فنية لاعداد دراسة.. وانتهى الأمر عند هذا الحد . وفى الاجتماع الرابع اقترحنا إنشاء شركة استثمار تشارك فيها البنوك الإسلامية ، وكان قرار المجلس تشكيل لجنة من كل أعضاء المجلس للدراسة ! ، وقُدمت الدراسة فى الاجتماع الخامس فكان القرار تأجيل النظر فى الموضوع إلى الاجتماع التالى..! ، وفى الاجتماع السادس اقترح بنك فيصل السودانى إنشاء شركة تأمين إسلامية مشتركة مع البنوك الإسلامية (كان ذلك بعد نجاح تجربة بنك فيصل السودانى فى شركة التأمين الإسلامية التى أنشأها) ، وكان قرار المجلس تأجيل اصدار قرار بشأن هذا الاقتراح ، وفى الاجتماع الثامن يصدر المجلس قرارا برفض تشكيل لجنة فنية مشتركة للبنوك الإسلامية كانت أمانة الاتحاد قد أعدت دراسة وافية عنها (محضر الاجتماع الثامن ، ص ٥) ، وفى الاجتماع العاشر تعرض دار المال الإسلامى بروتوكولات التعاون التى تم توقيعها بين الشركات التابعة لدار المال وبين عدد من بنوك شبكة فيصل ، ويعلن ممثل دار المال أن البروتوكولات مفتوحة لأى من المصارف التى تريد أن تنضم إلى هذا الاتفاق ، يمر الموضوع فى مجلس الإدارة وكأن دار المال تؤذن فى مالطة.. كما يقولون ، وفى الاجتماع العاشر يتزعم بنك دبى الإسلامى الدعوة إلى وضع صيغ للتعاون بين البنوك الإسلامية الأعضاء للاتحاد فى مجالات العمليات المصرفية والخدمات ومجالات الاستشارات الادارية والمالية وتبادل المعلومات وفى مجالات التدريب والإعلام.. وامتصاصا للحماس يقرر مجلس الادارة تشكيل مجموعة من اللجان للدراسة وتقديم الصياغات العملية اللازمة لأقرارها ، وتنعقد اللجان.. وتتقدم باقتراحاتها ، وتتم مناقشة هذه الاقتراحات.. ثم ينتهى الامر تماما بانتهاء اجتماع المجلس . ويتعرض المجلس إلى محك عملى إذ يعرض ممثل

بنك قبرص فى الاجتماع السابع عشر أن البنك قد رفع رأس ماله ويطلب من البنوك الأعضاء بالمجلس المساهمة فى تغطية رأس المال.. فيكتفى المجلس فى هذا الشأن بأن يكون قراره : " أحيط المجلس علما بقرار بنك فيصل برفع رأسماله ، وعلى بنك قبرص أن يقوم بالاتصال بالبنوك والمؤسسات المالية الأعضاء بالمجلس لطلب المساهمة فى رفع رأس المال !!! " (الفقرة رابعا فيما يستجد من أعمال - محضر الاجتماع السابع عشر ، ص ١١) وفى الاجتماع التاسع عشر يتجدد مرة أخرى تشكيل لجنة لاقتراح موضوعات عمل لدفع حركة التعاون بين البنوك الإسلامية ، وفى الاجتماع التاسع عشر يقترح ممثل مصرف فيصل البحرين تشكيل لجنة فنية من بعض مدراء الاستثمار تكون مهمتها دراسة واقتراح صيغ ووسائل للتعاون بين البنوك الأعضاء ، ويقرر المجلس الموافقة على هذا الاقتراح من حيث المبدأ ، وفى الاجتماع الحادى والعشرين يقرر المجلس تأجيل النظر فى المذكرة المعدة فى شأن اللجنة الفنية التى تم اقتراحها فى الاجتماع التاسع عشر !! (بند ٨ - محضر الاجتماع الحادى والعشرين ، ص ٩) . وفى الاجتماع السادس والعشرين يتعرض المجلس لمحك عملى حاسم لاختبار إمكانات التعاون ونواياه الحقيقية : عندما يعرض عضوان بالمجلس الصعوبات التى يمر بها المصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية بمصر ويلخص المشكلة فى أن متطلبات النهوض بالمصرف واستعادته لتوازنه وتغلبه على المشكلات التى يواجهها تتمثل فى زيادة رأس المال المدفوع من ١٢ مليون دولار إلى ٦٠ مليون دولار ويناشد العضوان البنوك الأعضاء بالمجلس أن تتكاتف فى حماية المصرف الإسلامى من السقوط.. بالاكتتاب فى مبلغ الفجوة والذى يمثل ٤٨ مليون دولار فقط لاغير ويوضحان أهمية عنصر الوقت فى اتخاذ القرار.. ويتحول النقاش من البحث عن صيغة للحل إلى كيل الاتهامات للادارات السابقة للمصرف حيث أدت سياساتها الخاطئة إلى هذا الموقف ، وبعد صولات وجولات فى هذه الجزئية الهامشية ينتهى المجلس إلى قرار مؤداه أن تقوم أمانة الاتحاد بإعداد مذكرة عن موقف المصرف الإسلامى بمصر لتعميمها على البنوك الأعضاء لتقوم البنوك بدراستها (محضر الاجتماع ٢٦ ، ص ص ١٦ - ١٧) .

وفيما أعلم فإن اقتراحات التعاون مازالت تترى فى كل اجتماع لتلقى عين النهاية التى

لقيتها الاقتراحات التى سبقتها . ولله الأمر من قبل ومن بعد .

ومما كان كذلك ملفتا للنظر وموجبا للكآبة والإحباط فيما يدور "داخل البيت" ظاهرة الجيوب والمحاور : نلتقط بدايتها فى ذلك الحوار الحاد الساخن الذى يسجلة محضر الاجتماع الرابع لمجلس الإدارة فى جدة فى وقت مبكر جدا لنشأة الاتحاد (فى ١٩٧٨/١١/١٥) ، فقد تقدمت الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجى ، وهى شركة أموال ينص قانون إنشائها على الالتزام بالشريعة الإسلامية فى كل معاملاتها - بطلب لاكتساب عضوية الاتحاد . وهنا تتكتل مجموعة البنوك الإسلامية فى الخليج بقيادة البنك الإسلامى فى الكويت متصدية لهذا الطلب مستميتة فى رفضه ، متمسكه بتفسيرات متعسفة للنصوص المتعلقة بشروط العضوية فى الاتحاد . وعلى الرغم من أن النص يتسع لقبول أى مؤسسة مالية تلتزم بالشريعة " تكون العضوية فى الاتحاد للبنوك الإسلامية ، ويقصد بالبنوك الإسلامية فى هذا النظام تلك البنوك او المؤسسات المالية التى ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسى صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا أو إعطاءً " (مادة (٥) من الاتفاقية) ، وعلى الرغم من أن مستشارى الاتحاد الذين حضروا هذه الجلسة وكان من بينهم دولة الدكتور عبدالعزيز حجازى والشيخ عبدالرحمن العتيقى - وزير مالية الكويت - ، والأستاذ كامل الشريف - وزير الأوقاف بالأردن - ، والدكتور توفيق الشاوى.. قد قدموا تفسيرات للنص تسمح بل تحبذ قبول شركات الأموال ومؤسسات التمويل فى عضوية الاتحاد طالما توافرت فيها الضوابط التى اشترطتها النصوص المنظمة للعضوية.. وأضاف الشيخ عبدالرحمن العتيقى فى شرحه وتفسيره لنصوص العضوية بعدا عمليا حين أشار إلى أن الاتحاد يحتاج إلى تمويل حتى يستطيع أن يقوم باعبائه.. واذا تعدد الاعضاء زاد ذلك من قوة الاتحاد وخفف عن القائمين حاليا بالتمويل ، فتعدد الأعضاء يؤدى إلى مشاركة فى الأعباء ، هذا من الناحية التمويلية الصرفة" (محضر الاجتماع الرابع ، ص ٧).. ومع كل ذلك فقد أجبر تكتل الكويت ودبى والبحرين المجلس على ان ينتهى هذا الاجتماع دون اتخاذ قرار باكساب الشركة الإسلامية للاستثمار عضوية الاتحاد.. وكان هذا الموقف الذى خلا من كل موضوعية بداية طريق إلى تشرذم لم ينته حتى اليوم ، بل أنه ازداد اشتعالا

عندما لجأ المجلس إلى أسلوب " اللوبى " الذى مكنه فى الاجتماع السادس (١٩٧٩/١١/١٩) من قبول الشركة المذكورة عضوا مؤقتا بالاتحاد كمرحلة أولى ثم عضوا دائما بقرار مستأنف فى الاجتماع الثامن (١٩٨٠/٥/٢٤) . ولم يقف الأمر منذ هذا التاريخ على نشوء جيب واحد داخل المجلس ، بل تعددت الجيوب . وبدأ هذا الموقف يفرخ ما يمكن أن يطلق عليه الانقلابات الداخلية الصامتة.. طفت هذه الظاهرة بوضوح على سطح اجتماعات مجلس ادارة الاتحاد فى الاجتماع الثامن بالمعركة التى أطلقنا عليها حينئذ معركة " ضد - ومع " ؛ حيث أجبرت المناقشات الجدلية البيزنطية رئيس المجلس على أن يطلب من الأعضاء أن يحدد كل منهم بوضوح من هو معه ومن هو ليس معه (محضر الاجتماع الثامن - ١٩٨٠/٥/٢٤، ص ٤) . وفى الاجتماع التاسع تتجه الجيوب إلى مناورة جديدة تحت مظلة الحاجة إلى ادخال بعض التعديلات على نصوص الاتفاقية (محضر الاجتماع التاسع - ١٩٨٢/٢/٢، ص ٦) ، ثم تتغير النغمة إلى مراجعة الأنشطة والمهام التى يقوم بها الاتحاد لتناولها بالتعديل أو الحذف أو الإضافة . ثم تتصاعد النغمة فى ظل ظروف رأتها " الجيوب الداخلية " مواتية فتتجه إلى فكرة تقويم الاتحاد فى حد ذاته كمنظمة : وذلك بأن يقدم كل بنك أو مؤسسة مالية عضو تقريرا عن مرئيات البنك أو الشركة العضو عن الاتحاد (محضر الاجتماع الخامس عشر -١٩٨٤/٣/٢٤، ص ٦) . وتلاحظ الكويت أن هذا القرار لا يحقق الهدف الذى تسعى إليه ، فتدعو إلى أن يكون الاجتماع التالى على أرضها.. وفيه تنجح فى اتخاذ قرار أقرب ما يكون إلى المحاكمة ؛ حيث فرضت على أمانة الاتحاد " أن تقوم بتقديم تقرير شامل إلى الاجتماع التالى عن انجازاتها منذ نشأة الاتحاد حتى الآن " (محضر الاجتماع السادس عشر ، ص ٨) . وعندما تفاجئ الجيوب بحجم وضخامة الإنجازات التى حققتها أمانة الاتحاد - على قلة الظهر وقصور الامكانيات - ، وتجد لأسباب خارجة عن ارادة الجميع أن الهدف المرجو من المناورة لم يتحقق ، تسلك طريقا آخر - وطبعا مصلحة الإسلام شعار مرفوع دائما لتغطية كل فكرة ومناورة - فتعلن أن خطو أمانة الاتحاد أسرع واكبر كثيرا مما يجب ، وأنه يتجاوز سرعة الإيقاع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأعضاء.. فتقترح - وتنجح فى اتخاذ قرار بتشكيل لجنة تنفيذية من بين الأعضاء

تكون مهمتها "الإشراف على امانة الاتحاد فيما يتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الإدارة ، وتنفيذ أسس مساهمات الأعضاء الجدد ، والنظر والتوصية بالنسبة للعضوية الجديدة ، والنظر فى التقارير الدورية التى يعدها الأمين العام واتخاذ القرارات اللازمة حيالها ، وترشيح الامين العام للمجلس ، وأية صلاحيات أخرى يرى مجلس الإدارة تفويضها لها " (هكذا.. والله) (محضر الاجتماع السابع عشر - ١٩٨٤/٩/٢٧، ص ٦) . ولا يحتاج هذا القرار إلى فطنة أو ذكاء لنقرأ فيه بوضوح فرض الوصاية الكاملة على حركة أمانة الاتحاد لابطاء سرعتها وتحجيم وتقييد نشاطاتها حسبما أثير فى الجلسة المذكورة . وتستمر الجيوب فى عمليات توجيه الضرب تحت الحزام للشركات المالية الأعضاء بالاتحاد ؛ فتثير من جديد تفسير عبارة "المؤسسات المالية" التى وردت بالمادة الخامسة من اتفاقية إنشاء الاتحاد وثارت المناقشات حولها فى الاجتماع الرابع كما ذكرنا ، وتحرص على استصدار قرار من المجلس بضوابط اضافية مضحكة - لأنها بطبيعة الحال مفهومة ضمنا فى النص الأصلى ؛ من ذلك على سبيل المثال ان تكون الادارة مسلمة " و " وأن تكون خاضعة لسلطات الدولة بالجهة التى تعمل بها" (محضر الاجتماع السابع عشر ، ص ٧) . وليس بخاف أن المقصود بذلك هى شركات دار المال الإسلامى حيث كانت قد سرت إشاعات بأنه يقوم على إدارة هذه الشركات بعض الشخصيات غير المسلمة ، وأنها لا تخضع لسلطات الحكومة السويسرية فى جنيف!! .

وقد نشأ عن وجود هذه التيارات جو غير صحى تمثل فى مواقف سلبية من مشروعات ومصالح حقيقية كانت تعرض على المجلس ، كالموقف السلبى اللامبالى الذى اتخذه المجلس إزاء المعهد الدولى للبنوك والاقتصاد الإسلامى الذى وافق المجلس نفسه على إنشائه فى جلسة السابعة (محضر الاجتماع السابع - ١٩٧٩/١٢/١٥ ، ص ٣) ، والموقف السلبى إزاء اقتراح الكويت بإنشاء معهد صيرفة إسلامية يكون مقره القاهرة ، حيث كان قرار المجلس فى هذا الصدد " أن تكون للبنوك الأعضاء الحرية الكاملة فى إنشاء معاهد تدريب ملحقة بها " (محضر الاجتماع السابع عشر ، ص ١٠).. وهو قرار هزيل مضحك لأنه ليست هنالك حاجة للكويت لكى يقرر المجلس ان تكون لها الحرية الكاملة فى إنشاء

معهد !! . ومن المواقف الأخرى الناشئة عن التشرذم ، والتى تجمع بين السلبية والتجلط الفكرى وضيق حقل الرؤية.. مصادرة المجلس على مبادرة أمانة الاتحاد باقامة علاقات وحوار مع فروع المعاملات الإسلامية فى مصر - وكان عددها يربو على الثمانين فرعا تعلن التزامها بالشريعة الإسلامية فى معاملاتها . إذ تعرض أمانة الاتحاد على المجلس اقتراحا مشفوعا بدراسة بشأن التوصل إلى صيغة علاقة بين الاتحاد وفروع المعاملات الإسلامية التى تنشؤها البنوك التجارية ، فيطوق المجلس المبادرة باتخاذ قرار " بتأجيل النظر فى هذا الشأن ، على أن يتم عرضه فى الجلسة القادمة مشفوعا بمذكرة تبين وجهة نظر الهيئة العليا للرقابة الشرعية فى هذا الموضوع " (والهيئة العليا للرقابة الشرعية تكوين لم يكن قائما.. ولم يكن يعمل - محضر الاجتماع الخامس عشر ، ص ٤) . ويستشعر عضو فى المجلس ان هذا القرار قد لايكفى للمصادرة على الموضوع ، فيستفسر فى الاجتماع التالى عما اتخذه المجلس فى شأن العلاقة مع فروع المعاملات الإسلامية كى يؤكد له الامين العام للاتحاد " أن المجلس قد قرر فى هذا الصدد تأجيل اتخاذ أى قرار فى هذا الشأن لحين عرض الموضوع على الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية لإبداء الرأى الشرعى فى ممارسات وأعمال فروع المعاملات الإسلامية " (محضر الاجتماع السادس عشر ، ص ٤) . يضاف إلى تلك العينة البائسة من المواقف السلبية كنتيجة ضرورية للتشرذم ، موقف يدعو إلى الحزن والأسى ، عندما عرض رئيس بنك بنجلاديش الإسلامى - وجوانحة تفيض فرحا وأملا - أن البنك بمساندة وتأييد رئيس جمهورية بنجلاديش قد انشأ مركزا للتدريب على أعمال البنوك الإسلامية ، وان البنوك والمؤسسات المالية الأعضاء بالاتحاد مدعوة للمشاركة فى إنشاء وتشغيل المركز.. لقد دمعت يومها عينى : للغصة التى تجرعها الرجل وخيبة الأمل التى باء بها : حيث لم يزد قرار المجلس إزاء هذا الموضوع على كلمات بـــاردة.. " أحيط مجلس الإدارة علما بإنشاء مركز تدريب للبنوك الإسلامية ببنجلاديش " (محضر الاجتماع السابع والعشرين - ١٩٧٩/١٠/٢٨ ، ص ١٧) .

أما الدعاوى العريضة والتصريحات العنترية الضخمة ، فقد صدر منها عن المجلس الكثير.. ولعل أكثرها أسى ما نشرته الصحف صبيحة يوم ١٩٨٨/٥/٢٦ عن قرار مجلس

ادارة الاتحاد باستصلاح مليون فدان بمصر ، واستزراع مائة ألف فدان أخرى بباكستان !!

* * *

لم يكن سهلا عليّ ان أجد نفسى مضطرا لإلقاء الضوء على بعض جوانب المناخ العام للموقف "داخل البيت" . وأعترف بأن ما حجبت منه وما كتمت أضعاف الذى بحت به ، ولكننى كما ذكرت - ويطيب لى دائما أن أكرر - أننى اتمنى للأجيال التى تأتى من بعدى أن تحيط بالتجربة لتستخلص العبرة وتدرك صعوبات الطريق ومشقاته .

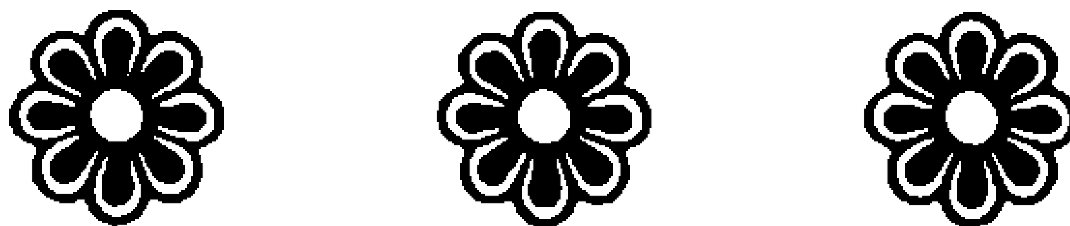
تُرى فى ضوء القدْر اليسير الذى سمحت لنفسى بنشره.. هل كان من الممكن أن تحقق منظمة الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية الآمال العريضة التى رسمتُها ورفيق العمر محمود الأنصارى ونحن نفكر فى إنشاء الاتحاد ؟ . ولما كانت الإجابة .. لا بكل لسان ، فقد كان قرارنا الشخصى أن نمضى بكل ما نستطيع من جهد فردى إلى الغايات التى ألهمتنا إياها تجربة العمل السابق فى حقل الدعوة إلى الاقتصاد والبنوك الإسلامية . وأن اهيئ نفسى وأنا فى موقع الأمين العام للاتحاد - لأن أتجرع فى صبر غصص اللوم الدائم والشجب المستمر فى كل اجتماع يعقد - على سرعتى فى الحركة ومضائى فى تحقيق إنجازات !!

إننى أحسب أن المشكلة الحقيقية يمكن أن نختزلها فى قضية عدم الوضوح.. وعدم الوضوح بطبيعته مدعاة للتعثر وتضييع الأهداف "وكيف تصبر على ما لم تحط به علما" (صدق الله العظيم) . لم تكن رسالة الاتحاد ومهمته واضحة لدى معظم الأعضاء الذين كانوا إما رجال أعمال يحملون حماسا عاما هائما للإسلام ، وإما اصحاب أموال وجدوا فى تنامى التيار الإسلامى فرصة لمزيد من تنمية اموالهم.. ، وإما موظفون بدرجة رئيس بنك لا شأن لهم أصلا لا بالقضية ولا بالرسالة . وقد كان من الممكن أن يعيشوا القضية وأن يتفهموها.. لو أنهم حرصوا على ذلك ، ولكن نفس الأسباب التى تعطل العمل الإسلامى فى عمومه وهى إحساس أولئك الذين وضعتهم الظروف فى موقع القيادة بتضخم الذات وما يستتبع ذلك من غرور أجوف واستعلاء فارغ وشعور خاطئ بالعبقرية واحساس بالوصاية..

حالت دون امكان فهمهم للفقه السليم للمهمة وللرسالة . وتجمّد فهمهم لمهمة الاتحاد فى حدود صورة من صور التجمع القبلى الذى تدور الحركة فيه حول تبادل المجاملات والسؤال عن الأحوال والاخبار ولا بأس من الاتفاق على بعض القرارات احيانا.. ولكن دون الخروج أبدا عن القواعد العامة التى تحكم العلاقات البينية بين أفراد القبيلة . وشواهد هذا الفهم عندى من واقع المحاضر الحرفية أكثر من أن تُحصى.. فحتى بعد مرور أكثر من أربعة عشر عاما على إنشاء الاتحاد ما زالت بمجلس الإدارة مجموعة معينة لا تفتأ أن تردد فى كل اجتماع ان مهمة الاتحاد الأساسية هى المحبة والمودة وجمع الشمل.. وما شاكل ذلك من كلام عاطفى هلامى يفتقد أسباب التنفيذ وتستحيل ترجمته إلى اعمال أو تجسيده فى انجازات .

غير أنه إذا كان ذلك هو تصورى وتقديرى لأسباب المناخ الذى وصفته "داخل البيت" ، فان الحقيقة الكبرى التى لا تنكر هى أن المجموعة التى أسست الاتحاد والمجموعة التى انضمت تباعا إلى عضويته قد شكلت بعملية تأسيسها للاتحاد فرصة تاريخية مثلت غطاء قانونيا دوليا اتاح الفرصة للجهود الفردية لكى تحقق مجموعة هائلة من الإنجازات على الصعيد الفكرى نظريا وعمليا لحركة الاقتصاد الإسلامى والبنوك الإسلامية ، وأكسبت البنوك الإسلامية فى سنوات قليلة اعترافا دوليا بها من كل السلطات النقدية فى البلاد الإسلامية - كنظام مصرفى مطلوب ومقبول ومواز للنظم المصرفية التقليدية .

وسوف نتناول بإذن الله هذه الإنجازات فى مجالاتها المختلفة فى الصفحات التالية .



الفصل الرابع عشر
الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية (٣)
التأصيل وتنظير الفكرة

--

١- الملتقيات الفكرية والحلقات العلمية والدورات التدريبية

الفصل الرابع عشر

الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية (٣)

الإنجازات

تأصيل الفكرة والتنظير وتهيئة الكوادر

فى ضوء فهمنا للمهمة والرسالة التى ندبنا أنفسنا لها ولم ينتدبنا إليها أحد ، كنا ندرك أن التصدى لفكرة البنوك الاسلامية والوقوف فى سبيلها إنما ينبع من الجهل بها ومحدودية المعرفة بماهيتها وأبعادها ، واختلاط الفهم فيها بين تكاليف الدين وهواجس السياسة ، وما استقر فى أذهان الناس عن أساليب وسياسات إدارة المال . ولما كان من الحقائق المتعارف عليها فى علم الاجتماع الإنسانى أن الناس أعداء ما يجهلون . فقد وضعنا نصب أعيننا أن يكون على رأس الأمور التى نركز عليها جهودنا قضية الشرح والتوضيح والإعلام بالفكرة . وحددنا الطريق إلى ذلك بالمحاضرات والمواسم الثقافية والندوات والمؤتمرات والحلقات العلمية ، وإعداد البحوث والدراسات ونشرها.. وإصدار مجلة دورية .

ولو أننى تناولت كل ما تم فى هذا الشأن بالتفصيل فى هذا الكتاب ، فسوف يخرج الكتاب عن الحجم المعقول والمقبول ، وقد يضيع معه الهدف الذى أرجوه.. لذلك فإننى سوف أكتفى بسرد أهم ما أنجزناه فى هذا المجال ، على أمل أن يأذن الله ذو الفضل العظيم بإتاحة الفرصة فى مستقبل الأيام بإصدار سلسلة تخصص لعرض هذا النشاط بالتفصيل الذى يستحقه .

وفى عرضى المختصر لما بُذل من جهد فى المجال الفكرى ، فإننى سأغفل الحديث عن جهدى الشخصى فى المحاضرات فقد كنت لا أدع منتدى أو منبرا دون أن أعرض فيه وعليه الفكرة ، وسوف أركز على الملتقيات الفكرية والندوات ، وعلى الحلقات العلمية ، وعلى المؤتمرات الدولية العامة ، وعلى الدورات التدريبية ثم أتحدث بعد ذلك عن مجلة البنوك

الإسلامية وعن الدراسات والبحوث والمصنفات التى أعدها الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية وأتاحها بأقل الأسعار نشرا وتوزيعا.

١ - الملتقيات الفكرية والندوات :

* ندوة البنوك الإسلامية فى موسم حج ١٣٩٧ (١٩٧٧م)

من التقاليد التى تسير عليها رابطة العالم الإسلامى ، إقامة موسم ثقافى يشارك فيه أساسا أعضاء المجلس التأسيسى للرابطة ، وهم نخبة العلماء وكبار المهتمين بالعمل الإسلامى . ويحضر الموسم عدد غفير من الوفود القادمة للحج من مختلف أنحاء العالم .

وقد قمنا بالتنسيق مع أمين عام رابطة العالم الإسلامى على أن يخصص لنا يوما من أيام هذا الموسم نتناول فيه بالشرح والتوضيح الاقتصاد الإسلامى وتطبيقاته فى البنوك الإسلامية ، وفكرة هذه البنوك وآثارها فى تنمية المجتمعات الإسلامية وحاجة العالم الإسلامى إلى هذه البنوك . وقد تحدث فى هذه الندوة إلى جانبى فضيلة الشيخ محمد الغزالى والاستاذ ابراهيم لطفى رئيس بنك ناصر آنئذ .

* ندوة التأمين الإسلامى ٧ - ٩ ابريل ١٩٧٩

لقد كانت بداية الكلام بصوت عال عن قضية التأمين من الناحية الشرعية.. فى المؤتمر الثانى لمجمع البحوث الإسلامية المنعقد بالقاهرة فى المحرم ١٣٨٥ (مايو ١٩٦٥) حيث أورد المجمع فى قراراته بعد مناقشة الموضوع أن " أنواع التأمينات التى تقوم بها الشركات أيا كان وضعها ، مثل التأمين الخاص بمسئولية المستأمن ، والتأمين الخاص بما يقع للمستأمن من غيره ، والتأمين الخاص بالحوادث التى لا مسئول فيها ، والتأمين على الحياة وما فى حكمه.. فقد قرر المؤتمر الاستمرار فى دراستها بواسطة لجنة جامعة لعلماء الشريعة وخبراء اقتصاديين وقانونيين واجتماعيين مع الوقوف - قبل إبداء الرأى - على آراء علماء المسلمين فى جميع الأقطار الإسلامية بالقدر المستطاع " (قرارات وتوصيات مؤتمرات

مجمع البحوث الإسلامية – المؤتمر الثانى ، الفترة الثانية ، فقرة ٣ ، ص ٢٧) . ثم تناول المؤتمر العالمى الاول للاقتصاد الإسلامى (مكة المكرمة – فبراير ١٩٧٦) قضية التأمين مرة أخرى ، ولم يصل فيها إلى رأى حاسم ، فأوصى بالاستمرار فى الدراسة والبحث للتوصل إلى الصيغة التى تلبى الحاجة وتحقق المصلحة وتلتزم بالشريعة .

ولما كان رأينا أن البنوك الإسلامية جزء من التنظيم الاقتصادى فى المجتمع ، فقد كان من الطبيعى أن نتفهم العلاقة العضوية بين التأمين وبين البنوك الإسلامية فى إطار التنظيم الاقتصادى .. ومن ثَمّ فقد كان ضمن مشاغلنا المبكرة بعد قيام الاتحاد الاهتمام بهذه القضية . وقد أعانتنا كلية الشريعة والدراسات الإسلامية -جامعة الملك عبد العزيز (شطر مكة المكرمة آنئذ) ماديا وأدبيا على الإعداد للندوة التى عقدت بالقاهرة (٧ – ٩ إبريل ١٩٧٩) حيث واصلت الندوة دراسة القضايا الخاصة بالتأمين من وجهة النظر الإسلامية ، وحرصنا فى هذه الندوة على دعوة عدد من خبراء التأمين المرموقين من مختلف أنحاء العالم للتعرف على تجاربهم وخبراتهم السابقة والمعاصرة فى هذا المجال بهدف أن نستخلص الفائدة ونضع أيدينا على ما عند الغير لنخلطه بما عندنا ، ثم نقدمه بعد ذلك مصاغا فى نظام وإجراءات وطرائق عمل لأصحاب النظر من علمائنا وفقهائنا.. ليقولوا فيه الرأى الفقهى بما يلبى الحاجة ويحقق المصلحة .

* **الموسم الثقافى للفكر الاقتصادى الإسلامى** ، بمقر الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية بالقاهرة فى الفترة من أول يناير ٨١ حتى نهاية مارس ٨١ .

إعلاما بالفكرة وشرحا لها وتأصيلا وتوضيحا لأبعادها ، حرصتُ على تنظيم موسم ثقافى طويل بمقر الاتحاد بالقاهرة استغرق ثلاثة شهور ، عرض فيه مجموعة من علماء العصر جوانب مختلفة من النظرية الاقتصادية فى الإسلام وأبعاد وفلسفة البنك الإسلامى ، ففى هذا الموسم الذى كانت الدعوة فيه عامة والمناقشات مفتوحة ومتاحة لجميع الحاضرين.. عرضنا وناقشنا الفكر الاقتصادى الإسلامى كجزء من الحضارة الإسلامية حيث قدم هذا الموضوع الأستاذ الدكتور احمد شلبى ، والمعاملات المالية فى الشريعة الإسلامية حيث قدمه

الأستاذ الدكتور زكريا البرى فى ثلاث جلسات على مدى ثلاثة أيام ، ومدخل فقه النظرية الاقتصادية الذى قدمه المستشار محمد كمال فراج ، والمفاهيم الاقتصادية الجديدة فى التنمية الاقتصادية . وقدمه الأستاذ الدكتور صلاح نامق ، والادخار فى الإسلام الذى قدمه الفقيه الدكتور محمد سعاد جلال ، وأنماط القيادة واتخاذ القرارات فى اطار اسلامى . وقدمه الدكتور عادل زكى بلبل ، والتسويق فى الإسلام وقدمه الدكتور محمود يوسف عبد السلام ، والمسئولية الاجتماعية للبنك الإسلامى الذى قدمه الشيخ صلاح أبو اسماعيل ، وإدارة البنوك الإسلامية وقدمه الدكتور فريد راغب النجار ، والمنهج الإسلامى لتحليل طبيعة سلوك العنصر البشرى فى مجال التكاليف المعيارية والموازانات التخطيطية . وقدمه الدكتور حسين حسين شحاته ، ثم اختتمنا الموسم الثقافى بموضوع منهج الاستثمار فى الاقتصاد الإسلامى - دراسة فى الضوابط والمعايير . وقدمه الدكتور رفعت العوضى . وجدير بالذكر أن هذه المحاضرات والمناقشات التى دارت حولها ، متاحة فى مجلد منشور تحت عنوان " سلسلة الندوات فى الفكر الاقتصادى الإسلامى - من الندوة الأولى إلى الندوة الحادية عشر " بدار الفكر العربى .

* ندوة الحوار الإسلامى الأوربى - بادن بادن ٦-٨ مايو ١٩٨١

لاحظت أثناء حواراتى ومناقشاتى مع الكثير من الاقتصاديين الغربيين أنهم يعرفون تماما أن النظام المالى العالمى سوف ينتهى بكارثة من جراء عنصر سعر الفائدة ، وأنهم وهم يرون ذلك ويدركونه.. فإنهم لا يجدون البديل.. وأثناء إحدى هذه الحوارات مع مفكر اقتصادى غربى مرموق (د. هورست الباخ - المستشار الاقتصادى للحكومة الألمانية) قلت له ان لدينا كمسلمين الحل من خلال نظام المشاركة ، وعندما استوضح منى الرجل معنى هذا المصطلح وطريقة تشغيله وميكانيزم عمله.. لم يلبث أن يصيح قائلا : لو أن أوربا عرفت هذا النظام منذ أمد لتمسكت به وأقامت اقتصادها على أساسه ولجنبت نفسها الأزمات الاقتصادية الماضية والمرتقبة .

ولقد لفت هذا نظرى الى أهمية الالتقاء مع المفكرين الاقتصاديين الغربيين والحوار

معهم وإطلاعهم على ما لدينا من حلول اقتصادية هى من صنع الخبير العليم جل جلاله - لمشاكلهم الاقتصادية . كان ذلك هو السبب المباشر للإقدام على تنظيم حلقة علمية مع علماء الاقتصاد الغربيين وخبراء المؤسسات المالية فى أوربا - وقد تحدد لهذه الندوة ثلاثة أهداف رئيسية ، هى عرض وتوضيح وتحليل ما لدينا من معلومات عن البنوك الإسلامية ومنهجها الجديد والمتفرد فى الاستثمار بالمشاركة ، وأن نبحث بدرجة من الجدية والعمق مشاكل وأيضا إمكانات إيجاد صيَغ للتعاون بين البنوك الإسلامية وبين غيرها فى مجالات الاستثمار ، والهدف الثالث أن نتدارس نتيجة ذلك الموقف الجديد فى السياق العملى والتاريخى لأساليب الاستثمار وأن نستكشف المجالات التى يمكن أن يتم فيها التعاون مع المؤسسات المالية الغربية أو التقليدية من خلال المشاركة كمنهج جديد تستخدمه البنوك الإسلامية . وقد كان لهذا الملتقى الفكرى آثار عظيمة للإعلام عن فكر البنوك الإسلامية وفلسفتها وأساليب عملها . ولعله من الأمور الهامة التى أسفر عنها هذا الملتقى استقطاب عدد من الباحثين وأساتذة الجامعات بأوربا للتعمق فى دراسة الاقتصاد الإسلامى والبنوك الإسلامية . وقد كان من بين هؤلاء الباحث الشاب (آنئذ) فولكر نينى هاوس الذى كان محاضرا بجامعة باخوم عند انعقاد المؤتمر.. ثم غدا بعد ذلك من الخبراء فى البنوك الإسلامية ومتخصصا فى تدريس الاقتصاد الإسلامى بعدد من الجامعات ، أيضا تراوت فولر شارف صاحبة كتاب المصارف العربية الإسلامية (طبع كولونيا ١٩٨٤) .

ولا يفوتنى أن أذكر بمناسبة هذا الملتقى الدعم المادى الكبير الذى قدمته جامعة البترول والمعادن بالمملكة العربية السعودية وصندوق التضامن الإسلامى التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامى

* الملتقى الفكرى الأول حول فروع المعاملات الإسلامية

القاهرة ٢١-٢٣ مايو ١٩٨٣ .

كان بنك مصر من أول المصارف التى اتجهت إلى إنشاء وحدات مصرفية تعمل وفقا

لأحكام الشريعة الإسلامية ، حيث حصل البنك خلال عام ١٩٨٠ على ترخيص من البنك المركزى المصرى لافتتاح فرع " الحسين للمعاملات الإسلامية " . وشجع البنك المركزى المصرى هذا الاتجاه تجاوبا مع التيار العام المطالب باستحداث هذه الوحدات المصرفية الأمر الذى ترتب عليه ارتفاع عدد الوحدات المصرفية الإسلامية .

واتجهتْ بعد تجربة بنك مصر بنوك أخرى مثل بنك التجارة والتنمية (التجاريون) وبنك النيل وبنك التنمية الوطنى والبنوك الإقليمية بالمحافظات إلى اتخاذ قرار بإنشاء وحدات للمعاملات الإسلامية بكل فرع من فروعها .

وفى داخل الاتحاد.. اختلف الرأى حول هذه الفروع، فهناك فريق يرى أن هذه الفروع لا يربطها بالمنهج الإسلامى سوى استخدام اللافتة واستثمار عاطفة الجماهير المتعطشة إلى نظام اسلامى فى المعاملات ، وأن هناك تحفظات متعددة على هذه الفروع باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الكيان الأم وأنها تعرض البنوك الإسلامية لمنافسة غير عادلة إذا أخذنا فى الاعتبار أن أى عميل يلقى بتبعة مسئولية ضمان التعامل الحلال على عاتق الوحدة المصرفية التى تعلن التزامها بالتعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية .

وفريق آخر.. يذهب إلى أنه رغم وجود بعض المآخذ الا أن انتشار فروع المعاملات الإسلامية وتعددها وتميزها بالخبرة المصرفية الطويلة يجعلها أحد أدوات التوعية والإعلام بالفكر الاقتصادى الإسلامى ويجعلها فى نفس الوقت وحدات يمكن أن تتكامل مع البنوك الإسلامية فى تحريكها لطاقات المجتمع والإسهام فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إطار المنهج الاقتصادى الإسلامى .

لذلك فقد كان هاما وضروريا أن نتجه إلى ترتيب لقاء فكرى مع قيادات هذه البنوك وقيادات الفكر المصرفى فى مصر للوقوف عن قرب على طبيعة هذه الفروع وأسلوب عملها ومدى التزامها بالضوابط التى تحكم عمل أى بنك إسلامى.. وذلك كخطوة أولى على طريق إيجاد نوع من علاقات التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بين هذه الفروع والاتحاد الدولى

للبنوك الإسلامية والبنوك الأعضاء فيه .

ولقد كان الملتقى بمناقشاته الحادة والجادة.. الشخصية والموضوعية ، مفيدا وثريا ، وانتهى إلى عدد من التوصيات ، تتلخص فى :

١ - الدعم والتطوير المستمر لتجربة فروع المعاملات الإسلامية باعتبارها أداة من الأدوات التى تعمل لتحريك طاقات المجتمع والإسهام فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى اطار المنهج الاقتصادى الإسلامى .

٢ - الأولوية المطلقة لالتزام فروع المعاملات الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء وضرورة توافر الوضوح الكامل فى معاملاتها وتعاقداتها ضمانا لاكتساب ثقة المتعاملين واستمرار هذه الثقة .

٣ - اعادة النظر فى القوانين السارية ونظم الرقابة كى تتواءم مع طبيعة نشاط فروع المعاملات الإسلامية واختلاف فلسفتها وأهدافها عن البنوك التقليدية بحيث تتاح الفرصة لمباشرة الانشطة التى تتمشى مع أحكام الشريعة الإسلامية .

٤ - استثناء البنوك الإسلامية وفروع المعاملات الإسلامية من الالتزام باحتجاز نسبة ال ٢٥٪ من الودائع كاحتياطى وأيضا من التوظيف فى حدود ٦٥٪ باعتبار أن المستثمرين الذين يلتجئون لهذه المؤسسات الإسلامية قد قبلوا أساسا بمبدأ الغنم بالغرم والربح بالخسارة وقد وجهوا هذه الأموال كى تستثمر بكاملها فى مشروعات بذاتها أو بنظام المشاركة لتحقيق زيادة فى الناتج القومى .

وكحل مرحلى يقترح توجيه حصيلة نسبة ال ٢٥٪ إلى وعاء خاص يستخدم بمعرفة مجموعة البنوك الإسلامية وفروع المعاملات الإسلامية .

٥ - استثناء فروع المعاملات الإسلامية من حدود المساهمات الاستثمارية للبنوك الأم تطبيقا لقانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ حيث تمثل هذه المادة عائقا كبيرا فى

سبيل تحقيق أهداف الفروع الإسلامية .

٦ - الاهتمام البالغ بتدريب الكوادر الفنية القادرة على أدارة وتشغيل فروع المعاملات الإسلامية والمؤمنة بالفكرة والقادرة على استيعابها والاقتناع بها والدفاع عنها وشرحها وبحيث يتم الإعداد لذلك قبل افتتاح أى فرع للمعاملات الإسلامية .

٧ - الاتجاه إلى اللامركزية الكاملة فى إقامة الفروع الإسلامية باعتبار أن الدعامة الأساسية التى يقوم عليها نجاحها تتمثل فى الاتصال المباشر بالقاعدة العريضة من المواطنين وتغيير سلوكهم .

٨ - العمل على تشجيع عملية تعبئة الأموال ذات الطبيعة المتوسطة والطويلة الأجل حتى يتسنى تجاوز مرحلة تمويل النشاط التجارى إلى النشاط الاستثمارى .

٩ - الربط بين فروع المعاملات الإسلامية والاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية بصورة أو بأخرى بهدف التنسيق والتعاون والتكامل مع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والأعضاء بالاتحاد وذلك كمرحلة .

١٠ - أولوية التنسيق والتكامل بين فروع المعاملات الإسلامية وبعضها البعض من خلال لجان تشكل لهذا الغرض وعلى الأخص فى مجال الفتوى والمعاملات والمعلومات وليكن ذلك مرحليا من أحد البنوك التى تتبعها فروع للمعاملات الإسلامية وبحيث يتم الاتفاق على إجراءات التنفيذ خلال اللقاءات الدورية التى اتفق على قيام الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية بالدعوة إليها .

١١ - اتاحة الفرصة للاستفادة من الدراسات والممارسات والخبرات المتوافرة أو التى تتوافر لدى الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية والمعهد الدولى للبنوك والاقتصاد الإسلامى والهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية فى تطوير فروع المعاملات الإسلامية ضمانا لتوحيد اللغة والالتزام بوحدة الخط الفكرى للمؤسسات المالية الإسلامية .

١٢ - العمل على قبول فروع المعاملات الإسلامية كأعضاء مراقبين بالاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية عملا بالمادة (٩) من النظام الأساسى للاتحاد ولحين توافر شروط العضوية الكاملة .

* سيمنار البنوك الإسلامية بإسلام آباد ٢٤ - ٢٥ مارس ١٩٨٤ .

بمناسبة العيد الوطنى لجمهورية الباكستان الإسلامية ، وبمناسبة مضى فترة قصيرة على إعلان باكستان البدء فى تجربة أسلمة النظام الاقتصادى لديها ، وجدنا أنه من دواعى دعم التجربة فى باكستان إقامة سيمنار علمى لإتاحة الفرصة لتلاقح الأفكار وتبادل الخبرات والتجارب وتهيئة السبيل للبنوك الإسلامية الأعضاء بالاتحاد للاسهام مع الباكستان فى دعم مسيرتها الاقتصادية من خلال إقامة أوعية استثمارية ومصرفية للبنوك الإسلامية فى باكستان .

وقد أتاح هذا السيمنار فرصة طيبة لمزيد من التأصيل للفكر الاقتصادى الإسلامى. وتعد الأوراق التى قدمت فيه إضافة قيمة للأدبيات الاقتصادية الإسلامية .

* ندوة البنوك الإسلامية بدكا (بنجلاديش) ١١ - ١٣ مارس ١٩٨٥

بعد مرور قرابة عشر سنين على الممارسة العملية للبنوك الإسلامية.. بدا لى من متابعة الحركة ومراقبة الممارسة - أن حركة البنوك الإسلامية تسير نحو مفترق طريقين : طريق المفاهيم الكلية والتخطيط الشامل الذى نبع عنها ، وطريق المفاهيم الجزئية والتطبيق القاصر الذى انساقت إليه . وبين هذين الطريقين بعد شاسع يحتاج إلى التحليل النظرى لمفاهيم البنوك الإسلامية والمواجهة التطبيقية لهذه المفاهيم على ضوء الواقع العملى . ومن أجل ذلك دعوت إلى ندوة للبنوك الإسلامية فى دكا لمناقشة المفاهيم والتنظيم والتطبيقات والكوادر، ومناقشة الإطار العام لممارسات البنوك الإسلامية واستعراض دراسة حالة واقعية حول موارد واستخدامات الأموال لدى البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية . وقد تم مناقشة ذلك كله فى الندوة التى عقدت بدكا فى الفترة من ١١ - ١٣ مارس ١٩٨٥ .

* ندوة المصارف الإسلامية وتمويل التنمية فى أفريقيا - داكار

١١ - ١٢ مارس ١٩٨٦ .

حيث كانت البنوك الإسلامية قد بدأت تشق طريقها إلى أفريقيا السوداء . فقد كان من المهم أن ترتب مع البنك المركزى فى السنغال الذى تشترك فيه ست دول أفريقية .. لقاءً لمناقشة الدور الذى يمكن أن تقوم به البنوك الإسلامية فى هذه المنطقة.. وقد ناقشنا فى هذا اللقاء مجموعة من الدراسات حول البنوك الإسلامية والتنمية فى أفريقيا ، ودور البنوك الإسلامية فى تنمية أفريقيا، والمصارف الإسلامية وتحديات التنمية ، والمصارف الإسلامية والتنمية الاقتصادية ، وتطبيق النظام الإسلامى فى أفريقيا الغربية ، والمصارف الإسلامية والشريعة ، وقد كان من أهم توصيات هذه الندوة دعوة البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية للتعاون لايجاد أدوات مالية مستمدة من الشريعة الإسلامية تشكل أساسا لسوق مالى إسلامى ، ودعوة البنوك الإسلامية للاهتمام بإعداد وتدريب العناصر البشرية اللازمة لمواجهة التوسع فى نشر وإقامة البنوك الإسلامية ، وتكثيف الجهود للتوصل إلى مزيد من تفهم البنوك المركزية لطبيعة عمل البنوك الإسلامية وإيجاد الصيغة المناسبة للعلاقة الإشرافية للسلطات النقدية على البنوك والمصارف الإسلامية وفقا لطبيعتها الخاصة، والاهتمام بتوضيح ونشر فكرة البنوك الإسلامية بمختلف وسائل النشر والاعلام حيث أنه قد لوحظ أن القاعدة العريضة من أفراد الشعوب النامية تجهل الكثير عن البنوك الإسلامية وفلسفتها ودورها فى عمليات التنمية .

* ندوة عن البنوك الإسلامية فى البلاد غير الإسلامية - بنجالور

(عاصمة ولاية كارناتاكا فى الهند) ٢٢ - ٢٣ أغسطس ١٩٨٧ .

يعتبر المسلمون أكبر أقلية فى الهند ، وتعدادهم حوالى ١٥٠ مليون نسمة . ومن سوء الحظ أن المسلمين متخلفون فى كثير من الميادين ، من حيث تمثيلهم فى الخدمات الحكومية والتعليم والأعمال المصرفية . ويعود هذا فى المقام الأول إلى الأمية المتفشية

بينهم . وقد نجحت " مؤسسة الأمين الإسلامية " بالهند - وهى حركة أسسها الدكتور ممتاز أحمد خان فى عام ١٩٦٦ - فى إنشاء أول بنك فى الهند يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية عام ١٩٨٥ . فاذا ما أخذنا فى الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى الهند مضافا إليها ضخامة عدد المسلمين وفقرهم ، فإن دعم ومساندة البنك الذى نجحت " مؤسسة الأمين الإسلامية " فى إنشائه ، يصبح أمرا على درجة عالية من الأهمية .

وقد اتفقنا مع مؤسسة الأمين لعقد ندوة فكرية فى بنجالور.. حددنا لها عددا من الأهداف كان من بينها : فهم ما يقوله القرآن الكريم عن الربا ولماذا حرمه الإسلام ، إلقاء الضوء على مفهوم وأساليب البنوك الإسلامية ، مناقشة ادماج البنوك الإسلامية فى النظام القائم حاليا ودراسة كيفية التغلب على العقبات ، نشر طريقة النظام المحاسبى القائم على المشاركة فى المكسب والخسارة فى البنوك التى لا تعمل بالفائدة ، التعرف على آراء رجال البنوك والاقتصاديين والقانونيين فى هذه المفاهيم ، الدور الذى يمكن أن تقوم به البنوك الإسلامية فى الارتقاء بالأجزاء الضعيفة والأكثر ضعفا فى المجتمع الهندى ، اتجاهات المستقبل بالنسبة للبنوك الإسلامية ودورها فى البلاد غير الإسلامية .

وقد تم تنظيم اللقاء على مستوى دولى ووجهت الدعوة إلى خبراء من الهند ومن دول أخرى .

* ندوة السوق الإسلامية المشتركة والتجارة

إسلام آباد ٢٦-٢٧/١٠/١٩٨٧

منذ مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى الثانى (كراتشى - ديسمبر ١٩٧٠) ، وفكرة العمل الإسلامى المشترك فى المجال الاقتصادى مدرجة على جدول أعمال منظمة المؤتمر الإسلامى . وقد ظلت فكرة التعاون الاقتصادى بين الدول الإسلامية تتحرك وتلقى تأييدا متواصلا من مؤتمرات القمة الإسلامية إلى أن عقد لبحثها مؤتمر خاص فى أنقرة سنة ١٩٨٠ ، وأعقبه فى العام التالى مباشرة مؤتمر القمة بالطائف الذى كان من بين ما اتخذه من قرارات .. قرار بضرورة إقامة روابط تجارية وثيقة بين الدول الإسلامية تمهيدا لإقامة " السوق

الإسلامية المشتركة ".. لكن كل هذه القرارات والتوصيات لم يكتب لها أن ترى النور .

ولئن كنا ندرك بيننا وبين أنفسنا فى أسى أن التفكير فى إقامة السوق الإسلامية المشتركة هى سباحة ضد التيار فى ضوء الواقع المؤسف للعالم الإسلامى - بل حتى العربى - فقد كانت وجهة نظرى فى ترتيب ندوة لمناقشة الموضوع إنما هى من باب الإبقاء على الملف مفتوحا ، إذ يظل تعليق القضية خيرا من تجاهلها أو وأدها .

وإدراكا من رئيس جمهورية باكستان المغفور له ضياء الحق لأهمية الموضوع ، فقد شرّفنا بافتتاح الندوة حيث أعرب فى كلمته عن تشجيعه وتأييده ومساندته لجهود الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية فى مجال الصيرفة الإسلامية " إن اهتمامى الأكبر الذى أوليه لهذه الندوة وأوليه لمؤسستكم ، يهدف إلى تحقيق المبادئ الأساسية التى تنبع من اعتقادى الكامن كرجل مسلم ، إن كل جوانب الحياة لابد وأن تسير وفق مبادئ الإسلام الخالدة العالمية . أما وقد اشتغلتم طيلة عشر سنوات أو ما يزيد فى وضع وظائف الصيرفة والتجارة الدولية فى نسيج إسلامى ، فمن الطبيعى أن أكون متلهفا أن أقف على مدى التقدم فى هذا المجال والى أئ مدى وصلت أبحاثكم . . " كما عبر الرجل عن أن تمسكه بأسلمة النظام المصرفى فى باكستان إنما ينبع من قناعته واعتقاده من أن رسالة الإسلام هى وحدها القادرة على تحقيق الانصاف بين الناس والعدالة الاجتماعية وتحقيق الرفاهية والسعادة والرخاء وإنقاذ البشرية : " والقرآن الكريم يضع الطريق الوسط ، حتى يظل العالم آمنا من كل أنواع الفساد ، فيقول الله تعالى فى سورة القصص : (وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ، ولا تنس نصيبك من الدنيا ، وأحسن كما أحسن الله إليك ، ولا تبغ الفساد فى الأرض ، إن الله لا يحب المفسدين)... (سورة القصص - آية ٧٧) .

وهكذا لايكون هناك مجال للشك فى السبب الذى من أجله نحاول أن نطور نظامنا الاقتصادى . إن التزاماتنا الدينية وأهدافنا القومية واضحة فى هذا الموضوع ، ولكن على الرغم من ذلك يبقى السؤال : كيف نقيم نظامااقتصاديا إسلاميا فى عالم مقسم بين تطرف الرأسمالية والاشتراكية ؟

ولهذا ، فعندما طرحت لأول مرة فكرة الصيرفة الخالية من نظام الفوائد ، ثارت الشكوك حول جدواها العملية ، ورفضها كثير من المشككين والمترددين تماما بحجة أنها غير عملية وأنها تمثل نزوة طارئة ، وبفضل المجهودات التى بذلها العديد من العلماء والاقتصاديين فى العالم الإسلامى ، فان حدة المشككين والمترددين قد ذابت ، وانتشر الآن اهتمام واضح بنظام الصيرفة الإسلامية كنظام عمل صالح ومفيد .

وفى الحقيقة إذا أمعنا النظر فى فحص نظام الصيرفة الإسلامية والتمويل ، لوجدنا أنه أكثر صلاحية وأكثر انصافا من النظام التقليدى المبنى على أساس التعامل بالفوائد ، فإن هذا النظام الأخير ليست لديه القدرة على امتصاص ضغوط وصدمات الدورات الاقتصادية التى تربك الاقتصاد العالمى من وقت لآخر مثل حالات الإفلاس والفشل التجارى ، ولكن النظام الإسلامى للصيرفة والتمويل المبنى على أساس المشاركة فى الربح والخسارة ، أكثر استعدادا وتهيئة لامتصاص هذه الصدمات ، وهو فى نفس الوقت أكثر إنصافا لأنه يسمح بالمشاركة النسبية فى المخاطرة التى يتضمنها العمل التجارى أو المصرفىُ (نص الحديث منشور بمجلة البنوك الإسلامية عدد ٥٧ يناير ١٩٨٨) .

وقد كان من أهم الأوراق التى قدمت فى هذه الندوة ، ورقة الدكتور عبد الرحمن يسرى - أستاذ الاقتصاد بجامعة الاسكندرية - تحت عنوان " مقومات نجاح التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية ." ويعد البحث محاولة جادة لطرح الفكرة من منطلق التعاليم والمقاصد الإسلامية ، وليس فقط من منطلق المصالح والمنافع الآنية . بمعنى أن يبدأ بالرسالة وينتهى بها . وفى بحثه يرى الدكتور يسرى أن التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية ينبغى أن ينبع من خصوصية الاقتصاد الإسلامى ، ولذا فانه من الخطأ البالغ أن يتصور البعض أنه استنساخ لتجارب الاخرين فى العمل المشترك ، فاذا كان تحقيق الوفرة والرخاء الماديين هما هدف النظام الاقتصادى الغربى ، فان الامر لابد وأن يختلف فى ظل التصور الإسلامى حيث يصبح للنواحى الاجتماعية والإنسانية نصيبها الضرورى فى مفهوم الرخاء (وهو ما اتجه إلى بحثه الاقتصاديون الغربيون مؤخرا)، إضافة إلى أن المشروع

الإسلامى يخاطب الإنسان فى دنياه وآخرته ، ويعنى بالمعاش والمعاد فى آن واحد . وفى هذا الصدد نبه الباحث إلى أن التكامل أو العمل المشترك - على الصعيد الاقتصادى وغيره - يمثل أحد التعاليم الاساسية فى رسالة الإسلام ، حيث الدعوة عامة إلى التعاون على البر والتقوى من منطلق الأمة الواحدة ، والى التعارف وتبادل المنافع الذى اقتضته حكمة الله عندما خلق الناس شعوبا وقبائل من صلب آدم عليه السلام .

كما ذهب الباحث إلى أن المشروع الاقتصادى الإسلامى يحقق نتائجه الأفضل فى ظل تطبيق الشريعة الإسلامية ، ويتعذر عليه أن يؤتى ثماره المرجوة ، فى غيبة الالتزام ببقية التعاليم الإلهية ، باعتبار أن تلك التعاليم تعلى من كرامة الانسان وتدعو إلى توفير حاجاته الأساسية ، مما يطرح على المجتمع قيما جديدة فى الإنتاج والاستهلاك إضافة إلى أن التعاليم فى اجتهاد الفقهاء تعطى الأولوية لضرورات خمس يتعين الحفاظ عليها فى مجتمع المسلمين "الد ين والنفس والعقل والعرض والمال " .

وهذه الخطى فى مجموعها ليس لها أن تتم فى غيبة استقلال إرادة الدولة الإسلامية ، وتخلصها من مختلف صور التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية..

وقد نبّه الدكتور " يسرى " فى بحثه إلى تعذر توفر الشروط التى دعا اليها فى الواقع الإسلامى الراهن ، فقال إن تحقيق التكامل الاقتصادى الناجح بين الدول الإسلامية، أمر يتجاوز طاقة هذه الدول الآن ، التى يمثل تعاملها مع الغرب أكثر من ٩٠٪ من حجم تجارتها الخارجية ، ولكن هذا الموقف لا يغلق الباب تماما دون إمكانية إحراز بعض النجاح فى محاولات التكامل الاقتصادى على الصعيد الإقليمى بين عدد محدود من الدول ، اثنتين أو ثلاث .

وحدد الباحث معوقات خمسا تحول دون تحقيق التكامل المنشود هى :

- القوانين والقيم غير الإسلامية التى تهيمن على الواقع الإسلامى ، وتحمى المؤسسات والسياسات التى لا تلتزم بالإسلام .

- قوى وتأثير النظام المصرفى الربوى فى العالم الإسلامى وحرص هذا النظام على ربط الواقع الاقتصادى الإسلامى بالنظام الاقتصادى الغربى .

- التبعية الاقتصادية للغرب وهيمنة النموذج الغربى على الواقع الإسلامى .

- القيود الموضوعة فى الدول الإسلامية ، والتى تحول دون انتقال القوى العاملة الإسلامية بين هذه الدول مما يشكل عائقا أساسيا للتكامل على الصعيد البشرى .

- المناخ غير المواتى وغير المشجع الذى يسود الدول الإسلامية ، إزاء محاولات التمويل والاستثمار طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية ، إضافة إلى غيبة الوعى بأهمية تنشيط التعامل مع المؤسسات الإسلامية فى مختلف الدول التى نعنيها .

أما الورقة الأخرى الهامة التى ناقشتها الندوة ، فقد كانت من الدكتور أشرف الزمان - مدير الإدارة الاقتصادية السابق بمنظمة المؤتمر الإسلامى . تحت عنوان " مشروع عملى لاقامة سوق اسلامية مشتركة " . وكانت نقطة البدء عند الباحث هى قرارات مؤتمر القمة الإسلامى الثالث الذى عقد بالطائف عام ١٩٨١ ، والذى أشرنا إلى تبنيه - مجددا - لهدف اقامة السوق الإسلامية المشتركة ، ودعوته إلى توسيع نطاق التجارة بين الدول الإسلامية وزيادة وتخصيص الموارد لتمويل العمليات التجارية التى تتم فى ذلك الإطار .

وعرض الباحث الخطوات التى أقرها مؤتمر مكة ومن بينها اتخاذ إجراءات دفع عجلة الانتاج وتعديل أنماط لتحقيق التكامل التدريجى بين الدول الإسلامية - توسيع نطاق التجارة وتدفق حركتها بين تلك الدول الإسلامية - تشجيع العمليات التجارية الثنائية - تقوية الأنشطة فى مجال تنمية الصادرات بين دول منظمة المؤتمر الإسلامى - تشجيع التعاون بين الهيئات التجارية وتسهيل إقامة المشروعات المشتركة ، والتخفيض التدريجى للتعرفة الجمركية ، وتقليل الحواجز الجمركية - حصر مشروعات الأفضليات القائمه فى الدول الإسلامية ، وتقويتها وربطها معا ، تمهيدا لإقامة منطقة حرة تجارية فى نطاق الأمة الإسلامية - تنظيم المعارض والأسواق التجارية فى البلاد الإسلامية .

وأضاف الدكتور أشرف الزمان أن تحقيق التعاون على تلك الأصعدة يشكل ضرورة فى ظل الاتجاه العالمى إلى توفير الحماية للصناعة والتجارة فى الدول الصناعية مما لابد أن يعوق التوسع فى صادرات الدول الإسلامية ، الأمر الذى يعنى أن الخيار الوحيد المتبقى هو أن تنفتح أسواق تلك الدول على بعضها البعض .

وفى تشخيصه للواقع القائم فى الدول الإسلامية ذكر أن الأغذية والحاصلات الزراعية والمواد الخام الصناعية هى قاعدة التصدير وصاحب النصيب الأكبر من إيرادات التجارة الخارجية للأمة الإسلامية ، ورغم أن هناك فائضا فى نفط العالم الإسلامى ، إلا أن منتجات تكرير البترول تستورد من دول غير اسلامية ، وبسبب ضعف التصنيع بصورة أساسية فإن واردات العالم الإسلامى تفوق دائما صادراته ، واعتماده على الخارج فى أنشطته الأساسية يتزايد بصورة مؤرقة .

وقال الباحث إن فرص إحياء التجارة بين الدول الإسلامية متاحة لكن الأمر يحتاج إلى تمويل وتفضيل فى الإجراءات ، وتبادل للمعلومات يمكن أن تؤدى فيه غرف التجارة والصناعة دورا رئيسيا .. إضافة إلى ضرورة تحسين وسائل النقل والاتصال بين دول منظمة المؤتمر الإسلامى .

وركز على أهمية الدور الذى يمكن أن تقوم به المؤسسات المالية الإسلامية فى هذا الصدد ، وقال إن البنوك الإسلامية خاصة تستطيع أن تأخذ زمام المبادرة سواء فى القيام بالعمليات التجارية مباشرة ، أو فى تمويل تلك العمليات .

أما حبيبنا أسد الله .. معالى الشيخ احمد صلاح جمجوم - وزير التجارة الأسبق للمملكة العربية السعودية - ، فقد اختار فى دراسته التى قدمها للندوة تشخيص حال الأمة الإسلامية التى " فقدت وحدتها وأفضليتها منذ تخلت عن كتاب الله تعالى وأهملته - واتجهت وجهات أخرى ، وانطبق عليها مدلول الآية الكريمة (نسوا الله فأنساهم أنفسهم) ، كما انطبق عليهم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم :إنهم يومئذ كثير ولكنهم غثاء كغثاء

السيل " . وبعد أن استعرض الشيخ صورة وواقع العالم الإسلامى أو الأمة الإسلامية ، انتقل إلى استعراض بعض الخطوات التى تقود تدريجيا إلى امكانية قيام سوق اسلامية مشتركة ، ثم تناول بالحديث السوق الأوربية المشتركة وتطورها التاريخى منذ أن بدأت باتفاقية روما بتاريخ ٢٥ مارس ١٩٥٧ بين ست دول أوربية هى ألمانيا الغربية وفرنسا وايطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبرج . ثم انتقل إلى الحديث عن السوق الإسلامية المشتركة ، حيث أسس رؤيته لها على أن المقومات التى تدعو إلى قيام سوق إسلامية مشتركة أقوى بكثير من المقومات التى قامت عليها السوق الأوربية المشتركة - ذلك أنه بغض النظر عن المقومات الاقتصادية والمالية والجغرافية ، وهى أوسع وأكثر وأقوى مما لدى السوق الأوربية المشتركة - إلا أن هناك عاملا هاما ومتميزا يربط الأمة الإسلامية برباط لا يتوافر لأى سوق أخرى مهما جمعت بينها المصالح المختلفة ، ذلك الرباط الذى ينبغى أن يكون القاعدة الأساسية التى تقوم عليها هذه المنظمة وغيرها من المنظمات الإسلامية هو رباط الإسلام الحنيف الذى جمع بينها ، والذى انطلقت منه كل الوشائج والروابط التى لا انفصام لها . وبدون النظر إلى هذه الوشيجة الوثقى التى تربط العالم الإسلامى وتشد بعضه إلى بعض ينهار كامل الكيان ، وتتداعى كل الروابط .

ثم يطرح الشيخ فى نقاط محددة الأسس والقواعد التى ينبغى اتباعها لإنشاء سوق اسلامية مشتركة . وحيث لا يغنى التلخيص عن النص الأصلى الذى طرح فيه الشيخ جمجوم **البرنامج الذى يتصوره لتحقيق هذا الهدف ، فإننا نورد مشروعه بالنص** . يقول الشيخ :

(أولا) لابد من إصدار قرار سياسى من منظمة المؤتمر الإسلامى لإنشاء السوق الإسلامية المشتركة بين دول العالم الإسلامى - ويشتمل هذا القرار على إنشاء مجلس اقتصادى أعلى تناط به هذه المهمة الجليلة ويطلب منه وضع خطة طويلة المدى تنفذ على مراحل متدرجة يقود بعضها إلى بعض بشكل انسيابى منسجم ومتكامل - وفى تقديرى أن الخطة ينبغى أن تنفذ خلال فترة لا تقل عن خمس وعشرين سنة وبحد أقصى ثلاثين سنة .

وتشمل الخطة عملية دراسية واسعة ومسح شامل لإمكانيات دول العالم الإسلامى الاقتصادية - والتبادل التجارى بين الدول الإسلامية - وحركة التصنيع فيها - والمنتجات المختلفة لدى كل منها والعمالة المتوفرة بأشكالها المختلفة - والواردات والصادرات لكل منها - والمنظمات القائمة العاملة فى هذه الحقول وإمكانية التنسيق بينها والتعاون فى أدائها .

كما ينبغى أن تشمل الدراسة الوضع النقدى فى هذه الدول : موازينها التجارية واستثماراتها خارج العالم الإسلامى وداخله وإمكانية إنشاء بنوك إسلامية تتعاون فيما بينها - وامكانية توحيد العملة النقدية - ودراسة إمكانية إنشاء صندوق النقد الإسلامى أو تطوير البنك الإسلامى للتنمية بحيث يقوم بهذه المهمة .

ان فترة ثلاث سنوات للقيام بدراسة شاملة واسعة لكل هذه الأبحاث مع العمل الحثيث فى نفس الوقت لإقامة ترابط اقتصادى حيثما كان ذلك ممكنا ، فيما أظن تكفى لإيجاد صورة توضح الإمكانيات العامة المعروفة بصورة اجمالية وتحويلها إلى أرقام وإحصائيات وحقائق .

(ثانيا) لابد من إعطاء المجلس الاقتصادى الأعلى صلاحيات واسعة للاتصال المباشر بالأجهزة والسلطات المختصة فى الدول الإسلامية للحصول على المعلومات والإحصائيات اللازمة لعمله - وسيواجه المجلس عنتا هائلا للحصول على ذلك بسب عدم وجود هذه المعلومات أصلا - مما يحتم على الأجهزة المختلفة ضرورة التعاون معه على إنشاء الإدارات اللازمة لذلك - مع محاولة توحيد الأساليب والطرق الخاصة بها بين الدول الأعضاء .

وان مثل هذا التعاون لا يمكن أن يتم إلا إذا أصدرت كل دولة تعليمات واضحة محددة بالتعاون المطلق مع المجلس المذكور - مع التمشى مع تعليمات المجلس فى القيام بكل متطلباته.

(ثالثا) من مهمات المجلس الاقتصادى الأعلى أن يأخذ فى الاعتبار الأمور التالية :

أ) إن دول العالم الإسلامى كلها دول نامية خاضعة لاستغلال شنيع من قبل الدول الصناعية الكبرى التى تشترى خاماتها بأرخص الأسعار ثم تعيد بيعها لها مصنعة بأغلى الأسعار.. ومراحل التخلص من هذا الاستغلال ينبغى أن تبدأ بالعمل على محاولة تصنيع هذه المواد الخام داخل الدول الإسلامية حتى يعود فرق الأسعار بالمصلحة المشتركة بينها بدلا من أن تذهب إلى خارج السوق الإسلامية .

ب) ان دول العالم بسبب تخلفها فإن العامل البشرى مع وفرته وتنوعه إلا أنه يمثل عمالة رديئة ليس لها من الكفاءة والتدريب ما يساعده على الإنتاج الرفيع - ولذلك فلابد من العمل الجاد على رفع مستوى العمالة بالتدريب المهنى والفنى الجيد - ويمكن لتحقيق ذلك الاستفادة من بعض دول العالم الإسلامى المتقدمة فى هذا المجال للاستفادة منها بشكل سريع وفعال فى تدريب الأيدى العاملة الإسلامية .

ج) ان دول العالم الإسلامى تنقسم إلى قسمين رئيسين أحدهما غنى بالثروات المعدنية والبترولية ولديه فائض من المال يستثمره فى بعض الدول الغربية بفوائد ربوية تافهة وإن كثيرا من هذه الأموال تتعرض بسبب هبوط أسعار العملات المختلفة لتدهور كبير لا تعوضه تلك الفوائد - بينما عدد كبير من دول العالم الإسلامى تحتاج إلى تلك الأموال لاستثمارها فى انتاج ما لديها من إمكانيات زراعية أو معدنية أو سمكية ويحول دون ذلك أسباب متعددة منها عدم الثقة فى حكومات تلك الدول التى تتعرض لانقلابات عسكرية أو تغيرات اجتماعية قد تجعل استرجاع تلك الأموال معرضا للمخاطر - وفى حالات أخرى لا توجد لدى تلك الدول من الدراسات والأبحاث ما يوضح الجدوى الاقتصادية لمشروعاتها بحيث يطمئن رأس المال إلى الاستثمار بعائد مناسب ، وتحتاج العملية إلى بنك إسلامى ينسق هذه العلاقة - والى شركات استشارية تقوم بدراسة الجدوى -- والى تنظيم دولى يعطى لكل ذى حق حقه .

د) من الواجب إيجاد الثقة المتبادلة بين دول العالم الإسلامى حتى تسود العلاقة بينها روح المودة والمحبة والوئام والتعاون تطبيقا لقوله صلى الله عليه وسلم " مثل المؤمنين فى

توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى".

وعلى المجلس للوصول إلى تحقيق مثل هذا الشعور أن يسعى عن طريق الهيئات الدينية والشرعية القائمة فى رابطة العالم الإسلامى لتوعية الأمة الإسلامية بهذه الحقائق التى تربط بين المسلمين عن طريق التجمعات الإسلامية الكبرى - فى المساجد واللقاءات العامة فى الحج والعيدين المعظمين فى الإسلام عيد الفطر وعيد الاضحى حتى تعم المشاعر بأخوة الإسلام كامل المسيرة على مستواها الرسمى والشعبى ، وحتى تتفاعل جماهير المسلمين فى كل بلدان العالم الإسلامى بهذه المشاعر فتتضافر للتعاون الكامل على المستوى الفردى والمستوى الجماعى .

(رابعا) كما سبق أن استعرضنا الخطوات الرئيسية لقيام السوق الأوربية المشتركة لابد أن يأخذ المجلس الاقتصادى الأعلى الخطوات اللازمة فى الأمور التالية على مراحل تدريجية كافية وعليه أن يقوم بالآتى :

١ - إنشاء الأجهزة الادارية والفنية الأساسية التى يمكن أن تمارس التنظيم وإصدار القوانين اللازمة ، وتحضير الدراسات الفنية المختلفة ، وفى تصورى لابد من إنشاء الاجهزة التالية:

أ) مجلس الشورى للسوق الإسلامية المشتركة - ويضم ممثلين من جميع الدول الإسلامية يتم اختيارهم على أساس من التقوى والخلق والخبرة الواسعة والحنكة . ويكفى أن يمثل كل دولة ثلاثة أو خمسة أشخاص ويعتبر هذا المجلس هو السلطة العليا فى السوق يضطلع باصدار الأنظمة والقوانين واللوائح - وعليه رقابة الهيئات التنفيذية المختلفة ومحاسبتها وتصحيح مسيرتها والإشراف على برامج الخطة والتأكد من سيرها حسب المقرر - وفى نفس الوقت يضطلع المجلس بتذليل كل العقبات التى تحول دون تنفيذ الخطة وتنسيق التعاون مع الدول الأعضاء للالتزام بمسئولياتهم فى تحقيق أهداف السوق .

ب) المجلس التنفيذى - وهو الإدارة التنفيذية الأولى للسوق ويتكون من عدد منتخب من ممثلى الدول الإسلامية بشرط أن تتوفر فيهم الشروط الإسلامية الأساسية " التقوى والاستقامة " وحسن الخلق بالإضافة إلى الحنكة الإدارية والخبرة الاقتصادية والممارسة الفعالة فى مجال الاقتصاد وينبغى ألا يزيد عدد أعضاء هذا المجلس على أحد عشر عضوا .

ج) محكمة العدل الشرعية - وتتولى القيام بالأعمال القضائية المتعلقة بتفسير أحكام الاتفاقيات وصحة القرارات التى تصدرها الهيئات المختلفة للسوق وتمشيها مع الأهداف السامية للسوق - ويمكن أن تكون هذه المحكمة من رجالات مجمع الفقه الإسلامى والعلماء الأجلاء الذين مارسوا الأعمال الاقتصادية والمصرفية والأحكام التجارية - وذلك للاستفادة من الأجهزة القائمة حاليا فى المنظمات الإسلامية المختلفة .

د) المصرف الإسلامى للسوق - وفى اعتقادى أن البنك الإسلامى للتنمية هو خير من يقوم بهذه المهمة بعد إدخال التعديلات اللازمة عليه ليصبح متمشيا مع أغراض السوق فى تحقيق الترابط الكامل بين الدول الإسلامية عن طريق العمل الجاد فى إنشاء بنوك إسلامية فى جميع دول العالم الإسلامى والعمل على دعمها والاستثمار من خلالها على أسس مصرفية إسلامية سليمة .

بالإضافة إلى ضرورة اضطلاع البنك المذكور بمهمة توحيد العملة الإسلامية بين الدول الإسلامية واتخاذها وسيلة التبادل الأساسية داخل العالم الإسلامى - وخارجه عند التكامل مع الدول الأخرى . ومن المعروف أن " البنك الإسلامى للتنمية " قد أنشأ لنفسه الدينار الإسلامى الذى يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولى - ولكن هذا الدينار ليس محل التداول على النحو الذى تسير عليه وحدة النقد الأوربية .

هـ) اللجان والهيئات المتخصصة - وتشمل هذه اللجان - لجنة الأعمال التجارية - ولجنة الصناعة - ولجنة الزراعة - ولجنة الخدمات - ولجنة النقل - ولجنة العنصر البشرى - ويندرج تحتها التدريب الفنى والتقنى - والتعليم والتوظيف .

و) لجنة التوعية والارشاد - فى اعتقادى أن هذه اللجنة من أهم اللجان التى ينبغى العناية بها والاهتمام باختيار الأشخاص الذين يقومون بالتوجيه والارشاد لنشر الوعى بين المسلمين عن واجباتهم فى التعاون والترابط والتآخى - وفى قيمة العمل المشترك ورفع راية الإسلام خفاقة بين الأمم - وفى مسئولية المسلم نحو دينه ووطنه وإخوانه المسلمين - وفى مسئوليتهم عن هداية الأمم الضالة والأخذ بيدها إلى الطريق الصحيح - ولقد يسر الله تعالى وسائل هذه التوعية عن طريق المساجد التى يجتمع فيها المسلمون خمس مرات فى اليوم وفى كل يوم جمعة على مستوى أوسع وفى الأعياد على مستوى أعم وأكبر وفى الحج على مستوى أمم الإسلام أجمعين - وينبغى أن تتولى هذه المهمة بوعى وإدراك " رابطة العالم الإسلامى " عن طريق أجهزتها المنتشرة فى أنحاء العالم وضمن برنامج محدد ومخطط ومدروس بعناية ووعى .

إن الاهتمام بتوعية جماهير الأمة الإسلامية أساس للنهوض بشعوبها ، ولايمكن أن يتم تطور أو تقدم أو تنمية دون مشاركة مباشرة من جميع أفراد الأمة الإسلامية فى هذه المسيرة - وأن التخلف والتمزق السائدين فى العالم الإسلامى اليوم هو نتيجة مباشرة لانفصام العلاقة بين الحاكم والمحكوم وسير كل منهما فى وجهته الخاصة - فلا يستفيد الحاكم من خبرات وتجارب المحكومين ولا يشركهم فى مسئولية الحكم وإدارته وربما يتوجس منهم شرا وتآمرا واضطرابا فهو منهم بمركز المسيطر والمتجبر والقلق ، وهم منه بموقف الذليل الخانع الذى لا يثق بحسن نواياه ولا بحسن تصرفاته . ولقد تغلغل هذا الشعور بين الطرفين وأصبح مظهرا من مظاهر الدول المتخلفة نتيجة لما غرسه الاستعمار الطويل فى هذه الدول ، فأشاع الفرقة وعدم الثقة وأوهم كلا الطرفين أن مصالحه تتعارض مع مصالح الطرف الآخر وأن التحرك الإسلامى لا يقصد به إلا الإطاحة بالأنظمة الحاكمة فى دول الإسلام .

ومن أجل هذه الظاهرة الخطيرة ينبغى العمل الجاد الدؤوب وعلى كل المستويات لإزالة هذه المفاهيم الخاطئة التى تمزق الأمة - وإقامة علاقات ترابط وثيقة متينة أساسها الشريعة الإسلامية شريعة السلم والأمن والمحبة والتعاون ونشر الخير وإعمار الأرض وفق كتاب الله

وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وتنفيذا للهدف الجليل الذى من أجله خلق الله تعالى هذا الكون - المحدد فى قوله تعالى : (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) والعبارة فى معناها الواسع تشمل الشعائر المفروضة وإعمار الكون وفق منهجه تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

ونقتبس فيما يلى - والكلام ما يزال للشيخ جمجوم - من كتاب الدكتور " البابلى" " السوق الإسلامية المشتركة " النقاط الرئيسية الهامة التى ينبغى للمجلس الاقتصادى الأعلى عن طريق الأجهزة المختلفة المشار اليها أعلاه أن يقوم بها خلال فترة زمنية محددة وعلى مراحل متواصلة لتحقيق قيام السوق الإسلامية المشتركة - مع شىء من الإضافة والتصرف:

١ - العمل على توسيع التبادل التجارى بين الدول الإسلامية - وذلك عن طريق الغرف التجارية والصناعية - وعن طريق اقامة المعارض فى الدول الإسلامية للتعريف بمنتجات كل منها.. وعن طريق التسهيلات الائتمانية وعن طريق تبادل الزيارات لمزيد من التعارف والتقارب بين شعوب العالم الإسلامى .

٢ - توحيد السياسة الاقتصادية - وذلك بتوحيد الأنظمة الاقتصادية بين دول العالم الإسلامى بحيث يسهل على جميع المتعاملين الرجوع إلى أنظمة متعارف عليها وقواعد مسلم بها . بالإضافة إلى أن هذا التوحيد يساعد على تكوين كتلة اقتصادية موحدة ذات نظام واحد .

وإن من أهم نتائج توحيد السياسة الاقتصادية هو تثبيت مبدأ التخصص فى الإنتاج - فمثلا يركز تدعيم الدول الزراعية فى العالم الإسلامى على التوسع فى الإنتاج الزراعى الملائم لامكانياتها وما أودع الله فى أراضيها من قدرة إنتاجية خاصة بها.. كذلك يركز تدعيم الانتاج الصناعى لكل منطقة من مناطق الإنتاج بما أفاء الله عليها من منتجات طبيعية - فيدعم إنتاج البترول فى الدول الإسلامية التى لديها بترول - ويدعم إنتاج المعادن فى الدول

التى تتوفر فيها المعادن - وكذلك المطاط والجوت والمنسوجات والثروة الحيوانية - والثروة البحرية.

ومن المفهوم أن التخصص يحقق وفرة فى الإنتاج بأقل النفقات ويستفيد من ذلك جميع الدول الإسلامية - ويصدر ما يفيض من ذلك إلى العالم الخارجى حسب الأسعار العالمية للسلع المختلفة .

٣ - تنمية النشاط الاقتصادى بين الدول الإسلامية - وهذه خطوة طبيعية لتوحيد السياسة الاقتصادية لأن تحقيق مبدأ التخصص يقود بطريقة آلية إلى إنتاج السلعة بأقل التكاليف مما يحقق الإقبال عليها دون السلع المنتجة فى دول أخرى تزيد أسعارها عليها .

٤ - توحيد التعرفة الجمركية بين الدول الإسلامية - وهذه خطوة ينبغى اتخاذها من وقت مبكر لتشجيع التبادل التجارى بين الدول الإسلامية وهى خطوة معترف بها ومطبقة بين الدول العربية - وبين دول الخليج وفى حالة الاتفاق بين الدول الإسلامية على قيام سوق اسلامية مشتركة فإن هذه الخطوة من الخطوات الأساسية والتى يمكن إقرارها منذ البداية لفتح الأسواق الإسلامية أمام منتجات الدول الإسلامية .

٥ - انتهاج سياسة حكيمة بالنسبة للتجارة الخارجية - يقصد من ورائها حماية الإنتاج داخل الدول الإسلامية من المنافسة الخارجية التى تصل فى بعض الحالات إلى ما يعرف بسياسة الاغراق لتحطيم الصناعة الداخلية.. ولابد فى بداية التصنيع أن تحظى المنتجات الداخلية بحماية جمركية تحول دون تمكين الصناعات العريقة أن توقف مسيرة التصنيع - ولكن لابد من ضبط تلك السياسة بحيث لا تحمى صناعة فاشلة - وبحيث لا تحمى تصرفات فاسدة أو ضعيفة ، وينبغى أن يلاحظ فى نفس الوقت أن التبادل العالمى سيجعل السوق الإسلامية هدفا للكتل الاقتصادية الكبرى التى ستقابل أى تصرفات فيها شطط بالمعاملة بالمثل - ولذلك فلابد من انتهاج سياسة حكيمة - تحمى الإنتاج الداخلى وتسمح له بالنمو - تراعى العلاقات الخارجية لتتم حلقة الاتصال دون انقطاع .

٦ - تيسير انتقال رءوس الأموال بين الدول الإسلامية ، إذ التفاوت فى الأحوال بين تلك الدول كبير جدا إلى حد أن " البنك الإسلامى للتنمية " يطلق على بعض الدول الإسلامية اصطلاح الدول النامية وعلى بعضها الآخر الدول الأقل نموا... ولعله يريد أن يقول الدول المتخلفة - والدول الأكثر تخلفا - ذلك أن ميزان المدفوعات فى الدول النامية يميل إلى جانب الزيادة بينما فى الدول الأقل نموا يميل إلى جانب النقصان - وبالتالى تضطر الدول الأقل نموا إما إلى الاقتراض أو إلى طلب المعونات الخارجية .

وفى اعتقادى أن إيجاد قاعدة متينة لمسح اقتصادى شامل يمكّن من معرفة المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية الجيدة والتى تجتذب رؤوس الأموال للاستثمار بعائد مجدى - بالإضافة إلى وجود ضمانات على المستوى الإسلامى الدولى الذى يضمن تحرك رأس المال والأرباح ذهابا وايابا دون أن تؤثر عليه التغيرات السياسية فى داخل الدول الإسلامية . وبدون هاتين القاعدتين السياسية والاقتصادية لايمكن لرأس المال أن ينتقل بسهولة بين الدول الإسلامية - وينطبق فى هذا المجال اصطلاح العرف الاقتصادى المعروف بأن رأس المال جبان - ولا يتحرك الا إذا اطمان إلى الأمن والأمان .

٧ - تيسير انتقال اليد العاملة بين الدول الإسلامية . وانتقال اليد العاملة يحتاج إلى تنظيمات إدارية ، كما يحتاج إلى مقدرة إنتاجية مشجعة.. لأن اليد العاملة المدربة القادرة على الإنتاج مرغوب فيها أكثر من اليد العاملة التى ليس لديها كفاءة إنتاجية عالية ويستوجب هذا الأمر ضرورة الاهتمام بإقامة معاهد تدريب فنية فى الدول الإسلامية التى لديها فائض فى اليد العاملة لتتمكن من تصديرها إلى الدول الإسلامية التى تحتاج إليها.. وعندئذ لابد أن يتم وضع السياسة الكفيلة بتفضيل اليد العاملة الإسلامية بدلا من غيرها .

٨ - العمل على استرجاع العقول الإسلامية المهاجرة إلى خارج العالم الإسلامى وذلك بتوفير المناخ المشجع لهذه العقول أن تعود إلى أوطانها - سواء من حيث المكافآت المالية المجزية أو من حيث توفر الوسط العلمى المناسب لنموها وازدهارها وتحركها أو من حيث توفر وسائل العيش المماثلة للأجواء التى هاجر إليها .

٩ - توحيد النقل لدول العالم الإسلامى - على النحو الذى سارت عليه السوق الأوربية المشتركة - وبطريقة تدريجية تدعو إلى الثقة والى حسن العائد . والمعروف كما سبقت الإشارة أن " البنك الإسلامى للتنمية " قد أصدر الدينار الإسلامى ولكن فيما يبدو أنه عملة دفترية لم تخرج إلى الاستعمال سواء فى التبادل بين الدول الإسلامية أو فى التعامل مع الأسواق الخارجية .

وفيما أظن أن خطوات واسعة ينبغى أن تُتخذ قبل أن يتمكن البنك من جعل الدينار عملة متداولة.. ولكن إذا وضعت موضع الاستعما ل واتخذت قاعدة لتصدير المنتجات الرئيسية التى ينتجها العالم الإسلامى مثل البترول والمعادن والقطن والمطاط سوف تأخذ طريقها إلى الانتشار . ذلك أن قيمة صادرات العالم الإسلامى لو حددت بالدينار الإسلامى ، واشترط المصدرون تقاضى القيمة بذلك الدينار لأصبح لها وزن عالمى .

ونحن نشاهد اليوم ما يعانيه العالم من تدهور العملات العالمية واضطراب قيمها وتغير أسعارها - وهى التى تعتبر مقياسا للقيمة أصبحت تحتاج إلى مقياس تقاس عليه - وأصبحت الأقيام مضطربة نتيجة لاضطرابها .. وفى يقينى أن الكتلة الإسلامية لو تحقق قيامها ستكون عاملا من عوامل الاستقرار للنقد العالمى .

١٠- العمل على إنشاء شركات دولية اسلامية تساهم فيها جميع الدول الإسلامية للقيام بالمشروعات الكبرى داخل العالم الإسلامى - وتشمل جميع النشاط الاقتصادى لهذه الدول من زراعة وتنقيب وبترول وصناعة وطاقة ونقل وسياحة وخدمات - بحيث يستغنى عن الشركات الأجنبية التى تعمل داخل الدول الإسلامية بامتيازات خاصة وسوف يحتاج هذا الأمر إلى خبرات واسعة وتفهم عميق للتخصصات المختلفة .

١١- الاهتمام بإنشاء شركات للنقل بأشكاله المختلفة من برى وبحرى وجوى على مستوى واسع - لأن النقل من أهم الوسائل التى تساعد على تسهيل التبادل التجارى والصناعى .

هذه فيما أظن تمثل الخطوط العريضة لإنشاء سوق اسلامية مشتركة يمكن أن تترجم إلى مجلدات من الدراسات التفصيلية وأعمال اللجان وتقارير الخبراء - بعد إصدار القرارات السياسية من قبل دول العالم الإسلامى .

(الى هنا ينتهى كلام معالى الشيخ جمجوم)

وقد يخجلنى أن أقرر أن ندوة السوق الإسلامية المشتركة بإسلام آباد لم تنهض بشىء يذكر فى صدد القضية ، وهو أمر لا مفاجأة فيه ، ولكننى كما قلت لم أكن لأهدف لأكثر من أن أبقى على الملف مفتوحا كحد أدنى من الجهد يحول دون وأد الأمل وتشييع القضية .

٢- الحلقات العلمية

* الحلقة العلمية للدراسات التنظيمية والادارية

(القاهرة ، ٢١ - ٢٦ صفر ١٣٩٩ - ٢٠ - ٢٥ يناير ١٩٧٩)

من خلال مناقشاتى مع رؤساء البنوك الإسلامية ، أحسست بفجوة خطيرة تتمثل فى اختلاف المفاهيم بل وتناقضها أحيانا ، ومن هنا كان التفكير فى عقد حلقة علمية على مستوى عال ، تعنى بمحاولة الوصول إلى مفاهيم محددة حول الغرض من إنشاء البنك الإسلامى وحول المهمة التى على البنك أن يقوم بها ، ذلك أن خطورة عدم الوصول إلى حد معقول من الاتفاق حول أهداف ومهمة البنك الإسلامى تكمن فى أن يسير كل بنك من هذه البنوك فى اتجاه منفرد.. اتجاه قد يفترق أو يخالف اتجاه بنك اسلامى آخر أو قد يلتقى معه بنسبة محدودة ، واذا لم نتدارك هذا الأمر فإن المسافة وربما الفجوة بين بنك إسلامى وبنك اسلامى آخر قد تزيد عن المسافة أو الفجوة التى بين البنك الإسلامى والبنك التجارى .. وفى ذلك ما فيه من خطر قد يهدد الفكرة برمتها .

لذلك فقد استهدفت الحلقة الوصول من خلال الحوار المتبادل بين المشاركين إلى بلورة المفاهيم الأساسية لفلسفة البنوك الإسلامية والسمات المميزة لها عن البنوك الربوية ،

واستيضاح الاتجاهات والأسس التى يقوم عليها بناء الهياكل التنظيمية للبنوك الإسلامية انطلاقا من تحديد أهدافها ، والأنشطة والمهام التى تقوم عليها لتحقيق هذه الأهداف ، والعناصر البشرية التى يوكل إليها النهوض بهذه الأنشطة والمهام - وقد أعطى التركيز الأكبر فى هذه الحلقة العلمية على الجانب التطبيقى من خلال تمرين عملى يتناول الخطوات المتتابعة للدراسة التنظيمية لبنك إسلامى .

وقد نجحت الحلقة نجاحا جيدا فى تحديد الأركان الأساسية لمفهوم البنك الإسلامى والاتفاق عليها (يمكن الرجوع إلى مجموعة هذه المفاهيم والتعريفات إلى الدراسة التى أعدها د. محمود الانصارى بعنوان دور البنوك الإسلامية فى التنمية الاجتماعية - توزيع دار الفكر العربى) - كما وصل المشاركون فى الحلقة إلى نتيجة هامة مؤداها أنه يصعب وضع هيكل تنظيمى نمطى للبنوك الإسلامية ، وأنه من الأفضل عدم الخروج باقتراح كنموذج تنظيمى لبنك إسلامى حتى لا تقوم البنوك بالسير على نهجه . وأنه من الأوفق تأكيد حقيقة أن تنظيم البنك الإسلامى يجب أن يكون تنظيما خاصا بكل بنك على أساس ما يحيط به من ظروف البيئة والوضع الاقتصادى وتوافر العمالة وغير ذلك .

* برنامج الاستثمار والتمويل بالمشاركة فى البنوك الإسلامية

(جدة ، ١ - ١٥ ديسمبر ١٩٨٠)

يندرج هذا البرنامج تحت التصنيف العريض للندوات الفكرية ، ولكننا أطلقنا عليه برنامجا ، لأنه كان فى حقيقة الأمر أكبر من مجرد ندوة واحدة فقد كان برنامجا متكاملا اشتمل على مجموعة من ندوات مخططة ذات أهداف معينة ، وجلسا ت تدريبية لإكساب المهارات فى مجال الاستثمار والمشاركات. وقد حرصت على أن أحشد لإدارة هذا البرنامج وتشغيله مجموعة من الخبراء المحليين والدوليين على أعلى مستوى .

وقد بلغ عدد الموضوعات التى ناقشها البرنامج أربعة عشر موضوعا ، فقد ناقش الطبيعة المتميزة للبنوك الإسلامية ، وأشكال وأساليب الاستثمار فى الفكر الإسلامى ،

وكيفية تخطيط استراتيجية الاستثمار والتمويل بالمشاركة ، ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات فى ضوء الربحية التجارية والعائد الإسلامى ، ومعايير التقييم واختيار المشروعات من الزاوية الإسلامية ، وتحليل المراكز المالية لخدمة أهداف التمويل والمتابعة ومدخل تطبيقى عن العمليات والمشاركات الجارية ، والتخطيط والرقابة الشرعية على عمليات الاستثمار ، والمشكلات المحاسبية للاستثمار والتمويل ، والمشكلات التنظيمية لنشاط الاستثمار ، والضمانات والمتطلبات القانونية فى العقود ومتابعتها ، والسيولة فى البنوك وفرص الاستثمار الدولى ومشكلاته ، ومسئولية البنك الإسلامى وتحديات التنمية .

وتشير تقارير المراقبين الذين قاموا بمتابعة البرنامج وتقويمه ، أن البرنامج قد حقق عددا جيدا من الأهداف مثل : الاتفاق حول الأسس الفكرية والضوابط العملية التى يقوم عليها الاستثمار والتمويل بالمشاركة ، والتحليل الموضوعى للمشكلات والصعوبات التى تواجه التطبيق فى البنوك الإسلامية من أوجه مختلفة ، وتحسين مهارات المشاركين فى تقييم المشروعات وتحليل مراكز العملاء واتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل، وتحقيق تفهم أفضل لظروف وعناصر العمل المحيطة بنشاط الاستثمار والتمويل بالمشاركة (التنظيمية والمحاسبية والسلوكية والقانونية) وقد استخدم فى هذا البرنامج الأخ الدكتور الانصارى ربما لأول مرة فى المنطقة العربية أسلوب القياس القَبْلى والبعدى للتأكد من درجة ومقدار استفادة المشاركين من البرنامج . وجدير بالذكر أن المركز العالمى لبحوث الاقتصاد الإسلامى بجامعة الملك عبد العزيز هو الذى استضاف البرنامج وقام بتغطية معظم تكاليفه المادية .

٣- الدورات التدريبية

فترة مسئوليتى عن الاتحاد.. كان هذا النشاط على أهميته هو أقل المربعات حظا من حيث الكم أو الحجم . ولا مفاجأة فى ذلك , فالأسباب معلومة لدىّ وواضحة ، فهى تكمن فى الاختلاف حول فلسفة التدريب أو قل المدرسة التى أتبنى أفكارها فى هذا الشأن .

فأنا أؤمن أن فلسفة التدريب للبنوك الإسلامية تخرج عن الإطار المألوف للفكر التقليدى فى التدريب ، فحيث يقوم الفكر التقليدى للتدريب على التركيز على إكساب المهارات بغية تحسين الأداء.. فإننى أجد أن هذا النوع من التدريب يصلح لعاملين فى أجهزة تقليدية ، حيث للعامل فى هذه الاجهزة دور محدود ومرسوم ولا يتجاوز حدود جزئية العمل الذى يقوم به " كترس " فى دولاب عمل استقر واستتب على مدى زمنى طويل . والأمر فى البنك الإسلامى على خلاف ذلك.. فالبنك الإسلامى جهاز جديد.. أشبه ما يكون بالتجربة ، يتحتم أن يكون مجال الإبداع والابتكار فيه واسعا مفتوحا ، هذا بالاضافة إلى أن الأصل فى فكرة البنك الإسلامى أنه مؤسسة غير محدودة المسئولية ، فالبنك عندى وفى أصل فكرته مؤسسة مالية مسئولة بطريق غير مباشر عن رعاية ورفاهة المنطقة التى تعمل فيها . والبنك بذلك رسالة قبل أن يكون خزانة لتلقى الأموال أو صرفها . من هنا فإننى أنظر إلى العامل فى البنك الإسلامى أيا كان موقعه الوظيفى على أنه مسئول عن فكرة ، ومرابط على ثغرة من ثغور الإسلام.. وعلى ذلك فإن أهم ما يلزمه متلازما مع التفوق المهارى وربما قبله.. التثقيف الفكرى والاستيعاب العقائدى الذى يجعل آفاقه الفكرية تتسع لإدراك شمول الإسلام كدين ، وموقع البنك الإسلامى من هذا الدين ، ودور البنك الإسلامى فى تجسيد التكاليف النبيلة التى جاء بها هذا الدين فى مجال المال والاقتصاد . وذلك النوع من التثقيف هو وحده الذى يجعل العامل فى البنك الإسلامى مدركا لأهمية تأثير كل تصرف يقوم به ومردوده على قضية البنك الإسلامى.. إضافة أو خصما . وهو الذى يشكل له اطارا مرجعيا سليما يحكم ويحدد السلوك وشكل ونوع الأداء الذى يخدم فكرة البنك الإسلامى الذى يعمل فيه ، إضافة إلى أن ذلك النوع من التثقيف الذى يشبه الشحن الانفعالى يقود العامل غالبا إلى التعلم والاتقان والتفوق على نفسه والإبداع واكتساب المزيد من المهارات . كذلك فقد كنت أومن بالتركيز على إكساب العامل للنظرة الكلية للبنك الإسلامى وشبكة روابطه وارتباطاته بالفكر الإسلامى فى عمومه . وحيث كانت تلك هى الأفكار الأساسية التى أتبناها فى موضوع تدريب العاملين لدى البنوك الإسلامية ، فقد كان ذلك موضع خلاف واختلاف مع غالبية رؤساء البنوك الإسلامية - وهم خليط من أصحاب أموال وموظفين يرتزقون فيأتمرون

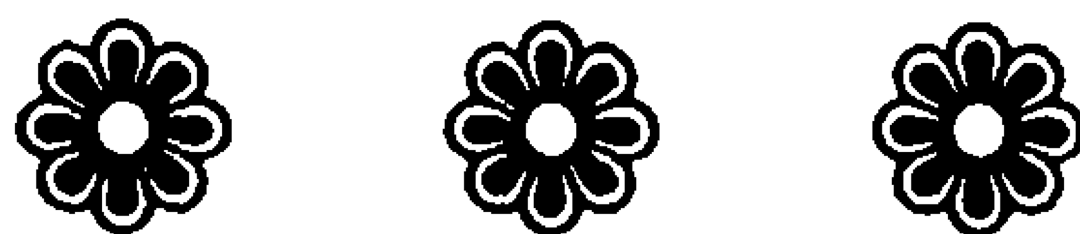
- الذى شكل كل منهم مدرسته الخاصة فى فكر التدريب . وأدى عدم اتفاقهم معى أو اتفاقى معهم فى أساسيات الفكر التدريبى للعاملين فى البنوك الإسلامية كمؤسسات لها خصوصيتها.. إلى العزوف عن ايفاد العاملين بالبنوك التى يديرونها إلى الدورات التدريبية التى كنت أصممها وأدعو اليها ، خشية أن يمتص العاملون لديهم فكرا ووعيا قد يهددهم فى مواقعهم . وكان ذلك بعينه هو سبب ظاهرة التمحور فى مجال تدريب العاملين للبنوك الإسلامية ، وظاهرة تعدد مراكز التدريب ، حيث حرص معظم رؤساء البنوك الإسلامية على أن يكون لكل منهم مركزه التدريبى الذى تسير برامجه وفق فكره الخاص والشخصى . ولعل ذلك بعينه أيضا هو السبب وراء الموقف السلبى الذى اتخذته مجموعة البنوك الإسلامية من المعهد الدولى للبنوك والاقتصاد الإسلامى الذى أنشأته فيما بعد فى قبرص التركية على الرغم من أنهم وافقوا فى البداية على إنشائه وباركوا خطواته .

كانت هذه مقدمة ضرورية قبل أن أتناول بالحديث الدورتين التدريبيتين اللتين عقدهما الاتحاد

كانت الدورة الأولى للعاملين الجدد الذين رشحهم برنامج الانتقاء الموضوعى الذى قمنا به - للالتحاق بخدمة بنك فيصل الإسلامى السودانى. وقد استغرقت هذه الدورة أسبوعين (٢٣ربيع الثانى - ٧ جمادى الأولى ١٣٩٨ - ١ - ١٩٧٨/٤/١٤) وقد تم تصميم الدورة على أساس التركيز بشكل أساسى على ثلاث مجموعات من الموضوعات الرئيسية ، المجموعة الأولى بعنوان " بنوك إسلامية " وفى تقديم مواد هذه المجموعة تم تغطية الاطار العام للبنوك الإسلامية ومفاهيمها وأسسها وفلسفلتها ، كما تم مناقشة عمليات البنك الإسلامى فى ضوء احكام الشريعة الإسلامية . والمجموعة الثانية تحت عنوان " دراسات مصرفية " ، وفى تقديم مواد هذه المجموعة تم تناول تفاصيل العمليات المصرفية التى سيقوم بها البنك الإسلامى ، وإدارة أموال البنك بأنواعها المختلفة وطريقة توزيع الأرباح وتكوين الاحتياطيات والمحافظة على السيولة وحقوق المساهمين والمودعين ، والعلاقات الفنية بين أنواع الانشطة المختلفة مع الإشارة إلى عمليات البنوك التقليدية والأجهزة المالية الأخرى . والمجموعة الثالثة من الموضوعات تحت عنوان " ثقافة إسلامية وموضوعات

اقتصادية واجتماعية عامة " وفى تقديم مواد هذه المجموعة تم عرض ومناقشة عدد من القضايا الإسلامية الهامة ، بهدف تعميق ثقة العاملين فى خلود الشريعة الإسلامية وصلاحيتها للتطبيق فى كل العصور ، وبهدف تسليح المتدربين بالمهارات الكلامية فى الحديث والمناقشة حول فلسفة البنك وأهدافه . وبالاضافة للمحاضرات التى ألقيت فقد طبقنا نظام " ورش العمل " لمناقشة الموضوعات المشتركة فى قاعات بحث . وقد استخدمنا فى تقويم الدورة أسلوب القياس القبلى والبعدى للتأكد من حدود وحجم الإفادة من البرنامج .

أما الدورة التدريبية الثانية التى عقدها الاتحاد ، فقد اختلفت شكلا وأهدافا عن الدورات التدريبية التقليدية . تم إنجاز هذه الدورة بالتعاون مع رابطة العالم الإسلامى وامانة اللجنة العليا للدعوة الإسلامية بالأزهر الشريف . وقد امتدت هذه الدورة لمدة ثلاثة شهور . وكان قوام المشاركين فى تلقى برامجها ١٠٥ من أئمة ودعاة العالم الإسلامى وفدوا من (٣١) دولة إسلامية وعربية . وتتلخص أهدافنا من هذه الدورة فى إمداد الداعية الإسلامى بمعطيات الفكر الاقتصادى ومناقشة النظريات الاقتصادية المختلفة ومقارنتها بالفكر الاقتصادى فى الإسلام وذلك من منطلق تكامل جوانب المعرفة لدى أئمة المساجد والعاملين بحقل الدعوة الإسلامية وبخاصة فى ظل ظروف الفتن المحدقة التى يعيشها عالمنا الإسلامى . وقد أعاننا على تنفيذ هذه الدورة وهيأ لها كل أسباب النجاح الأخ الصديق الدكتور عبد الودود شلبى الأمين العام للهيئة العليا للدعوة الإسلامية .



الفصل الخامس عشر
تابع التأصيل وتنظير الفكرة
٢ - المؤتمرات العامة والمجلة والإصدارات

الفصل الخامس عشر

تابع التأصيل وتنظير الفكرة

٢ - المؤتمرات العامة ، والمجلة ، والإصدارات

٤ - المؤتمرات العامة

قد أشارك غيرى من المفكرين الإسلاميين فى النعى على استخدام المؤتمرات كأسلوب لاستعادة القوى والتأهيل للمستقبل ، ذلك أنه مما يستوقفنا فى المؤتمرات الكثيرة التى تعقد تحت لواء الإسلام تشابه كبير فى موضوع اللقاءات وتضارب بين القرارات والتوصيات مما يشير بوضوح إلى ظاهرة الحيرة فى تحديد أهداف العمل الإسلامى ومناهجه كما يشير إلى النقص فى البصر بملابساته المعقدة .

لكننى فى نفس الوقت نظرت إلى حركة البنوك الإسلامية ، فإذا بعشرة أعوام قد مضت على بدء انتشارها ، وإذا ببعضها حريص على الالتزام بأصل الفكرة .. جاد فى السعى نحو الأخذ بالصحيح ، وبعضها الآخر مكتف باللافتة وسعيد بها .. يمارس تحت مظلتها التزام شكلى وتطبيق عملى يلحقه بجدارة بمعسكر البنوك التقليدية دون منازع . ولما كان من الحقائق المعروفة أنه إذا أرادت حركة أو فكرة استعادة قوى اندفاعها فى الحاضر وتأهيل نفسها للمستقبل فإنه لابد لها من مراجعة نقدية تعطى لنفسها أوسع مجالات الحرية للمناقشة حتى يمكن تقييم الموقف الراهن تقييما موضوعيا لإغناء التجربة وهدايتها إلى حكم رشيد تتعرف من خلاله على الإيجابيات لتضيف إليها مزيدا من التعميق والى السلبيات فتعمل على التخلص منها . من هذا المنطلق وجدت أن عقد مؤتمر عام لكل أعضاء مجالس إدارات البنوك الإسلامية .. لمراجعة ما تم .. يمثل ضرورة حيوية لحركة البنوك الإسلامية ، وأنه من الممكن أن نجعل من هذا المؤتمر علامة بارزة ونجعل له قوة وقدرة وأن نعصمه من

السلبيات الشائعة التى تذهب بعافية المؤتمرات ما دمنا ندرك ونعى عوامل الضعف .. فنتحاشاها ، وعوامل القوى والنجاح فنوفرها له .

وفى ضوء هذا الفهم ، أمكن بتوفيق الله عقد مؤتمرين عامين .. أستطيع أن أصفهما بالنموذجية فى التخطيط وفى النتائج ، أما أولهما فقد كان المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية الذى عقد فى اسطمبول فى الفترة ١٨ - ٢١ أكتوبر ١٩٨٦ ، لتقويم ما أنجزته البنوك الإسلامية على مدى عشر سنوات ولمناقشة الإطار العام لمحاور العمل فى المستقبل ، وأما المؤتمر العام الثانى فقد عقد بعد المؤتمر الأول .. بعامين - فى مدينة الخرطوم وكان تحت عنوان نحو استراتيجية موحدة للبنوك الإسلامية .

المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية (اسطنبول ١٤- ١٧ صفر ١٤٠٧هـ - ١٨-٢١-اكتوبر ١٩٨٦)

حرصت فى هذا المؤتمر منذ البداية أن أستلفت نظر رؤساء وأعضاء مجالس ادارات البنوك إلى حرج ودقة المرحلة التى تمر بها ، وأن أحدد لهم أهداف المؤتمر بكل الوضوح فى أمرين ، أولهما تقويم ما مر وتبادل الرأى وتقليب النظر بصدر رحب حتى نستضئ فى مواصلة المسيرة بنظرات العقول وثمرات الخبرة وحصيلة التجارب ، وثانيهما أن نتفق على تحديد واضح للأهداف والغايات فى صورة قضايا محددة وأن نتفق على الوسائل والمراحل وتحديد معالم الطريق وأن نتعاهد بإرادة واعية وكلمة مجتمعة على قبول الحق والعمل به . وبعد أن استعرضت معهم تاريخ مسيرة البنوك الإسلامية وما قدمه الاتحاد من دعم ومساندة لتعميق مجرى المسيرة وتحقيق أهدافها . طرحت أمامهم فكرى فى محاور عمل الاتحاد فى المرحلة المستقبلة ، ومحاور عمل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية . وقد لخصت ما أراه كمحاور عمل مستقبلية للاتحاد فى سبع مهام .

المهمة الأولى : هى الإعلام العالمى المدروس ، فحيث أن البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ما زالت تمثل فكرة جديدة - والناس أعداء لما يجهلون ، وحيث تمتلك الأجهزة

المالية قدرة هائلة على الاعلام المضاد لفكرة وحركة البنوك تحسبا لآثارها فى المستقبل القريب أو البعيد ، فإن المهمة الأولى والمقدسة لأمانة الاتحاد ينبغى أن تكون مركزة على التصدى للإعلام المضاد لتحجيمه أو وقفه ، ويرتبط بذلك ارتباطا عضويا التركيز على كل أسلوب أو طريقة أو وسيلة لتوضيح فكرة البنوك الإسلامية وشرحها وكسب التأييد لها والإقناع بها ، ولعله مما يملؤنا بالتفاؤل فى النجاح فى هذه المهمة أن فكرة البنوك الإسلامية فى حد ذاتها مشحونة بعوامل الجذب فغايتها خدمة الإنسان وتأمين حياته وحمايته من الاستغلال وتطهير مصادر رزقه ثم هى لاتعادى أحدا ولا تعتدى على الغير ثم هى إلى جانب ذلك تعبر عن آمال غير المسلمين خاصة من أهل الكتاب، لأن جميع الكتب السماوية ترفض الاستغلال والاستبداد وتحكم القوى فى الضعيف والغنى فى الفقير .. ثم هى تعبر أولا وأخيرا عن مصالح القطاع العريض من البشر .

ويرتبط بنقطة الاهتمام بالإعلام على المستوى الدولى ضرورة تعزيز علاقات وروابط وصلات الاتحاد بالمنظمات الدولية .

كما يرتبط بها كذلك تعميق وتعزيز التعاون مع الأجهزة الفنية فى المؤسسات المالية الدولية ذات العلاقة .

ويرتبط بها كذلك توجيه مزيد من الاهتمام إلى الدراسات والبحوث التى تدور أساسا حول طرح المشاكل وتقديم أوراق عمل لها وإيجاد الحلول للتساؤلات الحائرة فى ممارسات البنوك الإسلامية .

المهمة الثانية : تهيئة المناخ السياسى لدعم ورعاية البنوك الإسلامية للتوصل إلى تقنين حصول البنوك الإسلامية على معاملة على قدم المساواة - فى أقل القليل - مع البنوك الأخرى.

المهمة الثالثة : تطوير أعمال لجان الخبراء المشتركة مع البنوك المركزية والسلطات النقدية وتنمية الحوار الدائر بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية لتقنين علاقات الضوابط

والاشراف من البنوك المركزية بما يتفق وطبيعة ومصالح البنوك الإسلامية .

المهمة الرابعة : ترجمة الأفكار الخاصة بعمليات التنسيق بين سياسات البنوك الإسلامية إلى اجراءات وبرامج عمل تحقق مظهرا عمليا للتساند بين مجموعة البنوك الإسلامية كما تحقق مصالح أكثر اتساعا لها فيما بينها وللشعوب الإسلامية التى تخدمها .

المهمة الخامسة : اجراء الدراسات والبحوث اللازمة لتمكين البنوك الإسلامية القائمة أو التى تحت الإنشاء من التغلب على الصعوبات القانونية التى تواجهها وبخاصة تلك التى تتعلق بتكييف العمل المصرفى وما يترتب على هذا التكييف من أحكام إلزامية ، وما يتعلق بالمعاملات الضريبية غير العادلة التى تعانى منها بعض البنوك الإسلامية .

المهمة السادسة : وهى تنصب على الجانب الخاص بالفتوى والرقابة الشرعية: فالتجربة ما زالت تفتقر إلى الاجتهادات الفقهية التى لن يحسنها فى الواقع الا رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه يعيشون للقرآن وبالقرآن ولا يتجاهلون فى نفس الوقت مقتضيات عصر تجاوز الأرض إلى القمر ، لذلك فإنه قد يقف على رأس الأمور المطلوبة تطوير صيغة الهيئة العليا للرقابة الشرعية بالاتحاد لتحقق آمال البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وآمال وتطلعات شعوب الأمة الإسلامية من ورائها .

المهمة السابعة : وضع خطة عملية علمية لسلسلة من مؤتمرات العمل التى تتجاوز الطابع الدعائى إلى العمل الجاد المنظم الذى يتم فيه ترتيب الأولويات وبرمجة وسائل التنفيذ وخطواته بالفعالية التى تتكافأ مع عظمة الحركة ونبل أهدافها .

أما عن محاور العمل المتصور للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية فى المرحلة القادمة فقد طرحتها ملخصة فى النقاط التالية :

- مزيد من الاهتمام بالعمل على تدريب كوادر فنية تواكب التطور العلمى دون إغفال لجوهر الإسلام ، وتنقل التجربة من الورق إلى حقل العمل ومن الاجتهاد إلى الواقع ومن

الفلسفة إلى سوق المال مع الاهتمام الشديد بتزويد هؤلاء بالخلفية العقائدية المناسبة .

- مزيد من اهتمام البنوك الإسلامية بتوجيه استثماراتها لخدمة القطاع العريض من الشعب فتسعى باستثماراتها لاستنبات الأرض الموات واستخراج ثرواتها والاستفادة من المواد الخام للنهوض بالصناعة وتقديم كافة الخدمات للناس حتى يتحقق أمل المسلم فى تناول رغيف الخبز من نتاج أرضه ويلبس من غزل يده ويعيش فى بيت يشيده بنفسه ، ويداوى ويعالج أمراضه فى مستشفيات من صنعه .

- أن تعمل البنوك الإسلامية على أن تصحح الممارسات التى تثور حولها الشكوك، وألا تضرب عرض الحائط بموجة التشكيك التى تثار حولها فى مناطق عملها ، وانما تعمل على أن تنظر لأنشطتها وأعمالها وممارساتها بعين الإسلام البصيرة والمستبصرة التى لا تستعلى على النصح ما دام مخلصا .

- أن تسارع البنوك الإسلامية باستكمال أنظمتها وتطويرها وصقلها حتى تتمكن فى وقت قريب من وضع نظم للرقابة على سلامة مسيرتها وحمايتها من أطماع المتسلقين والمتطفلين والمنتفعين .

- أن تضع - بدافع من الوعى بالأهداف والمصالح والمخاطر المشتركة - برامج عملية وصيغا للتعاون الثنائى والتعاون الجماعى فيما تقدمه من خدمات بما يحقق مصالحها ومصالح الأمة الإسلامية وبما يطور علاقاتها إلى صيغة وشكل الكتلة المالية الإسلامية المتساندة المتعاونة التى يتطلع اليها العالم الإسلامى . ومما ينبغى ألا يغيب عن ذهننا أن المجهودات المتناسقة اذا ما قامت بها البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية فسوف تمهد الطريق بكل تأكيد لأسلمة كل قطاعات الصيرفة والمال فى العالم الإسلامى .

- لما كان وجود سوق اسلامى لرأس المال والأوراق المالية قد تأخر تحقيقه حتى الآن على الرغم من ضرورته للاستثمار الصحى والنمو فى التشغيل ، فإنه على البنوك الإسلامية مجتمعة أن تشمر عن ساعد الجد من أجل الإسراع بإيجاد سوق اسلامى لرأس المال والأوراق

المالية هذا إلى جانب الاجتهاد فى ابتكار أدوات مالية جديدة .

- مزيد من الاهتمام لإيجاد صيغة متوازنة لتوجيه الاستثمارات بين الآجال المختلفة مع الاهتمام بالاستثمار طويل الاجل الذى تتطلبه الاستثمارات فى القطاع الصناعى والقطاعات الأخرى التى تخدم أساسا أغراض التنمية الشاملة .

- الاهتمام بإيجاد الطرق والوسائل والأساليب التى تعمل على امتصاص البنوك الإسلامية لفائض السيولة الموجودة فى العالم الإسلامى بكميات ضخمة لا تتوافر فى بلدان أخرى .

- على البنوك الإسلامية أن تولى اهتماما خاصا بزيادة حجم التجارة بين الدول الإسلامية ، ومع التسليم بأن للحكومات اليد الطولى فى هذا النشاط ، إلا أن البنوك الإسلامية تستطيع أن تلعب دورا كبيرا فى تمهيد الطريق إلى تلك الغاية .

وقد نجح أخونا الدكتور محمود الأنصارى بقدراته التنظيمية الهائلة فى ادارة المؤتمر الذى كان فى حقيقة أمره أربعة مؤتمرات فى مؤتمر واحد ، ذلك أن العمل والحوار والمناقشات فى المؤتمر كانت مقسمة على أربعة قطاعات اختص كل منها بموضوع ، فاختص القطاع الأول بموضوع الموارد المالية واستخداماتها فى المصارف الإسلامية واهتم هذا القطاع بمناقشة عدد من النقاط تدور حول الصيغ المختلفة للمصادر والأساليب المختلفة لتشغيلها فى ضوء الشريعة الإسلامية مع التركيز على أساليب التوظيف القصير والمتوسط والطويل الاجل ، ومناقشة ودراسة الأدوات والأوراق المالية الإسلامية وطرق إصدارها وإقامة وتطوير سوق مالى إسلامى .

واختص القطاع الثانى بموضوع المشكلات المحاسبية فى المصارف الإسلامية :

حيث دارت بحوثه ومناقشاته حول دراسة وتحليل طبيعة المشاكل المحاسبية فى المصارف الإسلامية وأثرها على مسيرتها ، وتحليل وتشخيص الإطار الفكرى للأسس والسياسات المحاسبية فى المصارف الإسلامية ، ودراسة وتحليل أسس تحديد وقياس نصيب

المستثمر من عائد الاستثمارات ، ودراسة وتحليل منهج وأسس الرقابة الداخلية والخارجية على حسابات المصارف الإسلامية ، وأسس حساب وتوزيع زكاة المال فى المصارف الإسلامية .

واختص القطاع الثالث من قطاعات المؤتمر بموضوع منهج وأسس التعاون والتنسيق بين المؤسسات المالية الإسلامية ، حيث دارت أوراق عمله ودراساته حول أهمية وحتمية التعاون والتنسيق بين المؤسسات المالية الإسلامية ، والصيغ البديلة للتعاون والتنسيق والتكامل فى مجال السيولة والاستثمار والخدمات ، ودور نظام المعلومات المتكامل للمصارف الإسلامية فى رفع كفاءة الأداء وترشيد القرارات .

واختص القطاع الرابع من المؤتمر بموضوع استراتيجية البنوك الإسلامية .. (الأهداف والمراحل) : حيث دارت أوراق العمل والدراسات فى هذا القطاع حول المفهوم الحقيقى لوظيفة البنك الإسلامى فى المجتمع الذى يعمل فيه ، وتقييم المرحلة التى قطعتها البنوك الإسلامية منذ نشأتها حتى الآن ، وتحديد المراحل التالية والوسائل المطلوبة لتحقيقها ، ومؤشرات ومعايير الحكم على نجاح تحقيق هذه المراحل ، واستعراض الإيجابيات وتحديد السلبيات والمشاكل والمعوقات التى تعترض مسيرة البنوك الإسلامية فى عمومها ووسائل وأساليب التغلب عليها .

وقد توصلت قطاعات المؤتمر الأربعة التى أشرنا إليها إلى مجموعة جادة وعملية من القرارات والتوصيات ، كان من الممكن أن تمثل منعطفا جديدا وطريقا رشيدا لمجموعة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لو صدقت نيتها فى الأخذ بها وتنفيذها . فقد أورد تقرير القطاع الذى كان يدرس موضوع استراتيجية البنوك الإسلامية ، أنه بعد تقويم موضوعى وتحليل ناقد لتجربة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية فى السنوات العشر الماضية ، صار من الضرورى وضع استراتيجية لعمل المصارف الإسلامية تحدد أفضل الطرق إلى تحقيق غاياتها مستفيدة من التجارب والخبرات والنجاحات والإخفاقات التى صاحبت التجربة على أن يراعى فى منهجية الاستراتيجية المقترحة المبادئ والأسس التالية :

١ - الشمول بمعنى أن تشمل الاستراتيجية المصارف والمؤسسات المالية والاستثمارية وتسعى إلى توحيد الفكر والسياسة ، وعلى أن يؤخذ بعين الاعتبار الجهود الفردية لكل مصرف أو مؤسسة فى إطار البيئة التى يعمل فيها .

٢ - المرونة بحيث تكون الاستراتيجية قابلة لاستيعاب التطورات غير المنظورة فى الأوضاع الاقتصادية القطرية والاقليمية والعالمية .

٣ - العمل على تعبئة الموارد المالية للأمة الإسلامية لتأخذ وجهتها السليمة نحو التنمية الاقتصادية فى العالم الإسلامى من خلال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية .

٤ - أن تحوى الاستراتيجية خططا وبرامج مرحلية مستنيرة بالتوصيات التالية :

(أ) تأكيد أن وظيفة المصارف الإسلامية - بعد الحرص على تطبيق الشريعة الإسلامية بالدرجة الاولى - هى التنمية بمفهومها الشامل .

(ب) نشر المعرفة فى مجال الاقتصاد الإسلامى وفقه المعاملات عن طريق وسائل الاعلام المختلفة لتوعية الجمهور بها .

(ج) الاهتمام بتدريب العاملين فى مجال المصارف الإسلامية بمفهومه الشامل لتكوين أطر متميزة فقهيا ومصرفيا وسلوكيا .

(د) تطوير وتحديث نظم العمل فى المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بما يرفع كفاءة العاملين بها .

(هـ) الاهتمام بتوجيه جانب هام من موارد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية نحو التوظيفات التى تخدم قطاعات الحرفيين وصغار الزراع بما يؤدى إلى رفع كفاءتهم الإنتاجية.

(و) إنشاء مركز للتوثيق والمعلومات يضم ما يحتاجه الباحثون والممارسون فى المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية من معلومات وبيانات ، وبما يساعد على وضع الخطط

والسياسات على المستوى الفردى والمستوى القومى والإقليمى .

(ح) إشاعة العدل والاحسان فى المعاملات المالية بين رأس المال ومستخدميه وذلك بإيجاد التوازن بين الربحية ومقتضيات التكافل الاجتماعى والإنسانى .

(ط) العمل على إنشاء مصارف أو شركات استثمار إسلامية متخصصة تعمل فى مجالات التمويل متوسط وطويل الأجل لاحداث التنمية الاقتصادية فى البلدان الإسلامية على أن يتم توفير التمويل اللازم لها والمناسب لطبيعتها .

أما القطاع الذى توفر على دراسة التعاون بين المصارف الإسلامية ، فقد أوصى بالآتى :

(١) إنشاء صندوق استثمار تسهم فيه البنوك الإسلامية وتكون مهمته إنشاء المشروعات وطرح صكوك أو شهادات لتمويل هذه المشروعات تكتتب فيها البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ، وبحيث يكون هذا الصندوق بالإضافة إلى البنوك المكتتبة فيه بمثابة السوق الثانوية للصكوك والشهادات المصدرة حتى تتحقق لها السيولة اللازمة ، وفى الوقت نفسه يساعد هذا الصندوق على امتصاص فائض السيولة لدى البنوك ويقابل ما قد تتعرض له من عجز .

(٢) إنشاء صندوق لمقابلة المخاطر غير المتوقعة فى عمليات التوظيف والاستثمار التى تقوم بها البنوك حماية لمراكزها المالية .

(٣) التنسيق بين هيئات الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية داخل القطر الواحد وتجميع كل الفتاوى الشرعية الصادرة وتبويبها وتصنيفها وتوزيعها على جميع المؤسسات والمصارف الإسلامية ، وإضافة ما يستجد اليها عن طريق الأمانة العامة للاتحاد حتى تعم الفائدة منها .

(٤) تيسير تبادل المعلومات بين البنوك والمؤسسات المالية فى المجالات المختلفة.

(٥) تبادل الآراء القانونية فى الموضوعات والمشاكل العامة التى تواجهها المصارف

الإسلامية ، وكذا نماذج العقود القانونية فيما يستجد من صيغ للتعامل .

(٦) الاستفادة من مراكز التدريب القائمة فى بعض البنوك الإسلامية لتدريب العاملين فى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى .

(٧) تبادل الخبرات الفنية والبشرية بين المؤسسات والبنوك الإسلامية .

وأوصت لجنة الموارد والاستخدامات بالآتى : -

١ - إعداد ميزانية تجميعية دورية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية تبرز نشاطها وتطوره وتتيح استخلاص النتائج والمؤشرات ومعدلات الأداء التى يمكن الاستفادة منها سواء على مستوى البنوك والمؤسسات الأعضاء بالاتحاد أو الأجهزة والمنظمات والأفراد المهتمين بمتابعة قضايا البنوك الإسلامية .

ويجب أن يتم اتخاذ فترة مالية موحدة أساسا للتجميع إحصائيا مع قيام أمانة الاتحاد بإعداد نموذج موحد يتم التجميع على أساسه ويراعى فى تصميمه اشتماله على الحسابات الرئيسية والمقابل للعملات المحلية بالدولار الأمريكى .

٢ - حتى يكون للبنوك الإسلامية دور واضح فى تنشيط سوق المال الإسلامى فإنه يتعين عليها استحداث وزيادة الأدوات المالية الإسلامية المتنوعة الطبيعة والآجال والأغراض وعلى وجه الخصوص :

(أ) زيادة رؤوس أموال البنوك وتوسيع قاعدة ملكيتها بين جمهور المستثمرين .

(ب) إصدار سندات مشاركة فى الدخل .

(ج) إصدار شهادات إيداع إسلامية لآجال متوسطة .

(د) إصدار شهادات استثمار تخصص لمشروع بذاته أو لتمويل أنشطة بذاتها (زراعية - صناعية - عقارية ...الخ) مع توفير السيولة لهذه الشهادات من جانب البنوك والعمل

كسوق ثانوية لها .

٣ - العمل على إنشاء شركات مساهمة إسلامية تعد وتروج لها البنوك الإسلامية وتكتتب فى جزء من رؤوس أموالها ثم تطرح الباقى للاكتتاب العام وتعمل على تسجيل أسهمها فى أسواق الأوراق المالية .

٤ - الإسراع فى إنشاء الشركات العاملة فى أسواق المال الإسلامية حتى تكتمل لهذه السوق مؤسساتها ، ويمكن أن تنشأ هذه المؤسسات بتضافر جهود البنوك الإسلامية ومن هذه الشركات :

(أ) شركات التأجير التمويلى الإسلامى .

(ب) شركات التأمين وإعادة التأمين الإسلامية .

(ج) الشركات المالية الإسلامية التى تعمل فى مجال الأوراق المالية .

٥ - السعى المستمر نحو استحداث أدوات مالية جديدة لاستقطاب مدخرات المستثمرين ، وعلى الأخص لآجال متوسطة وطويلة ، وكذا الحاجة إلى استنباط صيغ توظيف إسلامية مقابل الاحتياجات التمويلية المتجددة للمجتمعات الإسلامية .

وفى سبيل ذلك يمكن الإعلان عن جوائز للباحثين فى هذا المجال تشجيعا لهم على البحث والابتكار .

٦ - العمل على تنمية الموارد غير المكلفة لدى المصارف الإسلامية عن طريق توسيع قاعدة الحسابات الجارية لديها .

وأخيرا .. أوصى القطاع الذى تصدى لدراسة المشكلات المحاسبية فى البنوك الإسلامية .. بالتوصيات التالية :

١- اتباع الأساس النقدى فى قياس وتوزيع أرباح المضاربات استنادا إلى قاعدة نض

المال (تحوله من سلع إلى نقود) .

٢- اتباع أساس تحقق الربح بالبيع فى حالة المرابحات .

٣- فى حالة المشاركات قصيرة الأجل والتى تتداخل فى فترات مالية متتالية يقوّم الجزء الذى تم بوصفه منتجا له قيمة كل فترة مالية على أساس القيمة الجارية ويقارن بتكلفته ويعتبر الفرق هو نصيب الفترة من نتيجة عملية المشاركة .

أما فى حالة المشاركات المتناقصة .. فيقسم نصيب كل فترة مالية من أرباح المشاركة المتناقصة على أساس رصيد حصة كل طرف من رأس المال المستثمر بعد تجنيب نصيب الإدارة المتفق عليه .

وبالنسبة للمشاركات طويلة الأجل (قطاع التشييد والمقاولات) يقوّم الجزء الذى أنجز من مشروع المشاركة على أساس القيمة الجارية ويقارن بقيمته الدفترية ويعتبر الفرق نصيب الفترة من نتيجة المشاركة ويوزع حسب الاتفاق .

٤- فى مجال قياس وتوزيع نتائج المشاركات يتم تجنيب جزء من أرباح المشاركات الجارى تنفيذها كاحتياطى لمقابلة المخاطر المالية والاقتصادية ، كما توصى بتطبيق قاعدة الحذر بالنسبة لقياس نتائج المشاركات التى أنجز منها جزء بسيط لا يرقى إلى مستوى المنتج الذى يمكن تداوله تطبيقا لأحكام الشريعة الإسلامية .

٥- الفصل محاسبيا بين نشاط الاستثمار(توظيف الأموال) فى المصارف الإسلامية وبين الأنشطة الأخرى ، وتعد حسابات مستقلة حتى يمكن قياس نصيب المستثمرين من نتائجها ، وهذا أمر تحبذه الشريعة الإسلامية .

٦- العمل على تطبيق أسس ونظم محاسبة التكاليف حتى يمكن قياس التكاليف الفعلية للأنشطة المختلفة ، وكذلك المصاريف الفعلية المتعلقة بتسهيلات ائتمانية أو خدمات مصرفية تقدم للعملاء حتى لا يجر هذا إلى مخالفة شرعية تنجم من تحميل العميل بأكثر مما

أنفق على عمليته .

٧- ترحل نتائج عمليات شراء وبيع العملات المختلفة إلى حساب إيراد العمليات الجارية (نشاط الخدمات المصرفية) .

٨ - فى نهاية كل فترة مالية يعاد تقويم العملات القابلة للتحويل ويرحل الفرق إلى حساب فروق إعادة التقويم والذى يرحل رصيده المدين إلى حساب نتيجة الفترة ، أما الرصيد الدائن فيتم تدويره .

٩ - تقويم محفظة الأوراق المالية على أساس القيمة التجارية ويكوّن مخصص بالنقص فى قيمتها أما الزيادة فتجنب فى حساب احتياطى .

١٠- إعداد ميزانية موحدة تتضمن المركز المالى لكل مصرف إسلامى وشركاته .

١١- تشكيل لجنة بحوث ودراسات متخصصة فى مجال المحاسبة فى المصارف الإسلامية فى إطار الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية تكون أولى مهامها وضع نماذج للمصارف الإسلامية تتضمن الأسس والمبادئ والمصطلحات المحاسبية والتسميات حتى يمكن اعداد ميزانية موحدة لكافة المصارف الإسلامية والتى يستفاد بها فى مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وتكون مصدرا لنظام المعلومات المحاسبية ، كما تقوم اللجنة بدراسة الموضوعات المحاسبية المتعلقة بالمخصصات والاحتياطيات وحسابات الزكاة وغير ذلك من الموضوعات المحاسبية .

* * *

المؤتمر العام الثانى (تم عقده بالخرطوم عاصمة السودان فى الفترة من ١٤ - ١٦ ربيع الأول ١٤٠٩ هـ ٢٥ - ٢٧ أكتوبر ١٩٨٨ م .. تحت عنوان " عناصر ومقومات استراتيجية البنوك الإسلامية "

وقد كان هذا المؤتمر أقل حظا من المؤتمر الذى سبقه سواء فى عدد الحضور أو عدد

المؤسسات المالية الإسلامية المشاركة أو عدد البحوث وأوراق العمل المقدمة إلى المؤتمر أو فى المناخ العام الذى كانت تخيم عليه سحابات من التوترات والعلاقات غير الصحية بين بعض المؤسسات المالية المشاركة وبعضها الآخر .

ولكن مع ذلك فقد كان حصاد المؤتمر طيبا للغاية ، فقد أفرز المؤتمر عددا من التوصيات الهامة والحيوية لترشيد مسيرة حركة البنوك الإسلامية كان الأخذ بها - لو أنه تم - سوف يؤدى يقينا إلى تعديل فى المسار نحو الأفضل . لقد قدم المؤتمر توصيات فى مجال الرسالة والمقاصد وفى مجال الأهداف وفى مجال التعاون بين البنوك الإسلامية وفى مجال تنمية الموارد البشرية وفى مجال الاعلام .. إلى جانب توصيات عامة أخرى .

ففى مجال الرسالة والمقاصد ، لخص المؤتمر رأيه فى أن المصارف الإسلامية تتميز عن المصارف الأخرى بأنها مؤسسات مالية ذات رسالة ومنهج تعمل فى إطار من الأخلاق والقيم المستمدة من الشريعة الإسلامية . وهى بذلك أوعية لتجميع المدخرات وتوظيفها والمشاركة الفاعلة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل على إشاعة العدل والإحسان فى المعاملات المالية وبين رأس المال ومستخدميه ، وذلك بايجاد التوازن بين الربحية ومقتضيات التكافل الاجتماعى ، أو بمعنى آخر تتلخص رسالتها فى تحقيق نقلة حضارية اقتصادية مالية اجتماعية سلوكية من منظور إسلامى . ومن هنا أوصى المؤتمر فى مجال الأهداف بأن :

- تساهم البنوك الإسلامية بفاعلية فى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وفق المقاصد والمعايير الشرعية .. تنمية عادلة ومتوازنة تركّز على توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمعات والاهتمام بالمناطق والقطاعات الأقل نموا ليتحقق لتلك المجتمعات أمنها الاقتصادى وانعتاقها من التبعية الاقتصادية ، وذلك وفقا للمتغيرات والظروف السائدة فى كل قطر .

- نشر وتنمية الوعى الادخارى والاستثمارى بين القاعدة العريضة من المواطنين بهدف استقطاب أكبر قدر ممكن من الأموال وإعادة توظيفها لكى تساهم فى بناء قاعدة اقتصادية

سليمة لصالح المجتمع بأسره وفق الصيغ الإسلامية المتعارف عليها ، واستخدام صيغ جديدة تمكنها من التوظيف الأفضل والاستخدام الأمثل .

- التركيز على التوظيف متوسط الأجل الذى يمكن من الاستثمار فى مختلف مجالات النشاط الاقتصادى أخذا فى الاعتبار الصعوبات التى تواجه بعض البنوك فى التوفيق بين الربحية والتوظيف متوسط وطويل الأجل والسياسات النقدية التى تتبعها البنوك المركزية .

- سعى البنوك الإسلامية فى توظيفها لمواردها إلى الموازنة بين تحقيق الربح وتقديم الخدمات الاجتماعية تحقيقا لرسالتها فى بسط التكافل الاجتماعى .

- العمل وبصفة مستمرة على استحداث أدوات مالية إسلامية جديدة تغطى احتياجات ومتطلبات العصر .

- سعى البنوك الإسلامية إلى تجويد وإتقان أدائها لتقديم أفضل الخدمات للمتعاملين معها والاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة ، وذلك بانتهاج أساليب علمية متطورة ، واستخدام التقنيات الجديدة ، وتوثيق العلاقات مع المتعاملين معها .

- إحياء ما تجمع من التراث الإسلامى فى مجال المال والمعاملات والتجارة والاستثمار والزكاة وتنقيته والأخذ به أخذا بصيرا حضاريا والتنسيق بين الجهود التى تبذل فى هذا المجال .

- سعى البنوك الإسلامية إلى إيجاد المناخ المناسب لجذب رأس المال الإسلامى ليستثمر فى البلدان الإسلامية .

أما فى مجال التعاون بين البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية فقد أوصى المؤتمر بـ : سعى البنوك الإسلامية إلى تعاون وثيق بينها على المستوى القطرى والإقليمى والدولى لتحقيق أهدافها ليكون مدخلا للتكامل الاقتصادى بين البلدان الإسلامية ، ويتخذ هذا التعاون صورا شتى منها :

* إنشاء المؤسسات المالية والاستثمارية المشتركة من بنوك وشركات ، وتيسير التبادل

التجارى والعمل على تذليل الصعوبات فى هذا المجال .

* مواصلة الجهود التى بدأها الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية لتوحيد القوائم المالية والبيانات المتعلقة بالبنوك الإسلامية وصولا إلى لغة موحدة فى عرض البيانات والنتائج والعمل على تطوير النظم المحاسبية وأنظمة المراجعة بغرض توحيدها لتتمشى مع متطلبات البنوك الإسلامية .

* دعم الهيئة العليا للرقابة الشرعية وتوثيق علاقتها بمجمع الفقه الإسلامى والمؤسسات المماثلة التى تعمل فى مجال الفتوى .

* إنشاء وحدة للبحوث ودراسات الجدوى واعداد المشروعات القابلة للاستثمار المشترك والترويج لهذه المشروعات .

* تنسيق تعريب المصطلحات الفنية المستخدمة فى مجال الاقتصاد الإسلامى والبنوك الإسلامية وتوحيد تعاريفها بما يتفق مع وظيفتها .

أما فى مجال العلاقة بين البنوك المركزية والسلطات النقدية ، فقد أكد المؤتمر على أنه من الطبيعى أن تخضع البنوك الإسلامية لرقابة السلطات النقدية عليها ، غير أن الأمر يستلزم استمرار الحوار القائم بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية للاتفاق على الصيغ المناسبة للتنسيق والتعاون والرقابة بما يتواءم مع طبيعة البنوك الإسلامية ، ومن ثَمّ فإنه من الأهمية بمكان تكثيف الاتصالات بالمؤسسات التمويلية الدولية لبحث صيغ التعاون بينها وبين البنوك الإسلامية لصالح قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان العالم الإسلامى .

وفى مجال تنمية الموارد البشرية ، سجل المؤتمر عددا من النقاط تتلخص فى أنه :

" إيمانا بالدور الأساسى الذى تلعبه الموارد البشرية فى تحقيق رسالة البنوك الإسلامية والآمال المعقودة عليها ، فقد أصبح من المتعين إعطاء الأولوية والأهمية اللازمة لإعداد أجيال جديدة من المصرفيين الإسلاميين المؤمنين برسالة البنوك الإسلامية وفلسفتها وطبيعة

نشاطها والعارفين بالاقتصاد الإسلامى بصفةعامة .

ومن المتصور فى هذا المجال أن تعد خطة متكاملة للتدريب المركزى ، والتدريب على مستوى المناطق الجغرافية المختلفة ، وعلى مستوى الأقطار والبنوك سواء كان قبل الالتحاق بالعمل أو بصفة دورية خلال العمل ، وبحيث تخصص الاعتمادات المناسبة لهذا الغرض باعتبار أن ما يمثله هذا الإنفاق هو استثمار له عوائده وثماره .

أما التوصيات العامة الأخرى التى أفرزها المؤتمر فقد دارت فى عمومها حول التوصية بإنشاء ملتقى أو منتدى - اقتصادى إسلامى لاثراء الفكر الإسلامى فى مجال الاقتصاد عموما والصيرفة خاصة وتناول القضايا الطارئة ووضع الرؤى المدروسة لتطوير الحركة مستقبلا ، وأن تولى البنوك الإسلامية - فى سعيها للتنمية الشاملة والعادلة على أسس إسلامية - اهتماما خاصابالقارة الإفريقية والسودان لموارده الزاخرة ، وذلك فى إطار جهودها لإعادة توطين الأرصدة الإسلامية داخل الوطن الإسلامى وتحقيق الاكتفاء الذاتى فى السلع الاساسية والاستراتيجية .

ثم وجّه المؤتمر نداء حارا للمؤسسات والبنوك الإسلامية أن تعمل على ترجمة التوصيات الصادرة عن المؤتمر إلى برنامج وخطط عمل مبرمجة تتواءم مع متطلبات المرحلة والمتغيرات السائدة.

وفى أثناء المؤتمر جمعتنا جلسات مع فخامة السيد أحمد الميرغنى رئيس مجلس رأس الدولة (آنئذ) والسيد الصادق المهدى رئيس الوزراء ، وفهمت منهما فى هذه الجلسات أنهم ينعون بشدة على مجموعة البنوك الإسلامية فى السودان كثيرا من الأمور على رأسها التحيز الطائفى أو قل الحزبى فى معاملاتها وإهمالها التركيز على المشروعات التنموية واتجاهها إلى العمليات التجارية التى تولى الربح اهتماما يغلب على أى بعد اجتماعى بالإضافة إلى كثير من الممارسات الخاطئة التى تخرج بهذه البنوك عن قوانين إنشائها التى تنص على الالتزام بالشريعة الإسلامية . وشكوا لى كثيرا من أن قضية تنمية المجتمع المحلى لاتكاد تكون

واردة على بال أو على أجندة أعمال مجموعة البنوك الإسلامية بالسودان (البنوك الإسلامية فى السودان آنئذ ستة بنوك) .

وفهمت من السيد الصادق المهدى رئيس وزراء السودان آنئذ أن اجراءات يجرى ترتيبها لأخذ البنوك الإسلامية بالشدة التى تعيدها إلى جادة الطريق . وفى الحوار معهما .. كل على حدة.. اتفقا معى على أن مشكلة البنوك الإسلامية - بعد تجربة التطبيق - قد تتمثل أساسا فى الافتقار إلى العنصر البشرى المناسب لفهم فلسفة هذه الفكرة والنهوض بأعبائها ، ويتفرع عن هذا الأمر عجز البنك الإسلامى عن القيام بمهمته الأصلية والحقيقية كمؤسسة مالية اجتماعية هدفها الأول والأخير الذى نشأت من أجله - هو تنمية المجتمع وتحقيق اعتماده على نفسه . وحيث اتفقتْ وجهات النظر معهما على هذا التشخيص ، فقد اقترحت على السيد الصادق المهدى أن يتبنى فى السودان وأنا فى خدمته - برنامجا تدريبيا مدروسا ومخططا لمجموعة من العناصر البشرية المنتقاة لإعدادها للعمل السليم فى البنوك الإسلامية والبدء فى ذلك بتنفيذ تجربة محدودة - تقوم على أكتاف هذه العناصر - تقدّم نموذجا عمليا حيا تستطيع البنوك الإسلامية الأخرى بالمنطقة أن تحذو حذوه وأن تتلمس عناصر نجاحه فتفيد منها . ووافقنى السيد الصادق على ذلك . لكننى لست أدرى .. هل كانت موافقة السيد الصادق شكلا من أشكال المجاملة التى أملتها واجبات الضيافة العربية التى يتمتع بها آل المهدى ، أم أنه كان جادا بالفعل فى هذا التوجه ولكن الظروف السياسية القلقة التى انتهت بالانقلاب الذى نفذته جبهة الانقاذ .. هى التى حالت دون المضى فى تنفيذ ما اتفقنا عليه .

ولعله من المفارقات الملفتة للنظر التى قد تشير إلى أن إذن الله لم يتنزل بعد لتصحيح مسيرة البنوك الإسلامية ، أن مثل هذا الحديث ومثل هذا الاتفاق قد تم بينى وبين فخامة الرئيس أحمد سيكوتورى . . أثناء إشرافى على تنفيذ برنامج تدريبى فى غينيا . . ثم قبضه الله إليه ، وبينى وبين فخامة الرئيس ضياء الحق فى إسلام آباد عند حضورى لندوة السوق الإسلامية المشتركة فى أكتوبر١٩٨٧ . . ثم اختاره الله شهيدا .

٥ - مجلة البنوك الإسلامية

كان من بين ما يقال فى الهجوم على البنوك الإسلامية أن التجربة قد انطلقت إلى حيز الفعل مباشرة بحد أدنى - وضئيل جدا - من التمهيد النظرى أو التأصيل الفكرى سواء بالنسبة للإطار الفكرى العام (الاقتصاد الإسلامى) أو لمفهوم البنك فى النظرية الإسلامية

لذلك وسدا لهذه الثغرة وضعت نصب عينى منذ أن توليت أمانة الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية أن أولى هذا الجانب اهتماما خاصا .

وعلى الرغم من ضآلة الموارد فى الاتحاد ومحدوديتها ، فقد أقدمت على اصدار مجلة دورية تصدر كل شهرين باسم مجلة " البنوك الإسلامية " تعنى بالبحوث والدراسات فى مجال الفكر الإسلامى بمفهومه الواسع ، والفكر الاقتصادى فى الإسلام بوجه خاص من أجل اكتشاف الهوية الاقتصادية الإسلامية ، والوصول إلى صيغة عصرية لتطبيق النظام المالى الإسلامى .

وقد حددت العناصر الأساسية للخط الفكرى للمجلة فى النقاط العشر التالية :

١ - تلتزم المجلة بالشريعة الإسلامية وأحكامها الاعتقادية والعملية ، والشريعة هى كل ما بلغه النبى صلى الله عليه وسلم للناس من أحكام شرعية فى الكتاب الكريم أو فى السنة الثابتة ، وهى بهذا المعنى غير الفقه الذى هو خلاصة اجتهاد العقول المسلمة فى اطار الشريعة .

٢ - وتلتزم المجلة - بصفة خاصة - بأحكام الشريعة العملية المتعلقة بالنشاط الاقتصادى وفى مقدمتها وجوب إيتاء الزكاة وحرمة الربا ، وحرمة الكنز والاسراف ، ووجوب حماية وتوفر الحاجات الأساسية للإنسان المسلم : من حفظ النفس والعقل والدين والعرض والمال .

٣ - تدعو المجلة إلى تطهير الحياة الاقتصادية - للأمة الإسلامية ثم للعالم كله من بعد

- من آفة الربا ، وتطرح على المستويين النظرى والتطبيقى - مفهوم المشاركة الكاملة بين العمل ورأس المال كبديل عن الفائدة الربوية .

٤ - يعتبر ربا - بناء على ما استقر عليه رأى الفقهاء، وأوضحته المنشورات التى أصدرها الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية - مستفيضة وموجزة -كل فائدة محددة سلفا قبل الاقراض أو الإيداع منسوبة إلى رأس المال أو الزمن يحصل عليها صاحب رأس المال دون مشاركة منه فى العمل أو فى المخاطرة بتحمل مسئولياته فى احتمالات الربح والخسارة أسوة بعناصر الإنتاج الأخرى .

٥ - تعمل المجلة على إنماء وتطوير الفكر الإسلامى عموما والفكر الفقهى خصوصا - وفى المجالات الاقتصادية بوجه أخص . وذلك فى إطار القواعد والتقاليد التى يقدمها " علم أصول الفقه " .

٦ - تدعو المجلة إلى الإفادة من تراث الفقهاء السابقين واحترامه ، واختيار أكثر عناصره تلاؤما مع الظروف المعاصرة ما دام الدليل صحيحا أو مقبولا ، ولكنهالا تتعصب لكافة محتويات هذا التراث الفقهى دون نقد ، أو لمذهب معين فيه دون غيره .

٧ - تحرص المجلة على توجيه الاهتمام المتوازن الى كلٍ من استيعاب إنجازات الفكر الإسلامى واستثمارها فى حل المشكلات الراهنة من ناحية ، والى استيعاب الواقع المعاصر ومعالجته فى ضوء الشريعة ومقاصدها من ناحية أخرى ، عملا على صياغة حلول تقبلها الشريعة للمشكلات الراهنة فى الحياة الإسلامية .

٨ - العمل على صياغة نظرية إسلامية فى التنمية ودراسة احتياجاتها العملية، ولوازمها التطبيقية ، مع الافادة - بالإضافة إلى ما سبق - بما لا يتعارض مع الشريعة من إنجازات الاقتصاد العالمى دون وقوع فى شرك التقليد أو الخضوع الفكرى .

٩ - تعمل المجلة على شق طريق جديد ، مستقل فكريا عن أى تيار آخر فى الفكر

الاقتصادى ومحاولة تحديد معالمه النظرية والتطبيقية ، يعبر عن وجهة النظر الإسلامية إلى الحياة الاقتصادية .

١٠ - تعبر المجلة عن " الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية " وتحاول تحقيق أهدافه ، وتلتزم بالفلسفة التى قام عليها ، والتيار الفكرى الذى يتبناه ويمثله فى العالم الإسلامى وعلى الصعيد العالمى .

* * *

عندما أعود بالذاكرة إلى قصة المجلة وصدورها ، أسترجع مسيرة المشقة والألم والمعاناة والدموع .. وعلى الرغم من أنه يصعب الاختلاف بين اثنين على الأهمية والفائدة التى تعود على حركة كحركة البنوك الإسلامية من إصدار مجلة تكون لسانا يتكلم باسمها ومنبرا للدفاع عنها ومجالا لإثراء النظرية وتأصيلها ونشرها .. ، فإننى عندما أصدرت المجلة كان المصدر الأول للعنت كل العنت من رؤساء البنوك الإسلامية الذين بدأوا بانتقاد الشكل ثم تحولوا إلى المطالبة بأبواب وتحقيقات نمطية كانت مصادر تمويل المجلة تعجز عن النهوض بها ، فضلا عن انى كنت أرى عدم ضرورتها وجدواها لخدمة الخط الفكرى للمجلة وخدمة الهدف الذى أنشئت من أجله .

بدأت المجلة بالاتفاق مع الصحفى الاقتصادى النابه الأخ الصديق " عبد الرحمن عقل " لرياسة تحريرها . وصدر العدد الأول منها فى ربيع الأول ١٣٩٨ - فبراير ١٩٧٨ .

وعند العدد الخامس عشر فى فبراير ١٩٨١ سَربت إلىَّ مجموعة بنوك الخليج صورة منشور صادر عن وزارة الخارجية بدولة الإمارات بمنع دخول كتابات عدد من المفكرين والصحفيين .. من بينهم عبد الرحمن عقل ، ولعل ذلك بسبب الحمى التى أوقدها صدام حسين فى ظروف عقد اتفاقية كامب ديفيد ومحاصرة كل من شارك فيها أو كتب عنها أو

أبدى رأيا مؤيدا لها . ولما كنت أعتمد فى جزء كبير من تمويل المجلة على الاشتراكات الثابتة لعدد من المؤسسات الرسمية فى الخليج ، فقد اضطررت وأنا موجوع القلب إلى إطلاع الاخ عبد الرحمن عقل على هذا الأمر لاستئذانه فى أن استبدله بصحفى نقابى آخر لرئاسة تحرير المجلة . وقد تطوع للقيام بهذه المهمة الأخ الصديق صلاح عزام بمقابل رمزى يعكس - حقيقة - حجم تضحيته .

منذ صدور العدد الأول وأنا أعانى من التمويل ، وألهث خلف تدبيره ، خاصة وأن الخط الفكرى الذى ألزمت به المجلة نفسها لا يسمح بفتح باب قبول الإعلانات فى المجلة على مصراعيه .. والإعلانات هى المصدر الذى تعتمد عليه الجرائد والمجلات .. كما هو معلوم . وكحل جزئى للمشكلة لجأت إلى عدد من الأصدقاء من رؤساء الأجهزة ومديرى الجامعات بمنطقة الخليج ، كانوا كراما فى الاتفاق معى على دعم المجلة بمعونات على شكل اشتراكات ثابتة ، وارتضوا منى المبالغة .. حيث كانت قيمة الاشتراك فى نسخة واحدة على مدار العام ١٠٠٠ ريال - أى ما يعادل ٢٠٠ ريال سعودى للعدد الواحد - يتم سدادها مقدما. ومع تقدم ونمو حركة البنوك الإسلامية ، ودخول بعض قياداتها فى صراعات ضرورية .. بدأت الضغوط السياسية على الأصدقاء رؤساء الأجهزة الذين يدعمون المجلة باشتراكاتهم ، وبدأ عدد الاشتراكات يسير فى خط النقصان والتآكل .

وأطلت أزمة التمويل برأسها بشكل حاد ومنذر . فعرضت على رؤساء البنوك أن يشترى كل بنك ٥٠٠ نسخة من كل اصدار بجنيه واحد للنسخة .. لكى نستمر فى إصدار المجلة ولم أجد منهم سامعا أو معينا . عرضت عليهم أن يدعم كل بنك المجلة بإعلان واحد فى كل عدد من بين الإعلانات التى يفيضون بها فى كرم بالغ على الصحف والمجلات المحلية والإقليمية .. فلم ألق منهم سوى الخذلان . وأصبحت موضة شائعة ومعدية أن يصدر كل بنك من هؤلاء لنفسه مجلة شهرية تسبح أساسا بحمد قيادته وتنشر ما يكتبه له المحررون " الملاكى " وهو أمر نعرفه جميعا ، إذ لا يغيب على فطنة أحد أن من يتعثر فى القراءة ولا يحسن من صنعة الكتابة بمفهومها الحرفى أكثر من " رسم " اسمه .. يستحيل أن يكون

كاتبا مفكرا يدبج الافتتاحية فى كل عدد ، ويضرب بسهم فى كل قضية من قضايا الاقتصاد والاجتماع والتربية .إنه الداء العربى العضال الذى أعيا كل مصلح .. داء الذاتية ، وحب الهيمنة ، وصعوبة القياد ، والعناد فى غير محله ، والتلذذ بمعاناة الزملاء بل والسعادة أحيانا بهذه المعاناة ، ثم على رأس ذلك كله استحالة قبول العمل فى فريق أو مع جماعة ، فالعربى إما أن يكون أميرا فى الجماعة حتى ولو بغير مقومات وأسباب أو أن ينقلب عدوا لها وسيفا مصلتا على كل أعمالها الصحيح منها وغير الصحيح .

إزاء ذلك كله ، وحرصا منى على استمرار صدور المجلة غازلت البنك الإسلامى للتنمية بنشر إعلانات مجانية له .. علّه يعيننى فى التمويل أو فى أقل القليل أن يقابل هذه المبادرة بتحية مماثلة فيدفع قيمة هذه الاعلانات .. لكنه أصم قلبه وأذنيه . وغازلت مجموعة بنوك البركة ومؤسساتها - على خلافى الشديد فى ذلك الأمر مع أحبابى وخلصائى الذين قالوا لى أن الطبع العربى لن يرى فيما تنشره عن البركة ومؤسساتها من اعلانات أو تحقيقات إلا أنه نوع من الانبطاح وإناخة الظهر .. وربما الوصولية .. ولم تفلح هذه المحاولة فى كسب تأييد أو تمويل للمجلة .. وأحسب فى ضوء ما أعرفه بيقين عن قيادات البركة من إخلاص وحرص على دعم كل عمل إسلامى فى مشارق الأرض ومغاربها أن ما حال بينهم وبين الاستجابة الإيجابية لمحاولاتى إنما يرجع لعلاقات شخصية فوقية أملت توجهات من الظلم أن نطالب قيادات البركه - بمصادمتها .

عرضت على " دار الغد العربى " بمصر أن أنقل إليها رخصة المجلة وأن تستمر فى إصدارها بنفس الخط الفكرى . وعرضت على " الزهراء للإعلام العربى " أن تقوم بإصدار المجلة وتحريرها .. وباءت كل هذه المحاولات بالفشل .

ومع العدد التاسع والستين فى ربيع الأول ١٤١٠ - نوفمبر ١٩٨٩ توقفت المجلة عن الصدور - بعد أن عجزت عن الاستمرار ، وتقوض المنبر ، وصمت اللسان . والى الله أشكو ضعف قوتى وقلة حيلتى .

٦ - الدراسات والبحوث والإصدارات

من الحقائق التى لا أجادل فيها كثيرا ، أن تطبيق تجربة البنوك الإسلامية قد سبق بمعنى من المعانى التنظير بمعناه العلمى المعروف ، فقد بدأت التطبيقات برصيد محدود من التأصيل الفكرى سواء فيما يتعلق بمفهوم وأبعاد وحدود الاقتصاد الإسلامى (الإطار الفكرى العام) ، أو فيما يتعلق بمفهوم ووظيفة البنك فى الفكر الاقتصادى الإسلامى .

من الصحيح أن مبدأ التعامل بالربا كان يعد عند نشأة تطبيق البنوك الإسلامية من النظريات المحددة التى يمكن فصلها عن بقية النظريات الاقتصادية العامة .. ولكن ما عدا ذلك من المفاهيم الأخرى المتعلقة بالاقتصاد الإسلامى (كإطار عام) ، والمتعلقة بالتطبيقات والممارسة فى عمليات ووظيفة البنك الإسلامى ، والمتعلقة بالمشكلات التنظيمية والمحاسبية والإدارية وإجراءات التعامل التجارى والمالى محليا ودوليا .. كل ذلك كان يحتاج إلى دراسات وبحوث بهدف التأصيل والتنظير ، وإلا تعرضت التجربة للدخول فى عنق زجاجة .

ولقد كان ذلك هما من همومى التى تصاعدت أثناء وبعد المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الإسلامى (١٩٧٦) ، حيث كانت البحوث وأوراق العمل التى قدمت فيه .. بداية تفتح الطريق . وتشعل الحماس ، وتغرى بالاستمرار ، وتؤكد فى نفس الوقت مدى شدة الحاجة إلى مواصلة طريق التنظير برؤية علمية ، شرعية واقتصادية سيما وأن التطبيقات قد باتت متاحة لإمداد الفكر بشواهد التجريب .

وقد بدأت الطريق بمشروع طموح شاركنى الفكر فيه تخطيطا وإعدادا الدكتور محمود الأنصارى والدكتور حسن أبو ركبه عميد كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز.. وذلك قبل إنشاء الاتحاد . ويتمثل هذا المشروع فى إعداد موسوعة علمية عملية عن البنوك الإسلامية ، كانت خطتنا فيها أن تتكون من عشرة أجزاء تغطى الجوانب النظرية ومختلف الجوانب العملية بالتفصيل فيما يتعلق بالبنوك الإسلامية .

وغنى عن البيان أن مثل هذا المشروع يقوم أولا وقبل كل شيء على توفير فرق عمل متخصصة على أعلى مستوى .. ويحتاج هذا إلى تمويل . ولما كانت هذه الفكرة قد راقت للأمير محمد الفيصل آل سعود فقد تبرع لها من جيبه الخاص بمبلغ تسعة عشر ألف دولار أمريكي (٧٠٠٠٠ ريال سعودي) للمساهمة في تغطية تكاليف الجزء الأول .. ولكن الاستمرار في تحقيق هذا المشروع الطموح كان يحتاج إلى تغذية مستمرة يعجز عائد نشر وتسويق ما يتم انجازه عن تغطيتها لسبب واضح مفهوم .. هو أن مثل هذه المصنفات لطبيعتها المتخصصة والمتعمقة لا يقبل على شرائها إلا المتخصصون .. وهم قلة . فطرحت الاكتتاب في تمويل الموسوعة عن طريق الاشتراك في المجموعة الواحدة بأجزائها العشرة (التي كان مزمعا ومخططا .. إصدارها) بما قيمته الفان وستمائة دولار أمريكي (١٠٠٠٠ ريال سعودي) . ولم يقدم على تغطية هذا الاكتتاب سوى نفر قليل ، كان على رأسهم الشيخ صالح كامل الذي اشترك بسبع عشرة مجموعة ، وكذلك بعض الجامعات في السعودية . وقد صدر الجزء الأول من هذه الموسوعة ونحن في مرحلة التمهيد لإقامة الاتحاد ، ثم صدر عن الاتحاد الأجزاء الستة التالية ، وحالت ظروف التمويل عن استكمال المشوار .. بل إنها حالت دون طبع الجزء السابع والخاص بتسويق الخدمات في البنوك الإسلامية ، رغم أننا كنا قد انتهينا من إنجاز مادته .. وما يزال حبيس أدراج مكتبي .

من الظواهر المؤسفة ، والتي كان لها دخل كبير فيما آلت اليه أحوال البنوك الإسلامية والصورة التي هي عليها الآن، أن معظم رؤساء البنوك الإسلامية الأعضاء بالاتحاد ذوو اهتمام محدود للغاية بالبعد الفكري والتنظيري في قضية البنوك الإسلامية .. بل لا أكون متجنيا إن قلت أنهم في جملتهم ينظرون إلى هذا الجانب على أنه ترف لا ينتفعون به وهم في غناء عنه . وقد كانت تلك النظرة على رأس الأسباب التي تكمن في خلافاتي معهم وفي مخططاتهم الدائمة لضرب الحصار على حركتي. وقد كان من الطبيعي أن تنعكس آثار هذا التوجه من جانب رؤساء البنوك الأعضاء بالاتحاد على نشاط النشر والاصدارات في الاتحاد .. ومع ذلك فقد أمكن بفضل الله أن يصدر الاتحاد إلى جانب مجلة البنوك الإسلامية - نيفا وستين إصدارا مابين بحث ودراسة ومصنف في مختلف المجالات التي تتصل بالاقتصاد

الإسلامى والبنوك ،

ففى مجال النظرية العامة للاقتصاد الإسلامى ، صدر عن الاتحاد : المدخل إلى النظرية فى الاقتصاد الإسلامى ، السياسات المالية والنقدية فى الاقتصاد الإسلامى ، نحو النظرية الاقتصادية فى الإسلام ، الوجيز فى الاقتصاد الإسلامى ، الاقتصاد الإسلامى : مقوماته ومنهاجه ، الدخل والاستقرار ، تطور الدراسات الاقتصادية الإسلامية ، علة تحريم الربا وصلتها بوظيفة النقود ، معجزة الإسلام فى موقفه من الربا ، أهم الخصائص المميزة للاقتصاد الإسلامى ، ذاتية المعاملات الإسلامية ، المشكلة الاقتصادية ونظريات الطلب والإنتاج ، الأثمان والأسواق والتوزيع ، التوظف وعلاج التقلبات الاقتصادية ، استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية فى الإسلام ، منهج الادخار والاستثمار فى الاقتصاد الإسلامى ، دليل الباحث فى الاقتصاد الإسلامى .

وفى مجال المحاسبة الإسلامية : محاسبة الزكاة ، بعض خصائص تطور الفكر المحاسبى فى الإسلام ، محاسبة الشركات والمصارف فى النظام الإسلامى ، نظرية المحاسبة المالية فى الفكر الإسلامى (فى خمسة أجزاء) .

وفى موضوع البنوك الإسلامية : ١٠٠ سؤال و ١٠٠ جواب حول البنوك الإسلامية ، الترشيد الشرعى للبنوك القائمة ، موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة ، ما معنى بنك إسلامى ، بنوك بلا فوائد، دور البنوك الإسلامية فى التنمية الاجتماعية ، المقابلة الشخصية فى انتقاء العاملين فى البنوك الإسلامية ، الأنشطة المصرفية وكمالها فى السنة النبوية (جزءان) ، البنوك الإسلامية : الرأى الآخر .

وفى مجال الدعوة الإسلامية بشكل عام وبما يخدم الفكر الاقتصادى فى الإسلام ، صدر عن الاتحاد : من عبقرية الإسلام ، روح الإسلام ، وللإسلام طريق آخر ، المصطلحات الحديثية ، لاضرر ولا ضرار ، حول مبدأ الغرم والغنم ، مقدمة فى التعريف بعلم أصول الفقه الإسلامى ، خلود الشريعة الإسلامية ووجوب تطبيقها على المجتمعات الإسلامية ،

التهيئة والاعداد لسيدنا رسول الله ، الملكية الخاصة فى الشريعة الإسلامية ، الأسس الاقتصادية الإسلامية وتنظيم تطبيقها ، حول الأسس العلمية والعملية فى الاقتصاد الإسلامى ، الفوائد المصرفية والربا ، الحل الإسلامى لأزمة الإدارة فى العصر الحديث ، التعريف الاصطلاحى لعلم الاقتصاد الإسلامى ، الشيوعية والأديان ، أفكار ماركسية فى الميزان ، تجربتى مع الماركسية ، الجامعة الإسلامية ، المفاهيم الإسلامية بين الاجتهاد والتقليد.

هذه الإصدارات إلى جانب أجزاء ستة من الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ، والتى عالج الجزء الأول منها الإطار النظرى لفكرة البنوك الإسلامية وفلسفة البنك الإسلامى ومهمته ووظيفته كمؤسسة تنموية تقف فى قلب الإنتاج ، وعالج الجزء الثانى الدورة المستندية على الصورة التى تناسب أنواع النشاط التى تقوم بها البنوك الإسلامية ، وعالج الجزء الثالث الهياكل التنظيمية التى تناسب الأحجام المختلفة للبنوك الإسلامية (بنك صغير - بنك كبير بنك دولى) مع توصيف مدروس للمناصب والوظائف المختلفة والنوعية فى البنوك الإسلامية . وعالج الجزء الرابع بملاحقه الثلاثة إدارة الموارد البشرية بالبنوك الإسلامية والاساليب العلمية لانتقاء العاملين وتدريبهم ومتابعة نموهم الوظيفى أثناء العمل ، وعالج الجزء الخامس بمجلداته الثلاثة الأصول الشرعية للأعمال المصرفية وموضوع التأمين ، وعالج الجزء السادس بمجلديه الاستثمار ودراسات الجدوى وتقويم المشروعات فى البنك الإسلامى .

وكان آخر ما أصدرناه هو " دليل البنوك الإسلامية أعضاء الاتحاد " باللغتين العربية والانجليزية . وقد كان من أحلامى الشخصية أن يكون للبنوك الإسلامية نشرات تصل إلى كل البنوك فى العالم تشرح فلسفة الإسلام فى المال ، والنظم التى تسير عليهاالبنوك الإسلامية . وقد حقق اصدار هذا الدليل جزءا من الحلم .. خاصة وأنه اشتمل على جزئين ، تضمن الجزء الأول خلفية تاريخية عن البنوك الإسلامية ومرتكزات عمل هذه المؤسسات ، والاطار العام لعملها ، ومجالات نشاطها ، وإنجازاتها ونتائج أعمالها ، وأساليب الرقابة عليها ، والبعد الاجتماعى فيها .. ثم النظرة المستقبلية لها . وتناول الجزء الثانى

من الدليل بدرجة من التفصيل البيانات الخاصة بالمؤسسات المالية الأعضاء بالاتحاد من حيث النشأة والفروع والشركات التابعة لكل من هذه المؤسسات ، وتحليل لآخر ميزانية للمؤسسة مقارنة بأرقام العام السابق . وكان هذا الدليل إنجازا رائعا لمجموعة عمل من الخبراء المتخصصين فى هذا المجال تكونت من الاخوة أحمد رضوان واسماعيل حسن وسمير متولى ومحمود الأنصارى . (كل المطبوعات والإصدارات التى أشرت اليها منشورة ومتاحة لدى دار الفكر العربى بالقاهرة)

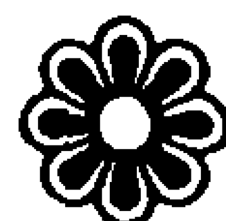
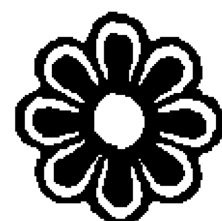
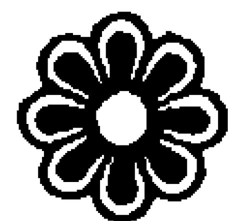
ومما أحمد الله عليه أن كل بحوث ودراسات الاتحاد ومطبوعاته كنت أحرص بشدة على توفيرها وإتاحتها مجانا فى أغلب الأحوال للدارسين والباحثين والمهتمين وطلاب الدراسات العليا وإدارات ومراكز البحوث . كما كنت أعطى دائما موافقتى بأقصى درجات التيسير لكل جهة أجنبية كانت تطلب ترجمة المطبوعات الصادرة عن الاتحاد .

ولا يخالجنى شك فى أننا بالسهر على ثغرة التنظير .. بإصدار تلك المجموعة من البحوث والدراسات قد استطعنا - دون مبالغة - أن نحدث تيارا فكريا قائدا فى مجال الاقتصاد الإسلامى .. كانت من بين ردود أفعاله تصحيح مفاهيم دول إسلامية كثيرة عن البنوك والاقتصاد الإسلامى وإبراز أفضليته ، ولفتْ أنظار عديد من كبار الاقتصاديين الغربيين للفكر الاقتصادى فى الإسلام إلى حد تحول كثير من المفكرين المرموقين إلى تبنى فلسفة البنوك الإسلامية والدفاع عنها . كما كان من بين ردود الفعل أيضا إحداث بعث فكرى فى مجال الاقتصاد الإسلامى إلى جانب انتشار معطيات ومصطلحات المعاملات الإسلامية على نطاق واسع .

٧ - مشروع قانون إقامة النظام المصرفى الإسلامى

من الأمور التى يجوز لنا أن نلحقها بإنجازات الاتحاد فى المجال الفكرى والتنظير .. ذلك العمل الذى يتعلق بمشروع قانون إقامة النظام المصرفى الإسلامى ، ففى مايو ١٩٧٩ طلب إلى الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب آنئذ أن يقوم الاتحاد بإعداد هذا

المشروع . وقد استعنا فى هذا الشأن بعميد القانونيين وأستاذ الاقتصاد والمالية العامة الدكتور محمد حلمى مراد الذى أعاننا فى إعداد المشروع ومذكرته التفسيرية . وقد أقوم بالحاق نص المشروع ومذكرته التفسيرية كملحق للكتاب .. إذا سمح الحجم الذى أتصوره للكتاب بذلك . وقد استهدف مشروع القانون الذى وافينا به مجلس الشعب المصرى إقامة نظام مصرفى متكامل يعمل وفق الشريعة الإسلامية ، ويحل فيه نظام الاستثمار والمشاركة محل التعامل الربوى القائم على الفائدة معاونا بذلك الأفراد على العمل والإنتاج ، ومحققا أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد . ويتألف هذا النظام من قاعدة تتمثل فى البنوك الإسلامية العامة والمتخصصة ، ويتولى رعايتها وتوجيهها ومعاونتها فى ممارسة أعمالها ومساندتها اذا ما تعرضت لمآزق أو صعوبات " ..مصرف مركزى إسلامى " هو قمة الجهاز المصرفى فى الدولة المدبر لسياستها النقدية والمالية . ويتكون مشروع القانون من تسعين مادة مقسمة إلى أربعة أبواب ، حيث اشتمل الباب الأول على أحكام عامة (المادة من ١ - ٥) وعالج الباب الثانى وضع المصرف المركزى وشكله القانونى ووظائفه وتنظيم الرقابة الفنية فيه وكذلك الرقابة الشرعية ، ودوره فى مساندة المصارف القائمة ، وادارته (المواد من ٦ - ٣٦) ، وتناول الباب الثالث من مشروع القانون تأسيس المصرف الإسلامى من حيث الشروط ، ومن حيث النشاط والعمليات والضمانات والإدارة والتنظيم ومراقبة الحسابات (المواد من ٣٧ - ٧٨) ، واشتمل الباب الرابع على الأحكام الختامية .

الفصل السادس عشر

صراع الفكرة . .

مع مجلس محافظي البنوك المركزية

الفصل السادس عشر
الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية (٤)
صراع الفكرة
مع مجلس محافظي البنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الإسلامية

فى كتاباتى السابقة ، وفى الأدبيات التى صدرت عن الاتحاد .. درجنا على أن نتناول هذا الموضوع تحت عنوان " العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية " ، ولكننا ونحن نكتب للتاريخ فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من الصراحة التى تضع النقط بوضوح فوق الحروف .

وحتى لا تختلط الأوراق وتتداخل الخطوط ، يحسن أن نؤكد للقارئ منذ البداية أن علاقة البنوك الإسلامية فى البلاد التى تعمل فيها بالسلطات النقدية فى هذه البلاد .. قضية ذات حدود تختلف تماما عن قضية العلاقة بين الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية - ممثلا لحركة البنوك الإسلامية - وبين مجلس محافظى البنوك المركزية والسلطات النقدية فى البلاد الإسلامية . وسوف تنصب مهمة هذا الفصل على توضيح ذلك الأمر.

من المعلوم أن للأنشطة المصرفية تأثيرها الفعال والمباشر على الاقتصاد القومى ككل ، وأن البنوك تتعامل بأموال الغير بصفة رئيسية اذ لا تمثل مواردها الذاتية سوى نسبة ضئيلة من إجمالى الأموال التى فى حوزتها .. ومؤدى ذلك أنه لا يوجد مصرفى يمكن أن يكابر فى حق السلطة النقدية فى الدولة فى إعمال الرقابة على وحدات الجهاز المصرفى بالدولة .. وحول هذا الأمر .. تُجمع كل النظم الاقتصادية على اختلافها وتباينها .

ومنذ أن تم حسم الجدل الذى طال أمده حول إمكانية قيام مؤسسات مصرفية تباشر نشاطها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ، وقامت هذه البنوك بموافقة وترخيص من سلطات

الدولة ومنها السلطات النقدية .. فقد أصبحت جزءا لا يتجزأ من النظام المصرفى للدولة .

لايمكن أن نكابر فى ضرورة وحيوية اشراف البنك المركزى على البنك الاسلامى . وكل ما يمكن أن يقال فى هذا المجال أن البنك الاسلامى بموجب نظامه الأساسى الذى وافق عليه البنك المركزى والذى يحدد بوضوح طبيعة أعماله وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ، تكون له طبيعة مختلفة عن طبيعة البنك التقليدى ، فالبنوك الإسلامية متعددة الوظائف تؤدى دور البنوك التجارية وبنوك التنمية وبنوك الأعمال ، ولا تتعامل فى الائتمان فهى لا تقرض ولا تقترض، وعلاقتها بالمتعاملين معها سواء كانوا أصحاب الموارد أو المستثمرين لهذه الموارد ليست علاقة دائنية ومديونية إنما هى علاقة مشاركة ومتاجرة ، وهى لا توجه مواردها بصورتها النقدية إلى الغير وإنما هى تشارك الغير فى عمليات وتوفر لهم السلع ، أى أنها لا تتاجر فى الديون وإنما تتاجر فى السلع. وعلى هذا فان كل الذى يمكن أن يقال فى موضوع علاقة البنك المركزى بالبنك الإسلامى وحقه فى الرقابة عليه .. أن هناك مجالات يمكن أن تطبق فيها على البنك الإسلامى نفس نظم الرقابة التى تطبق على البنك غيرالإسلامى ، وذلك مثل الترخيص بإقامة البنك ومزاولته لأنشطته والسماح له بفتح فروع جديدة ، والحدود الدنيا لرأس المال ، والاشتراطات الخاصة بعضوية مجلس الادارة وتعيين مراقبى الحسابات ، والالتزام بالتعريفة الموضوعة لأسعار الخدمات المصرفية ، والضوابط الموضوعة للتعامل بالنقد الأجنبى ، والالتزام بتقديم البيانات الدورية المطلوبة للسلطات النقدية . وأنه هناك مجالات أخرى تستوجب طبيعة البنوك الإسلامية أن يكون هناك اختلاف فى تطبيقها عما يتم بالنسبة للبنوك التقليدية ومن ذلك مثلا نسب الاحتياطى النقدى على حساب الاستثمار ، لأن تطبيق نسبة الاحتياطى على هذه النوعية من الحسابات بحكم طبيعتها فى البنوك الإسلامية يعنى عدم استثمار الأموال المودعة فى هذه الحسابات بالكامل بما يعنى تعطيل جانب من أموال المودعين عن الاستثمار على غير رغبتهم ، كذلك الأمر بالنسبة للسقوف الائتمانية إذ أنه إذا كان لسياسة وضع السقوف الائتمانية مبرر بالنسبة للبنوك التقليدية للحد من قدرتها على خلق النقود أو للمحافظة على أموال المودعين بتوزيع مخاطر التوظيف .. فان الأمر ليس كذلك بالنسبة للبنوك الإسلامية لطبيعة حسابات

الاستثمار لديها (التى يقبل المستثمرون فيها بكامل المخاطرة) ، ولطبيعة مجالات التوظيف التى تبتعد عن الاتجار فى الديون وتتجه إلى الاتجار فى السلع .. بعبارة أخرى فإننا لم نقل يوما ولم نناد فى وقت من الأوقات بالخروج على رقابة السلطة النقدية أو التصدى لها ، ولكن الذى نادينا به وما زلنا هو أن تكون مراقبة نشاط البنوك الإسلامية بالمعايير والضوابط التى تناسب الطبيعة الخاصة لها التى تحكمها نظمها الأساسية التى وافقت عليها السلطات النقدية عند الترخيص بالعمل .

وحقيقة الأمر .. أنه فى ضوء هذا الفهم وذلك التصور لم تنشأ أية صراعات حادة بين البنوك الإسلامية وبين البنوك المركزية فى الدول التى تعمل بها البنوك الإسلامية ، واتسمت العلاقة فى كثير من الأحيان بالتفاهم المبنى على إيجاد الحلول والبحث العلمى للمشكلات التى قد تنشأ .

هنا يرد على البال سؤال مؤداه أنه ما دامت البنوك الإسلامية لا ترفض رقابة البنوك المركزية ، ولا تتمرد عليها .. بل على العكس تسلم بها وتحرص عليها حماية للاقتصاد القومى .. ففيم إذن هذا الاشتباك الذى قام وما يزال بين الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية - ممثلا لمجموع البنوك الإسلامية - وبين مجلس محافظى البنوك المركزية والسلطات النقدية، الذى يمثل السلطات النقدية فى مجموعة الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامى ؟!

والإجابة على هذا السؤال ما زالت لغزا .. لكن تجميع المنمنمات ولملمة الشظايا من سياق الأحداث قد يسهم فى تفسير هذا اللغز . وقد يسهم أيضا فى أن تفهم قيادات البنوك الإسلامية ودعاتها ، وأن يفهم الجيل المسلم أن هذا الاشتباك معركة مصطنعة ..حاكتها أصابع السياسة بمكر كالظلمات بعضها فوق بعض .

فى عام ١٩٦٧ أدرك أولئك الذين يفزعهم التنامى الإسلامى خطر السماح بنمو بذرة البنوك الإسلامية - فى مجتمع صغير - على تطلعاتهم ومخططاتهم ، فحركوا قوى خفية للتصدى للتجربة ونجحوا فى وأدها .. وإهالة التراب عليها وتشويه صورتها .. وفى

السبعينات ادرك السياسيون بدء بزوغ الخطر من جديد عند طرح فكرة البنك الإسلامى الدولى .. فتحركت قوى معروفة بأساليب غير مرئية للتصدى للفكرة ومحاولة إجهاضها ، ولكن التيار الإسلامى الذى كان قد اشتد عوده بعض الشىء حال دون هذه القوى ودون بلوغ غايتها فى وأد فكرة البنك الإسلامى الدولى .. وكان قدر الله الغالب أن ينشأ البنك ، فاحتالوا على الأمر بالالتفاف والتطويق .. ونجحوا . فهل يمكن أن يسمحوا بعد تلك الانتصارات المتكررة أن يؤتوا من الخلف بانتشار البنوك الإسلامية بنكا بعد بنك ، فى موقع بعد آخر .. لا وأيم الله أنهم لن يستسلموا . وكيف يستسلمون وهم ممكنون ، وهم قوة ، وهم أصحاب قرار . ان البنوك الإسلامية لو أنها انتشرت رويدا رويدا على أساس فلسفتها الأصلية وممارساتها الصحيحة .. فإنها سوف تؤدى حتما ومع الزمن إلى تغيير لن يكون أبدا فى صالح تلك القوى ، لأنه ببساطة يهدد مصالحها . من هنا كان لابد لتلك القوى المنظورة منها وغير المنظورة أن تأخذ زمام المبادرة فتتصدى فى وقت مبكر وقبل تعملق الوليد وفوات الأوان - لحركة البنوك الإسلامية .

وسوف يسفر ذلك التصدى المبكر عن أمرين كلاهما بالنسبة لتلك القوى .. خير . الأمر الأول هو تعطيل المسيرة وتعويقها بجرها إلى الاشتباك فى معارك جانبية ، والأمر الثانى اثارة اللغط النظرى وصولا إلى توريط البنوك الإسلامية فى أخطاء فى التطبيق واعوجاج فى الممارسة ، وكلا الأمرين مطلوب لذاته ولنتائجه وآثاره .

فى وقت من الأوقات كنت أحسب أحيانا أن السياسيين صادقون فى الشعارات التى يرفعونها بابداء الحرص على هذه التجربة الإسلامية وحمايتها حماية للاسلام باعتبار أنها محسوبة عليه ، أو أن الصراعات القائمة إنما تدور بسبب علاقات شخصية أو توازنات على ساحة الكبار . ولكن الخبرة علمتنى وأكدت لى أن هذه الشعارات إنما هى كلام ظاهره فيه الرحمة وباطنه من قبله العذاب ، وأن القضية بالنسبة لهم أكبر بكثير لأنها فى الحقيقة - صرحوا بذلك أو لم يصرحوا - هى قضية مستقبل يكون لهم أولا يكون ... وبقدر ما أجد المرارة فى حلقى منهم فاننى أحسدهم على حدة ذكائهم وبعد نظرهم الذى جعلهم يدركون فى

هذا الوقت المبكر موطن الخطر على معاقل نفوذهم !!

ولقد تساءلت كثيرا بيني وبين نفسي: هل كان سعيي نحو الاعتراف الدولي بالاتحاد وربطه بعجلة المؤتمر الإسلامي خطأ تكتيكيا مني عجل بالاشتباك مع قوى السياسة أم أنه كان تصرفا موفقا حققت حركة البنوك الإسلامية منه بعض المكاسب وتعرضت بسببه في نفس الوقت لكثير من الجراح . ولست بمستطيع حتى الآن أن أوقف هذا التساؤل أو أن أجيب عليه اجابة شافية .

في المؤتمر التاسع لوزراء خارجية الدول الإسلامية .. بداكار (٢٤ - ٢٨ ابريل ١٩٧٨) وعندما تبنت موريتانيا والجزائر عرض موضوع انشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية على المؤتمر . قرر المؤتمر في البند ثانيا من قراره رقم (١١) - أن " يقدم الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية اتفاقية انشائه للامانة العامة لعرضها على الدول الاعضاء للاطلاع عليها ولايداعها لدى الامانة العامة " .

وتنفيذا لقرار المؤتمر قمنا بايداع ميثاق انشاء الاتحاد لدى أمانة المؤتمر الإسلامي الذي قام بدوره بابلاغ كل الدول الاعضاء بصورة من الاتفاقية . وكان مؤسسو الاتحاد قد اتفقوا - كأمل مشروع - على أن تكون مكة المكرمة .. تبركا بها ، واعتزازا باسلامنا ، مقر المركز الرئيسي للاتحاد ، فاوردت اتفاقية الانشاء في مادتها الثانية أن " تكون مدينة مكة المكرمة مقرا لرئاسة الاتحاد ، ويجوز أن تنشئ الامانة العامة للاتحاد مكاتب فرعية لها في البلدان الإسلامية على أن يكون ذلك تلبية لضرورات ملحة يتطلبها الصالح العام ويتم ذلك بموافقة مجلس الادارة " . وقرأت الاجهزة المعنية بالسعودية ميثاق الاتحاد بمادته الثانية . ومن يومها وأنا لا أنسى تعبير الصديق محمود الانصاري عندما قال لي يومئذ لقد أمسكنا بأيدينا محطة كهرباء عارية الاسلاك .

وفي ١٩٧٦/٦/٣٠ ، *تلقت منظمة المؤتمر الإسلامي .. الرد من الخارجية السعودية* وكان نصه :

" تهدى وزارة خارجية المملكة العربية السعودية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى .

وتشير إلى مذكرة الأمانة رقم أ س ٩/١١ - أى/٧٨ بتاريخ ١٩٧٨/٧/٢١م المرفق بها نسخة من اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية . ترجو الوزارة من منظمة المؤتمر الإسلامى الموقرة **إحالة مشروع الاتفاقية لمؤتمر محافظى البنوك المركزية للدول الإسلامية الذى يعقد اجتماعات سنوية لمناقشة الموضوع فى أول دورة قادمة** ، وذلك قبل الإذن بقيام الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية فى المملكة العربية السعودية .

وتنتهز الوزارة هذه المناسبة لتعرب للأمانة عن أطيب تحياتها " .

(خطاب رقم ٣٠٥٢٤ بتاريخ ٣٠/٩/٧٨) .

وحتى اليوم ما زلت أفتقد الرابطة والعلاقة بين الإذن بقيام الاتحاد فى مكة المكرمة وبين عرض مشروع الاتفاقية على مجلس محافظى البنوك المركزية للدول الإسلامية ، سيما وأن رئيس الاتحاد أمير سعودى من أمراء الطبقة الأولى (حفيد ملك وابن ملك) ، وأنه قد اتخذ من جانبه كافة الطرق الشرعية لاستئذان أولى الأمر .. (القضية اذن ليست قضية مقر أو مكان وإنما الأمر أكبر من ذلك .. وهذا ما سوف تثبته الأحداث والأيام) .

وحسبت فى بادئ الأمر أن المسألة إجرائية ، وأن اتفاقية إنشاء الاتحاد سوف تأخذ طريقها بناء على طلب السعودية إلى مؤتمر محافظى البنوك المركزية ، لكن الاتفاقية لم تعرض حتى اليوم على مجلس المحافظين ، وإنما سار الأمر على وجه آخر .. وهو الذى شكّل عنوانا عريضا فى مشاغل الاتحاد تحت اسم علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية .

بموجب قرار مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى التاسع والذى سلفت الإشارة إليه ، غدا الاتحاد من الأجهزة المنبثقة عن أمانة المؤتمر ، وأصبح مدعوا لحضور المؤتمر السنوى للوزراء

لمناقشة التقرير الذى يقدمه ولمتابعة نشاطه . فتوجهنا إلى فاس بالمملكة المغربية لحضور المؤتمر العاشر (٨ - ١٢ مايو ١٩٧٩) .

وعلى غير العادة فى كل المؤتمرات السابقة ، كان وفد السعودية فى هذا المؤتمريشتمل على مندوب من وزارة المالية ، وعلى الرغم من الود الذى كنت ألقاه من ممثلى الخارجية السعودية .. بل والمساندة ، اشتبك معى مندوب المالية عدة مرات حتى بلغ الأمر حدا غير محمود استلفت نظر الكثيرين من وفود الدول الأخرى ، ثم انتحى بى مندوب المالية جانبا ، وأفهمنى أن مهمته فى المؤتمر أن يستصدر قرارا بضم الاتحاد إلى اجتماعات محافظى البنوك المركزية والسلطات النقدية ، وأنه مأمور بهذا ، و إما أن ينجح فى استصدار هذا القرار أو أن يهلك دونه . ومن كلام الرجل أدركت حجم الضغط الواقع عليه وحجم اللوبى الذى قام هو بحشده لتمرير هذا القرار . وأدركت فى نفس الوقت ضخامة المعركة المقبلة واستحالة تجنبها ، وأن أقصى ما يمكن عمله هو أن يكون القرار بصيغة مقبولة تسمح بمساحة للمناورة فيما بعد . وأدركت أيضا وفهمت أن التوجهات الرسمية شىء، وسياسات الجهاز المالى وتوجهاته وانفراده بقراراته شىء آخر ، ولعل ذلك يفسر لنا ما قد نراه أو يراه القارئ من تناقضات.

وصدر بالفعل عن المؤتمر العاشر القرار رقم (١٤) بشأن الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية محققا عددا من المكاسب للاتحاد ومتضمنا فى نفس الوقت فى البند الخامس " دعوة الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية للانضمام إلى اجتماعات محافظى البنوك المركزية والسلطات النقدية للنظر فى المشروعات المشتركة ولبحث وسائل التنسيق بينهم (لاحظ كيف تحول الأمر من عرض اتفاقية الاتحاد على مجلس محافظى البنوك المركزية للدول الإسلامية قبل الاذن بقيام الاتحاد فى المملكة السعودية - إلى جر الاتحاد إلى " محرقة " البنوك المركزية وملعبها) .

مجلس محافظى البنوك المركزية والسلطات النقدية هو احدى الكيانات الاقتصادية التى أنشأها مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى بموجب قراره رقم (٦) فى الاجتماع الثامن الذى عقد

بطرابلس (ليبيا) فى مايو ١٩٧٧ لدراسة الموضوعات التقنية والاقتصادية التى تهم الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامى . وقد استضافت ماليزيا الاجتماع الأول لهذا المجلس فى كوالالمبور فى الفترة من ١٢-١٣ مارس ٧٨ ، واستضافت أوغندا الاجتماع الثانى فى الفترة من ١٠ - ١٢ مارس ١٩٧٩ ، ولما كان الاجتماع التالى للمجلس قد تقرر عقده بالرياض فى الفترة من ١ - ٢ سبتمبر ١٩٨٠ ، وكان المؤتمر الحادى عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية سوف يسبقه فى الانعقاد حيث كان من المقرر أن يعقد بإسلام آباد فى الفترة من ١٧ - ٢٢ مايو ١٩٨٠ ، فقد كانت الفرصة سانحة لممارسة السعودية ضغطها على المؤتمر الحادى عشر لتأكيد قراره بدعوة البنوك الإسلامية إلى الانضمام لاجتماعات مجلس محافظى البنوك المركزية ، خاصة وأن الاجتماع سوف يعقد بالرياض . وقد نجحت فى ذلك ، حيث نصت الفقرة الأولى من القرار رقم (١٠) الصادر عن المؤتمر الحادى عشر - بشأن الاتحاد ، بأن يبحث مجلس محافظى البنوك المركزية والسلطات النقدية فى اجتماعه السنوى الثالث برنامج العمل السنوى للاتحاد بغية اصدار التوصيات العملية اللازمة بهذا الشأن .. ولم تسفر كل محاولاتى وجهودى الا عن اننى استطعت أن أضيف إلى هذه التوصية فى آخرها عبارة " .. وآخذة فى الاعتبار طبيعة أعمال البنوك الإسلامية " ولم يكن ذلك بالأمر الهين أو اليسير ، ولكننى جاهدت من أجل اضافة هذه العبارة ، ربما كانت نافذة ومخرجا مما أحسست أنه يحاك وينسج .

وفى الرياض فى الفترة من ١-٢ سبتمبر ١٩٨٠ ، عُقد الاجتماع الثالث لمجلس محافظى البنوك المركزية بالدول الإسلامية ، وتنفيذا لقرار مؤتمر وزراء الخارجية الحادى عشر الذى سلفت الإشارةإليه .. حضرنا الاجتماع ، ولعلمى المسبق بأننا سوف نخوض معركة صعبة مع دهاقين الفكر المصرفى التقليدى .. وأن مؤسسة النقد العربى السعودى قد أعدت مشروع نظام للرقابة والإشراف على البنوك الإسلامية يستهدف محقها والإتيان على خضرائها- فقد حرصت بكل سبيل على حضور الأمير محمد الفيصل رئيس الاتحاد على رأس وفد الاتحاد كى نتتفع بالحرج الذى قد تستشعره مؤسسة النقد العربى السعودى من حضوره الاجتماع كأمير من أمراء الطبقة الأولى ، وماقد يسفر عنه ذلك الحرج من تخفيف

وطأة مؤسسة النقد فيما تخطط له . ولست أنسى للرجل أنه قد ترك مصيفه فى ايرلندا وحضر الاجتماع رئيسا لوفد الاتحاد .

كان موضوع الاتحاد مدرجا على جدول أعمال الاجتماع تحت البند السابع بالعبارة التالية نصا : " سبل تطوير المصارف الإسلامية مع الاشارة بشكل خاص إلى الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية " .

وعندإقرار جدول الأعمال فى الجلسة الأولى (الساعة ١٠,٢٥ صباحا بقاعة الملك فيصل يوم الاثنين أول سبتمبر ١٩٨٠) .. قال ممثل إيران : إن موضوع المصارف الإسلامية يعد مسألة على جانب كبير من الأهمية العلمية والفلسفية . وأضاف أن مفهوم المصارف قد أخذ عن الغرب وبهذا فإن المصارف لا تخدم الشعب فحسب وإنما تخدم مصالح الامبريالية أيضا . وأضاف أن القرآن الكريم قد حرم الربا . وقد اختلفت آراء العلماء المسلمين حول كيفية عمل البنك الإسلامى . وأضاف ان باستطاعة مركز أنقرة جمع الدراسات المختلفة التى قام بها العلماء المسلمون بهذا الصدد بالإضافة إلى المعلومات والأساليب التى تتبعها البنوك المركزية والمؤسسات المختلفة فى البلدان الإسلامية . وأضاف انه يمكن عقد ندوة تناقش فيها هذه المسألة من قبل العلماء المسلمين وغيرهم ممن يعنيهم الأمر .

وأشار الرئيس إلى أن موضوع المصارف الإسلامية سوف يناقش تحت البند ٧ فى جدول الأعمال .

وقال الأمير محمد الفيصل ، رئيس الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ، أنه أعدت كثير من الدراسات حول المصارف الإسلامية وسيقدم الاتحاد الدولى للمصارف الإسلامية دراسة حول هذا الموضوع .

وأشار ممثل سورية إلى موضوع البنوك الإسلامية فقال إن طبيعة الوظائف التى تقوم بها هذه البنوك ليست واضحة وخاصة فيما يتعلق بموضوع الربا . وأضاف أنه من الأفضل أن تعالج هذه المسألة فى ندوة يشترك فيها علماء الدين والخبراء الماليون . وقال إن التشريع

الإسلامى بهذا الصدد غنى جدا ويمكن أن يوفر أساسا متينا لعمل المصارف الإسلامية واضاف أنه ينبغى دراسة هذه المسألة بعناية فائقة وبحثها باستمرار .

وقال الرئيس إن الملاحظات التى أبداها ممثل سورية سوف تبحث فى البند ٧ من جدول الأعمال ومن الضرورى الحصول على مساعدة الخبراء لتطوير الإطار المناسب لعمل المصارف الإسلامية .

وقال الأمير محمد رئيس وفد الاتحاد : إن الاتحاد قام بدراسة دقيقة لموضوع المصارف الإسلامية وأنه يعد الآن لعقد ندوة حول هذا الموضوع يحضرها خبراء وممثلو البنوك المركزية .

وفى الجلسة الثالثة للاجتماع (الساعة ٩,٣٠ صباحا - ١٩٨٠/٩/٢) . وصل الاجتماع إلى مناقشة موضوع البنوك الإسلامية والاتحاد ، وانتظرنا أن تقوم مؤسسة النقد السعودى بتوزيع المشروع الذى أعدته للرقابة على البنوك الإسلامية .. ولكنها لم تفعل .. وأحسب أنها قد راجعت نفسها فى اتخاذ خطوة متسرعة عندما لمست بوضوح من جو الاجتماع منذ الافتتاح أن هناك تعاطفا واضحا ومعلنا من ممثلى إيران وسوريا والسودان والسنغال وغينيا وماليزيا وباكستان والإمارات - نحو البنوك الإسلامية والاقتصاد الإسلامى كتعبير عن هوية أمتنا الإسلامية فى المجال الاقتصادى وعن تطلع وأمل لتخليص معاملات الأمة الإسلامية من بلوى الربا .

وفى بداية المناقشات ، قال الأمير رئيس وفد الاتحاد أنه يسعده أن يقول للحاضرين إن خطوات العمل نحو إقامة النظام المالى الإسلامى تسير بتوفيق الله بخطى سريعة ، وأنه يدرك تماما أنه من غير الممكن أن يحل النظام المالى الإسلامى طفرة واحدة محل النظام المالى الربوى القائم حاليا فى عالم اليوم فلابد للنظام المالى الإسلامى أن ينمو نموا طبيعيا وأن يتبلور فى ضوء الممارسات العملية .. والطريق إلى ذلك هو زيادة عدد المطبقين لهذا النظام ، ولخص الأمير منهج عمل الاتحاد فى دورين أحدهما نظرى يتمثل فى العمل الدائب على الدراسة وتأصيل الفكرة ، والآخر عملى يتمثل فى المعاونة فى إنشاء بنوك ومؤسسات

مالية اسلامية جديدة وإمدادها بالمشورة والمعونات الفنية اللازمة ، وألقى الضوء على الفلسفة التى تقوم عليها البنوك الإسلامية والخطوط الرئيسية لعملها . وناشد فى ختام كلمته ممثلى الحكومات أن يزيلوا العوائق السلبية التى تعترض نمو المؤسسات المالية الإسلامية . وقمنا بتوزيع ورقة بالخطوط الرئيسية للسياسات الحكومية التى نقترح الموافقة عليها لتنمية النظام المالى الإسلامى ، وتركز هذه الورقة على نقطتين أساسيتين هما إزالة العقبات فيما يختص بالترخيص والتسهيلات الضرائبية والقانونية ، التعضيد الإيجابى للنظام الإسلامى .

وقال ممثل السعودية - رئيس الجلسة " - إن محافظى البنوك المركزية يسعون نحو إيجاد نظام اقتصادى يضمن تحقيق العدالة ويؤدى إلى تطوير مفهوم اقتصادى اسلامى ، **ولن يكون تحقيق ذلك سهلا . ويستطيع المحافظون كخطوة أولى حث الجامعات والمؤسسات الاقتصادية للقيام بدراسات خاصة لتطوير نظرية اقتصادية مناسبة " .**

وقال ممثل السودان إنه تم إنشاء بنك إسلامى فى السودان فى عام ١٩٧٧ قام بقبول الودائع من جميع البلدان الإسلامية على أساس المشاركة فى الأرباح والخسارة . وقد استقطب البنك المستثمرين من الخارج لإنشاء بنوك استثمار فى السودان . وقد بات وضع البنوك التجارية والاستثمارية جدير باعادة النظر فيه . وتبعا لذلك ، اقترح تشكيل لجنة لدراسة العلاقة بين البنوك التجارية والاستثمارية ودور البنوك المركزية والإسلامية .

وأكد ممثل إيران على الفرق بين الشكل والمضمون . وقال بأن درجة من الربا قد تخللت جميع العمليات التجارية ، ولا يمكن تحقيق مبادئ الشريعة الإسلامية ما لم يتم القضاء على الظلم الاجتماعى وما لم يفقد رأس المال قيمة ندرته . وأدى استيراد التضخم إلى ارتفاع نسبة الربا . لا يمكن للعالم الإسلامى أن يعيش فى عزلة اقتصادية ، إلا أن دول الغرب والشرق تمارس نشاطات مناوئة للإسلام ، لذلك فيتوجب على البلدان الإسلامية تطوير إجراءات اقتصادية مضادة ، وأضاف بأن مصرفه قد أعد دراسة وسيتم تعميمها على جميع المحافظين فى المستقبل القريب .

أيد ممثل الإمارات العربية المتحدة الاقتراح الداعى لإنشاء بنك إسلامى نموذجى والاقتراح السودانى لتشكيل لجنة لدراسة هذا الموضوع .

وقال ممثل باكستان بأن باكستان قد حققت تقدما مطردا نحو إقامة نظام اقتصادى إسلامى بالرغم من أنه لم تنشأ بعد مصارف إسلامية منفصلة فى بلده ، بل يتم ذلك من خلال تطبيق النظام الإسلامى فى المؤسسات المالية القائمة . وقام صندوق استثمارى وطنى بالحصول على الأموال من المواطنين واستثمرها فى المشاركة فى رأس المال ومشاريع أخرى لا تتعامل بالربا . وتقوم المصارف التجارية بتقديم القروض المعفاة من الفوائد لمشاريع الإسكان ، على سبيل المثال ، وتوجد فى كل مصرف باكستانى نافذة خاصة للودائع بدون فائدة وتتم المشاركة فى الأرباح والخسارة . وتعقيبا على ما قاله ممثل إيران ، قال بأن الشريعة الإسلامية لم تحل دون استخدام رأس المال من قبل أشخاص آخرين على أساس المشاركة فى الربح والخسارة بدلا من تحديد عائد ثابت على رأس المال . وأيد الاقتراح الخاص بإجراء دراسة .

وأعرب الرئيس بأن مؤسسة النقد العربى السعودى سترحب باستضافة اجتماع اللجنةالمقترح تشكيلها وأن تقدم أمانة السر اللازمة لها .

وقال ممثل فلسطين يجب أن يكون الهدف من ذلك تحقيق تكامل اقتصادى للبلدان الإسلامية . واستبعد أن يحقق تشكيل اللجان، الواحدة إثر الأخرى ، مثل هذه النتيجة . وقال بأنه لا يعارض تشكيل اللجنة المقترحة ما دام البنك الإسلامى للتنمية والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى والاتحاد الدولى للمصارف الإسلامية ممثلين فيها بالإضافة لأى بلد يشترك فى تقديم دراسة بهذا الصدد .

الرئيس قال بأنه سيتم أخذ هذه الفكرة بعين الاعتبار إذا ما قام الاجتماع باعداد أى توصية . وقال الأمير محمد الفيصل آل سعود بأنه لا يعارض أن يكون هناك أى اقتراح بهذا الصدد .

وأضاف ممثل موريتانيا بأنه يجب أن تمثل تونس فى اللجنة .

وأيد ممثل الأردن ذلك الاقتراح ، وفى رأيه ينبغى أن تكون اللجنة من مجموعتين منفصلتين الأولى لمناقشة المشروع للاتحاد وتقوم بالمشاورة مع البنك الإسلامى للتنمية والاتحاد الدولى للمصارف الإسلامية ، والثانية لتدرس العلاقات بين البنوك المركزية فى البلدان الإسلامية . أما بالنسبة للنقطة الأخيرة فهى أمر حساس دار حوله نقاش طويل فى الأردن ، ولاسيما بخصوص فيما إذا كان يترتب على المصارف الإسلامية أن تلتزم بتشريع مصرفى عام ، أو أن تستفيد من تشريع خاص . وهذا أمر لابد من اتخاذ القرار المناسب بصدده آجلا أم عاجلا . وبالتالى فقد شعربأنه يجب أن يتسع نطاق وظائف اللجنة المقترحة لتشمل مثل هذه الدراسة .

وذكر الأمير محمد الفيصل بأن المؤتمر الإسلامى الحادى عشر لوزراء الخارجية الإسلامى قد وجه دعوة للاتحاد الدولى للمصارف الإسلامية للانضمام إلى البنوك المركزية لدراسة مشاريع مشتركة وتنسيق النشاطات . وكان هناك اقتراح بأن تمارس المصارف الإسلامية عملها تحت رعاية وإشراف البنوك المركزية وقد أعد الورقة المقدمة من قبله على ضوء هذه الخلفية .

وأيد ممثل البحرين انشاء هيئة لدراسة العلاقات بين البنوك المركزية والإسلامية ، إلا أنه من جهة ثانية وافق بأنه ستكون هناك ضرورة لتشكيل لجنتين إحداهما للمصارف الإسلامية ، والثانية للنبوك المركزية .

وأشار الأمير محمد الفيصل إلى أن الاتحاد الدولى للمصارف الإسلامية يمثل المصارف الإسلامية وشكل لها لجنة دائمة .

فضل الرئيس تشكيل لجنة واحدة لأداء الوظائف اللازمة ودراسة جميع جوانب الأمر بعد التشاور مع الجهات المعنية .

وقال ممثل الجماهيرية العربية الليبية بأنه يجب المحافظة على وحدة اللجنة وتوسيع وظائفها الأساسية لتشمل تطبيق الأفكار والنظريات فى العملية المصرفية . وتختلف الطريقة

المتبعة فى الباكستان عنها فى الدول الأخرى ومن الممكن دراسة التجربتين للاستفادة منهما سعيا وراء إحداث نظام مصرفى وفقا للشريعة الإسلامية ويتلاءم مع العمليات المصرفية الإسلامية ضمن ذلك الإطار .

وتحدث ممثل سورية قائلا بأن المحافظين قد أصبحوا على عتبة إحداث جهاز مصارف إسلامية مختلف عن أى قاعدة مصرفية أخرى . وقال أيضا بأن النشاطات المصرفية هى عملية لا يمكن حصرها ببلد واحد فقط أو مجموعة بلدان .. ما دامت العلاقات التجارية قائمة . وأضاف بأن هذا الموضوع له أبعاد بعيدة جدا وتبعا لذلك فإنه يقترح عقد ندوة تشترك فيها جميع الجهات المعنية والمختصة ، بما فيها رجال الفقه الإسلامى ، لتبادل الآراء وتقديم التوجيه السديد إلى اللجنة المقترح تشكيلها مستقبلا .

وعقّب الأمير محمد الفيصل قائلا بأن أسلوب العمل المتبع حاليا فى المصارف الإسلامية قد أدى إلى خلق لجان رقابية تحمى تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية . ويزمع الاتحاد الدولى للمصارف الإسلامية نشر وتوزيع دراسة عن هذه الترتيبات على المصارف الإسلامية .

الرئيس قال لابد من التوضيح بأن المهمة الاساسية للجنة ، بصفتها هيئة فنية ، هى القيام بدراسة العلاقات القائمة بين البنوك المركزية والإسلامية حاليا . وفى اعتقاده بأن اللجنة ستقوم بدراسة جميع الجوانب المتعلقة بهذا الأمر مع الأخذ بعين الاعتبار جميع وجهات النظر التى تم تداولها ، إلا أنه لا حاجة لأن يحدد الاجتماع أسلوبا معينا لتقوم اللجنة المقترحة بأداء أعمالها على أساسه .

وتحدث سمو الأمير محمد الفيصل قائلا بأن الاتحاد الدولى للمصارف الإسلامية يقوم بإعداد دراسة عن مبادئ الشريعة المتعلقة بالمصارف وسيعمم هذه الدراسة على المصارف الإسلامية فى المستقبل القريب .

وأعرب الرئيس عن أمله بأن تصبح الدراسة جاهزة عما قريب .

(المصدر : موجز وقائع الاجتماع الثالث لمحافظى البنوك المركزية والسلطات النقدية للدول الإسلامية - مؤسسة النقد العربى السعودى ، الرياض - صفحات ١٥، ٣٢، ٣٣، ٣٤)

وانتهت المناقشات عند هذا الحد . حيث انتقل الاجتماع إلى البند التالى المدرج على جدول أعماله . لم يتعرض الاجتماع بأدنى مناقشة إلى موضوع الاتحاد والى موضوع المقر بمكة ، وقد كان ذلك هو الذريعة الأساسية لدعوتنا لحضور اجتماعات مجلس محافظى البنوك المركزية وربطنا بهذه العجلة ، واتجهوا رأسا إلى الغاية التى ستروها وغطوها فى مكاتباتهم الرسمية .. واتجهوا رأسا إلى القضية الحقيقية التى تشغل بالهم ويرون فيها تهديدا للبنيان الاقتصادى القائم الذى يجلسون على قمته ويتولون إدارته .. اتجهوا إلى الأسلوب الذى يرونه من وجهة نظرهم كفيلا بتطويق هذه الحركة ووقف نموها . وكان قرار الاجتماع الثالث لمجلس محافظى البنوك المركزية والسلطات النقدية فى البلاد الإسلامية .. إزاء قضية البنوك الإسلامية على الوجه التالى :

" رابعا : يشعر المحافظون بالامتنان العميق للرغبة الأكيدة فى تطبيق الشريعة الإسلامية على الحقل المصرفى ولاحظوا باهتمام انشاء بنوك اسلامية فى عدد من الدول الأعضاء ، وقد أحاط المحافظون علما بالرغبة فى دعم الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية / ولما كان المحافظون يشعرون بأهمية اتباع هذه البنوك للنظريات الاقتصادية الإسلامية وضرورة تطبيقها للمبادئ والأسس المصرفية السليمة حماية للمودعين وضرورة خلق الثقة العامة فى هذه المصارف وضمان نجاحها بإذن الله ، فقد وجد المحافظون ضرورة إخضاع هذه المصارف لمجموعة من اللوائح توضع فى ضوء النظريات الإسلامية وتكون متمشية مع متطلبات النظام المصرفى السليم . وقد أحيطوا علما فى هذا الصدد بالقرار الذى اعتمده الاجتماع الحادى عشر لوزراء خارجية البلدان الإسلامية المعقود فى إسلام آباد فى رجب ١٤٠٠هـ(مايو/آيار ١٩٨٠)

وأعرب المحافظون عن استعدادهم للاضطلاع بهذه المهمة ولكنهم أدركوا ، فى ضوء مناقشاتهم ، أنه لكى يتمكنوا من إنجاز هذا العمل بفعالية يلزم دراسة كافة الجوانب ذات

الصلة بالموضوع ووضع مجموعة موحدة من المبادئ التوجيهية .

ولهذا فإنه تقرر أن يعهد بهذه المهمة إلى لجنة مشكلة من محافظى المصارف المركزية التالية : الباكستان ، الأردن ، السودان ، الإمارات العربية المتحدة ، ماليزيا ، المملكة العربية السعودية ، وذلك بالتشاور والتنسيق مع الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى والبنك الإسلامى للتنمية . ويمكن للجنة الاستعانة بأية جهة تراها ضرورية لهذا الغرض " (موجز وقائع الاجتماع الثالث محافظى البنوك المركزية والسلطات النقدية للدول الإسلامية - مؤسسة النقد العربى السعودى ، الرياض ، ص ٥٢)

وصدر بيان صحفى عن الاجتماع لفت نظرى فيه أنه لم يتعرض بكلمة واحدة لموضوع القرار الذى اتخذه محافظو البنوك المركزية بشأن البنوك الإسلامية ، على الرغم من أن هذا الموضوع قد استغرق جلسة بكاملها من الجلسات الأربع التى عقدها المؤتمر .

على كل الأحوال ، وأيا كان الذى جرى ، فإن قرار مجلس المحافظين قد شكل خطوة تاريخية تماثل تلك التى شكلها صدور بيان العزم فى ديسمبر ٧٣ عن مؤتمر وزراء المالية الإسلامى الأول بإنشاء البنك الإسلامى للتنمية ، فكما كان بيان العزم اعترافا من وزراء مالية الدول الإسلامية وخبرائها الماليين بإمكان تطبيق صيرفة إسلامية ، فقد كان قرار مجلس المحافظين بشأن البنوك الإسلامية اعترافا منهم بالنظام المصرفى الإسلامى كنظام مواز على الأقل للنظام المصرفى التقليدى .

* * *

وحرصا من الاتحاد على استثمار قرار المحافظين لصالح البنوك الإسلامية وكسبا للوقت حيث كنا نعلم أن الاجتماع التالى لمجلس المحافظين سوف يعقد فى مارس ٨١ ، كتبنا إلى أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامى بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٨٠ نقترح عليه دعوة أعضاء اللجنة السداسية التى تم تشكيلها للاجتماع بمقر أمانة المؤتمر الإسلامى بجدة فى الفترة من ١٩ - ٢١ نوفمبر ١٩٨٠ وأرفقنا لأمين عام المنظمة ورقة عمل مقترحة من جانب الاتحاد ،

وطلبنا إلى الأمين العام تفضله بموافاة أعضاء اللجنة بصورة من ورقة العمل المقترحة تمهيدا لعقد الاجتماع . وسارت الأمور على الوجه التالى :

- أفادت أمانة المؤتمر الإسلامى بخطابها بتاريخ ١٩٨٠/١٠/٦ بموافقتها على التاريخ المقترح وقامت من جانبها بإخطار باقى أعضاء اللجنة باقتراح الاتحاد وأن الاجتماع سوف يعقد فى مقر الأمانة بجدة كما أعد الاتحاد كافة التسهيلات اللازمة لتيسير انعقاد هذا الاجتماع .

- وافق خمسة أعضاء من اللجنة السداسية وهم : الإمارات العربية - الأردن - ماليزيا - باكستان - السودان على حضور الاجتماع المقترح فى مقر الأمانة .

- أجرت وزارة المالية السعودية اتصالا تليفونيا بالدكتور/ أشرف الزمان مدير الإدارة الاقتصادية بالأمانة - لعدم اتخاذ أى إجراء بشأن عقد الاجتماع، فقام د. أشرف الزمان بعرض الأمر على أمين عام المؤتمر الإسلامى .

- ١٩٨٠/١١/١٣ كتبت أمانة المؤتمر الإسلامى إلى الاتحاد بأن الاجتماع الأول للخبراء والمقترح عقده فى ١٩ - ١٠ نوفمبر ١٩٨٠ قد تأجل لأسباب فنية . وأنه سيتم الإخطار قريبا بالموعد الجديد .

- حرصا من الاتحاد على إنجاز أعمال اللجنة فقد اقترح أن يكون ١٨/١٧ ديسمبر ١٩٨٠ موعدا لعقد الاجتماع مع رجاء إبلاغ باقى الأعضاء بذلك الموعد .

- بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٨٠ تلقى الاتحاد تلكس من معالى محافظ مؤسسة النقد العربى السعودى يفيد بأن الاجتماع سوف يعقد بمقر المؤسسة بالرياض فى ٣٠ ديسمبر ١٩٨٠ لمناقشة ورقة عمل أعدتها مؤسسة النقد العربى السعودى ، كما تضمن التلكس ترشيح ممثل عن الاتحاد لحضور الاجتماع .

وأجاب الاتحاد بالموافقة ، مع رجاء إخطار أمانة المؤتمر الإسلامى بموعد ومكان

الاجتماع حيث لم يتلق الاتحاد من أمانة المؤتمر الإسلامى ما يفيد علمها بتغيير الموعد والمكان ، كما أبدى الاتحاد من جانبه كل الترحيب لمناقشة ورقتى العمل المقدمتين من المؤسسة ومن الاتحاد .

بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٨٠ ، عقد الاجتماع بمقر مؤسسة النقد العربى السعودى وحضره: عن البنك المركزى الأردنى : د. جمال صالح ، وعن البنك المركزى الباكستانى : د. ضياء الدين أحمد ، وعن البنك المركزى السودانى : د. برعى يوسف ، وعن البنك المركزى الماليزى : رالى احمد ، وعن مجلس النقد بالامارات العربية المتحدة : عونى الحاجب ، عن مؤسسة النقد العربى السعودى : حمدى السيارى ، د. محمد جمجوم ، د. عمر شبرا ، مصباح قارونى ، محمود نشار ، حسن مصطفى ، وعن البنك الإسلامى للتنمية : د. سامى حمود ، جلال عثمان . وحضرتُ عن الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ومعى عبد الرحيم حمدى . وحضرعن منظمة المؤتمر الإسلامى : د. أشرف الزمان ، ود. صباح الدين زعيم.

- قامت مؤسسة النقد العربى السعودى فى نفس الجلسة بتوزيع ورقة عمل من إعدادها .

- أثار المجتمعون نقطة متمثلة فى أن توزيع ورقة عمل دون سبق تعميمها على الأعضاء المدعوين يمثل سابقة لم يعهدوها فى اجتماعات أو مؤتمرات سابقة وبخاصة وأن أهمية الموضوع وخطورته تتطلب التأنى والدراسة العميقة .

- أبدى الاتحاد تحفظا على الناحية الإجرائية وطالب بمناقشة إطار ورقة العمل التى سبق أن وزعتها الأمانة الإسلامية على الأعضاء منذ ١٩٨٠/٩/١٧ م .

- أجاب ممثلو المؤسسة بأنه نظرا لضيق الوقت وضرورة الانتهاء إلى نتيجة لتقديمها إلى الاجتماع الرابع لمحافظى البنوك المركزية فإن الأمر يحتم مناقشة ورقة العمل المعدة من جانبهم.

- أفاد الاتحاد بأن ورقة العمل المقدمة من المؤسسة إنما تمثل قواعد الإشراف ولا تمثل بقية الجوانب التى طالب قرار الاجتماع الثالث لمجلس المحافظين بدراستها والاتفاق على توجيهات بصددها ، وهى فى هذه الحالة لا تعنى على الإطلاق بمضمون ونص القرارات الصادرة عن مؤتمر وزراء الخارجية الحادى عشر .

وأبدى الاتحاد كذلك تأكيده بأن ما يفهمه الاتحاد من نص قرار الاجتماع الثالث لمجلس محافظى البنوك المركزية ، ومن قرارات مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى ، أن التوصل إلى تنفيذ ما جاءت به هذه القرارات إنما يأتى من خلال تقديم اتحاد البنوك الإسلامية باعتباره الجهة الممثلة لحركة الاقتصاد الإسلامى - الأسس التى تعمل البنوك الإسلامية الأعضاء بموجبها ، ومشاكل وصعوبات التطبيق والضوابط الفنية والشرعية المقترحة بناء على الممارسة العملية حرصا على تجنيب الفكرة الإسلامية أية عثرات يمكن أن تحسب عليها نتيجة عدم الحرص على سلامة التطبيق ، ويزيد من تمسك الاتحاد بهذا الفهم ثقته بأن قيادات المملكة شديدة الحرص على التطبيق السليم للشريعة فى المجال المصرفى وأن عظم هذه المهمة وجسامة المسئولية العقائدية والتاريخية تدفعنا إلى دراسة كل جوانب الموضوع مهما استغرق من وقت ، هذا مع العلم بأن الاتحاد أحرص ما يكون على سرعة إنجاز هذه المهمة وعلى دعم السلطات النقدية لمسيرة البنوك الإسلامية وتأكيد الثقة فيها وسلامة طريقها ، وبخاصة وأن البنوك الإسلامية وأمانة اتحادها تعانى أشد المعاناة من عدم تحديد المواقف .

- بعد أن استمع الاجتماع إلى وجهة نظر الاتحاد التى كررها أكثر من مرة ولم يعترض عليها أحد من الاجتماع ، أشار رئيس الجلسة بالبدء بقراءة اقتراح المؤسسة عسى أن يكون متضمنا ما تأمله البنوك الإسلامية واتحادها .

- لم يجد الاتحاد بدا من أن يكتفى بما أبداه من وجهات نظر ، وسلم لسكرتارية الاجتماع ورئيسها وممثل الأمانة الإسلامية مذكرة مفادها ضرورة عرض أى قرار يتعلق بمسيرة البنوك الإسلامية على الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية باعتبارها الهيئة المسئولة عن صحة وسلامة الاقتصاد الإسلامى .

- أبدى المجتمعون العديد من الملاحظات على المشروع الذى عرضته المؤسسة ، فاتفق على إدخال تعديلات عديدة على معظم النقاط المعروضة .

- أسندت مهمة إعادة صياغة المشروع فى ضوء الملاحظات التى أبديت عليه إلى لجنة صياغة مكونة من ممثل البنك المركزى الأردنى ومؤسسة النقد وممثل الأمانة الإسلامية

- أسفرت لجنة الصياغة عن مشروعين اتفق على أحدهما الأردن والإمارت والسودان وماليزيا والأمانة الإسلامية والبنك الإسلامى للتنمية والاتحاد . وقدمت مؤسسة النقد العربى السعودى صياغة خاصة بها .

- فى محاولة للتوفيق بين موقف المؤسسة وموقف باقى الأعضاء المجتمعين اقترح ممثل البنك المركزى الباكستانى أن يقوم بإعداد تقرير يمثل حلا وسطا بين الموقفين .

* * *

وعلى الرغم من أن الجو العام لمناقشات الاجتماعات وحواراتها كان واضحاً فيه أن مؤسسة النقد السعودى كانت تقف وحدها فى جانب والآخرون فى جانب آخر .. إلا أنه لضيق الوقت ولحرص ممثلى البنوك المركزية الستة أعضاء اللجنة على إنهاء مهمتهم قبل العودة إلى أعمالهم ومشاغلهم ومسئولياتهم فى بلادهم - وتلك آفة معهودة فى جل اجتماعاتنا العربية - قَبِل المندوبون التقرير المشار إليه لكى يعرض على الاجتماع الرابع لمجلس محافظى البنوك المركزية والسلطات النقدية بالدول الإسلامية .

* * *

قبل المندوبون الرسميون الممثلون للبنوك المركزية الستة أعضاء اللجنة - التقرير ، وضاعت صيحاتنا واعتراضاتنا واحتجاجاتنا فى الهواء . وليس ذلك بالوضع الغريب أو الشاذ فهم مندوبون رسميون يمثلون قوى ومصالح . ونحن لا نزيد عن كوننا ضيوفا نمثل

بنوكا يملكها فى نهاية الأمر افراد حتى لو كانت تبشر بدعوة جديدة تستهدف صالح الأمة الإسلامية .. وهى بنوك ما زالت فى طور " العهد المكى" إن جاز التشبيه .. لا حول لها من سلطان ولا قوة لها من سلطة تحمى ظهرها وتفرض على الآخرين الاستماع لكلمتها .

وحيث أسقط فى أيدينا وأحسسنا أننا قد خرجنا من هذه الجولة بغير كسب يذكر لصالح البنوك الإسلامية .. بل على العكس بعقبات وصعوبات جديدة .. لم يكن أمامنا إلا المحاجة بالمذكرات والإيضاحات والبيانات ، علّ ذلك يحدث تعديلا فى الموقف عند عرض الموضوع على الاجتماع الرابع لمجلس محافظى البنوك المركزية . كتبنا بوجهات نظرنا إلى أمين عام المؤتمر الإسلامى فى (١٩٨١/٢/١٠) طالبين منه أن يتفضل بتوزيع ملاحظاتنا على التقرير الذى قبلته اللجنة على أعضائها وطالبين كذلك أن نكون حضورا فى أى اجتماع قد تعقده اللجنة قبل رفع التقرير بصورة نهائية إلى اجتماع مجلس المحافظين . وكتبنا إلى اخواننا رؤساء البنوك الإسلامية مبصرين إياهم بالعنت الذى سوف تلقاه المؤسسات المالية الإسلامية وزودناهم بملاحظاتنا على تقرير اللجنة لمناقشة الأمر مع محافظى البنوك المركزية فى دولهم قبل الاجتماع الرابع المزمع عقده .. بل ومضينا إلى أبعد من ذلك ، فكتب الأمير رئيس الاتحاد إلى عدد من رؤساء الدول الذين تربطه بهم صلات طيبة ليتدخلوا بتوجيه محافظى البنوك المركزية لديهم للاستماع إلى وجهات نظر الاتحاد ومناقشتها .

ولكن يبدو أنه فى الوقت الذى كنا نمارس فيه حرية الكلام والكتابة .. وهى أقصى ما نملك ، كانت مؤسسة النقد العربى السعودى تمارس حرية الفعل .. وهى تملك . لقد نحت مؤسسة النقد العربى السعودى حصيلة كل الاجتماعات التحضيرية التى حضرناها - جانبا ، ودعت ممثلى البنوك المركزية الستة - أعضاء اللجنة - الى اجتماع بمقرها فى الرياض فى أول مارس ١٩٨١ ، حيث أعدت الصياغة النهائية للتقرير الذى سوف يعرض على مجلس محافظى البنوك المركزية مجتمعا فى الخرطوم فى ٧ مارس ١٩٨١ . وقد ذكر التقرير بوضوح فى فقرتيه الأولى والثانية بالصفحة الأولى منه : " وتلبية للدعوة التى وجهها معالى الشيخ عبد العزيز القريشى ، محافظ مؤسسة النقد العربى السعودى اجتمع أعضاء

لجنة محافظى البنوك المركزية فى باكستان والأردن والسودان والإمارات العربية المتحدة وماليزيا والمملكة العربية السعودية فى مقر مؤسسة النقد العربى السعودى فى الرياض يوم الأحد ٢٥ ربيع الثانى ١٤٠١ ه الموافق أول مارس ١٩٨١ وذلك تلبية للدعوة التى وجهها الشيخ عبد العزيز القريشى محافظ المؤسسة ... ... ،

... ... وأعدوا هذا التقرير النهائى لتقديمه إلى الجلسة العامة لمحافظى البنوك المركزية والسلطات النقدية للدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى الذى سيعقد فى الخرطوم فى غرة جمادى الأولى ١٤٠١ هـ "

أُعدَ التقرير تحت عنوان " تشجيع إنشاء البنوك الإسلاميةوتنظيمها والإشراف عليها ." والعنوان منذ البداية يوحى بالطابع السيادى والتحكمى . ويتكون التقريرمن (٣٣) بندا ، استغرقت مقدمته التمهيدية (١٣) بندا ، حملّت فى مجملها بإشارات عديدة إلى أن هذه الدراسة قد استهدفت وضع عدة ضمانات " يجب التأكيد على أنها لا تختلف فى معظمها عن تلك التى تسرى على البنوك التقليدية " ! ثم تصدت بنود المقدمة إلى تقديم تعريف للبنك الإسلامى وتحديد وظائفه (فقرة ١٠ ، ١١) ، وهنا سجل التقرير نقطة جوهرية من نقاط الاختلاف فى وجهات النظر بيننا وبينهم ، فقد حدد التقرير وظائف البنك الإسلامى فى أنها " الوفاء بالمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية فى ميدان الخدمات المصرفية وعمليات التمويل والاستثمار التى تتم على أساس عدم الربا " (فقرة ١١) . وبذلك يكون التقرير قد أسفر عن قصور بالغ فى فهم أصحابه لدور المال فى الإسلام والالتزام الشرعى بعمارة الأرض . إذ ليست وظيفة البنوك الإسلامية سلبية إلى هذا الحد ، ومحصورة فحسب فى مجرد الامتناع عن التعامل بالربا . وهذا يعنى أن فهم أصحاب التقرير لم يستوعب الدور الإيجابى للبنك الإسلامى وظل إدراكهم عند حدود ذلك الدور السلبى المتمثل فى الامتناع عن التعامل بالفائدة ، ولما كان الحكم على الشىء فرع من تصوره فليست هناك غرابة ، فى أن تتوالى بقية بنود التقرير وفيها ما فيها من تعويق ومصادرة على أعمال البنك الإسلامى ومسيرته. وبعد أن انتهى التقرير من تقديم ذلك التعريف المنقوص للبنك الإسلامى ووظيفته ثم انتقل إلى ما عبر عنه بتشجيع انشاء البنوك الإسلامية (فقرة ١٤ ، ١٥) ثم تناول رأس

المال والاحتياطيات فنجده يستخدم نفس المعيار المطبق على البنوك التقليدية (الفقرة ١٦ ، ١٧، ١٨) ، ثم انتقل التقرير بعد ذلك إلى شروط الترخيص (البنود ١٩، ٢٠) وهنا حشد التقرير كل الانشوطات لشنق العملية من البداية والمصادرة عليها : تنص الفقرتان ١٩، ٢٠ على ما يلى :

(١٩) تعتبر الرقابة على تكوين بنك جديد وعلى فتح فروع للبنك عنصرا أساسيا من عناصر الإشر اف ، وغنى عن القول أن شروط الترخيص التى تنطبق على البنوك التجارية فى بلدان إسلامية مختلفة سوف تنطبق على البنوك الإسلامية أيضا . وعلى حين أن حرية التصرف ستبقى على أية حال فى أيدى هيئة إصدار التراخيص (ومن المرجح أن تتمثل فى معظم الأحوال فى البنك المركزى) فقد يكون من المستصوب وضع معايير عامة للترخيص بحيث تسرى على الترخيص بإنشاء بنوك إسلامية فى كل مكان . وفى هذا الصدد قد يطلب من هيئة إصدار التراخيص أن تتأكد مما يأتى :

أ) أن يكون مؤسسو البنك من الرجال ذوى السمعة الطيبة والمكانة العالية ، وأن يتمتعوا بشخصية لايمكن الطعن فيها ، وأن يكون لهم سجل مشرف .

ب) أن يضم المؤسسون أشخاصا لهم دراية طيبة بالشريعة ، وعلى معرفة بالأمور المتعلقة بالبنوك .

ج) أن تكون الإدارة مؤهلة من الناحية التقنية والفنية لإدارة مؤسسة مالية تتولى الأعمال المصرفية التجارية والاستثمارية على السواء .

د) أن تكون هناك حاجة اقتصادية واجتماعية لإنشاء البنك أو الفرع فى المنطقة أو أن تكون فرصة الربحية جيدة .

هـ) أن يخدم المصلحة الإسلامية والمصلحة العامة .

وسوف يكون من المستصوب العمل على تطوير أعمال البنك تدريجيا وفقا لبرنامج

مرحلى يعد بموافقة البنك المركزى حتى وإن لم يكن هذا الشرط جزءا من شروط الترخيص .

(٢٠) وسوف يتعين أن يكون الترخيص انتقائيا بدرجة كبيرة فى المرحلة الأولية . ولن يتم السماح بإنشاء مزيد من البنوك إلا بعد أن تتجمع الخبرة ، وتتحقق الثقة ، مع مراعاة الوفاء بمعايير الترخيص .

تُرى .. كم أنشوطة فى هاتين الفقرتين :

- إن شروط الترخيص التى تنطبق على البنوك التجارية فى بلدان إسلامية مختلفة سوف تنطبق على البنوك الإسلامية أيضا .

- على حين أن حرية التصرف ستبقى على أية حال فى أيدى هيئة إصدار التراخيص .

- أن يكون مؤسسو البنك من الرجال ذوى السمعة الطيبة والمكانة العالية (!) ، وأن يتمتعوا بشخصية لايمكن الطعن فيها ، وأن يكون لهم سجل مشرف . (كل هذه أمور نسبية ويستحيل أن تكون لها معايير موضوعية) .

- أن تكون هناك حاجة اقتصادية واجتماعية لإنشاء البنك أو الفرع فى المنطقة (وهو أمر من السهل تماما إخضاعه للأحكام الذاتية).

- أن يخدم المصلحة الإسلامية والمصلحة العامة . (معيار هلامى آخر يتشكل وفق ما يراه أصحاب القرار)

ثم نأتى إلى قمة التحكم . عندما تنص الفقرة (٢٠) على أنه **يتعين أن يكون الترخيص انتقائيا بدرجة كبيرة فى المرحلة الأولى ، ولن يتم السماح بإنشاء مزيد من البنوك إلا بعد أن تتجمع الخبرة وتتحقق الثقة ، مع مراعاة الوفاء بمعايير الترخيص .**

وفى ثنايا ذلك تنص الفقرتان على وجهة نظر غريبة عندما تقول أنه" : سوف يكون من

المستصوب العمل على تطوير أعمال البنك تدريجيا وفقا لبرنامج مرحلى يعد بموافقة البنك المركزى حتى وإن لم يكن هذا الشرط جزءا من شروط الترخيص " . (كيف يجوز ممارسة عمليات لا تقرها الشريعة فى جهاز يلتزم بتطبيق الشريعة بحجة المرحلية !!) .

وعندما ينتقل التقرير إلى تناول موضوع الودائع وعمليات التمويل والاستثمار يستخدم المصطلحات التى يسير عليها العمل فى البنوك التقليدية غافلا عن أنه يتحدث عن ضوابط تنظيمية البنوك الإسلامية ، وغافلا أيضا عن أن العلاقة بين البنوك الإسلامية والمتعاملين معها ليست علاقة دائنيه ومديونيه وإنما هى علاقة مشاركة ومتاجرة ، وأنه ليس هناك التزام من البنك الإسلامى قبل أصحاب الودائع لديه (باستثناء الحسابات الجارية) بردها كاملة اليهم فى تاريخ الاستحقاق حيث أن هذه الموارد تشارك فى تحمل الربح والخسارة عن العمليات التى تستثمر فيها (وإن كان من الناحية العملية لم يتعرض بنك إسلامى لمثل هذا الموقف لأسباب فنية عديدة) ، وأن تطبيق نسبة الاحتياطى على هذه الحسابات كماهو الحال فى البنوك التقليدية إنما يعنى عدم استثمار هذه الأموال بالكامل .

ينتقل بعد ذلك التقرير إلى تفصيل لا لزوم له ولا يرد عادة فى وثيقة المفترض أنها تمثل خطوطا إرشادية عامة ، فيخصص التقرير أربعة بنود تحت عنوان " القيود التى يخضع لها المديرون " (البند ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠) ، تعتبر إسرافا فى التزيد بل إن بعض هذه القيود قد تخالف قواعد الشريعة الإسلامية .

* * *

كان موضوع بحث التقرير الذى نتحدث عنه هو الموضوع رقم(٧) على جدول أعمال الاجتماع الرابع لمحافظى البنوك المركزية والسلطات النقدية . وقبل عقد الجلسة المخصصة لمناقشة الموضوع ، لاحظنا أن البنك المركزى السودانى لم يف بما طلبته إليه أمانة المؤتمر الإسلامى بتوزيع الملاحظات التى كنا قد أرسلناها إليها عن التقرير - على وفود البنوك المركزية المشاركين فى الاجتماع الرابع . وأدركنا بوضوح أن يدا تعمل فى الخفاء لحجب هذه

الملاحظات عن أن تكون بين أيدى المشاركين فى الاجتماع . فقمت ومعى الدكتور محمودالأنصارى بمهمة توزيع الملاحظات . ولم نقصّر فيما هو مألوف فى مثل هذه الاجتماعات من " لوبى" واتصالات . ولكنا استشعرنا بوضوح أن القوى التى كانت وراء " تفصيل التقرير " على الصورة التى تحدثنا عنها .. سوف تكون قادرة تماما على تمريره وأخذ الموافقة عليه . عندئذ كان السهم الأخير فى الجعبة أن ننجو من مأزق صدور قرار بصيغة تنفيذية ملزمة ، سيما وأن الفقرة الثالثة من فقرات التقرير كانت تنتهى بعبارة إنه " **يتعين تطبيق ما ورد فى هذا التقرير على جميع البنوك تقليدية كانت أو إسلامية** " . وقد كان فضل الله عظيما إذ تبنى محافظ مؤسسة النقد بالإمارات هذه النقطة . فصدر قرار الاجتماع بمنطوق ليس فيه إلزام ، وهو أقرب ما يكون إلى ما أملنا فيه " وافق المحافظون على التقرير وقرروا أنه يمكن تعميمه على الدول الأعضاء **للنظر فيه مع مراعاة** الظروف السائدة والأنظمة السياسية فى الدول الأعضاء " (بند ١٧ من قرارات الاجتماع الرابع) ، وصدّق مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى الثانى عشر (بغداد ١-٥ يونيو ١٩٨١) - على هذا القرار .

* * *

انتهت الجولة الماضية إلى ما انتهت إليه .. كما رأينا . وبات واضحا غاية الوضوح أن الجهاز المالى - وليس الجهاز السياسى - للمملكة السعودية بوزنه الضخم يقف من حركة البنوك الإسلامية موقفا لا يمكن تفسيره الا بأنه موقف شخصى لأن كل الشواهد المعلنة على الأقل - تشير إلى تعاطف من عموم المسئولين بالسعودية مع البنوك الإسلامية . وما زلت حتى اليوم فى حيرة لا أجد التفسير ، وفى عجز عن معرفة الأسباب الحقيقية وراء هذا اللغز .

ولما كنا على يقين من أننا على حق ، وأن دعوتنا إلى البنوك الإسلامية إنما تستهدف صالح الأمة الإسلامية كما تستهدف تجسيد التطبيق العملى لمبادئ الشريعة فى مجال المال والاقتصاد ، وتأكيد الهوية الإسلامية وتعميق ثقة الناس فى دينهم وشريعتهم .. فقد بدأنا من جديد فى محاولات لإعادة فتح الحوار مع ممثلى البنوك المركزية والسلطات النقدية حول

القواعد والتنظيمات التى اتخذوها بالنسبة للبنوك الإسلامية ، والتى كنا بحكم الممارسة نراها مجحفة بالبنوك الإسلامية ومقيدة لنشاطها وانتشارها . فلجأنا إلى مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى شارحين له أن هذه القواعد لا ينبغى أن تكون نهائية ، وأن المصلحة إذا كانت مرجوة ومطلوبة ، فانها تستلزم أن تكون هذه القواعد موضع نظر ومراجعة على الدوام لتطويرها بما يحقق المصلحة ويذهب القلق عن المرابطين فى معسكر التصدى . ونجحت تلك الجهود فى مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى الرابع عشر (دكا - بنجلاديش ٦-١٠ ديسمبر ١٩٨٣) ، فأصدر المؤتمر قرارا ينص على أنه " يُطلب من الأمانة العامة أن تجرى بالتعاون مع الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية دراسة لتقويم النظم والخطوط التوجيهية بشأن تعزيز البنوك الإسلامية وإقامتها والإشراف عليها " (فقرة (٥) من القرار رقم ١٩/١٤-٢-٧ ربيع الأول ١٤٠٤ ، ٦ -١١ ديسمبر ١٩٨٣) .

وبدأنا جولة جديدة ، لم تكن سهلة ولا يسيرة ولا هينة ، ولكننا خضناها إعذارا إلى الله فى دفاعنا عن دعوتنا لفتح الطريق أمام البنوك الإسلامية والتقليل من العقبات التى تواجه إنشاءها وانتشارها .

كتبت أمانة الاتحاد إلى أمانة المؤتمر الإسلامى والى محافظ البنك المركزى التركى (باعتباره رئيس آخر دورة لمجلس محافظى البنوك المركزية) لاتخاذ الترتيبات اللازمة لعقد اجتماع بين لجنة البنوك المركزية المشكلة من محافظى البنوك المركزية الستة (السالف ذكرهم) وبين لجنة الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية وذلك لمراجعة وتقويم التقرير الخاص " بالنظم والخطوط التوجيهية بشأن تعزيز البنوك الإسلامية وإقامتها والإشراف عليها " .

وقد بذلت أمانة المؤتمر الإسلامى ، ومحافظ البنك المركزى التركى (عثمان شيكلار آنئذ) ونائبه (زكريا يلديرم) جهودا مشكورة مضنية للوصول إلى اتفاق بعقد لجنة مشتركة من خبراء البنوك المركزية وخبراء الاتحاد للنظر فى القواعد التى اتخذها الاجتماع الرابع لمجلس محافظى البنوك المركزية بشأن البنوك الإسلامية ، ومراجعتها .

وفى ضوء قرار المؤتمر الرابع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد فى دكا، بينجلاديش فى ديسمبر ١٩٨٣ (القرار رقم ١٤/١٩ - أ ق) تم عقد اجتماع ممثلى البنوك المركزية والسلطات النقدية للدول الإسلامية مع ممثلى الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية والأمانة العامة لمنظمة الدول الإسلامية فى أزمير بتركيا خلال الفترى ٧ - ٩ أغسطس ١٩٨٤ م لمراجعة ما تم بشأن تطبيق تقرير المحافظين عن " تطوير وتنظيم والإشراف على البنوك الإسلامية " .

وقد استضاف البنك المركزى للجمهورية التركية الاجتماع .

وتخلف مندوب مؤسسة النقد العربى السعودى عن حضور الاجتماع . وحضر ممثلون عن البنوك المركزية الاخرى التى شاركت أصلا فى وضع التقرير الذى أسلفنا الاشارة اليه .

ووضعنا تحت نظر المجتمعين مذكرة بخطوات الموضوع والتاريخ السابق له والتى أعدتها الأمانة العامة لمنظمة مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى ، وورقة العمل التى قدمها الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ، وعدد من التعليقات قدمتها بعض الدول الأعضاء .

وناقش الاجتماع أيضا حدود مهمته فى ضوء قرار مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الرابع عشر (القرار رقم ١٤/١٩ فقرة ٢) وأسفر ذلك عن الاتفاق على أن يتعرض الاجتماع إلى التعرف على الاجراءات الواجب اتخاذها فى ضوء الخبرة المكتسبة فى مجال البنوك الإسلامية منذ تبنى تقرير المحافظين بما يساعد على تحقيق الأهداف الواردة فى التقرير من أجل تطوير وتنمية البنوك الإسلامية .

وأبدى المجتمعون أن تقرير مجلس محافظى البنوك المركزية والسلطات النقدية قد تمت صياغته عام ١٩٨١ حيث كانت البنوك الإسلامية فى مراحلها المبكرة وعلى ذلك فإن الخبرة الكافية بوظائف وعمليات البنوك الإسلامية لم تكن قد اتضحت بعد أمام مجلس محافظى البنوك المركزية والسلطات النقدية بالدول الإسلامية .

كما لاحظوا أنه خلال السنوات القليلة الماضية قامت عدة بلدان إسلامية بإنشاء بنوك إسلامية بها ، وقد أثبتت هذه البنوك الإسلامية وجودها ، وقد لاحظ الاجتماع أن المحافظين سجلوا فى تقريرهم أن إنشاء بنوك اسلامية يتطلب كل عون وتشجيع ومؤازرة من الدول الأعضاء وبنوكها المركزية ، وأن انشاء البنوك الإسلامية يعكس الرغبة المخلصة لشعوب العالم الإسلامى فى تطبيق المبادئ فى مختلف مجالات الحياة وأن البنوك الإسلامية تساعد على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للدول الإسلامية .

وبعد مناقشات متعمقة عن كيفية تطبيق تقرير المحافظين خلص الاجتماع إلى أن التوصيات بصفة عامة يجرى متابعة تطبيقها فى عدد من الدول الإسلامية . وعلى أية حال فإنه فى ضوء الخبرة المكتسبة شعر المجتمعون أن التوصيات تحتاج إلى مزيد من المداولة ومتابعة الدراسة ، وانها قد صممت لتكون توصيات عامة فى طبيعتها .

وفى ضوء المناقشات التى جرت اتجه الخبراء المجتمعون إلى تحديد المجالات التى وردت بالتقرير وتحتاج إلى مزيد من الاعتبار والتوجيه من جانب المحافظين ، ولفائدة القارئ والمتابع لحركة البنوك الإسلامية ، سوف نقوم بتلخيص أهم ما ورد فى مناقشات وملاحظات الخبراء المجتمعين .

قال الخبراء :

أ - إن المحافظين قد أوضحوا فى تقريرهم (بند ٢١) أن الودائع لدى البنوك الإسلامية من نوعين أساسيين : حسابات جارية وحسابات استثمار .

وبينما تتماثل الحسابات الجارية مع الودائع تحت الطلب لدى البنوك التقليدية فإن حسابات الاستثمار تختلف كلية عن الودائع الآجلة لدى البنوك التقليدية تبعا لحقيقة أن حسابات الاستثمار مبنية على أساس المساهمة فى الربح والخسارة وفقا لمبدأ المشاركة وعلى ذلك فانه لا يوجد ضمان من جانب البنوك لإعادة دفع هذه الحسابات . وتطبيقا لذلك فإن مثل هذه الحسابات فى البنوك الإسلامية تتطلب معاملة خاصة أخذا فى الاعتبار طبيعتها .

وحيث أن نشاط البنوك الإسلامية قد أدخل فى عدد من الدول الإسلامية فإنه يكون من الملائم المناقشة والتوصل إلى اجراءات معينة لتعكس التمييز بين الالتزامات التى أوردها تقرير المحافظين .

ب - فيما عدا القرض الحسن والذى يعتبررمزيا ، فإن البنوك الإسلامية لا تقدم قروضا وسلفيات . ونموذج التمويل فى البنوك الإسلامية طبقا لأحكام الشريعة يتضمن المرابحة والمشاركة والمضاربة والتأجير التمويلى حيث تكون المشاركة والاستغراق الكامل ضروريا . وحيث لا تنتهى مثل هذه العمليات إلى تملك البنوك الإسلامية الدائم للبضائع والأصول الناتجة عن هذه المعاملات ، فإن التمييز الواضح بين القروض والسلفيات فى البنوك التقليدية والتمويل الذى تقدمه البنوك الإسلامية يجب أن يحدد بوضوح وذلك لأغراض الإجراءات التنظيمية.

ج - حيث أن نمو البنوك الإسلامية لم يحدث ما يعوقه ويعترض سبيله فى مواجهة البنوك التقليدية ، فإن البنوك الإسلامية تحتاج إلى منح معاملة مساوية فيما يتعلق بالوفاء بمتطلبات الاحتياطيات العامة والخاصة . وحدود حقوق الملكية ، وحقوق التصويت ، والترخيص وإنشاء فروع جديدة للبنوك الإسلامية . وفى الحقيقة فان تسهيلات خاصة بالمقارنة بما هو متاح للبنوك التقليدية يمكن أن تكون محل اعتبار لتساعد على تشجيع نمو فروع البنوك الإسلامية وتحقيق الأهداف التى وضعها المحافظون ويساعد هذا على تجميع مدخرا ت إضافية لم تكن لتودع فى البنوك التقليدية تبعا للمعتقدات الدينية للمسلمين .

د - التميز فى طبيعة البنوك الإسلامية بالمقارنة مع طبيعة التزامات البنوك التقليدية يستحق أن ينعكس فى الإجراءات التنظيمية المتعلقة بذلك . وكمثال لهذه الإجراءات نسب الاحتياطى النقدى ، والسيولة ، حيث يحتاج التميز أن ينعكس انعكاسا صحيحا عن طريق تخفيض النسب للبنوك الإسلامية بالمقارنة للبنوك التقليدية .

وفى الحالات التى يدفع فيها البنك المركزى فوائد على الاحتياطيات النقدية فإن النسبة

المطبقة على البنوك الإسلامية تستحق أن تخفض بدرجة ملائمة بما يعوضهم عن عدم اقتضاء فوائد حيث لايمكن لهم ذلك بسبب الأحكام الشرعية وذلك حتى يحين وقت تجد فيه البنوك المركزية بدائل إسلامية عن دفع الفوائد .

هـ - فى الفقرة ٢٥ من تقرير المحافظين عرضت بعض الخطوط العريضة لتنظيم عمليات التمويل والاستثمار تضمنت إشارة إلى الأغراض التى يقدم أو لا يقدم التمويل من أجلها ، والحدود القصوى للتمويل الذى يقدم إلى شخص واحد أو صناعة معينة أو نشاط معين ، والتأمين النقدى الذى يحتفظ به ، ونسب الضمانات المقدمة لأنواع التمويل المختلفة .

وأخذا فى الاعتبار الطبيعة الخاصة للبنوك الإسلامية وصيغ التمويل المسموح بها وفقا للشريعة فإن الاجتماع يشعر أنه عند تقرير أى اجراءات معينة من هذا النوع ، فإن السلطات الرقابية يمكن أن تمنح الاعتبارات اللازمة تبعا للطبيعة المتخصصة لنشاط البنوك الإسلامية التى تستلزم صيغة المشاركة وليس الإقراض .

وحدد الخبراء المجتمعون الحاجة إلى دراسات متخصصة فى المجالات المختلفة لأنشطة البنوك الإسلامية ومن أكثر الموضوعات احتياجا إليها نسبيا فى هذا المجال موضوعان هما :

أ) دراسة بحث الآثار النقدية لنشاط البنوك الإسلامية مقابل البنوك التقليدية . وسوف تساعد مثل هذه الدراسة السلطات الرقابية على صياغة الإجراءات التنظيمية الملائمة للبنوك الإسلامية .

ب) تطوير الأدوات المالية والنقدية الإسلامية لتسهيل نمو نشاط البنوك الإسلامية . وفى الوقت الحاضر تعانى البنوك الإسلامية صعوبات نسبية ، حيث لا توجد بصفة عامة أدوات مالية إسلامية متاحة لمقابلة متطلبات السيولة المفروضة على البنوك الإسلامية . وبالمثل لا توجد أدوات إسلامية فى سوق النقد لأغراض الاستثمار قصير الأجل والتمويل .

ومثل هذه الدراسات تقوم بها البنوك المركزية المعنية ويفضل أن يكون ذلك بالتعاون مع

البنوك الإسلامية . وفى نفس الوقت فإنه يكون جديرا بالاهتمام أن يأخذ الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية بعين الاعتبار القيام بدراسات مماثلة تكون على مستوى العالم الإسلامى .

* * *

قبل أن أمضى فى سرد نتائج هذه الجولة والجولات التالية ، أريد أن اسجل بكل العرفان والإعجاب أن تنظيم هذه الاجتماعات بين خبراء البنوك المركزية وخبراء الاتحاد ، وتغذيتها بالمادة العلمية وبالدراسات والبحوث ، وما أسفرت عنه هذه الاجتماعات من نتائج هى فى تقديرى نتائج تاريخية فى مسيرة حركة البنوك الإسلامية .. إنما كان بجهد مخلص من فريق عمل يعمل ابتغاء مرضاة الله ، ينكر ذاته ويتوارى عن كل الأضواء .. ويتكون من محمود الأنصارى وسمير متولى واسماعيل حسن ، وأشرف الزمان . لقد كان هؤلاء حقا - أمانة وذمة - هم الجنود الحقيقيون المجهولون وراء هذا العمل مهما تقدمت عليهم أسماء - فى ظاهر الأوراق الرسمية - على سبيل الشكليات .

كانت الخطوة التالية التى ينبغى أن نتخذها بعد اجتماع الخبراء فى أزمير ، أن نجد السبيل لعرض تقرير وتوصيات هؤلاء الخبراء على الاجتماع السنوى لمجلس محافظى البنوك الإسلامية والسلطات النقدية . والسبيل الوحيد إلى ذلك هو أن يصدر قرار من مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى يفتح أمامنا الطريق لعرض التقرير بتوصياته على الاجتماع التالى لمجلس محافظى البنوك المركزية والسلطات النقدية . وقرر مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى الخامس عشر " أن تعرض على المؤتمر الإسلامى السادس عشر لوزراء الخارجية التوصيات الصادرة عن الاجتماع السادس لمحافظى البنوك المركزية والسلطات النقدية بشأن الدراسة الخاصة بالنظم والخطط المتعلقة بتشجيع البنوك الإسلامية وإنشائها والإشراف عليها "
(فقرة ٣ من القرار ٢٧/٥ - مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى الخامس عشر - صنعاء ، ٢٥ - ٢٩ ربيع الأول ١٤٠٥ - ١٨ - ٢٢ ديسمبر ١٩٨٤) وكان هذا يعنى من الناحية الاجرائية أن تقوم أمانة المؤتمر الإسلامى بوضع تقرير لجنة الخبراء المشتركة من البنوك المركزية والاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية والتى انعقدت فى أزمير ، كما أسلفنا الإشارة -

على أجندة الاجتماع السادس لمجلس محافظى البنوك المركزية والسلطات النقدية المقرر عقده فى دكا (بنجلاديش) فى الفترة من ٤ - ٥ فبراير ١٩٨٥ .

أثناء اجتماع مجلس محافظى البنوك المركزية والسلطات النقدية بدكا أوجع محافظ مؤسسة النقد العربى السعودى فى كلمته - ممثلى الاتحاد ، وأبدى استغرابه وتعجبه من نفاذ الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية لدى أجهزة منظمة مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى بالدرجة التى لايكاد (على حد قوله) يجد اجتماعا معقودا لمجلس المحافظين دون أن يكون مدرجا على جدول أعماله موضوع يخص الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية بموجب قرار صادر عن مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى ، وأضاف إلى أن الوضع الطبيعى الذى يعتقده هو أن تكون هذه الموضوعات محالة من قبل مؤتمر وزراء المالية الإسلامى (مجلس محافظى البنك الإسلامى للتنمية) وليس من قبل مؤتمر وزراء الخارجية .

فى المقابل .. أشار ممثل البنوك المركزية لمجموعة غرب أوروبا (ست دول) أنهم فى غرب أفريقيا نظرا لاقتناعهم بالنظام المصرفى الإسلامى فقد قاموا بتغيير قوانين البنوك والائتمان بدولهم لإتاحة الفرصة لإقامة مصارف ومؤسسات مالية اسلامية .

وفى المقابل أيضا ، أشاد محافظ مؤسسة النقد بالامارات ، ومحافظ البنك المركزى الاردنى ، ومحافظ البنك المركزى التركى بالبحوث والدراسات التى قام بها وبنشرها الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية وبخاصة الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ، ودعوا المحافظين لطلبها والاطلاع عليها .

وطلب رئيس وفد الاتحاد أن تتاح له الفرصة لإيضاح بعض الأمور لمحافظ مؤسسة النقد العربى السعودى والرد على كلمته .. وبدت المنصة مترددة فى إتاحة هذه الفرصة لولا أن تصدى لهذا التردد محافظ مؤسسة النقد بالإمارات ومحافظ البنك المركزى الأردنى حيث أبديا أن الحد الأدنى من العدالة يوجب أن يسمع الحاضرون لما يريد أن يقوله ممثل الاتحاد . وبهذا فقط أتيحت الفرصة لممثل الاتحاد للحديث عن فكرة البنوك الإسلامية ومناشدة البنوك

المركزية معاملة البنوك الإسلامية على قدم المساواة مع البنوك التقليدية .. وليس أكثر من ذلك.

وفى نهاية الاجتماع اتخذ المجلس التوصية التالية :

١ - وفقا للبند التاسع من جدول الأعمال ، استعرض الاجتماع تقرير مجموعة الخبراء عن دراسة تقييم وتطور قواعد وضوابط تطوير وإقامة البنوك الإسلامية والإشراف عليها.

٢ - وقد أثنى المحافظون على الجهد الذى بذلته المجموعة وطلبوا أن تقدم الدول الأعضاء كل مساعدة ممكنة لتطوير البنوك الإسلامية . وشعر المحافظون أنه بينما يعتبر تطوير البنوك الإسلامية هدفا أساسيا للأمة فإن هذا يجب أن يكون من خلال إطار القوانين والقواعد والسمات الخاصة والإقليمية والعلاقات الدولية للدول الأعضاء المعنية حسب ما تم التوصية به فى الاجتماع الرابع . وقد شعر المحافظون أن مسألة البنوك الإسلامية تتطلب تحليلا شاملا يغطى السياسة النقدية الكلية ويشمل ضمن ما يشمل الرقابة على السيولة فى الدول الأعضاء.

٣ - وتبعا لذلك تفهم المحافظون الحاجة المستمرة لمزيد من الدراسات عن البنوك الإسلامية لتغطية مثل هذه الموضوعات يتم إجراؤها بواسطة خبراء أكفاء آخذين فى الاعتبار توافر الخبرة الملائمة لدى المؤسسات الإسلامية والدوائر الأكاديمية بما يساعد على القيام بهذه الدراسات .

٤ - كما أوصى الاجتماع بإجراء دراسة عن العلاقة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية المحلية والعلاقة بين البنوك الإسلامية وبعضها والعلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك الدولية ، ومشروع تشريع نموذجي للبنوك الإسلامية .

وهكذا شكلت الفقرة الثالثة والرابعة من هذه التوصية سندا شرعيا لقيام لجنة مشتركة من خبراء البنوك المركزية والبنوك الإسلامية لاستمرار التدارس والتعليم والتعلم وتبادل الخبرة

والرأى والمعرفة حول البنوك الإسلامية وعلاقاتها بالبنوك المركزية . واعتبرنا أن الاجتماع الذى تم فى أزمير هو الاجتماع الثانى لهذه اللجنة المشتركة حيث كان الاجتماع الأول عندما حضر وفد الاتحاد اجتماع مجلس محافظى البنوك المركزية بالرياض .

وفى ضوء ذلك ، واستنادا إلى توصية الاجتماع السادس لمجلس محافظى البنوك الإسلامية بدكا ، استضاف بنك بنجلاديش المركزى الاجتماع الثالث للجنة الخبراء المشتركة من البنوك المركزية والسلطات النقدية الذى استعرض وناقش الدراسات التى أعدها خبراء الاتحاد عن الموضوعات التى تضمنتها توصية الاجتماع السادس لمجلس المحافظين والتى تدور حول العلاقة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية المحلية ، والعلاقة بين البنوك الإسلامية وبعضها ، والعلاقة بين البنوك الإسلامية المحلية والبنوك الدولية ، ومشروع تشريع نموذجى للبنوك الإسلامية ، وانتهى إزاءها إلى عدد من التوصيات الهامة وبخاصة فيما يتعلق بقيام البنوك المركزية بتقديم تسهيلات عامة على شكل ودائع مضاربة يؤدى عنها البنك الإسلامى معدلا للربح يعادل المعدل عن مثل هذه الودائع ، والسماح للبنوك الإسلامية بالاحتفاظ بحسابات جارية لدى البنك المركزى لعمليات المقاصة ، وفرض حد أقل من السيولة على الودائع التى يقبلها البنك الإسلامى حتى تتوافر أدوات مالية إسلامية مناسبة يمكن توجيهها نحو متطلبات السيولة ، وأن يتلقى مفتشو البنوك المركزية الذين يقومون بالتفتيش على البنوك الإسلامية تدريبا مناسبا فى مجال المعاملات والممارسات التى تقوم بها البنوك الإسلامية على أساس الشريعة ، والتفكير فى إعداد دليل مستقل للتفتيش على البنوك الإسلامية يضع فى الاعتبار السمات الخاصة التى يتميز بها .

كما اقترح الخبراء الحاضرون فى هذا الاجتماع قيام الاتحاد بإعطاء أولوية لدراسة الأثر النقدى للبنوك الإسلامية على الاقتصاد مع المقارنة بالبنوك التقليدية ، ونمط ونموذج توزيع القروض والسلفيات من قبل البنوك التقليدية والتمويل الذى يمكن أن تقدمه البنوك الإسلامية ، وتطوير الأدوات الإسلامية النقدية والمالية للإسهام فى نمو الصيرفة الإسلامية ، والميادين الصالحة للاستثمار قصير الأجل لفائض السيولة للبنوك الإسلامية .

وأعاد الخبراء المجتمعون التأكيد على دورية هذه الاجتماعات وتوسيعها بتوجيه الدعوة لحضورها إلى خبراء من كل البنوك المركزية والسلطات النقدية فى الدول الإسلامية التى تتواجد فيها البنوك الإسلامية وذلك بدل الاقتصار على خبراء البنوك المركزية الستة أعضاء اللجنة التى صاغت التقرير الذى كان نقطة البداية والذى تحدثنا عنه فيما سلف .

وتم إدراج هذه التوصيات على جدول أعمال الاجتماع السابع لمجلس محافظى البنوك المركزية والسلطات النقدية الذى كان مقررا عقده فى اسطمبول ، ومرة أخرى برزت لنا مؤسسة النقد العربى السعودى مناوئة ومتصدية ،لاسيما وأنها كانت قد استصدرت قرارا من اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى بين الدول الإسلامية (الكومساك ، وهو احدى اللجان المنبثقة عن مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى - فى اجتماعها بتاريخ ٨ - ١٠ سبتمبر ٨٦) ، بأن " يقدم البنك الإسلامى للتنمية تقريرا عن أنشطة البنوك الإسلامية الخاصة ، ويستفاد فى إعداد التقرير بخبرة الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية " . ونشب النزاع حول هذا الموضوع بين مؤسسة النقد العربى السعودى منفردة وبين بقية محافظى البنوك المركزية عند إقرار جدول أعمال الاجتماع السابع لمجلس المحافظين ، فقد كان رأى المحافظين أن البنك الإسلامى للتنمية ليس هو الجهة المنوط بها تمثيل البنوك الإسلامية الخاصة ، وأن الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية هو الأجدر منطقا وفعلا بأن يكون هو الجهة الممثلة لهذه البنوك .. ومن ثم تقديم تقرير عنها وتمثيل مصالحها والدفاع عنها . واستطاعت العلاقات واللقاءات الجانبية الثنائية فى نهاية الأمر أن تعيد صياغة هذا البند على جدول أعمال الاجتماع السابع لمجلس محافظى البنوك المركزية والسلطات النقدية ليصبح " استعراض أنشطة البنوك الإسلامية فى ضوء التقرير الذى أعدته اللجنة المشتركة من خبراء البنوك المركزية والبنوك الإسلامية فى اجتماع الخبراء بدكا (بنجلاديش) فى مايو١٩٨٦ " . وعند هذا الحد رأت مؤسسة النقد العربى السعودى أنه قد غدت غير قادرة على "سوْق" مجلس المحافظين إلى الاتجاه الذى تريده ، وغير قادرة كذلك على إسكات صوت الاتحاد فى هذه المنابر الدولية والحيلولة بين الاتحاد وبين الوصول إلى هذه المنابر وعرض القضايا المتعلقة بالبنوك الإسلامية عليها .. فاقترحت مؤسسة النقد العربى السعودى (كان يمثلها

الشيخ حمد السيارى فى هذا الاجتماع) اقتراحا غريبا يخرج عن الأعراف المستقرة فى مثل هذه التجمعات الدولية .. قال رئيس وفد السعودية : إن الوقت الذى " نضيعه " فى اجتماعات مجلس محافظى البنوك المركزية والسلطات النقدية لا يكافئ أبدا الفائدة التى نحصل عليها أو نجنيها من هذه الاجتماعات ، لذلك فإنه حرصا على أوقاتنا وتوفيرا لجهودنا ونحن جميعا مثقلون بالمشاغل والمسئوليات .. علينا أن نكتفى باللقاءات التى تجمعنا اثناء الاجتماعات الدورية السنوية لصندوق النقد الدولى بنيويورك ، ولا داعى لعقد اجتماعات مجلس المحافظين . وبطبيعة الحال استشعر المحافظون المجتمعون نوعا من المهانة ودرجة من درجات محاولة بسط النفوذ استنادا إلى الوزن المالى الخاص لمؤسسة النقد العربى السعودى ، وبدا ذلك واضحا فى تعقيبات المشاركين فى الاجتماع على ما قاله رئيس وفد مؤسسة النقد العربى السعودى . وعلى الرغم من تصميم ممثل مؤسسة النقد على تسجيل هذا المطلب فى البيان الختامى .. فقد صدر البيان الختامى خلوا من أية اشارة لهذا الموضوع .

وعند مناقشة موضوعنا فى الاجتماع ، قام محافظ بنك بنجلاديش المركزى (باعتباره رئيسا لاجتماع اللجنة المشتركة للخبراء فى اجتماعها الثالث) بتقديم عرض مفصل لتقرير اللجنة وما انتهت إليه من توصيات. وتضمن البيان الختامى الصادر عن الاجتماع الفقرات التالية " : قدم ممثل البنك المركزى لبنجلاديش السيد أ. س. م. فخر الاحسان تقرير لجنة الخبراء المشتركة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية الذى تم عقده بناء على توصيات الاجتماع السادس لمجلس محافظى البنوك المركزية والسلطات النقدية فى الدول الإسلامية .

وفى ضوء الدراستين الأساسيتين المقدمتين من الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ، والمعممتين على البنوك المركزية الأعضاء بالمجلس ، انتهت لجنة الخبراء إلى عدد من التوصيات فى المجالات التالية : العلاقة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية ، العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية ، العلاقة بين البنوك الإسلامية بعضها والبعض ، تشريع نموذجى لبنك اسلامى .

وقد أثنى المحافظون على التقرير واستشعروا أهمية وضرورة توزيعه على البنوك

المركزية والسلطات النقدية للدول الإسلامية لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتطوير وتعزيز البنوك الإسلامية وتحوير أساليب تنظيمها والاشراف عليها بما يتفق وطبيعتها الخاصة .

كما استشعر المحافظون كذلك أن المجالات السالف الإشارة إليها تحتاج لمزيد من الدراسات الجادة المتعمقة ، ولهذا السبب فان المحافظين يستشعرون الفائدة المترتبة على استمرار اجتماعات لجنة الخبراء المشتركة .

وفي هذا الصدد ، فإن المحافظين يسجلون ارتياحهم لدعوة بنك باكستان المركزى لاستضافة الاجتماع التالى للجنة الخبراء المشتركة من البنوك المركزية والبنوك الإسلامية لدراسة مثل هذه الموضوعات وغيرها من الموضوعات ذات الصلة " (البند (١٦) من البيان الختامى للاجتماع السابع لمجلس المحافظين - اسطنبول ٣٠ - ٣١ مارس ١٩٨٧) .

استقر الأمر بشأن الاجتماع الدورى السنوى للجنة الخبراء المشتركة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية ، فتم عقد الاجتماع الرابع (٢ - ٤ أبريل ١٩٨٨ - كراتشى) تحت رعاية بنك الدولة فى باكستان حيث ناقش مجموعة من الدراسات تناولت الموارد والاستخدامات فى البنوك الإسلامية مقابل البنوك التقليدية ، تطوير الأدوات المالية الإسلامية للإسهام فى نمو الصيرفة الإسلامية ، الآثار النقدية للبنوك الإسلامية على الاقتصاد مع المقارنة بالبنوك التقليدية ، مشروع نموذج نظام أساسى لبنك اسلامى . وانتهى الاجتماع إلى مجموعة من التوصيات الهامة كما أوصى الاجتماع بتعميم مجموعة الدراسات والبحوث التى ناقشها الاجتماع على البنوك المركزية والسلطات النقدية للدول الأعضاء . وتم عقد الاجتماع الخامس (١٨-١٩ مارس ١٩٨٩) تحت رعاية مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزى ، حيث تم فيه مناقشة مجموعة من البحوث والدراسات تدور حول ممارسات البنوك الإسلامية فى مجال المرابحة ، أثر أساليب التمويل الإسلامية على التوسع النقدى من وجهة نظر البنوك المركزية والسلطات النقدية فى دول منظمة المؤتمر الإسلامى مقابل رأى البنوك الإسلامية واقتصاديين مستقلين ، الميزانية المجمعة ونتائج أعمال البنوك الإسلامية الأعضاء بالاتحاد عام ١٤٠٧ هـ ، مفهوم المسئولية المحدودة فى

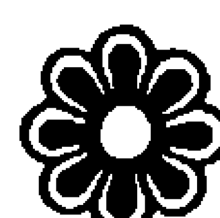
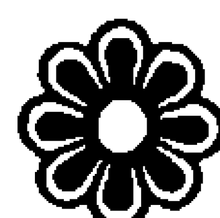
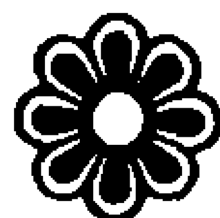
البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ورأى الشريعة فيها .

وفى الاجتماع السادس للجنة الخبراء المشتركة الذى إستضافته مؤسسة نقد البحرين (المنامة ، ٢٦ - ٢٨ مايو ١٩٩٠)، ناقش الاجتماع موضوع الضوابط المنظمة لرقابة البنوك المركزية على البنوك الإسلامية ، السياسات النقدية فى الاقتصاد الإسلامى ، التمويل الإسلامى للبنية الاساسية الاجتماعية ، نحو سوق مالى إسلامى ، الميزانية المجمعة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية للعام ١٤٠٨ هـ ، أسواق المال فى إطار النظام الاقتصادى الإسلامى .

لقد كانت أهم الإعتبارات التى تعنينا من هذه الاجتماعات أنها تمثل فرصة مناسبة أشبه ما تكون بالدورات التدريبية لتزويد خبراء البنوك المركزية بفلسفة وأفكار ومفاهيم البنوك الإسلامية والأسس الشرعية للمعاملات المالية والمصرفية وتبادل الرأى معهم سعيا للوصول إلى أرضية فكرية مشتركة .

وأحسب أن هذه الاجتماعات ما زالت مستمرة بشكل سنوى ، وإن كنت قد لاحظت من خلال المتابعة أنها تتعرض للتعثر بين حين وآخر ، وأن مستوى الأداء فيها قد بدأ يطغى عليه العنصر الإقليمى والذاتى.. "

هذا .. وما زالت مؤسسة النقد العربى السعودى على موقفها من مقاطعة هذه الاجتماعات.

الفصل السابع عشر
الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية (٥)
الضوابط الشرعية للرقابة
على البنوك الإسلامية

الفصل السابع عشر

الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية (٥)

الضوابط الشرعية للرقابة على البنوك الإسلامية

الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية

أعتذر منذ البداية ، وأنا اخوض فى هذا الموضوع .. أننى سوف أصحب المتابع المهتم بحركة البنوك الإسلامية ، عبر صفحة من صفحات السجل عامرة بصور حزينة . لكننا لا نملك من الامر شيئا .. فذلك قدرنا الذى عجز جيلنا الحاضر عن تغييره .

وحيث لا أجيز لنفسى .. أمانة وحرصا .. أن اكتم صفحة مهما كانت حزينة الصور كئيبة الظلال ، فإنى سوف أستعرض مسيرة الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية التى كانت تشكّل أملا ، والمحاولات التى بُذلت لكى تكون الهيئة على مستوى الأمل الذى تعلق بها وانقعد عليها ، ثم أقول رأيى فى التعقيب على تلك الأزمة التى باتت تشكل ظاهرة مرضية طالت بقدر كبير من يحظون منا بالإجلال والتكريم لأشخاصهم ولما يرمزون إليه ويمثلونه . وذلك هو بعينه ما يجعل الموضوع شائكا ودقيقا بسبب أطرافه الذين هم فى وجداننا ووجدان الجماهير حراس للقيم والفضائل وممثلون لها .

كان من بين الأهداف الأساسية للاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية تحقيق استراتيجية موحدة للبنوك الإسلامية مهما تباعدت أماكن ممارساتها ، والحفاظ على الوحدة الفكرية التى تمثل قاعدة الانطلاق لهذه البنوك فى تحقيق أهدافها وفى بلوغ الغايات التى أنشئت من أجلها .

ولما كان الحفاظ على الوحدة الفكرية هدفا أساسيا للاتحاد .. وكانت الشريعة الإسلامية

- التى تلتزم بها البنوك الإسلامية - قد اتسعت أحيانا لعديد من الآراء فى مسائل المعاملات ، وكان التعدد فى تلك الآراء - وإن مس الشكل دون المضمون - قد يمثل من حيث الشكل العام ما قد يوحى بأن هناك ممارسات تخرج عن إطار الشريعة على الرغم من أنها من حيث النظر الشرعى بخلاف ذلك . ولما كان استقراء التاريخ الإسلامى يشير أحيانا إلى أن المسائل الخلافية قد عطلت المسيرة الإسلامية فى بعض الفترات والعصور ، ولما كان التطبيق الإسلامى للصور العصرية فى المعاملات حديث العهد مما يستدعى نظرا مستمرا واجتهادا متجددا .. فقد حرص الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية على أن يكون فى صلب هيكله وضمن تنظيماته الأساسية هيئة عليا للفتوى والرقابة الشرعية . تتشكل من عدد من الأئمة المجتهدين فى مختلف المذاهب الإسلامية : تكون مهمتها : الفتيا فيما يعرض عليها من صور وأشكال المعاملات من البنوك والأعضاء ، وبحث ملاءمة الممارسات العملية التى تقوم البنوك الإسلامية بتطبيقها مع الشريعة الإسلامية ، والعمل على إيجاد فكر شرعى موحد حول صور وأشكال المعاملات ، والنظر فى مدى شرعية عمليات معينه قد يقوم الاتحاد بعرضها على الهيئة ، وتجميع الفتاوى التى تصدرها هيئات الرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية لنشرها على البنوك الإسلامية القائمة أو التى تنشأ ، والعمل على رعاية البنوك الإسلامية للاستمرار فى إطار أحكام الشريعة الإسلامية ومساعدتها على السير فى المجرى الصحيح ، وإصدار البحوث الشرعية بما يمكن من دعم الحركة الفكرية التى تهدف إلى صياغة النظرية الإسلامية فى المال والاقتصاد ، والنظر فيما تعده لجان الاتحاد من بحوث تتعلق بالمسائل المالية والاقتصادية للتأكد من مسايرتها للشريعة الإسلامية ، والنظر فيما يتقدم به أى من المسلمين فى شأنٍ ما يراه .. من مدى شرعية أعمال أىّ من البنوك الأعضاء بالاتحاد .

وكان النص الأصلى الذى أورده ميثاق إنشاء الاتحاد فى مادته السادسة عشرة بشأن *الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية يجعل تشكيل الهيئة من رؤساء هيئات الرقابة الشرعية* لكل بنك ، وأعطى النص لمجلس إدارة الاتحاد الحق فى أن يضم إلى هؤلاء من يراه من الفقهاء والعلماء . وكان هذا النص مرنا وقابلا للتطبيق ومنطقيا فى نفس الوقت ، حيث أنه *قد جرى العرف - بغض النظر عن أنه غير مبرر بقدر كاف - أن يكون لكل بنك هيئة رقابة*

شرعية ، كما كان النص عمليا فى نفس الوقت لأنه خلا من القيود التى سنرى فيما بعد أنها عطلت عمل الهيئة تماما .

وفى الاجتماع الثانى لمجلس إدارة الاتحاد (١٦ ذى الحجة ١٣٩٧هـ - ٢٧ نوفمبر ١٩٧٧م) بدا للبعض - وليس هناك مصلحة فى ذكر الأسماء - أن يدخل تعديلا على النص الأصلى ، ووافق المجلس على تعديل النص ، وأصبحت المادة (١٦) تنص على تشكيل الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية بالاتحاد من عدد من كبار فقهاء المسلمين لا يزيد عددهم عن سبعة أعضاء يختارهم مجلس الإدارة بالإضافة إلى ممثل عن هيئة الرقابة الشرعية بكل بنك من البنوك الأعضاء ويكون رأى هذه الهيئة ملزما وفقا للقواعد الشرعية التى تقررها . وتقوم الهيئة بهذا العمل تطوعا .

وهكذا جاء النص الجديد بقيدين جديدين ، استحال علينا بسببهما أن نجعل الهيئة - برغم كل المحاولات - قادرة على أن تمارس مهمتها أو أن تقدم انجازا . أما القيد الأول فهو مبدأ " إلزامية " الرأى الصادر عن الهيئة لكل البنوك الأعضاء ، وهو أمر استشعرتْ معه البنوك التى اكتسبت عضوية الاتحاد بعد صدورالنص ، خاصة تلك التى لم تذعن لاستخدام هيئة رقابة شرعية واكتفت باستخدام مستشار شرعى .. أنه يمثل نوعا من الوصاية والحجر ، سيما وأن طبيعة التشريع الإسلامى فى غير العبادات تسمح بالاختلاف وتتسع لوجهات النظر والاجتهادات والاختلافات بشكل فريد . وبديهى أن الغرض من هذا النص كان غاية فى نبل الهدف وشرف القصد ، لكنه على كل الأحوال لا ينسجم كثيرا مع زمن ليس هو الصدر الأول ، ومع بيئة عمل نعلم عنها نقطة الضعف البشرى فيما يتعلق بالرغبة فى الانفراد ومخاصمة نظام الفريق فى العمل . آية أثر ذلك القيد - بجانب الأسباب الأخرى التى سوف نتناولها - على تعطيل مسيرة الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية .. ما نجده من محاولة للمداركة بعد اثنى عشر عاما من صدوره ، فى الاجتماع السادس والعشرين لمجلس إدارة الاتحاد (٢٦ رجب ١٤٠٩ - ٤ مارس ١٩٨٩) ، حيث تمسكت مجموعة من البنوك الأعضاء بأن يكون هناك تفسير لمبدأ " الإلزامية " ، فأصدر المجلس تفسيره بأن

" تكون فتاوى الهيئة نافذة وملزمة اذا تم إقرارها من قبل أعضاء الهيئة بإجماع الحاضرين (وذلك بديهي ومنطقي وعملي) . وفي حالة عدم الإجماع في إصدار الفتوى ، يمكن لكل بنك أو مؤسسة مالية عضو أن يتبع ما تقرره هيئة رقابته الشرعية . ثم يحال الموضوع على مجمع الفقة الإسلامي لينظر فيه بمشاركة الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية للاتحاد . وما يصدر فيه من قرار في هذه الحالة يكون ملزما لجميع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الأعضاء " (بند (٧) - محضر الاجتماع السادس والعشرين لمجلس الإدارة)

أما القيد الثاني ، فقد كان مبدأ " التطوعية " ؛ وحقيقة الأمر أن هذا المبدأ يرد على محل من الأصول والشريعة والمصلحة .. ولكنه في عصر الضعف أمام سلطان المال ، كان هذا المبدأ يحتاج إلى طريقة ما ، لا لاهداره وإنما لتخفيفه . في دراسة قيمة لفهمي هويدي في كتابه الدين المنقوص يقول " يرى ابن القيم أن تقاضي اجرا عن الفتوى غير جائز أصلا ، لأن الفتيا منصب تبليغ عن الله ورسوله . فلا تجوز المعاوضة عليه ، كما لو قال المفتي : لا أعلمك الإسلام أو الوضوء أو الصلاة إلا باجرة . فهذا حرام قطعا ، ويلزمه رد العوض ولا يملكه " ونقل الخطيب البغدادي - والكلام ما يزال لفهمي هويدي - عن الحسن البصري قوله إن الفقيه هو الورع الزاهد ، وهو من " لا يأخذ على علم الله حطاما " ثم قال صراحة أنه " لا يسوغ للمفتي أن يأخذ الأجرة من اعيان من يفتيه ، كالحاكم (القاضي) الذي لا يجوز له ان يأخذ الرزق من أعيان من يحكم له أو عليه" (الدين المنقوص ، فهمي هويدي ، ص ١٧٦) .

ترى .. هل يمكن التوفيق بين هذه الأحكام ، وبين واقع فرضه سوق الطلب الذي قام على العلماء بسبب ذلك العرف الذي احدثته المؤسسات المالية الإسلامية بأن يكون لكل منها هيئة رقابة شرعية ، فتوالت العروض عليهم برواتب ضخمة تصل إلى الآلاف من الدولارات .. مما فتح الباب للتنافس المشروع وغير المشروع بين العلماء وأضعف مقاومتهم أمام سلطان المال . هم أصحاب فضيلة على العين والرأس ، ولكنهم في نهاية الأمر بشر يتفاوتون في درجات الصمود والضعف سيما وأننا في زمن تزلزل فيه بنيان القيم وتنوعت فيه مداخل

الغواية وصور الالتباس . ومع توقيرنا وإجلالنا واحترامنا لهم جميعا ، إلا أن واجب المصارحة يفرض علينا أن نذكر آسفين أننا قد رأينا منهم إعراضا عن المشاركة فى أى عمل لا يدفع عنه مقابل ، بل إن بعض الفقهاء ممن يتعاملون مع أكثر من بنك ومؤسسة مالية اسلامية درج على حجب الفتاوى عن بعض الجهات وإجازتها لجهات أخرى تدفع أجرا أعلى أو تتحقق عن طريقها منفعة اكبر . ومنهم من أصدر فتاوى خلال عمله بالرقابة الشرعية وتقاصى عليها أجرا ، ثم احتفظ بها واشترط على من يريد الانتفاع بها بعد ذلك ، أن يدفع اجرا جديدا عن كل فتوى . ومع ذلك لا تنفك تسمع من كل منهم - و"الشيك" فى يمينه - بصوت عال ودون حياء أنه يعمل " حسبة " لله .

النص على " التطوعية " فى ظل هذا الواقع ، أسفر عن أن الواقع فرض علينا حكمه فى العجز عن تشغيل الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية رغم كل ما بذل فى هذا السبيل من محاولات . ومن "الإنصاف !!"أن نضيف أيضا سببا آخر فى العجز عن تشغيل الهيئة لم يكن منصوصا عليه وإنما كان مسكوتا عنه فى النص .. ذلك هو مشكلة من يترأس الهيئة . وهكذا تضافر النص على " الإلزامية " مع النص على " التطوعية " مع السكوت عن جزئية تنصيب الرئيس وتركها بين يدى أعضاء الهيئة .. على شنق كل أمل كان معقودا على إقامتها وتشغيلها .

محاولات إقامة الهيئة وتشغيلها :

لما كانت المادة المنشئه للهيئة قد أطلقت حرية مجلس الإدارة فى اختيار سبعة من كبار فقهاء المسلمين بالإضافة إلى ممثلى هيئات الرقابة الشرعية بالبنوك الأعضاء ، فقد اتجهنا إلى سبعة من الطبقة الأولى من فقهاء العصر راعينا تمثيلهم لمختلف المذاهب المعتبرة . وكان على رأس هؤلاء فضيلة الشيخ عبدالعزيز بن باز كبير علماء السعودية ، وهو رجل غاية فى الورع والزهد والتجرد ، ولا نزكى على الله احدا . وعرضنا عليه موضوع الهيئة وغاياتها وأهدافها كما عرضنا عليه رئاستها . ووافق الرجل . ودعونا للاجتماع الأول للهيئة فى القاهرة فى ١٧ إبريل ١٩٧٩ . وفاتنا أن الرجل وهو " بصير " قد عاهد نفسه على ألا

يخرج فى سفر خارج المملكة العربية السعودية . فانعقد الاجتماع الأول دون حضوره حيث أمَّر أعلى الحاضرين صوتا نفسه رئيسا للاجتماع الذى أقر مشروع الإطار التنظيمى لإجراءات ونظام وطريقة عمل الهيئة . واتفقوا على أن يكون الاجتماع التالى فى المملكة العربية السعودية فى ١٩٨٠/٥/١٧ ليتسنى للشيخ حضور الاجتماع. ورأى الشيخ عندما عرضنا عليه أمر الموعد الجديد ومكان الاجتماع أن الأمر بحاجة إلى إذن . وطلبنا منه ان يسعى فى الحصول على الإذن . ووعد بذلك . ولما لم يسعفه الوقت اتفقنا معه على موعد آخر فى ١٩٨٠/٦/٢٩ . ولكن الحصول على الإذن بعقد هذا الاجتماع فى السعودية كان يساوى تماما لدى أصحاب القرار الإذن بالموافقة على أن تكون مكة المكرمة مقرا للاتحاد .. وهو أمر علمنا من أمره ما علمنا . وعلى هذه العقبة تجمد عمل الهيئة وتأكد له موقف التجمد من جراء أن الرئاسة التى فرضت نفسها على الهيئة فى اجتماعها الأول عنوة واقتدارا لم تكن موضع قبول أو إجماع بل كانت الكثرة الغالبة من الأعضاء سواء فى مجلس إدارتنا بالاتحاد أو بالهيئة ترى أن سجله ملئ بما ينبغى أن يتنزه عنه العلماء وأهل الفقه من أعراض وأمراض الإقبال الزائد على الدنيا . والتجاوب السريع مع تلك القيم السلبية التى راجت فى زماننا ، وتفشت بين الكبار والصغار .

ومضى على ذلك أكثر من عامين ، حتى كان الاجتماع الحادى عشر لمجلس إدارة الاتحاد فى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٢ . واستشعر أعضاء مجلس إدارة الاتحاد ان أمر الهيئة يحتاج إلى بعث وإحياء ، وأن الجو العام يحتم ذلك ، سيما وأن وسائل الإعلام كانت قد نشطت فى هذه الآونة برسائلها المفخخة والملغومة لإثارة الغبار والرذاذ حول شرعية بعض ممارسات البنوك الإسلامية .. حتى أنها اطلقت على البنوك الإسلامية فى إحدى هذه الحملات عبارة " البنوك الاسلاربوية ." فشكلت لجان من بين أعضاء مجلس إدارة الاتحاد لدراسة صيغة وأسلوب إعادة إحياء الهيئة ، وأصدر مجلس الإدارة قراره بأن تنشأ هيئة عليا للفتوى والرقابة الشرعية ملحقة بأمانة الاتحاد من الناحية التنظيمية وتتولى أمانة أعمالها إدارة متخصصة وتتشكل الهيئة من خمسة عشرعضوا : عشرة منهم هم رؤساء هيئات الفتوى والرقابة الشرعية فى البنوك الإسلامية الأعضاء بالاتحاد ، وفى حالة زيادة عدد رؤساء هيئة

الفتوى والرقابة الشرعية فى البنوك الإسلامية الأعضاء بالاتحاد عن عشرة أعضاء ، يختار من بينهم دوريا أو بالاقتراع العشرة الذين يكونون أعضاء بالهيئة العليا . وأما الخمسة أعضاء الآخرون فيرشحهم الأعضاء العشرة بالهيئة العليا وتصبح عضويتهم نهائية بعد موافقة مجلس إدارة الاتحاد (فقرة أولا من محضر الاجتماع الحادى عشر - دبى ، ٢٢ ديسمبر ١٩٨٢) .

وقد حل هذا القرار - جزئيا - مشكلة "التطوعية" فى عمل الهيئة ، وإن كان من ناحية اخرى أضعف المستوى المنشود فى هيئة عليا مهمتها التشريع والتحكيم ، حيث أن رؤساء هيئات الرقابة الشرعية بالبنوك الإسلامية ليسوا جميعا ممن ينتمون إلى الطبقة الأولى من فقهاء عصرنا وذلك أمر طبيعى بحكم الندرة المشهودة فى مثل هذه النخبة . وحدد الاجتماع التالى لمجلس ادارة الاتحاد الخطوات الإجرائية لانتخاب الأعضاء العشرة وترشيح الأعضاء الخمسة المكملين لمجلس الهيئة واختيار مقرر وأمين سر للهيئة . وعهد المجلس لأمانة الاتحاد باتخاذ اللازم لتنفيذ قراراته . (البند أولا من محضر مجلس الإدارة الثانى عشر - جدة ، ٢٦مارس١٩٨٣)

ودعت أمانة الاتحاد رؤساء هيئات الرقابة الشرعية والمستشارين الشرعيين للبنوك والمؤسسات المالية إلى اجتماع فى دبى تم عقده فى ١٠إبريل ١٩٨٣ وقد كان فى حسباننا أننا وصلنا بذلك إلى نهاية المطاف ، وأننا قد تغلبنا على معظم العقبات التى كانت تقف حائلا دون تشغيل الهيئة وقيامها بمهامها ، لكن ذلك كان وهما كبيرا .

حكى لى أخى محمود الأنصارى الذى كلفته بالإشراف على هذه المهمة وإنجازها ، أنه منذ اللحظة التى وطأت فيها أقدام حاضرى الاجتماع فندق الجوهرة بدبى ، أن المناورات قد بدأت حول من يترأس الاجتماع وحول من يكون رئيسا للهيئة وحول من يكون امينا ومقررا لها وحول البدلات التى ينبغى أن تتقرر عن حضور الجلسات .. وهكذا بدأت صغائر الأمور والظواهر المرضية الملموسة والتنافس المشروع وغير المشروع يسيطر على الجو العام حتى قبل بدء الاجتماعات الرسمية ، حتى كاد الاجتماع بسبب ذلك أن يتعرض للانهيار قبل بدئه .

وحكى لى محمود الأنصارى عن الجهد الخارق الذى بذله الدكتور حسين حامد حسان - وكان من بين الحضور - للتوفيق ومحاولة الوصول إلى حلول وسطى بين مختلف الأطراف . وقد تركزت المشكلة الكبرى فى أن من كان يريده الأمير رئيس الاتحاد - رئيسا للهيئة لا تحسن الاغلبية فيه الظن ، فضلا عن أنهم يرون أنه لا فضل له ولا تميز عن الآخرين إلا بسبب أنه من أهل التأييد والتبرير والموافقة وهى الصفات التى يستريح لها اكثر أهل السلطة والسلطان . وكذلك الحال بالنسبة لمن كان يراد أن يكون مقررا وأمينا للهيئة بالإضافة إلى اختلاف الكل حول الخلفية الشرعية والمستوى الفقهى لهذا الشخص بالذات . وكحل وسط استطاع الدكتور حسين حامد حسان أن يصل إلى اتفاق مؤداه أن تتحدد مدة رئيس الهيئة بسنة واحدة تكون بعدها رئاسة الهيئة دورية بالانتخاب من بين الأعضاء . وتم الانفاق مع المطالب بالرياسة بأن هذا الشرط هو السبيل الوحيد لانتخابه رئيسا هذه المرة . ونجا بذلك .. الاجتماع من الانهيار . لكننى أدركت منذ الوهلة الأولى أن رؤساء البنوك سوف يستمرون فى اتخاذ كل سبيل لتجميد عمل الهيئة حتى يمر العام ويتغير الوضع الذى أجبرتهم الظروف وضغط المجاملات على قبوله . وتأكيدا لذلك رأيت رؤساء البنوك عند اعتمادهم للائحة المنظمة لأعمال الهيئة فى الاجتماع التالى (الثالث عشر - القاهرة ، ١٨ يوليو ١٩٨٣) يتمسكون بتعديل صياغة المادة التاسعة من لائحة الهيئة والخاصة برئاستها لتصبح :" رئاسة الهيئة دورية . ويكون للهيئة رئيس يختاره أعضاؤها دوريا بالاقتراح السرى لمدة سنة " .

وعقدت الهيئة أول اجتماع لها بعد التشكيل الجديد فى اسلام اباد فى الأسبوع الثالث من مارس ١٩٨٤ . ولما كانت مدة السنة قد أوشكت على الانتهاء (١٩٨٤/٤/١٠) فقد جرت محاولات فى هذا الاجتماع من رياسة الهيئة لتجديد المدة لذات الرياسة ، وشُغل المجتمعون بهذا الأمر عن كل أمر. ثم اتفقوا على تحديد اجتماع بالقاهرة فى ٢ مايو ١٩٨٤ لاختيار الرئيس . وصادف أن موعد اجتماع القاهرة كان يوافق ميعاد ندوة علمية ضخمة بالكويت عن موضوع الزكاة ، الأمر الذى كان يحول بالضرورة دون حضور أعضاء الهيئة العليا المثلين لمنطقة الخليج بالذات ، فطلبوا من رئاسة هيئة الرقابة تعديل موعد الاجتماع الذى سيجرى فيه انتخاب الرئيس ليتمكنوا من الحضور ، وألحّوا فى طلب التأجيل . ووجدت

رئاسة الهيئة ان تلك فرصة سانحة ساقها القدر حيث أن مكمن القوى المناوئة لإعادة انتخابها تتجمع فى ممثلى الخليج .. فأصرت رئاسة الهيئة على عدم تأجيل الاجتماع الذى استطاع فيه رئيس الهيئة والمقرر أن يظفرا بقرار بتجديد المدة لهما ولفترة ثلاث سنوات (!) ، فانفجرت أزمة مدوية .

وافتنى الهيئة بمذكرة لها تطلب فيها تعديل بعض مواد نظامها الأساسى ، كما وافتنى بمحضر اجتماعها الذى تم فيه تجديد مدة رئاسة الهيئة . وكانت مهمتى كأمين عام للاتحاد أن أعرض هذه التقارير على مجلس الإدارة . وعند عرض هاتين المسألتين على مجلس الإدارة . كان رد الفعل عنيفا بدرجة لم أعهدها من قبل . وقد تمثل ذلك فى أن مجلس الإدارة الذى لم يسبق له قاطبة الإجماع على رأى فى مسألة ما .. أجمع بالنسبة للمسألة الأولى على أنه " حيث لم يمض عام واحد على اعتماد المجلس للنظام الأساسى للهيئة ، فإن المجلس يستشعر أنه ليست هنالك ضرورة عملية تمليها الممارسة لتعديل أى نص من نصوص النظام الأساسى الذى اعتمده المجلس بجلسة الثالث عشر بتاريخ ٨ شوال ١٤٠٣ ه الموافق ١٨يوليو ١٩٨٣ - كما يرى المجلس أن تعديل النظام الأساسى يعتبر من الأمور الهامة التى تستلزم عقد اجتماع غير عادى يحضره جميع الأعضاء " (بند ٦ من محضر الاجتماع السادس عشر . الكويت ١٠ يوليو١٩٨٤)

أما بالنسبة للمسألة الثانية ، فقد أجمع المجلس فى إصرار على أنه "بعد اطلاع المجلس على محضر اجتماع الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية ، ومناقشة الموضوع مناقشة تفصيلية قرر المجلس بالإجماع : حيث أن المادة التاسعة من النظام الأساسى للهيئة والتى اعتمدها مجلس الإدارة تنص على أن رئاسة الهيئة دورية ، فقد قرر المجلس تطبيق ما ورد بنص اللائحة المعتمدة . وفى هذا الصدد فإن المجلس يود أن يفصح عن أن قصده من عبارة " رئاسة الهيئة دورية " هو أن يتناوب - بالانتخاب - أعضاء الهيئة الموقرين رياسة دورات الهيئة . وحيث قد انتهت مدة رياسة الهيئة فإن المجلس يرى ضرورة سرعة عقد اجتماع للهيئة مكتملة لانتخاب رئيس ونائب للرئيس . وحيث تنص الفقرة (٥) من المادة

التاسعة على أن يقوم رئيس الهيئة باعداد تقرير دورى بنشاط الهيئة وإنجازاتها كل ستة شهور للعرض على مجلس الإدارة ، فإن مجلس الإدارة يرجو أن يتم إعداد تقرير عن نشاط وإنجازات الهيئة عن العام المنقضى وموافاة أمانة الاتحاد به لاتخاذ اللازم نحو عرضه على مجلس الإدارة فى اجتماعه القادم بإذن الله " (البند سابعا من محضر الاجتماع السادس عشر - الكويت ، ١١شوال١٤٠٤ه - ١٠يوليو١٩٨٤م)

ويستطيع الذى عرك العمل مع حيتان البشر وصغار النفوس أن يجد لى العذر فى أننى عجزت عن عمل شىء أو تغيير الوضع فى الهيئة ، ومن ناحية أخرى كانت مجموعة بنوك الخليج الأعضاء فى الاتحاد قد وصلت إلى مرحلة اليأس الكامل من إمكان التوصل إلى صيغة تمكنها من زحزحة القدر المحتوم على الهيئة باستمرار شخصية معينة فى مقعد الرئاسة - حتى كان الاجتماع الحادى والعشرون لمجلس إدارة الاتحاد (اسطمبول ١٨أكتوبر ١٩٨٦) والذى واكب المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية الذى سرى بتيار جديد من الأمل والتفاؤل فى نفوس أعضاء مجالس إدارات البنوك الإسلامية . فى هذا الاجتماع وعند مناقشة توصيات لجنة العلماء بالمؤتمر الثالث للمصارف الإسلامية المنعقد بدبى فى أكتوبر ١٩٨٥ ، فكر الأعضاء فى صيغة جديدة - لعل وعسى - للخروج من المأزق وإعادة إحياء الهيئة . فقرروا تكليف أمانة الاتحاد بإعداد دراسة عن إمكانيات الإفادة من مجمع الفقة الإسلامى المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامى [دعا مؤتمر القمة الإسلامى الثالث (مكة المكرمة والطائف - ربيع الأول ١٤٠١ هـ) إلى إنشاء هذا المجمع ، وانعقد المؤتمر التأسيسى له فى ٢٦ شعبان ١٤٠٣ هـ] وعن الصيغ الممكنة للتعاون بين المجمع وبين الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية بالاتحاد وعن صور العلاقة بين هيئات الرقابة الشرعية بالبنوك الأعضاء والهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية مع المجمع ... أو حلوله محلها وقيامه بالدور المطلوب من الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية (البند خامسا من محضر الاجتماع الحادى والعشرين - اسطمبول ، ١٤صفر ١٤٠٧هـ - ١٨ أكتوبر ١٩٨٦م) .

وأعددنا الدراسة المطلوبة ، وفى الاجتماع الثانى والعشرين لمجلس إدارة الاتحاد ،

قدمنا الدراسة التى تحدثنا فيها عن أهداف واختصاصات مجمع الفقه الإسلامى ، والاعتبارات التى نراها فى صالح فكرة الاستعانة بمجمع الفقه الإسلامى ، والاعتبارات التى نراها فى صالح إحلال المجمع محل الهيئة ، والاعتبارات التى نرى أنها توجب بالضرورة الإبقاء على الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية ، والصيغ المقترحة فى حالة الأخذ بمبدأ إحلال المجمع محل الهيئة العليا ، والمحاذير المتعلقة بالإحلال ، والصيغ المقترحة فى حالة الاكتفاء بصيغة التعاون بين الهيئة العليا للرقابة الشرعية والمجمع الفقهى .

ولما كان الموضوع مهما ، ويمثل مرحلة من مراحل مسيرة الهيئة والبنوك الإسلامية كذلك ، وكان الإجمال فيه لا يفى بحاجة المتابع والمهتم بقضية البنوك الإسلامية ، فإننا سنحاول أن نبسط بعض البسط الجوانب الهامة فى الدراسة فى الحدود التى نراها ضرورية لإمكان متابعة الموضوع.

بعد أن أوضحنا فى الدراسة أهداف واختصاصات الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية (وهو موضوع يجده القارئ فيما أسلفنا) ، نقلنا من الباب الثانى من النظام الأساسى لمجمع الفقه الإسلامى أهدافه التى تحددت فى " تحقيق الوحدة الإسلامية نظريا وعمليا عن طريق السلوك الإنسانى ذاتيا واجتماعيا ودوليا وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية . وشد الأمة الإسلامية لعقيدتها ودراسة مشكلات الحياة المعاصرة والاجتهاد فيها اجتهادا أصيلا لتقديم الحلول النابعة من الشريعة الإسلامية " ثم انتقلنا بعد ذلك فى الدراسة إلى الاعتبارات التى نراها فى صالح فكرة الاستعانة بمجمع الفقه الإسلامى ، فقلنا :

قد يرى أن من شأن الاستعانة بمجمع الفقه الإسلامى تحقيق عدد من المزايا والمكاسب منها:

١- تعزيز مكانة التطبيق الإسلامى من خلال توحيد المواقف والفتاوى ازاء مختلف قضايا المعاملات التى تعرض على المجمع ، وإذ يقبل أن تتفاوت الاجتهادات فى القضية الواحدة طالما أن كل طرف يستند إلى دليل شرعى معتمد إلا أنه يظل مطلوبا فى المرحلة الراهنة تحقيق أمرين أولهما تضييق شقة الخلاف من خلال التنسيق العلمى والفقهى المنظم ،

وثانيهما ألا يصل ذلك الاختلاف إلى حد تناقض الرأى فى بعض القضايا الكلية .

٢- ومن الناحية المنهجية فان تحقيق التنسيق والتعاون ثم التوحيد من خلال الاستعانة بمجمع الفقه الإسلامى يظل هدفا تحرص عليه مختلف المؤسسات العاملة فى الحقل الإسلامى ، وتلك خطوة مطلوبة بإلحاح سواء فى حركة البنوك الإسلامية ذاتها أوفى إطار العمل الإسلامى العام .

٣- ومن الناحية التطبيقية والواقعية فإن التعاون مع المجمع الفقهى الإسلامى أو الاستعانة به يمثل تخطيا للمشكلات التى واجهتها الهيئة العليا للرقابة الشرعية وتغلبا على هذه المشكلات .

وفى ضوء تلك المزايا الثلاث الشاملة ، وفى ضوء أهداف المجمع التى تنص على دراسة مشكلات الحياة المعاصرة والاجتهاد فيها اجتهادا أصيلا لتقديم الحلول النابعة من الشريعة الإسلامية ، وهو نص يتسع ليشمل الأعمال المصرفية التى تعد بالفعل من أهم مشكلات الحياة المعاصرة التى يتعين الاجتهاد فيها ، فى ضوء ذلك كله فقد يتجه الرأى بقوة إلى ضرورة تحقيق التعاون مع مجمع الفقه الإسلامى بحسبانه أحد الجهات الفقهية العليا فى العالم الإسلامى إن لم يكن هو أعلى جهة فقهية فى زماننا .

ثم تناولنا الاعتبارات التى نراها فى صالح فكرة إحلال المجمع محل الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية ، فأشرنا إلى أن هناك اعتبارات ذات وزن تؤيد فكرة الإحلال ، منها :

(١) الحرص على توحيد العمل الإسلامى ، واعتبار ذلك التوحيد واجبا شرعيا وهدفا ينبغى أن تسعى إليه مختلف الجهات العاملة فى هذا الميدان أخذا فى الاعتبار ما يوفره المجمع الفقهى من مرجعية فقهية على أعلى المستويات لا زالت حتى وقتنا هذه مرفوعة اليد عن هذا الميدان الاقتصادى الذى يتنامى حجمة ودوره فى الواقع الإسلامى على مستوى العالم.

ونحسب أنه إذا كانت حركة البنوك الإسلامية قد سجلت ريادتها فى مجال التطبيق الإسلامى ، فلعلها الأجدر بتسجيل ريادة مماثلة فى المبادرة إلى محاولة تحقيق وحدة العمل الإسلامى .

(٢) إن تجربة الهيئة العليا للرقابة الشرعية لم تحقق النجاح الذى كان معولا عليها ، وسجل عمل تلك الهيئة يعكس إلى حد كبير معوقات عديدة استحكمت بحيث بات من المقبول عمليا أن يتولى المجمع الفقهى مهمتها ، وربما كان ذلك هو البديل الأفضل خاصة وأن بعض أعضاء اللجنة العليا للرقابة الشرعية من أعضاء المجمع الفقهى وذلك يعنى أن فكرة الإحلال يمكن ان تحقق نتائج إيجابية على أكثر من صعيد الأمر الذى يستشف مما يلى :

أ- حسم المشكلات التى واجهت اللجنة العليا للرقابة والتى أدت إلى تعويق عملها .

ب- توسيع نطاق الرقابة الشرعية بحيث تؤدى من خلال دائرة أوسع من الفقهاء الأمر الذى يعطى لعملية الرقابة دورها الفعال ووزنها المؤثر .

ج- من شأن ممارسة الرقابة الشرعية على البنوك الإسلامية من خلال مظلة منظمة المؤتمر الإسلامى تحقيق مردود أدبى لا يمكن تجاهله فضلا عن أن ذلك يؤدى إلى إدخال حركة البنوك الإسلامية - فى الوعى العام - ضمن نسيج منظمة المؤتمر الإسلامى ذات المحيط الأوسع .

د- إدخال أنشطة البنوك الإسلامية تحت مظلة المجمع الفقهى ومنظمة المؤتمر الإسلامى قد يفتح أمام حركة البنوك الإسلامية مجالات أوسع بحيث تمد نشاطاتها إلى دائرة أكبر داخل منظمة المؤتمر الإسلامى .

(٣) لا شك أن إحالة مهمة الرقابة الشرعية العليا إلى المجمع الفقهى سوف تحسم اللغط الذى تثيره بعض وسائل الإعلام حول عمل الفقهاء فى البنوك الإسلامية ، فضلا عن أن ذلك سوف يغلق الباب أمام من يحاول استغلال الفكرة وإساءة استخدامها بصورة تحرج

الفقهاء والمشروعات الإسلامية فى ذات الوقت .

وإن كنا على ثقة من أن الهيئة العليا للرقابة الشرعية تؤدى مهامها دون التعرض لأى ضغط كان من جانب البنوك الإسلامية إلا أن إحالة الأمر إلى المجمع الفقهى سوف يشكل ضمانا أوضح لاستقلال الرقابة الشرعية .

أما عن الاعتبارات التى كنا نرى أنها توجب الإبقاء على الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية ، فقد أشارت الدراسة التى أعددناها إلى أنه رغم كل الظروف التى مرت بها تجربة الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية إلا أن ذلك لا يعد مبررا كافيا لإلغاء الهيئة لما يشوب ذلك من محاذير متعدده منها :

١ - النص فى اتفاقية إنشاء الاتحاد على الهيئة باعتبارها أحد التنظيمات التى يباشر من خلالها أحد مسئولياته الأساسية تجاه حركة البنوك الإسلامية .. وفى الإلغاء إهدار لكيان أساسى من الكيانات التى يجب قيامها وتدعيمها وتقويمها فى ضوء الممارسة تمكينا لها من أداء رسالتها على الوجه المطلوب .

٢ - لا يتصور من الناحية العملية والحركية فى حركة البنوك الإسلامية الالتجاء إلى الاستعانة بجهاز آخر ليس للاتحاد صلة عضوية به فى أداء مهمة أساسية من مهام الاتحاد ، أخذا فى الاعتبار أن احتمال قبول أو رفض المجمع الفقهى لأداء هذه المهمة بصورة كاملة أو جزئية يعد من الأمور الواردة .

٣ - الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية هيئة متخصصة فى الأمور الاقتصادية والمصرفية الإسلامية تهدف أساسا إلى مراقبة أعمال البنوك الإسلامية ومعايشة انشطتها ومتابعتها بلوغا إلى غاية الأمر فيها وهى مطابقتها للأحكام الشرعية بينما نجد أن مجمع الفقه الإسلامى - كما يدل على ذلك مسماه - هيئة دينية هدفها جمع المسلمين على كلمة سواء فى كل ما يعنّ لهم من أمور الدنيا والآخرة .

٤ - الاختصاصات المحددة للهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية تتسم بخصوصية يصعب على مجمع الفقه الإسلامى أن يتولاها سواء بصورة شاملة أو جزئية حيث تنهض الهيئة بمسئوليات الفتيا والرقابة السابقة واللاحقة على البنوك فى تصرفاتها ، وهذه الرقابة بنوعيها قد تكون داخلية عن طريق هيئات الرقابة الشرعية بالبنوك أو عن طريق الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية أخذا فى الاعتبار صفة الإلزامية لما يصدر عن الهيئة العليا من آراء وتوصيات فى حدود اختصاصاتها .

وعلى الجانب الآخر نجد أن مجمع الفقه الإسلامى ليس بالهيئة المتخصصة فى شئون المال والاقتصاد وإنما يمارس اختصاصا عاما شاملا لأمور الدنيا والدين ببيان حكم الله سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أحد المؤسسات أو الأفراد .

٥ - قد ينشأ عن الإلتجاء إلى مجمع الفقه الإسلامى من المشاكل ما يفوق تلك التى حدثت فى تجربة الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية مع الفارق الكبير بين إمكانيات الاتحاد فى تخطى مثل هذه المشاكل التى تقع مع كيان مستقل عن تنظيمات الاتحاد وبين تلك التى حدثت أو تحدث مع الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية باعتبارها أحد الكيانات التابعة للاتحاد والملتزمة بما يصدر عن مجلس إدارته التزاما كاملا للعلاقة التنظيمية بينهما.

تناولت الدراسة بعد ذلك صيغة التعاون المقترحة فى حالة الأخذ بمبدأ إحلال المجمع محل الهيئة العليا فأشارت إلى أن الأمر يحتاج فى هذه الحالة إلى إجراء اتصال مع أمانة مجمع الفقه الإسلامى لتحديد صيغة التعاون والاتفاق على الإجراءات التنفيذية ، ومن بين الأفكار المطروحة فى هذا المجال :

١ - تنشأ شعبة فى المجمع الفقهى لبحث الأمور الاقتصادية من بين فقهاء المسلمين المعنيين بهذا الاتجاه أو الذين اكتسبوا فيه خبرة بالإضافة إلى العلم .

٢ - تتولى هذه الشعبة بحث القضايا الفقهية التى تثار فى البنوك الإسلامية والتى لا يتوفر لها عنصر الاستعجال وبالنسبة للأمور العاجلة يقترح إنشاء فروع لتلك الشعبة

الاقتصادية تخدم البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية القائمة فى أنحاء العالم الإسلامى بحيث يغطى أحد هذه الفروع مصر والسودان وتركيا ، ويغطى الفرع الثانى منطقة الخليج ، والفرع الثالث لمنطقة غرب افريقيا ، والرابع يغطى الدول الأسيوية وتتولى هذه الفروع ممارسة الفتوى للموضوعات التى تتطلب ردا عاجلا .

وهنا يثار تساؤل حول إجراءات الاستفتاء والاتصال بمجمع الفقه ، وتنظيما للأمر فى هذا المجال يمكن ان يُؤخذ بأحد البدائل التالية :

أ- قيام أمانة الاتحاد بمهمة حلقة الاتصال بين البنوك والمؤسسات الأعضاء وشعبة الأمور الاقتصادية بمجمع الفقه بحيث تتلقى الأمانة طلبات الفتيا وتقوم بإبلاغها للمجمع وتلقى الرد عليها وتعميمها ، ويحقق اتباع هذه الصيغة الكثير من مزايا التوحيد وكفالة تحقيق اللغة الواحدة والمشتركة بين مجموعة البنوك والمؤسسات المالية الأعضاء بالاتحاد .

ب - أو الاتصال المباشر بين البنك أو المؤسسة المالية الإسلامية وشعبة الأمور الاقتصادية بمجمع الفقه أو الفرع الذى تقع فى دائرة اختصاصه فى حالة الأخذ بنظام الفروع المنبثقة عن شعبة الأمور الاقتصادية .

ج - ويتصل بالاقتراح الأول أن يتم اختيار أحد العلماء ممن تتوافر لديهم الشروط والصلاحيات المطلوبة للعمل كحلقة اتصال بين الاتحاد والمجمع ويتولى عرض المسائل على المجمع أو الشعبة الاقتصادية أو فروعها .

ومما لا شك فيه أن استثمار التطورات الحديثة فى الاتصالات أصبحت قادرة على الاستجابة لكافة متطلبات البت السريع .

وغنى عن البيان أن بذل الجهد الممكن لتوحيد فتاوى البنوك الإسلامية كما جاء بالفقرة *الثانية من قرار المجلس بهذا الخصوص يقدم نموذجا طيبا للعمل الإسلامى* ، فضلا عن التغلب على البلبلة التى يحدثها اختلاف الفتوى لدى الرأى العام الإسلامى الذى يتابع قضايا البنوك

والمؤسسات المالية الإسلامية وتجربتها باهتمام بالغ ويتمنى لها النجاح والسداد .

أما عن المحاذير التى كنا نراها فى حالة إحلال المجمع الفقهى محل الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية : فقد كانت تتمثل فى أن الاتصالات وإجراءات التنسيق ووضع هذا الاتجاه موضع التنفيذ العملى ستستغرق من الوقت ما يفوق العام الكامل كحد أدنى الأمر الذى من شأنه التوقف عن ممارسة هذه المسئولية على مدى زمنى طويل امتد منذ توقف نشاط الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية .

ويضاف إلى ذلك ، المحاذير الرئيسية التالية :

أ - الاتجاهات السياسية وأثرها فى مدى قبول قيام نوع من التنسيق مع مجمع الفقه الإسلامى .

ب - مدى استعداد المجمع نفسه لقبول المهمة سواء أكانت فى صورتها الكاملة أو فى صورة نوع من التعاون والتنسيق .

ج - المدى الزمنى الذى يمكن أن تستغرقه الاتصالات بالمجمع توطئه للاستقرار على أحد اشكال التعاون أو التنسيق .

ومن حيث الاكتفاء بقيام تعاون بين الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية وبين المجمع ، فقد رأينا فى دراستنا أنه يمكن الإفادة من مجمع الفقه الإسلامى على النحو التالى :

أ - عرض ما صدر من فتاوى من هيئة الرقابة الشرعية على مجمع الفقه الإسلامى لمحاولة تصنيفها وتبويبها وإصدار دليل عمل للمؤسسات والبنوك الإسلامية مع إضافة ما قد يستجد أو ما يرى إضافته من فتاوى باعتبار أن الاجتهاد فى الأحكام الشرعية هو أحد مصادر التشريع الإسلامى .

ب - أن يطلب من المجمع الفقهى التصدى لمحاولات التشكيك التى تثيرها بعض الجهات ضد المصارف الإسلامية وذلك فى إطار واجبات المجمع الأساسية ومحورها الدعوة

الإسلامية فى كافة الاتجاهات وعلى جميع المستويات .

ج - ان يطلب إليه البحث عن صيغ جديدة للمعاملات الإسلامية تتمثل فيها روح الاسلام السمحة بما تنطوى عليه من تكافل وتراحم وتحديد إطارها وحدود مشروعيتها وعلى الأخص ما يتعلق منها بالتأمين والتجارة الداخلية والخارجية والإسكان واستصلاح الأراضى وغيرها .

د - أن يطلب من المجمع الفقهى المعاونة فى نشر الوعى المصرفى الإسلامى بإقامة الندوات والاتصال بأجهزة الاعلام فى الدول الإسلامية والتعاون مع الأجهزة النظيرة فى تلك الدول لفتح آفاق جديدة أمام المصارف الإسلامية .

وفى نهاية دراستنا التى تعمدنا فيها أن نناقش قضية الهيئة العليا للرقابة الشرعية من مختلف زواياها وأبعادها - اتجهنا إلى ترجيح الإبقاء على الهيئة العليا مستندين إلى الاعتبارات القانونية العملية والتنظيمية التى أوردتها الدراسة على أن يتم تطويرها من حيث طريق التشكيل والاختصاصات والنظام الأساسى وأن تضع الأسلوب المناسب لتلافى السلبيات التى حالت حتى اليوم دون إمكان تشغيلها .

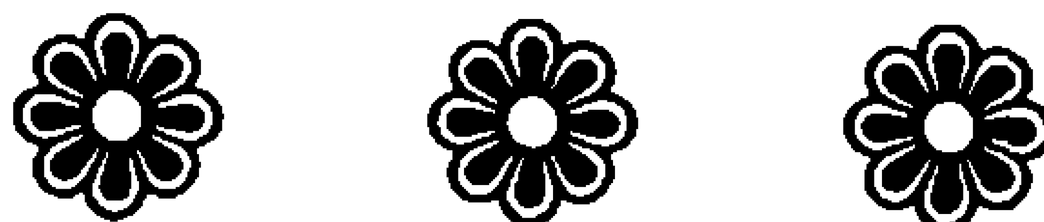
وعند مناقشة الدراسة المذكورة فى الاجتماع الثانى والعشرين لمجلس إدارة الاتحاد (الخرطوم - ١٣ شعبان ١٤٠٧هـ - ١١ إبريل ١٩٨٧م) ، كان واضحا أنه على الرغم من تأكيد الجميع بأن الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية لم تحقق الآمال التى كانت معقودة عليها ، وأن سجل عملها يعكس إلى حد كبير طبيعة مشاكل مجتمعاتنا العربية عموما - إلا أن انحيازهم كان واضحا للإبقاء عليها كهيئة شرعية لها طبيعة التخصص فى الفتيا فى مجال المعاملات والممارسات المالية . ولتطويق المشكلة الأم التى عطلت عمل الهيئة طوال الفترة الماضية .. وهو مشكلة رياسة الهيئة ، فقد اقترح بعض أعضاء المجلس أن يتولى مجلس ادارة الاتحاد تسمية رئيس الهيئة أو أن يُنص على أن تكون الرياسة لأكبر الأعضاء سنا . وكمحاولة جديدة لإعادة إحياء الهيئة قرر المجلس " : حيث أن مناطق عمل البنوك

الإسلامية حاليا هى ستة مناطق (السودان - الخليج - غرب افريقيا - باكستان وبنجلاديش - مصر - تركيا) ، فإنه يتم تشكيل الهيئة من تسعة اعضاء : ستة أعضاء يمثل كل واحد منهم منطقة من المناطق المذكورة ، ثلاثة اعضاء من بين اعضاء مجمع الفقه الإسلامى . (البند ثانيا من محضر الاجتماع الثانى والعشرين) .

ولم أكن متفائلا من أن هذا القرار سوف يصل بنا إلى النتيجة المرجوة : لأنه أبقى على المشكلتين الرئيسيتين اللتين أدركهما الجميع ، ولم يحسم فيهما الأمر .. وهما مشكلة الأجر ومشكلة الرئاسة ، وبذلك بدأنا من جديد فى حلقة مفرغة تحكم فيها للمحاولة الرابعة هذان العنصران بذاتهما مرة أخرى . وتجمد للمرة الرابعة والأخيرة عمل الهيئة فى ديسمبر ١٩٨٩, ولاحول ولا قوة إلا بالله .

وفى ختام هذا الفصل بصوره الحزينة ، أرجو أن يغفر الله لى ما بحت به وما كتمت ، وفى القليل الذى بحت به ما كنت أقصد ان أتهم أو أدين شخصا أو مجموعة ، لكننى كنت اتحدث عن بعض الظواهر المرضية الملموسة . أنا معذور فى ذلك .. فمن ذا الذى لا يفزع عندما يرى حراس الفضائل ورموز الدين يفرطون فى الرسالة ويخلون بالأمانة ويقولون ما لا يفعلون ويظهرون ما لا يبطنون ويضعفون أمام المغريات .

ويبقى العزاء فى أن الذين ذهبوا إلى هذا المدى فى الإساءة إلى أنفسهم والى ما يمثلونه ، على الرغم من ظهورهم وانتشارهم .. هم قلة على كل الأحوال . وحسابى وحسابهم عند ربى .



الفصل الثامن عشر
إعداد العنصر البشرى
للعمل فى البنوك الإسلامية

تجربة المعهد الدولى للبنوك والاقتصاد الإسلامى

تجربة المعهد الدولى
للبنوك والاقتصاد الإسلامى

الفصل الثامن عشر
اعداد العنصر البشرى للعمل فى البنوك الإسلامية
تجربة المعهد الدولى للبنوك والاقتصاد الإسلامى

تتفاوت الآراء حول موضوع المعهد بين أقصى اليمين فى التأييد والإعجاب ، وبين أقصى اليسار فى الشجب والانتقاد .. ولكن هذا الاختلاف كله ينحصر فى مربع واحد يدور حول السياسات الإدارية فى تشغيل المعهد ، ولا يتطرق البتة إلى الفكرة فى حد ذاتها ، ولا إلى موجبات إقامة المعهد ، ولا إلى الأسس الفكرية التى شكلت نظامه الأساسى ، ولا إلى المنهج الذى خططه لنفسه ليسير عليه .

والخلاف حول السياسات الإدارية فى تشغيل المعهد .. أمر مقبول بغير تشنج أو تعصب ، فالأصل فى الأمور أن هذه السياسات يضعها بشر ، وأن الخطأ والصواب وارد على ما يفعلون ، بل هو ضرورى ، وأن خلاصة تجارب البشر تؤكد أن من لا يعمل لا يخطئ .. أى أن الخطأ وارد وطبيعى ولا نجاة لمن يعمل من أن يقع فيه بين الحين والآخر . لذلك فإنه مما يوجب على الحمد أن الله قد وفقنى فى أن أقدم نموذج عمل للإعداد التكوينى النظامى لتربية كوادر العمل فى المؤسسات المالية الإسلامية ، وأن أحفرفى هذا المجال مجرى .. إن كنت قد عجزت عن أن أكفل له الحماية والاستمرار والجريان ، فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه يطهرون المجرى من جديد ويسهرون على رعايته واستمراره . أما قضية الأخطاء فى الإدارة فسوف أطرحها فى نهاية الفصل ، ربما بما يتجاوز تطلعات كل أصحاب الشجب والانتقاد ، لأننى استهدف من كل ما اكتب أولا وقبل كل شيء أن يتزود كل من يريد العمل بأقصى ما يمكن من أمصال التحصيل والوقاية .. ليصح لهم العمل بإذن الله .

يشتمل موضوع المعهد الدولى لبنوك الاقتصاد الإسلامى على العديد من القضايا، قضية الفكرة فى حد ذاتها ودواعيها وموجباتها ، وقضية المحاولات التى بذلت من أجل أن تنتقل الفكرة من الأمل إلى العمل ، وقضية السعى إلى توفير أسباب النجاح لها ، وقضية

التنفيذ ومكانه ومراحله ، وقضية المنهج والبرامج وهيئة التدريس ، وقضية الطلاب الذين ينتسبون إلى المعهد ، والصعوبات والعقبات ثم قضية السؤال الذى يعنينى أن أوجهه لنفسى حول ما يكون قد وقع من أخطاء والظروف والملابسات التى أحاطت بتلك الأخطاء .

لقد استطعنا بفضل الله وتوفيقه أن ننشئ عددا من البنوك الإسلامية من خلالها تمرسنا بمعرفة الطريق إلى الإنشاء وخطواته ومستلزماته التشريعية والمادية والقانونية ، وأرسينا أسسا موضوعية لانتقاء القوى العاملة المطلوبة على أحدث ما ورد فى هذا المجال من نظريات ومعطيات ، وتجاوزت البنوك الإسلامية مشكلة الحاجة إلى الإقرار بفكرتها أو الموافقة عليها .. فقد أقرت بذلك أعرق المراجع العلمية ، وبانت المشكلة الحادة هى .. العنصر البشرى الذى يعمل فى هذه البنوك ويقوم على إدارتها ويكفل استمرار نجاحها وأدائها لوظيفتها . بعبارة أخرى أصبحت الخطوة التالية التى لابد من الانتباه لها والعمل على تحقيقها هى البحث عن طريق لتوفير التعليم النظامى العلمى والعملى وفق مناهج مدروسة لتحقيق هدف مباشر سريع هو إعداد القوى البشرية اللازمة للعمل فى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إعدادا يكافئ المهام والوظائف التى تنفرد هذه المؤسسات بالقيام بها دول مثيلاتها من المؤسسات التقليدية الأخرى . وتلك هى الضمانة الوحيدة لاستمرار هذه البنوك فى مسيرتها الصحيحة التى تنادى بها الأفكار الأساسية التى أقيمت عليها . وهدف آخر يمثل بناء اساسيا .. هو اعداد الشخص المتخصص الذى يجمع بين الأساس الدينى والأساس الاقتصادى ، القادر على تفهم ومناقشة النظم الغربية كبدائل ناقصة ، والقادر على عرض ما تعلمه من أصول اقتصادية إسلامية والدفاع عنها وإثبات صحتها وتفوقها فى مجال التعامل مع المعارضين والمتشككين .

وحيث شغل هذا الأمر بالى لضخامته وصعوبات تنفيذيه ، فقد اتجه جهدى بادئ الأمرإلى محاولة حله حلا جزئيا من خلال الدورات التدريبية التى كنت ألح على كل بنك إسلامى فى عقدها وانتظام العاملين فيها .. ولكن التجربة أكدت أن المشكلة ليست فى تحسين مهارات الأداء - وهو ما قد تكفله الدورات التدريبية - وإنما تكمن فى الحاجة إلى

أنماط سلوكية وأنماط فى الشخصية تحتاج إلى طريقة وزمن فى الإكساب وإعادة الصياغة والبناء . والطريقة والزمن عنصران لا يتوافران فى طبيعة الدورات التدريبية القصيرة أو الطويلة .

اتجهت بهذا الفكرإلى بعض الجامعات الإسلامية بالمنطقة العربية وبخاصة تلك التى كانت قد بدأت فى تقرير مادة الاقتصاد الإسلامى فى كليات الاقتصاد بها فى السنتين الثالثة والرابعة ، وعرضت عليهم أن نبدأ التخطيط فى إنشاء أقسام تمنح درجة البكالوريوس فى الاقتصاد الإسلامى يتخرج منها متخصصون فى العلوم الشرعية والاقتصادية معا . كما عرضت عليهم كذلك تدريس منهج مركّز فى الاقتصاد الإسلامى لطلبة السنة الاولى بأقسام الدراسات العليا وذلك حتى يمكن توجيه الطلاب فى هذه الأقسام لتحضير درجاتهم العلمية فى موضوعات وقضايا تسهم فى تشكيل منهج الاقتصاد الإسلامى .

وقد استجابت لهذا العرض بطريقة ايجابية ملموسة فى عام ١٩٧٨جامعة أم درمان الإسلامية التى كان على رأسها آنئذ الدكتور كامل الباقر ، فشكلت بينها وبين كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة لجانا عدة أسهم فيها بجهود مشكورة الدكتور محمد بن سعد الرشيد - عميد الكلية آنئذ - والدكاترة حسين حامد حسان وعليان الحازمى عن كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، ويوسف العالم وعلى عبد الرسول ومبارك إدريس عن جامعة أم درمان الإسلامية . وانتهت هذه اللجان إلى خطوات إيجابية جيدة وافق عليها واعتمدها الرجل الصالح حسن عبد الله آل الشيخ الرئيس الأعلى للجامعات - آنئذ - بالمملكة العربية السعودية .

أما كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة ، فقد خطت خطوة أبعد مدى .. إذ نجحت الجهود معها فى إنشاء قسم يمنح درجة البكالوريوس فى الاقتصاد الإسلامى كانت مفردات المنهج فيه بشكل عام تتناول : المقصود بعلم الاقتصاد ، تطورات الدراسات الاقتصادية ، المذهبان المتصارعان فى عالم اليوم ، ماهية الاقتصاد الإسلامى ، خصائص

الاقتصاد الإسلامى ، الأركان الأساسية للاقتصاد الإسلامى ، فقه الحلال والحرام ، الكسب وآداب المعاملات وحقوق العمال وواجباتهم ، رأس المال ، تنظيم الإنتاج : الاستصناع ، المزارعة ، المساقاة ، المضاربة ، الشركة . البنوك الإسلامية .

كانت تلك هى الصورة المبدئية لمنهج الاقتصاد الإسلامى الذى أقرته كلية الشريعة والمعاملات الإسلامية والذى طورته فيما بعد تطويرا كبيرا وبخاصة بعد استقلال الكليات بمكة المكرمة عن جامعة الملك عبد العزيز لتصبح جامعة مستقلة باسم جامعة أم القرى .

بينما هذه الجهود تمضى فى طريقها ، ولا أخفى أننى لم أكن استشعر معها الرضا الكامل ، حيث أن القضية كما أتصورها ليست فى مجموعة من المعارف تكتسب وإنما هى فى شخصية تبنى وتصاغ لتكون قادرة على حمل عبء رسالة والتبشير بها وحمايتها .. أثناء ذلك - حضرت الاجتماع السنوى الثانى لمجلس محافظى البنك الإسلامى للتنمية (كوالالمبور ١٠ ديسمبر ١٩٧٧) ، وفيه أشار مراقب حسابات البنك ، فى تقريره عن وجود أرباح عبارة عن فوائد استحقت للبنك عن مبالغ مودعة فى بنوك خارجية تبلغ حوالى ٣٠ مليون دولار !! (كان البنك يقوم بإيداع أمواله لدى مؤسسة النقد العربى السعودى التى تقوم بدورها بإقراضها بفوائد فى بنوك خارجية). وتناقش أعضاء مجلس محافظى البنك الإسلامى للتنمية حول مصير هذه الأموال وكيفية التصرف فيها . اقترح البعض تخصيص هذه المبالغ للأعمال الخيرية . وطالب ممثل فلسطين بتخصيصها للضحايا الفلسطينيين من عدوان إسرائيل على لبنان . ووقف الشيخ عبد الرحمن العتيقى وزير مالية الكويت - آنئذ - مطالبا بتأجيل اتخاذ أى قرار بشأن التصرف فى هذه الأموال إلى أن يتم بحث الموقف ، من حيث الظروف والملابسات والضرورات التى ألجأت البنك الإسلامى للتنمية للخروج على نظامه الأساسى الذى يحظر التعامل بالفائدة ، ومن حيث رأى فقهاء الشريعة فى هذا المال الذى باتت تحيط به الريب والشكوك ، ورأيهم فى المصارف التى يمكن أن يوجه إليها هذا المال . وبالفعل تأجل اتخاذ قرار بالتصرف فى هذا المال لحين دراسة هذا الموضوع وتقديم الدراسة إلى الاجتماع التالى .

بعد انتهاء الاجتماع ، وعودة الدكتور احمد محمد على - رئيس البنك الإسلامى - إلى مقره بجدة ، اتجهت اليه مقترحا تخصيص جزء من هذا المبلغ لإقامة معهد لإعداد وتكوين وتدريب الكوادر اللازمة للعمل فى البنوك الإسلامية ، وبطبيعة الحال أوضحت له أهمية مثل هذا العمل فى حماية البنوك الإسلامية من الوصول إلى مرحلة عنق الزجاجة . ووافقنى الدكتور أحمد على بدبلوماسيته وأدبه المعروف ، على ما أقول . ولكن متابعتى لسير الأمورأكدت لى أنه لن يضمّن تقريره هذا الاقتراح لأن حماية البنوك الإسلامية ببساطة ليست من السياسات الحقيقية لوزارة المالية بالسعودية حسبما يشهد التاريخ والوقائع . فاتجهت باقتراح إنشاء المعهد إلى الشيخ عبد الرحمن العتيقى الذى اقتنع بالفكرة من الوهلة الأولى بل وأكد لى أنه يعتبر مثل هذا المشروع أساسا هاما ومصيريا للمؤسسات المالية الإسلامية . وطلب منى لقاءه بالكويت ومعى دراسة مفصلة عن المعهد وتكلفته والخطوط العامة للفكرة وأهدافها . وعندما تسلم منى الوزير الكويتى المشروع مكتوبا ، وعدنى بالسعى فى الاجتماع السنوى القادم لتخصيص جزء من الأموال التى حصل عليها البنك الإسلامى للتنمية كعائد عن أمواله المودعة لدى مؤسسة النقد العربى السعودى ، لإقامة المعهد المقترح .

وعند مناقشة موضوع التصرف فى العائد - الذى أسلفنا الإشارة إليه - فى الاجتماع الثالث لمجلس محافظى البنك الإسلامى للتنمية فى كمبالا (أوعنده) ٣ - ٤ مارس ٧٩ تحدث الشيخ عبد الرحمن العتيقى عن المشروع المقدم له من الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية بشأن إنشاء معهد لتدريب العاملين فى البنوك الإسلامية ، وأوضح تبنيه للمشروع لاقتناعه به .. وأيده فى ذلك وزير مالية ليبيا وباكستان وبنجلاديش وموريتانيا والسودان وفلسطين ومحافظ البنك المركزى الأردنى ، وآخرون . وأصدر مجلس المحافظين قراره رقم ٩٩/١٤ الذى نص فيه على " إنشاء معهد للبحوث والتدريب فى جدة لمساعدة وإرشاد الدول الأعضاء فى تعديل مسار نشاطها الاقتصادى والمصرفى بما يتواءم مع أحكام الشريعة الإسلامية " . واستفسرت بعد الاجتماع من الشيخ عبد الرحمن العتيقى عن سبب عدم تضمين القرار الإشارة إلى الاستعانة فى إقامة المعهد ووضع برامجه بالاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ،

وقد كان ذلك من بين ما ورد فى أحاديث عدد من وزراء المالية عند مناقشة الموضوع وبخاصة أن الاشارة قد تكررت إلى أن هذا الاقتراح مقدم من الاتحاد . وكانت إجابة الوزير الكويتى أنه يعتقد أن ذلك من البديهيات التى لا تحتاج إلى نص فى ضوء ماهو معلوم من توافر الخبرة فى هذا المجال لدى الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية .

وبعد انتهاء الاجتماع فهمت من أكثر من مصدر أن لقاءاتى الثنائية أثناء الاجتماع مع عدد من وزراء مالية الدول الأعضاء بالبنك الإسلامى للتنمية - لم تكن موضع رضا وارتياح من وزارة المالية السعودية . وساورنى الشك فى إمكان إيجاد صيغة للتعاون والتنسيق بيننا وبين البنك الإسلامى للتنمية فى إقامة المعهد ومع ذلك واصلت الاتصال والتردد على رئيس البنك طارحا العديد من الأفكار والاقتراحات لأساليب التعاون والمشاركة فى إقامة المعهد وتشغيله إلى أن وجد رئيس البنك نفسه مضطرا إلى أن يصارحنى بأن المعهد سيكون تابعا للبنك الإسلامى للتنمية وأن البنك وحده هو الذى سيضع نظام البنك وطريقة عمله. وبالفعل عهد البنك الى كوركت اوزال (وزير الداخلية التركى السابق فى حكومة اربكان) بإعداد نظام المعهد .

واتصل بى كوركت اوزال بصفة شخصية وتعددت لقاءاته معى وسمع منى تصوراتى عن المعهد ومهمته . وكان أهم ما أوصيته به هو الحرص على استقلال المعهد وحمايته من الخضوع لضغوط السياسة أو الأهواء الخاصة والتحيزا ت العرقية حتى يستطيع أن يقوم بمهمته المرجوة فى إعداد كوادر تكون قادرة على حماية مسيرة البنوك الإسلامية واستمرار نجاحها . والوزير التركى رجل مسلم مخلص متحمس .. ولكنه فى هذا المضما ر وحيد .. وللسياسة أحكامها وضغوطها وتوازناتها .

وانفرد البنك الإسلامى للتنمية بإعداد الدراسات الخاصة بإنشاء معهده ، حيث ناقشها فى مؤتمر أعده لذلك بمقره الرئيسى بجدة فى الفترة من ١٧ - ١٩ مايو ١٩٨٠ ، واتخذ مجلس المديرين التنفيذيين للبنك القرارات التنفيذية اللازمة لإقامة المعهد ، وحدد وظائفه فى :

"(١) تنظيم وتنسيق البحوث الأساسية والتطبيقية بما يكفل تطوير نماذج وأساليب بغرض

تطبيق الشريعة الإسلامية فى مجالات الاقتصاد والمال والأعمال المصرفية .

(٢) وضع وترتيب برامج تدريب لأغراض تكوين وتدريب الموظفين المهنيين فى مجال الاقتصاد الإسلامى لتلبية احتياجات هيئات البحوث النظرية والمؤسسات التطبيقية العاملة فى هذا المجال .

(٣) تدريب الموظفين العاملين فى أنشطة التنمية فى الدول الأعضاء .

(٤) إنشاء وإدارة مركز المعلومات لجمع المعلومات والبيانات خصوصا فيما يتعلق بالدول والمجتمعات الاسلا مية وتصنيفها وتنظيمها ونشرها وفق المجالات المختلفة .

(٥) ممارسة أية أنشطة أخرى تساعد على تحقيق أهدافه " .

ومضى معهد البنك الإسلامى للتنمية فى الطريق الذى ارتآه محققا لأهدافه المرسومة .

من خلال المحاولات التى بذلت من أجل إدخال منهج لتدريس الاقتصاد الإسلامى على المقررات الدراسية بالجامعات ، ومن خبرة الدورات التدريبية التى كان يعقدها الاتحاد للعاملين بالبنوك الإسلامية ، ومن الغصص التى كنت أستشعرها من متابعة العمل فى بعض البنوك الإسلامية الأعضاء بالاتحاد ، ومن خيبة الأمل فى إمكان اقامة معهد على الوجه الذى أتصوره - بالتعاون مع البنك الإسلامى للتنمية .. تبلورت أمام عينى مجموعة من القضايا لا يحلها سوى إقامة معهد بمواصفات وأسلوب عمل خاص .. يحل المعضلة الأساسية ، وهى صياغة وتكوين وبناء الشخصية المرجوة لحمل عبء العمل فى المؤسسات المالية الإسلامية بسماتها الخاصة . كانت تلك القضاياالتى تبلورت فى ذهنى سبع قضايا .. أجملها فيما يلى :

(١) ان كتب الفقه الإسلامى وإن كانت مليئة بالأفكار الاقتصادية المختلفة لاسيما ما يتعلق بتحريم الربا أو الاحتكار أو تحديد الأسعار ، وحكم شركات الأموال وتنظيم السوق

وما إلى ذلك من المسائل الاقتصادية .. إلا أن هذه الافكار والتطبيقات الاقتصادية لا تزال متناثرة بين فصول كتب الفقه وغيرها من الكتب التى تبحث فى الأحكام ، دون أن تدرس كموضوع مستقل قوامه " الاقتصاد الإسلامى " .

(٢) إن اطراد التطبيقات واتساع دوائرها لابد وأن تسفر بطبيعة الحال عن مشكلات جديدة تولدها الممارسة . ولابد من أن نجد لها الحلول المناسبة التى تتفق مع الأصول الإسلامية .

(٣) إن ممارسة التطبيق مالم يواكبه تنظير فكرى وتأصيل إسلامى فلابد وأن يفضى إلى اختناقات تهدد التطبيق أو فى أقل القليل تعوق مسيرته.

(٤) إن المسلمين المشتغلين بالاقتصاد الإسلامى تعوزهم الدراسات الإسلامية المتعمقة ويخلو تكوينهم الفكرى من الاساس الفقهى ،الأمر الذى يجعل من الصعب عليهم - منفردين - التوصل إلى حلول إسلامية للمشاكل المالية والاقتصادية المعاصرة .

(٥) إن المشتغلين بالفقه والأصول تعوزهم الدراسات الاقتصادية الفنية ، ومن ثم فإنهم يجدون - منفردين - صعوبة فى التوصل الى حلول عصرية للمشكلات الاقتصادية عندما يسألون أو يُستفتوَن .

(٦) إن المحاولات التى بذلت داخل الجامعات وخارجها لعلاج هذا الموقف لم تسفر حتى الآن إلا عن نجاحات جزئية لا تفى بمتطلبات الممارسة والتطبيق الذى يتسع يوما بعد يوم.

(٧) يأتى على رأس ذلك كله أن اتساع دائرة التطبيق مهددة تهديدا كاملا بافتقار الميدان إلى العناصر البشرية القادرة على التطبيق السليم .

فى ضوء تلك القضايا السبع ، واستبصارا بما ينجم عنها من آثار ، وتطويقا لما يمكن أن تحدثه من نتائج ، عقدت العزم مستعينا بالله على السعى بكل سبيل لإنشاء معهد متخصص لسد الثغرات التى سلفت الإشارة إليها ، وعلى الأخص إعداد جيل يجمع بين

الثقافة الإسلامية والخبرة الفنية النظرية والعملية فى المجال الاقتصادى ، بحيث يستطع هذا الجيل أن ينهض بعلم واقتدار بمسئوليات التطبيق فى المجال الاقتصادى .

وعرضت هذا الفكر ومشروع إنشاء المعهد على عديد من الجامعات الإسلامية والمنظمات الدولية المهتمة بالشئون الإسلامية . واتفق معى فى الفكر واستجاب لدراسة الموضوع خمس عشرة جامعة ومؤسسة . وقد كان من بين المؤسسات التى خوطبت فى هذا الشأن البنك الإسلامى للتنمية الذى أفاد بكتابه رقم ٥٣٧ ا./ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٦، بأن " البنك الإسلامى للتنمية يقوم حاليا بإجراء دراسات مكثفة لإنجاز هذا المشروع . وقد سبق أن تبودلت رسائل بين البنك الإسلامى للتنمية والأخ الدكتور أحمد النجار فى الموضوع ، لذلك فإن مساهمة البنك الإسلامى للتنمية فى إنشاء معهد آخر فى هذه المرحلة قد يؤدى إلى الازدواجية فى عمل البنك" !!.(وقد كان شعار الازدواجية الذى لوح به البنك الإسلامى للتنمية مقدمة لقصة أخرى أمام مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى ومجلس محافظى البنوك المركزية والسلطات النقدية .. سوف نتناولها فى حينها) . وعرضت الأمر على مجلس إدارة الاتحاد الذى قرر بجلسته السابعة (المنامة - ١٥ ديسمبر ١٩٧٩) " اعتماد ما تم من خطوات فى هذا الشأن ، والموافقة على إنشاء المعهد وتكليف أمين عام الاتحاد بإعداد نظام عمل المعهد ولوائحه الداخلية " (بند ٣ من محضر الاجتماع) .

غنى عن الإشارة أن العضد والساعد الأيمن والشريك فى كل ما مضى من خطوات وفيما سيأتى حتى بدء تشغيل المعهد .. كان الأخ الصديق الدكتور محمود الأنصارى .

بعد اكتمال عدد مناسب من موافقات الجامعات والمنظمات الدولية والشخصيات العامة على فكرة المعهد وفكره وأهدافه.. أخذنا فى الترتيب لعقد اجتماع تأسيسى .

وانعقد الاجتماع التأسيسى بمشاركة اثنتى عشرة جامعة إسلامية ، وخمس منظمات دولية ، وأربع وعشرين شخصية عامة - فى مدينة ليفكوشا عاصمة الدولة القبرصية التركية الاتحادية فى ٢١ جمادى الأولى ١٤٠٠هـ (٢٧ مارس ١٩٨١) . حيث أصدر المجتمعون

وثيقة تأسيسية تناولت موجبات إنشاء المعهد وأهدافه ووسائله .. جاء فيها :" إنه انطلاقاً من ورقة العمل التى أعدتها الأمانة العامة للاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ، وإيمانا بأن إقامة المجتمع الإسلامى إنما يستلزم توفير دعامتين أساسيتين أولاهما : العلم بأحكام الإسلام فى المسائل المختلفة وفى مقدمتها المسائل المالية والاقتصادية ، وثانيتَهما : العلم بمجريات الحياة التى ستطبق عليها المبادئ والأسس الإسلامية ، وانطلاقاً من الاعتقاد الجازم بأن المنهج الإسلامى نسيج متكامل .

وادراكا لأهمية تكوين جيل من العقول المسلمة التى تعرف الأحكام الإسلامية وتطبيقها، واستمساكا بما تقدم من حقائق ، ومع مراعاة ما ورد فى المادة الثامنة فإن الموقعين على البيان التأسيسى ، قد اتفقوا وقرروا والتزموا بما يلى :

أولا - تأسيس المعهد الدولى للبنوك والاقتصاد الإسلامى . وتكون الدولة القبرصية التركية الاتحادية مقرا لمكتب إدارته الدائم .

ثانياً- يكون للمعهد الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة .

ثالثاً- **أهداف المعهد ووسائله**

أ - الأهداف :

١ - استنباط المنهج الاقتصادى الإسلامى المتكامل .

٢ - إعداد جيل من المتخصصين الذين يجمعون بين الثقافة الإسلامية والخبرة العملية فى المجال الاقتصادى إعداداً يمكنهم من النهوض بمسئوليات التطبيق الصحيح للمنهج الاقتصادى الإسلامى .

٣ - الإسهام فى إعداد عناصر صالحة للاضطلاع بأعباء البحث العلمى والتدريس فى الأقسام المتخصصة فى الاقتصاد الإسلامى فى الجامعات الإسلامية وغيرها .

٤ - وضع الضوابط العلمية والأخلاقية التى تضمن التزام المؤسسات الإسلامية المالية بالمبادئ الإسلامية فى ممارستها التطبيقية .

ب - الوسائل :

يتخذ المعهد الوسائل التى تحقق أهدافه والتى منها :

١ - عقد الدورات المتخصصة وتصميم مناهجها وإعداد مادتها العلمية لأصحاب الدراسات الشرعية لتزويدهم بالمفاهيم الاقتصادية ، ولأصحاب الدراسات الاقتصادية الوضعية لتزويدهم بالمفاهيم الإسلامية الاقتصادية ، وللعاملين بالبنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية لتزويدهم باحتياجاتهم فى الجانبين المذكورين آنفا .

٢ - القيام بالبحوث والدراسات العلمية اللازمة لحل المشكلات التى قد تواجه المؤسسات المالية الإسلامية فى أثناء التطبيق ، ونشرها وتبادلها .

٣ - نشر التراث الإسلامى فى مجال الاقتصاد والمال فى صورة علمية محققة بالإضافة إلى تبادل الأبحاث الحديثة وإذاعتها .

٤ - تنسيق الجهود ورصد النتائج ودعم العلاقات بين العاملين فى ميدان الاقتصاد الإسلامى .

٥ - عقد ندوات ، وحلقات علمية متخصصة وملتقيات فكرية ، سعيا إلى ابراز المنهج الاقتصادى الإسلامى .

٦ - المشاركة فى توجيه ودعم الدراسات الاقتصادية والتعاون مع الجامعات والمؤسسات العلمية على مختلف مستوياتها.

* * *

انتهينا من ذلك فى مارس ١٩٨٠ وكان مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى سوف يعقد اجتماعه السنوى الثانى عشر فى بغداد فى الفترة من ١ - ٥ يونيو من نفس العام ،

فأعددت تقريرا عن الخطوات التى تمت لإنشاء المعهد الدولى للبنوك والاقتصاد الإسلامى نعرضه على المؤتمر لمساندة المعهد باضفاء صفة شرعية دولية عليه . وفى الاجتماع وعند عرض الموضوع لم تبرز لنا وزارة المالية السعودية كالمعتاد، وإنما أخذ البنك الإسلامى للتنمية فى التصدى لفكرة المعهد وإقامته ورفع الشعار الذى كان قد لوّح به فى خطابه المرسل إلينا بتاريخ ١٩٨٠/٣/٦ - والذى أوردنا نصه فيما سلف - وهو شعار حماية العمل الإسلامى من الازدواجية !! وبرغم المحاولات التى بذلت ، وبرغم وضوح الأمر أمام وزراء الخارجية فى أن العالم الإسلامى أشد ما يكون حاجة إلى عشرات المعاهد التى تعمل فى حقل إعداد العناصر البشرية اللازمة للعمل فى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية .. إلا أن الوزن المالى والسياسى للبنك الإسلامى للتنمية نجح فى سحبنا مرة أخرى إلى معركة جديدة .. فقد صدر قرار المؤتمر بالمنطوق التالى " : تأيد إنشاء المعهد الدولى للبنوك والاقتصاد الإسلامى الذى ساهم الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية فى **إنشائه شريطة عدم وجود تعارض أو ازدواجية بين عمله وعمل المعهد التابع للبنك الإسلامى للتنمية** ، وأن تتولى الأمانة العامة بالمؤتمر الإسلامى بالتعاون مع البنك الإسلامى للتنمية والاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية دراسة احتمالات التداخل ورفع توصية بهذا الشأن إلى اجتماع محافظى البنوك المركزية القادم " (فقرة ٢ من القرار ١٢/١٠ - أ ق) ، ودخلنا فى صراع من نمط جديد .

اجتمعنا مع اللجنة التى أشار إليها القرار . ويستطيع القارئ أن يتصور حجم وحدّة المناقشات التى دارت فى هذه اللجنة حتى أننى تصورت أن البنك الإسلامى للتنمية يخوض هذا الموضوع وكأنه يخوض معركة حياة أو موت . وانتهينا إلى أن تضع أمانة المؤتمر الإسلامى تقريرها فى هذا الشأن فى ضوء المناقشات ، توطئة لعرض هذا التقرير على الاجتماع الخامس لمجلس محافظى البنوك المركزية والسلطات النقدية . وأفرز حياد أمانة المؤتمر الإسلامى تقريرا موضوعيا أبدى فيه أنه لا يرى ثمة تعارضا أو ازدواجية وأن العالم الإسلامى يتسع بل هو فى حاجة لعشرات من المعاهد التى تنشغل بإعداد العناصر البشرية اللازمة للعمل فى المؤسسات المالية الإسلامية .

وعرضت أمانة المؤتمر الإسلامى تقريرها على مجلس محافظى البنوك المركزية والسلطات النقدية . ولظروف سياسية قيضها الله لنا - لا أجد نفسى فى حل من ذكرها ، كان قرار مجلس المحافظين فى صالح المعهد :

" وفحص المحافظون الدراسة المقارنة التى أعدتها الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى عن معهد البحث والتدريب التابع للبنك الإسلامى للتنمية والمعهد الدولى للشئون المصرفية والاقتصادية الإسلامية ، الذى أقامه الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية . ولاحظوا أن هذه الدراسة قد جرت امتثالا للقرار رقم ١٠/١٢ الذى اتخذه المؤتمر الإسلامى الثانى عشر لوزراء الخارجية لرؤية ما اذا كان هناك ازدواج فى أنشطة المعهدين ، وقد وافق المحافظون على ما أوردته الدراسة المقارنة من أنه لا يوجد ثمة أى ازدواج بين أنشطة معهد جدة (البنك الإسلامى للتنمية) والمعهد الدولى للبنوك والاقتصاد الإسلامى (معهد قبرص الذى شارك الاتحاد فى إنشائه) .

وأن المعهدين يستطيعان تنظيم التعاون فيما بينهما بما يحقق صالح الدول الأعضاء".

(الفقرة ٢٠ من تقرير الاجتماع الخامس لمحافظى البنوك المركزية والسلطات النقدية للدول الإسلامية - اسطمبول ٢١ - ٢٣ مايو ١٩٨٢)

وأيّد مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى الثالث عشر ما ورد بتقرير مجلس المحافظين ، حيث تضمن قراره رقم ١٥"يوافق على ما انتهى إليه الاجتماع الخامس لمجلس محافظى البنوك المركزية والسلطات النقدية للدول الإسلامية - من عدم وجود ازدواج بين وظائف المعهد الإسلامى للبحث والتدريب ووظائف المعهد الدولى للأعمال المصرفية الإسلامية والاقتصاد الإسلامى . ويوصى المعهدين بالتعاون والتنسيق فى أنشطة الابحاث والتدريب ."

(فقرة (١) من القرار١٥/١٣ - مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى الثالث عشر ، نيامى (النيجر) - ٢٢ - ٢٦ أغسطس ١٩٨٢) .

المعهد الدولى للبنوك والاقتصاد الإسلامى (٢)

مرحلة التحضير والتجهيز لاكتشاف المنهج :

نصت المادة (٢١) من النظام الأساسى الذى وضعته الجمعية العمومية لمؤسسى المعهد على طريقة تطوير نشاط المعهد والانتقال به إلى الصورة التى يستطيع بها تحقيق أهدافه ، فقد نصت المادة المذكورة على أنه بعد مضى سنتين هجريتين من تاريخ أول دورة من دورات المعهد يجرى تقويم كامن للدورات بوجه عام ، للنظر فى أمر تطوير المعهد على النحو الذى يحقق أهدافه . ولعل السبب الاساسى وراء تحديد هذه المدة لم يكن سببا فنيا بقدر ما كان سببا ماديا يتمثل فى إتاحة فرصة مناسبة لتدبير الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف .

وكان علينا إزاء هذا النص أن نخطط لتنفيذ عدد من الدورات التدريبية لتجريب مختلف الوسائل كى نستطيع من خلال الخبرات المستفادة أن نصل إلى أكثر المناهج مناسبة لعمل المعهد .

وخططنا للدورة الأولى من هذه الدورات تحت اسم " البرنامج العلمى الأول فى البنوك والاقتصاد الإسلامى " . وحرصنا على أن تتاح الدورة لعدد من المشاركين من كل أنحاء العالم .. فحضرها من بنجلاديش ستة أفراد ، ومن أندونيسيا ثلاثة ، ومن قبرص ثلاثة ، ومن ماليزيا ستة عشر ، ومن باكستان أربعة ، ومن السودان سبعة ، ومن تركيا أربعة ، ومن الإمارات العربية اثنان ، ومن الهند اثنان ، ومن تانزانيا ثلاثة ، ومن النمسا واحد ،ومن الولايات المتحدة أربعة ، ومن المملكة المتحدة ثلاثة ، ومن السعودية اثنان ، ومن نيجيريا اثنان ومن كينيا اثنان . وعقدت الدورة بالقاهرة واستمرت ثلاثة أسابيع فى الفترة من ٢٩ أغسطس الى ١٧ سبتمبر ١٩٨١ . وكانت الدورة نموذجية - بشهادة كل المراقبين - فى كل شىء ، فى التنظيم والتخطيط والأساليب المستخدمة ووسائل التقويم ، وانبثقت عن الدورة عديد من الدراسات الهامة قد تتاح الفرصة للإشارة إلى بعضها . ولما كان تصميم وتخطيط برنامج الدورة يصل فى تقديرى إلى حد اعتباره دليل عمل ، وكان من بين ما

يعنينى بشدة أن يكون بين يدى القراء والمهتمين مثل هذا الدليل ، فإننى سوف أسمح لنفسى باستعراضٍ فيه بعض التفصيل للكيفية التى تم بها تصميم برنامج الدورة والتخطيط لها .

أهم ملامح البرنامج العلمى الأول فى البنوك والاقتصاد الإسلامى

أولا- الهدف العام للبرنامج :

استهدف البرنامج أساسا :

- إمداد المشاركين بالحد الأدنى من المعارف اللازمة عن الأسس العلمية والعملية للبنوك الإسلامية .

- توضيح ومناقشة طبيعة المشكلات المصاحبة لعملية التطبيق فى مجال الاقتصاد الإسلامى .

- إكساب المشاركين المهارات اللازمة للتغلب على المشكلات اليومية التى تصادف العاملين فى المجال الاقتصادى .

- تأكيد وتدعيم الاتجاهات الإيجابية لدى المشاركين نحو تطبيق الشريعة الاسلا مية فى مجال الا قتصاد والبنوك .

- تنمية مهارات الإعلام بقيمة البنوك الإسلامية والدعوة لها .

ثانيا - الأهداف الفرعية :

تحقيق الهدف العام للبرنامج من خلال جملة من الأهداف الفرعية التى نفصلها فيما يلى :

المجموعة الأولى :وتقوم على إمداد المشاركين " بالمعارف " اللازمة عن الجوانب الآتية :

١ - الأصول العامة للاقتصاد الإسلامى باعتبارها تمثل الإطار الحاكم لأعمال البنك الإسلامى .

٢ - الإطار المحدد للمنهج الإنمائى فى الإسلام .

٣ - تجسيد البنك الإسلامى للأصول العامة للاقتصاد الإسلامى .

٤ - الأسس العلمية والعملية التى تقوم عليها البنوك الإسلامية .

٥ - تاريخ حركة البنوك الإسلامية حاضرها ومستقبلها والمشكلات القائمة حاليا وكيفية مواجهتها .

المجموعة الثانية : وتقوم على إكساب المشاركين بعض " المهارات " اللازمة فى الجوانب الآتية :

١ - نشر فكرة " البنوك الإسلامية " والدعوة لها واستقطاب الرأى العام نحو تأييدها .

٢ - إعداد خطة لإنشاء بنك إسلامى وتحديد أسلوب عمله وخطوات تنفيذ إجراءاته ووضع القواعد المنظمة لوحداته وإقرار النماذج الميسرة للمهام اليومية للعاملين فيه .

٣ - انتقاء العناصر البشرية القادرة على الاضطلاع بالواجبات والمهام المنوطة بها فى البنك الإسلامى .

٤ - تنظيم وإدارة البنك وتحديد اختصاصات العاملين فيه وواجباتهم وأساليب اتصالاتهم وما إلى ذلك من أعمال ادارية .

المجموعة الثالثة : دعم وتأكيد مجموعة من " القيم والاتجاهات والسلوكيات " التى يجب أن تتوافر فيمن يتصدون للدعوة لحركة البنوك الإسلامية ... ومنها :

١ - إدراك حتمية الحل الإسلامى للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى الدول الإسلامية ، والإحساس بتسامى النموذج الإسلامى على كل النظم الوضعية المعاصرة .

٢ - اكتساب نظرة متوازنة لقضية البنوك الإسلامية تدرك من جهة أنها تمثل الحل البديل الممكن والواقعى وتدرك من جهة أخرى ما تحتاجه من التزام وجهد وعمل دائب لبلورة

النموذج وإعداد العدة لسد أى ثغرات تظهر فى التطبيق .

٣ - الاقتناع بأن الأخذ بالحل الإسلامى يقضى بالتخلق بأخلاق الإسلام المتميزة وخاصة فى المعاملات وعادات العمل اليومى وفى العلاقات الاجتماعية بصفة عامة .

ثالثا - تحليل الأهداف :

يمثل الهدف العام والأهداف الفرعية التفصيلية بنيانا متكاملا يلزم أن يتزود به كل مشارك خلال فترة البرنامج .. ومن ثم فقد قامت إدارة البرنامج بتحليل الأهداف إلى مفاهيم وعناصر فرعية بحيث يتسنى اختيار أنسب الوسائل والأدوات لتغطيتها تغطية كاملة بطريقة مدروسة مخططة على مدى الفترة الزمنية المخصصة لتنفيذ البرنامج .

وقد كان ذلك ضروريا فى إطار عدد من الاعتبارت أهمها :

١ - الخلفية الأكاديمية للمشاركين .
٢ - طبيعة المهام المهنية التى يقومون بها .
٣ - اختلاف الظروف والأوضاع بين بلد إسلامى وآخر .
٤ - درجة اهتمام المشاركين بالبنوك الإسلامية ونوعية هذا الاهتمام .

وفى اطار هذه الاعتبارات تمت صياغة المفاهيم الخاصة لكل هدف ، وعلى أساسها تم بناء الخط الفكرى للبرنامج على نحو تحكمه منطقية التسلسل والانتقال من جزئية الى أخرى بحيث نتوصل عند اكتمال فترة البرنامج الى تحقيق الهدف العام تحقيقا يقترب كثيرا مما تصورناه وخططنا لتنفيذه .

الخط الفكرى للبرنامج

يتمثل المحور الرئيسى الذى دار الخط الفكرى للبرنامج حوله فى قضية أساسية مؤداها

أن الاقتصاد الإسلامى ليس مجرد مبادئ وقواعد نظرية غير قابلة للتطبيق وإنما هو

قابل للحياة والممارسة الفعلية من خلال أجهزة ومؤسسات تجسد هذه المبادئ ، وأن هذه الأجهزة والمؤسسات تتمثل فى البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى ، وأن ارتكاز هذه الأجهزة والمؤسسات على الجذور الفكرية الاعتقادية لدى الأمة الإسلامية يجعل من هذه الأجهزة والمؤسسات نموذجاً أمثل للتنمية حيث تجتمع فيه صلاحية المنهج وتفاعل المطبقين والجماهير معه.

ولما كان كل المشاركين فى البرنامج ينتمون إلى الدول النامية ، فقد اخترنا لتنفيذ البرنامج تسلسلا منطقيا يتمثل إطاره العام فيما يلى :

- إن معظم الدول الإسلامية تعانى من عديد من المشكلات والاختلاقات من الناحيتين المادية الاقتصادية والاجتماعية الثقافية .

- إن هذه الدول فى سعيها لحل مثل هذه المشكلات تتطلع إلى المنهج الإنمائى الذى يحقق لها هذا الهدف .

- إن المناهج الإنمائية المطروحة على ساحة الفكر الاقتصادى المعاصر هى:

١ - المنهج الشائع فى الكتلة الغربية الذى يترك لقوى السوق كامل الحرية لتحقيق التوازن الاقتصادى والرفاهية .. من خلال ما يسمى باليد الخفية التى تسعى دائما إلى نقطة التوازن بين هذه القوى المتنافسة .

٢ - المنهج الشائع فى الكتلة الشرقية بدرجاته المختلفة والذى لا يعترف بآلية نظام السوق ، ويعتمد على التخطيط الشامل للموارد المتاحة ومن ثم التخطيط لتحقيق التوازن الاقتصادى المنشود .. حيث يتم ذلك من خلال السيطرة الكاملة من جانب أجهزة الدولة على كافة الموارد وقنوات تدفقها واستخدامها .

٣ - المنهج التوفيقى أو المختلط .. الذى يجمع بين بعض سمات المنهجين السابقين .. وهى محاولة ترك قوى السوق تؤدى دورها الطبيعى مع وجود درجة من التحكم فى هذه

القوى من خلال الخطط الشاملة أو الجزئية .. وهو منهج مطبق فى كثير من بلدان العالم الثالث.

- أن الدول الإسلامية فى سعيها للتغلب على مشكلاتها جربت بعض هذه المناهج أو كلها .. ومن ثم فقد أصبح لديها رصيد من النتائج والخبرات يسمح لها بالحكم على جدوى هذه المناهج.. ومحصلة ذلك أن المناهج الثلاثة فيها بعض الجوانب الإيجابية مع وجود بعض جوانب الضعف والسلبية .. ومن ثم كانت النتيجة هى قصورها جميعا عن تحقيق أهداف الدول الإسلامية أو النامية لسبب أو لآخر .

والسؤال المطروح الآن :

ماهو - إذن - ذلك المنهج الإنمائى الفعال الذى يحقق أهداف هذه المجتمعات ، والذى يعزز الجوانب الإيجابية وينحى الجوانب السلبية فى تلك المناهج المجربة ؟

- ويجيب البرنامج الحالى على هذا السؤال .. بأن المنهج الإنمائى الفعال هو بالضرورة المنهج الإسلامى .

- وإن كان الأمر كذلك فما هى معطيات الفكر الإسلامى - النظرية والعملية - فى هذا الموضوع ؟ وماهو إطار منهج الإسلام فى التنمية كما ورد فى القرآن والسنة والتراث ؟ هل للمنهج الإسلامى فى التنمية مدخل واحد أم تتعدد المداخل لتحقيق هذا المنهج ..

- عرض البنك الإسلامى كمدخل أكثر ملاءمة وفعالية لتحقيق المنهج الانمائى فى الإسلام .. ولكل كيف يجسد البنك الإسلامى أصول الاقتصاد الإسلامى ويحقق الجوانب الإيجابية فى المنهج الفعال ؟ وما هى خصائص البنك وطبيعته المميزة والأسس العامة الحاكمة للعمليات فيه ؟ وما أثر الطبيعة المميزة للبنك فى عملياته وتنظيمه والبشر العاملين فيه ؟ ما هى مصادر الأموال فى البنك الإسلامى وطبيعة كل مصدر ؟ وماهى مجالات استخدام وتوظيف واستثمار أموال البنك والأسس التى يقوم عليها اختيار مجال معين منها ؟

بعد الإلمام بهذه المعارف عن الاقتصاد الإسلامى ومناهج التنمية والأصول العامة والتفصيلية للبنك الإسلامى والدور الذى يمكن من التغلب على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بالدول الإسلامية .. يكون السؤال :

كيف يتم إنشاء بنك إسلامى ؟

وماهى أهم الخطوات والمتطلبات والمهارات اللازمة لذلك ؟

مثل :

١ - نشر الفكرة وتجميع المؤسسين وإقناع السلطات والحصول على التراخيص والموافقات واستصدار القانون أو المرسوم الخاص به .. الخ .

٢ - إعداد البنيان التنظيمى للبنك ومتطلباته الوظيفية .

٣ - إعداد نظم العمل واللوائح والدورات المستندية .

٤ - انتقاء العناصر البشرية وتهيئتهم وتدريبهم .

٥ - رسم استراتيجية تعبئة الموارد .

٦ - رسم استراتيجية الاستثمار والتمويل .

٧ - رسم استراتيجية التكافل الاجتماعى والزكاة .

رابعا - استراتيجية تقديم المادة العلمية :

١ - التكنيك الفنى للبرنامج :

اعتمد تصميم البرنامج على أساليب غير تقليدية ، فبالإضافة إلى أسلوب المحاضرة الذى لا يمثل أكثر من ٢٥٪ من الوقت الكلى للبرنامج ، فإن استراتيجية البرنامج اعتمدت بالفعل على عدد متنوع من الأساليب الأكثر تناسبا مع طبيعة المادة المعروضة ، والتى منها :

أ) الندوات .

ب) المناظرات .

ج) مجموعات العمل .

د) ورش العمل .

هـ) تمثيل الأدوار (التمثيليات الادارية) .

و) الطريقة الموقفية .

ز) الزيارات الميدانية .

٢ - المصادر المرجعية للمشاركين:

تضّمن تصميم البرامج عدد من المصادر التى يمكن للمشاركين الرجوع إليها قبل وبعد طرح الموضوعات وذلك بهدف الاعداد لها أو مراجعتها وهى :

أ) القراءات المعدة سلفا :

تم تحضير مجموعة من القراءات والأوراق العلمية كلها باللغة الإنجليزية لتغطية كافة الموضوعات المطروحة بالبرنامج مرتبة ترتيبا متناسبا مع الجدول الزمنى للجلسات . وقد ضُمنت هذه القراءات فى ثلاثة مجلدات كبيرة اشتمل كل منها على القراءات التى تغطى أسبوعا من أسابيع البرنامج الثلاثة ... وقد بلغ عدد صفحات مادة القراءات المعدة مسبقا أكثر من ٢٠٠٠ صفحة من حجم الكوارتز .

ب) إعداد وطبع وتوزيع المادة العلمية التى قدمها الأساتذة كل فى مجال اختصاصه : وذلك سواء على صورة إطار عام لها أو بتفريغها من أشرطة التسجيل ليتم تسليمها للمشاركين فى مساء نفس اليوم .. وقد بلغت الصفحات الموزعة من هذه الأوراق حوالى ٥٠٠ صفحة.

ج) الخرائط واللوحات والرسوم التوضيحية الخاصة بكل موضوع :

وهى التى تُعرض فى موعد الجلسات الخاصة بها أو طوال فترة البرنامج .. وقد بلغ عدد اللوحات ٣٥ لوحة معظمها من الحجم الكبير .

د) الشرائح المضيئة :

كذا تم استخدام بعض الشرائح المضيئة عرضت بواسطة جهاز (البروجكتور) فى كثير من الجلسات .

هـ) المصادر المسجلة :

أتاحت إدارة البرنامج عددا من التسجيلات الصوتية لبعض الأساتذة والخبراء الذين يعتبرون مراجع فكرية ولم تمكنهم ظروفهم من المشاركة فى جلسات البرنامج ، وأتيحت للمشاركين فرص الاستماع لهذه الأشرطة أو تفريغها وطرح الآراء الواردة فيها للمناقشة سواء فى جلسات البرنامج أو فى مجموعات مناقشة محدودة خارج إطار الجدول الزمنى للبرنامج على أن نتائج المناقشة كانت تعمم على مجموع المشاركين فى الجلسات الجماعية التالية.

و) مستخرجات من كتب التراث ومن المراجع ذات الأهمية :

أمكن استخراج عدد من النصوص من كتب التراث الإسلامى التى لها علاقة بموضوعات البرنامج منها " مقدمة ابن خلدون " ترجمت ووزعت على المشاركين الذين رأوا أنهم فى حاجة إلى الاستفادة منها .

كذلك تم استخراج عدد من النصوص والأفكار من مؤلفات ومقالات عدد من رجال الاقتصاد المعاصرين ، ولقد طرحت هذه النصوص والأفكار للمناقشة أيضا.

ز) أوراق ونماذج وحالات التدريب :

تم إعداد عدد من أوراق التدريب لكل جلسة حسب طبيعتها بحيث تستخدم فى إدارة وضبط وتوجيه المناقشات وكأداة لاختبار المعارف المحصلة .. وقد أعد ملف خاص بهذه الأوراق بلغ حجمه ١٠٠ صفحة .

ح) الجلسات المفتوحة مع المجموعات المتجانسة :

تم تقسيم المشاركين إلى مجموعات متجانسة وفقا للجنسية وعقدت جلسات للحوار وتبادل الرأى حول اهتماماتهم والصعوبات التى تواجههم فى متابعة موضوعات البرنامج .

خامسا - محتوى البرنامج :

فى إطار الأهداف العامة والفرعية والخط الفكرى للبرنامج تم تحديد المحتوى بحيث اشتمل على الموضوعات الآتية :

١ - الجوانب الاقتصادية فى قضايا التخلف والتنمية فى العالم الإسلامى .
٢ - الجوانب الاجتماعية والسلوكية فى قضايا التخلف والتنمية فى العالم الإسلامى
٣ - معايير النمو الاقتصادى والاجتماعى .
٤ - النموذج الإنمائى الفعال .
٥ - المناهج المطروحة للتنمية فى العالم .
٦ - معطيات الفكر الإسلامى فى موضوع التنمية بجوانبه المختلفة .
٧ - الإطار العام لمنهج التنمية فى الإسلام .
٨ - دواعى الأخذ بالمنهج الإسلامى فى التنمية .
٩ - المداخل الأكثر ملاءمة لتطبيق المنهج الإسلامى فى التنمية .
١٠ - حالات عن التنمية فى بعض الدول الإسلامية .
١١ - البنك الإسلامى مدخل أكثر ملاءمة لتحقيق التنمية .
١٢ - المبادئ العامة للمذهب الاقتصادى فى الاسلام .
١٣ - تجسيد أنشطة البنك الإسلامى لمبادئ الاقتصاد الإسلامى .
١٤ - المرتكزات الفقهية التى تقوم عليها البنوك الإسلامية .

- عرض عن تقسيم العلوم الإسلامية ومكانة الفقه وأصوله .

- عرض لمفهوم الربا وأحكامه وصوره .

- صور وصيغ المعاملات والعقود التى تقوم عليها (المضاربة - المرابحة - الإجارة - الوكالة) .

١٥ - أهداف وخصائص البنك الإسلامى وطبيعته المميزة .

١٦ - أهم ملامح التجربة الأولى في مجال البنوك الإسلامية .

١٧ - الأنشطة المتعلقة بقبول الأموال فى البنك الإسلامى .

١٨ - الاستثمار والتمويل بالمشاركة فى البنوك الإسلامية .

١٩ - التكافل الاجتماعى والزكاة والوظيفة الاجتماعية للبنك الإسلامى .

٢٠ - خطوات ومراحل إنشاء البنك الإسلامى ومشكلات كل مرحلة والاستراتيجيات البديلة لاقامة بنوك إسلامية .

٢١ - المشكلات التشغيلية فى البنوك الإسلامية (المشكلات التنظيمية والمشكلات الخاصة بالموارد البشرية).

٢٢ - مشكلة السيولة والتوظيف قصير الأجل فى السوق الدولى ومشكلاته .

٢٣ - انتقاء الأفراد وتدريبهم .

٢٤ - تحليل العمل فى البنوك الإسلامية .

٢٥ - مهارات القيادة وريادة الجماعات .

٢٦ - مهارات الاتصال .

٢٧ - قياس اتجاهات الرأى العام .

سادسا - طرق تقديم المادة العلمية :

استوعب تقديم المادة العلمية معظم الطرق التعليمية والتدريبية التقليدية والمستخدمة فى مجالا التعليم والتدريب .

سابعا - المعينات التعليمية :

حرصت إدارة البرنامج على أن تعد لكل جلسة من جلسات البرنامج (سيناريو) خاصا بها يتضمن التصوير النهائى لخطة وطريقة تنفيذ كل جلسة ومن بين العناصر الإيجابية لهذا (السيناريو)، إعداد أوراق تدريبية لكل جلسة تتنوع تبعا لطبيعة المادة المعروضة ، فمنها ما يقدم عددا من القضايا والمفاهيم ويطلب من المشاركين إبداء الرأى فى صحتها أو خطئها ومنها ما يتضمن إجابات مقفلة لأسئلة مطروحة يختار منها المشارك الإجابة المناسبة وفقا لتقديره أو تبعا لوجهة نظره، ومنها حالات وبدائل يعقبها بعض الأسئلة ، ومنها نقاط إرشادية عامة إلى آخر تلك المعينات التى تسهم فى توضيح الأفكار وتخدم فى استيعاب المعلومات وتفيد فى إتقان المهارات ، ومن أمثلة ذلك :

١ - النموذج التدريبى الذى أعد فى مجال عرض موضوع الجوانب الاقتصادية فى قضايا التخلف والتنمية والذى يتضمن عددا من العبارات ويطلب من المشارك تحديد موقفه منها باختيار إحدى اجابات ثلاث هى :

(أوافق تماما - أوافق إلى حد ما - لا أوافق)

٢ - النموذج الذى أعد فى مجال عرض موضوع التمويل بالمشاركة وفيها يجيب المشارك على الأسئلة بنعم أولا .

٣ - وفى مجال عرض أنشطة البنك الإسلامى تم إعداد خريطة توضيحية تبين بعض هذه الأنشطة .

٤ - وفى مجال التعرف على أهداف وخصائص وأنشطة البنك الإسلامى أعد نموذج تدريبى اشتمل على ٣٩ عبارة يطلب فيه من المشارك أن يحدد رأيه فيما إذا كانت هذه العبارة تمثل هدفا رئيسيا أو فرعيا للبنك أو هى مجرد سياسة واجراءات .

ثامنا - تسلسل عرض المادة العلمية :

الأسبوع الأول

يتم فيه معالجة الموضوعات الرئيسية التالية :

١ - المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى الدول الإسلامية والجوانب المختلفة لقضايا التخلف والتنمية .

٢ - المناهج المطروحة على ساحة الفكر الانمائى .

٣ - المنهج التنموى الفعال .

٤ - معطيات الفكر الإسلامى فى التنمية .

٥ - إطار منهج التنمية فى الاسلام .

٦ - المداخل المختلفة لتحقيق المنهج الإسلامى فى التنمية .

وقد ذكرنا أنه قد تم فى المرحلة التحضيرية التى سبقت تنفيذ البرنامج إعداد سيناريو خاص بكل موضوع يتضمن الطريقة التى يتم بها العرض والتصاعد العضوى والمنطقى لجزئيات الموضوع .. فعلى سبيل المثال تم إعداد السيناريو التالى للموضوع رقم (١) وهو عن مشكلات الدول الإسلامية .

أ) سيناريو موضوع مشكلات التنمية (الموضوع رقم : ١ فى الأسبوع الأول)

إثارة التساؤل عما إذا كانت هناك مشكلة تنمية فى العالم الإسلامى أم لا :

- قد يتم التوصل إلى أن هناك مشكلة تنمية وقد يحدث خلاف على أن هناك مشكلة تنمية .

- فى حالة الاتفاق على وجود مشكلة يتم الانتقال إلى النقطة الثالثة (الأعراض) ، ولكن فى حالة الاختلاف يقترح أحد قادة المناقشة بحث معاييرالتقدم والتخلف .

- تحديد معاييرالتخلف أو العكس .

بعد الاتفاق على معاييرالتخلف يستنتج المشاركون أن هناك مشكلة تنمية فى العالم الإسلامى . يتم من هذه النقطة الانتقال إلى :

- أن التخلف فى الدول النامية ظاهرة لها مجموعة من الأعراض .. هذه الاعراض من منظور تحليلى يمكن النظر إليها من خلال عديد من الزوايا والأوجه .

فيمكن النظر إليها من زاوية التمويل .. ومن زاوية العنصر البشرى . ومن زاوية العنصر الإنتاجى .

* التبعية أو الاستقلال الاقتصادى .

* الظروف السياسية والاجتماعية .

* شاملة لكل الاعتبارات السابقة متفاعلة مع بعضها .

فى هذه الجلسات نتناول فقط :

١ - زاوية التمويل .

٢ - زاوية العنصرالإنتاجى

وبذلك يكون عنوان هذه المحاضرة هو الجانب المادى فى مشكلة التنمية وتستغرق الفترة من ٨ - ١١ من صباح يوم الاحد ٩/ ٣٠

أما الفترة الصباحية من ١/٢ ١٠ - ١٢ من الجلسات الصباحية لنفس اليوم ، فتخصص للجانب البشرى فى مشكلة التنمية ، وفى هذا الموضوع يتم تناول موضوع البطالة (الطاقات البشرية المعطلة) وموضوع الكادرات الفنية والادارية اللازمة لادارة التنمية .

ويقدم هذا الموضوع الخبير المتخصص فى النواحى الاجتماعية .

وتخصص الجلسة المسائية من نفس اليوم لندوة يتم فيها مناقشة بقية الجوانب الأخرى فى مشكلة التنمية ، وهى تنحصر عموما فى :النواحى الاجتماعية والسياسية - التبعية والاستقلال الاقتصادى .

ويقدم هذا الموضوع الخبير المتخصص فى الاقتصاد السياسى والعلاقات الاقتصادية الدولية .

يلاحظ أن الجزء الأول من اليوم التدريبى يتناول مشكلة التنمية من الزاوية الاقتصادية.

الجزء الثانى من اليوم التدريبى يتناول مشكلة التنمية من الزاوية الاجتماعية والسلوكية.

والجزء الثالث من اليوم التدريبى يتناول مشكلة التنمية من الزاوية السياسية والعلاقات الخارجية .

الأسبوع الثانى

يتم عرض الموضوعات الرئيسية لهذا الاسبوع بالتسلسل التالى :

١ - المبادئ العامة للمذهب الاقتصادى فى الإسلام وكيفية تجسيد البنك الإسلامى لتلك المبادئ .

٢ - المرتكزات الشرعية التى تقوم عليها البنوك الإسلامية .

٣ - الطبيعة المميزة للبنك الإسلامى عن غيره من البنوك الأخرى .

٤ - أهم ملامح التجربة الأولى فى مجال البنوك الإسلامية ومقومات نجاحها.

٥ - قبول الأموال وتعبئة الموارد بالبنك.

٦ - الاستثمار والتمويل بالمشاركة .

٧ - التكافل الاجتماعى والزكاة والوظيفة الاجتماعية للبنك الإسلامى .

وقد أعد سيناريو تفصيلى لكل موضوع من موضوعات هذا الأسبوع نعرض لواحد منها على سبيل المثال فيما يلى :

ب) سيناريو موضوع الطبيعة المميزة للبنك الإسلامى, الموضوع رقم ٨ فى الأسبوع الثانى) .

البنك الإسلامى .. أهدافه وخصائصه وطبيعته المميزة .

ماهو البنك الإسلامى ..؟ وما هى طبيعته ..؟ وماهى الأهداف التى يقوم على تحقيقها .. وماهى الخصائص التى يتميز بها عن غيره من البنوك ؟ .

- هل البنك جهاز مالى يقوم على قبول واستخدام الأموال فقط بدون فائدة ؟

- أم أنه جهاز اجتماعى يقوم بهدف التنمية الاجتماعية وكفالة المعوزين والمحتاجين ؟ فكيف له فى هذه الحالة أن يدبر موارده ؟

- أم أن البنك جهاز متعدد الأنشطة متكامل الأبعاد ؟

- هل يكفى الغاء الفائدة فى بنك تجارى لأن يتحول البنك إلى بنك إسلامى ؟ أم أن

الصفة الإسلامية تتسع لتشمل نواحى كثيرة فى صميم تكوين البنك وهيكله وسياساته وعلاقات العمل بداخله .. والعلاقات خارجه.

- هناك احتمال كبير عند وصول المناقشة إلى هذا الحد أن يشعر الخبراء أن عددا كبيرا من المشاركين لا زالت لديهم تصورات سطحية عن مهام البنوك الإسلامية ووظائفها مؤسسة على منطلقات تقليدية غريبة ، وهنا قد يواجهنا أحد احتمالين:

أ) أن يعبر المشاركون عن آرائهم بوضوح ويثيروا شكوكهم وهذا يعطى الخبراء فرصة طيبة للرد عليها .

ب) أن يتردد المشاركون فى التعبير عن شكوكهم بحرية على أساس أن الأسبوع الأول يكون قد انتهى إلى ضرورة الحل الإسلامى فى مجال المال ، وفى هذه الحالة يرجح ألا يظهروا بمظهر المشككين فى أمل الأمة الإسلامية فى الخلاص ، وفى هذه الحالة يلجأ أحد الخبراء إلى إثارة تلك الشكوك وتطرح للمناقشة إلى أن يتم الرد عليها بوضوح ؟

- فى كلتا الحالتين ينتهى الأمر إلى إثارة السؤال :

ما هو البنك الإسلامى ؟

- والهدف إذن هو الاتفاق على أن البنك منظمة إسلامية تعمل فى مجال المال والأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمعات المسلمة وتنميتها وإتاحة الفرص المواتية لهما للنهوض على أسس إسلامية تلتزم قاعدة الحلال والحرام ..

- إذا كان البنك الإسلامى كذلك فما هى انعكاسات هذا الفهم وهذه الطبيعة الإسلامية على مجالات النشاط والعمليات .. ؟

بالطبع من المناسب الاتفاق على أن البنك الإسلامى ليس فقط بنكا يتعامل بالفوائد الربوية المحرمة .. ولكنه أيضا ذلك البنك الذى تكون ممارساته متفقة مع الروح الإسلامية العامة مستمدة منها ومؤكدة لها .. وأن تكون هذه الممارسات عونا للناس لا عبئا عليهم ..

عدلا بينهم .. لا ظلما عليهم ..

وببساطة شديدة .. أن يكون البنك مركزا للاشعاع الحضارى الاقتصادى والمالى والثقافى .. بل أن يكون مركزا للدعوة بمفهوم وبطريقة تتفق ومقتضيات مجال المال والمعاملات.

يجب أن تنتهى المحاضرتان الى بلورة وتوضيح مفهوم وأهداف وخصائص البنك الإسلامى ولزيادة ذلك الوضوح وترسيخه فى الاذهان يتم تخصيص الجلسة المسائية للآتى :

مناقشة أوراق تدريبية للتأكد من بلورة واستقرار هذه المفاهيم المطروحة .

تاسعا - أهم المفاهيم التى توخى البرنامج بلورتها :

١ - فى مجال مشكلات التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية فى البلاد النامية :

* مشكلة القيادات الفنية والإدارية

* تباطؤ التكوين الرأسمالى.

* عدم ملاءمة العلاقات السياسية والاقتصادية .

* البطالة .

* التبعية الشعورية أو اللاشعورية للاقتصاديات المتقدمة .

٢ - فى مجال شروط فعالية المنهج اللازم لتحقيق التنمية :

* التوافق مع البيئة التى يطبق فيها .

* القدرة على استقطاب همم الجماهير وتوظيف طاقاتها لصالح التنمية .

* المرونة أمام المتغيرات المتوقع مواجهتها .

وإستغلال هذه الثروات ، وتدريب وتأهيل القوة البشرية فيها بالاستفادة من هذه الخبرات ، ومن ثم إيجاد التكامل الاقتصادى الإسلامى المنشود .

٣ - فى مجال مقومات النموذج الإسلامى للتنمية :

* الأساس الأخلاقى للنموذج وعلاقته العضوية بالجانب العقيدى .

* الربط الشامل لجميع أوجه الحياة وجوانبها الاجتماعية والاقتصادية على أساس أخلاقى .

* التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة .

* إطلاق الحرية أمام المواهب .

* تحقيق العدالة فى العمل والتوزيع.

٤ - فى مجال مرتكزات منهج التنمية فى الاسلام :

* حسم الصراع المذهبي الذى يدور على أرض العالم الإسلامى .

* ممارسة أى عمل وفق القيم الإسلامية .

* تحقيق الوحدة الإسلامية بما تعنيه من تحقيق التكامل الاقتصادى بين أجزاء العالم الإسلامى .

٥ - فى مجال ضرورات الأخذ بالمنهج الإسلامى فى التنمية :

* قصور المناهج المطروحة .

* عمق الوجدان الدينى فى المجتمعات الإسلامية .

٦ - فى مجال البنوك الإسلامية :

أ) مفاهيم عامة :

* تأكيد صلاحية مبادئ وأسس الفكر الاقتصادى الإسلامى يحتاج إلى اقامة أجهزة تجسد هذه المبادئ .

* البنك هو المؤسسة المالية الأولى التى يمكن أن يتجسد من خلالها أى نظام اقتصادى .

* فى ظل المجتمعات التى لا تطبق الشريعة الإسلامية تطبيقا كاملا فإن البنك الإسلامى يخوض معركة صعبة .

* البنك الإسلامى جهاز يلتزم بالشريعة فى تعبئة الموارد ويلتزم بالشريعة فى توظيف هذه الموارد .

* بين أنشطة البنك التجارى والبنك الإسلامى نقاط اتفاق ونقاط اختلاف ، والفيصل فى ذلك هو مدى التمشى مع الشريعة .

* ليست عملية تنفيذ البنك الإسلامى عملية اقتصادية فحسب ولكنها عملية اعتقادية كذلك.

* تنفيذ عملية البنك الإسلامى ليست سهلة ولكنها تواجه صعوبات من العرف والتقاليد المستقرة عند الناس .

ب) الطبيعة المميزة للبنك الإسلامى :

* الجانب العقيدى

* الجانب التنموى .

* الجانب التربوى.

* الجانب الاجتماعى .

ج) الخصائص المميزة للبنك الإسلامى :

* استبعاد التعامل بالفوائد الربوية .

* إحلال مبدأ المشاركة بديلا عن سعر الفائدة .

- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية .

- التركيز على نشاط الاستثمار كأساس لتوظيف الأموال .

- إحياء فريضة الزكاة .

- الالتزام بالشريعة فى كل الأنشطة والمعاملات والتصرفات ووجود ضمانات تنظيمية وتنفيذية لذلك .

هـ) معاييرالاستثمار فى البنوك الإسلامية :

- عدم الخروج عن دائرة الحلال تمويلا وإنتاجا وتوزيعا .

- التوافق مع الأهداف الاقتصادية القومية .

- خدمة البيئة المحيطة .

- الربحية التجارية

واستكمالا لجانب نراه هاما من جوانب الدورة ، فقد قمنا بتوفير عدد من المتخصصين المرموقين فى عمليات التقويم لمتابعة تنفيذ البرنامج تقويما لنشاطه وتأكيدا لخطه الفكرى ، ومحافظة على مساره وفق النسق المحدد له ، وقد استهدف برنامج التقويم عددا من الأبعاد تتمثل فى تقويم :

- الإنجازات اليومية والأسبوعية ومدى بلوغها الأهداف المرجوة .

- المساهمات المعرفية التى تقدمها الوسائل التعليمية والنماذج التدريبية المستخدمة .

- اتجاهات النمو الكمى والكيفى الذى طرأ على المشتركين فى البرنامج .

- التغيرات السلوكية الممارسة داخل قاعات المناقشة ، وأثناء المعايشة اليومية.

- المهارات المكتسبة التى أضيفت إلى حصيلة المشتركين باعتبارها اكتسابا معرفيا .

- الإمكانات التى توصل اليها المشتركون نتيجة التفاعل اليومى مع محتويات البرنامج .

- المجالات المهنية التى استطاع المشتركون تحصيل خبرات واسعة فيها .

- المهارات التى حصلها المشتركون كعائد تنموى أضافه الاشتراك فى البرنامج

وقد أعدت دراسة جيدة عن تقويم هذا البرنامج والوسائل التى استخدمت فى التقويم والمعادلات التى تم توظيفها فى حسابات النتائج . والدراسة منشورة فى العدد ٢٢ من مجلة البنوك الإسلامية .

كما تم على هامش البرنامج دراسة علمية رائدة قام بها الدكتور عبد العاطى الصياد والدكتور محمود الأنصارى عن الخصائص التى ينبغى توافرها فى العاملين فى البنوك الإسلامية حيث انتهت الدراسة إلى معادلة كمية للقيمة الانتقائية القياسية للأفراد الذين يرشحون للعمل فى البنوك الإسلامية . وقد شكلت هذه الدراسة بداية هامة ودليلا لكل الدراسات التالية التى تناولت السمات اللازمة للنجاح فى العمل فى البنوك الإسلامية . والدراسة منشورة فى التقرير التحليلى الذى تم اعداده عن البرامج ونشره الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ضمن إصداراته .

المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي (٣)

المعهد على صعيد التنفيذ

أمدتنا تجربة " البرنامج العلمى الأول للبنوك والاقتصاد الإسلامى " وتجربة مثيلة لها تم تنفيذها عن الاستثمار فى البنوك الإسلامية - بتصورات مبدئية عن طريقة العمل فى المعهد الذى نسعى لإنشائه . وفى أعقاب تنفيذ هذين البرنامجين طرح أمامى الأخ الدكتور سيد زيدان موضوع إعداد منهج دراسى تفصيلى للمعهد بحيث يتيح للمعهد إعطاء درجة الدبلوم العامة فى الاقتصاد الإسلامى . وعرض علىّ بالفعل إطارا عاما للمواد الدراسية والساعات المعتمدة لكل مادة . والدكتور سيد زيدان من بين المراجع التربوية المعدودة فى تخطيط المناهج ونظام الساعات المعتمدة .

والفكرة مغرية ، وهى مدروسة دراسة جيدة ، وهى خطوة على طريق تنفيذ إقامة المعهد الذى تقررإنشاؤه.. ولكن المشكلة هى تدبير الموارد التى تمول نفقات المبنى الذى سيشغله المعهد ، والمدرسين ، والمواد العلمية والأدوات التعليمية .. الخ .

وفى بادئ الأمر توهمت أن الاشتراكات السنوية التى قررت الجمعية التأسيسية لإنشاء المعهد أن تقوم الجامعات والمنظمات المؤسسة بدفعها - كافية لان نبدأ العمل ، على أن يمول المعهد بعد ذلك نفسه ذاتيا من خلال الرسوم الدراسية التى يدفعها الطلاب أو المؤسسات المالية الإسلامية المستفيدة بالدورات التدريبية التى يعقدها المعهد .

لكنه ثبت لى أن هذا التصور كان ضربا من الخيال ، فمطالبتى للجامعات والمنظمات الدولية التى وقّعت على اتفاقية تأسيس المعهد - بدفع الاشتراكات التى تم الاتفاق عليها .. لم تحظ بأكثر من الوعود والتسويف ، فيما عدا جامعتى البترول والمعادن بالسعودية وجامعة قطر . والبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الأعضاء بالاتحاد اتخذت من موضوع المعهد موقفا سلبيا ينسجم بطبيعة الحال مع الاتجاهات والتيارات والتمحور الذى كان يسود مجلس إدارة الاتحاد.

وفى هذه الأثناء لوح لى الأمير رئيس الاتحاد والرئيس الأعلى لدار المال، بأن دار المال الإسلامى على استعداد - حالة اقتناع مجلس المشرفين بها - أن تتولى تمويل إقامة المعهد وإنشائه لقاء انتفاعها بخدماته فى إعداد وتكوين كوادرها .

ودار المال الإسلامى منظمة اعتبارية لها صفة عالمية وهى بمثابة مؤسسة قابضة (فى شكل شركة مساهمة) رأسمالها مليار دولار أمريكى ، وقد وضعت خطتها فى عام ١٩٨١ - كما تشير وثائقها - على أنها سوف تنشئ فى عام ٨٢/٨١ - ثلاث شركات استثمار ومصرفا ، وفى عام ٨٣/٨٢ - أربع شركات استثمار وأربع شركات تكافل وأربع مصارف إسلامية ، وفى عام ٨٤/٨٢ - خمس شركات استثمار وست شركات تكافل وستة مصارف ، وفى عام ٨٥/٨٤ - سبع شركات استثمار وثمانى شركات تكافل وستة مصارف إسلامية ، وفى عام ٨٦/٨٥ سبع شركات استثمار وشركتى تكافل وشركة إعادة تكافل وثمانية مصارف إسلامية . (مذكرة طرح الاكتتاب الخاص ، دار المال الإسلامى ، ص ٤١)

ومثّل تلويح الأمير رئيس دار المال الإسلامى - لى فرصة ثمينة من أكثر من زاوية ؛ فالاتفاق مع دار المال على أن يقوم المعهد بتقديم خدماته لها فى إنتقاء وإعداد وتكوين العاملين بها يمثل ضمانة جيدة من ضمانات نجاح خطتها فى الانتشار والتوسع فى إنشاء شركات استثمار ومصارف إسلامية ، كما يمثل لى فرصة طيبة فى أن يكون كل العاملين بهذه الشركات والمصارف من الذين تم إعدادهم وتدريبهم على أساس سليم لخدمة المؤسسات المالية الإسلامية والاقتصاد الإسلامى ، هذا فضلا عن أن خطة التوسع التى أعلنت عنها دار المال تغطى فترة زمنية معقولة (خمس سنوات) يكون المعهد بعدها قادرا على الاستمرار معتمدا على ذاته.. من أجل ذلك كله لم أتوان فى تكثيف جهدى فى الاتصال بأعضاء مجلس المشرفين على دار المال وعرض خدمات المعهد عليهم بدءا بالقيام بعمليات انتقاء العناصر البشرية اللازمة .. إلى التهيئة المبدئية .. إلى إعداد الكوادروالتدريب على مختلف مستوياته ومراحله . وعلى الرغم من العلاقات الشخصية الودودة التى كانت تربطنى بمعظم أعضاء مجلس المشرفين بدار المال ، إلا أن الطريق لم يكن سهلا أو ميسرا للوصول

إلى اتفاق مع المجلس لأن يتولى المعهد هذه المهام ، فمعظمهم ، والرئيس التنفيذى بدار المال يشاطرهم الرأى .. يرون أن يتم تدريب العاملين .. فى أحد المعاهد الأوروبية أو الأمريكية على أن يتم تلقين هؤلاء المتدربين ببعض المعلومات عن حرمة الربا ونصوص التحريم فى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

طلبت عقد جلسة مع كل المسئولين بدار المال الإسلامى لشرح : فلسفة التدريب التى يعتزم المعهد تنفيذها والتى تنظر إلى عملية إكساب المعارف والمهارات على أنها جزئية محدودة فى عملية الإعداد والتدريب ، وأن التحدى الأكبر الذى تقوم عليه خطة وبرنامج المعهد تتمثل فى قضية صياغة الفرد المناسب روحا وسلوكا وخلقا وعقلا ومهارة وأداء وجسما للعمل فى المؤسسات المالية الإسلامية ، وأن ذلك البرنامج وإن كان بحكم طبيعته يستغرق وقتا أطول ، إلا أنه هو الطريق الوحيد لضمان نجاح المؤسسات المالية الإسلامية واستمرارها فى اداء المهمة التى أقيمت من أجلها .

وأرهقنى مجلس المشرفين والرئيس التنفيذى فى المناقشات والاستفسارات والمطالبة بتقديم دراسة وراء أخرى ، حتى تمت الموافقة ، التى لا أنكر فيها جهد الأمير الرئيس الأعلى لدار المال والشيخ أحمد صلاح جمجوم عضو مجلس المشرفين (آنئذ)، على أن يتولى المعهد لمدة خمس سنوات مهمة تدريب وإعداد المرشحين للعمل بالشركات والمصارف التابعة لدار المال

وانتقلت مهمة وضع تفاصيل الاتفاق وخطواته الإجرائية إلى أيدى المديرين التنفيذيين بدار المال ، ومع هؤلاء كانت هنالك جولة أخرى من المعاناة والنّصب ..إلى أن تم الاتفاق على أن تقوم دار المال بإعداد مبنى المعهد بقبرص وتزويده بمستلزمات المعيشة ومعينات الدراسة على أن تخصم القيمة بالتقسيط على خمس سنوات من الرسوم الدراسية التى سوف تدفعها للمعهد عن مرشحيها الذين اتفق على أن يكون عددهم فى السنة الاولى ما بين ٧٠ - ٨٠ دارسا ، يزادون بعد ذلك بنسبة متحركة كل عام وفق احتياجات خطة دار المال فى التوسع فى إنشاء شركات الاستثمار وشركات التكافل والمصارف الإسلامية . وكانت دار

المال شحيحة فى تقدير الرسوم الدراسية التى سوف تدفعها عن الدارس ، وكان اتفاقها معى مجحفاً، بل إنها تراجعت عن العدد المتفق عليه فى السنة الأولى مما جعلنى أستكمل النصاب المطلوب للتشغيل الاقتصادى للمعهد بمبتعثين من البنك المركزى الإيرانى والبنك المركزى الماليزى وجهات أخرى.

ولما كان من الأساسيات التى يقوم عليها تخطيط المعهد ونظامه ، أن يسبق الالتحاق بالمعهد عملية انتقاء لعناصر الدارسين فيه بحيث تتوفر فيهم الاستعدادات والقدرات والسمات اللازمة للاضطلاع بمهام ومسئوليات العمل فى المؤسسات المالية الإسلامية . فقد كانت نقطة البدء مع دار المال أن يقوم خبراء الإنتقاء فى المعهد بإجراء قياساتهم النفسية على كل المتقدمين للعمل بشركات دار المال . وحسب الخطة التى وضعتها دار المال لنفسها فقد كانت توسعاتها للعام ٨٢/٨١ تشمل ممارسة العمل فى مصروالسودان والباكستان والسنغال والمغرب وغينيا وتركيا ومالى والسعودية . وقد بذل خبراء الانتقاء بالمعهد بقيادة الاخ الدكتور سيد زيدان والأخ الدكتور محمود الأنصارى جهودا مضنية فى ترتيبات الإعلان عن الوظائف فى ذلك العدد الكبير من البلدان ، وفى إجراءات فحص الاستمارات والمقابلات الشخصية وإجراء عمليات القياس النفسى والمعرفى .. الى آخر مافى هذه المسائل من عمليات معقدة مضنية ، وبخاصة وأن الأمر كان يحتاج منهم إلى تقنين معايير لكل اختبار من الاختبارات المستخدمة وفق البيئات والثقافات المختلفة لذلك الخليط من الجنسيات واللغات المتعددة . لكننى أشهد أن ذلك الفريق من خبراء الانتقاء قد أدوا مهمتهم على أعلى جانب من الدقة والإتقان ، فقد لمست ذلك بوضوح من النوعيات الممتازة للخامات البشرية التى تعاملت معها فى المعهد على مدى تسعة شهور كاملة .

وفى الوقت الذى كانت تجرى فيه عمليات الانتقاء من بين المتقدمين للعمل بمختلف البلدان التى أشرت إليها ، كنت وفريق متخصص فى التربية نقوم باعداد تفاصيل المنهج الدراسى والذى تم الاتفاق فيه مع دار المال على أن يكون لمدة تسعة شهور يقيم فيها الطالب إقامة دائمة بمقر المعهد بالدولة القبرصية التركية الاتحادية .

مراحل تخطيط البرنامج

اولا : الإطار العام :

وضعت على مائدة الاجتماعات مع فريق العمل لتخطيط البرنامج - نص الاتفاق الذى تم توقيعه مع دار المال الإسلامى والذى يتضمن قيام المعهد بموجب هذا الاتفاق بتدريب الدارسين الذين تقدمهم دار المال .. لمدة تسعة شهور .

كانت جلسات تخطيط البرنامج تجربة ثرية ، فقد دارت فيها مناقشات يمكن أن تصنع بالفعل معالم ثورة فى فن واساليب التربية .

بدأت مجموعة العمل فى مناقشة مفاهيم التدريب والتعليم والتدريس حيث يتوقف المعنى فى كل مفهوم من هذه المفاهيم على الهدف المقصود وعلى المضمون وعلى طريقة تقديم المضمون ثم على نوعية من يقومون بأداء هذه المهمة .

وأثيرت قضية على درجة بالغة من الأهمية ، تلك هى قضية الالتزام بتنفيذ الاتفاق المبرم مع دار الما ل بأسلوب تلقين المعارف ، كما يوحى بذلك ظاهر نصوص الاتفاق . وعند هذه النقطة كان الرأى أنه ما أشد يسر وسهولة القيام بجمع مادة علمية وتقريرها على الدارسين و إلقاء محاضرات نظرية وعملية عليهم ، ثم اختبار مدى تحصيلهم العلمى فى نهاية الفصول الدارسية بأية وسيلة من وسائل الامتحانات التقليدية ... وذلك ما تقوم به مؤسسات تعليمية وتدريبية كثيرة اتخذت هذه المهمة أساسا للتجارة .

ولو أن المعهدأخذ بمثل هذا الأسلوب - وهو أسلوب سهل ويسير - استجابة لظاهر نصوص الاتفاق لكان المعهد بذلك آثما فى حق نفسه بل خائنا للفكرة التى قام من أجل تحقيقها بل حانثا فى العهد الذى عاهد عليه الله وجماعة المؤسسين ، ألا وهو العمل على إعداد جيل قادر على حمل عبء رسالة الاقتصاد الإسلامى والبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بكل ما فى هذه المهمة من تكاليف وتبعات .

لقد كان الأخذ بظاهر نصوص الاتفاق يجعل المهمة على المعهد سهلة ويسيرة ... ولكن

فى المقابل ستكون مسئوليته وتبعته أمام الله وأمام الأجيال كبيرة ... وأبسط ما فى هذه المسئولية أن المعهد سوف يوصم بأنه قد فرط فى الأمانة بل واتجر بالإسلام .

محددات البرنامج :

لذلك فقد كان القرار هو البدء بتحديد القضايا الأساسية التى ينطلق منها المعهد لتخطيط البرنامج وأسلوب تنفيذه . وتحددت تلك القضايا فى أمور ثلاث :

اولها : اتساق المعهد مع نفسه كمعهد له رسالة إسلامية أولا وقبل كل شيء .

ثانيها : أن البرنامج برنامج دبلوم عام فى المؤسسات المالية الإسلامية أى أنه دبلوم تخصصى - بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان - فى مجال المؤسسات المالية الإسلامية والتى تختلف بعقيدتها فلسفة وتنظيما ، فكرا وتكنيكا ، نظرية وتطبيقا عن كل المؤسسات التقليدية التى تعمل فى مجال المال والاقتصاد .

ثالثها :أن المخرج النهائى المطلوب هو صياغة الرجل الذى يستطيع تحقيق المهام المطلوبة من المؤسسة المالية الإسلامية والتى تنص الوثائق الأساسية لها على أنها هى المؤسسة التى تقوم أساسا بتطبيق نظام مصرفى جديد يختلف عن غيره من النظم المصرفية القائمه فى أنه يلتزم بالأحكام القطعية التى وردت فى الشريعة الإسلامية فى مجال المال والمعاملات ، وأنه يضع فى اعتباره وهو يقوم بهذه الوظيفه أنه يعمل على تجسيد المبادئ الإسلامية فى الواقع العملى لحياة الأفراد ، وأنه يعمل على إقامة مجتمع إسلامى عملى .

ثانياً الخطوة الأولى فى تخطيط البرنامج :

نقلتنا محددات البرنامج إلى مجموعة من الأسئلة كان علينا أن نجيب عليها كخطوة أولى من خطوات بناء البرنامج .

لقد كان علينا أن نجيب على :

(١) ماهو الهدف الأساسى المطلوب تحقيقه فى نهاية البرنامج ؟

(٢) ماهى خصائص الجماعة المستهدفة (مجموعة الدارسين المرشحين من دار المال) ؟

(٣) ماذا ينبغى أن تكون المدخلات ، وماهى حدود جرعاتها ؟

(٤) ماهو أفضل تتابع لتقديم هذه المدخلات ؟

(٥) ماهى أنسب الوسائل لتقديم هذه المدخلات كى نصل الى المخرج النهائى الذى يتمثل كما أشرنا فى الرجل المنتمى الداعية القادر على حمل عبء رسالة العمل فى المؤسسة المالية الإسلامية بالحدود التى يشير اليها تعريف هذه المؤسسة ؟

وأسفرت دراسات وتدارسات مجموعة تخطيط البرنامج عن أن الهدف الأساسى المطلوب تحقيقه فى نهاية البرنامج هو إعداد وصياغة الرجل الذى ترتبط أهدافه الخاصة والعامة بالخدمة فى المؤسسات المالية الإسلامية ، ويستشعر أن العمل فى هذه المؤسسات فضل عليه من الله ومنّة ، ويعتز بذلك غاية الاعتزاز ، وأن تنعكس الأهداف الإسلامية لهذه المؤسسات فى سلوكه وتصرفاته بحيث يحقق أملها فى تجسيد المبادئ الإسلامية واقعا حيا معاشا متحركا ، وأن يكون قادرا من الناحية المعرفية على تمثيل هذه المؤسسات والدفاع عنها ، ومن الناحية العملية على أداء عمله فيها بأكبر قدر من النجاح والكفاية .

وإذا كانت هذه هى المخرجات ... فقد كان السؤال المنطقى التالى هو .. ماهى المدخلات التى تؤدى إلى ذلك الناتج النهائى ؟

ولكن الإجابة على هذا السؤال كانت تستلزم التعرف على خصائص الجماعة المستهدفة (مجموعة الدارسين) وذلك حتى يمكن تكييف التعليم والتدريب ووسائلهما مع هذه المدخلات .

وقد كان البحث طويلا حول خصائص جماعة الدارسين غير أن أهم ما قد تلزم الإشارة إليه أنه من بين هذه الخصائص :أنهم مجموعات من مجتمعاتنا النامية ، بنظم تعليمها التى لا تُكسب مهارة ولا تحقق انتماء ، وبإفرازات بيئاتنا التى تتناقض فيها الأفكار الإصلاحية

وتتراوح فيها المناهج والأفكار المطروحة فى هذا المجال بين أقصى اليمين إلى أقصى اليسار مع الندرة فى التوسط ، وبآمال وتطلعات تسيطر روح الثورة والتمرد على معظم وسائل تحقيقها.

وقد حكم تحليل الهدف إلى عناصر جزئية قابلة للقياس والتقويم ، كما حكمت خصائص مجموعة الدارسين .. المدخلات التى ينبغى أن تكون ، وحدود جرعاتها ، وكان أهم ما أسفر عنه بحث هذا الموضوع هو أن تحقيق الهدف وخصائص المجموعة يستلزمان قبل البدء فى المدخلات أن تجرى عمليات إعادة ترتيب أو تعديل لخبرات تعليمية سابقة غير مرغوب فيها وأن تتم عمليات خلخلة لبعض المعطيات المستقرة فى الاذهان والتى تتناقض تناقضا أساسيا مع فلسفة وأهداف المؤسسات المالية الإسلامية .

أما المدخلات ذاتها فقد تحددت فى كل ما يخدم التكوين المعرفى والمهارى لرجل يعمل فى مؤسسة مالية إسلامية أولا وقبل كل شيء .. تحددت الجرعات اللازمة فى ضوء أن ذلك الدارس مطلوب أن يكون قادرا على العمل فى المؤسسات المالية الإسلامية فحسب بمعنى أنه يلزم تزويده بقدر معرفى عام (وليس متخصصا) فى العلوم الأساسية والعلوم المساعدة والعلوم المرتبطة بعمله فى هذه المؤسسات . وحددت الحاجة إلى تعديل بعض الخبرات التعليمية السابقة وخلخلة بعض الأفكار التى تناقض مع الهدف التتابع اللازم لتقديم المدخلات التى تم تحديدها.

وفى ضوء ذلك كله تم اختيار الوسائل التى تتناسب مع كل الاعتبارت السابقة .

ثالثا : وصف المنهج ، ومجالات الدراسة ، والمقررات

أ - وصف المنهج :

أسفرت مناقشات فريق الإعداد لتخطيط المنهج عن خمس عوامل أساسية يرتكز عليها برنامج الدبلوم العامة الذى سوف ينفذه المعهد ، وتقود مجالات الدراسة كما تحكم فى

نفس الوقت أسلوب وطريقة التنفيذ . وقد لخصت المجموعة هذه العوامل أو المرتكزات الخمس فى :

(١) تزويد الدارسين بأهم المفاهيم التى يقوم عليها الاقتصاد الإسلامى (النقاط المفتاحية) ، وتزويدهم بالأسس العلمية والعملية التى تستند عليها المؤسسات المالية الإسلامية فى أعمالها وممارساتها .

(٢) تنمية السلوك الشخصى للدارسين بما يتفق والمقتضيات الاعتقادية الإسلامية والعمل على إذكاء الولاء والانتماء لديهم .

(٣) إكساب الدارسين المهارات التى تنمى قدراتهم فى الجوانب الفنية المتعلقة بأعمالهم وخاصة المتصلة بالتطوير الآلى والإلكترونى والأساليب والنظم الحديثة للإدارة .

(٤) تهيئة الدارسين للتكيف مع أعمالهم الجديدة بإمدادهم بأهم المعلومات والمعارف العامة والبيئية التى تعينهم على مزيد من الفهم والتفاعل مع البيئات التى سيعملون فيها.

(٥) التركيز على مساعدة الدارس على تفهم نفسه وإشباع حاجاته وتنمية ميوله لتتهيأ له ظروف المساهمة الفعالة فى التصدى لحل المشكلات التى تواجهه .

وكان هذا يعنى أن يكون فى المنهج من المرونة والاتساع ما يسمح بالتوسع الأفقى والرأسى فى أى مجال من المجالات الدراسية التى يشتمل عليها ، وأن يكون منهجاتتيح عناصره التعليمية مجالات العمل الفردى والجماعى - على السواء - بما يكفل تفجير طاقات الدارس فى المواقف الفردية وفى مواقف التفاعل مع الجماعة .

ب - مجالات الدراسة :

وفى ضوء كل الاعتبارات التى سلفت الإشارة إليها ، اتفق فريق تخطيط البرنامج على أن يشتمل المنهج الدراسى لطلبة الدبلوم العامة فى الاقتصاد الإسلامى على ستة مجالات دراسية .. هى ، مجال الدراسات الإسلامية ، ومجال الدراسات الاقتصادية ، ومجال

الاستثمار والتمويل ، ومجال الدراسات المصرفية ، ومجال الدراسات المساعدة ، ومجال الدراسات السلوكية . وتكفلت الخطة الدراسية بترجمة هذه المجالات إلى مقررات تفصيلية وتحديد الأهداف التفصيلية لكل مقرر من هذه المقررات . وربما كان من المفيد ونحن نكتب للأجيال عن تجارب مضت ، أن نسجل بإيجاز ما تناولته الخطة الدراسية من مقررات ، والأهداف التى عمدت الخطة إلى تحقيقها من هذه المقررات .

فى مجال الدراسات الإسلامية كانت المقررات هى علوم القرآن ، وعلوم الحديث ، وأصول الفقه ، والأسس الفقهية للمعاملات الاستثمارية بالمصارف والمؤسسات المالية الاسلاميةوكان الهدف من مقرر علوم القرآن هو الوصول بالدارسين إلى فهم المراد من كتاب الله تعالى وما تضمنه من الأحكام ابتغاء تطبيقه ، مع التركيز بصفة أساسية على الآيات التى تعالج شئون الاقتصاد .

وكان الهدف من مقرر علوم الحديث هو توضيح أقوال النبى صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته وكذلك حفظ طرق روايتها وضبطها وتحرير ألفاظها باعتبارها علوم تسجيلية تبغى الحفاظ على سنة النبى صلى الله عليه وسلم وتيسير تداولها .

وكان الهدف من مقرر أصول الفقه هو دراسة القواعد التى يتم التوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها بهدف ضبط الأسلوب الذى تؤخذ به الأحكام بحيث تلتزم بالطريق الصحيح منعا لفوضى التأويل والفتوى بغير علم فى دين الله بغير دليل .

وكان الهدف من مقرر الفقه هو التعرف على مجموعة الأحكام من العبادات والمعاملات الثابتة فى حق المكلفين والمأخوذة من أدلتها الإسلامية بهدف تنظيم حياة المسلم على أساس من تعاليم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم .

وكان الهدف من مقرر الأسس الفقهية للمعاملات الاستثمارية بالمصارف والمؤسسات الإسلامية ، هو بيان قواعد فقه المعاملات المستخدمة بطرق الأدلة الفقهية وتأصيل التطبيقات التى تتناسب ومقتضيات المجتمعات الاقتصادية المعاصرة وظروف المجتمعات

الإسلامية وبيان مفهوم الشركة والعقود والمعاملات وسائر المفاهيم الاقتصادية وفقا لمفاهيم الاقتصاد الإسلامى .

وفى مجال الدراسات الاقتصادية كانت المقررات هى ، المدخل الى الاقتصاد الإسلامى ، والتحليل الإسلامى للقيمة والتوزيع ، والتحليل الإسلامى لمحددات الدخل القومى ، والحضارة الإسلامية والفكر الاقتصادى ، ونظرية " العمارة " فى الاسلام واستراتيجيات النمو ، والمالية العامة الإسلامية ، والنظام الاقتصادى الإسلامى فى العالم المعاصر ، والعلاقات الاقتصادية الدولية ، والنظرية الإسلامية فى السياسات الاقتصادية ، والاقتصاد الإسلامى المعاصر ، والأسواق المالية والنقدية .

ويهدف مقرر المدخل إلى الاقتصاد الإسلامى إلى تأصيل تفرد الاقتصاد الإسلامى ، من حيث أسسه العقائدية والفكرية ، ومن حيث إطاره العام ومنهجية البحث والفكر ، ومن حيث أهدافه ونظامه الخاص . وتدريس مضمون المشكلة الاقتصادية ومفاهيم الندرة والفرص البديلة ودوافع المنفعة العامة والخاصة ودور الدولة فى الفكر العالمى المعاصر بغرض إيضاح التعاريف والمفاهيم الأساسية فى الاقتصادين الإسلامى والغربى .

ويهدف مقرر التحليل الإسلامى للقيمة والتوزيع ، إلى دراسة العوامل المحددة لتكوين أسعار مكونات الناتج القومى من سلع وخدمات ، وعلاقتها بعناصر نفقات المنتج فى الاقتصاديات المعاصرة من خلال ما يجب أن يكون عليه تبعا للقواعد الاقتصادية الإسلامية . ومعالجة التحليل الاقتصادى السائد فى تحديد أثمان عوامل الإنتاج ونظرية توزيع الدخل القومى مقاسا إلى معيار التوزيع الاقتصادى الإسلامى .

ويهدف مقرر التحليل الإسلامى لمحددات الدخل القومى إلى دراسة الكيفية التى يتحدد بها مستوى الدخل القومى فى الاقتصاديات المعاصرة من حيث التفاعل بين الادخار والاستهلاك والاستثمار ، والدور الخاص لمستوى الإنفاق الاستهلاكى والاستثمار الذى يفترض تحديده نتيجة للتفاعل بين القوى النقدية للادخار والاستثمار . وتبرز من خلال هذه

المعالجة خصائص النظام النقدى والمصرفى وآثاره وفاعلية السياسات النقدية والمالية فى إحداث التوازنات الاقتصادية وذلك بالقياس إلى النموذج الإسلامى الأمثل وأيضا من خلال المنظور الإسلامى لما هو كائن .

ويهدف مقرر الحضارة الإسلامية والفكر الاقتصادى إلى تسليط الضوء على جانب هام من تطور المفهوم الإسلامى للحياة من زاويتى تاريخ الفكر والتطبيق وفلسفتها . فيدرس المقرر مفهوم الحضارة الإسلامية المتجدد المتكامل الجوانب ، ويركز التحليل على المقوم الاقتصادى لهذه الحضارة فى البلاد الإسلامية المختلفة عبر الحقب التاريخية بغرض تبين عوامل الازدهار والانحلال فى العالم الإسلامى ، واستخلاص نظريات وأساليب التطبيق والكشف عن مسببات وظواهر الصراع الحيوى الدائر الآن فى داخل العالم الإسلامى وبينه وبين أعدائه .

ويهدف مقرر نظرية " العمارة " الإسلامية واستراتيجيات النمو إلى مناقشة مفاهيم التخلف ، ونظريات النمو واستراتيجيات الإنماء وتجاربه فى العقدين السابقين فى ضوء المفهوم الإسلامى الشامل " لعمارة الأرض " والذى يتضمن علاقة الإنسان بالموارد ، وتنظيمه لنفسه ومجتمعه فى اطار التعمير والتغيير . ليخلص إلى الأسس التى تدفع المجتمعات الإسلامية المختلفة إلى استنباط الاستراتيجيات والتنظيمات والأجهزة الذاتية الخاصة بها بعد التأكد من فشل وقصور النماذج المستوردة ، وإدراك أن التقدم لا يحدث إلا إذا غير الناس ما بأنفسهم .

ويهدف مقرر المالية العامة الإسلامية إلى بيان الفكر والتطبيق المعاصر فى معالجة ميزانية الدولة من حيث طبيعة تركيبها ، ومصادر الإيرادات وأوجه الإنفاقات ، وتأثير سياسات الميزانية على متغيرات الاقتصاد القومى ، والبيئة الاقتصادية العامة . وترجمة القواعد والمفاهيم المالية الإسلامية إلى الصيغ والمفاهيم العصرية وتتبع العلاقة المتبادلة بين وحدات الاقتصاد القومى ونشاطات الأجهزة الحكومية فى كل من المفهوم الإسلامى وتجارب التطبيق الحالى .

ويهدف مقرر النظام الاقتصادى الإسلامى فى العالم المعاصر إلى دراسة معالم وخصائص النظام الإسلامى العام من حيث أهدافه وطبيعته ومنهاجه ، وانعكاساته القانونيه والاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية ووسائلها ونتائجها المتحققة مقاسة إلى المعيار الإسلامى لتكون قاعدة سليمة لتفهم طبيعة النظم الدولية المعاصرة ومكانة النظام الإسلامى منها .

ويهدف مقرر العلاقات الاقتصادية الدولية إلى دراسة طبيعة وخصائص ميزان المدفوعات والعناصر المكونة له وبحث مقومات التبادل الدولى فى السلع والخدمات ، وحركة انتقالات عنصرى العمل ورأس المال ومشاكل أسعار الصرف والتعريفات الجمركية ودور المنظمات الدولية والتكتلات الإقليمية فى تغيير هيكل التبادل الدولى ، وبحث قواعد العلاقات التجارية الإسلامية ، وإمكانيات التعاون والتكامل الإسلامى على الصعيد الدولى .

ويهدف مقرر النظرية الإسلامية فى السياسات الاقتصادية إلى دراسة سياسات المشروع الفردى والصناعة والتجارة على المستوى الجزئى ، ودراسة السياسة الاقتصادية العامة وتقسيماتها الجغرافية والنوعية والقطاعية من حيث التوازن والاستقرار والإنماء . والدراسة فى هذا المقرر ذات طبيعة كمية تطبيقية تركز الاهتمام فى معالجتها لتجارب الواقع على موضوعى التنبؤ والتحكم من خلال ما يجب أن يكون تبعا للمفهوم الإسلامى مع الاهتمام بالتدريب على طريق تكوين حسابات السياسات وتنفيذها ومتابعتها .

ويهدف مقرر الاقتصاد الإسلامى المعاصر الى استعراض الأفكار الأساسية فى أدبيات الاقتصاد الإسلامى فى وقتنا الحاضرمع الاهتمام بالمواضيع والمجالات التى لم يفرد لها فى مقررات الدبلوم العامة وحدات دراسية خاصة . فهذا المقرر يغطى الحقل الاقتصادى ، كما يعطى صورة متكاملة للبناء الفكرى المعاصر .

ويهدف مقرر الأسواق المالية والنقدية إلى التعرف على طبيعة أسواق النقد ورؤوس الأموال على كل من المستويين الداخلى والدولى، ومعالجة المفاهيم والمصطلحات المستخدمة ،

والمؤسسات الكبرى فى هذا المجال ، والاطار الاقتصادى الذى يحكم هذه الأسواق ودور التمويل فيه ومشكلة السيولة وأسعار الصرف ، وأسس ومعالم النظام النقدى الدولى .

أما المجال الثالث وهو مجال الدراسات المصرفية فقد اشتملت مقرراته على النظرية الإسلامية فى النقود والمصارف ، وتحليل الاستثمار وتقويم المشروعات ، وإدارة المصارف والمؤسسات المالية ، وشركات التكافل الإسلامية ، وأسس المالية والتمويل .

ويهدف مقرر النظرية الإسلامية فى النقود والمصارف إلى دراسة النظرية الكلاسيكية الحديثة والنظرية بعد الكينزية فى النقود ، وأسس المصارف الغربية بالمقارنة مع النظرية الإسلامية فى وظيفة النقود ودورها وطبيعة الطلب عليها والغرض منها ، ومعالجة موضوع تحويل المصارف القائمة إلى مصارف إسلامية أو إنشاء مصارف إسلامية جديدة .

ويهدف مقرر تحليل الاستثمار وتقويم المشروعات إلى استعراض لنظرية رأس المال فى الفكر والتطبيق المعاصر والتعرف على المحددات والاشتراطات الإسلامية ومن ثم طبيعة وآثار النظرية الإسلامية .

ويهدف مقر إدارة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية إلى استعراض للمصارف والمؤسسات المالية المحلية والدولية من حيث هياكلها وأسلوب عملها وخصائصها المميزة مع الاهتمام بصفة خاصة بمشكلة وسائل الاتصال والخصائص التنظيمية التى تواجه الإدارة وذلك بالطبع من خلال ما هو كائن وبالنظر إلى المعيار الإسلامى الأمثل . وهى دراسة ذات طبيعة تطبيقية تهتم باستكشاف وسائل تحسين الإدارة وتحقيق كفاءتها القصوى .

ويهدف مقرر أسس المالية والتمويل إلى تغطية كاملة لأساسيات طبيعة وأهداف عملية التمويل ، وتقرير كيفية ومكانة التكلفة وحساباتها ومبادئها المستحدثة فى الإطار الشامل للميزانيات المخططة للربح سواء ميزانيات جارية أو للتطورات المستقبلية وبحث وتحليل وتطبيق مفهوم العائد على الاستثمار وآثاره وتفاعلاته المتعددة فى المنشآت الاقتصادية .

أما المجال الرابع من مجالات الدراسة فقد اشتمل على مقرر فى التخطيط الاستراتيجى للأعمال ، ومقرر فى تسويق الخدمات المالية ومقرر فى المحاسبة الإسلامية ومقرر فى الطرق الكمية .

ويهدف مقرر التخطيط الاستراتيجى للأعمال الى فهم العوامل البيئية التى توجد فيها المنشآت وطبيعة عملية تحديد وتفهم أهداف المنشأة والظروف الاقتصادية التى تعمل من خلالها (التضخم - تكلفة النقد - فرص النمو .. الخ) وتحليل حالة عدم التأكد وتبيين وسائل وفنون التوقع والتنبؤ ومدى سلامتها الاحصائية التطبيقية وتحليل وتطبيق قواعد تصميم التخطيط ووسائله من خاصية المرونة وتعدين الخطط واختيار الزمن وتحليل الفروق والمخاطر والرقابة وما إلى ذلك .

ويهدف مقرر تسويق الخدمات المالية الى تحليل وتصميم مناهج تسويق الخدمات المالية ابتداء من دراسة استراتيجيات التنافس واستقراء الاحتياجات التسويقية والتعرف على الفرص وسياسات بيع الخدمات المالية ومواضيع الإعلان ودور الفرع والوكيل فى الخدمات المالية واستخدامات أبحاث السوق والحوافز وسياسات المنتج لتحقيق أهداف المنشأة وكسب الأسواق .

ويهدف مقرر المحاسبة الإسلامية إلى معالجة لمبادىء المحاسبة مع الاهتمام بدور المحاسبة بالنسبة للإدارة ومناقشة الأساليب والمناهج المحاسبية المختلفة فى العالم الحديث فى ضوء ما تفرضه الهياكل الإسلامية من تغييرات وتحليل لطرق وووسائل المحاسبة المالية وعملياتها . ويعتبر هذا المقرر منهجا تدريبيا مفصلا لبيان منهج نظم المحاسبة فى العالم الغربى وفى المفهوم الإسلامى .

ويهدف مقرر الطرق الكمية (الرياضيات المالية والاقتصادية) إلى دراسة تطبيقية للرياضيات الضرورية للحسابات المالية ، وللتحليل الاقتصادى ولبحوث وإدارة العمليات ، ويشتمل على الإحصاءات الوصفية من مقاييس النزعة المركزية والتشتت وأساليب تجميع

وعرض البيانات وتحليلها ، وعلى النظرية الإحصائية (الاحتمالات - العينات - اختبارات الفروض - نظرية القرارت الموضوعية والشخصية) ويخدم هذا المقرر كل الطرق الإحصائية والرياضية المستخدمة فى المقررات الدراسية الأخرى .

أما مجال الدراسات السلوكية ، فقد اشتمل على مقررات : المدخل إلى علم النفس ، وسيكولوجية الشخصية ، وعلم النفس الإدارى ، وعلم النفس التنظيمى ، والقياس النفسى ، وأساليب القيادة والرأى العام وعلم النفس الاجتماعى .

ويهدف مقرر المدخل إلى علم النفس إلى تعريف الطلاب بعلم النفس وفروعه المتنوعة وتاريخه وتطوره ، وأهم النظريات التى تحاول تفسير السلوك الإنسانى ، وأهم العمليات المعرفية كالإدراك والتعلم والذكاء والدوافع والانفعالات ... الخ .

ويهدف مقرر سيكولوجية الشخصية إلى تحديد مكونات الشخصية وتعريفاتها المختلفة وأهم نظريات الشخصية وعلاقة الشخصية بكل من الوراثة والبيئة ، وكيفية تكوين الاتجاهات والتفاعل الاجتماعى الكفء ومراحل نمو الشخصية .

ويهدف مقرر علم النفس الإدارى إلى الإلمام بالمفاهيم الأساسية للاتجاهات الإدارية الحديثة باعتبارها عملية تربوية تجمع بين الأسلوب الفنى للإدارة والتفهم الجيد للفروق الفردية لمجموع العاملين على اختلاف أعمالهم ومستوياتهم توطيدا للعلاقات الإنسانية داخل المنشأة وتنفيذا للخطط الإدارية .

ويهدف مقرر علم النفس التنظيمى الى توضيح وسائل الاستفادة من النتائج المستخلصة من الدراسات النفسية بهدف توجيه السلوك داخل مواقع العمل بما يزيد فعاليته ويحقق أهداف المنشأة .

ويهدف مقرر القياس النفسى إلى إمداد الدارسين بالمبادىء والنظريات الأساسية فى موضوع القياس والتقويم النفسى لتزويدهم بمهارة إضافية من مهارات الإدارة والتنظيم .

ويهدف مقرر أساليب القيادة والرأى العام إلى توضيح أنواع القيادة وسلوك القائد ، والتعرف على أساليب قياس الرأى العام والاتصالات الأفقية والرأسية من حيث الأهمية والفعالية.

ويهدف مقرر علم النفس الاجتماعى إلى تعريف الطلاب بأهم مفاهيم علم النفس الاجتماعى وديناميات الجماعة وأساليب الاتصال وعمليات التعليم والتفاعل الاجتماعى وسلوك الأفراد فى المواقف الاجتماعية المختلفة .

رابعا : استراتيجية تنفيذ البرنامج

تجسد التحدى التالى أمامنا فى طريقة وأسلوب تنفيذ البرنامج الذى توصلنا إليه لإعداد وصياغة الرجل الذى ترتبط أهدافه الخاصة والعامة بالخدمة فى المؤسسات المالية الإسلامية ، والذى يكون قادرا من الناحية المعرفية على تمثيل هذه المؤسسات والدفاع عنها وتأمين مسيرتها ، ومن الناحية العملية والمهارية على أداء عمله بأكبر قدر من النجاح والكفاية.

ترى أى طرق التربية والتعليم يمكن أن يأخذ بها المعهد فى تنفيذ برنامجه وصولا الى تحقيق ذلك الهدف ؟

هل يمكن تحقيق غايات وأهداف البرنامج الذى توصلنا إليه من خلال الطرق التقليدية المتبعة فى المعاهد والجامعات ؟ خاصة وأننا نواجه مشكلة إضافية تتمثل فى تعدد جنسيات الدارسين ، الأمر الذى يؤدى بالضرورة إلى اختلافات واسعة فى الخلفية الفكرية بينهم حتى فى الموضوع الواحد .

وبعد تقليب الأمر على وجوهه ، وصل اجتهادنا إلى أسلوب لتنفيذ البرنامج يتمثل فى خمس مراحل هى مرحلة التهيئة والإعداد ، ومرحلة الإعداد الفكرى ، ومرحلة تقديم الإطار العام وتكوين أرضية مشتركة ، ومرحلة إكساب المعارف المتخصصة ، ومرحلة التدريب

العملى الأدائى .

وفى مرحلة التهيئة والإعداد ، وهى المرحلة الأولى ، تم تجميع الدارسين فى مخيم يتولى الإشراف عليه تربويون رياضيون يتميزون بالثقافة الإسلامية الواسعة والقدرة على التحدث بلغات أجنبية الى جانب العربية ، وقد استهدفت هذه المرحلة : الإعداد لاستقبال المفاهيم والمعطيات الجديدة والتى لم يسبق لهم تلقيها ، وإزالة الحواجز بين الدارسين وإحداث ترابط وتلاحم بينهم ، والكشف عن الاتجاهات ، والتعرف على المشاكل والتعقيدات التى قد تكون لدى الدارسين ، وتعويد الدارسين النظام والاعتماد على النفس فى الخدمات اللازمة لهم وفى إدارة شئونهم ، واجادة تلاوة وحفظ الآيات الكريمة التى تتعلق بالربا والمعاملات ، والتعرف على الوطن الإسلامى وظروفه ومشكلاته ، وتقوية الدارسين فى اللغة الإنجليزية .

ينتقل الدارسون بعد انتهاء الفترة المحددة للمرحلة الأولى من المخيم إلى مقر المعهد ، ويتم توزيعهم على مجموعات لا يزيد عدد المجموعة عن عشرة أفراد ، ويقوم بالجلوس مع هذه المجموعات فى جلسات علمية منظمة - رواد أعدهم المعهد إعدادا خاصا لهذا الغرض ، وتستهدف هذه المرحلة إعادة ترتيب أو تعديل الخبرات التعليمية السابقة غير المرغوب فيها، وإحداث عملية خلخلة للمعطيات المستقرة التى تتناقض تناقضا أساسيا مع فلسفة وأهداف المؤسسات المالية الإسلامية ، وإجراء مسح نظرى وعملى لرصيد المعارف الموجود لدى الدارسين ، وتناول هذه المفاهيم بالمناقشة والتحليل ، وربط المعارف والمفاهيم التى لدى الدارسين بواقع البلاد التى قدموا منها ، واجراء المقارنات المستمرة بين المعارف والمفاهيم التى لدى الدارسين وبين المفاهيم التى تستند اليها المؤسسات المالية الإسلامية ، والتعرف على جوانب الضعف والقصور فى المعلومات والمعارف التى لدى الدارسين فيما يتعلق بالمؤسسات المالية الإسلامية ، وإحداث تفاعل بين الدارسين وبين رواد مجموعاتهم توصلا إلى إقامة علاقة أبوية لخدمة أغراض التوجيه السلوكى فى مراحل البرنامج المختلفة .

وبعد التمهيد الذى تقدمه المرحلتان الأولى والثانية وتحقيق النتائج المستهدفة منهما ،

تأتى بعد ذلك مرحلة تقويم الإطار العام وتكوين أرضية مشتركة ، وهى مرحلة تستهدف دراسة الإطار النظرى العام لفلسفة المؤسسات الإسلامية والعلاقة العضوية بين هذه المؤسسات وبين تجسيد الإسلام فى مجتمعاتنا واقعا حيا ، وإكساب المعارف النظرية المتصلة بفلسفة وعمل المؤسسات المالية الإسلامية .

ويتم ذلك بتقديم محاضرات عامة بمعرفة المراجع المتخصصة فى المواد التى يقدمونها ، ثم قيام الدارسين بمناقشة وتحليل المادة المقدمة إليهم فى مجموعاتهم الصغيرة مع روادهم .

بعد التهيئة الكاملة للدارسين خلال المراحل الثلاث السابقة ، وبعد التوصل إلى حالة عقلية ووجدانية يستشعر فيها الدارسون حاجتهم إلى معارف ومهارات نوعية تمكنهم من أداء اعمالهم فى المؤسسات المالية الإسلامية - ينتقل الدارسون إلى المرحلة الرابعة وهى مرحلة إكساب المعارف المتخصصة . وتتلخص أهداف هذه المرحلة فى اكتساب المعارف المتخصصة فى مجال عمل المؤسسات المالية الإسلامية ، واستيعاب وإتقان المبادىء الإسلامية لفلسفة البنك الإسلامى والمؤسسات المالية الإسلامية ، والإلمام بميكانزم العمل فى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والإلمام بالمهارات اللازمة للعمل فى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ، واكتساب القدرة على عرض فكرة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والدفاع عنها واقتناع الآخرين بها ، وتفاعل الدارسين مع نظرية المؤسسة المالية الإسلامية كمدخل فعال ومؤثر لتنمية المجتمعات الإسلامية .

نأتى بعد ذلك إلى المرحلة الخامسة التى تركز على الناحية الأدائية . ويتم فى هذه المرحلة تقسيم الدارسين وفقا لميولهم واستعداداتهم وتوزيعهم على أقسام العمل المختلفة التى تمارسها البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ، وتتلخص أهداف هذه المرحلة فى اكتساب المهارات العملية لأداء العمل والنجاح فيه ، والتدريب على توظيف المعارف النظرية المكتسبة فى الواقع العملى ، والألفة بطبيعة العمل قبل الالتحاق به .

وتأمينا لحسن تنفيذ البرنامج وتحقيق أهدافه ، اهتممنا بدراسة أساليب التقويم

وسائله ، فحيث درجت الجامعات والمعاهد ومختلف المؤسسات التدريبية على أن يأتى التقويم فى نهاية العام الدراسى أو بعد الانتهاء من كل مرحلة سواء كان التقويم قاصرا على وحدة معينة أو يشمل مقررا كاملا ، إلا أن هذا الاسلوب لا يعد كافيا فى برنامج يستهدف التأثير والتغير اليومى بغرض صياغة أفراد لخدمة فكرة ، فضلا عن أنه برنامج علمى مهارى سلوكى يستخدم ربما لأول مرة فى مثل هذه البرامج عمليات جديدة كالمحو والخلخلة والتثبيت . لذلك فقد تم تخطيط برنامج تقويم يتكون من ثلاث شعب ليتلاءم مع البرنامج ، شعبة التقويم الشخصى وهى عملية تتم قبل البدء فى تنفيذ المراحل وأثنائها وذلك لتحديد مستويات ما يعرفه الدارسون ومالا يعرفونه عن الموضوعات التى يزمع إعطاؤها لهم وللاطمئنان إلى المهام النوعية والأنماط السلوكية اللازمة للبدء فى كل وحدة من وحدات البرنامج قبل البدء فيها أو الانتقال الى أخرى ، وشعبة التقويم التكوينى وهو يتم على فترات متقاربة بغرض تزويد الدارسين والمشرفين على تنفيذ البرنامج بتغذية مرتدة عن أخطاء الدارس ومعدل تقدمه ومستوى تحصيله ، حتى يمكن السيطرة أولا بأول على نواحى القوة والضعف . وشعبة التقويم الشامل : بالنسبة للوحدات المعرفية من البرنامج : يتم فى نهاية العام الدراسى - وبالنسبة للجوانب الشخصية والسمات : يجرى تباعا تطبيق بطاريات الاختبارات والمقاييس التى تمدنا ببروفيل (صفحة نفسية) عن كل دارس يبين قدراته واستعداداته وميوله وسماته لتتمكن جهة العمل التى سيلحق بها من توجيهه الى أكثر اقبسام العمل فيها مناسبة له .

* * *

المعهد فى عامه الأول

بدأ المعهد عامه الدراسى الأول فى سبتمبر ١٩٨٢ ، ومضى فى تنفيذ البرنامج الذى اسلفنا - ببعض التفصيل - الحديث عنه .

وإلى جانب تنفيذ برنامج الدبلوم العامة فى الاقتصاد الإسلامى ، مارس المعهد

مجموعة من الأنشطة التدريبية الأخرى لسد بعض الفجوات فى مجال التدريب فى البنوك الإسلامية التى تمارس العمل بالفعل . وقد وجهت اهتمامى فى هذا النشاط الإضافى للمعهد إلى نوعين أساسيين من البرامج التدريبية ، النوع الأول ينصب على " التنظيم والقيادة وإدارة الموارد البشرية " وهو موجّه إلى رؤساء مجالس إدارات البنوك الإسلامية وأعضاء الإدارة العليا بها . وكان هذا النوع من البرامج يستهدف تزويد الإدارة العليا للبنوك بالمعارف والمهارات المتخصصة من خلال الحوار المتبادل المبنى على دراسة حالات واقعية : لاكتشاف نقط الضعف والقصور بالتنظيمات الحالية أو التنظيمات المقترحة ، ولإدارة المديرين من حولهم بطرق أكثر فعالية نتيجة اكتشاف طاقاتهم الكامنة واكتشاف طاقات وسلوك المديرين الذين يعملون معهم ، وللاستفادة المثلى من طاقات الموارد البشرية المتاحة ، وللتعامل مع عملية التطوير التنظيمى الكلى للبنك (الهيكل والمناخ والقيادة وطريقة الإدارة ...) سواء كان ذلك فى مراحل النمو المختلفة أو نتيجة تغيير الاستراتيجية أو نتيجة إدخال الحاسب الآلى أو أية تغييرات أخرى .

أما النوع الآخر من البرامج التدريبية ، فهو برامج التهيئة المبدئية للعاملين بالبنوك الإسلامية ، وهو ينصب على العاملين الجدد ، وقد كنت أوْلى هذا النوع بالذات من البرامج التدريبية أهمية خاصة ، لأن الانطباعات الأولى التى يأخذها الشخص الجديد عن الجهة التى يعمل بها ستظل عالقة معه لفترة طويلة وليس من السهل تغييرها ، والموظف الجديد أيا كان مستواه يريد أن يعرف الكثير عن الجهة التى سيعمل بها وعن دوره فيها وعن سياساتها .. وعدم إتاحة هذه الفرصة وتوفيرها للموظف الجديد وإشباع حاجته إلى المعرفة التى يريدها من خلال أمثال هذه البرامج .. أمر محفوف بالمخاطر ، لأن ظروف العمل اليومى لدى الرؤساء والزملاء قد لا تسمح بالحوار الهادىء اللازم للتساؤل والفهم والاقتناع .. وفى حالات الضغط الشديد قد يجد الموظف الجديد نفسه مهملا لساعات وربما لأيام لا يعرف ماذا يفعل وهو ما قد يسبب له نوعا من الإحباط ، فإذا أضفنا إلى ذلك أن مصدر الموارد البشرية فى معظم البنوك الإسلامية .. هو وعاء البنوك التقليدية .. وذلك واقع لا نستطيع إنكاره - فإن برامج التهيئة المبدئية تصبح مسألة حتمية لتعديل المعلومات والخبرات التى سيطرت على

الأشخاص فترة من الزمن.

وقد استجاب لهذا النوع من البرامج بنك فيصل الإسلامى المصرى استجابة طيبة حيث أوفد غالبية العاملين فيه فوجا وراء فوج لحضور هذا البرنامج . واستجاب بنك فيصل الإسلامى السودانى استجابة جزئية محدودة للمشاركة فى هذه البرامج .

بداية المتاعب وخط الانحدار

فى يوليو ١٩٨٣ ، اختتمنا السنة الدراسية للمعهد ، وكانت التجربة ناجحة والنتائج مرضية . وقد نشرنا ذلك بالتفصيل فى " تقرير التقويم الشامل" الصادر عن المعهد والذى يمكن للمهتم اقتناؤه والاطلاع عليه . واحتفلنا بتخريج الدفعة الأولى وتسليم الشهادات فى قاعة الإمام محمد عبده بجامعة الأزهر بالقاهرة .

وبدأنا فى سلسلة من المتاعب :

* دار المال الإسلامى لأسباب تتعلق بارتباكات فى سياساتها والإدارة العليا بها تتلكأ فى إلحاق مرشحيها الذين حصلوا على الدبلوم بالجهات التى تم تعاقدهم معها .

* وتأخذ فى مساومة هؤلاء الخريجين على تغيير وتبديل جهات العمل .

* وتناور فى تغيير شروط التعاقد معهم بما يمثل نكوصا وإجحافا .

* وتفاوض المعهد فى تخفيض الرسوم الدراسية المنصوص عليها فى عقد الاتفاق مع المعهد ، ثم تخطو خطوة أخرى فتتجه إلى تقليص الأعداد المتفق عليها والاستغناء عن عمليات الانتقاء توفيرا للنفقات .

وكان المعهد فى سنته الأولى (٨٢/٨٣) قد أدرك أنه اخطأ فى حساب النفقات الضروية لتغطية تكلفة الدارس الموفد من دار المال ، ومع ذلك فإنه وفاء بالاتفاق كان يجتهد فى سد العجز من الموارد التى تدرها الأنشطة التدريبية الأخرى التى كان يمارسها . فإذا ما

تمسكت دار المال بعدم رفع قيمة الرسوم المتفق عليها بل وأضافت إلى ذلك تقليص عدد الدارسين الموفدين منها من مائة دارس (حسب الاتفاق بالنسبة للسنة الثانية) إلى خمسة عشر دارسا ، فإن ذلك يعنى صراحة أن دار المال قد اتخذت بينها وبين نفسها قرارا بإغلاق المعهد . وعبثا حاولت أن أضع يدى على السر وراء هذا التحول المفاجىء فى موقف دار المال .. كل ما عرفته فى هذا الشأن أن بعض أعضاء مجلس المشرفين فى دار المال قالوا لى إن تنفيذ برنامج المعهد على موفديهم قد أسفر عن إمداد دار المال بزعماء وقادة وليس بموظفين يتلقون الاوامر والتعليمات فى استسلام وخشوع شأن غيرهم من الموظفين !!

تهددت ميزانية المعهد بالموقف الذى اتخذته دار المال وبنكوصها عن الوفاء ببنود الاتفاق المبرم معها والذى لم يكن يتضمن شروطا جزائية . ودخلنا فى مرحلة العجز عن إمكان الوفاء بأبواب الانفاق الثابتة من مرتبات وإيجارات ومياه وانارة . واجتمع المجلس التنفيذى المشرف على المعهد مرات ومرات للبحث عن مخرج واستنباط وسيلة لإمكان الاستمرار . وعرضنا على أغنياء المسلمين فكرة تمويل منح دراسية .. ولم نصل إلى نتيجة تذكر ، وناشدنا الجامعات والمنظمات الدولية المؤسسة للمعهد دفع حصصها من الاشتراكات المتأخرة .. ولم يستجب لنا الإ القليل من بينهم البنك المركزى التركى ، واتجهنا إلى تحويل المعهد إلى كلية للاقتصاد والإدارة تمنح درجة البكالوريوس فى الاقتصاد.. لكن نوعية المتقدمين جعلتنا نعدل عن ذلك حيث لم يتقدم لنا سوى سقط الغرابيل الذين كانت درجات مجموعهم الكلى فى نهاية المرحلة المتوسطة (الثانوية العامة) مرفوضة من كل الجامعات والمعاهد . وأخيرا وبعد أن أحيط بنا ، وعجزت عن الانتظام فى سداد مرتبات أعضاء هيئة التدريس والإداريين لعدة شهور ، دعوت إلى عقد اجتماع للهيئة التأسيسية للمعهد بكامل هيئتها .. وحضر الاجتماع العديد من الشخصيات الإسلامية العامة المهتمة بالموضوع . وعندما طُرحتْ حلول كان يمكن من خلالها الخروج من الأزمة واستمرار المعهد .. فوجئت بعرض من الأمير الرئيس الأعلى للمعهد والرئيس الأعلى لدار المال مؤداه أنه سوف يقوم خلال أيام بضخّ مبلغ لا يقل عن مليون ريال سعودى كدفعة أولى لسداد ديون المعهد التى تراكمت وترتيب أمور تسييره . وتوجست خيفة من هذا العرض للملابسات التى أحاطت به ..

ذلك أنه على الرغم من أن الأمير الرئيس الأعلى للمعهد كان على علم تام بكل ما يجرى وكان يترأس هذا الاجتماع ، فإنه لم يتقدم بذلك العرض إلا عندما أصبحنا قاب قوسين أو أدنى من الوصول إلى حل جماعى من خلال المشاركين فى الاجتماع .. حدثتنى نفسى لحظة اطلاق هذا العرض أنه عرض لإطفاء حماس المشاركين ولتطويق الحلول التى قدموها .. لتحقيق القرار غير المعلن الذى اتخذته دار المال بينها وبين نفسها للإجهاز على المعهد . كل ما استطعت أن أفعله يومها قبل أن ينفض الاجتماع أننى كتبت تعهدا بدفع المبلغ الذى أعلنه الأمير وطلبت منه التفضل بتوقيعه . وقد فعل .. فعل التوقيع .. ولم يف بالدفع ...!! وتابعت .. وتابعت .. وأرقت ماء وجهى .. ولكننى أخيرا فككت شفرة الرسالة ، وفهمت الدرس المقصود . ولم يكن بيدى إلا أن استسلم بعد أن استطاعت دار المال بقوتها المالية وارتباكاتها الإدارية أن تزيح المعهد من عالم الواقع إلى دنيا الأحلام مرة أخرى .

* * *

نظرة تقويمية

ثلاثة أعمال فى حياتى كنت مسئولا فيها عن اتخاذ معظم القرارات التنفيذية التى تتعلق بها : بنوك الادخار المحلية ، والمعهد الدولى للبنوك والاقتصاد الإسلامى ، وبنك فيصل الإسلامى بقبرص . ولذلك فاننى أعلم عن ظروف تلك الأعمال وعن الملابسات التى أحاطت بكل قرار تنفيذى اتخذ فيها .. مالا يعلمه غيرى مهما بلغت درجة رصده ومتابعته . وهذا يعنى مسئوليتى عن النتائج .

وقضية القرار الصحيح دائما أو الصواب الذى لا يخالطه خطأ أثناء التنفيذ .. قضية لا موجب للجدل فيها أو حولها لأنها حكمة من حكم الله فى تأكيد البشرية . ولكن مفرق الطريق ومناط الحساب هو أى الجانبين الإيجابيات أم السلبيات .. أرجح ؟

ولأننى كما أشرت إلى ذلك مرارا ، أرجو من هذا الكتاب أن يكون جزءا من دليل عمل يستفيد به أولئك الذين أرجو أن يهيئهم الله لاستكمال المسيرة .. فإننى سأكون صريحا غاية

الصراحة وأنا أقوّم تجربة المعهد التى أعلم عنها وعن أدق أسرارها مالا يعلمه غيرى .

والحق أقول .. أن القضية الأم التى انبثق عنها كل نقد ، والتى سارت بالمعهد الى نقطة التأزم التى جمد بسببها أعماله .. كانت من جراء التمسك بمبدأ غير مرئى من المراقبين والراصدين .. ذلك المبدأ هو الإصرار العنيد من جانبى على الحفاظ على " استقلالية المعهد " .

لقد كنت أرى - **ولست أدرى إن كان ذلك صوابا أم خطأ** - أن يكون المعهد حرا فى نظامه ، مستقلا فى قراره .. عن أى من الأطراف المؤسسة له ، سواء كانت جامعات أو منظمات أو بنوك أو أية تنظيمات أخرى .

كنت أرى فى ضمان ذلك الاستقلال ضرورة عمل ، وشرط نجاح ، ومستلزم إخلاص للهدف الذى قام المعهد من أجله والغاية التى التزم بتحقيقها :

أما ضرورة استقلال المعهد عن الجامعات المشاركة فى تأسيسه ، فذلك حتى لا يكون المعهد تابعا فى فلسفته التربوية وأسلوبه التعليمى لأية اتجاهات أو تيارات تعليمية تؤثر على اهدافه الاصلية أو تخرجه عن مهمته التى أنشئ من اجلها .

وأما ضرورة استقلال المعهد عن أية منظمة من المنظمات المشتركة فى تأسيسه ، فذلك حتى لا يخضع المعهد أو يتأثر بتوجيه سياسى أو إقليمى خاص أيا كان نوعه .

وأما ضرورة استقلال المعهد عن أى بنك من البنوك الإسلامية المشتركة فى تأسيسه ، فذلك لأن لكل بنك من البنوك الإسلامية القائمة ظروفه وممارساته وإنجازاته والتى قد تكون مثالية ومناسبة لظروف مجتمع ما ، ولكنها ليست بالضرورة مثالية أو نموذجية بالمفهوم المطلق لفكرة البنوك الإسلامية . ومن هنا فقد كان من الأهمية بمكان ألا يسيطر على مناهج المعهد فكر تجربة بذاتها أو نموذج بعينه . وما كان هنالك من سبيل لتحقيق ذلك إلا أن يكون المعهد مستقلا استقلال الحر القادر الذى لا يقع تحت ضغط ولا يخضع لغير الإخلاص للهدف

والالتزام بتحقيقه .

ما يتعذر على المراقبين من الخارج أن يروه أنه من جراء الإصرار على هذا المبدأ والتمسك به انبثقت كل أزمة واجهها المعهد وانبثق كل نقد صُوِّب نحوه .

من جراء التمسك بمبدأ استقلالية المعهد .. كان قرار دار المال بعدم الوفاء بالعقد الذى بينها وبين المعهد بشأن الدارسين ، وكان قرارها بالتراجع عن التمويل . ومن جراء هذا المبدأ كان الموقف السلبى من البنوك الإسلامية التى قررت هى إنشاءه لخدمتها وخدمة اهدافها .

وبسبب هذا المبدأ كذلك كان جل الانتقادات التى وجهت للمعهد ، والتى لا تزيد فى الحقيقة وعند مناقشتها عن انتقادات شكلية ، تصحيحها يسير وسهل ولا يمكن أن يؤدى أبدا إلى ما انتهت إليه الأمور .

لقد عيب على المعهد أنه اختار لمقره مكانا نائيا هو جزيرة قبرص (الجانب التركى) وبغض النظر عن أن هذه المسألة كانت بموجب قرار فوقى لا أملك ولا أستطيع تغييره ، فإن اختيار قبرص التركية مقرا للمعهد كان قرارا موفقا إلى حد بعيد لاعتبارات متعددة تفوق فى أهميتها وعائدها التربوى ما قد يكون هناك من زيادة فى التكلفة المادية .. وعلى قمة هذه الاعتبارات الالتزام التلقائى وأمام الأمر الواقع بالتفرغ والانصراف الكامل سواء بالنسبة للأساتذة أو الدارسين للانتظام فى البرنامج الدراسى والتحصيل بأعلى مستوى من الكفاءة بعيدا عن مشاغل الحياة اليومية التى تشد الناس والتى تحول دون التفرغ ، وحتى تتاح فرصة المعايشة بين المجموعة دون أن تشدهم أو تصرفهم أية اهتمامات أخرى . هذا بالإضافة إلى أبعاد اخرى ينبغى ألا تغيب عن البال منها قضية الحرص الإسلامى العام على مساندة شعب ينتسب الى الاسلام منذ أن فتح الله على المسلمين قبرص عام ٢٨ هجرية . وربما كان قبل ذلك كله أن حكومة قبرص هى الحكومة الوحيدة ، التى أعطت للمعهد أكبر تسهيلات ممكنة وصلت إلى حد المعاملة " الدبلوماسية .. " أقول ذلك على الرغم من خيوط الحصار الخانقة التى كانت تلفها حولنا المخابرات القبرصية رافعة فى وجوهنا بين حين وآخر من خلال الرجال

الذين زرعتهم بيننا - لائحة المخطورات التى نصت عليها مبادئ الزعيم المعبود " اتاتورك ..!!"

عيبَ على المعهد عدم إتاحة الفرصة للبنوك الأعضاء فى تخطيط برنامجه أو إبداء الرأى على الأقل فيما خططه من برامج . وهو نقد له وجاهته ووزنه لو أن رؤساء هذه البنوك كانوا قد أبدوا حماسهم أو حتى اهتمامهم برسالة المعهد والأهداف التى كان يتغياها .. لقد كانت موافقة هؤلاء الرؤساء على المعهد بالجلسة السابعة لمجلس إدارة الاتحاد المنعقدة فى البحرين من باب المجاملة وإقرار واقع لا أكثر ولا أقل . وليس أدل على ذلك من أن صيغة قرارهم كانت " اعتماد ما تم من خطوات لإنشاء المعهد .... وتفويض رئيس المجلس فى اتخاذ الإجراءات التنفيذية .. " ولقد كنت ألهث خلفهم لاقناعهم بزيارة المعهد والاطلاع على أنشطته والمشاركة فى مناقشتها ، ولم أحظ إلا باستجابة عدد محدود جدا منهم قد لا يزيد على الثلاثة . وإذا أضفنا الى ذلك حالة التمحور داخل المجلس والتى أشرت إليها فيما مضى ، والوضع الغالب على رؤساء البنوك : بين غير المتخصص وبين الموظف الذى لا ناقة له فى " الرسالة " ولا جمل .. فكيف تستقيم إذن المطالبة بان يكون لهؤلاء يد ودور فى تخطيط البرامج أو إبداء الرأى فيها .

وعيبَ على المعهد استخدامه لفريق غير متجانس ودون المستوى المطلوب من المدرسين المقيمين ، كما عيب عليه طريقة الإدارة ، و أبواب الانفاق .. وكل هذه الأمور واشباهها مسائل تقديرية يختلف فيها الرأى بين مدير وآخر وصحة القرار فيها وسلامته مرهون بالملابسات المحيطة والتى لا يستطيع وزنها وتقديرها إلا من كانت يده فى النار . وعلى كل الأحوال فان مجانبة الصواب فيها وارد ، ولكنها مجانبة تُحمْل على الاجتهاد طالما أنه ليس هناك عمد أو سوء قصد .

ولكن ماذا عن مضمون هذه التجربة ، وعن جوهرها .. لقد كانت خطة المعهد التى قام من اجلها هى تنفيذ برنامج مهمته صياغة رجل فكرة صياغة نفسية نظرية عملية علمية .. ووسيلته فى ذلك برنامج الشهور التسعة الذى ينتهى بمنح درجة الدبلوم العامة فى الاقتصاد

الإسلامى . ذلك هو جوهر الموضوع ومناط الحساب . وحصاد هذه التجربة يؤكد ليس بشهادتى ، ولكن بشهادات أصحاب الاختصاص من أساتذة زائرين من مختلف أنحاء العالم ، ومن رؤساء جامعات ، ومن رؤساء البنوك الذين عمل معهم بعض خريجى المعهد ..أن المعهد قد نجح فى تحقيق مهمة الصياغة ، وأن طرقه واساليبه لتحقيق هذا الهدف لم تكن مسبوقة ، وأنه بغير تلك السبل والوسائل كان يتعذر إنجاز ما تم انجازه .

لقد كانت تجربة ..أقول اليوم عنها إننى لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لترددت طويلا فى الإقدام على تنفيذها فى ظل الظروف التى أحاطت بها والتى كانت باختصار لاتفى بتوفير الحدود الدنيا من الأسباب التى تكفل النجاح والاستمرار .

إن حصاد التجربة يؤكد لى اليوم أن القضية ليست قضية عظمة الفكرة أو قضية تجريبها مرة لإثبات نجاحها ، فذلك لا يحقق لنا أكثر من عملية إثمار مؤقت يضيع مع الزمن لغربته ولمحدوديته ولغلبة البضاعة الرديئة عليه ومغالبتها له بكثرتها ووفرتها .

القضية هى قضية إمكان الاستمرار لإمداد السوق بالثمر الجيد سنه بعد أخرى حتى يزاحم الثمرُ الجيد الثمرَ الردئَ إلى أن ترجح كفة الثمار الجيدة عددا ونفاذا . وعندئذ .. وعندئذ فقط ، نستطيع أن نطمئن إلى أن الحركة قد ضمنت لنفسها صحة المسار وسلامة العافية وحماية الهدف .

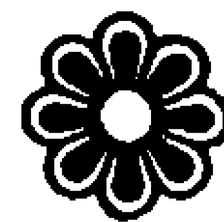
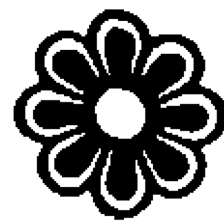
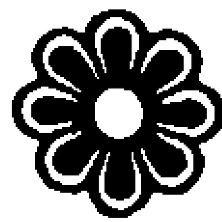
إننى أعترف اليوم أن إقامة مثل هذا المعهد .. ليستمر فى منح درجة الدبلوم فى الاقتصاد الإسلامى بالطريق التى نفّذ بها التجربة فى السنة الأولى .. أمر لا يتسنى إلا بكفالة دولة تتبنى هذه القضية بغرض دعم المؤسسات المالية الإسلامية بمقومات النجاح ، وذلك بطبيعة الحال حلم بعيد لأنه مرهون بأمور عديدة ربما كان أبسطها هو اقتناع الدولة بالمؤسسات المالية الإسلامية ذاتها . وبغير أن يستند مثل هذا المعهد إلى امكانيات دولة تقدر على الانفاق - مثل ما يحدث بالنسبة لكليات التربية - وتصبر على انتظار التراكم فى خط التفريخ ، فان أمر الاستمرار لا يكون مشكوكا فيه فحسب ، بل ضرب من ضروب

التمنى والاحلام . وحركة البنوك الإسلامية فى مرحلتها الحالية التى تبعد فيها كثيرا عن حدود النضج لا تستطيع ان تستوعب فكرة الانفاق على التأهيل الطويل لمدة تسعة شهور كشرط من شروط الخدمة فيها .

صورة وحيدة قد تكون ممكنة تلك هى أن تقتنع البنوك الإسلامية بمبدأ ابتعاث كل بنك من هذه البنوك لثلاثة أو اربعة من موظفيها كل عام وبشكل منتظم الى هذا المعهد وفى هذه الحالة يتم التأهيل أثناء العمل وليس قبل بدايته ، وهى صورة وان كانت بطيئة الاثر الا انها مضمونة النتائج .. ولكنها تحتاج كى تتم الى أن تبرأ البنوك الإسلامية أولا من النزعة الفردية وان تلتقى على فكر موحد .. وذلك مطلب يضاف فى الوقت الراهن الى المستحيلات الثلاث .

أما عن قضية التدريب واعداد الكوادر فى البنوك الإسلامية ، فاننى مازلت اصرخ باعلى صوتى انه ربما كان ذلك هو العاصم الوحيد لها من الطوفان .. وعليها وعلى قادتها ان يضعوا هذه القضية بين العين والحاجب .

اقول ذلك محاولا ان ابرئ ذمتى .. ولعلى اكون قد بلغت .. وما قصرت .

الفصل التاسع عشر
مؤسسات مالية إسلامية على الساحة

* دار المال الإسلامي
* بنـوك البركـــة

الفصل التاسع عشر
مؤسسات مالية إسلامية على الساحة
دار المال الإسلامي - بنوك البركة

١ - دار المال الإسلامي

لدار المال الإسلامي دور لا ينكر فى نشر فكرة البنوك الإسلامية ، ولها دور أيضا لانستطيع إخفاءه فى تعثر عدد من البنوك الإسلامية التى ارتبطت بها .

ومهندس فكرة دار المال هو الدكتور / إبراهيم كامل ، وهو مهندس ورجل أعمال من طراز فريد ممن ينتمون الى الثقافات الغربية . جمعته الظروف بالأمير محمد الفيصل رئيس الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ، فأتيحت له فرصة الاطلاع على الخريطة التى عرضتها " الدراسة المصرية لإقامة نظام العمل فى البنوك الإسلامية " عن " التصور العام للتنظيم المصرفى الإسلامى على المستوى الدولى والمحلى - ومراحل التنفيذ " (أشرنا لهذه الخريطة فى مقام سابق ، صفحة ١٦٦) . فكانت مدخله فى التفكير للتصور الذى حاول تنفيذه بإنشاء دار المال الإسلامى .

كانت البداية أن طلب الأمير محمد الفيصل من الدكتور ابراهيم كامل دراسة مجالات الاستثمار الحلال فى أوروبا وأمريكا . وحيث تمت هذه الدراسة ، فقد كانت الخطوة التالية هى البحث عن صيغ إسلامية لتعبئة الأموال للاستثمار . وكانت تلك هى بداية الطريق لإنشاء الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجى التى طرحت شكلا قانونيا وعمليا " للمضاربة " يتمثل فى إصدار صك معين محدد القيمة والمدة يشتريه رب المال الراغب فى استثمار أمواله استثمارا لا تشوبه الحرمة . وتمثل صكوك المضاربة تجربة إسلامية جديرة بالاعتبار ، حيث أنها أوجدت لأول مرة ورقة مالية تحمل اسما لأحد العقود الشرعية (عقد المضاربة) .

وعلى الرغم من إسهام عديد من قيادات إمارات دولة الإمارات العربية المتحدة بالذات - فى تأسيس الشركة ، إلا أن استقبال نشاط الشركة كان فاترا من مجموع البنوك الإسلامية فى منطقة الخليج . وقد أعلن هذا الاستقبال الفاتر عن نفسه بوضوح عندما ناقش مجلس إدارة الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية الطلب الذى تقدمت به " الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجى " لاكتساب عضوية الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ، حيث تصدت قيادات البنوك الإسلامية بمنطقة الخليج واتفق معها فى ذلك رئيس بنك ناصر الاجتماعى بمصر لتمرير الموافقة على قبول الشركة عضوا بالاتحاد ، وبدا اعتراضهم فى بادئ الأمر شكليا حيث اتخذ صورة مغلفة للرفض استندت إلى نصوص اتفاقية إنشاء الاتحاد من حيث هو اتحاد بنوك ولا محل للشركات فيه . وعندما قدم المستشارون حلولا قانونية لإمكان انضمام الشركات إلى اتحاد البنوك " باعتبار هذه الشركات مؤسسات مالية لها شكل قانونى وتمارس نشاطا ماليا لا ربويا لتجميع الأموال واستخدامها فى المجالات التى تتفق مع الشريعة الإسلامية وتخدم المجتمعات الإسلامية اقتصاديا واجتماعيا " (ص ٨ من محضر الاجتماع الرابع لمجلس إدارة الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية - جدة ١٥ نوفمبر ١٩٧٨) - انتقل الرفض المغلف لقبول عضوية الشركة إلى التلميح بالأسباب الحقيقية لهذا الرفض ، والتى يشتم منها أن الأسباب الحقيقية للرفض تدور حول عدم الاقتناع بالشكل الظاهر من سلوكيات بعض قيادات الشركة : والقول بان هذه السلوكيات تتعارض مع أساسيات فى الإسلام ، بالاضافة إلى أن معظم استثمارات الشركة توجه إلى خارج المنطقة العربية الإسلامية ، وأن ثقتهم محدودة فيمن يقومون على أمر الإفتاء الشرعى بالشركة . ولعل الحوار الساخن حول هذا الموضوع والاختلاف حوله فى مجلس إدارة الاتحاد .. كان هو البذرة الأولى لنشوء المحاور بداخل المجلس ، وهو الأمر الذى لا نستطيع أن نخفى ما نجم عنه من آثار على مسيرة العمل المصرفى الإسلامى .

وقد استطاع مهندس الفكرة الدكتور إبراهيم كامل أن يوظف إمكانات ومهارات دعائية ضخمة مكّنت الشركة فى وقت قصير من تعبئة حجم هائل من أموال الخليج ، غير أنه فى الوقت الذى حققت فيه الدعاية وأساليبها إعلاما هائلا عن الشركة ، فإن عددا من المؤسسين

اعترضوا على طريقة وحجم الإنفاق على الدعاية وعلى المصروفات الإدارية وعلى الأموال التى وجهت لمقابلة مظهريات الوجاهة اللازمة للإدارة العليا للشركة ، وتطور الاعتراض إلى صدام عندما طرحت الشركة فكرة زيادة رأس المال لتعويض ما تم استهلاكه منه فى مرحلة التأسيس . وأسفر الصدام عن انقسام بين المؤسسين انتهى بانفصال فريق منهم عن الشركة .

عند هذه النقطة أقنع الدكتور ابراهيم كامل الأمير محمد الفيصل بالتخطيط لانشاء شركة قابضة برأسمال ١٠٠٠ مليون دولار لتحقيق التصور الذى أوردته " الدراسة المصرية " عن التنظيم المصرفى الإسلامى على المستوى الدولى والمحلى ، كما أسلفنا الإشارة إلى ذلك . واختير لهذه الشركة اسم " دار المال الإسلامى " . ويذكر الأمير محمد الفيصل توضيحا لاختيار هذا الاسم .. " لقد تم اختياره بعد نقاش طويل ، واستلهمناه من مسميات إسلامية محفورة فى ضمير الامة الإسلامية منذ القدم ... من ذلك بيت مال المسلمين ، ووجدنا كلمة بيت مال المسلمين تعنى مؤسسة الدولة .. كما أن كلمة "دار" أرحب صدرا من كلمة "بيت" (لهم دار السلام عند ربهم). ومعروف أن كلمة دار الاسلام تعنى أرض الاسلام .. فوجدنا كلمة " دار المال الإسلامى " اشمل وأرحب .. وبعد المشاورات استخرنا الله تعالى .. وحسب توقعاتنا فقد وجدت الكلمة إجماعا اسلاميا وترحيبا حارا " (الأمير محمد الفيصل ، مجلة البنوك الإسلامية . عدد ١٩ ، ص ٣٤) .

وقد تكونت " دار المال الإسلامى " كشخصية قانونية فى شكل مؤسسة قابضة طبقا لقوانين كومنولث جزر البهامس . وتباشر دار المال الإسلامى أنشطتها من خلال شركات فرعية عاملة يتم تكوينها فى الدول الإسلامية وغيرها . وتم تقسيم رأس المال المصرح به لدار المال الإسلامى إلى (١٠) ملايين وحدة سهمية تقرر أن تطرح على مراحل للاكتتاب اعتبارا من أغسطس ١٩٨١ . وجدير بالذكر أن دار المال الإسلامى قامت بعد نجاح مرحلة الاكتتاب الخاص - باقتناء الأصول العاملة للشركة الإسلامية للاستثمار الخليجى فى مقابل ٦٠٠٠٠٠ وحدة سهمية من وحدات دار المال تعادل (٦٠) مليون دولار . وقد كان تقييم الأصول العاملة للشركة الإسلامية للاستثمار الخليجى على هذا الوجه موضع لغط شديد داخل عائلة المصارف

الإسلامية التى استنكرت آنذاك طريقة التقييم التى قفزت بالقيمة إلى ستة أضعاف رأس مال الشركة .. بالإضافة إلى ملاحظتها على المبالغة الكبيرة فى تقييم ما أسمته دار المال "بالعناصر غير الملموسة " فى الأصول العاملة للشركة ، مثل الخبرات الخاصة وشبكة العلاقات...الخ .

واشتملت الوثائق الأولى لدار المال الإسلامى على ما أطلق عليه "مبادئ المؤسسين" ، وهو عبارة عن عهد ونداء ، أجمل مؤسسو دار المال فيه المبادئ الأساسية التى تمثل الأفكار الرئيسية وراء مشروعهم على الوجه التالى :

أ- الايمان بالله جلت قدرته وبما جاء به القرآن الكريم واحتوته السنة المطهرة وقررته أحكام الشريعة الغراء .

ب- يقرر المؤسسون بأن التزامهم الدينى يحتم عليهم تنظيم حياتهم وسلوكهم وما استخلفهم الله فيه من أموال وفقا لأحكام الشريعة الغراء ، وأن الواجب الدينى يقتضيهم العمل على تحقيق ذلك بالنسبة لحياة سائر المسلمين.

ج- يقرر المؤسسون بأنهم قد أعلنوا الجهاد فى سبيل الله لرفع بلوى الربا عن الأمة الإسلامية ، فقد حرمه الله جل شأنه وفصّلت أحكامه الشريعة الغراء ، وأن المؤسسين يلاحظون بكل أسف ما يتعرض له المسلمون من إغراء خبيث نتيجة التأثير الضار الذى تقوم به المؤسسات المالية التى تخضع لنظام الربا فى جميع أنحاء الأمة وتقوم مؤسساتها على النظم الدخيلة على الأمة الإسلامية .

د- يقرر المؤسسون ، وقد منحهم الله جل شأنه الرزق الواسع من المال ، أن واجب الشكر يقتضيهم أن يحققوا لإخوانهم المسلمين فى جميع بقاع العالم الحماية من الوقوع فى الربا وأضراره وذلك بإنشاء المؤسسات المالية التى تعمل فى المال فى الإطار الحلال .

هـ- يعلن المؤسسون أن الخير العميم سيشمل الأمة إذا ما توسعت فى تطبيقها للنظم

المالية الإسلامية القائمة على الأسس الأخلاقية والعدالة الاجتماعية ، أما النظم الدخيلة القائمة على الربا فهى على النقيض من ذلك كله .

و- يؤيد المؤسسون هذه الصحوة الإسلامية فى أمة الإسلام ، ويعترفون بما هو حاصل من سخط عام صادر من جمهور المسلمين على النظم الاقتصادية الربوية ، ويؤيدون مطلبهم بإيجاد المؤسسات المالية الإسلامية التى تتناسب مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأمة الإسلامية.

ز - يقرر المؤسسون أنهم سيقومون بتطبيق النظم المالية الإسلامية على أساس من النظم الإدارية الحديثة الواعية ، والتى تقرها أحكام الشريعة الغراء .

ح - يعلن المؤسسون - وهم يجاهدون فى سبيل الله لتطبيق أحكامه - بأنهم سيعملون جاهدين على تحقيق كل خير لجمهور المتعاملين فى هذه المؤسسات ، ويحدوهم الأمل بأن الله سيرزقهم ان شاء الله بالخير الوفير فى كل استثماراتهم .

ط - لما كان النظام الربوى قد عمت به البلوى فى الأمة الإسلامية ، ولا يمكن أن ينتهى هذا النظام بين يوم وليلة ، والأمر فى ذلك يحتاج إلى تكاتف المسلمين وتعاونهم ، لذا يقرر المؤسسون وقد أوجدوا البديل الحلال بمنشأتهم الإسلامية ويعتقدون فى تنافس المسلمين على تحقيق الخير لأنفسهم وأمتهم ، بأنهم سيختارون النظام المالى الإسلامى (البديل الحلال) لينالوا خيرى الدنيا والآخرة .

ويلاحظ على البيان تصاعد النغمة " الرسالية " فيه ، وأنه يطرح شعارات أكثر مما يطرح اجراءات وأساليب ، وأنه أقرب إلى الخطاب الحماسى العاطفى منه إلى بيان صادر عن شركة قابضة مهمتها الأولى العمل فى المال وتوظيفه .

ومما يلفت النظر أن دار المال الإسلامى قد استطاعت أن تجذب فى طليعة مؤسسيها عددا من رؤساء دول وحكام إمارات كان من بينهم حسبما ورد فى وثائق دار المال : رئيس

دولة الإمارات العربية ، وحاكم عجمان ، ورئيس جمهورية باكستان الإسلامية ، وأمير دولة البحرين ، ورئيس جمهورية السودان ، ورئيس جمهورية غينيا ، ورئيس وزراء ماليزيا ، وعدد آخر من الصف الأول من طبقة الأمراء بالسعودية والكويت وقطر . (دليل دار المال الإسلامي ، ١٩٨١ ، ص ٥،٤) . وإن كانت نسبة كبيرة من هؤلاء قدحوا فى دار المال فيما بعد ، وانسحبوا منها بل وهاجموا اسلوب عملها .

وقد أعلنت دار المال أن نطاق عملياتها سوف يمتد بشكل أساسى إلى ثلاثه مجالات : المصارف الإسلامية التى تقوم بالخدمات المصرفية فى إطار إسلامى ، وشركات الاستثمار الإسلامية التى تقوم أساسا بعمل المُضارب حيث تتولى إصدار صكوك مضاربة فى شكل قابل للتداول عادة للجمهور وذلك باكتتاب محدد ، والمجال الثالث هو شركات التكافل الإسلامية وهى عند دار المال مماثلة بصورة أساسية للشركة الإسلامية للاستثمار من حيث قيامها على أساس مفهوم المضاربة " ويكمن الفرق بين شركة الاستثمار وشركة التكافل فى أسلوب توزيع الأصول أرباح استثمارها على المكتتبين من بين الجمهور " (دار المال الإسلامى ، مذكرة طرح الاكتتاب الخاص ، ١٩٨١ ، ص ٢٣) .

وقد أعدت دار المال الإسلامى خطة خمسية (عام ١٩٨١) . اسفرت فيها عن انها بالنسبة للمجال الأول وهو شركات الاستثمار فانها سوف تنشئ فى السنة الأولى ثلاث شركات وفى العام الثانى أربع شركات وفى العام الثالث خمس شركات ، وفى العام الرابع ست شركات ، وسبع شركات فى العام الخامس . وتمول كل منها برأس مال قدره (١٠) ملايين دولار وبحيث تمتلك دار المال ٥١٪ والشركاء المحليون ٤٩٪ .

أما بالنسبة لمجال الأنشطة المصرفية فانها تنشئ فى العام الأول مصرفا واحدا تكتتب فيه بمبلغ (٥٠) مليون دولار ، وتنشئ فى العام الثانى أربعة مصارف محلية فى دول إسلامية تبلغ قيمة رأس مال كل منهما (٢٠) مليون دولار ، وتنشئ فى العام الثالث ستة مصارف محلية وأول مصرف إسلامى أمريكى ، وفى العام الرابع تنشئ ستة مصارف محلية فى دول إسلامية بالإضافة إلى مصرف إسلامى إقليمى . وفى عام ١٩٨٥ تنشئ دار المال

ثمانية مصارف محلية بالاضافة إلى مصرف إسلامى للشرق الأقصى.

وبالنسبة لشركات التكافل فإنها سوف تنشئ فى العام الثانى من الخطة الخمسية أربع شركات ، وست شركات فى العام الثالث وثمانى شركات فى العام الرابع ، وشركتين فى العام الخامس . وذلك برأسمال قدره (١٠) ملايين دولار لكل شركة (دليل دار المال الإسلامى ، ١٩٨١ ، ص ١٧ ، ١٨) .

وقد أفاد الإعلام عن دار المال فى مرحلة التأسيس - حركة البنوك الإسلامية إفادة عظيمة ، فقد كنت مرافقا لرئيس دار المال وللدكتورإبراهيم كامل فى معظم زيارتهم التى قاموا بها لعديد من رؤساء الدول والحكام فى قارتى آسيا وافريقيا . وفى هذه الزيارات والندوات والمؤتمرات التى كانت تصاحبها أتيحت لى فرصة عريضة ونادرة لطرح فكرة البنوك الإسلامية وشرح فلسفتها والمهمة التى ينبغى أن تؤديها وإمكاناتها المتفردة فى تنمية العالم الثالث حالة التزام التطبيق بالأسس التى تقوم عليها هذه البنوك : حدث هذا فى نيجيريا وفى غينيا وفى السنغال وفى مالى وفى المغرب وفى تركيا وفى باكستان وفى بنجلاديش وفى اندونيسيا وفى الإمارات العربية . وعلى الرغم من مصاحبتى فى هذه الزيارات لفريق دار المال إلا أننى ما صمتّ يوما عن إبداء رأيى فيما لم اكل راضيا عنه من أسلوب وسياسات دار المال ، وكثيرا ما نجم عن هذا الموقف تعقيد فى العلاقات بينى وبين قيادات دار المال ، بل إن ذلك كان من بين أسباب سحب دار المال تأييدها لاستمرار عمل المعهد الذى أنشأته بقبرص.

لم تنفذ دار المال من خطتها التى أعلنت عنها سوى إنشاء مصرف واحد وشركة فى كل من غينيا ومالى والنيجر والسنغال والبحرين وتركيا والبهامس ، ومع حلول عام ١٩٨٣ (أى بعد قيامها بعام واحد) بدأت مشاكل عديدة تطفو فيها على السطح منها ما يتعلق بصراع الجنسيات داخل دار المال ، ومنها ما يتعلق بالخلاف على العمولات ، ومنها ما يتعلق بعدم انسجام كوادر الادارة العليا مع بعضها والكيد لبعضهم البعض ، وفى أغسطس ١٩٨٣ استقال مهندس الفكرة الدكتور إبراهيم كامل من عمله كرئيس تنفيذى لدار المال وأشيع فى

سبب ذلك كلام كثير منه أنه نتيجة خلافات شخصية مع الرئيس الأعلى لمجلس المشرفين ومنه انه نتيجة خلافات حول عمولات عن صفقة توريد حبوب ومواد غذائية لنجيريا ، وحلت محل ابراهيم كامل قيادة كانت غير موفقة بكل مقياس من المقاييس سواء المهارية أو العملية أو القيمية ، وما لبثت هذه القيادة أن أخلت مكانها بعد أن بشمت من أموال دار المال . وفى محاولة يائسة للانقاذ اتجه فكر قيادات دار المال إلى ربط استثماراتها ببعض البنوك الإسلامية الناجحة . وكان ذلك وبالا على تلك البنوك حيث أدت الآليات الناجمة عن هذا الربط إلى تدهور وخسائر فى تلك البنوك . وأدى ذلك المناخ إلى انسحاب عديد من كبار مؤسسى دار المال ، كما أدى إلى تفجير الهجوم الإعلامى على النظام المصرفى الإسلامى والاقتصاد الإسلامى فى جملته . وبلغ هذا الهجوم ذروته بالمقال الذى نشرته جريدة الشرق الأوسط هجوما على دار المال والاقتصاد الإسلامى فى ١٩٨٤/٢/٦

دار المال .. ورؤيتى الشخصية :

كانت لى تحفظات على دار المال منذ أن كانت فكرة . وكان مجمل رأيى أنه لن يتاح لدار المال أن تنجح فى المهمة التى أعلنت عنها إلا إذا توفر لها عدد من المقومات . ومن المفارقات الغريبة أننى نشرت هذا الرأى فى افتتاحية العدد التاسع عشر من مجلة البنوك الإسلامية الصادر فى أغسطس / سبتمبر ١٩٨١ ، والذى موّلت اصداره دار المال كعدد "خاص" للإعلان عن انشطتها . وقد جاء فى هذه الافتتاحية :

(مِن المؤمنين رجال شغلتهم هموم الأمة الإسلامية .. ففكروا ، وبحثوا ، ودرسوا .. وعن اجتهاد - نثق فى صدقه - ولا نزكى على الله احدا ، وقّعوا نداء للأمة الإسلامية ، وعهدا على أنفسهم ، وأعلنوا عن وسيلتهم لخدمة الأمة الإسلامية بإنشاء مؤسسة عالمية تحمل اسم "دار المال الإسلامى" .

فأما العهد الذى قطعوه على أنفسهم فهو :

" انهم قد اعلنوا الجهاد فى سبيل الله لرفع كبيرة الربا عن الأمة الإسلامية " .

" وأن ايمانهم بالله يحتم عليهم أن يحققوا لأخوانهم المسلمين فى جميع بقاع العالم الحماية من الوقوع فى الربا وأضراره ، وذلك بانشاء المؤسسات المالية التى تعمل فى المال فى الاطار الحلال " .

بذلك أجبت محدثى الذى طال حديثه معى تعليقا وتعقيبا على فكرة " دار المال " ومهمتها ، وأردفت قائلا :

لو أعلن مسلم فى أقصى بقاع الأرض نداء يقول فيه " يا مسلمون التزموا منهج الله " وقطع على نفسه عهدا بأن يعمل ما وسعه الجهد لتحقيق هذا النداء .. ألا يتحتم علينا ان نعين هذا المسلم ؟ ... أما يجب أن نعضده ونشد من أزره ؟ ... أليس مثل هذا النداء أملا نتطلع إليه جميعا كمسلمين ؟ .

فما بالك إذا كانت مجموعة من الأعلام بتاريخها ومواقع مسئوليتها وسابقة جهادها قد عاهدت الأمة الإسلامية على أنها أعلنت الجهاد لرفع بلوى الربا عن الأمة الإسلامية ، وأنها عن طريق " دار المال الإسلامى " سوف تتولى تنظيم وتشغيل شركات الاستثمار الإسلامية ، وشركات التكافل الإسلامية التى تحقق الربح الحلال وتؤكد التعاون بين المسلمين ، كما أنها سوف تتولى إقامة المصارف الإسلامية وغيرها من الشركات التى تمارس الأعمال التجارية والمالية وفقا لمبادئ الإسلام .

ألا يستحق هذا العمل أن يكون موضع حماس منا كمسلمين .وأجاب محدثى : إن الأمل القابل للتحقيق شىء والأمل الذى يجرنا إلى الحلم والتمنى شىء آخر ...

_ ولماذا يكون هذا الأمل غير قابل للتحقيق ؟

_ أنا لا اقول بأنه غير قابل للتحقيق ... ولكننى أقول بأن هناك مقومات يتحتم ان تتوفر لكى يشق هذا الأمل طريقه إلى التحقيق ، بل وأضيف أن هذه المقومات إن وعاها القائمون على هذا المشروع وحرصوا على توفيرها فإن هذا المشروع سوف يتجاوز تحقيق الأمل

إلى إحداث أكبر تغيير اقتصادى واجتماعى يمكن فى عالمنا المعاصر .

_ وما هى تلك المقومات فى رأيك وتقديرك ؟

_ إننى أراها مقومات خمسا ساذكرها لك وفق أولويات ترتيبها كما أراها :

أولا: أن تكون هناك ضمانات أكيده ومعايير موضوعية للالتزام بالأسس الإسلامية ، وأن يكون هناك وضوح كاف فى كل أعمال وأنشطة " دار المال الإسلامى " بحيث يستطيع المسلمون .. جميع المسلمين .. أن يروا بوضوح أين وكيف تستثمر هذه الأموال ..

ثانياً : أن توجّه طاقات وجهود أموال المسلمين لتنمية بلاد المسلمين ، بمعنى ألا يكون تنمية المال بالطريق الحلال هو الأساس الوحيد وإنما يكون ذلك فى نطاق مجتمع إسلامى .

وإن دعت الضرورة الملحة إلى ذلك فلا ينبغى أن تزيد هذه الضرورة عن أن تكون مرحلة مؤقتة يتحتم تجاوزها .

ثالثا : أن تتوفر للوحدات العاملة عناصر بشرية تجمع بين الإخلاص العقائدى والاستعدادات والقدرات والمواصفات اللازمة للنجاح فى عمل هو أقرب إلى أعمال الدعوة إلى الله منه إلى أى عمل آخر .. وليس هذا المطلب قاصرا على القيادات ولكنه حتمى على المستوى القيادى والمستوى التنفيذى . فأما حتميته على مستوى القيادات ، فذلك أمر فوق الإبانة والإيضاح ، وأما حتميته على المستوى التنفيذى - على كل المراتب - ، فلأن هؤلاء واجهة .. وحلقات اتصال .. ومرآة لأى جهاز .. وهم دائما تحت نظر الناس وسمعهم وموضع ترقبهم ، فإن بدا من أحدهم هفوة لم يحسبها الناس عليه وإنما على الجهاز الذى يعمل فيه ، وإن أخطأ فى سلوكه الشخصى ألقى الناس اللوم على الجهاز الذى ينتسب إليه .. ومن هنا فإن أهمية الانتقاء للقائد ولأدنى مستويات التنفيذ يقف على قدم الأهمية والمساواة .

رابعا : أن يفهم المسلمون أنهم فى عالم التكتلات الاقتصادية لن يتاح لهم أن يعرضوا منهجهم الاقتصادى وأن يفرضوه إلا عن طريق مؤسسة اقتصادية مقتدرة على مواجهة

المؤسسات المالية العملاقة ... وهذا الفهم ضرورى وهام كطريق وحيد لالتفاف المسلمين حول هذه المؤسسة وتأييدها .. وبغير تأييد المسلمين والتفافهم سوف تعجز هذه المؤسسة عن تحقيق أهدافها .

خامسا : وهى نقطة مرتبطة بكل النقاط التى سبقتها وأعنى بهذه النقطة مساندة السلطات والحكومات لهذه المؤسسة .. فلو تحقق الالتزام بالمبادئ الإسلامية ، والالتزام بالاستثمار فى المجتمعات الإسلامية ، وفهم المسلمون أن السبيل لطرح فكرهم وفرضه هو العمل الكبير وليس العمل الجزئى الصغير ، وقاد هذا العمل وعمل فيه من توافرت فيهم المواصفات التى تؤدى إلى النجاح . لو تحقق ذلك كله فسوف يكون تأييد السلطات والحكومات نتيجة تبعية .. فليست بين السلطات الإسلامية سلطة تكره الخير لشعبها شريطة أن تتحقق من ذلك .

وقلت لمحدثى : أنا لا أوافقك على ما تقول وحسب .... ولكنى أكثر منك تطرفا فى ضرورة توافر كل هذه المقومات الخمس التى ذكرتها ومنذ الآن أؤكد لنفسى ولك ولغيرك أنه اذا لم تتوفر هذه المقومات فإن احتمالات النكسة التى قد تؤدى إلى تعطيل زحف الفكر الاقتصادى الإسلامى واقعة لا محالة ، بل وقد نخسر الأرض والمواقع التى اكتسبها الفكر الإسلامى الاقتصادى وتطبيقاته على مدى الجيل الفائت .

ومن أجل ذلك فإننى سوف أنشر ما دار بيننا من حوار غير مكتف بعرضه أو الموافقة عليه ، بل متبنيا إياه مؤكدا أنه فى الوقت الذى يُمثل فيه أملى ، فإنه يمثل همومى كذلك . وسوف أتيح على صفحات مجلة البنوك الإسلامية عرض فكرة " دار المال الإسلامى " - من وجهة نظر رعاتها - مع استعداد المجلة لأن تنشر لكل صاحب رأى مخلص متجرد رأيه .

وختمت حديثى وأنا أهتف بقول الشاعر :

منى إن تكن .. تكن أحسن المنى ،،،،)

لقد كان صدور هذا المقال فى وقت مبكر جدا (أغسطس ١٩٨١) ، وفى عنفوان العلاقة الوثيقة مع مجلس المشرفين على دار المال .. مفارقة غريبة حقا ... تشهد على الأقل أننى قد بلّغت .

٢- مجموعة البركة للإستثمار والتنمية

حيث يتصدى الكتاب لرصد حركة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ، فإنه لا يستطيع أن يغفل الحديث عن محور له أهميته فى هذه الحركة ، ومجموعة لها بصماتها العملية والعلمية على طريق الاقتصاد الإسلامى .. تلك هى مجموعة البركة للاستثمار والتنمية .

ليست لى علاقة عمل مع مجموعة البركة .. ومن ثم فإننى فى موقف لا يسمح لى بحديث عن تفاصيل نشاطها أو مسيرتها ، فعلاقتى مع مجموعة البركة لا تتجاوز حدود العلاقة الشخصية الودودة برجل المجموعة الشيخ / صالح كامل وبعض الأحباب المحيطين به ، ربما كان على رأسهم الأخ الكريم الدكتور / محمد عبده يمانى .

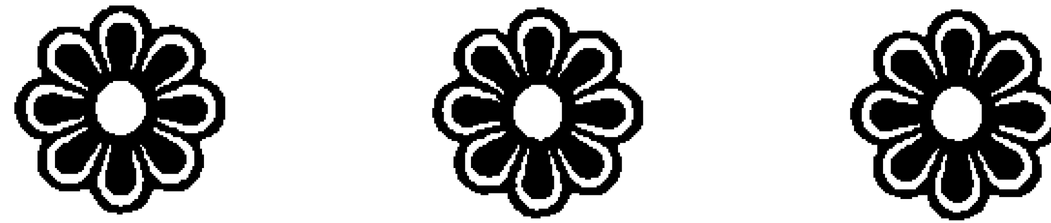
ومن خلال العلاقة الشخصية فإننى أرجو أن أشير إلى عدد من المواقف التى تذكر ولا تنسى لرائد مجموعة البركة فى مسيرة حركة البنوك الإسلامية .

كان الشيخ صالح كامل واحدا من القلائل الذين تدارسوا معنا الجزء الأول من الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية وتدارسوا معنا فكرة الموسوعة وخطة أجزائها وساندنا بالمال للاستمرار فى الدراسة والنشر . كما كان واحدا من المجموعة الأولى التى كانت تخطط لاقامة سلسلة من البنوك الإسلامية وقد ساهم بجهد وبحصة مالية ملموسة فى تأسيس بنك فيصل الإسلامى السودانى ثم بنك فيصل الإسلامى المصرى . ثم رأى أنه ربما كان من المصلحة أن تتعدد الجهود وأن تتنوع .. فاتخذ خطا مستقلا تبلور فى اتجاهين : اتجاه عملى يتمثل فى تأسيس العديد من بنوك البركة وشركات الاستثمار المختلفة وشركات التأمين الإسلامى . ويحسب لمجموعة البركة أنها أسست أول بنك إسلامى فى اوروبا (بنك البركة المحدود - لندن) ، واتجاه علمى يتمثل فى تشجيع البحوث والدراسات الاقتصادية

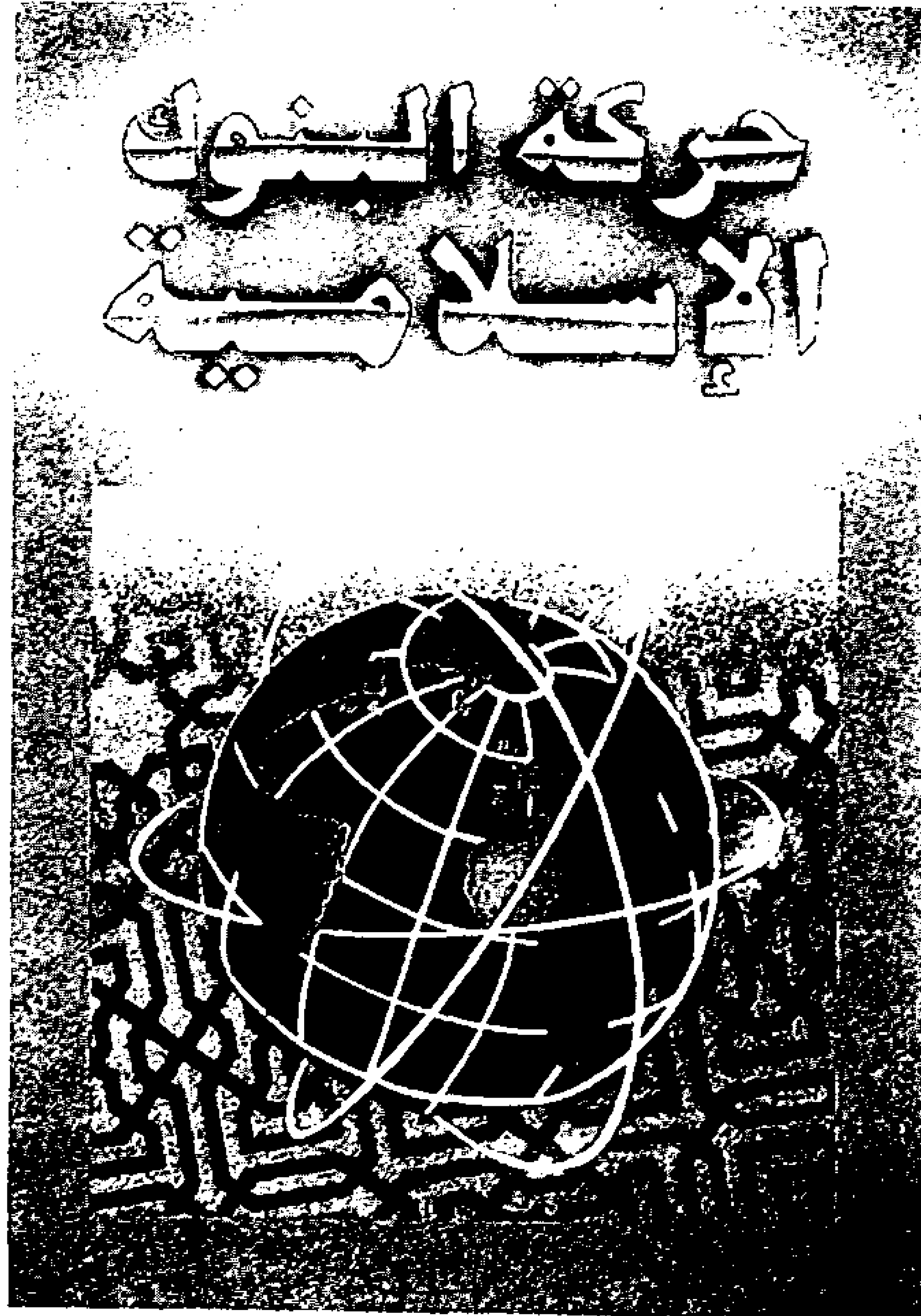
الإسلامية ؛ فانشأ مركزا للبحوث الاقتصادية الإسلامية فى الأردن وساهم فى مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامى فى جدة وفى اسلام أباد وفى القاهرة .

وعندما تحدثت مع الشيخ صالح كامل فى شأن توحيد الجهود فى الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ، وافقنى على انضمام بنك البركة السودانى إلى عضوية الاتحاد كمرحلة أولى .. وكان المأمول أن نخطو خطوات أخرى على طريق ضم الجهود لولا ظروف حالت دون ذلك .

وعندما واجه المعهد الدولى للبنوك والاقتصاد الإسلامى أزمته المالية .. تطوع الشيخ بشراء نسخة من المواد التدريبية للمعهد بمقابل سخى إسهاما منه فى حل الأزمة . وهو من المؤمنين بأهمية التدريب فى تطوير العمل المصرفى الإسلامى ومن أقواله التى لا أنساها : اعطنى عشرين رجلا مدربا أقم بهم عشرين بنكا إسلاميا .



الفصل العشرون
بنك قبرص الإسلامى



الفصل العشرون
بنك قبرص الإسلامى

تجتمع فى بنك قبرص الإسلامى كل عناصر "المأساة " بنهاياتها المفجعة .

لقد كان البنك بحجمه الصغير - عن ضرورة وعن عمد - يشتمل على كل مقومات النموذج الذى أريد أن أضعه أمام أنظار العالم كمؤسسة مالية فعالة قادرة على تنمية مجتمع يعانى من التضخم ومن سوء الأحوال الاقتصادية .

كانت الدوافع الأولى لإنشاء هذا البنك أن يكون معملا تطبيقيا الى جوار المعهد الدولى للبنوك والاقتصاد الإسلامى ، وأن يكون أيضا سندا ماليا للمعهد يحميه من التعثر المادى أو من التوقف - بسبب احتياجاته المالية - عن الاستمرار فى أداء رسالته ، وأن يكون البنك كذلك تجربة نموذجية لتجسيد مهام ووظائف المؤسسة المالية الإسلامية فى إعمار الأرض وتنمية المجتمع .

وقد كانت نيتى عندما بدأت الكتابة فى هذا الكتاب أن اتناول تجربة بنك قبرص الإسلامى بالتفصيل فى مراحلها المختلفة .. مرحلة التخطيط والاعداد ، ومرحلة الامل والازدهار ، ومرحلة الصراع والاحباط .. ولكنى وجدت أن تناول موضوع البنك على هذا الوجه يستحق بل يتحتم أن يُفرد له كتاب مستقل . وهذا ما شرعت فيه بالفعل .. غير انه استكمالا للخط العام للكتاب الذى بين أيدينا والذى توخيت فيه رصد حركة البنوك الاسلامية ، فإنى أورد فى نقاط غاية فى الاختصار المراحل التى مر بها بنك قبرص الإسلامى إلى أن يأذن الله ذو الفضل العظيم بكتابة قصته بكل دقائقها وتفصيلاتها .

اتجهنا إلى إنشاء بنك قبرص الإسلامى ليكون نموذجا للبنك الإسلامى ومركزا علميا للتدريب على الصيرفة الاسلامية وقد كان ذلك هو سبب الحرص الشديد على انتقاء

المساهمين من بين المؤمنين برسالة البنوك الإسلامية .

نشأ البنك أول ما نشأ باسم بنك قبرص الإسلامى ، وعند زيارة صاحب السمو الملكى الأمير محمد الفيصل للمعهد الدولى للبنوك والاقتصاد الإسلامى بقبرص وزيارة سموه للبنك ، استجاب مشكورا لرغبة المساهمين بإضافة اسم فيصل الى البنك ، واصبح البنك منذ ذلك التاريخ مسجلا ومعروفا باسم بنك فيصل الإسلامى - قبرص .

طلب المساهمون الى سمو الأمير محمد الفيصل أن يتفضل برئاسة مجلس البنك إلاأن سموه اعتذر عن ذلك لكثرة مشاغله واقترح أن يتولى الدكتور أحمد النجار رئاسة البنك .

سار البنك برعاية الله خطوات موفقة فى سبيل استكمال معالمه ومقوماته ، فجذب بذلك أنظار المهتمين بقضايا التنمية واستلفت نظر رئيس الوزراء لتركيا ومسئولين عديدين من أقطار العالم المختلفة ، وبدأ مركز التدريب بالبنك فى تلقى رغبات بدء عمليات التدريب فيه من بعض الدول كباكستان والسودان وغيرها .

ولكى يطلع العالم على آثار ونتائج التطبيق .. دعوت إلى مقر البنك بقبرص نخبة من الاقتصاديين والمفكرين والصحفيين من أنحاء العالم المختلفة ... تجاوز عددهم الثمانين شخصا ، حيث تم عرض فكرة التنمية من أسفل باستخدام المؤسسات المالية المحلية ... وقد نشرت بحوث المؤتمر ومناقشاته فى كتاب يستطيع المهتم الحصول عليه من دار الفكر العربى بمصر .

اتجهت النية إلى رفع رأس مال البنك الى ٢ مليون دولار ، وأبدت عناصر جديدة الرغبة فى شراء الأسهم وكان من بينها مؤسسة فيصل التركية ، شركة الريان للأستثمار وتوظيف الأموال ، وبعض الأفراد .

بدأت تطفو على وجه عمليات الإدارة فى البنك محاولات للسيطرة على مقدراته تمهيدا لتحويل المسار النموذجى الذى يسير فيه ، وتطويقا لهذه المحاولات وتبطيئا لسرعة نفاذها فقد اقترحت مكافأة للعاملين فى تأسيس البنك ووضع دوراته وأنظمته مبلغ ٤٠.٠٠٠

دولار ، تدفع بعد مضى ٦ سنوات وعندما تسمح الأرباح بعمل مخصص لذلك .. وقد ادى ذلك الاقتراح بالفعل إلى إبطاء سرعة محاولات السيطرة على مقدرات البنك .

انسحبت مؤسسة فيصل التركية وباعت أسهمها إلى مجموعة من الأخوة العـرب .

بدأ أحد المساهمين الجدد فى إثارة مناوشات وعداوات بين العاملين المؤسسين بالبنك مثيرا أنهم لا يستحقون المكافأة المقترحة وعلى الرغم من مناقشة الموضوع فى المجلس وتقدير مجهوداتهم السابقة وفق الأسس المتبعة في البنوك .. وتقدير مكافآت لهم طوال هذه المدة تعادل المقترح تقريبا .. إلا أنه واصل مخططه في التنغيص عليهم وأثار فى غيابى العديد من الصراعات بينهم وبين أعضاء مجلس الإدارة حتى انتهى الأمر بهم جميعا إلى تقديم استقالاتهم .

لما كنا بصدد زيادة رأس المال الى ٧ مليون تمهيدا لانشاء فروع فى تركيا وألمانيا وانجلترا فقد تقرر إلغاء القيود الموضوعة على التصرف فى الأسهم بضرورة عرضها أولا على الأعضاء ثم مساهمين ثم على من يشاء .

بدأنا تنظيم المرحلة القادمة وكلفنا أحد مكاتب الخبرة لوضع التنظيم المقبل ، وأثناء ذلك أخطرنا المدير التنفيذى للبنك بأن احد المساهمين الجدد قد تقدم بورقة تفيد أنه موكل ببيع أسهم الريان ، وكانت الورقة غير موثقة فشككت فيها كما اعترض عليها المدير التنفيذى. كان احد المساهمين الجدد قد تم انتخابه نائبا لرئيس مجلس الإدارة فى ضوء وعده بالقيام بتحويل ملايين الدولارات لقبرص ولم نجد فى ذلك أى حرج .. لمصلحة البنك ولمصلحة المنطقة التى يعمل فيها .

بعد اعتراضى القائم على الشك فى ورقة توكيل الريان وإيضاحى لنائب رئيس مجلس الادارة بعدم صحة البيع أو جوازه إلابأمر من جهة مسؤلة في مصر باعتبارها شركة مصرية وعليها قيود ومشاكل .. صمم نائب رئيس البنك على شراء الأسهم بموجب هذه الورقة المعيبة وأشر بأن يتم تحويل أسهم الريان له ولقريبه على مسؤليته على الرغم من اعتراضى للمسؤل عن البنك ورئيسه .

وجّهت المدير التنفيذى للبنك لإخطار وزارة المالية وسجل التركات للاحتراس من إجراء أى تصرف على أسهم الريان إلابعد التأكد من صحة وقانونية الأوراق التى يتم البيع بموجبها .

أرسلت تلكس وفاكس أحذر من أى تصرف على أسهم الريان حماية من أى مسؤلية على البنك .

زارنى بالقاهرة بعض أعضاء مجلس إدارة البنك ، وسمعت من كل منهم على انفراد مدحا وذما وتذمرا من الآخرين ... فأدركت مدى ما وصلت إليه العلاقات من سوء ، كما أدركت أن جو العمل قد بدأ ينذر بالمشاكل والتعقيدات .

أعددت بناء على طلب بعض أعضاء مجلس إدارة البنك ورقة تشمل أسس التعاون وتقدير الجهود السابقة وأسس رفع رأس المال ، وتظاهروا بالموافقة وطلبوا مهلة ١٠ أيام لمناقشة الورقة مع زملائهم ثم اتجهوا بدون علمى إلى قبرص ليتولوا استخدام التوكيل المطعون عليه ، وغيروا فى الدفاتر وضللوا الأجهزة ، وتمكنوا من تسجيل البيع على الرغم من التحذيرات (وقد كان فى امكانهم التوثيق فى مصر لو كانوا يملكون توكيلا صحيحا) ، وأعلنوا أنهم أصحاب البنك وأنهم مدعومين من جهات عليا وجميع أجهزة الدولة معهم وقيدوا نقل الأسهم بهذه الصورة المشبوهة يوم ١٩٨٨/١٠/٢٨ بعد مغادرة المدير التنفيذى للبنك .

اتصلت بأحمد توفيق الريان فى ١٩٨٨/١١/٩ الذى أخطرنى أنه لم يعط توكيلا بالبيع النهائى وأنه لايستطيع البيع وأنه قد كتب ذلك بوضوح وأن هذا استغلال لشىء لم يقره ... وطلبت محامى البنك للحضور إلى مصر لمقابلة الريان والسفير التركى .

سافرت إلى قبرص يوم ١٩٨٨/١١/١٣ وعندما توجهت للبنك وجدت فى حجرتى بعض أعضاء مجلس الإدارة ، حيث أعلنوا لى أنه قد تم سيطرتهم على البنك ..ودعا المحامى رئيس الشرطة الذى أخرجهم من البنك .

رفعوا قضية مستعجلة بأنهم غير مُمكنين من إدارة البنك ومن مزاولة حقوقهم كأصحاب البنك مدعين أن المحامين والقضاء معهم .

رفعت قضية بعدم جواز التصرف فى الأسهم وعدم جواز عقد الجمعية إلابعد الفصل فى الأسهم المعلّقه .

حكمت المحكمة بعدم جواز عقد جمعية الابعد الفصل فى قضية أسهم الريان .

طلبت المحكمة منى التعاون فى الادارة . ورفضت التعاون مع أعضاء لا يلتزمون بالإجراءات القانونية فأغلق البنك ٣ ايام ثم طلبتُ من البنك المركزى إدارة البنك مؤقتا لحين تصحيح الأوضاع .

بدأت مناوشات ومضايقات بهدف مضايقتى حتى ينفرد الآخرون بتنفيذ مخططهم .

احتج السفير المصرى على الاستيلاء على اسهم الريان بصفتها شركة مصرية وبدأت السلطات فى مصر تتحرك لمعرفة دوافع هذا التصرف وما وراءه وبدأت أجهزة النيابة والمخابرات ومباحث أمن الدولة ... الخ فى التحقيق .

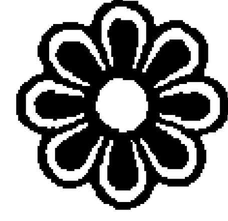
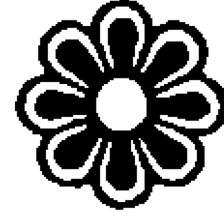
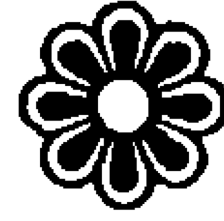
تقدمت ببلاغ للنيابة والبوليس القبرصى وحضر من قبرص مفتش من مباحث قبرص لبحث الموضوع ومقابلة أحمد الريان ومضاهاة التوقيع والأختام وأسفر التحقيق عن تأكيد عدم صحة الأوراق المقدمة ممن ادعى أن الريان قد وكّله ، وتم رفع قضية جنائية فى قبرص لمحاكمة المتهمين الذى صدر قرار بمنعهم من السفر .

قامت أجهزة الامن والقضاء فى كل من مصر وتركيا وقبرص بتحقيق القضية والقوى التى تقف وراء هذا المخطط لضرب البنك وتحويل مساره .

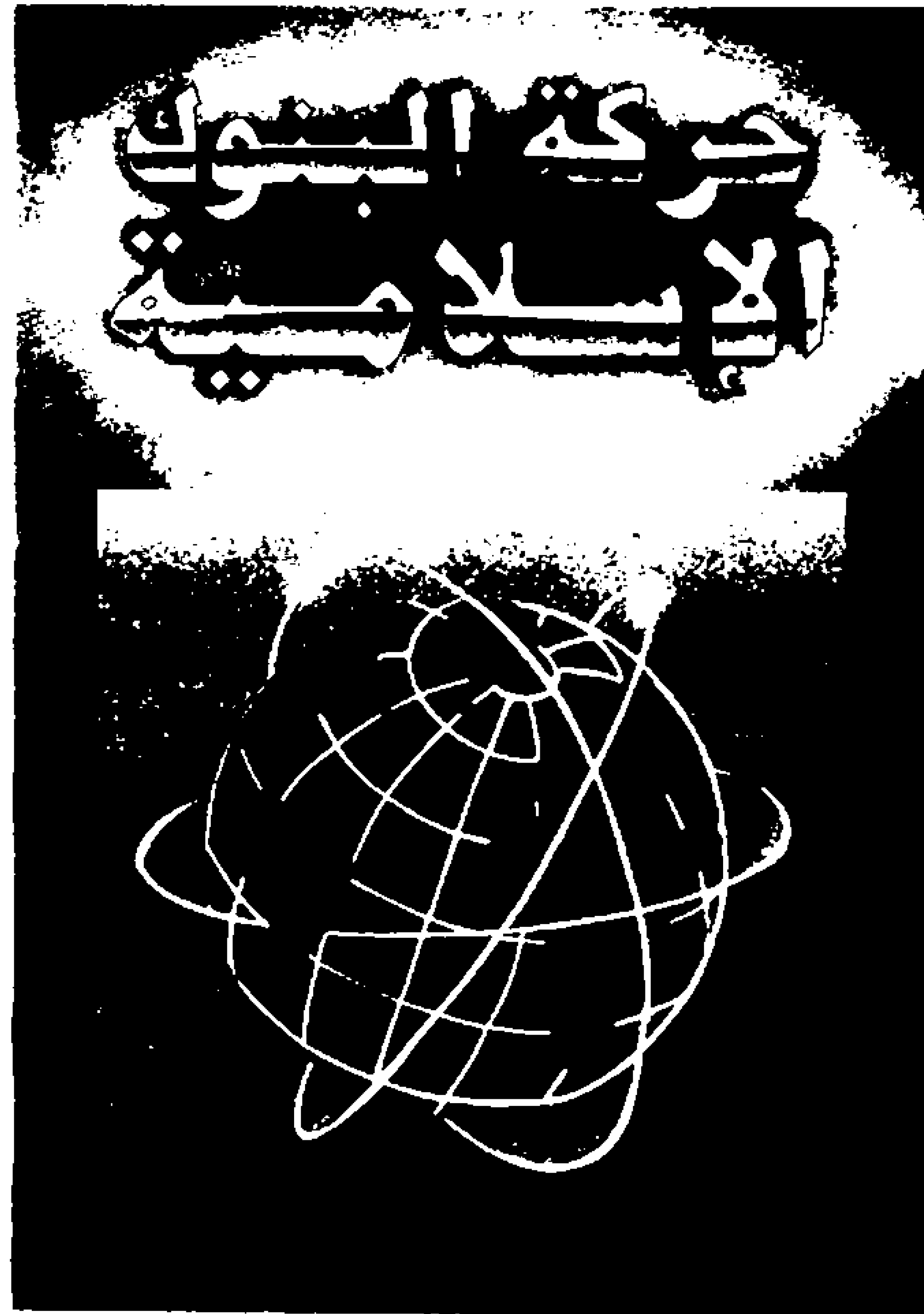
وانتقلت الأمور إلى ساحات المحاكم حيث سارت فى نفق مظلم ملتو استخدمت فيه كل أسلحة المكر والغدر والخسة والخيانة وقد تناولت جريدة الشرق الأوسط بعض ما حدث في إعدادها الصادرة بين ديسمبر ، مارس ١٩٨٩ والمصور يوم ١٩٨٩/١/٢٠م والأمة

الإســلامـيـــة ١٩٨٩/١/٢٦م ، ١٩٨٧/١٢/٥م والوفــد يوم ١٩٨٩/٣/٢م ، ١٩٨٩/٣/٣م والجمهورية ١٩٨٩/٣/٤م

وسوف نتناول قصة هذا البنك بالتفصيل بأذن الله فى كتابنا " بنك قبرص ما له .. وما عليه ."

الفصل الحادي والعشرين
المحطة الأخيرة
نظرات حول أزمة البنوك الإسلامية



الفصل الحادي والعشرين
المحطة الأخيرة
نظرات حول أزمة البنوك الإسلامية

بعض الناس يقفون من الحقائق موقف النعامة ، تدفن رأسها فى الرمال حاسبة أنها وقد حجبت عينها عن الصياد - فقد اختفت عنه ، وأنها ما دامت لا تراه فإنه لا يراها .. وهذا لعمرى موقف أحمق ، وهو طريق الهلاك .

ولأننى أستشعر أن هذا الفصل قد يزخر بكثير من الحقائق .. وهى مُرة عن حاضر البنوك الاسلامية وواقعها الحالى ، فإننى أجد أنه من المهم ومن الواجب أيضا أن أؤكد موقفى الشخصى من البنوك الإسلامية .

البنوك الإسلامية بالنسبة لى هى قطعة منى ، وهى تاريخى كله .. ارتدت طريقها فى فجر الستينات ، وقدمت نموذجها الأول الذى اقتنعت به .. وما زلت ، وتعرضت من أجلها للهجرة من الوطن و إلى ما هو أكثر من ذلك ، وناضلت من أجل إقامتها فى السودان ، ثم تحملت مخاض ولادة البنك الإسلامى للتنمية إبان عملى بأمانة منظمة المؤتمر الإسلامى فى جدة ، وجاهدت لإنشاء أول بنك حكومى اسلامى فى مصر ، ولا يكاد يكون هنالك بنك اسلامى اقيم حتى منتصف الثمانينات إلا وكنت من جنود التأسيس فيه : إما بالدعوة له أو بالسعى إلى اقناع المسئولين ، أو بتقديم المشورة فى خطوات الانشاء ، أو بتعبئة الرأى وحشد التأييد ، أو بتجميع المؤسسين ، أو بالاشتراك فى مجلس الادارة ، أو بالإسهام فى جهود انتقاء العاملين وتدريبهم . ذلك فضلا عن الكتابة المبكرة عن الاقتصاد الإسلامى وفكرة البنوك الإسلامية وشرح فلسفتها وتأصيل نظريتها وتوضيح مهمتها ووظيفتها والدفاع عن قضيتها فوق كل منبر وفى قلب كل منتدى .

فالبنوك الإسلامية ، عن يقين منى وبصيرة بأنها بنوك تنموية فى الدرجة الأولى لخدمة

المجتمع والفرد وهى بهذه الصفة الوسيلة المثلى لاعادة بناء مجتمعاتنا الإسلامية .. كانت وما تزال قضية حياتى .. بل هى حياتى ذاتها .

ولقد أحببت أن أقول ذلك منذ البداية بكل الوضوح حتى أغلق الابواب أمام أية مزايدات رديئة أو نفاق بارد عندما أتحدث بالصراحة الواجبة عن مفارقات التطبيق فى مجالات التشغيل وفى نطاق الممارسة.

وعلى الرغم من أن مهمة البنك الإسلامى - التى تنبثق عن رؤية الاسلام لمسئولية الانسان فى عمارة الكون ، وعن الكليات والتوجيهات الواردة بالكتاب والسنة فى مجال المال والمعاملات - صارت عناوين معلومة للكافة فضلا عن أهل النظر والخبرة ، الا ان الحديث عن انتهاك وظيفتها ومهمتها .. قد يحتاج - كضابط مهم - ، قبل ان نعدد الانتهاكات إلى أن نكرر تذكيرنا بوظيفة البنوك الإسلامية من حيث أنها فى الأصل والأساس أجهزة تستهدف التنمية ، ولأنها تعمل فى إطار الشريعة ، فإنها لا تقف عند حد الامتناع عن الربا بل تقف بالضرورة وبأمر الشارع فى قلب العملية الإنتاجية ، بل إن قربها وبعدها عن الاسلام الذى تنتمى إليه إنما يقاس بدرجة أسهامها فى العملية التنموية والانتاجية واتصالها أو انفصالها عنها . وتلك هى أساسيات مؤسسة البنك الإسلامى الذى نطرحه ونفهمه ونعنيه ترجمة وتجسيدا للمبادئ والأركان والتصورات التى جاء بها الفكر الإسلامى فى الاقتصاد لصلاح البلاد والعباد .

الحق المر : مفارقات التطبيق :

هناك حملة على البنوك الإسلامية ، وهناك تشويه متعمد ، وهناك كذب واختلاق ، وهناك كيد وافتراء .. كل هذا صحيح ومشهود . ولكن هناك أيضا أخطاء وانتهاكات مصدرها بالدرجة الأولى هو عدم الالتزام الواجب من جانب تلك البنوك والعاملين فيها بمقتضى الأسس التى تقوم عليها نظرية البنك الإسلامى .

فالحاصل أن هناك عديداً من العمليات والممارسات لا علاقة لها من قريب أو بعيد

بالعملية التنموية أو العملية الإنتاجية : مثل التعامل فى العملات الاجنبية بيعا وشراء وهو ما أدى إلى إهدار عشرات الملايين من الدولارات ، ومثل التجارة فى الذهب والمعادن النفيسة والمضاربة عليها . وقد خسرت دار المال الإسلامى عشرات الملايين من الدولارات من جراء المضاربة على الذهب وواجه بيت التمويل الكويتى خسارة مماثلة بسبب مضاربة على الفضة .. أمثال هذه العمليات لا تبتعد فقط عن العملية الانتاجية وإنما بالإضافة إلى ذلك تحجب المال عن أداء الدور المنوط به شرعا فى التنمية والإعمار . فضلا عن أنها تسقط المجتمع تماما من حساب البنك حيث تصب المصلحة المتحققة فى اتجاهين فقط هما البائع والمشترى ، وهو الأمر الذى يلغى أية وظيفة اجتماعية للمال ويحبسه فى مجرى المنفعة الفردية . وبالمثل فإن المضاربة على العقارات تسرى عليها الشبهات ذاتها .. فى ميزانية بنك دبى الإسلامى عن عام ١٩٨٣ بلغت استثماراته فى العقارات ١٤٣ مليون درهم أى بنسبة ٣٠,٩ من مجموع الاستثمارات البالغ قيمتها ٣٦٢ مليون درهم ، وفى عام ١٩٨٤ بلغت استثماراته فى العقارات ١٢٦ مليون درهم بنسبة ١٣,٧ من مجموع استثماراته البالغ قيمتها ٩١٧ مليون درهم . وفى بيت التمويل الكويتى بلغت استثماراته فى العقارات عام ١٩٨٣ - ٤٣٣,٣ مليون دينار أى بنسبة ٦٥٪ من مجموع استثماراته البالغ قيمتها ٦٤١,٣ مليون دينار ، وفى عام ١٩٨٤ بلغت قيمة استثماراته فى العقارات ٤٩٢,٨ مليون دينار أى بنسبة ٦٤,٩٪ من مجموع استثماراته البالغ قيمتها ٦٩٣,٩ مليون دينار .

والحاصل أيضا فى البنوك الإسلامية زيادة نسبة الاستثمار بالمرابحة والتوسع فى استعمال هذه الصيغة إلى حد كبير على حساب الصيغ الأخرى ذات الطابع الإسلامى المميز والمرتبط بصورة واضحة بالأساس النظرى فى الاقتصاد الإسلامى مثل صيغة المضاربة والمشاركة والإيجار . واذا كانت ميزانيات معظم البنوك الإسلامية لا تظهر تحليلا لاستثماراتها حيث تدمج المرابحات مع المشاركات والمضاربات والتعبير عن التوظيفات الخارجية بعبارة " مضاربات شرعية " - مع أن المتبادر إلى الذهن أنها تتم بطريقة المرابحة فى أسواق السلع الدولية - مما لا يمكن معه التوصل إلى تحليل ولو تقريبى من هذه الناحية (جمال عطية ، البنوك الإسلامية ، كتاب الأمة ص ص ١٨٧،١٨٦) . إلا أننا نجد أنه

لدى البنوك التى ورد بميزانياتها تحليل للاستثمارات ، أن قيمة المرابحات بلغت عام ١٩٨٣ - ببنك دبى الإسلامى مبلغ ٢٧٧ مليون درهم أى بنسبة ٦٠٪ من مجموع الاستثمارات البالغة ٤٦٢ مليون درهم ، وفى عام ١٩٨٤ بلغت قيمة المرابحات بنفس البنك مبلغ ٧٣١ مليون درهم أى بنسبة ٨٠٪ من مجموع الاستثمارات التى بلغت ٩١٧ مليون درهم . وفى بيت التمويل الكويتى بلغت نسبة المرابحات (وفقا للبيان المنشور بمجلة النور الصادرة عن البنك) ٣٦٪ عام ١٩٧٩ - ٤٠,٢٪ عام ١٩٨٠ - ٤٢,٨٪ عام ١٩٨١ - ٣١,٤٪ عام ١٩٨٢ - ٢٤,١٪ عام ١٩٨٣ - ٢٢,٧٪ عام ١٩٨٤ ، وحتى آخر تقرير صادر عن الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية فى مارس ١٩٩٣ ، فإن نسبة المرابحات بلغت فى بنك فيصل الإسلامى المصرى ٦٦,٥٪ من إجمالى التوظيفات ، وفى بنك دبى الإسلامى بلغت قيمة المرابحات ٩١١,٣ مليون دولار بينما قيمة المشاركات ١١,١ مليون دولار ، والمضاربات ٧,٥ مليون دولار ، وبلغت جملة المرابحات فى بيت التمويل الكويتى ٨٤٠,٩ مليون دولار . ويعلق التقرير على ذلك بقوله : " فى ضوء ما تقدم يتضح أن الغالبية العظمى من التوظيفات قصيرة الاجل مازالت متمثلة فى مرابحات " (ص ٢٢ من تقرير الميزانية المجمعة الصادر عن الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية فى مارس ١٩٩٣)

ويترتب على هذه الظاهرة ، والكلام هنا للدكتور جمال عطية (البنوك الإسلامية ، كتاب الامة ، ص ١٨٧) :

(١) المفارقة الأساسية للتطبيق العملى عن الأساس النظرى الذى يقوم عليه مشاركة المال فى نتيجة النشاط خلافا لما تجرى عليه البنوك التقليدية من اقتضاء عائد التمويل (فى صورة الفائدة المحددة مسبقا) بصرف النظر عن نتيجة النشاط ، وصيغة المرابحة لا تختلف عن ذلك ، إذ أن عائد التمويل يتمثل فى صورة هامش مرابحة محدد مسبقا ولا يرتبط بنتيجة نشاط العميل الذى اشترى البضاعة بالمرابحة .

(٢) إن المجال الرئيسى لبيع المرابحة هو فى القطاع التجارى ، وان كان يستعمل كذلك فى تمويل رأس المال العام فى القطاعين الصناعى والزراعى ، إلا أن ذلك محدود إذا قورن

بالتجارة.

(٣) إن المجال الرئيسى للتمويل بالمرابحة هو فى التجارة الخارجية أكثر منه فى التجارة المحلية ، وإنه بالذات فى مجال الاستيراد أكثر منه فى مجال التصدير . ولا يخفى ان تنشيط مجال الاستيراد - على ما فيه من إغراء فى الربح السهل الوفير - فيه إسهام غير مباشر فى اختلال الميزان التجارى للبلدان المستوردة .

وبيع المرابحة فى الفقه هو أحد أنواع بيوع الأمانة : حيث يكشف البائع للمشترى عن تكلفة المبيع ويتم الاتفاق بينهما على إضافة ربح محدد الى هذه التكلفة : فيكون بيع المرابحة . وقد اتجهت البنوك الإسلامية الى ممارسة بيع المرابحة بالأجل ، وحتى لا تشترى البضاعة وتكسد لديها فلا تجد لها مشتريا ، فقد ركزت على شراء البضاعة لمن يطلبها ، وقد كان أول من تحدث عن بيع المرابحة كأداة من أدوات العمل المصرفى الإسلامى - الدكتور سامى حسن حمود فى رسالته للدكتوراه سنة ١٩٧٦ ، واستحدث الدكتور حمود تسمية هذه العملية بيع المرابحة للآمر بالشراء ، واعتمد فى إجازته لها على نص للإمام الشافعى فى كتاب الأم . وقد دار حول التكييف الشرعى لهذه العملية جدل طويل ، واستخدام هذه الصيغة وما دار حولها من محاولات "تصحيحها وإيجاد مخرج لها قد دفع إلى ما يسمى بالتنفيق بين المذاهب ، اذ أخذ فى اباحة العملية ، ابتداء برأى للإمام الشافعى ثم أكمل انتهاء برأى مرجوح من المذهب المالكى ، وعملية التلفيق كما هو معروف فى أصول الفقه غير جائزة " (جمال عطية ، البنوك الإسلامية ، ص١٥٥)

كما يشير مثل هذا الموقف إلى صورة من صور المأزق الذى تعالج فيه كل معاملة فرعية تحت ضغط حاجة التعامل إليها - بإيجاد ثوب فقهى لها من خزانة الفقه التقليدى لا تتغير معه طبيعة المعاملة بقدر ما يتغير اسمها حتى ترتبط بفصل أو مبحث وأحيانا بعبارة وردت فى أحد كتب الفقه ..

ومن الحاصل أيضا فى مجالات التشغيل والاستثمار فى البنوك الإسلامية توظيف

نسبة كبيرة من الأموال المتجمعة لديها خارج البلدان الإسلامية ، مما لا يفيد الواقع الإسلامى فى شىء : فعلى الرغم من أن البلاد الإسلامية فى مجملها من دول العالم النامى التى تشتد حاجته إلى مشروعات استثمارية على مختلف المستويات والقطاعات ، وعلى الرغم من أن الالتزام بالأسس الصحيحة للبنوك الإسلامية يلزمها بأن تعطى أولوية استخدام الأموال المتجمعة لديها للمشروعات المحلية بالدرجة الأولى ، ثم توجه ما فاض عن حاجة البنك المحلية الى باقى البلاد الإسلامية ، ولا يبقى للاستثمار خارج العالم الإسلامى سوى ما تدعو الضرورة إلى الاحتفاظ به لتغطية الحسابات مع البنوك المراسلة ، وما تحتاجه الاعتمادات المستندية والتحويلات الخارجية من غطاء ، الا ان الواقع يسير فى اتجاه آخر إذ يتراوح رصيد عمليات التوظيف الخارجى للبنوك الإسلامية ما بين ١٨/٤٣٪ من إجمالى توظيفاتها (بلغت فى سنوات ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ فى بعض البنوك نسبة ٦٩٪ من اجمالى التوظيفات) .. وهى نسبة عالية جدا لا تبرر الهجوم على البنوك الإسلامية فحسب بل قد تبرر الموقف المتحيز الذى تقفه بعض السلطات منها .

ومن الحاصل كذلك فى استثمارات البنوك الإسلامية الاهتمام بتمويل المشروعات الكبيرة واهمال توجيه التمويل الى صغار الحرفيين وصغار رجال الاعمال ، فحيث يؤكد النموذج النظرى للبنك الإسلامى على اعطاء الأولوية لتعريض قاعدة أصحاب المهن الحرة وصغار الحرفيين والعاملين بأجر لدى غيرهم " والبنك الإسلامى حين يمارس منح القروض الإنتاجية ، إنما يسعى إلى تأكيد التوجيهات الروحية فى إقرار دور العمل ، وما يمكن ان يترتب على ذلك ، وليوسع قاعدة العاملين الذين يستطيعون أن يقدموا إلى مجتمعهم اضافات كم هو فى حاجة إليها ، وليضع رأس المال فى موضعه الصحيح .. حيث ينبغى أن يكون خادما ووسيلة يستطيع ان يجدها كل قادر على استثمارها والإفادة منها .. لاكل متخم يستطيع أن يشتريها ليزداد ثراء وشرها " (الموسوعة العملية والعلمية للبنوك الإسلامية ، ج١ - ص٥ .. فإن البنوك الإسلامية تأخذ نفس الاتجاه الذى تنتقده النظرية فى مسلك البنوك التقليدية حيث تقوم بتمويل الأغنياء ليزدادوا غنى .

لعل تلك هى أهم الممارسات التى تخرج فيها البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية عن الالتزام بالأسس الصحيحة والسليمة للفكرة ، وبطبيعة الحال أرجو الا يتجه الظن إلى أننى أبخس هذه البنوك حقها .. فهى على الرغم من كل هذه الانتهاكات قد قدمت الكثير للبلاد التى تعمل فيها . ولكن السؤال الذى ينبغى أن يطرح قبل أن نصل إلى طرح أفكار عن العلاج .. هو ، هل يمكن أن نحدد اسبابا لمفارقات التطبيق عن النظرية والخروج الممارسات عن الالتزام ؟

لقد طرح هذا الموضوع للمناقشة فى ندوات ولقاءات عديدة . وكان الطرح غالبا يتم تحت عنوان " المشكلات التى تواجه البنوك الإسلامية " واجتهد الكثيرون ممن عنوا بهذا الموضوع فى عرض المشكلات واستكشاف أسبابها .. لكن إمعان النظر وتعمق جوانب الأمر يؤدى إلى القول صراحة أن هناك خروجا عن الوظيفة الأصلية للمؤسسة المالية الإسلامية وانتهاكا للأسس النظرية التى تشكل كيانها وتميزها فى خدمة التنمية والإنتاج . وهذا الخروج له سبب واحد أصيل هو الذى يصنع المشكلات للبنوك الإسلامية ، وهو الذى تتفرع عنه كل الصعوبات التى تصادف هذه البنوك وتحول دون قدرتها على الاستمرار فى أداء مهمتها .. وربما حالت فيما بعد بينها وبين الحفاظ على حياتها .

السبب الأصيل الذى تتفرع عنه كل الأسباب ، هو أن كل أصحاب البنوك الإسلامية (كلها بنوك أفراد فيما عدا بنك ناصر .. فهو بنك حكومى ، وبنك التنمية الإسلامى .. فهو بنك حكومات) هم .. واحد من اثنين :

إما رجل أعمال ، شغله الأساسى هو الربح .. فهو ليس صاحب قضية ، وقد شكّل الاقبال الكبير من الجماهير على التعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية فرصة نادرة لا تغيب عن حس رجل الأعمال ولا يجيز لنفسه ان يفرط فيها ،

وإما رجل أو مجموعة من الرجال ليسوا رجال أعمال ، ولا هم مؤهلين لذلك لا بالطبيعة ولا بالتعليم . أفضل ما يمكن أن يقال فيهم أنهم بعاطفة إسلامية دافقة سلكوا طريق إقامة

المؤسسات المالية الإسلامية كعملية تعبدية تلقائية وليس كاجراء مخطط ، اتقاء للعقوبة المغلظة التى وردت فى الكتاب والسنة للذين يأكلون الربا . وذلك هو التفسير الوحيد لذلك الفهم المنقوص لحصر وظيفة البنوك الإسلامية فى مجرد الامتناع عن التعامل بالربا ، والتفسير الوحيد لشيوع ذلك الفهم لدى أكثر العاملين فى ذلك الميدان من الإسلاميين ، والتفسير الوحيد أيضا لعدم إدراك الكثيرين من الذين يباشرون العمل فى البنوك الإسلامية لحجم المسئولية الملقاة على عاتقهم .

وقد ترتب على ذلك كل ما يخطر على البال من أسباب الخروج عن الالتزام وانتهاك الوظيفة .

ترتب عليه المغامرة بتسليم القيادة والادارة العليا لهذه المؤسسات المالية الإسلامية إلى رجال وكوادر لم يتح لها أن تتربى فى المدرسة الإسلامية .

وترتب عليه غياب الفهم والإدراك لأهمية انتقاء العناصر البشرية وأهمية اعدادها وتدريبها وصياغتها .

وترتب عليه الترخص فى تربية العاملين وعدم الصبر على مناهج التدريب التى تلزم لاعداد الجيل المناسب لحمل الرسالة .

ونجم عن هذه المجموعة من العلل مشكلات ارتبطت بالقوى البشرية العاملة فى البنوك الإسلامية منها نقص المعرفة الفنية والشرعية لدى بعض العاملين ، وانخفاض مستوى المهارة الفنية ، وضعف أو عدم الاقتناع لدى البعض بالعمل المصرفى الإسلامى ، ووجود بعض السلوكيات السلبية لدى بعض العاملين بما لا يتفق والسلوك الإسلامى ،

كذلك ترتب على هذا السبب الأصيل ، الذى أسلفنا الإشارة إليه ، والذى يتمثل فى نوعية اصحاب البنوك الإسلامية .. ضعف إمكانيات أجهزة الاستثمار وعدم وجود استراتيجيات للتوظيف ، وعدم وضوح خصائص الاستثمار الإسلامى وصيغ التعامل فى

إطاره لدى الكثير من البنوك الإسلامية ، والبطء فى اتخاذ القرارات ، والتوزيع الربع سنوى - بل والشهرى - للأرباح على الإيداعات الاستثمارية بما يخالف منطقها وطبيعتها ، والقصور فى استحداث الأدوات الشرعية التى تساير العصر وتحقق المصلحة ، ووقوع كثير من التصرفات المالية التى تقدح فى انتساب هذه البنوك إلى عظمة الإسلام ، ووقوع بعض الممارسات والتصرفات الشخصية لبعض من ممثلى البنوك تدمغ أنشطة البنك وتفتح باب الإساءة للتجربة كلها ، واخيرا وليس آخرا الركون إلى نفر من أهل الفقه يثيرون العديد من علامات التعجب وعلامات الاستفهام .

ولكنه على الرغم من كل ما ذكرناه ، ونحن من أصحاب الفكرة ودعاتها - ، وعلى الرغم من كل ما يذكره الساعون إلى تشويه الفكرة وإجهاضها .. فإن الخطر ما زال محدودا وقابلا للتطويق ؛ لأنه خطر - مهما بلغ - فإنه كالمرض العارض ، يتعلق بالأداء والممارسة ولا يمتد إلى جوهر الفكرة التى تستمد أصولها وجذورها من نص موحى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وذلك الذى يجعلها بكل تأكيد قادرة على الثبات والمقاومة والانتصار . لأن الاضطراب الذى أصاب الأداء لن يؤثر على المقياس الذى نتناول به الأعمال .

تصحيح المسار:

منذ ان بدأت التجارب المصرفية الإسلامية عملها والخلل واقع فى الأداء ، والمفارقات قائمة بين النظرية والتطبيق . وذلك هو المعنى الذى أقصده حين أقول وأكرر القول بأن البنوك الإسلامية لم تبدأ بعد . وقد كنت أعزّى نفسى فى البداية بأنه يكفينا مرحليا كسب الحصول على الموافقات الرسمية بالبدء فى العمل ، على أن يصاحب العمل تصحيح مستمر . وفى اطار هذا التمنى كرست جهدى منذ أن بدأت تجارب العمل المصرفى الإسلامى تأخذ شكل الكيانات الكبيرة - فى الكتابة لتعميق النظرية وتوضيح الوظيفة وبلورة الضوابط ، وفى النضال من أجل انتقاء العاملين وتدريبهم وإحسان تقديم النموذج المصرفى الإسلامى. ولكن نوعية المؤسسين للبنوك وعلى وجه أخص الصنف الثانى كانوا بحكم الطبيعة والتكوين والتأهيل سدا منيعا دون افساح الطريق لعوامل التصحيح .. بل كانوا ينظرون الى كل مشورة

على أنها نوع من الوصاية على ما يفعلون ، أو أن الأخذ بالمشورة ينتقص من قدرهم ويضائل من زعامتهم وهم من هم .. حكماء قوم وشيوخ قبائل .

وحيث وجدت هذا اللون من الجهد غير مجد ولا مثمر ، انتقلت من الهمس بالنصيحة إلى الإعلان والصراخ .

فى المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية بمناسبة مرور عشر سنوات على بدء العمل المصرفى الإسلامى صرخت بالنداء للبحث عن حل لظاهرة التمحور داخل الحركة وظاهرة النزوع إلى الإقليمية وطالبت بتطوير الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية ، وترجمة الأفكار الخاصة بعمليات التنسيق بين البنوك إلى إجراءات وبرامج عمل ، والعمل على تهيئة المناخ السياسى لدعم ورعاية البنوك الإسلامية ، واهتمام البنوك الإسلامية لتوجيه استثماراتها لخدمة القطاع العريض من الشعب ، وأن تعمل البنوك على أن تصحح الممارسات التى تثور حولها الشكوك ، وأن تنظر لأنشطتها وأعمالها وممارساتها بعين الإسلام البصيرة والمستبصرة التى لا تستعلى على النصح ما دام مخلصا ، وأن تضع - بدافع الوعى بالأهداف والمصالح والمخاطر المشتركة - برامج عملية وصيغا للتعاون الثنائى والتعاون الجماعى فيما تقدمه من خدمات بما يحقق مصالح الأمة الإسلامية ، وأن تهتم بإيجاد صيغ متوازنة لتوجيه الاستثمارات بين الآجال المختلفة مع الاهتمام بالاستثمار طويل الأجل الذى تتطلبه الاستثمارات فى القطاع الصناعى والقطاعات الأخرى التى تخدم أساسا أغراض التنمية ، وأن تولى اهتماما خاصا بزيادة حجم التجارة بين الدول الإسلامية ، وأن تسعى مجتمعة من أجل الإسراع فى إيجاد سوق إسلامى لرأس المال والأوراق المالية وابتكار أدوات مالية جديدة . ووضعت على رأس ما طالبت به البنوك فى هذا المؤتمر - مزيدا من الاهتمام بالعمل على تدريب كوادر فنية تواكب التطور العلمى دون إغفال لجوهر الإسلام ، وتنقل التجربة من الصحائف إلى حقل العمل ومن النظرية الى الواقع ومن الفلسفة إلى سوق المال مع الاهتمام الشديد بتزويد هؤلاء بالخلفية العقائدية المناسبة . (وثائق المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية ، ص ص ٢٧٥ ، ٢٧٨)

وفى ندوة التنمية من منظور إسلامى التى عقدت بالأردن عام ١٩٨٧ كررت النداء للبنوك الإسلامية بتضبيط تطبيق الأساليب وركزت فى هذا الشأن على إحكام شروط نظام البيع بالمرابحة بما يكسب البنوك صفات المشترى والمالك والحائز ، وطالبت بتحديد نسبة لعمليات المرابحة فى البنوك لا تتجاوزها ، واستحداث أدوات مالية جديدة والتوسع فى إنشاء الشركات الصناعية والزراعية ، وتوسيع دائرة التعاون بين البنوك الإسلامية ومغالبة النزعة الإقليمية والتمحور .

وفى المؤتمر العالمى الإسلامى الذى عقدته رابطة العالم الإسلامى فى أكتوبر ١٩٨٧ كنت قد وصلت إلى مرحلة اقتناع باستحالة تصحيح مسار المؤسسات المالية الإسلامية القائمة فأعلنت فى المؤتمر بكل الصراحة " أن هنالك خللا قد وقع . خللاً فى الالتزام بأساسيات النموذج الاقتصادى الإسلامى ، وخللاً فى فهم المقاصد والغايات ، وخللاً بالتبعية فى ميكانزم وإجراءات التطبيق " . وطرحت على المؤتمر طريقين للعمل : " الطريق الأول أن ننظر بأمانة وموضوعية وتجرد إلى مؤسساتنا المالية الإسلامية ، فنحلل أعمالها ؛ وننفى عنها شوائبها ، ونردها إلى الالتزام بأساسيات النموذج الاقتصادى الإسلامى المطلوب . وهذا الطريق فى تقديرى طويل ، وطويل جدا ، فضلا عن أن هذا العمل - فى أغلب الظن غير مقدور عليه عمليا وإجرائيا . ومن ثم فإننى لا أميل إلى أن أتجه إلى هذا الطريق . والطريق الثانى : وهو الذى يعمد رأسا إلى الافادة مما أصاب التجارب القائمة من خلل وقصور .. فيتلافاها ، مقدمين النموذج الصحيح للمؤسسة المالية الإسلامية التى تلتزم بأساسيات الفكر الاقتصادى الإسلامى ، والمستوفية للشروط الموضوعية اللازمة لسلامة التطبيق على أن يكون إنشاء عدد من هذه المؤسسات " شبكة إنارة " تبث الضوء وتعممه ، وتغرى من خلال ممارساتها المؤسسات القائمة فتدفعها أو تجبرها على التعديل والتصحيح"، وطرحت على المؤتمر أفكارى حول أسلوب التنفيذ والذى كان على رأسه القيام بعمل وجهد تربوى لإعداد من يقومون بهذا العمل .

لم أصل حتى الآن إلى نتيجة ، ولم يصل صوتى بعد إلى الآذان الساهمة والمشاعر

المخدرة .. ولكن أيا ما كان الأمر فلن يسكت لى صوت ولن يغمد لى قلم .. وسأظل أهتف بالحق وأشغب به حتى يصح الصحيح بإذن الله .

غير أنى قبل أن أختتم هذا الفصل ، أريد أن أشير إلى أمر قد تكون الغفلة عنه سببا من أسباب الصعوبات والعراقيل التى توضع فى طريق إقامة النموذج الصحيح ، وقد تسهم مناقشته بجلاء ووضوح فى ازاحة الهواجس والإسقاطات . ذلك الأمر هو أن البنوك الإسلامية فى الوقت الذى تمثل فيه مشروعات اقتصاديه وتنموية تعبر عن عقيدة ووجدان الأمة الإسلامية باستنادها الى الاسلام ، فإن لها بعدها السياسى شئنا أم أبينا باعتبار أنها وسيلة من وسائل التغيير وصياغة الواقع على نحو جديد . وذلك هو سر أهميتها ومصدر خطورتها وسبب الحملة التى تشن عليها من الذين يعرفون حقا ما الذى تعنيه وما الذى تمثله . وأؤكد عن يقين ومعرفة أن ذلك البعد السياسى غير مقصود على الإطلاق من مؤسسى البنوك الإسلامية . وآيه ذلك كما قلت فى مقام سابق أن نشأة البنوك الإسلامية لم يكن إجراء مخططا ومنظما ، وإنما كان إما مشروعا تجاريا ناجحا عند البعض أو فرارا من الربا والتعامل به عند البعض الآخر . ولو أن الأمر كان يمضى فى تخطيط مرسوم - ما كان له ان يمضى على هذا النحو . ومن شواهد ذلك وأدلة النفى عندى (وإن كان المهيجون قد اعتبروه شاهد اثبات) - ما نشرته الصحف يوما عن الدعوة التى وجهت لانشاء بنك إسلامى خارج البلاد الإسلامية . وادرجت كافة اسماء الرموز الحركية الإسلامية فى مقدمة مؤسسيه . فلو كان الداعون إلى إنشاء البنك يقصدون أهدافا سياسية من وراء البنوك الإسلامية .. لما فعلوا ذلك لأنه كان بمثابة بيان مشهر عن اجتماع قوة المال لديهم مع قاعدة الحركة الإسلامية . ومن المستبعد أن نقول إن صدور مثل هذا الاعلان كان غفلة منهم - بحكم ثقافاتهم وتمرسهم .. ولو جاز أن يكون غفلة ، فإنه فى هذه الحالة يكون مدعاة لطمأنة أهل الشأن وازالة مخاوفهم وتبديد هواجسهم : لأنه يوم أن يكون أصحاب المقاصد السياسية بهذه الغفلة فانهم لا يخيفون...

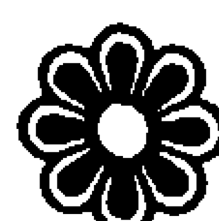
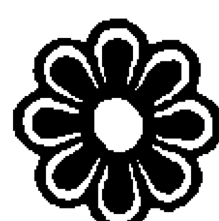
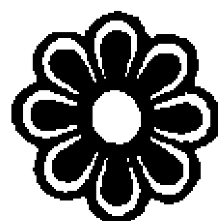
وأقول بصراحة ،إن الذى فتح عينى على ألاثر السياسى لحركة البنوك الإسلامية ، هم

سفراء عدد من الدول الغربية أثناء مقابلاتهم لى إبان عملى بمنظمة مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى فترة السعى لإنشاء البنك الإسلامى للتنمية وما كنت ألحظه من اهتمامهم الكبير بتتبع أخبار هذا البنك ، فأدركت منذ ذلك الحين أن الحملة التى تشن ضد البنوك الإسلامية إنما هى انعكاس للصراع الشرس بين المشروع الغربى والمشروع الإسلامى .

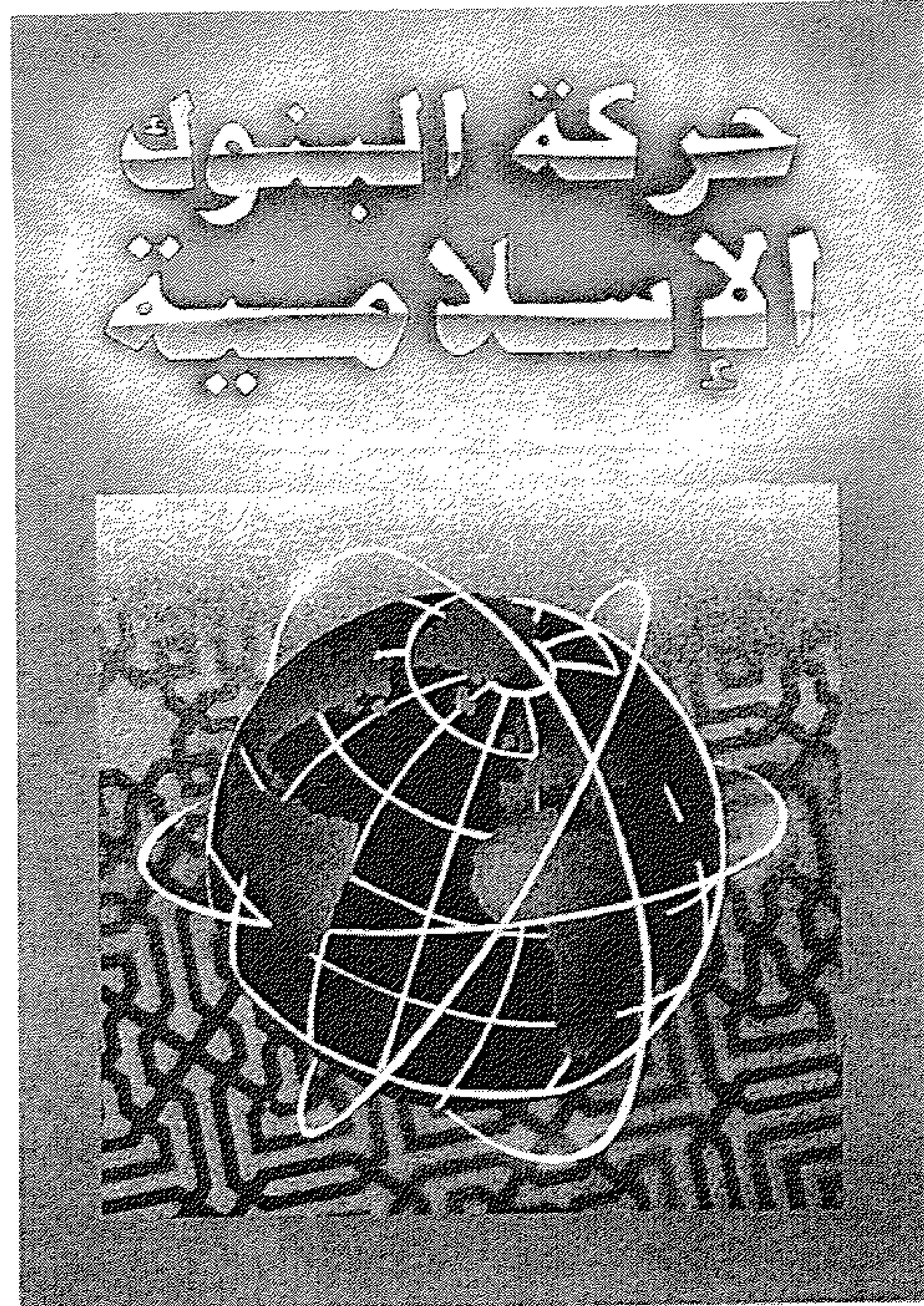
والحال كذلك .. والمهمة السياسية مختلطة ومتلبسة بالمهمة الاقتصادية والتنموية فى عمل البنوك الإسلامية ، فإن هنالك واجبا مفروضا على دعاة البنوك الإسلامية وقياداتها ذلك هو التأكيد بإخلاص ، وتقديم الدليل من خلال العمل وليس بالقول على إقامة الحاجز الفاصل بين البنوك الإسلامية والحركة الإسلامية ، والتصرف بصورة تبعث على الثقة وتزيل أى شبهة . والتهاون فى هذا الأمر مدعاة لتنمية الهواجس وإلحاق الضرر بالبنوك الإسلامية وبالحركة الإسلامية فى ذات الوقت .

وربما كان وضوح هذا الجانب أمام نظرى هو السر الذى لم يفهمه كثيرون وراء الصيغ المتواضعة التى أقترحها للعمل المصرفى الإسلامى الذى يركز على التنمية المحلية فى مناطق محصورة محدودة .. كبدايات تكون فى متناول الرصد والملاحظة حتى تتاح فرصة التأكد الكامل من القصد الاعمارى والتنموى . وأحسب انه عندما تسقط الهواجس وتقل الحساسية فإن الأمر سوف يختلف فى رأى اصحاب السلطة فى الدور الذى لا بديل عن البنوك الإسلامية فى القيام به فى مجتمعاتنا النامية . ولا يهم كم يستغرق ذلك من وقت . وعلينا أن نختار.

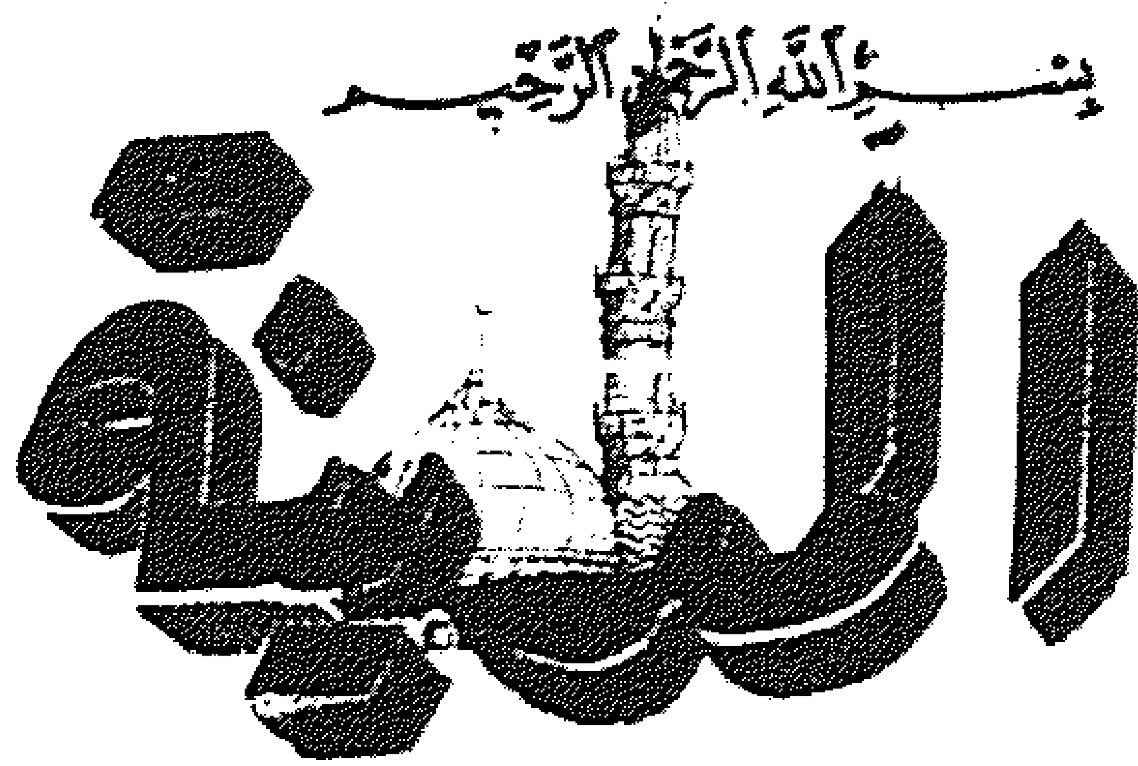
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

ملحق الصور
مقتطفات من سجل الحركة



مقتطفات من عناوين الصحف السعودية أيام ٢٢، ٢٣ يوليو إبان انعقاد اجتماعات لجنة الخبراء



الاثنين ٢٣ جماد ثاني ٩٣ هـ ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٧٣م

٥٣٣٢ مليون ريال رأسمال البنك الإسلامي

■ الاعلان عن قيام البنك يتم اثناء اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

■ الاتفاق النهائي بانشاء البنك يعلن في نهاية العام بعد اجتماع وزراء المالية

جدة ـ قطع خبراء الدول الاسلاميه الذين يناقشون مشروع ـ بنك التنمية الاسلامي ـ شوطا بعيدا فى صياغة الاسس التي سيقوم عليها البنك مستقبلا .. وقد تم التوصل الى اجماع بعد مناقشات مطوله استمرت ٥ ساعات امس على ان يكون راس مال هذا البنك ـ بليون ـ وحده حسابيه مستنده على حقوق السحب الخاصه . كل وحده تعادل ـ ٨٨٨٧٦٠٨٨ر ـ من الذهب الصافي ـ اى ما يعادل ٥٣٣٢ مليون ريال سعودى .

وتم الاتفاق امس على ان يتم عقد اجتماع اخر للخبراء بعد عرض نتائج الاجتماع الحالي على كل الدول الاسلاميه لمعرفه الدول الراغبه فى الاشتراك فى تاسيس البنك .. وسيمهد ذلك الاجتماع لمؤتمر لوزراء مالية الدول الاسلاميه . يعقد فى ـ نيروبي ـ اثناء اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ..

وينتظر ان يتم اعلان خروج هذا المشروع الكبير الى حيز الوجود اثناء الاجتماعات النقديه العالميه في العاصمة الكينيه .. وبناء على هذا سيتم تشكيل لجنه تحضيريه تمهد لاجتماع اخر يعقد في نهايه هذا العام لترجيح الاتفاق النهائي الذى يقضي بانشاء هذا البنك .

وستتولى الامانه الاسلاميه فى جده اعداد المذكرات والتشريعات واللوائح اللازمة للمشروع .



فى الساعه الحاديه عشرة والنصف من صباح امس استقبل جلالة الملك فيصل فى قصر الرئاسة دولة تنكو عبد الرحمن الامين العام للامانة الاسلامية .

جريدة المدينة – الصفحة الاولى – ٢٢ يوليو ١٩٧٣

التوصل الى تسمية « البنك الاسلامي للتنمية »

جده : علمت المدينة ان اجتماع الامس لخبراء الدول المشتركة فى بحث مشروع البنك الاسلامى ، قد اسفر عن الوصول الى اتفاق اخير هو تسميته بالبنك الاسلامى للتنمية · كما تدارسوا

وسائل التوافق بين مصالح دول البنك وبقية دول العالم على ضوء النصوص الاسلامية الواضحة التى اخذ بها البنك في تحديد اغراضه ومسئولياته وبرامجه ·

(التفاصيل ص ١٢)

جريدة " البلاد " الصفحة الاولى – ٢٢ جماد الثانى ٩٣هـ – ٢٢ يوليو ٧٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

البلاد

جريدة يومية تصدر بمدينة جدة عن مؤسسة البلاد للصحافة والنشر

المؤتمر الاسلامى لخبراء البنوك والاقتصاد يستأنف محادثاته ضحى أمس حول مشروع البنك الاسلامى تنكو عبد الرحمن يصف المؤتمر بأنه اجتماع تاريخى

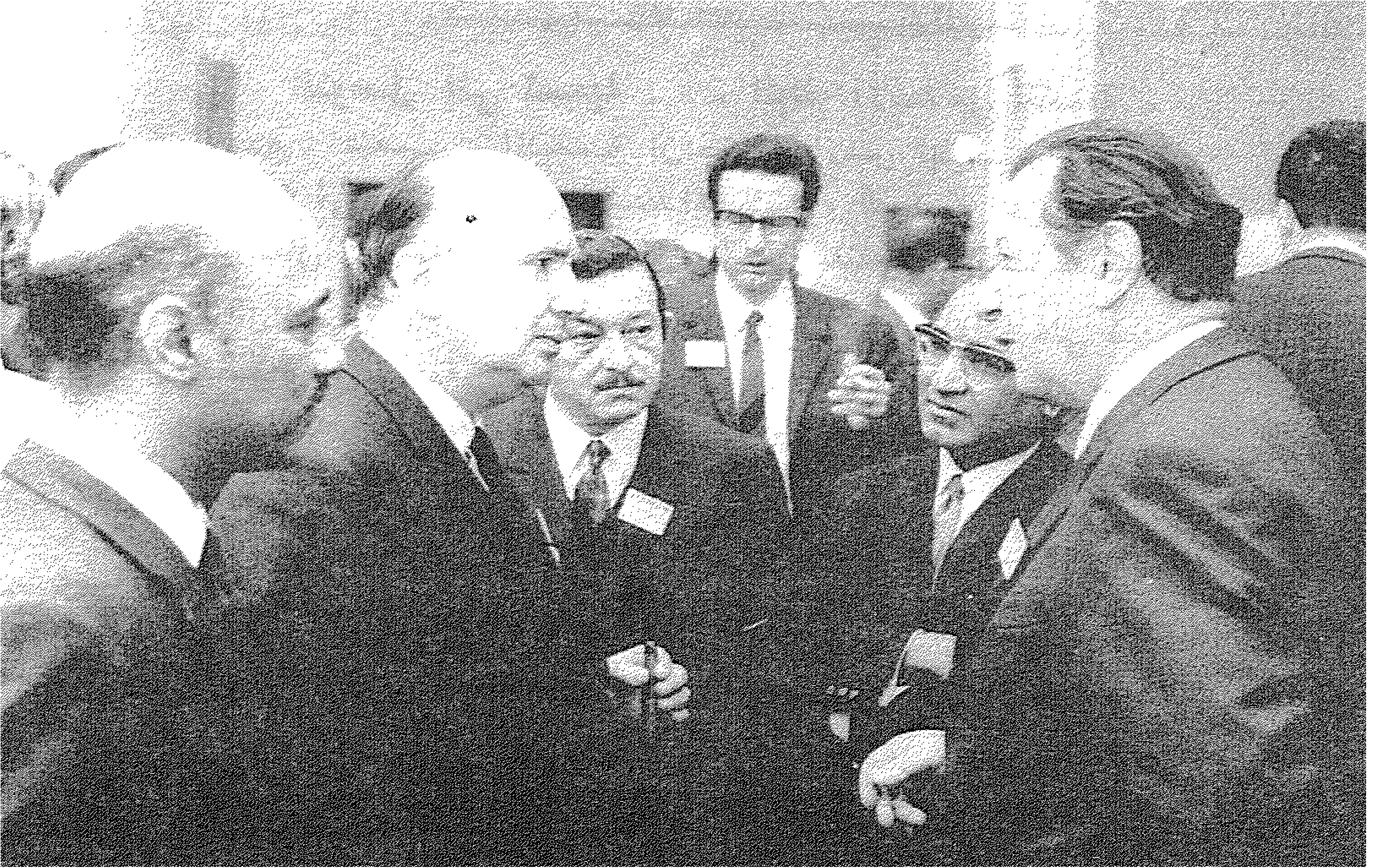
جده – وكالة الانباء الاسلامية الدولية – ٢٢ يوليو – استأنف ضحى اليوم المؤتمر الاسلامي لخبراء البنوك والاقتصاد محادثاته التى بدأها فى مقر الامانة الاسلامية بجدة امس حول مشروع البنك الاسلامى للتنمية ·

وصرح ناطق باسم ادارة الشئون الاقتصادية فى الامانة العامة الاسلامية ان اهم موضوعين طرحا على بساط البحث فى الاجتماع هما راس المال المسموح به وعضوية البنك .

وكان المشتركون فى المؤتمر الذين يمثلون المغرب وماليزيا وعمان واتحاد الامارات العربية قد مضوا فى جلستهم الافتتاحية التى استغرقت اربع ساعات امس اهداف البنك وطريقة تشغيله .. وقد اتفقوا على ان يكون الاسم الرسمى للبنك هو البنك الاسلامى للتنمية وان يتم تشكيل لجنة للصياغة مهمتها دمج ما سينعقد عليه الاجتماع خلال الاجتماعات من آراء ومقترحات ضمن خطة عمل واحدة .

ومن بين المواضيع الرئيسية الاخرى التى بحثت فى اجتماع امس مسودة ورقة العمل التى تقدمت بها ادارة الشئون الاقتصادية فى الامانة العامة الاسلامية مع التعديلات التى اقترحت عليها .

وقد القى الامين العام للمؤتمر الاسلامى تنكو عبد الرحمن خطاب الافتتاح الذى وصف فيه المؤتمر بأنه اجتماع تاريخى .



مع البروفيسور د. فريدمان المستشار الاقتصادي للرئيس الأمريكي في قنصلية بألمانيا اثناء مرحلة التحضير لبنوك الأدخار المحليه



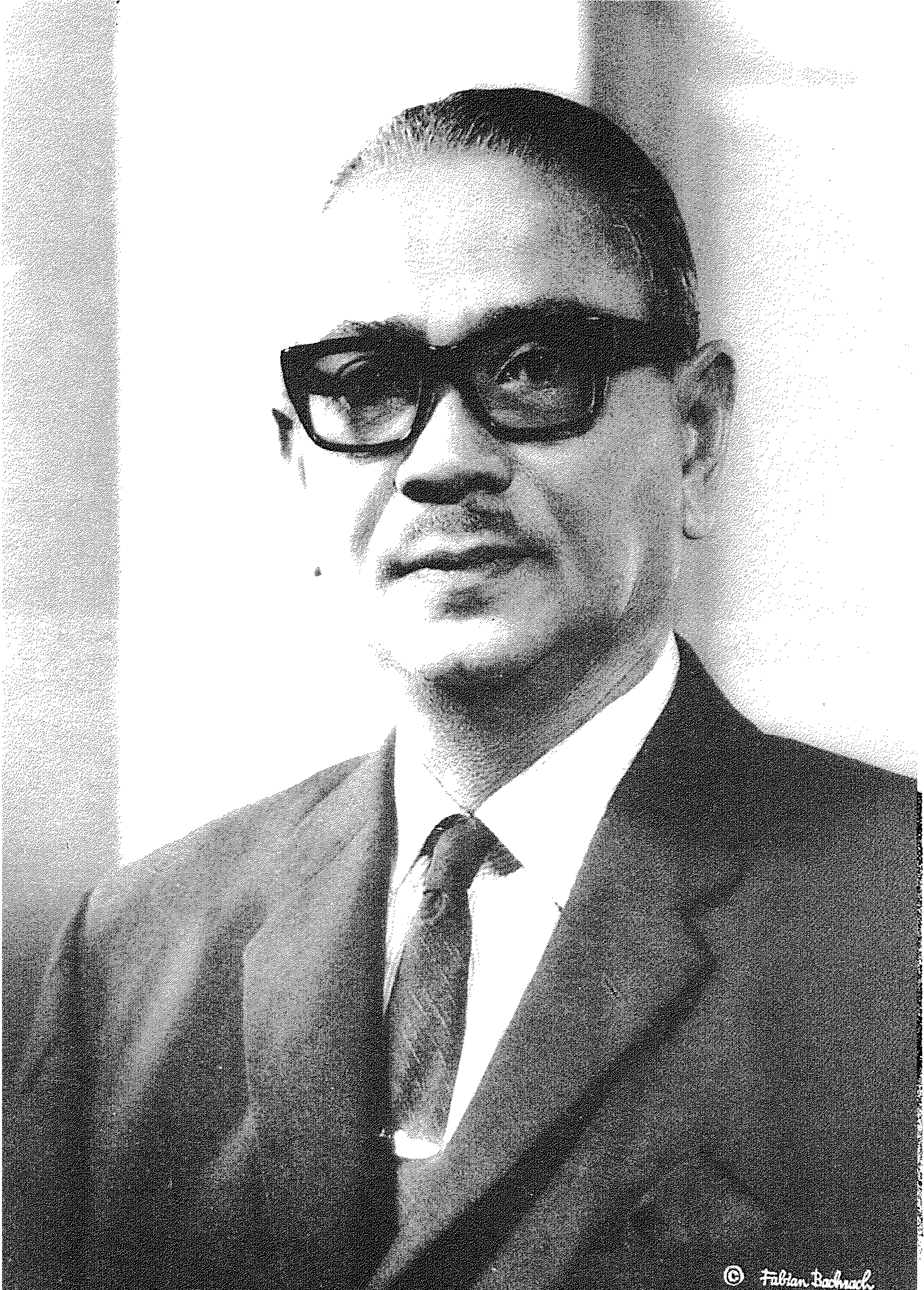
مع د. ر.ك. ريدى وحديث عن بنوك الأدخار المحليه



د. فولفجنج هوماير اول المانى يحصل على درجه علميه في موضوع بنوك الأدخار المحلية



دولة الدكتور عبد العزيز حجازى والدكتور أحمد النجار فى الطريق إلى احدى مؤتمرات البنوك الاسلامية



دولة تنكو عبد الرحمن أول أمين عام لمنظمة المؤتمر الإسلامى

فقرة من

خطاب السيد اسماعيل الأزهري

رئيس مجلس السيادة

في عيد الاستقلال أول يناير ١٩٦٨

{ " ولقد تلقينا بالغبطة نبأ الاهتمام بمشروع تعبئة المدخرات القومية فنشر من دخولهم بما يعينهم وقت الشدة او بهدف اغتناء شيء ثمين ولقد فطن علماء الاجتماع والاقتصاد بان الشخص الذى يمارس عملية الادخار هو اشخص الواعى الذى يحرم نفسه مما يمكنه الانفاق عليه حاليا لهدف اسمى يصل اليه فى المستقبل . ومعنى ذلك ان عادة - الادخار تعود الناس على التحكم فى دخولهم حتى يتجنبوا الاعسار والضيق المالى الناشئ من الاسرف فى الصرف يمثل هذا الوعى الذى ينتظم المواطنين نتيجة استيعابهم لفوائد الادخار نهيئ المواطن الرشيد ونمهد الطريق للقيادات الوطنية ولقد سبقتنا امم كثيرة فى الاهتمام بمشاريع الادخار وهناك تجارب رائدة - يمكن ان نستهدى بها فى مانحن مقدمون عليه ، وبقدر نجاحنا فى تجميع المدخرات الوطنيه وتوجيهها للاستسمارات المفيدة نكون قد وضعنا لبنة قوية لارساء صرح البناء والتعمير على دعامة اصيلة تتمثل فى الموارد المحليه . " }

ومن أجل تحقيق هذه المهام يمكن أن تضع اللجنة التحضيرية اجراءات العمل الخاصة بها . ويتم عرض نتائج أعمالها على المؤتمر القادم لوزراء مالية الدول الاسلاميـــة لموافقتــه .

وقع في جدة بالمملكة العربية الســعودية .

بتاريخ ....٢٢..... من ذي القعدة ١٣٩٣ هـ الموافق ....١٦.... ديسمبر ١٩٧٣م

ابراهيم منعم منصور محمد وزير الدولة

المملكة الأردنية الهاشمية

التاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٧٣م

الموافق ٢٢ ذي القعدة ١٣٩٣هـ

الجمهورية الجزائرية

دولة الكويت

دولة الامارات

اليمن

لبنان

PAKISTAN

ماليزيا

Rep. du Mali

عن جمهورية موريتانيا الإسلامية

Hamet Diop Ambassadeur du Sénégal

[illegible]
مستشار صاحب الجلالة ملك المغرب:

بحضور كل من:-

١ - تنكو عبد الرحمن بوترا
الأمين العام

٢ - تان سري عبد العزيز زين
المساعد الخاص للأمين العام

كما وقعه بتاريخ الثاني عشر من مايو ١٩٧٤ الموافق العشرين من ربيع الثاني ١٢٩٤ هـ
بالنيابة عن وممثلا لجمهورية اندونيسيا
(   )



حفل افتتاح مقر الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية - مكة المكرمة



د. أحمد محمد علي رئيس البنك الاسلامي للتنمية مع بعض سفراء الدول الأفريقية

صورة خطاب رئيس الاتحاد لصاحب الجلالة خالد بن عبد العزيز بشأن مقر الاتحاد بمكة المكرمة .

١٣٩٨/٢/٥هـ

صاحب الجلالة المعظم حفظه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد ...

يشرفني أن ارفع الى مقام جلالتكم السامى انه فى اجتماع رؤساء البنوك الاسلامية الذى دعى اليه البنك الاسلامى للتنميةبجدة ، جرى تدارس اساليب ووسائل التعاون بين البنوك الاسلامية القائمة فى البلاد العربية ، واتفق رؤساء البنوك الاسلامية على انه من الوسائل العلمية لنشر فكرة البنوك الاسلامية وتدعيمها - تكوين اتحاد يحمل اسم الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية .

وقد تم فى هذا الاجتماع تدارس المكان والبلد الاسلامى المناسب لكى يكون مقرا رئيسيا لهذا الاتحاد .

وادراكا من رؤساء البنوك الاسلامية للدور الريادى القائد الذى تقوم به المملكة ،

وادراكا منهم لفضل الله العظيم على مكة المكرمة التى فيها اول بيت وضع للناس مباركا وهدى للعالمين ،

فقد تطلع رؤساء البنوك الاسلامية الى أمل أن يكون المقر الرئيسى للاتحاد فى نفس المكان الذى اشرقت منه انوار الرسالة الخالدة .. فى مكة المكرمة .

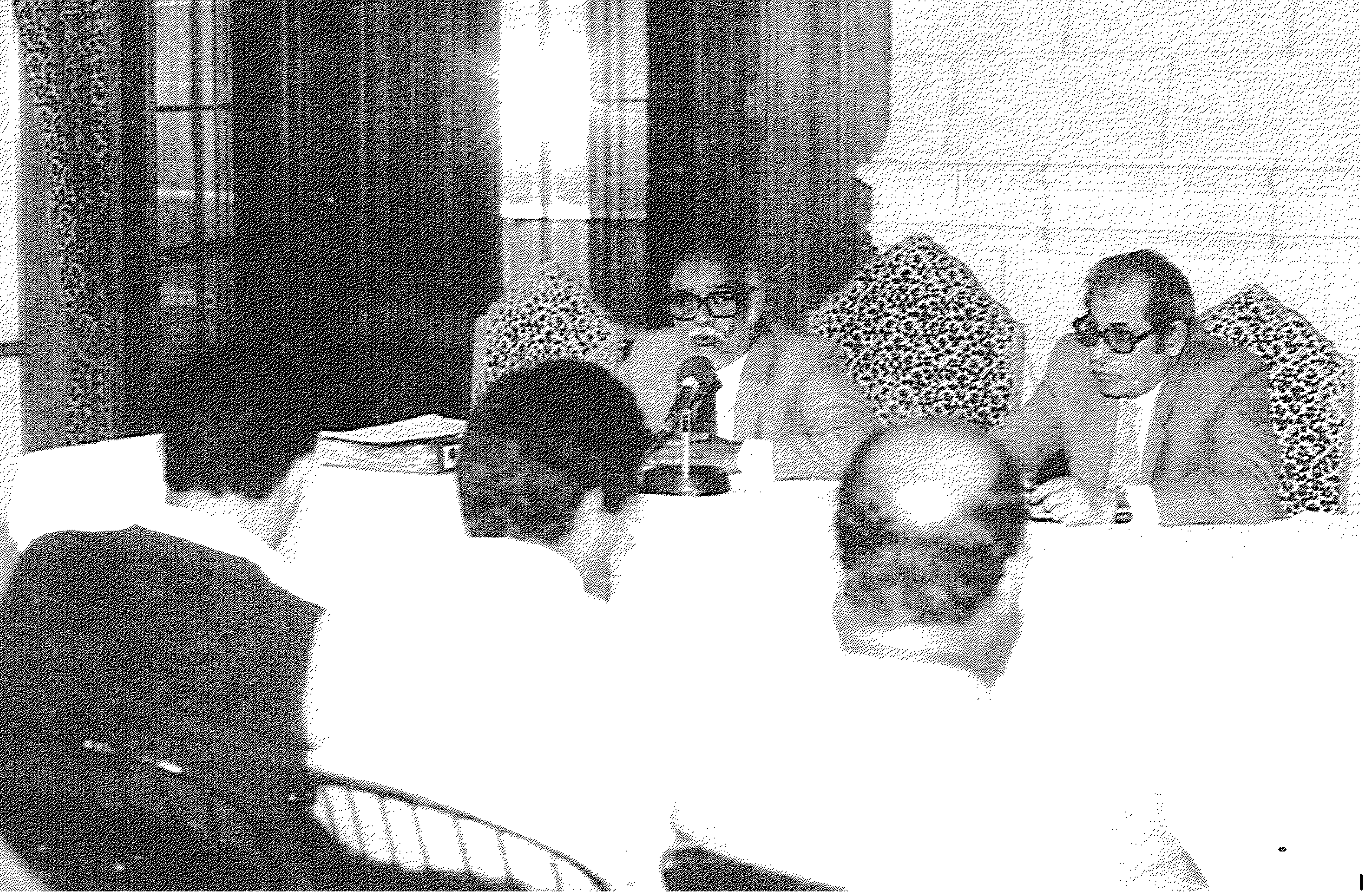
واننى اذ اتشرف بان أرفع الى مقام جلالتكم السامى هذه الرغبة ، وذلك الأمل الذى تعلق به قلوب وآمال رؤساء البنوك الاسلامية ، فاننى التمس من مقام جلالتكم التفضل بالاذن بتحقيق هذا الرجاء ،بان تكون مكة المكرمة مقر رئيسيا لاتحاد البنوك الاسلامية .

حفظ الله جلالتكم ، وزاد كم توفيقا على توفيقكم بفضله وعنايته

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(محمد الفيصل آل سعود)

رئيس مجلس ادارة الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية



الامين العام للاتحاد والأمين العام المساعد يتحدثان في احد المؤتمرات الصحفية



جانب من الحضور في حفل افتتاح مقر الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية - مكة المكرمة



معالي الشيخ الحركان يلقى كلمة رابطة العالم الاسلامى
في حفل افتتاح مقر الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية - بمكة المكرمة



حديث حول سياسات الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية



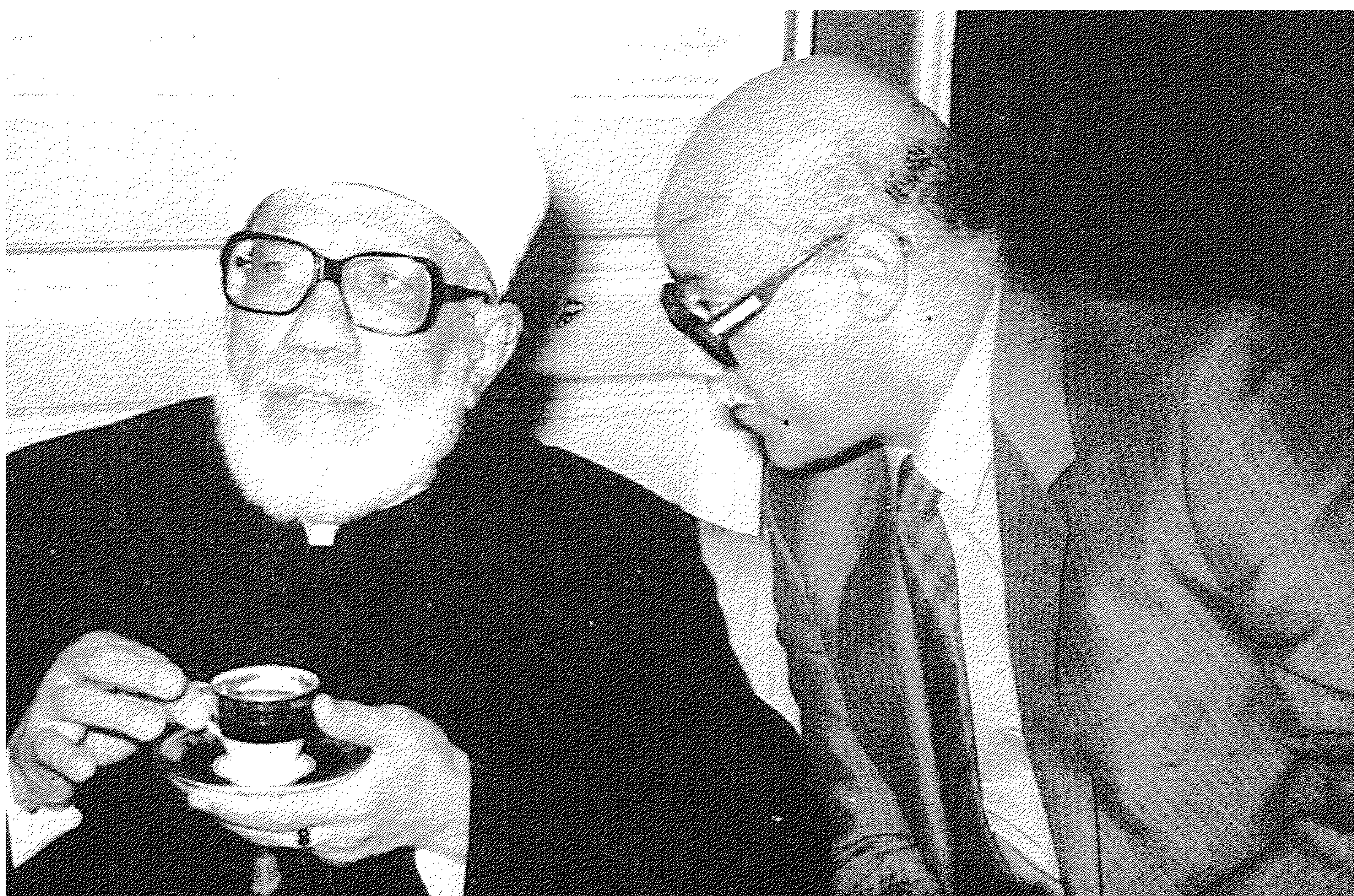
جانب من الملتقيات الفكرية التي عقدها الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية



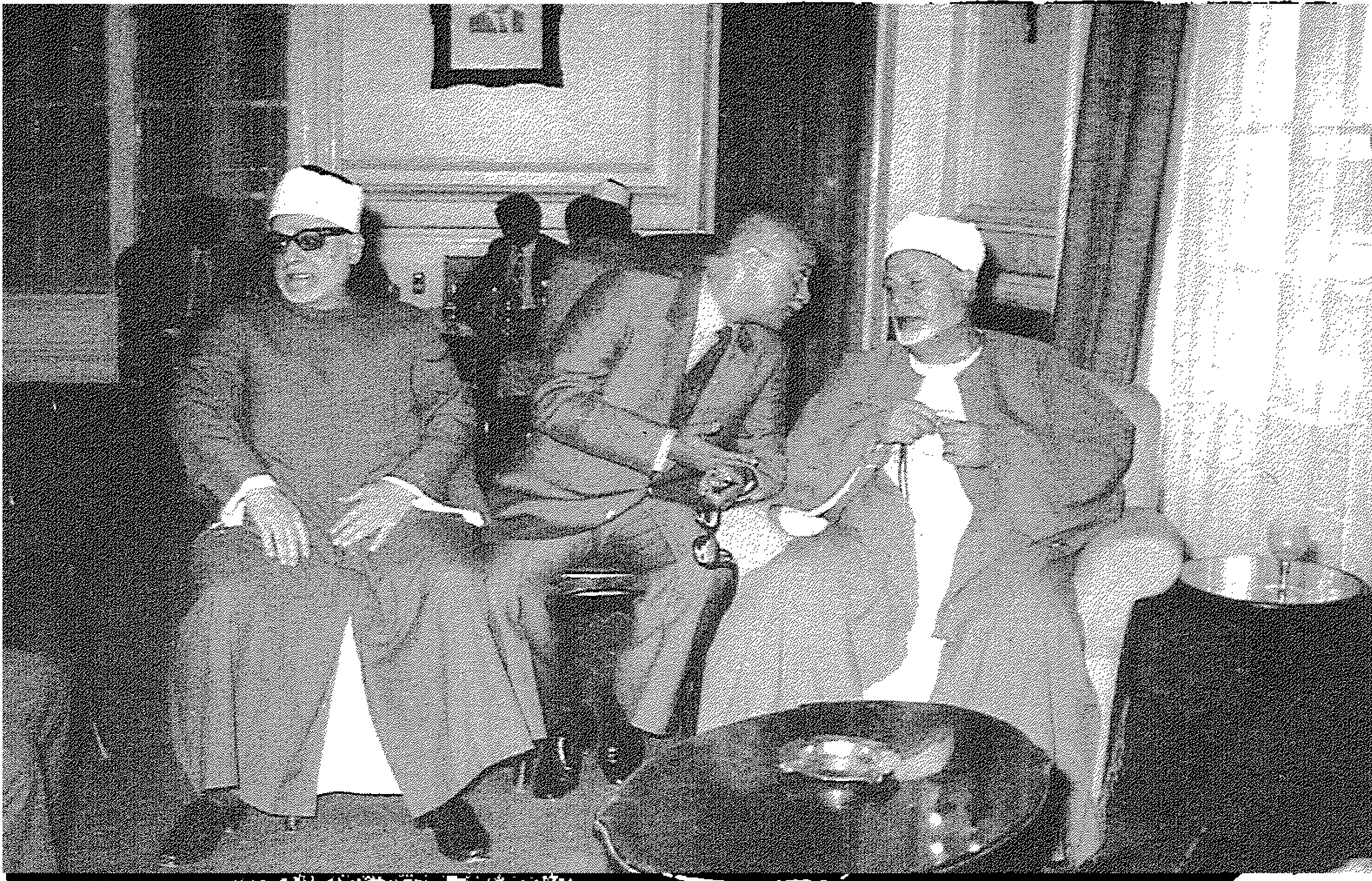
بعض العلماء والمفكرين الذين شاركو في ندوة التأمين الاسلامي – القاهرة



د.م. قريشى والدكتور ابراهيم كامل الرئيس التنفيذى لدار المال الاسلامي والدكتور حسين حامد استاذ الشريعة الاسلامية والاستاذ عبد الرحمن عقل رئيس تحرير مجلة البنوك الاسلامية



فضيلة الامام الاكبر الدكتور بيصار يتأمل بعمق فيما يهمس له به الدكتور أحمد النجار



الدكتور أحمد النجار بين الامام الاكبر ورئيس الهيئة العليا للفتوى والرقابة والشرعية



الدكتور حسن العناني استاذ علم الحديث بالمعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الاسلامي وفضيلة الامام الاكبر الدكتور بيصار وفضيلة الدكتور السعدي فرهود رئيس جامعة الأزهر وفضيلة مفتي مصر الأسبق مع الدكتور النجار في احدي الملتقيات العلمية



فضيلة الامام الاكبر الدكتور بيصار مع بعض قيادات البنوك الاسلامية



الدكتور محمد الحناوى يفتتح البرنامج العلمى الأول للبنوك الاسلامية



من اليمين معظم علي نائب رئيس الاتحاد ، فالشيخ أحمد صلاح جمجوم ، فالدكتور جابر عبد الحميد ، فالدكتور ابراهيم رجب فى احدى ندوات الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية



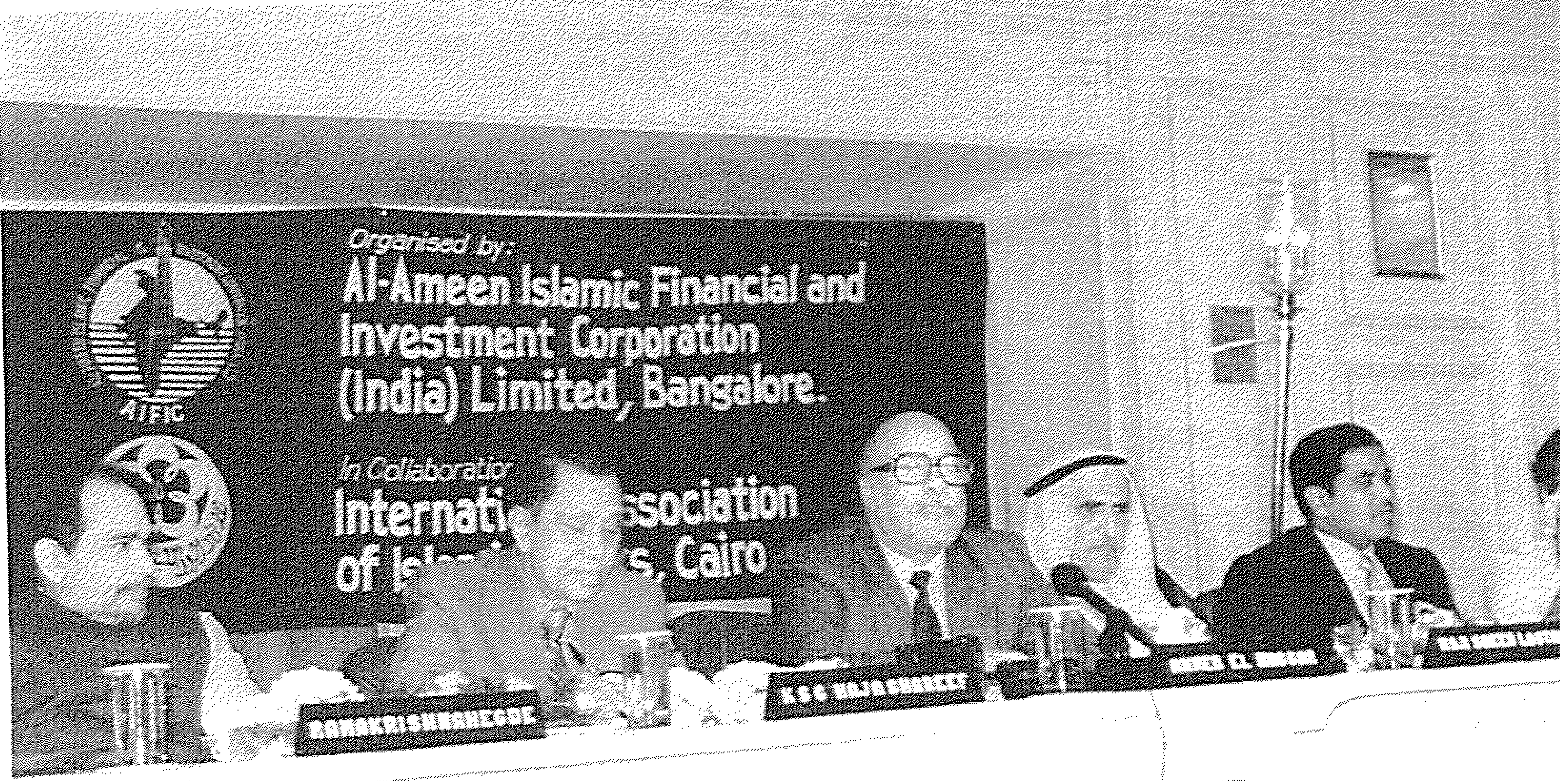
الدكتور سيد زيدان خبير الانتقاء والمناهج بالاتحاد مع الدكتور ابراهيم رجب مستشار الاتحاد



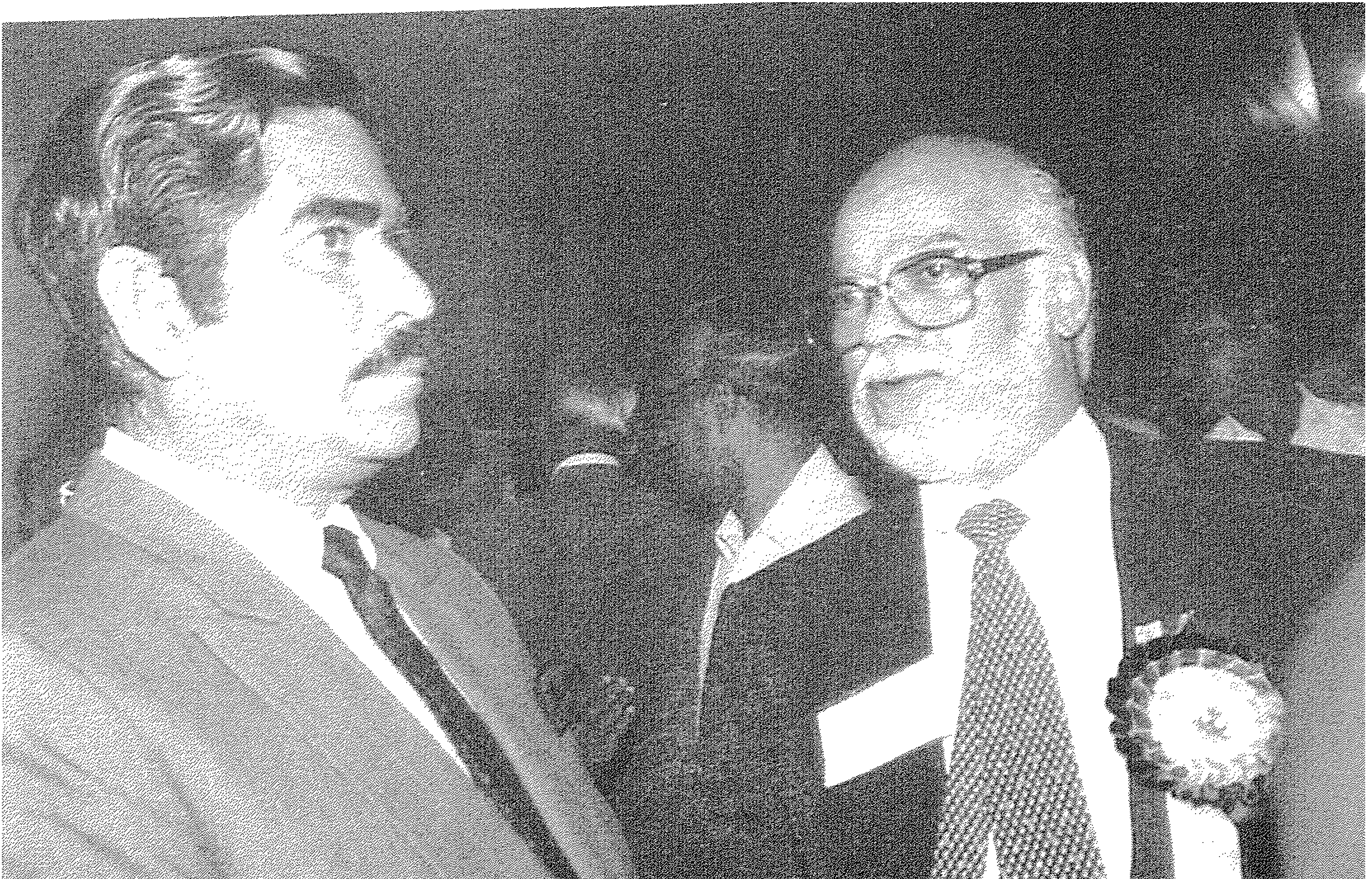
فى احدي الندوات بجامعة الازهر من اليمين الاستاذ سمير متولي ، ثم د. النجار ، ثم د. سعيد العشماوي ، ثم د. محمود الانصاري ثم الاستاذ اسماعيل حسن



الاستاذ اسماعيل حسن والدكتور محمود الانصاري في احدي ندوات البنوك الاسلامية



حاكم ولاية بنجالالور بالهند فى افتتاح مؤتمر استراتيجية جديدة للتنمية



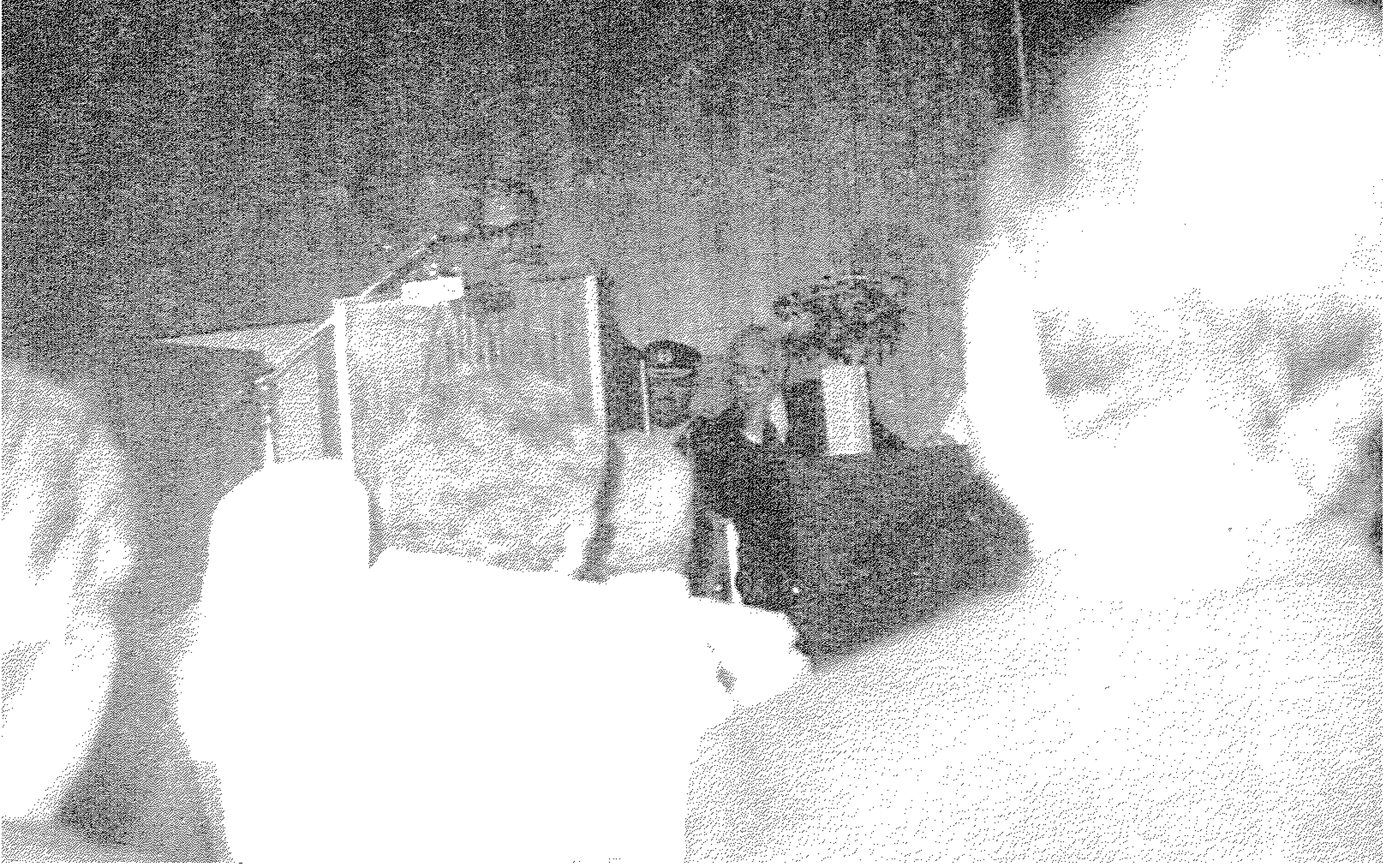
مودود أحمد نائب رئيس جمهورية بنجلاديش .. وتطلع الي دور البنوك الاسلامية في تنمية بنجلاديش



فخر الاحسان محافظ بنك بنجلاديش المركزي في ندوة استراتيجية التنمية من أسفل



جانب من الحضور فى المؤتمر الاقتصادى الذى عقدته مؤسسة الأمين بالهند بالتعاون مع الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية



رئيس باكستان .. المغفور له ضياء الحق يفتتح ندوة السوق الاسلامية المشتركة



الدكتور عبد الودود شلبي ورئيس الاتحاد للبنوك الاسلامية في حديث عن دور البنوك الاسلامية في التنمية



الرئيس ضياء الحق والدكتور أحمد النجار وحديث حول مستقبل البنوك الاسلامية



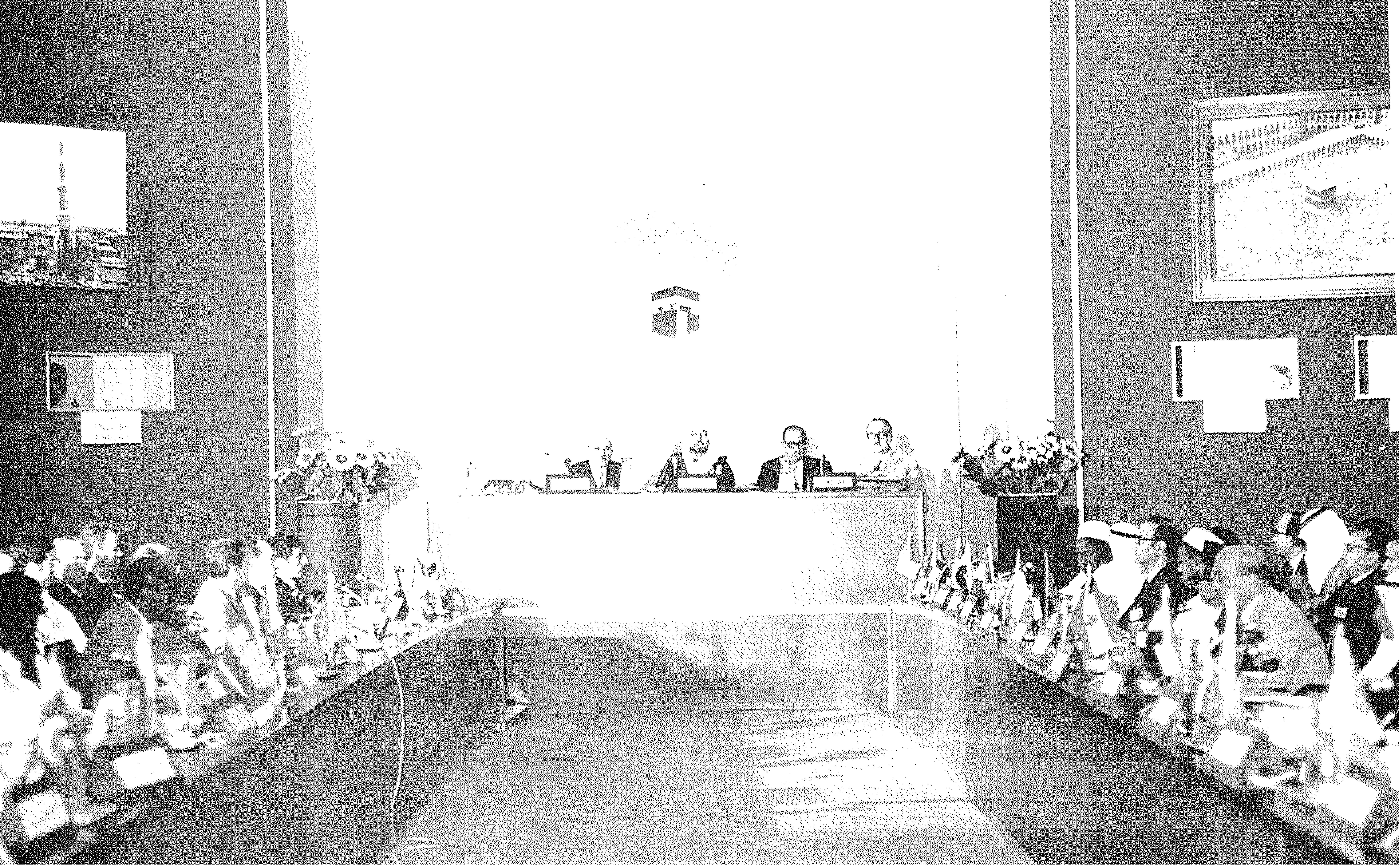
نائب رئيس الاتحاد يلقي كلمة في ندوة السوق الاسلامية المشتركة



الدكتور الطيب النجار رئيس جامعة الازهر ، والدكتور جابر عبد الحميد وكيل جامعة قطر في طريقهما لافتتاح البرنامج العلمي الأول للبنوك الاسلامية



فضيلة الامام الاكبر جاد الحق علي جاد الحق يفتتح احدي الدورات التدريبية التي ينظمها الاتحاد



الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للبنك الاسلامي للتنمية بقاعة المؤتمرات بفندق جدة بالاس



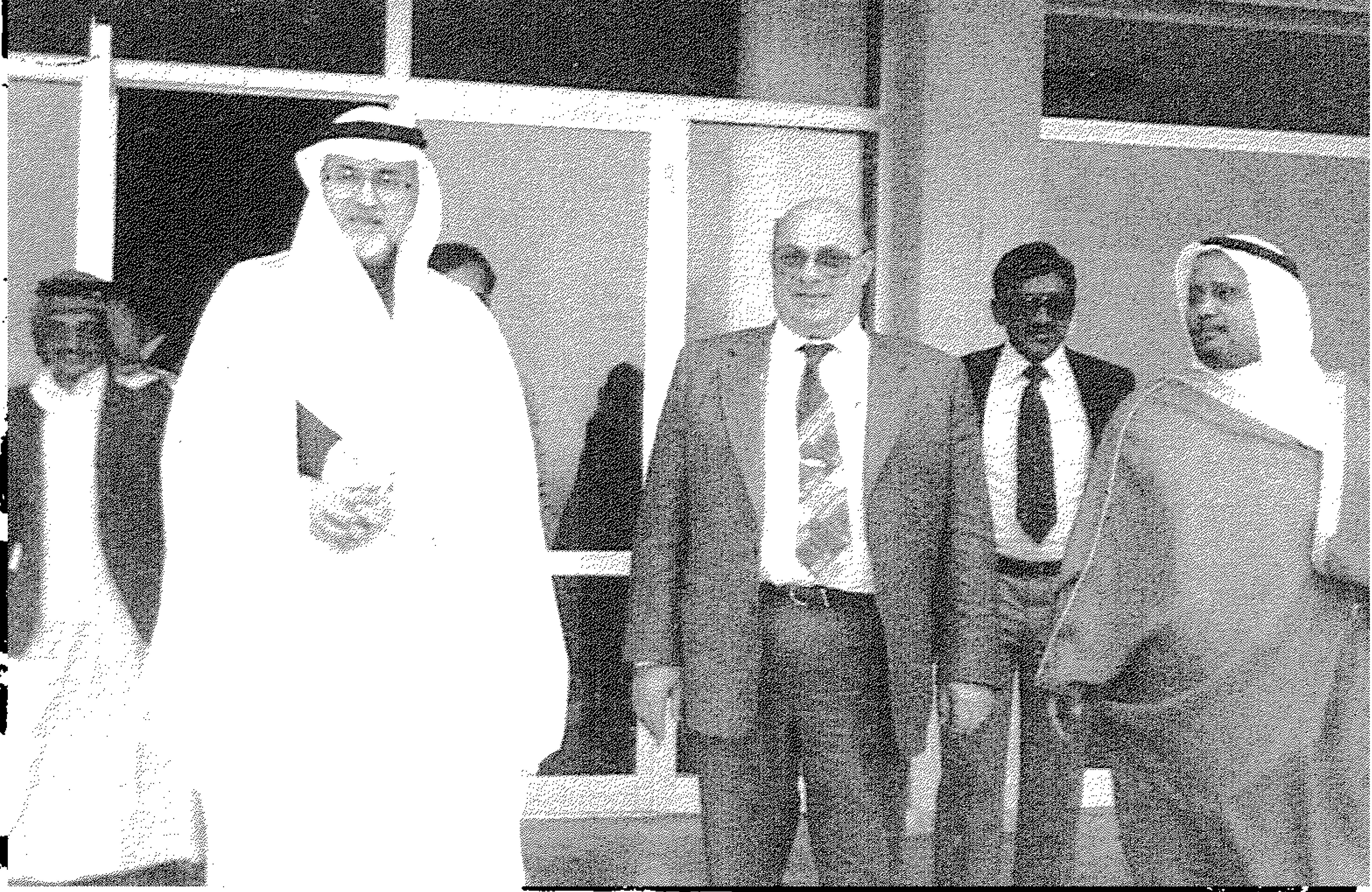
د. توفيق الشاوي – د. أحمد النجار – د. محمود الأنصاري فى احدى اجتماعات اللجنة التحضيرية لانشاء البنك الاسلامى للتنمية



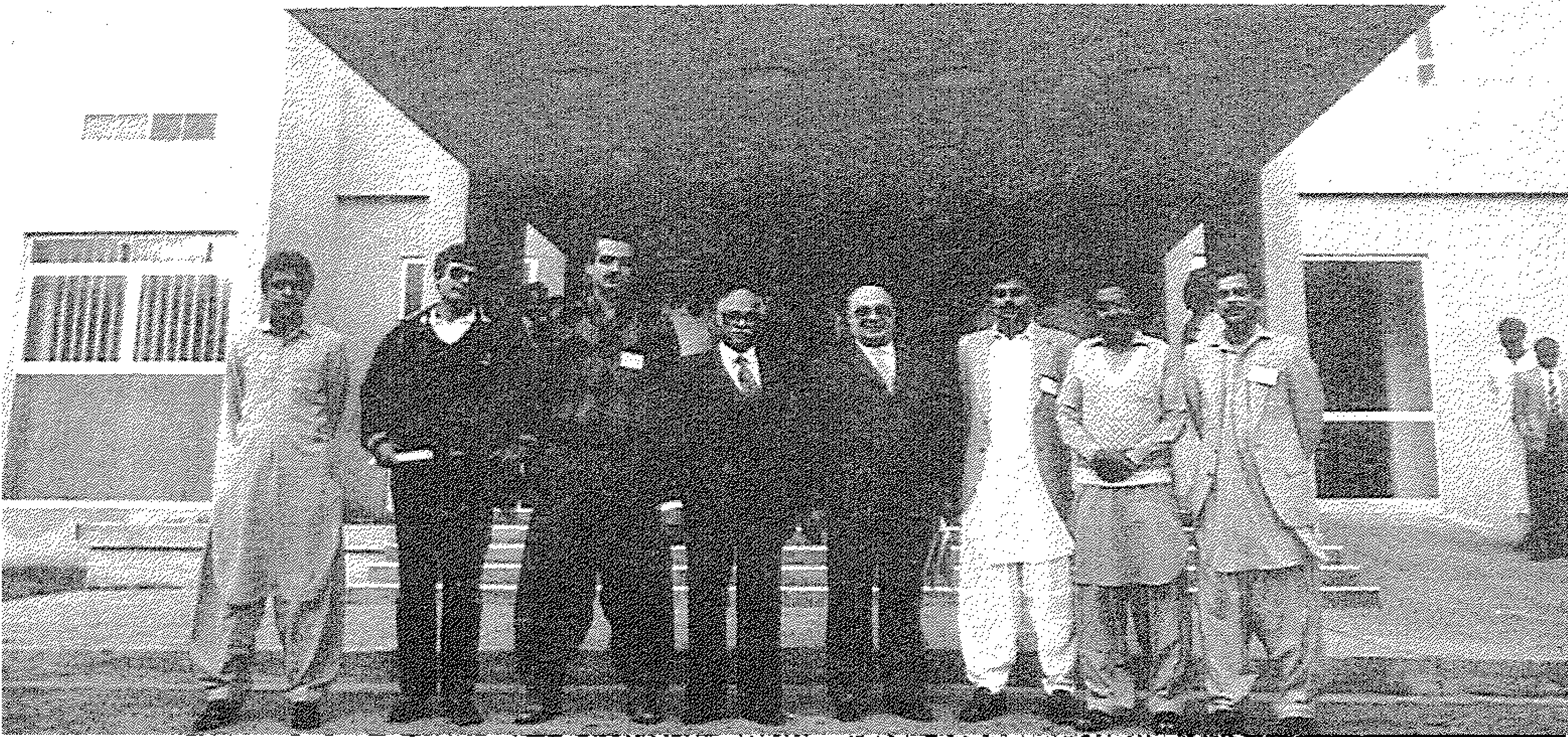
مبني بنك فيصل الاسلامي قبرص / المركز الرئيسي



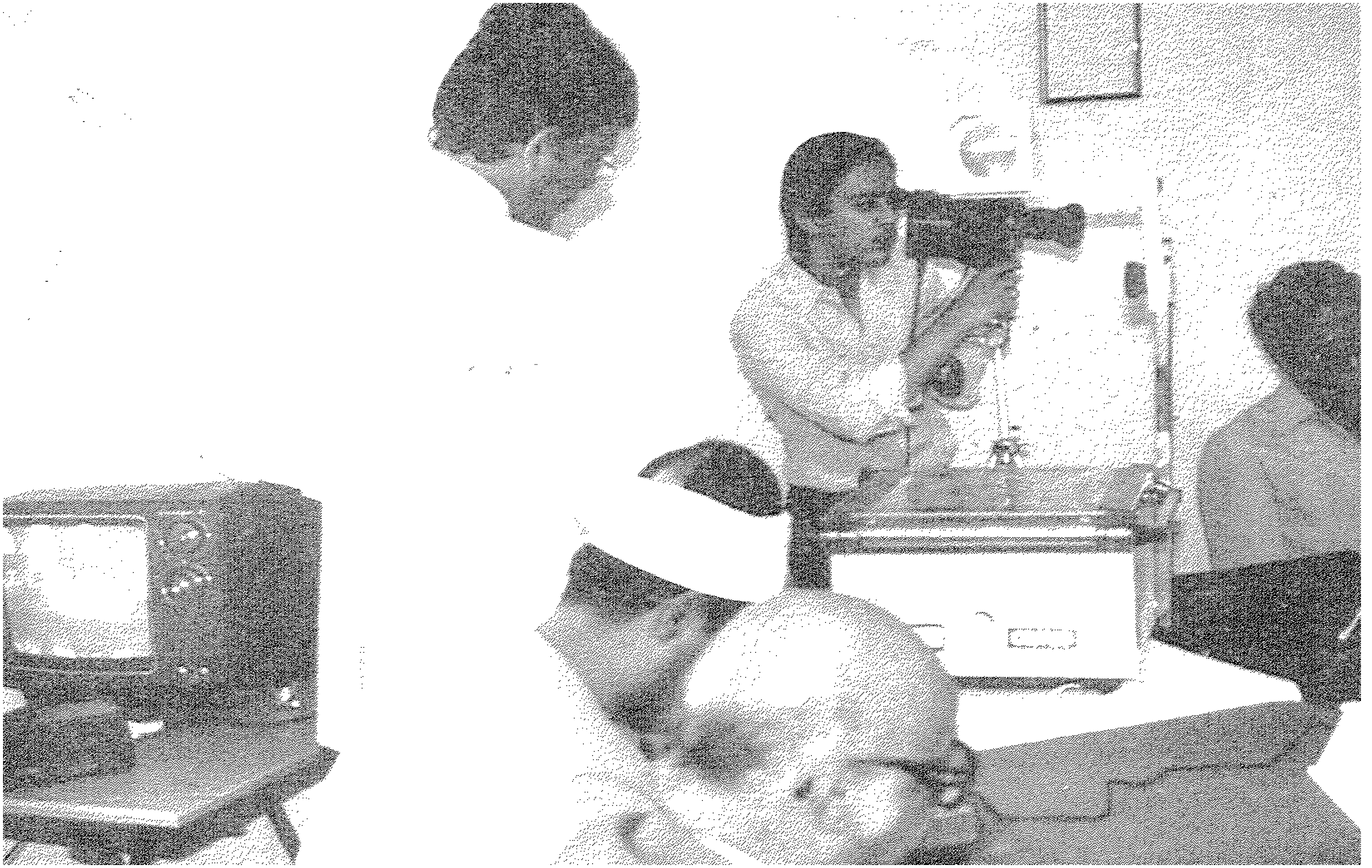
بعض رؤساء البنوك المصرية في زيارة لبنك فيصل الاسلامي بقبرص



فخامة رئيس الدولة القبرصية الاتحادية بين معالي الدكتور محمد عبده يماني وزير الاعلام الأسبق بالسعودية ومعالي الدكتور عبد الله نصيف أمين عام رابطة العالم الاسلامي



رئيس الدولة القبرصية أمام مقر المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الاسلامي



أحد طلاب الدبلوم العامة للاقتصاد الاسلامي يقوم بتسجيل أحد البرامج بالفيديو



الشيخ حاتم عزام أحد مؤسسي بنك قبرص الاسلامي والدكتور النجار وأحد الدبلوماسيين الاتراك



في الطريق الي افتتاح الاجتماع التأسيسي للمعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الاسلامى



معالي الشيخ أحمد صلاح جمجوم في ضيافة فخامة رئيس الجمهورية القبرصية التركية



مع رئيس الدولة القبرصية التركية في مرحلة المفاوضات لاقامة المعهد بقبرص التركية



الدكتور مصطفي السعيد والدكتور أحمد النجار في طريقهما الي قاعة محاضرات البرنامج العلمي الأول للبنوك والاقتصاد الاسلامي



معالي الشيخ أحمد صلاح جمجوم يلقي كلمته
في الاجتماع التأسيسي للمعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الاسلامي



رئيس الجمهورية القبرصية وفضيلة الدكتور الطيب النجار رئيس جامعة الأزهر داخل صالة بنك قبرص الاسلامي



احدي جلسات المناقشات العلمية لمناهج المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الاسلامي



د. محمد عبده يماني في زيارة للمعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الاسلامي



سمو رئيس الاتحاد يرحب بالمشير أبو غزالة في مقر الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية



المشير عبد الحليم أبو غزالة والشيخ حاتم عزام في افتتاح احدي ندوات المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الاسلامي



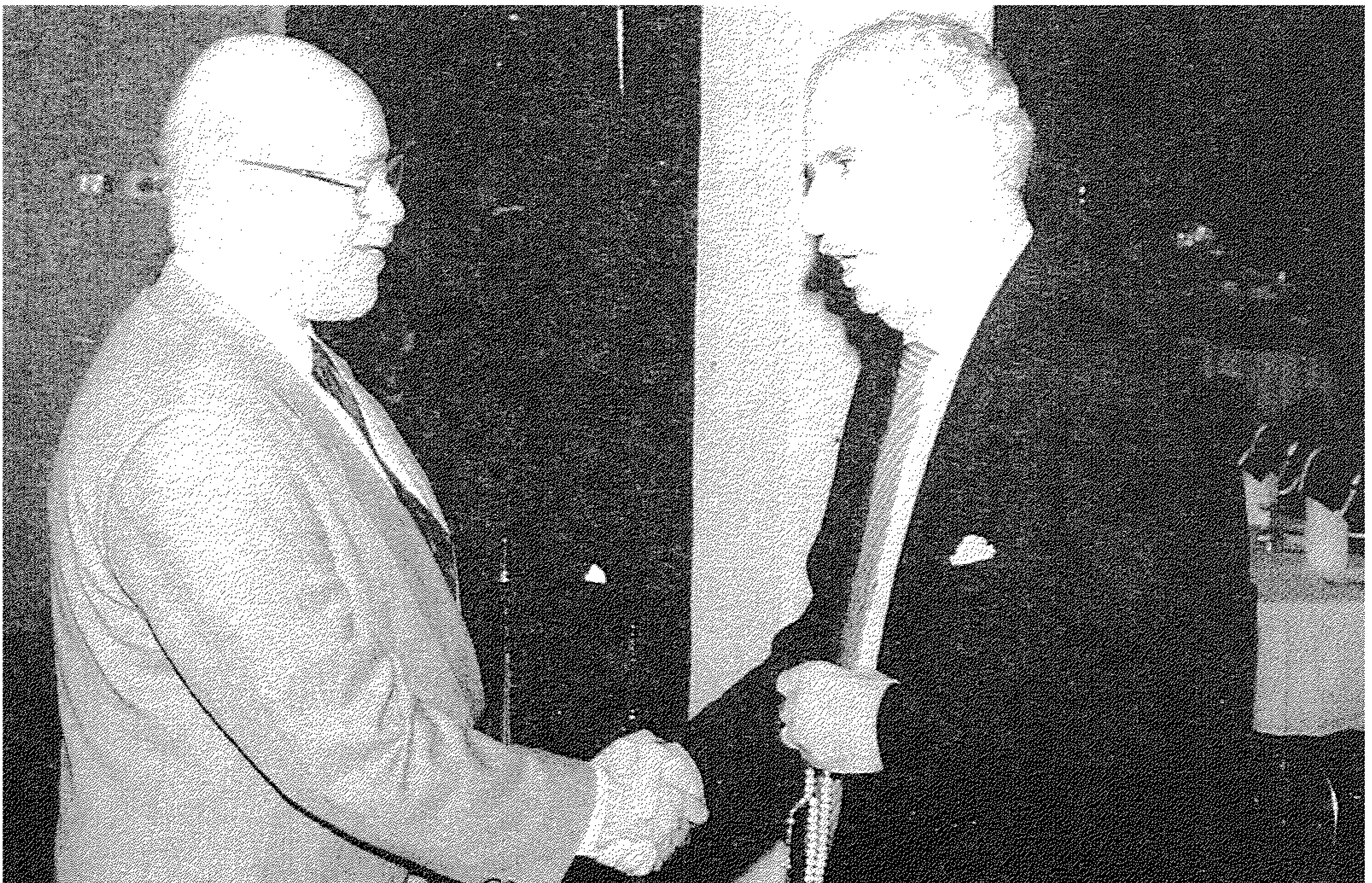
الكاتب الاسلامي المشهور الاستاذ أحمد بهجت يتسلم نسخة من القرآن الكريم من سمو رئيس الاتحاد بحضور المشير محمد عبد الحليم أبو غزاله



الشيخ أحمد صلاح جمجوم في احدي قاعات المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الاسلامي



رئيس الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية وحديث حول شبكة البنوك الاسلامية في افريقيا



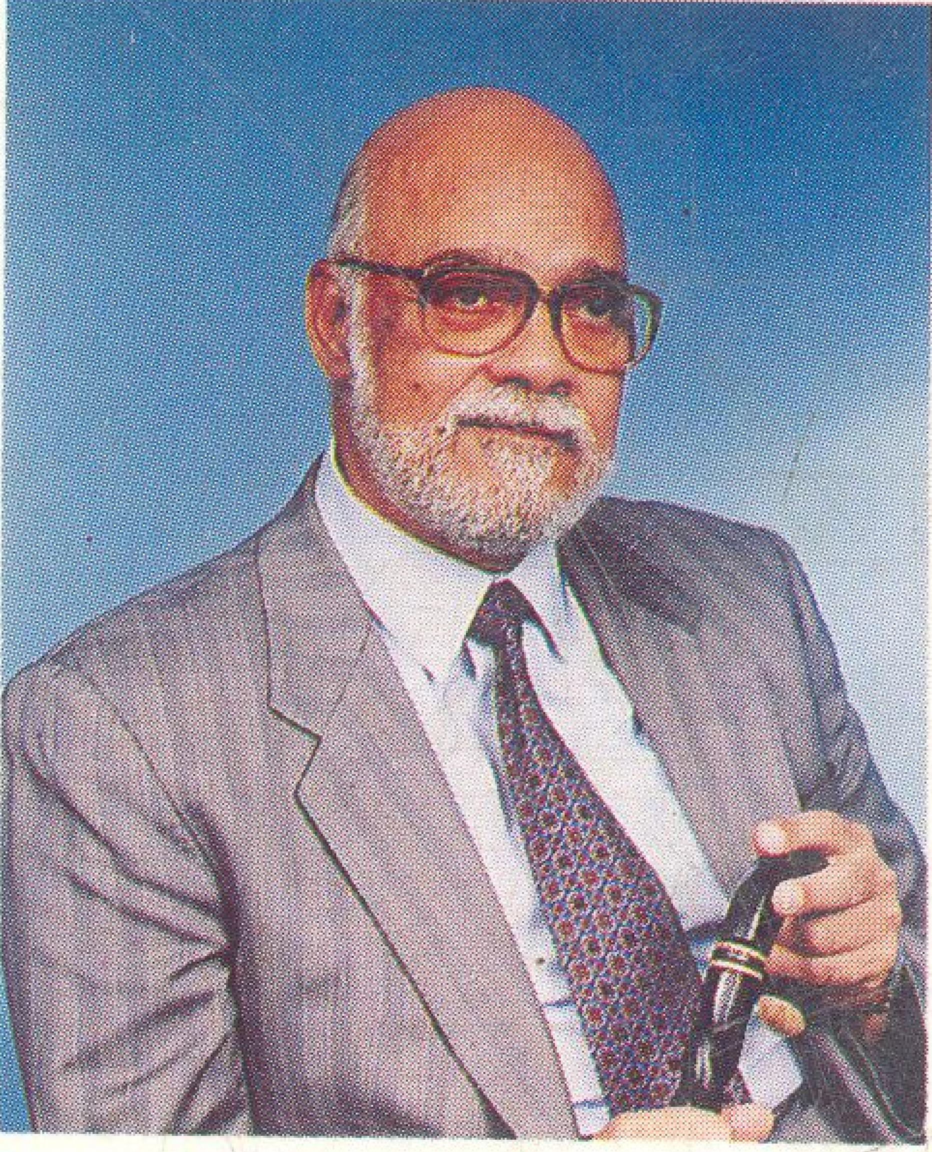
حديث مع ناصر الدين الاسد وزير التعليم العالي بالاردن ورئيس المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية



رئيس الاتحاد يفتتح احدي اجتماعات الهيئة العليا للفتوي والرقابة الشرعية

رقم الايداع ٩٨٧٩ / ٩٣
الترقيم الدولى I.S.B.N 977-5517-00-1

الناشـــر :
شركة سبرينت
٣٧ شارع الشيخ محمد رفعت
مصر الجديدة
ت : ٢٤٢٠٩٥٣



حركة البنوك الإسلامية

حقائق الأصل ... وأوهام الصورة

لقد سجّلت حركة البنوك الإسلامية ريادتها فى مجال التطبيق الإسلامى..

❑ وفى هذا الصدد : يجب أن نتذكر أن المسلمين لم يقدموا شيئا يذكر للحضارة الانسانية المعاصرة ، ولذلك تبقى فكرة مؤسسات مالية تلتزم باحكام الشريعة .. هى الاسهام الوحيد لنا فى الحضارة فى العصر الحديث .

❑ وفى هذا الكتاب : يتناول الأستاذ الدكتور احمد النجار تاريخ "حركة البنوك الإسلامية " راصدا احداثها ، مؤصلاً لجذورها ، مشيرا إلى بدايتها ، مناقشاً لقضاياها ، محللاً مراحلها ، مفلسفا فكرتها ، مستعرضا ما تسلل إليها من أعراض او آفات ، طارحاً وسائل التصحيح واساليب العلاج ، مقدما فى اسهاب مناهج التدريب والتأهيل التى يراها ضرورية لحماية مسيرة هذه الحركة .

❑ والدكتور النجار ليس شاهداً على هذه الحركة فحسب ، ولكنه - باتفاق الجميع - طليعة روادها ، ومقدمة فرسانها .. افنى حياته فى ميدانها .. فتوفر له من الخبرة فى شئونها وقضاياها مالايدعيه سواه .

❑ والوصف الذى ينطبق على الدكتور النجار فى " حركة البنوك الإسلامية " .. هو وصف " رجل الدعوة " ، الذى ادرك منذ البداية أن متغيرات العصر وظروفه تشير إلى أن المجال الاقتصادى هو المدخل الوحيد الصحيح لمنهج الدعوة الإسلامية ، فعمل منذ فجر اشتغاله بهذه الحركة على ان يكون " البنك الإسلامي " هو اداة تحقيق هذا المنهج .

❑ وقد اشتمل كتابه الذى نفخر بتقديمه للقراء - على ما يجيب عن كل ما يدور فى الأذهان من استفسارات عن حركه البنوك الإسلامية ..مع تناول سلس أمين صادق لكل الجوانب التى تحيط بهذه القضية او تتفرع عنها .



